



الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية وآدابها

التركيب النحوي في اللسانيات الحديثة في ضوء جهود علماء العربية

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها،
شعبة اللغويات
[نخصص اللسانيات الحديثة]

إعداد الطالبة
أسماء ياسين رزق

إشراف أ.د. إبراهيم عبد الله
أستاذ النحو والصرف في جامعة دمشق

المشرفة المشاركة أ. د. لبانة مشوح
أستاذة اللسانيات العامة في جامعة دمشق

العام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٩ م

١٤٣٩/١٤٤٠ هـ

صفحة قرار اللجنة

فهرس المحتويات

15	ملخص البحث باللغة العربية
16	ملخص البحث باللغة الانكليزية
17	تصدير
١٠	المقدمة
١٠	تنبيهات تتصل بمنهج الباحثة
١٦	مدخل إلى البحث
١٦	أولاً- إشكالية البحث
١٦	• مكانة التراث اللغوي العربي عالمياً
١٩	• تأثر تشومسكي بالنحو العربي
	ثانياً- أهمية الاطلاع على الدراسات اللسانية الحديثة وعرضها على التراث اللغوي العربي،
٢٢	وأسباب اختيار الموضوع
٢٧	ثالثاً- عمل السابقين في هذا المضمار
٢٩	رابعاً- منهج البحث
٣٠	خامساً- هدف البحث

الفصل الأول

٣٢	مفهوم التركيب النحوي
٣٢	١- التركيب في النحو العربي
٣٢	أولاً- مصطلح التركيب والمصطلحات المتصلة به
٣٢	• التركيب
٣٤	• الكلام
٣٨	• الكلم
٣٩	• القول
٤١	• الجملة
٤٥	أقسام الجملة

٤٦	أيهما الأصل الجملة الفعلية أم الجملة الاسمية؟
٤٧	● الإسناد
٤٨	● التأليف والائتلاف
٥٠	● النظم
٥٢	ثانياً- كيف يكون التركيب والتأليف، وما أحكامهما
٥٤	أحكام التركيب
٥٤	تركيب الأدوات
٥٥	ثالثاً- فائدة التركيب وأهميته
٥٨	تعقيب
٦٠	٢- التركيب في اللسانيات الحديثة
٦٠	تمييز الجملة من القول
٦١	أصناف الحمل
٦٢	من مناهج البحث اللساني في التركيب
٦٢	١- المنهج البنوي
٦٤	٢- المنهج التوليدي التحويلي
٧٠	خاتمة الفصل

الفصل الثاني

دراسة التركيب التحويلي من منظور قواعد تشومسكي التوليدية

٧٢	(نظرية العمل والإحالة نموذجاً)
٧٢	أولاً- التعريف بصاحبها
٧٤	ثانياً- مكانة نظرية تشومسكي اللغوية
٧٦	ثالثاً- أصول نظريته وتطوراتها
٧٨	رابعاً- مرتكزات التوليدية ومبادئها ومفهوماتها العامة
٧٨	- النحو الكلي
٨٢	- مكونات النحو الكلي
٨٤	- خصائص النحو الكلي
٨٥	- المبادئ والأسس العامة التي تقوم عليها النظرية التوليدية
٨٥	١- التوليد

٢ - التحويل	٨٥
٣ - الإبداعية في اللغة	٨٦
٤ - تمييز الكفاية اللغوية من الأداء اللغوي	٨٦
٥ - تمييز القواعدية من المقبولية	٨٦
٦ - الفرضية الفطرية	٨٧
٧ - الحالات اللغوية	٨٧
٨ - الحدس	٨٨
خامساً- دراسة أنموذج من نظريات التوليدية: نظرية العمل والإحالة	٨٩
أولاً: نظرية العمل	٩١
- علاقتها بالنحو الكلي	٩١
- مفهوم العمل عند تشومسكي	٩١
- المقولة العاملة	٩٤
- شروط العامل	٩٥
- أنواع العوامل	٩٦
- العمل المناسب	٩٨
- العمل بالسابق	٩٨
ثانياً: نظرية الأثر والعناصر الفارغة	١٠٠
- أهميتها	١٠٠
- مفهومها	١٠٠
- علاقتها بمبدأ الإسقاط	١٠٢
- أصناف العناصر الفارغة: (الأثر، ضم)	١٠٢
- الفرق بين الأثر وضم	١٠٣
- مراحل تطوّر مفهوم الأثر	١٠٤
- غاية نظرية الأثر	١٠٦
ثالثاً: نظرية الربط والإحالة	١٠٩
- مفهومها وتعريفها	١٠٩
- أهميتها	١٠٩
- علاقتها بالنظريات العاملة الأخرى	١١٠

- مبادئ نظرية الربط الإحالي ١١١
- أصناف العناصر في نظرية الربط وتوجيهها ١١٢
- كيف تطبق نظرية الربط ١١٣
- قيود ومبادئ أخرى للربط ١١٣
- قيد الفاعل المحدد ١١٣
- قيد الفاعل المتاح ١١٤
- مبدأ القرب ١١٤
- شرطاً التطابق والعبارة الصرفية الدنيا ١١٤
- قيد التناظر ١١٥
- قيد عدم البعد ١١٥
- نماذج من خروق القيود ١١٥
- ارتباط الضمير بالضم يخرق نظرية الربط ١١٥
- خرق نظرية الفصل ١١٦
- خرق قيد الفاعل المتاح ١١٧
- الخرق بالبعد ١١٨
- مفهوم المجال ١١٩
- علاقة نظرية الربط بالنحو الكلي ١٢١
- رابعاً: النظرية الموضوعاتية ١٢٢
- مكونات النظرية الموضوعاتية ١٢٣
- ١- المواقع المحورية ١٢٣
- ٢- الأدوار المحورية ١٢٤
- ٣- المعيار الموضوعي ١٢٥
- خامساً: نظرية الحالة الإعرابية ١٢٧
- علاقتها بالنظريات الأخرى ١٢٧
- مفهومها ١٢٧
- أنواع الحالات ومخصّصاتها ١٢٨
- مصدر تعيين الحالة الإعرابية ١٣٠
- مبادئ نظرية الحالة ١٣١

- قوانين عمل نظرية الحالة ١٣٣
- هدف نظرية الحالة ١٣٤
- خاتمة الفصل ١٣٦

الفصل الثالث

جهود علماء العربية المقابلة لما استحدثته التوليديون في علم التركيب:

- أولاً- من حيث النظريات العامليّة: ١٣٩
- النظريات الفرعية للتوليديّة في كلام النحويين الأوائل ١٣٩
- نظرية العمل في النحو العربي ١٤٠
- تعريف العامل ١٤١
- أقسام العامل من حيث نظرة النحويين إلى تأثيره ١٤٣
- أقسام العوامل من حيث السماع والقياس ١٤٣
- أقسام العوامل من حيث اللفظ والمعنى: ١٤٣
- أولاً: العوامل اللفظية: ١٤٣
- ١- الفعل ١٤٣
- ٢- الحرف ١٤٤
- ٣- ما أشبه الفعل من الأسماء ١٤٥
- ثانياً: العوامل المعنوية: ١٤٨
- ١- التجرّد ١٤٨
- ٢- الابتداء ١٤٨
- ٣- الشبه بالاسم ١٤٩
- ٤- الخلاف ١٣٠
- ٥- المجاورة ١٤٩
- من أحكام العمل وأصوله وقواعده في النحو العربي: ١٥٠
- ١. إذا عملت العرب شيئاً مضمراً لم يخرج عن عمله مظهرًا ١٥١
- ٢. ليس كل ما يضمّر من العوامل يجوز إظهاره ١٥١
- ٣. قد يُعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما ١٥١

٤. لا يؤتى بالاسم معرّى من العوامل ١٥٢
٥. الأصل في العمل للأفعال ١٥٣
٦. إذا رُكّب الحرفان بطل عمل كلّ منهما منفرداً ١٥٣
٧. الحرف لا يكون معمولاً ١٥٤
٨. هل المصدر أصيلٌ في عمله أو تابع؟ ١٥٤
٩. العامل الفرع قد يكون أصلاً لغيره ١٥٥
١٠. قد يكون العمل بواسطة ١٥٥
١١. لا يجتمع عاملان على معمول واحد ١٥٦
١٢. الحمل لا يعمل فيها ما قبلها ١٥٦
١٣. هل يكون الشيء عاملاً ومعمولاً؟ ١٥٧
١٤. قد يُراعى العامل المعنوي وإن كان العامل اللفظي أقوى منه ١٥٧
١٥. العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى العوامل المعنوية ١٥٧
١٦. عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال ١٥٧
١٧. الأصل في الأسماء ألا تعمل ١٥٨
١٨. قوّة النَّصب وإن بُعد العامل ١٥٨
١٩. تصرّف العامل في العمل تابع لتصرّفه هو في نفسه ١٥٨
٢٠. الأصل في عمل الأدوات أمّ الباب ١٥٩
٢١. الفروع لا تتصرّف في العمل تصرّف الأصول ١٥٩
٢٢. قد يعمل شبه الفعل وما فيه رائحة الفعل ١٥٩
٢٣. العمل فرع عن الاختصاص ١٦٠
٢٤. جزء الشيء لا يعمل في الشيء ١٦٠
٢٥. الأصل في الحروف المختصّة بالفعل أن تعمل الجزم ١٦١
٢٦. الأصل في الحروف المختصّة بالاسم أن تعمل الجزم ١٦١
٢٧. الأصل ألا يفصل بين العامل والمعمول ١٦٢
٢٨. لا يلي العامل مباشرة معمولٌ غيره ١٦٢
٢٩. قد يُعلّق العامل عن العمل ١٦٢
٣٠. يجوز حذف العامل مع بقاء عمله ١٦٣
٣١. حذف العامل وحذف المعمول ١٦٤

٣٢. لا يتقدّم المرفوع على رافعه..... ١٦٤
- الدعوة إلى إلغاء نظرية العامل..... ١٦٤
- نظرية الأثر والعناصر الفارغة في النحو العربي..... ١٦٨
- مقابلات نظرية الأثر والعناصر الفارغة في النحو العربي..... ١٦٨
- أولاً- الحذف: ١٦٩
- دراسة مواضع الحذف: ١٦٩
١. حذف المضاف ١٦٩
٢. حذف الموصوف ١٧٠
٣. حذف المبتدأ ١٧٠
٤. حذف الخبر ١٧١
٥. حذف المستثنى ١٧١
٦. حذف عامل الاختصاص وعامل المدح والذم ١٧١
٧. حذف المعطوف وحذف حرف العطف ١٧١
٨. حذف المعطوف عليه ١٧١
٩. حذف همزة الاستفهام ١٧٢
١٠. حذف المفعول ١٧٢
١١. حذف الموصول الاسمي ١٧٣
١٢. حذف الصلة ١٧٤
١٣. حذف جملة الفعل مع الفاعل ١٧٤
١٤. حذف الجار ١٧٤
١٥. حذف ما يزيد على جملة ١٧٥
١٦. حذف الكلام بجملة ١٧٥
- شروط الحذف ١٧٦
- فائدة الحذف ١٧٩
- تنبيه ١٨١
- ثانياً- التقدير في النحو العربي ١٨٣
- مقدار المقدّر ١٨٤
- كيفية التقدير ١٨٤

- ثالثاً- الإظهار والإضمار ١٨٦
- تعريف المضمّر وأنواعه وطائفة من أحكامه ١٨٦
- أنواع الضمائر ١٨٧
- وجوب انفصال الضمير ١٨٨
- ضمير الفصل ١٩٠
- امتناع الإضمار ١٩٠
- الأثر وأسلوب الاشتغال ١٩١
- نظرية الأثر والعناصر الفارغة ومقاصد العربيّة ١٩٢
- نظرية الربط في النحو العربيّ ١٩٦
- مظاهر من جهود التّحويين في قضيّة الرّبط ١٧٦
- تفسير الضمير ١٩٦
- الإظهار في موضع الإضمار ١٩٩
- الأشياء التي تحتاج إلى رابط ٢٠١
- الصلة والعائد ٢٠٣
- حذف عائد الصلة ٢٠٣
- توكيد العائد المحذوف ٢٠٦
- من أحكام الموصول ٢٠٦
- ما يقابل نظرية الربط من مسائل الموصول عند التّحويين ٢٠٧
- بين الرّبط والإحالة ٢٠٨
- بين الربط في النحو العربيّ والربط في التوليدية ٢٠٨
- النظرية الموضوعاتية وجهود العلماء العرب ٢١٠
- نظرية الحالة في النحو العربيّ ٢١٧
- خرق مرشّح الحالة الإعرابيّة والتغلّب عليه ٢٢٠
- تنبيه ٢٢١
- النحو وعلمه والتوليدية وتفسيراتها ٢٢٢
- النتيجة ٢٢٣
- نحو إنشاء نظريّات عربيّة تشومسكيّة ٢٢٥

الفصل الرابع

جهود علماء العربية المقابلة لما استحدثته التوليديون

ثانياً- من حيث المسائل المنشورة في ثنايا النظريات العاملية

١. الكفاية اللغوية والأداء اللغوي ٢٢٧
٢. مبدأ الإسقاط ومبدأ الإسقاط الموسع ٢٣٢
٣. التداخل بين المعجم والتركيب في الخصائص الانتقائية للعناصر ٢٣٣
٤. تاريخ النقل ٢٣٧
٥. تعدد الأدوار المحورية للموقع ٢٣٨
٦. العمل في السابق ٢٣٩
٧. حالة الجرّ وحالة النصب لا تختلفان ٢٣٩
٨. الضمير الاستبدالي ٢٤٠
٩. التأويل الذي لا معنى له ٢٤٠
١٠. خرق نظرية الفصل ٢٤١
١١. العوامل البسيطة ٢٤٨
١٢. الأصولية والمقبولية ٢٤٩
١٣. الخرق درجات وعدم المقبولية درجات ٢٥٢
١٤. تغطية الحذف ٢٥٤
١٥. التركيب والملكة اللغوية ٢٥٤
١٦. الصيغ اللازمة للأفعال المتعدية ٢٥٥
١٧. من شروط العمل ٢٥٦
١٨. سمات الأفعال ووظائفها الموضوعائية ٢٥٧
١٩. البنية العميقة والبنية السطحية ٢٥٧
٢٠. قاعدة حرّك "WH" ٢٥٩
٢١. الشكل الصوتي والشكل المنطقي ٢٦٠
٢٢. التحويلات ٢٦٣
٢٣. القواعد والسياق التركيبي ومبدأ التوليفات ٢٦٤
٢٤. اختصار المكوّن الصوتي ٢٦٦
٢٥. قيود التبئير ٢٦٦

٢٦٧	التسوير
٢٦٧	الموضوعة والإعراب المستتر
٢٦٨	مبدأ المسافة الدنيا
٢٦٨	الإحالة المنفصلة والمبدأ (ب) من مبادئ الرّبط
٢٧٢	قيد الطرق الملتبسة
٢٧٣	نظرية الحمل الصغرى للباحثة لبانة مشوّح
٢٧٦	اختبار التعويض
٢٧٧	اختبار العطف
٢٧٨	الدلالة والعلاقات التحوّية
٢٧٩	الفاعل المسبّب والفاعل المسبّب
٢٨٠	الحمل واللاحمل
٢٨٠	فلسفة التحو
٢٨١	القواعد الكلية
٢٨٢	الإبداعية في اللغة
٢٨٣	الاقتصاد في الاشتقاق
٢٨٤	إطلاق المركّب
٢٨٤	التعبيرات الإحالية حرّة (المبدأ ج من مبادئ نظرية الإحالة)
٢٨٦	النتيجة
٢٨٧	اقتراح

الفصل الخامس

مواضع ممّا أطلقته التوليدية من مبادئها العامليّة وفي العربيّة ما يردّه ويدفعه

٢٩٢	١. آليّة معاملة الأثر
٢٩٣	٢. المفسّر والإحالة
٢٩٨	٣. المبدأ (٢) من مبادئ الرّبط
٢٩٩	٤. المبدأ (٣) من مبادئ الرّبط
٢٠٣	٥. مبدأ المسافة الدّنيا
٢٠٣	٦. مراتب أركان الجملة
٣٠٥	٧. مبدأ مرشّح الحالة

٣٠٦	٨. الجنس التركيبي
٣٠٩	٩. الجمل شبه القواعديّة
٣١٠	١٠. نظام القواعد الآليّ
٣١٤	١١. مبدأ متاخمة الحالة
٣١٥	١٢. من قوانين الحالة
٣١٥	١٣. المعجم هو الأساس
٣١٨	١٤. بناء أحكام على جمل سليمة عند التوليديين هي في العربيّة لاحنة مغلوطه
٣١٩	١٥. بناء أحكام على جمل لاحنة في نظر التوليديين وهي في العربيّة سليمة
٣٢١	١٦. عمل المشتقّ
٣٢٢	١٧. معاملة المصدر المؤوّل
٣٢٤	١٨. العناصر الحشويّة
٣٢٥	١٩. التحكّم المكوّن
٣٢٥	٢٠. أحرف المضارعة
٣٢٦	٢١. إعراب التصريف
٣٢٦	٢٢. المركّب الفعليّ
٣٢٨	٢٣. معيار القواعديّة
٣٣٠	٢٤. ربط العائدات
٣٣١	٢٥. المركّب الاسميّ
٣٣٢	٢٦. الفصائل النحويّة
٣٣٢	٢٧. الضمير الانعكاسي
٣٣٤	٢٨. شرط الموجد
٣٣٤	٢٩. من مبادئ العمل والإحالة
٣٣٤	٣٠. قاعدة إعلاء الموقع
٣٣٥	٣١. الجمل غير المناسبة أسلوبياً
٣١٥	٣٢. تصنيف المصدر
٣٣٦	النتيجة

الفصل السادس

مباحث تعقيبيّة في الكلام على جهود الفريقين التحويّين العرب واللّسانيّين التوليديّين

- المبحث الأوّل: مقاييس الاعتداد بمبادئ التوليدية عند تطبيقها على العربية ٣٣٩
- مراعاة الدليل الحالي والصناعي ٣٤٠
- أمن اللبس ٣٤٢
- الاستخفاف ٣٤٣
- فهم مقاصد العرب ٣٤٤
- السماع ٣٤٥
- مراعاة المعنى ٣٤٥
- تنبيه ٣٥٤
- المبحث الثاني: من الانتقادات التي وُجّهت إلى التوليدية ٣٥٥
- المبحث الثالث: من المآخذ التي أُخذت على الدّرس التحويّ العربي ٣٥٨
- المبحث الرابع: فضل التوليدية وما امتازت به وجدّدت وأبدعت ٣٦٦
- تنبيه ٣٧١
- المبحث الخامس: إمكانية توظيف القواعد التوليدية في زيادة ضبط القاعدة التحوّية ٣٧٢
- المبحث السادس: اقتراح قواعد اللغة العربية لتكون مُنطَلَقَ القواعد الكلّية العالمية ٣٧٤
- أولاً- الدليل النقلي ٣٧٥
- ثانياً- الدليل العقلي ٣٧٦
- ثالثاً- إقرار العلماء العجم بألستهم ٣٧٦
- خاتمة البحث ٣٨٥
- نتائج البحث ٣٨٧
- اقتراحات البحث ٣٩٥
- فهرس المصطلحات المستعملة ٣٩٦
- فهرس الرموز والاختصارات المستعملة ٤٠٣
- فهرس المصادر والمراجع ٤٠٥

ملخص البحث

يتناول هذا البحث قضية التركيب النحوي، فيبدأ بتعريفه، وبيان مفهومه عند النحويين العرب القدماء واللّسانيين المحدثين، وذكر المصطلحات اللّصيقة الشّان به، كالجملة والتأليف والكلام والإسناد والنّظم.

ثمّ يخصّ نظريّة لسانيّة حديثة بالدّرس والعرض والتحليل، وهي نظرية القواعد التوليدية التحويلية لنوام تشومسكي، مختاراً الطور الثاني منها أمّودجاً، وهو ما يُعرف بالطور العامليّ، أي نظرية العمل والإحالة، آخذاً بنظريّاتها الفرعية التالية: نظرية العمل، ونظرية الأثر، ونظرية الإحالة، والنظرية الموضوعاتية، ونظرية الحالة.

ثمّ ينتقل إلى مقابلة هذه النظرية على ما في التراث النحويّ العربيّ، ليكشف عن نقاط التلاقي ونقاط الاختلاف بين النظرية التوليدية، وجهود النّحويين العرب.

وهدفه من وراء ذلك تبئّر مدى تأثير النّحو العربيّ في جهود اللسانيين المحدثين، ودراسة إمكانيّة توظيف تلك النظريّات في زيادة ضبط القاعدة النّحويّة، ومعرفة موقع قواعد النّحو العربيّ من القواعد الكلّيّة العالميّة.

Research Summary

This research deals with the issue of syntactic structure. It starts with its definition and its concept clarification between classic grammarians and modern linguists, and mentioning related terms such as sentence, composition, speech and attribution.

The second phase is a model, known as generative grammar, or the theory of governance and interconnection, with its following sub-theories: theory of Government, theory of Trace, theory of Binding, theory Indexing, and Case theory.

Then it goes on to meet this theory with the Arab grammatical heritage, to reveal the points of divergence and points of agreement between the generative theory, and the efforts of Arab grammarians.

The aim of this research is to show the influence of Arabic grammar on the efforts of the modern linguists, and the feasibility of applying modern linguistic theories to develop Arabic language grammar, and to know the position of the Arabic syntactic in return Universal grammar.

إنَّ «أهل الغرب لو انتبهوا إلى نظرية العرب في اللغويات العائمة عند نقلهم
لعلومهم في فجر النهضة لكانت اللسانيات المعاصرة على غير ماهي عليه اليوم، بل
لعلها كانت تكون قد أدركت ما قد لا تدركه إلا بعد أمد»

أ.د. عبد السلام المسدي

«إنَّ أقوى برهان ممكن لإثبات عدم صلاحية نظرية لغوية هو أن يبين المرء أنها
لا يمكن تطبيقها على إحدى اللغات الطبيعية، وهناك برهان أضعف، ولكنه وافٍ
لإثبات عدم الصلاحية، وهو أن يبين المرء أنَّ هذه النظرية لا تنطبق إلا بشكل
رديء، أي أنَّ كلَّ نظام للقواعد يُقام طبقاً لهذه النظرية يكون معقداً للغاية واعتباطياً،
ولا يُقدَّم لنا شيئاً من المعرفة».

البروفيسور نوام تشومسكي

المقدمة:

الحمد لله الذي شرف العربية بنزول القرآن الكريم، واصطفى من خلقه من نذروا أنفسهم لخدمتها على مرّ الأعوام والسنين، والصلاة والسلام على من بلغ الأمانة، وأدى الرسالة فكان رحمة للعالمين.

وبعد: فالعربية فاقت لغات العالم في الجهود التي بُنيت عليها، ونُسجت حولها، ووُضعت من أجلها على تنابع القرون، لارتباطها بالرسالة السماوية الخالدة الخاتمة التي بلغت من الذُيوع والانتشار ما بلغت.

ثمّ إذا جيء إلى تاريخ الفكر اللغويّ العالميّ افتُقد أيُّ أثر لتلك الجهود، وانتفى ذكر العرب فيمن أسهم في بناء ذلك الفكر^(١).

وإذا أردت أن تضرب بسهمك في ميدان خدمة اللغة العربية وجدت ضروب خدمتها قد تلوّنت، ووجوهها عبر الزمن قد تعدّدت، فكان الوجه الذي تفترضه طبيعة هذا العصر الذي تحياه النظرة فيما استحدثه أقوام آخرون من علوم وفلسفات لغوية، سُميت علم اللسانيات، احتلت مركز الصدارة في العلوم اللغوية والإنسانية، وسيطرت على واقع الفكر اللغويّ العالميّ، فصارت مركز استقطابه واستقطاب العلوم الإنسانية جمعاء، وبلغت حدّ العلم المتكامل بأدلة ذكرها أهل هذا الشأن، وغدت قبله كلّ من يرنو إلى بلوغ منزلة العلمانية في البحث، فكان الموقف الواجب من جرّاء ذلك الإقبال على هذه العلوم الحديثة والتّطرّف فيها، وفتح آفاق الفكر لها، لا الفرار منها وتجاهلها وتولية الأدبار، وذلك لمعرفة موقع علوم العربية منها، ومن ثمّ للحكم بالسّبق أو التقصير على كلّ من الفريقين: اللسانيّين المحدثين والنّحويّين القدماء، ومعرفة ما لكلّ قوم وما عليهم.

يأتي ذلك في وقتٍ شهَرَ القاصي والدّاني سلاحه في وجه اللّغة العربيّة، وأساليب دراستها، وقواعد أحكامها، والعلوم الموضوعة لها، فأنهم ذلك كلّهُ بالبطلان وعدم الصّلاحية لهذا الزّمان، فكانت الدّعوة إلى بناء علوم لغوية جديدة، أجدر بالبقاء وأولى بالافتناء، بحجة أنّ لغة القرآن تندرج تحت «اللغات الميّتة» المندثرة، كتلك التي تُتلى في الكنائس عند القسيسين والرّهبان، وبحجة أنّ النّحو العربيّ قام على شواهد ذلك القرآن، وشواهد أخرى من الشّعَر القديم الذي لا يصلح حجة على القواعد النّحويّة؛ لخضوعه لسلطان الوزن والقافية، ولأنّ النّحو قام -في نظر هؤلاء- على شواهد من كلام العرب الذي ما عاد يُستعمل ولا يُفهم إن استعمل.

وبحجة أنّ قواعد النّحو العربيّ تعتورها الآفات والأدواء: من الخلط بالبلاغة، إلى اعتمادها المنطق وعلم الكلام، ومن تأرجحها بين السّماع والقياس، إلى اعتماد المعنى في قيام الإعراب ومجافاة التركيب الصّناعيّ، وهذا الذي أدّاها -في زعم الزاعمين- إلى عدم الاستقرار والثبات والصّلاح لكلّ مقام ولكلّ مقال.

(١) ستجد هذا الكلام مبسوطاً موثقاً منسوباً إلى أهله في صلب البحث، انظر ١٦.

إلى غير ذلك من أسقام أُنهم بها النحو العربي كسيطرة العقلية التحليلية على الفكر النحوي وغياب الفكر التركيبي عنه، بدليل قيام أبوابه النظرية على عنوانات تخص الكلمات المفردة لا الجمل والتراكيب.

هذه الصورة المعتمة المشوهة للعربية وعلومها وطريقة التأليف فيها يُقابِلها في الطرف الغربي اليوم صورة في أشد حالات تالألُّها وإشراقها، وأعلى درجات رُقِّيَّها وصدارتها وتكاملها من منظور الفكر العالمي، صورة النظريات اللسانية في أبعي حللها وأحدث مراحلها، النظرية التوليدية التحويلية لرائدها صاحب المكانة الأسنى في الفلسفة اللغوية المعاصرة وعلم النفس والسياسة وغيرها من العلوم الإنسانية، البروفيسور الغني عن التعريف نُوام تشومسكي الذي غدا اليوم الباحث المفكر الأكثر شهرة في العالم، ونال لقب "المرجع الأول للمثقفين في القرن العشرين في مجالات العلوم الإنسانية كافة".

ابتدأه النظرية التوليدية كان الحدث الجلل الذي هز أركان النظريات اللغوية قبله، وأغيا الباحثين والمنظرين بعده أن يأتوا بمثل نظريته حتى اليوم؛ إذ توصَّل إلى اكتشاف معظم القواعد الكلية التحويلية التي تشترك فيها اللغات الإنسانية عامة، وفي الوقت نفسه كان الحادي -من حيث لا يدري- بمن له أدنى وُصلة بالتراث العربي إلى أن يُعيد النظر فيه، ويُقبل بوجهه عليه من زوايا تختلف باختلاف الوجهة التي يريد: فمن مُقبلٍ عليه للبحث فيه عن نظير لما قاله تشومسكي، إلى مُقبلٍ عليه لإسقاط النظرية التوليدية عليه، ومن مُقبلٍ عليه لتسقط هفواته التي برئت منها نظرية تشومسكي، إلى مُقبلٍ عليه لإثبات سبقه وأصالته وريادته، و"لكل قوم سنة وإمامها".

وكان من جملة من نظر في عمل تشومسكي وعمل التحويين العرب من سعى إلى إثبات أخذ الأول نظريته الجهيرة من النحاة العرب، والتمس لذلك براهين تاريخية، مغتنياً بالسيرة الذاتية لتشومسكي حجةً، راجعاً بها إلى أبيه ومدرسيه وتلامذته وتاريخ لغته العبرية أصلاً، الذي يُثبت بناء النحو العبري على نظيره العربي، إلى غير ذلك من التتبع التاريخي الذي يؤثر جانب الراحة في ركونه إلى الدعاوى النظرية التي تفتقر إلى الوثائق التاريخية والبراهين العلمية الواقعية التطبيقية، وتُخرج الباحث اللغوي عن مجال عمله وتخصُّصه، ليُلجج في مجال التاريخ.

ولما كان العلم يُعرض على العلم، والحجة تُقارع بالحجة انتدب هذا البحث نفسه ليشبَّ بالأدلة اللغوية التحويلية، والأمثلة التطبيقية، والبراهين العقلية المنطقية التي لا تحتل الإنكار ما ابتدعه تشومسكي، فيميزه بما سبق إليه النحويون العرب.

ثمَّ يدرس إمكانية تطبيق نظرية تشومسكي على العربية تماشياً مع هدف صاحبها الذي وضعها لتكون نظرية علمية تصلح لكل اللغات، ولا تُنتقض في نظره إلا إذا ثبت تعذُّر تطبيقها على لغة ما، أو تُكلّف في ذلك التطبيق. واقتضت نظرية تشومسكي التوليدية التركيبية التي تهتمُّ بالمستويات العليا في الكلام فتصرف عنايتها إلى نسيج التراكيب لا المفردات أن ينصبَّ العمل في هذا البحث على التركيب النحوي عند النحاة العرب، ثمَّ يُقابله على التركيب عند التوليديين، ليعرف مَبْلَغ جهود كل فريق.

واعتمد هذا البحث مراجع نحويّة عربيّة ومراجع لسانيّة توليديّة، فأما المراجع العربيّة فهي كتبُ الثّراث جملّة، فهو لا يقتصر على كتب النّحو النّظريّ أو التعليميّ منها، بل يراعي الشّقّين اللّذين يُمثّلان جهود النّحويّين معاً، لئلا تكون نظرتّه أحاديّة الجانب: شقّ النّحو النّظريّ وشقّ النّحو التّطبيقيّ.

فكانت كتبُ إعراب القرآن وعيون الشّعْر المرجّع الذي لا يقلُّ مكانةً في هذا البحث عن كتب النّحو النّظريّ، فضلاً عن تحمّله مسؤوليّة سبر أغوار أمّهات العربيّة من كلّ ما قد يخطر في البال أنّه يتّصل بالبحث بطرف، كأصول النّحو وعلمه وفقه اللغة وفلسفتها وأصولها، وعلم البلاغة وما يدور في فلكها، وعلم المنطق والكلام وتفسير القرآن وقراءاته وتوجيهها وحججها، ولذلك يشعر المرء وهو مقبل على بحث كهذا أنّه يُزاول أمراً يصعبُ حصْرُه، ويدخل في بحرٍ عميق لا يُدرِك قعره، ويبعد الشّأو فيه وتمتدّ الغاية ويعلو المرتقى.

وأما المراجع اللسانيّة التوليديّة فعلى رأسها كتاب تشومسكي الذي وضع فيه النظريّة التي يدور حولها هذا البحث^(١) "Lectures on Government and Binding" الذي لم يُترجم بعد، وكتبُ أخرى له مترجمة ودراساتٌ ومحاضراتٌ وبرامج عن نظريّته، منها المكتوب ومنها المرئيّ المسموع.

وقد أُدير البحث على ستّة فصول خلصَ الفصل الأوّل للكلام على مفهوم التركيب النّحويّ بين النّحويّين العرب واللسانيّين المحدثين، ثمّ فرغ الفصل الثّاني لانتخاب النظريّة اللسانية الأحدث التي نخصّت لخدمة التركيب، وهي النظريّة التوليديّة، فعرفّها، ووضّح الأسس التي بُنيت عليها، ثمّ التفت إلى دراسة الطّور الثّاني من تطوّراتها أنموذجاً للبحث، الطور العامليّ، فدرس نظريّة العمل والإحالة التي أحدثت ما عُرف بالثورة العامليّة، فتناول نظريّاتها الخمس الفرعيّة: نظريّة العمل، ونظريّة الأثر، ونظريّة الإحالة، ونظريّة الحالة، والنظريّة الموضوعيّة.

ثمّ عكف في الفصلين الثّالث والرّابع على التّفكّر وإعمال الذّهن في تلك النّظريّات جملّة وتفصيلاً بُغية العثور على نظيرٍ مقابلٍ لها في جهود علماء العربيّة، ولاكتشاف الحيط الرّابط بين كلّ قضيّة تناولها التوليديّون في نظريّتهم وأختها في النّحو العربيّ القديم، لتبيّن مدى استحقاق النظريّة الريادة والابتكار في مجالها.

فاختصّ الفصل الثّالث بما يقابل النّظريّات العامّة في عمل النّحويّين العرب، وأجلى الفصل الرّابع جهود النّحويّين العرب التي تقابل مسائل وقوانين طرحها التوليديّون متناثرةً بين أنحاء تلك النظريات.

ثمّ عمّد الفصل الخامس إلى دراسة إمكانيّة تطبيق نظريّة تشومسكي على العربيّة، وكانت الدّراسة فيه ذات طابع سلبيّ، فالبحث لا يطبّق النّظريّة على العربيّة، أو يسقطها عليها إسقاطاً تامّاً؛ بل يبيّن المواطن التي لا يصحّ تطبيقها على العربيّة من نظريّة تشومسكي، والمبادئ والقوانين التوليديّة التي في العربيّة ما يردّها ويدفعها، ويتناقض مع أوضاعها وأصولها.

(١) سيرد هذا العنوان مختصراً في حواشي البحث التالية على النحو الآتي: LGB على غرار صنيع تشومسكي في مؤلّفاته.

فبذلك كان منهج هذه الفصول الثلاثة مبنياً على استقراء جهود النحويين المتناثرة وأوضاع العربية وخصائصها أولاً، ثم على الاستنباط والاجتهاد والتدبر وإعمال الفكر ثانياً.

وانتهى الفصل السادس إلى ذكر مباحث تعقيبيّة لابد منها، تُعرّف القارئ المعايير والمقاييس التي تجعل من قاعدة توليديّة ما مرفوضة أو مقبولة، معتمداً المؤثرات في التركيب النحويّ عند أهل العربية.

ثمّ تُبيّن تلك المباحث فضل كلّ من النظريّتين العربيّة والتوليديّة، ومزاياها وما جدّدت فيه وأبدعت، وتسردُ المآخذ عليها والانتقادات التي وُجّهت إليها.

ثمّ يقترح إمكانيّة الإفادة من القواعد التوليديّة في زيادة ضبط القاعدة النحويّة العربيّة وتسديدها، فيرى أنّ في تطبيق بعض القواعد التوليديّة على العربية والإفادة من جوانب منها درءاً لخطأ المتعلّم أو المُعرب وحلاً لإشكاليّات وعقباتٍ تعترض طريقهما.

وينتهي إلى اقتراح آخر مفاده صلاحية القواعد النحويّة العربيّة لتكون قواعد لغويّة عالميّة، يُنطلق منها لوضع نحوٍ كليّ، على غرار ما صنعه تشومسكي رائد النحو الكليّ.

فكان الجديد الذي خلص إليه البحث أنّ كلّ ما ذكر في الفصلين الثالث والرابع ممّا له مُقابل في العربية كان العرب سبقوا إليه، والخيار للقارئ في أن يحكم على مستوى تناول كلّ من الفريقين له، ومستوى خدمتهم له، ومستوى النضج الذي بلغه عمل كلّ منهم، وفي أن يُفسّر مرّد التّطابق والتّشابه العجيبين بين النظريّتين.

وأنّ كلّ ما ذكر في الفصل الخامس من نظريّة تشومسكي لا يقبل التّطبيق على العربية، فينبغي هجره والاستغناء عنه.

وأنّ في إسقاط بعض قوانين التوليديّة على النحو العربيّ زيادةً ضبط وتسديد وتقييد للقاعدة النحويّة المتعارفة.

وأنّ قواعد النحو العربي تصلح أن تكون قواعد عالميّة كونيّة للغات البشر كافةً جملةً لا تفصيلاً.

واعتَوَرَ هذا البحث صعوباتٍ ومشاقاً اعتزّصت طريقه، شأنه شأن سائر الأبحاث، منها قلة المصادر العربيّة التي كتبت في هذه النظرية بطورها العامليّ إلى درجة النُدرة قلّة اضطرّت الباحثة إلى الإقبال على تعلّم اللغة الإنكليزيّة التي بها كتبت تشومسكي نظريّته، غير أنّ ذلك التعلّم لم يتجاوز بها حدّ التّرجمة الحرفيّة التي لا تُقدّم معنى متكاملًا، ولا ترقى بالنصوص التي ترجمتها إلى منزلة الاستقلاليّة في العلم بكتاب تشومسكي الذي يدور حول هذه النظريّة، وأهل الاختصاص أنفسهم يشهدون بتعقيده ووعورة مسلكه، وأنّه لو رامه رائم لأتعبه، وهنا كانت أستاذتي اللسانيّة التوليديّة أ.د. لبانة مشوّح خير جابر لقلّة دقّي في فهم النظرية وترجمة ما ينبغي منها،

فكانت -حفظها الله- خيرَ مُوضِحٍ لما استبهم عليّ من نظرية الرجل، وخير جالٍ لغمام ما استغلق، ولولاها لم ينقذ لي زندٌ ولم يمض لي حدٌ.

ومن الصُّعوبات صعوبة النظرية التوليدية التحويلية في حد ذاتها، وكلُّ من قصَد إليها وصمَد لها يشهد بذلك، فكيف إذا أضاف إلى ذلك مسؤولية ربطها بنظرية عربية قديمة بينها وبين أختها قرون؟ فتراك مُفتقراً إلى توضيح كلِّ فكرة من نظرية العمل والإحالة، ثمَّ مضطراً إلى إعمال الفكر والرؤية والاجتهاد في العثور على خيط ما يربط ما تقرأه من جديد بما تعرفه من قبل من كلام علماء العربية، فتكون في نظر متواصل وبحث دائم عن نظير مكافئ لتلك المبادئ التوليدية في النحو العربي، أو عن نقيض لها في كلام العرب لاختبار مدى صلاحيتها للتطبيق على العربية، معتمدك في ذلك الاجتهاد والابتداع، وههنا يكون المرء أكثر عرضة للزلل والخطل ممّن سواه، ومن كثر اجتهاده -لاشكاً- كثر خطؤه.

ومؤلفات تشومسكي -كما هو معلوم- بعيدة المنال ومردٌ ذلك إلى أمور منها حداثة الفكر الجديد العبري المبدع الذي يحاول أن يخرج إلى النور، فيحتاج إلى استكشاف ما وراءه.

ومنها أسلوبه العسير الذي يقوم على العبارات الطويلة والجميل المتداخلة المعقدة التي عُرف بها تشومسكي، واعتماده البالغ فلسفة الكلام، وربط الفكر اللغوي بعلم الرياضيات وعلم الفيزياء وعلم الأعصاب وما يختص به الطبُّ البشري من تفاصيل ربطاً لم يُعهد من قبل، يستعين بكل ذلك في تناول نظريات لغوية جديدة على الأسماع والأفهام، ويزيد ذلك وعورة الأسلوب الذي تُؤدّي به هذه الفكر في الترجمة، والعبارات المفككة التي تُريك الفهم وتُعثر القارئ.

ومن صعوبات البحث أن الأمثلة التي ساقها تشومسكي أمثلة بلغته الإنكليزية، وهو يقدم قواعده الكلية العالمية مقترحاً فرضية صلاحها للغات البشرية كافة، غير أنك حينما تُقدم الفكرة تحتاج إلى أن تُترجم المثال إلى العربية، وحينها قد يُعَدُّ موضع التمثيل به، ووجه الاستشهاد؛ إذ لكل لغة خصوصيتها وضوابطها، ومن الإجحاف والتعسف أن تطبّق كل ما قيل في هذه اللغة على تلك، فتُضطرّ بسبب من ذلك إلى انتقاء فعل عربي آخر غير الذي ذكره، لعله يقع موقع القاعدة التي يقعد لها تشومسكي، وهذا السبب في وجدانك جملاً سليمة نحويّاً في العربية، يُدرجها التوليديون في قائمة الجمل الأحنة المغلوطة، والكلام نفسه يُقال في حقّ الجمل المغلوطة نحويّاً السليمة توليديّاً.

وكان أن نجم عن مشكلة الترجمة مشكلة المصطلحات، فثمة الكثير من المفاهيم الجديدة في اللسانيات، ارتأى كل مترجم من المترجمين اللسانيين العرب أن يضع لها مقابلاً عربياً ما، فنشأ التداخل والتعدد، ولذلك قيل:

«المشكلة المصطلحيّة موضوع قديم متجدّد»^(١)، و«موقع المصطلحيّات من أحدث أفرع علم اللغة التطبيقي»^(٢).

ومن أمثلة مشكلة المصطلحات ترجمه مصطلح "anafor"، وهو كما ستري عماد نظريّة الإحالة التوليديّة، ومن أكثر المصطلحات دوراناً فيها، وقد ترجمه الدارسون بالعائد، وفي هذا إشكال على دارس النحو العربي؛ لأنّ العائد في العربيّة الضميرُ العائد من جملة الصلّة على الاسم الموصول كما هو معلوم.

ومما يقض مضجعك في هذا البحث أنّك تكتب بحثاً في صلب اختصاص ما، وتكلف تطويعه لأهل اختصاص آخر، فتكلف التعبير عن المفهومات اللسانية العربيّة بمفهومات ومصطلحات نحويّة عربيّة، فالدارس في النقد مثلاً لا يكلف أن يكتب بحثه بلغة أهل البلاغة، وأن يصوغ عباراته بأسلوبهم أو بمصطلحاتهم، بل حسبّه أن يُخاطب أهل النقد وأربابه، في حين أنّك إذا جئت إلى اللسانيات وجدت نفسك مكلفاً ما لا تطيق، مكلفاً أن توصل وجهة نظرك لأهل النحو قبل أهل اللسانيات، وهذا ما يجعلك تعيش تناقضاً رهيباً، فلا تكاد ترضي هؤلاء ولا هؤلاء، إلّا أن تداركك نعمة من ربك.

ومعلوم أنّ النظريّات الغربيّة قامت على لغات أجنبيّة، فإذا أردت شرح ما قالوه بالعربيّة تعدّرت المطابقة بينهما، لأنّ المفهومات تُقارب مُقاربةً ولا تترجم حرفياً، فالإسقاط الأقصى يمكن مقارنته بالجملة الكبرى ولكنّ ذلك تمثيل وتقريب لا تحديد وحصر، فإذا وضعت مكان كلّ عبارة "إسقاط أقصى" عبارة "جملة كبرى" فإنّ ذلك لا يصلح ولن تكون في مأمن. ولذلك قيل: «الجمع بين مُعطيات القديم والحديث هي أكبر مشاق الدرس النحوي»^(٣).

ولا يخفى عليك فوق ذلك أنّ البحث في اللسانيات في حدّ ذاته أمرٌ عسير شاقٌّ؛ لأنّ اللسانيّات «علم قائم بذاته، يتناول منطق اللغة بمنطقٍ يدور على نفسه، ولغة اصطلاحية يلتبس في كثير من الأحيان بعضها ببعض الآخر، لذا كانت عصيّة على الفهم أحياناً»^(٤)، وطرائق النظريّة التوليديّة خاصّة خزنة المذاهب، والتورّد لها وعر المسلك.

فلعلّ هذه الصّعوبات تشفع للزّلات والعثرات التي بُلي بها البحث.

(١) واقع حال البحث المصطلحي، المجال العربي نموذجاً ٢١٦.

(٢) المرجع نفسه ٢٢٩.

(٣) نظرية العامل ٧.

(٤) اللسانيات في التراث اللغوي العربي ٣٣٩.

ولا شكَّ أنَّ أهل الدِّراية والخبرة على بصيرة بأنَّ معظم تلك الهفوات ما كانت لتقع لو كان البحث يختصُّ بمجالٍ علميٍّ واحد لا تلاقح فيه بين علمين، ولا مقارنة بين طريقتين، ولا تقاطع فيه بين حقول البحوث المعرفية، فلعلَّهم لهذا العذر ينظرون إلى البحث بعين من يمحو السيئات بالحسنات ولو قلَّت.

ولذلك فإني سائلة "مَنْ حَسُنَ خَيْمُهُ، وسلم من الحسد أديمه إذا عثر على شيء طغى به القلم أو زلَّت به القدم أن يغتفر ذلك في جنب ما قَرَّبْتُ إليه من البعيد ورددْتُ عليه من الشريد، وأرحته من التعب، وصيرتُ القاصي يناديه من كُتب، وأنَّ يُحْضِر قلبه أنَّ الجواد قد يكبو وأنَّ النار قد تنجو وأنَّ الصارم قد ينبو" (١)

ولا أدعي أنني أوفيت على الغاية فيما قدَّمْتُ؛ غير أنَّ المعهود في عرف العلماء أنَّ المجتهد يُثاب، إن أخطأ وإن أصاب، والحال كما قال القائل (٢):

الله يعلمُ أنني لستُ ذا بحلٍ ولستُ مُلتَمِساً في البخل لي عيلاً
لكنَّ طاقةً مثلي غيرُ خافية والنَّمْلُ يُعَدِّرُ في القَدَر الذي حملاً

ومن أوجب الواجب في هذا المقام شكر مَنْ أسدى إليَّ معروفاً، وما كان هذا العملُ ليخرج من الظلمات إلى النور لولاه، والشكرُ الأوَّلُ لخالقِ الشُّكر وصاحبِ الحمد ربِّ العزة الكريم المتان، فلا علم للمرء إلا ما علَّمه سبحانه.

ثمَّ الشُّكر لوالديَّ الكريمين اللذين اصطبوا وصابرا، وحملاً عني الكثير من الأعباء لأنصرف بعض الانصراف اللازم لمحارِب العلم، واهتمًّا لهمي واغتمًّا، فكان دعاؤهم السَّبَب في منجائي من كلِّ عقبة أذمت قدمي.

ثمَّ لأبي عمَّارٍ صاحبي ورفيق دربي الذي ما فتى يساندني بنصحه وتوجيهه الذي يثبني إن تعثرت، ولا يهنأ إلا حين يراني في أعلى المراتب والدَّرجات.

ثمَّ لأساتذتي الأفاضل الذين أفدْتُ من صُحبَتهم ومُجالستهم وما سَطَرَتْه أفلأثمهم من علمٍ رفيع.

وعلى رأسهم مشرفي الأستاذ الدكتور إبراهيم عبد الله الغني عن التعريف، وهو من سدنة العربية المحققين الحُفَظ المتقنين في زماننا هذا، ومن يفخر بإشرافه طلبه العلم.

فالشُّكر له إذ قبلني طالبة عنده، وجاد عليَّ بأفضل ما يجود به شيخٌ معلَّم على تلامذته من تعليم وتوجيه وإرشاد وتقويم، فكان لي نعم الأب الموجه المسدِّد في مسيرة الدَّرب الطَّويلة.

(١) مغني اللبيب ٥٥/١.

(٢) البيتان لأبي نصر العتي في التمثيل والمحاضرة ٣٧٦، وأدب الدنيا والدين ٢١١، وخزانة الأدب لابن حجة الحموي ٢٩٤/١.

وما كان فهم التركيب النحوي العربي لينجلي في ذهني لولا ملحوظاته وتعليقاته القيّمة، التي كانت لي نوراً في غلس الظلام، تُصلح ما انّاد، وتعزّز ما انقاد، ولولا البذور المباركة التي غرسها في محاضراته الرفيعة التي حظيت بحضورها في سني دراستي الجامعية، ترسم آليّة فهم النصوص، وتُدرب على مهارات الاستعمال اللغوي، وتُعلم التحليل المنطقي للأوجه الإعرابية، وتميّز سقيمها من سليمها، والاحتجاج لها وعليها، فيصنع بذلك ملكة العقل النحوي، وآلة الفكر المنطقي لدى الطالب.

فجزاك الله أستاذي الفاضل أفضل ما يجزي عالماً يعلم الناس الخير.

ثمّ الشكر للمشرفة المشاركة الأستاذة الدكتورة **لبانة مشوح**، الباحثة اللسانية التوليدية التي تهياً لها دراسة نظرية تشومسكي بلغتها الأصليّة من ينايعها الصافية وأصولها الأولى على يد باحثي التوليدية الأكابر في أوروبا، حتى غدت اليوم مرجعاً للسانيين والمصنّفين في الوطن العربي.

ولها الفضل في شرح ما استعصى عليّ فهمه من تفاصيل النظرية التوليدية وتعقيداتها، وتذليل وعورة فكر تشومسكي، وتقريب مفهوم نظريته من إدراكي، وقد جادت عليّ بوقتها وعلمها، وفتحت لي بأسلوبها القريب الميسر ما انغلق دوني من أسرار النظرية، إمّا بمجالستها ومشافهتها، وإمّا بمواصلتها عبر البريد الإلكتروني، أو بقراءة أبحاثها المكتوبة باللغة العربية، مع تواضعها الجمّ، وأخلاقها الحمودة التي تُعرف بها، فجزاها الله خيراً وبارك بعلمها ونفع بها، ولعلي لا أبعد إذا قلت: لولا جهودها ما نهض البحث، ولا قامت له قائمة.

ولا أنسى ذكر الأستاذ الدكتور **يوحنا اللّاطي** الذي بذل لي من العلم والوقت بصدور رحب وخلق رفيع ما يبذله المشرف ولو لم يكن مشرفاً، وأهداني أبحاثه باللغة العربية التي أنارت لي كثيراً من ظلمات البحث، ووضّحت لي غوامض مفهوماته، وآزرنى بنصحه وملحوظاته وتوجيهاته القيّمة فكان نعم النائب في حال غياب أستاذي عني، وقد تضلّع من علوم اللغة الحديثة حيث نال شهادة الدكتوراه من جامعة باريس الثامنة.

ومن له عليّ يدٌ يتعبن عليّ أن أذكرها - وإن كنت لا أوفي صاحبها بذكرها - صاحب الفضل الحفيّ المجهول الذي آن له أن يُجهر باسمه، ويبدل له كثير الشكر والعرفان، وهو أول أستاذ جامعي في هذا الكلية أسدى إليّ قديماً جليلاً من حيث لا يدري، كان سبباً لتفوّقي في دراستي الجامعية كلّها، حين شجّعني وأثنى عليّ درجتي في مادته في السنة الأولى أمام الملأ، فكان ذلك حاثاً لي على المجاهدة في نيل الدرجات الرفيعة في سائر المواد، موقظاً من غفلة عجزتي وتقاعسي، وباعثاً فيّ روح الهمة والعزيمة التي لم ينطفئ أوارها حتى اليوم، وما ذلك ببعيد عن صاحب الخلق النبيل الأستاذ الدكتور **محمد موعد** الذي لا يدخر جهداً في قضاء حوائج طلاب العلم وحمل همومهم بمهمة لا تعرف الكلال، ويُميط الأذى والعقبات عن دروبهم من غير من ولا أذى، مُحْتَسِباً أجره عند الله - أحسبه ولا أزكي على الله أحداً - وصناعة المعروف من وُكده ووُكده مع أمثالي من طلبة العلم، فكلُّ من خالطه يشهد له بفوق ما شهدت.

واليوم في آخر مرحلة من مراحل دراستي يجود عليّ بشمرة عقله، فيهديني فكرة هذا الموضوع، ويبيّن لي أهميته في إضافة جديد إلى المكتبة العربية، والنّضح عن العربية، والدفاع عن رّوادها وأشياخها الأوائل، فجزاه الله خير الجزاء.

ثمّ الشُّكْرُ موصولٌ لأساتذتي أعضاء لجنة التّحكيم على ما بذلوه من جهد ووقت لقراءة هذا البحث وإهدائي عيوبه.

ولا يفوتني شكرُ مَنْ كان لهم الفضلُ عليّ في مرحلة الماجستير، فما كان بناءً لينهض لولا العمَد والأركان التي أقيم عليها، وإن لم تظهر للعيان، فأشكر أستاذيّ د. عبد الناصر عسّاف و د. محمد قاسم اللّذين أمدّاني بالتّكوين العلميّ الصّافي المعين، وأعاناني على تملُّك أدوات البحث العلميّة السّديدة، وصبرا عليّ، واحتملا مشقّة تعليمي وتوجيهي بتؤدة ورويّة حتّى وصلتُ إلى مرحلة الدكتوراه، فجزاهما الله عني خير الجزاء.

وبعد الشُّكر أتقدّم بالاعتذار لكلّ مَنْ شكرته؛ لأنّ حقّه عليّ أعظم من أن يُؤدّى بكلماتٍ واهياتٍ، أو يُوفّى بعبارات وإشارات.

ولا ريب أنّ هؤلاء الأعلام الأفاضل الذين ذُكروا يفخر المرء بتتلمذه لهم، وبصحبتهم وبالتّأسيّ بعلمهم وحالهم، ولا يملك باحثٌ إلا أن يقول فيهم ما قاله خالد بن صفوان في العرب الأفحاح الأوّلين: «كيف نُجارِبهم وإنّما نحكيهم، أم كيف نُسابقهم، وإنّما نجري على ما سبق من أعراقهم»^(١).
وأسأل الله التّوفيق للصّواب والعون عليه، والإرشاد إلى كلّ ما يُزلف لديه.

تنبيهات تتصل بمنهج الباحثة:

١- عدمُ الاقتصار على متون الكتب المترجمة، بل كان لابد من الالتفات إلى ما قاله المترجمون في تعليقاتهم وفي حواشيهام ومقدماتهم، وهنا لابد من شكر مترجم كتاب المعرفة اللغوية د. محمد فتوح، فحواشيه تفتح للباحث آفاقاً من الفكر، ولا يعني ذلك موافقته على تعليقاته جميعاً؛ إذ إنَّ في بعضها نظراً^(١).

٢- عدمُ الاقتصار على المصادر المكتوبة، بل زيد عليها المصادر المرئية والمسموعة الموثوقة، والمرء يشعر بالمتعة والغبطة في هذا العصر المعرفي المفتوح أن أتيحت له وسائل جمع مادة البحث عن طريق الشبكة بما فيها من برامج حديثة ومطورة، ولا سيما إذا كان العالم الذي عليه مدار البحث حياً يُرزق، وله حوارات ومقابلات ولقاءات منتشرة مشهورة.

٣- عنوانُ البحث «جهود علماء العربية»، لا «جهود النحويين» لأنَّ من العلماء المذكورة جهودهم من كان مشتهراً بأنه لغوي أو بلاغي أكثر من شهرته بأنه نحوي، فمصطلح علماء العربية يُقصد به النحويون والبلاغيون واللغويون والمفسرون، وكلُّ من خدم العربية بطرف من القدماء.

٤- شواهد الشعر لم يُنبه فيها على الروايات الأخرى للبيت، ولا على شرح مفرداته إن لم يكن ذلك يتصل بوجه الاستشهاد، تلافياً للإطالة غير المعوزة.

٥- حاولتُ أن أقدم بحثاً في اللسانيات بلسان عربي، لا يعتريه الخلط بين المصطلحات العربية والأجنبية كما هو سائد في كتب اللسانيات العربية الحديثة جميعاً، فالذي درج عليه اللسانيون تقديم مادتهم بمصطلحاتها الأجنبية الأصلية حرصاً على أمانة النقل، لكن ذلك يزيد البحث وعورة والقارئ إرباكاً، فهو بحث مقدم للقارئ العربي، واللسانيات عموماً جديدة على القارئ العربي، ليس لها ما لعلوم العربية من الألفة والعهد في نفسه وعُرفه، وفكره البحث هذا جديدة أيضاً على القارئ في الأعم الأغلب، فإذا انضاف إليها إلغاز المصطلح الأجنبي المبثوث في جسد العمل كله، يطالعه حيثما قلب الطرف فإن ذلك سيعرقله، ويزيد من تعثره، ويجعل البحث ضرباً من الإغراب والإبهام والتفكيك، وسيتعذر فهمه عليه، كما هو شأن الأبحاث اللسانية التي يقرأها القارئ العربي هنا وهناك، ولا يكاد يفهم جلها، وإن أخذ بناحيتهما عجز عن الأخذ بناصيتهما، لذلك آثرتُ أن أقدم البحث للقارئ العربي بمصطلحات عربية، وبلغة نقيّة من الغموض، خالية من التعمية، نائية عن الوهم والإلغاز ما أمكن، وأرجأتُ قرن كل مصطلح إلى نظيره الأجنبي إلى الفهرس الخاص الذي أردفتُ به البحث، ذكر فيه كل مصطلح عربي استعمل في هذا البحث مُقابلاً على مصطلحه الأصلي الأجنبي الذي وُضعت به هذه النظرية.

(١) ومن الأمثلة على ذلك المعرفة اللغوية ٣٠٧ ح، ٣١١ ح.

ولا داعي يدعو لخلط هذه المصطلحات بالكلام العربي في جسد النصّ ومتمنه كما يفعل الكثيرون، ولذلك قال د. عبد السلام المسدي مبيناً نيتهم في ذلك: «أن يكتب اللساني مادة بحوثه بلغة أجنبية تقديراً منه أن العربية قاصرة عن التهوض بأعباء علمه فهذا مما لا ينتصر له فكر سليم، بل هو في إحدى منزلتين: إما قاصر الظن، وإما غير خالص السريرة، وأن يكتب بلغة أجنبية متدبراً بافتقار المصطلحات العربية حيناً، وعدم توخّدها أحياناً أخرى فهذا هروب من مسؤوليته أمام العلم، ونقص من حق لغته وأبنائها عليه»^(١).

٦- دراسة التركيب النحوي في اللسانيات الحديثة لها ما يقابلها في النحو العربي، ولكن هذا لا يعني أنك ستجد لكل مفردة من مفردات الدراسة هنا ما يقابلها هناك، فالتشابه والتطابق عامّ بين النظريتين لا تفصيلي، لذلك عُرِضَتْ أولاً جهود اللسانيين بمعزل عن جهود النحويين، عرضاً يخلو من المقارنة والموازنة والحكم بالأفضلية والسبق والتقصير، ثم أُفردت فصول مستقلة لهذه المهمة، مهمة الموازنة والمقابلة، والبحث عن مثيل للنظريات، ومُرادف للجهود، ومعرفة مدى مطابقة النظريات الكلية تلك للغة العربية.

ومن الأسباب التي تقف وراء فصل العرض عن الموازنة والمقابلة فوق ذلك تهيئة عنصر التشويق للقارئ، وإتاحة الفرصة له للتنبؤ بما يقابل هذه الفكرة أو تلك من جهود النحويين العرب.

٧- مصطلح النحويين حينما يُطلق في هذا البحث فالمقصود به النحويون العرب، لا التحويليون التوليديون.

٨- مصطلح النحويين العرب لا يقصد به من أصله عربي، بل من خدم العربية منهم، عربياً كان أم أعجمياً.

٩- استعمال مصطلح «النظرية» في شأن جهود النحويين العرب جاء من قبيل التجوز والمشكلة اللفظية، وإثماً جهودهم علم وفن، وعمل التوليديين نظريات وفرضيات، لكن استعمال أحدهما مكان الآخر من باب التسمُّح.

١٠- المنهج العام المتبع استبدال أمثلة عربية بالأمثلة الإنكليزية التي مثل لها التوليديون، إلا إذا كان موضع الفكرة لا يتحقق بغير مثال الإنكليزي، ولا يتفق له من الحكم اللساني ما اتفق للمثال الإنكليزي.

١١- اقتضت طبيعة البحث ومنهجيته أن يكون الفصل الثالث أطول ممّا عداه من الفصول، لأنه موكل بعرض جهود النحويين على مرّ القرون، في حين أن مثيله الفصل الثاني يعرض جهود اللسانيين التوليديين المقابلة لجهود النحويين العرب، وتلك جهود محدثة لا يزيد عمرها على خمسين عاماً ويُنَف.

١٢- فصل العرض عن التحليل، فكان منهج الفصلين الأول والثاني المنهج الوصفي، ومنهج الفصول الثالث والرابع والخامس والسادس المناهج التحليلي والتقابلي والاستدلالي.

١٣- ينبغي الإشارة إلى أنَّ النَّظَرِيَّةَ النَّحْوِيَّةَ الْعَرَبِيَّةَ أَشْمَلُ وَأَعَمُّ وَأَوْسَعُ مِمَّا ذَكَرَ هُنَا بِكَثِيرٍ، وَإِنَّمَا اكْتَفَيْتُ مِنْهَا بِعَرَضٍ مَا يَقَابِلُ النَّظَرِيَّاتِ التَّوْلِيدِيَّةَ الَّتِي وَقَعَ الْإِخْتِيَارُ عَلَيْهَا عَلَى سَبِيلِ التَّمْثِيلِ وَالتَّقْرِيبِ لَا الْحَصْرِ وَالْقَصْرِ، لِيَتَعَرَّفَ الْقَارِئُ مَدَى التَّمَاثُلِ وَالتَّطَابُقِ، وَمَدَى الْمَخَالَفَةِ وَالتَّنَاقُضِ، لِذَلِكَ أَقَدِّمُ الْعِذْرَ لِأَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ عَلَى تَقْصِيرِي فِي عَرْضِ جُهِودِ عُلَمَائِهَا، الَّتِي إِنْ أُعْطِيَتْ حَقُّهَا مَا وَسَعَتْهَا مَجَلَّدَاتٌ وَلَا كُتُبٌ فِي صَفَحَاتٍ وَلَأَعْيَتْ مَنْ يَرُومُهَا وَأَتَعَبَتْهُ، وَكَانَ الْمَفْتَرَضُ مِنْ هَذَا الْعَمَلِ أَنْ يَعْزِزَ جُهِودَ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ بِأَسْرَافِهَا لَتَكُونَ الْمَوَازَنَةُ بَيْنَ جُهِودِهِمْ وَجُهِودِ التَّوْلِيدِيِّينَ فِي مِيزَانِ التَّرْكِيبِ النَّحْوِيِّ عَادِلَةً مَنْصِفَةً، لَا أَنْ يُلْمَحَ إِلَى طَرَفٍ مِنْهَا إِمْلَاحًا، فِي حِينٍ يَعْزِزُ كَلَامَ التَّوْلِيدِيِّينَ بِجُمْلَتِهِ وَتَفْصِيلِهِ!

لَكِنَّ تَكْلِيفَ الْبَاحِثِ اسْتِقْصَاءَ الْقَوْلِ بِجُمْلَتِهِ، وَأَخَذَ نَاصِيَتِهِ فَوْقَ نَاحِيَتِهِ أَمْرٌ لَا يُحَاسِبُ عَلَيْهِ عَاقِلٌ؛ فَأَنَّى لِلْبَاحِثِ أَنْ يَجْمَعَ فِي مَجَلَّدٍ وَاحِدٍ حَصِيلَةَ تِلْكَ الْقُرُونِ، بَلْ أُنَى لِلْمِيزَانِ أَنْ يَنْفَسِحَ لِمَوَازَنَةِ جُهِودِ أَلْفٍ وَأَرْبَعِمِئَةِ سَنَةٍ فِي مِقَابِلِ خَمْسِينَ سَنَةً، لَكِنَّ حَسَبَ هَذَا الْعَمَلِ أَنْ يَكُونَ بَنَانًا تُؤْمِي إِلَى عِظَمَةِ ذَلِكَ الْجُهِودِ، فَإِنَّ الْبَنَانَ أَقْدَرُ عَلَى الْإِشَارَةِ مِنَ الْبَاعِ عَلَى الْإِحَاطَةِ.

١٤- قَارِئُ هَذَا الْعَمَلِ إِمَّا نَحْوِيٌّ وَإِمَّا لِسَانِيٌّ، لِذَلِكَ اضْطَرَرْتُ إِلَى شَرْحِ مَسَائِلٍ نَحْوِيَّةٍ هِيَ مِنَ السُّهُولَةِ بِمَكَانٍ عَلَى أَرْبَابِ النَّحْوِ مُوَافِقَةً لِلْقَارِئِ غَيْرِ النَّحْوِيِّ، ثُمَّ اضْطَرَرْتُ إِلَى أَنْ أُسْتَفِيزَ فِي شَرْحِ مَفْهُومَاتٍ أَوَّلِيَّةٍ فِي اللِّسَانِيَّاتِ لِمَا يُمْلِيهِ عَلَيَّ حَقُّ الْقَارِئِ النَّحْوِيِّ غَيْرِ اللِّسَانِيَّ، وَوُضِيفَتْ هَذَا الْبَحْثُ تَبْيَانُ التَّرْكِيبِ النَّحْوِيِّ مِنْ وَجْهَيْ نَظَرِ النَّحْوِيِّينَ الْعَرَبِ وَالتَّوْلِيدِيِّينَ عَلَى السَّوَاءِ، فَلْيَقْبَلْ كُلٌّ مِنَ الطَّرَفَيْنِ الْمَعْدِرَةَ.

١٥- قَدْ تَجَدَّ عُنْوَانُ الْمُبْحَثِ نَفْسَهُ فِي فَصْلَيْنِ مُتَنَاقِضَيْنِ: فَفَصْلٌ يَخْتَصُّ بِمَا يُمَاطِلُ كَلَامَ النَّحْوِيِّينَ مِنْ جُهِودِ اللِّسَانِيِّينَ، وَفَصْلٌ يَخْتَصُّ بِمَا يَنَاقِضُ أَوْضَاعَ الْعَرَبِيَّةِ مِنْهَا، وَمَا هَذَا إِلَّا لِأَنَّ تِلْكَ الْمَسْأَلَةَ الْمَكْرَّرَةَ تَنَاوَلَهَا التَّوْلِيدِيُّونَ تَنَاوُلًا وَاسِعًا، كَانَ مِنْ زَاوِيَةِ يُوَافِقُ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ وَمِنْ زَاوِيَةِ يُخَالِفُهُ، وَمِثَالُ ذَلِكَ الْكَلَامُ عَلَى «مَبْدَأِ الْمَسَافَةِ الدُّنْيَا».

١٦- مَا حَوَاهِ الْفَصْلُ الثَّانِي فِي صَمِيمِ اللِّسَانِيَّاتِ التَّوْلِيدِيَّةِ، وَفِي صُلْبِ نَظَرِيَّتِهَا الْعَامِلِيَّةِ، وَغَيْرِ شَيْءٍ إِنْ أَقْبَلَ عَلَيْهَا الْقَارِئُ فَارِغَ الذَّهْنِ تَعَدَّرَ عَلَيْهِ فَهَمٌ كَثِيرٌ مِنْهَا لِذَلِكَ يُنْصَحُ بِعَدَمِ الْحُكْمِ عَلَيْهَا إِلَّا بِمُضَامَّةِ الْفَصْلَيْنِ الثَّالِثِ وَالرَّابِعِ إِلَيْهَا، أَيْ بَعْدَ أَنْ يَقْرَنَ مَحْتَوَى هَذَا الْفَصْلِ إِلَى مَا يُمَاطِلُهُ مِنْ كَلَامِ النَّحْوِيِّينَ الْمَعْهُودِ عِنْدَ ذَلِكَ الْقَارِئِ.

١٧- يَنْبَغِي الْإِعْتِذَارُ عَمَّا حَوَتْهُ النُّصُوصُ الْمُقْتَبَسَةُ -عَرَبِيَّةٌ كَانَتْ أَمْ مَتْرَجَةً- مِنْ أَخْطَاءٍ لُغَوِيَّةٍ أَوْ نَحْوِيَّةٍ أَوْ أَسْلُوبِيَّةٍ سَبَّبَهَا التَّرْجُمَةُ، وَلَيْسَ مِنْ حَقِّي أَنْ أُمَسِّهَا بِتَعْدِيلٍ أَوْ تَغْيِيرٍ، لِأَحْفَظَ لَهَا أَمَانَةَ النَّقْلِ، إِلَّا إِذَا اشْتَمَلَتْ عَلَى خَطِئٍ يَمَسُّ الْفِكْرَةَ أَوْ الْمَعْنَى أَصْلَحَتْهُ وَنَبَّهَتْ عَلَيْهِ.

١٨- اخْتِلَافُ الْمَصْطَلَحَاتِ وَالْمَفْهُومَاتِ بَيْنَ الْوَجْهَيْنِ الْعَرَبِيِّ وَالتَّوْلِيدِيِّ، وَمِنْ ذَلِكَ الْأَمْثَلَةُ التَّالِيَةُ^(١):

(١) الْمَصْطَلَحُ الْأَوَّلُ الْمُسْتَعْمَلُ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ، وَالْمَصْطَلَحُ الثَّانِي الْمُسْتَعْمَلُ فِي النَّحْوِ التَّوْلِيدِيِّ الْمُرْتَجَمِ.

(المعنى / الدلالة)، (الشكل / البنية)، (الصناعة / التركيب)، (البلاغة / الأسلوبية)، (التعليل / التفسير)، (يعود على / يرتبط بـ)، (مرجع الضمير / مفسر الأثر).

وأعترف للقارئ عن زلة لساني فقد أستعمل أحد المصطلحات في سياق غير الذي يستعمله فيه أهله، كأن أستعمل الدلالة في حديثي عن النحو العربي، والمعنى في حديثي عن النحو التوليدي، فالفصل بين الأمرين أمر عسير، يشق الاحتراز منه، ولاسيما أنك تسيرهما في مجرى واحد، وتكلم عليهما مجتمعين، وهذا من عموم البلوى، إن أفلح المرء في النجاة منه في موضع تعذر عليه تلافيه في موضع آخر، غير أن خدمة النص تتحقق بكلا المصطلحين، بحيث لو استعملت أحدهما مكان الآخر لقام مقامه وأغنى مُغناه.

١٩- شواهد القرآن الكريم هي الغالبية على هذا البحث، لا لافتقار أحكامه إلى شواهد من ديوان العرب الشعريّ الموار بالمعاني والأحكام النحويّة، بل لجحارة لمن لا يعتدون بالشعر شاهداً مستقلاً يصلح وحده لإقامة حكم ونقض آخر، لما يعتوره -في نظرهم- من ضرورات تسقط الثقة التامة به.

لذلك كانت شواهد القرآن الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه الأساس، يأتي الشعر عقبها ردفاً، بحيث إن اطرح مطرح شواهد الشعر كلّها من البحث فنسّقها ظلّ البحث قائماً على أصوله، مُغتنياً بالشواهد القرآنيّة، لا يدخل عليه داخل من قبيل الاستشهاد، فلا مُتعلّق له عليك بما ذكر، ولا ضرر عليك فيما أنكر.

٢٠- ستجد النصوص المقتبسة من كتاب دلائل الإعجاز أطول ممّا سواها، ولا يُجمل الباحث معبّة ذلك، فجمل الجرجاني -كما تعلم- تتصف بالطول، ومن منهج الرجل الإطناب، ولا ينبغي للباحث أن يُغلق قوس النصّ دون استكمال المعنى.

٢١- هنالك معلومات تفتقر إلى الإحالة إلى مراجع لسانیّة توليديّة، كان مرجعي فيها مشافهةً أستاذتي د. لبانة مشوّح، وهي استقّتها من مصادر أجنبيّة، ومكانة أ.د لبانة في الدرس التخصصي التوليدي لا تخفى، ولاسيما أنّها طبّقت النظريّة على ما يربو على ثلاث لغات، حتّى غدت مرجعاً لسانیّاً مُعتدّاً به عند بعض المؤلّفين العرب المشهورين في الوطن العربيّ كالكتور عبد القادر الفاسي الفهري.

٢٢- بعض النتائج والاقتراحات التي تضمّنها البحث أو خلص إليها مجرد آراء للباحث تحتل الخطأ والصواب، ولا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المشرف أو المشرف المشارك أدام الله فضلهما.

٢٣- الرمز (*) وُضع عند الأمثلة المضروبة على الخطأ النحويّ أو الدلاليّ.

٢٣- تدخّلت الباحثة في تعميم التوليديّين الحكم على جمل بالحن وهي سليمة في العربيّة أو العكس^(١).

(١) مثال ذلك ما جاء في الصفحات ١١٧، ١١٨، ٣٢٠، ٣٢١.

٢٤- اختُصِرَتْ عناوينُ بعض الكتب والأبحاث المطوّلة مثل: "دراسة توليديّة تحويّليّة للتركيب المصدري المضاف في اللغة العربيّة الفصحى" و"نحو نظريّة لسانيّة عربيّة حديثة لتحليل التراكيب الأساسيّة في اللغة العربيّة"، وكذلك "Lectures on Government and Binding" الذي اختُصِرَ إلى LGB.

٢٥- عنوان البحث عامٌ واسع عريض مُطلق يشمل كلّ ما قيل في التركيب النحويّ في النحو واللّسانيّات على السواء، ويضمُّ النظريّات اللّسانيّة بأسرها على مختلف مشاربها وتعدّد مدارسها، إلّا أنّ الباحث عند العكوف عليه والشروع في درسه يُدرك أنّ الوفاء به مطلب جسيم أقرب إلى الاستحالة، وأنّ الشأوَ يبعد فيه والمرتقى يعلو، ومن هنا أتى هذا التنبيه ليقيد ما أطلق ويُفصّل ما أجمل، فيعرّف القارئ إلى أنّ السعي سيكون في ميدان محدّد مقيد من هذا العنوان، ألا وهو التركيب الجُمليّ لا الإفراديّ، في النظريّة الأحدث الأشهر من اللّسانيّات لا اللّسانيّات جميعاً، مُقابلاً على جهود طائفة من علماء العربيّة لا علمائها جميعاً.

ثمّ إنّ البحث اقتصر على المراحل الحديثة المتأخّرة من النّظريّة التوليديّة ضارباً صفحاً عن المراحل الأولى؛ فمعلومٌ أنّ المراحل الأولى من هذه النّظريّة حظيت بما لم يحظَ به ما تلاها من المراحل من الدّراسة والتّحليل والتّنظير على مستوى العالمين العربيّ والغربيّ، وفوق ذلك فإنّ المراحل التي تلتها قد نسخت شيئاً ممّا جاء في الطّور الأوّل من أطوار التوليديّة، وغيّرت ملامح الحلّة الأولى التي ظهرت النّظريّة بها للعيان، لذلك كانت العناية الكبرى في هذا البحث بمرحلة النّظريّة العامليّة التي ضمّنها تشومسكي عام ١٩٨١ كتابه "Lectures on Government and Binding": محاضرات في العمل والإحالة، وقد أثارت شُغل الشاغلين، وأحدثت ضجّة لم تهدأ، فسُمّيت لأجلها بالثورة العامليّة، وهي نظريّة «واضحة المعالم بما يكفي لأن يكون لها بناء استنتاجي»^(١)، بخلاف النّظريّة الأخيرة التي تلتها، وهي نظريّة برنامج الحدّ الأدنى «التي لاتزال مشروعاً يُستكمل»^(٢)، ومع ذلك فينبغي للدارسين أن يهتمّوا بها ويُقبلوا على درسها وعرضها على النحو العربيّ، ويتبيّنوا إمكانيّة تطبيقها على العربيّة وإمكانيّة الاستفادة منها في وضع ضوابط نحويّة جديدة تريح المتعلّم وتخدمه.

٢٦- المعنيّ بهذا البحث المتخصّصُ اللّسانيّ لا الطالبُ المبتدئ في هذا العلم الخالي الوفاض منه، لذلك لم يتكلّف هذا البحث مهمّة التعريف بالمصطلحات اللّسانيّة الأولى التي على كلّ مُقبل على تعلّم اللّسانيّات تعرّفها والاطّلاع عليها قبل أن ينظر في بحث متخصّص، وإذا أراد القارئ العودة إليها فالأبحاث والمؤلّفات في هذا المجال كثيرة ميسرة لا تُعجزه، توفّرت المعاجم المتخصّصة على ذكرها، ولو انبرى إليها هذا البحث لأثقلته وبَدَدَت عزيمة صاحبه.

٢٧- التاريخ الميلاديّ الذي يتلو اسمَ عالمٍ أجنبيّ هو تاريخ نشاطه الفكريّ اللغويّ المذكور في السياق، وذلك جرياً على منهج الكتاب اللغويّين المحدثين.

(١) النّظريّة النحويّة ٢٦.

(٢) اللّسانيّات في التراث اللغوي العربيّ ٣٥٦.

٢٨- الكتاب الذي بُني عليه البحث "Lectures on Government and Binding" لم يُترجم بعد، لذلك إن وجد عالمٌ لسانيٌّ في النصوص التي بُنيت في هذا البحث مترجمةً ترجمةً بدائيةً خللاً أو عيباً فلعلّه يعذر الباحثة.

٢٩- معظم المفهومات والمصطلحات النحويّة التي عثر عليها الباحث مقابلاً لمفهوم لسانيّ توليديّ ما هي على سبيل التقريب والتوضيح لا على سبيل التحديد والتماثل والحصص والمطابقة، فالتوليديّة قامت بادئاً على اللغة الإنكليزيّة، وبين العربيّة والإنكليزيّة فواصل كثيرة ووجوه خلاف عدّة، وكذا بين الفكر النحويّ القديم والفكر الغربيّ التوليديّ المحدث أوجه اختلاف ومسائل تشابهٍ حريّة بأن تكون مقابلةً النظريّتين مقابلةً جزئيّةً عامّة لا كليّةً تفصيليّةً، كمقابلة مفهوم الانقشاعيّة التوليديّ على مفهوم الاقتضاء في النحو العربيّ.

٣٠- اختُصرت كثير من المصطلحات الدائرة في رموز، فُهرِس لها في ذيل هذا البحث.

٣١- لما لم يتوصّل التوليديّون المحدثون إلى حلٍّ لخلافهم حول رأس الجملة، أهو الزمن أم التطابق اعتمد هذا البحث رأس الجملة التقليديّ التوليديّ القديم، الذي يسود فيه (ج) الجملة بأسرها.

مدخل إلى البحث

أولاً - إشكالية البحث:

● مكانة التراث اللغوي العربي عالمياً:

إذا ما نظر المرء في تاريخ الفكر اللغوي الإنساني عند المؤرخين العالميين لا يقع على ذكر العرب، ولا يجد اعترافاً بشيء من جهودهم في النهوض بذلك الفكر؛ فقد استقرَّ عُرف أولئك المؤرخين على الرجوع بالتفكير اللغوي إلى الحقب الكبرى الآتية^(١):

١ - العصور القديمة: وتُلخَّص فيها احتمالات التفكير اللغوي في حقبة ما قبل التاريخ، ثمَّ نظريَّةُ المصريِّين القدماء، بما يعود إلى ما يزيد على ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد، ثمَّ نظريَّةُ الصينيين فالهنود، فالفينيقيين فالعبريين فال يونان فالرومان.

٢ - العصر الوسيط: ويمتدَّ من القرن الرابع إلى القرن الرابع عشر من التاريخ الميلادي المسيحي، ويقتصر المؤرخون فيه على تدوين بضع خصومات دارت بين الديانتين اليهودية والمسيحية.

٣ - العصور الحديثة: وبدأت زمن النهضة في العالم الغربي في القرن الخامس عشر، ثمَّ تبعها ظهور النحو الفلسفي للمقارن في القرن التاسع عشر، بعد اكتشاف اللغة السنسكريتية.

فلا تكاد تجد في خلال هذا التدوين شيئاً من ذكر جهود العرب، مع أنَّ جهودهم في خدمة اللغة كانت عظيمةً وافية لا يخفى أثرها وامتدادها وضخامتها، وفي ذلك يقول د. عبد السلام المسدي:

«وهكذا ينعدم ذكر العرب عند التأريخ للتفكير اللساني البشري، بما يحدث القطيعة في تسلسل التاريخ الإنساني...، فهضمت الحضارة الغربية على حصيلة التراث اليوناني أساساً، ولكن بمعزل عن مستخلصات ثمانية قرون من مخاض التفكير اللغوي عند العرب»^(٢).

ثمَّ يُحاول المسدي^(٣) أن ينظر في الأسباب التي أدت المؤرخين إلى هذا التجاهل الذي لا يمكن أن يكون عفويّاً بحال، وأهمُّها الأسباب الدينية والأسباب القومية التي تربط تراثهم بدينهم ربطاً وثيقاً، وتمزج لغتهم بمعتقداتهم وحضارتهم مزجاً قوياً، فموقف البشرية من أهل هذا التراث العربي ودينهم جعلهم يستصغرون كلَّ عظيم من

(١) انظر التفكير اللساني في الحضارة العربية ٢١.

(٢) المصدر نفسه ٢٢-٢٣.

(٣) في المصدر نفسه، ومباحث تأسيسية ٣١.

إنجازاتهم وينبذونه وراء ظهورهم، ويتعامون عنه لا لغيابه بل لتغافلهم، وإنَّ الصبحَ ليملاً الأفقَ ثمَّ لا يراه النائم وقد أطبق جفنه!

فهذا السببُ الدَّيْنِيُّ القوميُّ، ولعلَّ هناك سبباً لغوياً يُضاف إليه يتَّصل بمادّة هذا الثُّراث نفسه، يمكن الباحث أن يُدلي فيه بدلوه، وهو صعوبةُ قراءة الثُّراث العربيِّ على أولئك المؤرِّخين الغربيِّين، ومن ثمَّ صعوبةُ ترجمته، لإيصال مضمونه إلى الأمم الأخرى، فالثُّراث العربيُّ بما فيه من نحوٍ وصرف وإعراب وأدب وتفسير يصعب درسه واستيعابه، حتّى على الدّارسين العرب المختصّين اليوم، فكيف بغير المختصّين، والمترجم لهم؟

والدليل على ذلك وجدانك صعوبةً لا تخفى في شرح النحو هذا لطالِب العربيّة العرب في قسم اللغة العربيّة نفسه، شرحاً يخرجهم من الخلط إلى التمييز، ومن الإبهام إلى الإفهام، فكيف بالصُّعوبة التي ستلاقيها في تقديمه وشرحه وترجمته لغير العرب؟

لعلَّ من ترجم العربيّة لغير العرب ترجم القواعد المبسّطة الميسّرة الأساسيّة، ولم يترجم لهم الفرعيّات والخلافات الجزئيّة، ولا النُّصوص النُّحويّة العتيقة الأصيلة، ولا الدّقائِق العميقة، ولا التُّكث اللّطيفة التي تتناثر في بطون كتب التّأصيل النُّحوي كالخصائص، وكتب التطبيق النُّحويّ وأعاريب القرآن التي تتجلّى فيها جهود علماء العربيّة على حقيقة نضجها وغازاتها.

هذا فضلاً عن أسلوب النُّحاة الأوائل العالي الرّفيع الصَّعب المنال، وطريقة عرضهم الفريدة، وجملهم المطوّلة المتداخلة، ونفْسهم الطّويل، وألفاظهم وعباراتهم الجزلة، واستعمالهم التراكيب الرّصينة الفخمة وغرائب الألفاظ التي دأب عليها المؤلّفون في زمانهم وعرفوها ولم تعد تطرُق أسماعنا اليوم فأنكرناها، واعتمادهم المجاز والاستعارة والكناية في عرضهم مادّتهم، حتّى إنّ كبار النُّحويين العرب المحقّقين لكتب التراث تلك اليوم يلجؤون إلى أمّهات المعاجم لفهم بعض المفردات التي يُوشّي بها القدماء معانيهم ويستعينون بها على مُؤدّاهم، فكيف بالمترجم والمترجم له!

ومن وجوه صعوبة تحصيل الثُّراث العربيِّ والتّأريخ لجهود أهله فيه ضخامةُ هذا التراث، وتشعبه، وترامي أطرافه في كتب كثيرة لا حصر لها، منها ما يندرج في باب التّفسير والإعراب، ومنها ما يندرج في باب البلاغة، ومنها المنطق، وغير ذلك من أصناف العلوم التي برع فيها العرب، حيث يصعب استخلاص مادّة النُّحو منها، وامتخاض علوم اللغة من بين ما خلط بها، ويتعدّر حصرها وضبطها واستيفائها، ووصف مدى الجهود المبذولة فيها.

ومن الأدلّة على بُعد منال هذا التراث الرّفيع تعدُّر فهم النُّصوص العربيّة القديمة على كبار الدّارسين والباحثين العرب اليوم، لا لشيءٍ إلّا لأنَّ تخصُّصهم العلميّ الدّقيق ليس في علوم العربيّة مع أنّهم عرب، فتجدّهم إن احتاجوا إلى تخريج قضية لغوية تهيّبوا توثيقها من مظانّها الأول وأصولها العِتاق، واستمرّوا الكتب التعليميّة المحدثّة.

إذا المؤرّحون الغربيون غفلوا عن تراث العرب اللغوي، أو تغافلوا عنه، أو أغفلوه لأسباب مجتمعة.

والسؤال الذي يُطرح في هذا السياق: ما المقصود بتراث العرب اللغوي؟ وما جهود العرب التي يُتكلّم عليها، ويُتجرّم من غفل عنها؟

تراث العرب اللغويّ كلّ المؤلفات المتصلة باللغة العربيّة وبغيرها من صنوف الثقافة الإنسانيّة والدين، من قريبٍ أو بعيد، فهو لا يتوقّف عند كتب النحو والصرف والأدب والبلاغة، بل يتجاوزها ليشمل كتب التفسير والقراءات القرآنية وتوجيهها وحججها، وكتب التجويد والصوتيات، وكتب الحديث وعلومه ومصطلحه وشروحه، وكتب الفقه وأصوله، وكتب الخطابة والتاريخ والسير والأعلام، والمنطق والعقيدة وعلم الكلام، وكتب اللغة وفقهاها واللهجات والمعاجم، وكتب أصول النحو، وكتب الأمثال، ودواوين الشعراء، فضلاً عن كتب الأدب العامّ.

ولا يجهل أحدٌ أنّ القرآن الكريم هو الكتاب الأوّل في عُرف أهل العربيّة، والمرجع الأساس الذي إنّما انبثقت أولى مؤلّفات العربيّة من أجل خدمته، ويزغ فجرها من أجل تبليغه النَّاسَ، وتوضيحه لهم، ودعوتهم إلى هديه، وإمادة سوء الفهم أو سوء التطبيق عنه، والرّمي من ورائه، والنّضح عنه.

وبعد ظهور الإسلام ونزول القرآن الكريم توالى المؤلفات تترى، فكانت تتركز حول علوم الشريعة وخدمة الدين، وتأتي اللغة فيها تابعةً تسير في ظلّها، وتدور في فلكها، وتشرف بخدمتها، ويُفصح عن ذلك مؤلّفوها في مقدّماتهم، فيقولون مثلاً في مقدّمة كتاب نحويّ خالص: «أما بعد حمد الله على منّه وإفضاله، والصّلاة والسّلام على سيّدنا محمّد وعلى آله، فإنّ أولى ما تقترحه القرائح، وأعلى ما تجنح إلى تحصيله الجوانح ما يتيسّر به فهم كتاب الله المنزل، ويتّضح به معنى حديث نبيّه المرسل، فإنّهما الوسيلة إلى السّعادة الأبدية، والذريعة إلى تحصيل المصالح الدّينية والدّنيوية، وأصل ذلك علم الإعراب الهادي إلى صوب الصّواب»^(١).

فمن أراد أن يتعرّف جهود علماء العربيّة فعليه أن يسبر أغوار هذه الكتب جمعاء ويطلعها، فثمّة التراث اللغويّ منشوراً، وكلٌّ من يحكم على جهود العرب بسبقٍ أو تقصيرٍ مُقصياً إحدى هذه المجموعات من المصادر جاحداً بما مقصّر متعسّفٌ مجحّفٌ في حكمه.

فإثبات فضل العرب في تاريخ الفكر اللغويّ الإنسانيّ مرّامٌ لا يتسنى لباحثٍ إلّا إذا رجع إلى الكتب اللغويّة التراثية المذكورة جميعاً، ولم يقصّر جهده على كتب النحو خاصّةً، أو على كتب النحو التعليمي، فالخطر والخطأ أن تؤخّذ جهود العرب من كتب النحو التعليمي المختزلة، ومن الظلم والتعسّف والتقصير بحق أهل العربيّة أن تُقدّم نظريّتهم للآخرين مبتورةً مقصورةً على هذه الكتب منفردةً.

(١) انظر مغني اللبيب ١/١.

ومصنّفات النحويين المتقدمين أولى وأدق وأعمق من الكتب النحوية التعليمية المتأخرة، فمن يُخلد إلى متأخر الكتب ومستحدث المؤلفات ومختصر الأقوال لا يُفلح -غير شك- الفلاح الذي يُفلحه من نظر في أقوال المتقدمين، ورجع إلى أصول هذه اللغة ومتونها الشريفة العالية، وينابيعها الأولى الصافية غير المكدرة، وغاص في أعماق بحارها واستخرج بنفسه لآلئ لم ينتظر من يستخرجها له فيودعها كتب النحو التعليمي من وجهة نظره التي فهم بها الكلام.

ومما يندرج تحت إشكالية البحث قضية لا مناص من ذكرها ولا مهرب، أثارت اهتمام الدارسين، وكثر فيها الأخذ والرد، واشتد عليها التعويل، ألا وهي:

● تأثر تشومسكي بالنحو العربي:

يروم كثير من الباحثين أن يُثبتوا فضل النحويين العرب، وجهودهم وأيديهم البيضاء على تشومسكي ونظرياته المستحدثة بالتتبع التاريخي لحياته، فيعثرون على وقفات من سيرته، ولقطات من حياته، وحقب تاريخية من مسيرة تلقية العلم، روي أنه درس فيها شيئاً من النحو العربي، ويرجعون بتتبعهم إلى حياة أبيه فيتكلمون على علمه المتعمق بالعربية، ثم يجدون من الأدلة الساطعة على تأثر نخاة العربية الأوائل بالنحاة العرب في مادتهم وأساليبهم ومناهجهم ما يوصلهم إلى استنباط أن يكون تشومسكي مثلهم.

فبعد أن تُرجم النحو العربي إلى اللغة العربية واللغات الأوروبية على أيدي علماء يهود في العصر الأندلسي، كانت اللغة العربية وعلومها من نحوٍ وصرفٍ وبلاغةٍ وغيرها تُدرّس رسمياً وتُعتمد في جامعة باريس في القرن الرابع عشر، ثم دُرست في المدرسة الفرنسية في القرن السابع عشر التي كانت تسمى بالباب العالي، واستفادت هذه المدرسة الفرنسية من النحو العربي ومدارسه، وربما تأثر تشومسكي بها؛ إذ كانت رسالته للماجستير عن الصيغ الصرفية في العربية، وبعدها أنشأ قواعده التوليدية، فاحتمال أن يكون قد أفاد من القواعد العربية في وضعه القواعد التوليدية احتمالاً وادراً، وما هو ببعيد.

وأصحاب هذا الرأي القائل بأخذ تشومسكي نظريته من النحو العربي كثيرون^(١)، ومن كلامهم على ذلك: «أصبح نوام تشومسكي حريصاً هذه السنوات إلى حدّ التهافت على أن يقدم له طلبته ومريدوه من أبناء الأمة العربية كشوقاً ميسرة عن التراث النحوي العربي»^(٢).

(١) انظر تأثير النحو العربي في نظرية تشومسكي ٤-٧، وانظر شبيه هذا الكلام في نظرية تشومسكي اللغوية ١٢-١٣، ولقاء مع نوام تشومسكي ٧٢، وقواعد الرتبة في اللسان العربي ٣١.

(٢) مباحث تأسيسية ٢٣.

والرأي أن هؤلاء المفكرين الباحثين قد أبعدوا النجعة، أو آثروا جانب الراحة والدعة، وسلكوا غير الفج الذي يسلك لإثبات مثل هذه المسائل، وأخرجوا القارئ عن المسار الذي ينبغي أن يسير فيه، ولم يجدوا من إعجاب العرب وغير العرب بنظريات تشومسكي الجديدة المبتكرة، التي فيها ما يبهّر الأبصار ويأخذ بالآلباب، ويحيل إلى قارئها أنها بدع من النظريات.

فضلاً عن أن من يستهويه تتبع مثل هذه الأخبار عليه أن يكون ضليعاً بالتاريخ، خبيراً بمواقعه ومصادره ورواياته، عليمًا بمسالك الأحداث التاريخية كيف تُتقصى، بصيراً بطرق التثبت من سير الأعلام، حاذقاً بالأسانيد وتواترها وانقطاعها.

فإذا كان بعض الناس اليوم لا يُقرّون بنسبة كلام رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إليه، ويشككون في أسانيده، ويطعنون على متونه - على تواتر تلك الأسانيد وصحة تلك المتون صحة هي الشمس إشراقاً، لاجال لأحد أن يطفئها بفيه - فكيف لنا أن نميط ظنّهم حول صدق تلك الأخبار التاريخية اللسانية واتصال أسانيدها! ويُستبعد أخذ تشومسكي نظريته من النحو العربي مباشرة للأسباب الآتية:

- صعوبة قراءة التراث العربي على أهل هذا الزمان، حتى على الدارسين العرب، فكيف بالمرجم لهم؟ ولم يرد ما يُثبت أن تشومسكي تكلم العربية أو أتقن فهمها، فإن كان له إلمام بما فعن طريق الترجمة، ولا يخفى ما يعتور الترجمة من عقبات وزلات.

- من ترجم لغز العرب ترجم القواعد المبسطة الميسرة الأساسية، ولم يترجم لهم الحالات النحوية الخاصة التي تنشأ منها قواعد فرعية، مظنتها كتب التطبيق النحوي، ولم يترجم لهم فلسفة الظواهر اللغوية، وتفسيراتها اللطيفة، ونكتها الظرفية التي مظنتها كتب فقه اللغة وخصائصها وعلل النحو وأصوله وأمّهات علم البلاغة وعلم التفسير.

وكثير ممّا قاله تشومسكي إنما لقيت له نظائر منثورة في بطون هذه الأصناف من الكتب، لا في كتب النحو التعليمي المباشر كما لاحظت.

هذا فضلاً عن أسلوب النحاة الأوائل المتجاني عن أسمعنا وأفئدتنا، وطريقة عرضهم الوعرة، وألفاظهم وعباراتهم الجزلة، واستعمال جُلّهم التراكيب الإنشائية الأدبية، والمجاز والاستعارة والكناية في عرض مادّتهم، حتى إن كبار النحويين العرب اليوم المحققين لكتبهم يلجؤون إلى أمّهات المعاجم لفهم التراكيب التي يؤدّي بها هؤلاء النحويون القدماء مادّتهم، فكيف بالمرجم والمرجم له!

- ضخامة هذا التراث وترامي أطرافه في كتب كثيرة لا حصر لها يندرج تحتها كلُّ ما يتَّصل بالعربيَّة بطرف، ومن أدلِّ الدلائل على ترامي أطراف التراث الذي يشترك التوليدويون والنحويون في التنظير له وعلى صعوبته جهودُ الفراء وابن جني منذ قرون فيما يتَّصل بأهمِّ مبادئ نظريَّة الرِّبط وأسسها^(١).

- ترابط نظريَّة تشومسكي، وتماسكها وتكامل جزئياتها، فلا تجد فيها تناقضاً ولا تهاجراً، وهذا يعني نسبتها حقاً إلى صاحبها، وإن وجدت تطابقاً بينها وبين ما قاله الأقدمون العرب استبعدت أن يكون هذا من الأخذ أو السرقة في شيء؛ إذ الأخذ يقتضي في الغالب تفكُّكاً وتبعثراً وقلةً توفيق.

فهو فردٌ توصَّل بفهمه النافذ إلى ما توصَّل إليه جيلٌ كامل من النُّحاة الأقدمين، ولا غرابة في ذلك، فأنت ترى تقدُّمه وبروزه في مؤلفاته السياسية والإنسانيَّة التي لا ينفكُّ عنها عامَّة النَّاس اليوم فضلاً عن الباحثين والمختصين. وهذا يدلُّ على غُزْره وسعة ما عنده، وهو من القلَّة القليلة التي نذرت نفسها محرَّرةً للعلم في هذا الزَّمن.

على أنَّ ثمة قضيةً ملغزة تثير الدهشة والحيرة لم ألقَ لها تفسيراً، ولا يمكن غضُّ الطرف عنها، وهي إغفال ذكر اللغة العربيَّة من بين سائر اللغات العالميَّة التي حاول تشومسكي تطبيق نظريَّته عليها، والتي نالت حظاً وافراً من اهتمامه في معرض التَّمثيل على كليَّة قواعده على صعوبتها وتعدُّر فهمها لبعدها من العربيَّة لغته الأم، فقد أتى بجمل منها وشواهد كثيرة، وتحدَّث عن شيء من قواعدها وتجنَّسَ عناءَ ترجمتها وفهمها وإفهامها، ليثبت شمولية نظريته وكونيتها، فتكلَّم مثلاً على اليابانيَّة، والإسبانيَّة ولغة المانجو والسواحليَّة واللغات الإفريقيَّة ولغة التغالوغ، ولغاتٍ أخرى مغمورة كثيرة، مثَّل لها كلُّها، ما عدا اللغة العربيَّة.

فما السرُّ في ذلك، ولغته الأمُّ عبريَّة، والعربيَّة من القرب بمكان من العربيَّة، وإطلاعه على العربيَّة أمرٌ لا يُنكر جملةً إن أنكر تفصيلاً، فلا يُستبعد أن لغة اسمها العربيَّة طرقت سمعه يوماً، ولا يُستبعد أن قابل من الطلبة أو الزملاء مَنْ عرض عليه شيئاً يسيراً منها، ولا سيَّما أن ميدان عمله جمع وثائق عن اللغات وآلياتها وماهياتها، فهذا من صميم عمله.

ولاريب أنَّهُ يعلم أنَّها من اللغاتِ الجديرة بتطبيق نظرية علمية عليها، الحقيقة على أن يُلقى لها بالٌ وتُضرب الأمثلة المستقاة منها، وهو ليس ممَّن يخفى عليه أن المتكلمين بها نسبتهم حول العالم نسبة عظيمة، تبلغ المرتبة الرابعة على مستوى العالم؛ إذ يزيد إجمالي عدد المتكلمين بالعربيَّة على خمسمئة وواحد وأربعين مليوناً^(٢)، يتوزعون في أنحاء العالم كافة، حتَّى في الولايات المتحدة الأمريكيَّة، موطن تشومسكي، فكيف لا يطَّلَع على لغة كهذه، ووسائل الإطِّلاع في عصره سهلة ميسرة تنقاد ولا تَعْتَصُّ على الباحث المبتدئ الضعيف، فضلاً عن أن يكون

(١) انظر ٢٧٠، ٢٨٥ من هذا البحث.

(٢) وفقاً للحسابات الاجتماعية الرسمية لويكيبيديا العربيَّة، الشابكة.

صاحب نظرية لغوية فكرية، وصاحب المقام الأول بين علماء عصره في التأليف والدرس والاطلاع والتحري والبحث، وهذه قضية من أعجب القضايا إن وجدت متعجباً.

فهل يُعقل أن يكون إغفاله هذا دليلاً على إخفائه استخلاصه جذور نظريته وأسسها من العربية؟!

فلعل من لا يستهويهم التتبع التاريخي والتحقيق في التهم والادعاءات التي تحمل الصدق والكذب يجدون في هذا البحث البديل الواقعي التطبيقي الذي يشفي غليلهم؛ فالعلم يُقارع بالعلم، واللغة تُحاج بالغة، والدليل يُقابل بنظيره، أوليست الحجة اللغوية النحوية الملموسة أقوى وأدق من هاتيك الظنون والروايات والأخبار؟

لذلك كانت ركيزة هذا البحث النظر في المادتين اللغويتين الملموستين الماثلتين بين أيدينا، وهما نظريتا تشومسكي الحديثة ونظيرها من كلام علماء النحو الأوائل، مع إدامة البصر، وإعمال الفكر، لاستنطاق الدليل على إثبات صحة تأثر تشومسكي بالنحو العربي أو نفيها.

فإذا كان بين المادتين توافق وتطابق وتماثل في الجملة والتفصيل كان التأثر وارداً يصعب نفيه.

وإذا كان بينهما تغاير وتنافر كان الأخذ مستبعداً.

ولكن ليكن في خلدك وأنت تقرأ لتشومسكي وتنتظر في مقابلة كلامه على كلام النحويين من قبله أن تشومسكي عالم فذ كبير، من أكثر أهل زمانه انكباباً على طلب العلم وتلقف فنون الثقافة في العالم، وعنده من الحذق والفهم والفكر النير ما يكفي لإنشاء نظرية بأسرها بالاتكال على نفسه، وهو حقيق على أن يقال فيه:

«يُدعى الأب المؤسس لفلسفة اللغة المعاصرة، بإنشائه مجالاً بأكمله، وهذا بحد ذاته شيء نادر، وقام بتأليف مئة كتاب، اعُترف به في عدة إحصائيات على الأقل كأكثر المثقفين شعبية في كل العالم، وتحديدًا في عام ٢٠٠٥، ومرتين بعدها كأحد المفكرين الأكثر تأثيراً في القرن العشرين»^(١).

والإشكالية الأخرى التي يعالجها البحث ما افترضه تشومسكي والتوليديون من عالمية قواعده وكلياتها، وإمكان تطبيقها على اللغات البشرية بأسرها، فهل حقاً يصح إسقاطها على العربية، أم أن في تطبيقها نسفاً لمعالم اللغة، ومجافاةً لروحها، وتناقضاً مع أوضاعها وأصولها؟

ثانياً- أهمية الاطلاع على الدراسات اللسانية الحديثة، وعرضها على التراث اللغوي العربي،

وأسابغ اختيار موضوع البحث:

أبت النظريات اللغوية الحديثة إلا أن تطرق أسماع الدارسين وتملأ الأفق اللغوي بدويها، فكان لزاماً على كل لغوي أن يقبل عليها الإقبال الذي يستكفه حقيقتها ويكشف خباياها، ويبحث عن جذورها وأصولها وتاريخ

(١) مقطع من محاضرة لورانس كراوس مع تشومسكي، ٢٠١٥، (الشابكة).

ميلادها، يستفزه في طلبه العلم قول من قال: "واعلم أنك لا تُشفى العلة ولا تنتهي إلى ثلج اليقين حتى تتجاوز حد العلم بالشيء مُجملاً إلى العلم به مفصلاً، وحتى لا يُقنعك إلا النظر في زواياه، والتغلغل في مكانه، وحتى تكون كمن تتبع الماء حتى عرف منبعه، وانتهى في البحث عن جوهر العود الذي يُصنع فيه حتى يعرف منبته ومجرى عروق الشجر الذي هو منه"^(١)

وأخطر المخاطر أن يظن المرء أنه يمتلك المعرفة الكاملة التي لا ريب فيها ولا نقص يعتريها، فمهما بلغ تراث العرب من النضج والاكتمال لابد من الاطلاع على الدراسات اللغوية العربية الحديثة، لمواكبة تطورات العصر، وسواءً علينا في هذا الاطلاع أنبنينا وجهات النظر العربية الحديثة أم اعترضنا عليها وخالفناها، فللمرء الخيار ولا إكراه في الأمر.

ومن أخلد إلى ما قاله الأجداد، وتوقف عنده، واستكان إلى التعتي به والاحتفاء كان في خسران وتراجع، ورضي لنفسه بالتقص والكمال لها معرض، وآثر الغيبة وهو يجد إلى الرّيح سبيلاً، وسبقه غيره من الأمم وهو عاكف يمجّد التراث، فالسباق في صناعة الأجداد سباق لا إلى حدّ ونهاية، وليس فيه توقف عند مطافٍ ما، إنما هو تقدّم أو تأخّر، فمن أبي التقدّم فهو متأخّر أقر أم أنكر؛ قال تعالى: ﴿لَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ﴾^(٢).

ومن جانب آخر لابد من تعريف الأمم بالتراث العربي وجهود أهله في مجال خدمة اللغة الإنسانية، فهو لاشك مطلب عظيم، ومرام جسيم.

ومن جمع بين معرفته التراث العربي ومعرفته الجهود اللسانية العربية أدرك مدى افتقار اللسانيات إلى جهود العرب، التي إن أضيفت إلى الفكر اللغوي العالمي أحدثت فارقاً كبيراً، وغيّرت مجرى الأمور؛ يقول د. مازن الوعر -وهو من تلامذة تشومسكي المخصّصين أخذ عنه وتخرّج عليه-: «لو التفت الغرب المعاصر إلى التاريخ اللغوي التراثي العربي لكان علم اللسانيات الحديث في مرحلة متقدمة عن الزمن الذي هو فيه، هذه الحقيقة شاركني فيها عالم اللسانيات الأمريكي نوام تشومسكي خلال حوار كنت أجريته معه ١٩٨٢»^(٣).

ويقول: «وفي اعتقادي أنه لو استطاع العرب فهم كتاب سيويه فهم رواية ودراية وعمق لبشوا حقائق نحوية من هذا الكتاب لا تقل أهمية عن الحقائق النحوية التي أتى بها عالم اللسانيات الأمريكي نوام تشومسكي ولكن هذا يحتاج إلى جهد كبير جداً، ليس هناك مؤشرات لحوافزه في مناخ الدراسات اللغوية العربية المعاصرة»^(٤).

(١) دلائل الإعجاز ٢٦.

(٢) سورة المدثر: ٣٧.

(٣) صلة التراث اللغوي العربي باللسانيات ١٢٢.

(٤) المصدر نفسه.

إنَّ الكلام حول تراث العرب العظيم المغفول عنه لا يكفي، بل يُجمل قائله ومدَّعيه مُهمّة البحث في كتب التراث العربيّ كافّة، لاستنطاقها بما يوازي ما جاء في الدّراسات اللّسانية الحديثة، ومن ثمّ تعريف الأمم به؛ ف«التراث العربيّ جزء من التراث الإنسانيّ، فهو إذن مُلك مشاع بين رواد المعرفة البشريّة، وحرّام أن يظلّ مغلق الأبواب أمام بصائرهم، فبقراءتنا للتراث العربيّ لا نقدّم فحسب خدمةً لميراثنا، ولا نقدّم جميلاً لذواتنا فقط؛ وإنّما نُغدق على الفكر الإنسانيّ بوابل الإسهام»^(١).

فباللسانيّات علمٌ مُستحدث، لاشكّ أنّه يعتوره الكثير من العقبات والمشكلات والقضايا التي لم تلق حلّاً بعد، والمقولات التي لم تنضج بعد، وقد جمع المؤلّف جيفري بوول في كتابه «النّظرية النّحويّة» التي يعني بها التوليدية مشكلات عويصة كثيرة، استعصى حلّها عند اللّسانيّين، وأسئلة حيرتهم لم تلق جواباً بعد، فأعقب كلّ فصلٍ من فصول كتابه بعض هذه المشكلات.

ومع ذلك فالإقبال على دراسة النظريّات اللّغويّة الحديثة أمرٌ لا بدّ منه ولا وعي عنه، وطبيعة هذه النظريّات وإن كانت حزنة المذاهب وعرة المسالك فإنّها مع هذا لا تُستنكر ولا تُستبعد.

ولعلّ القارئ المتبصّر الملمّ بالتراث العربيّ الغائص في بُجرانه يجد حلولاً جاءت في ذلك التراث، أبدع فيها أهلها وتفوّقوا، «فاللسانيّات -وقد غدت علماً كونياً ذا مضمون معرفيّ يتجاوز حدود الأقوام وضاف الرّبوع- تقف اليوم متعترّة أمام عتبة بعض الموارث الإنسانيّة، التي استغلّقت على روادها، فلم يلجوها لجهلٍ بها، أو لعجزٍ عن الإلمام بمضامينها، ومركز الصّدارة في هذه الموارث التراث العربيّ بلا منازع»^(٢).

فلو أخذ اللسانيّون بالحسبان جهود من سبقهم ثمّ رفعوا قواعد نظريّاتهم لكانت أبهر وأنور، وأقوى وأقهر؛ يقول الدكتور عبد السلام المسدي: «إنّ أهل الغرب لو انتبهوا إلى نظريّة العرب في اللّغويات العامّة عند نقلهم لعلومهم في فجر النّهضة لكانت اللّسانيّات المعاصرة على غير ما هي عليه اليوم، بل لعلّها كانت تكون قد أدركت ما قد لا تدركه إلّا بعد أمد»^(٣).

فلا بدّ من النّهوض لإطلاع الغربيّين على هذا الثّراث، والعكوف قبل ذلك على خباياه، واستكناه مكنوناته وخفاياه، لإفادة العرب وغيرهم على السّواء، «تأكيداً لقيّمته العلميّة، وتقليصاً للهُوة التي يرى البعض أنّها تفصله عن العلوم اللّسانية الحديثة»^(٤).

(١) مباحث تأسيسية ٢٩.

(٢) مباحث تأسيسية ٣١.

(٣) التفكير اللساني في الحضارة العربية ٢٣.

(٤) اللسانيات في التراث اللغوي العربي ٣٦١.

ولاشكَّ أنَّ الوصول إلى دراسة لسانية متكاملة يجب أن ينطلق من القدر المشترك بين القديم والحديث، فنقرأ ما كتبه هؤلاء وما كتبه هؤلاء لتحقيق الأصالة والمعاصرة في الوقت نفسه.

ومن فائدة ذلك «أننا حين ندعو إلى إقامة حوار معرفي مع التراث فإنما نريده من الموقع الذي يقينا خطر الانبهار مما قد يتوهم البعض به أن الفكر الخلاق إنما هو «الفكر الآخر» غير العربي»^(١)، وصولاً إلى معرفة الفكر الخلاق الحق، وهو أقرب الفكرين إلى الصواب والكمال.

وهنا ينبغي التعرُّج على وجهة النظر المقابلة التي ترى أن الرجوع إلى القدماء يجعلنا سجناء مناهجهم ومنعنا التطوُّر والتقدُّم، وأنه «لا ضرورة منهجية ولا منطقية تفرض الرجوع إلى فكر الماضي وتصنيفاته ومفاهيمه لمعالجة مادة معينة»^(٢)، وهؤلاء يعجبون ممن يصف اللغة العربية بالرجوع إلى التراث النحوي العربي وقراءته؛ إذ في نظرهم «من غير الممكن تطوير الدراسات اللغوية باستعمال أدوات قديمة»^(٣).

ويرون أن المنهج الصواب وعي الطرائق اللسانية الاستكشافية الحديثة التي تُختبر بها صحة معطيات اللغة العربية قديمها وحديثها.

والمنهج الذي سيبع هذا البحث على التقيض من ذلك، فهو يختبر صحة ما جاءت به اللسانيات الحديثة في مجال التركيب النحوي، بطريق عرضه على ما استقرَّ في علم العربية قبل قرون طويلة بلا منازع ولا مخالف، إلا في جزئيات ضئيلة وتفصيلات يسيرة لا يُلقي لها البال.

وقد وقع اختيار البحث من بين النظريات اللغوية الحديثة على أشهرها وأضخمها وألمعها، النظرية التوليدية التحويلية، أحدث النظريات اللسانية العالمية، التي أعمت الباحثين حتى اليوم أن يأتوا بمثلها، والتي بفضلها «أصبحت اللسانيات تقع من العلوم الإنسانية موقع القطب، شأنها في ذلك شأن الرياضيات من العلوم التطبيقية... [وبفضلها] غدت اللسانيات في صلب الدراسات التاريخية والاجتماعية والتحليل النفسي، لا بل تعدت ذلك إلى الإحصاء والمعلوماتية والذكاء الصناعي»^(٤).

ف «التحو التحويلي هو أفضل نظرية ظهرت حتى الآن لوصف تركيب اللغة الإنسانية وتفسيرها بطريقة منهجية، ومعنى هذا أيضاً أن معرفة النحو التحويلي وفهمه يعد ضرورة أساسية لأي فيلسوف أو عالم نفس أو عالم أحياء يرغب في دراسة قدرة الإنسان اللغوية...، خاصة فيما يتصل بتلك العلاقة الفريدة الجوهرية التي يقال إنها تربط بين تركيب اللغة والخصائص الفطرية للعمليات العقلية»^(٥).

(١) مباحث تأسيسية ٢٩.

(٢) وهو رأي د. عبد القادر الفاسي الفهري. اللسانيات واللغة العربية ٥٢.

(٣) اللسانيات في التراث اللغوي العربي ٣٦١.

(٤) اللسانيات والتراث اللغوي العربي ٣٤١.

(٥) نظرية تشومسكي اللغوية ٣٢.

وفوق ذلك «رَكَزَ التَّيَّارُ التَّوْلِيدِيُّ عُنَايَتَهُ عَلَى الْمُسْتَوَيَاتِ الْعُلْيَا فِي الْكَلَامِ، وَتَتَمَثَّلُ فِي التَّرَاكيبِ وَالْجُمْلِ، مُعْرِضاً نَسَبِيّاً عَنِ الْمُسْتَوَيَاتِ الدُّنْيَا، وَهِيَ مُسْتَوَى الصَّرْفِ وَمُسْتَوَى وَظَائِفِ الْأَصْوَاتِ؛ إِذْ يُعْتَبَرُ التَّوْلِيدِيُّونَ أَنَّ عِلْمَ التَّرَكِيبِ الَّذِي يَدْرُسُ صِيَاجَةَ الْجُمْلَةِ وَانْتِظَامَهَا بَيْنَ الْجُمْلِ هُوَ الَّذِي يَسْتَطِيعُ النَّفَازَ إِلَى مُحَرِّكَاتِ الْكَلَامِ»^(١).

وكان من الأسباب التي أدتني إلى اختيار التركيب النحوي موضوعاً للبحث أن جهود العرب في مجال الصوتيات والمعجميات والصرف أثبتت أصالتها وعمقها وسبقها بدليل اعتراف بعض علماء اللغة العرب الذين صنفوا العرب في درجات متقدمة إلى جانب الهنود والصينيين القدماء في الجهود التي قدموها في هاتيك المجالات^(٢)، بخلاف المجال النحوي التركيبي الذي لم يُقَرَّ للعرب الفضل فيه ولا السبق ولا الريادة بعد، مع أن التاريخ يذكر أن اليهود تأثروا بالعرب وفكرهم النحوي حين وضعوا كتبهم ومؤلفاتهم في النحو العبري، فنسجوها على منوال صنيع العرب النحوي بعد أن اختلطوا بهم وانتشر الإسلام، ومثال ذلك عمل العالم اليهودي سعديا الفيومي، الذي اطلع على الدراسات النحوية العربية، فأنشأ على منوالها، وألف اثني عشرة رسالة في النحو، سماها «كتب في اللغات» ولذلك نماذج وصور وأمثلة أخرى كثيرة^(٣).

ومع وجودك دراسات لمستشرقين تتحدث عن جهود العرب اللغوية والنحوية كجهود برجستراسر ويوهان فك إلا أنك إذا جئت إلى من يؤرخون للمراحل التاريخية الكبرى في التفكير اللغوي العالمي عدمت ذكر العرب، وهذا يدفعك بعد النظر في الأسباب التي سبق الحديث عنها إلى الانشغال بكيفية إثبات مواكبة العرب وحضورهم بالرجوع إلى ميراثهم النحوي ودرسه وفحصه ومقابلته على جهود المحدثين الغربيين الذين أقر لهم وحدهم الريادة والابتكار والابتداع في هذا المجال.

كما يُطلَب من هذا البحث أن ينظر في مدى تحقق نسبة التقصير في دراسة التركيب إلى النحاة العرب، فقد ادَّعى عليهم عنايتهم بالتَّحْلِيلِ عَلَى حَسَابِ التَّرَكِيبِ، وَأَنَّ وَضْعَهُمُ النَّحْوَ كَانَ عَلَى صُورَةٍ وَمَنْهَجٍ يَخْدُمَانِ التَّحْلِيلَ، وَيَقْصُرَانِ فِي التَّرَكِيبِ، وَعِلَاقَتُهُ بِالسِّيَاقِ وَالْمَعْنَى، فَكَانَ «الْإِعْرَابُ الْكَلِمِيُّ» عَنْدهم هُوَ السَّائِدُ^(٤).

فهل كان هذا الادِّعاء حقاً، أم أنهم درسوا التركيب بعناية لا تقل عن عنايتهم بالتَّحْلِيلِ؟

(١) التفكير اللساني في الحضارة العربية ١٩.

(٢) انظر اللغة العربية معناها ومبناها ١٥، وأهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث للبهنساوي ٤.

(٣) انظر الساميون ولغاتهم ٨٠.

(٤) انظر اللغة العربية معناها ومبناها ١٥-١٧، ونظرية للعمل في النحو العربي ٦٧.

فلأجل ما ذُكر جميعاً كان لازماً على الباحث في هذا الزمن وفي كل زمن ألا يتوقّف عند ما قاله الأقدمون وإن رضي عن عملهم ونال منه كلّ الإعجاب؛ بل يتابع مقالات المحدثين، ويرصد جهودهم، ويقومها، وينظر ما فيها، ويقابلها على ما أورثه إياه آباؤه، وينبغي أن يكون هذا هدف كل باحث يبتغي خدمة العلم، ومن رآه وجد أنه قد أمم إلى غرض كريم وتعرّض لأمرٍ جسيم.

ونموذج ذلك الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي فتح باب الاجتهاد والتجديد منذ القرن الثاني الهجري، وخاصة في فلسفة النحو وتعليقه اللذين برع فيهما علماء اللسانيات في هذا العصر؛ يقول الخليل: «فإن سنح لغيري علة لما علّته من النحو، هي أليق ممّا ذكرته بالمعلول فليات بها»^(١).

وإذا كان ما في الدراسات الحديثة ما يخدم النحو ولو بطرفٍ وجب علينا الأخذ به، وإضافته إلى بنيان النحو العربي والاعتداد به اعتداداً لا يقلُّ عن اعتدادنا بتراث آبائنا في شيء، وإن كان متأخراً محدثاً؛ «فإن المعاني لا يرفعها تقدّم، ولا يُزري بها تأخّر»^(٢)، ولا عيب أعيب من عدم العلم ولا ضعة أوضع من الخلو عنه.

ثالثاً - عمل السابقين في هذا المضمّار:

ثمّة دراسات كثيرة حديثة جاءت لتجمع بين القديم والحديث، اطلّعت على اللسانيات الحديثة، وخاصةً التوليديّة، ووضعت في أذهانها عمل النحويّين العرب، لكنّ طابعها يختلف عن طابع هذا البحث، فقد جاءت هذه الدراسات على أصناف:

- صنفٌ اكتفى بمحاولة تطبيق معطيات هذه النظريات على العربيّة، وإسقاطها بعجزها وتجرها على النحو العربيّ، ومن ذلك: كتاب د. مازن الوعر «نحو نظرية لسانية عربية حديثة لدراسة التراكيب الأساسية في اللغة العربيّة»، وكذلك كتاب «الألسنية التوليديّة والتحويلية وقواعد اللغة العربيّة»، لد. ميشال زكريّا، وهؤلاء يتسلّحون بالنظريات الحديثة ويلوذون بها لسر قضايا اللغة العربيّة، ويعيدون النظر في مادّة النحو العربيّ ومنهج في ضوء اللسانيات التوليديّة.

- وصنفٌ منها يتعبّد بتلك النظريات راميةً النحو العربيّ بتهمٍ كثيرة، واقفاً منه على أسقامٍ وعلل في المادّة والمعطيات والمنهج على السواء، داعياً إلى نبذ ذلك القديم البالي الذي ما عاد يصلح لهذا العصر في شيء، واجداً في النظريات المستحدثة الدواء والخلاص والبديل عمّا أورثه القدماء، ومن ذلك كتاب «اللسانيات واللغة العربيّة» لد. عبد القادر الفاسي الفهري.

(١) الإيضاح في علل النحو ٦٦.

(٢) الخصائص ٢٤/١.

- وصنف ينظر في تلك النظريات رابطاً إياها بما سبق إليه علماء العربية قبل قرون، جاعلاً لعلمائنا السبق والأصالة والريادة في مفهومات استوردها من الغربيين، مُعجَباً أشد الإعجاب بما في جهود القدماء من نضج سابق لزمانهم، كل ذلك على سبيل الكلام التَّنظيري المجرد العام، والإجمالي دون التفصيلي، فلا يتطرق إلى نظرية لسانية تطبيقية خاصة بعينها، ولا إلى مسائل نحوية دقيقة، ومبادئ أطلقها أهلها، تسترعي الاهتمام ودقة النظر وإعمال الفكر، ومن ذلك كتاب «التفكير اللساني في الحضارة العربية» لد. عبد السلام المسدي، وكتاب «الموازنة بين نحو سيبويه وتشومسكي» لرشيد بوزيان.

- وصنف أعداد صياغة معطيات التراث العربي الأصيل الذي انتزع إعجابه، وكان في نظره أسبق وأصل من الفكر اللغوي الحديث، فأنشأ منه مدرسة حديثة تقف في وجه المدارس اللسانية الحديثة، جديدة الشكل والقالب، قديمة المحتوى والقلب، كالمدرسة الخليلية الحديثة التي أنشأها د. عبد الرحمن الحاج صالح، وجهود أخرى له في المجال نفسه، ضمَّن كتابه «بحوث ودراسات في اللسانيات العربية»^(١).

- وصنف درس نظرية تشومسكي الحديثة، وحاول إطلاعنا على تفاصيلها، ثم قرّن إليها ما يشبهها ممّا في كتب النحو، من غير أن يتبين ظواهر التطابق وظواهر التناقض بين النظريتين، أو يحكم على شيء منها بإمكانية قبوله أو رفضه عند درس العربية، فسرد في آخر كل فصل ما وجدته في كتب النحو متصلاً بالمجال نفسه، من غير حكم لأحدهما بالسبق أو التقصير، فكان عمله وصفاً مجرداً، كرسالة الباحثة شفيقة العلوي «نظرية تشومسكي في العامل والأثر، محاولة سبرها منهجاً وتطبيقاً».

وكانت هذه الرسالة مرجعاً مُعتمداً فيما يتصل بالقسم اللساني النظري من هذا البحث المعرف بنظرية تشومسكي العالمية، فلها الشكر.

- وصنف درس مفهوم الجملة بين القدامى والمحدثين اللسانيين، لكنه لمس من الدارسين انصباب الاهتمام على تشومسكي، فعمد إلى مفكر لساني آخر مغمور بنى دراسته عليه، كرسالة الباحثة وداد ميهوي «الجملة بين النحو العربي واللسانيات المعاصرة مفهومها وبنيتها» التي خصت فيها آراء كريستيان توراني بالدّرس والمقابلة.

- وصنف من هذه الدراسات تناول التراث إلى جانب علم اللغة الحديث، لكن تناوله كان فردياً، يحرص جهوده في شخصية تراثية بعينها، يجد في عملها وحده المقابل الأوفى لنظريات اللسانيات جمعاء، ومن ذلك كتاب د. حسام البهنساوي «التراث العربي وعلم اللغة الحديث»، و«في الفكر البنيوي التحويلي في خصائص ابن جني» لد. عبد الله أحمد الكريم.

(١) ثمة بحث بعنوان: "الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح وجهوده العلمية في ترقية استعمال اللغة العربية" قدّم فيه مؤلفه مقتطفات من كل بحث من هذه الأبحاث.

غير أنّ إفادة هذا البحث الذي بين يدي القارئ من هذه الدراسات كانت إفادةً جزئيةً، إمّا لمخالفة منهجه لمنهجها، وهدفه لهدفها، وإمّا لبنائها على أصول النظرية التوليدية ومراحلها الأولى المشبعة بحثاً؛ إذ الأعمُّ الأغلب منها يتناول الطّور الأوّل من أطوار النظرية التوليدية، طور التحويلية، والبنتين العميقة والسّطحية، التي جالها كتاب تشومسكي «البنى التركيبية» ١٩٥٧.

وإمّا لأنّه يتناول طور النظرية النموذجية الموسّعة التي عبّر عنها كتابه «ملاحم النظرية النحوية» ١٩٦٥، ولا تتطرّق تلك الدراسات إلى نظريات أحدث، وخاصّة الثّورة العامليّة التي ظهرت عام ١٩٨١، والتي تُعدّ التطوّر الثاني الأعظم بعد التطوّر التحويلي.

رابعاً- منهج البحث:

وإذا انتقلت إلى نعت هذا البحث فإنّه ينطلق من فكرة التركيب النحويّ، مفهومها بين النحويين القدماء واللّسانيين المحدثين، ثمّ يصف جهود التّوليديين في مجالها، وما وضعوه من نظريات تخدم جانب التركيب النحويّ. ثمّ يخصّ أهمّها وأشهرها بالدّرس، «نظرية العمل والإحالة»، مع ما تحويه من نظريات فرعية: نظرية العمل، ونظرية الإحالة/الرّبط، ونظرية الأثر، ونظرية الحالة، والنظرية الموضوعاتية.

ثمّ يعمد إلى ما جاء في الثّراث النحويّ العربيّ ممّا يُشاكل هذه النّظريات، فيجمع كلامهم على كلّ نظرية. ثمّ يقابل ما استحدثه التّوليدويّون على ما أورثه علماء العربية منذ أمدٍ بعيد، فيقف عليه مسألة مسألة، ويعالجها مبدأ مبدأ، ما موقعه من النّحو؟ هل يطابقه ويمثله، أو يخالفه ويناقضه؟

هل كان التّوليدويّون على حقّ فيما عمّموه من مبادئ وقوانين على اللّغات الطّبيعيّة بأسرها، فتكون بذلك اللّغة العربيّة من اللّغات التي يسري عليها هذا التعميم أو ذاك، أو لا.

وما الجديد الذي أضافه التّوليدويّون حقّاً فكانوا فيه بدعاً من المفكرين، لهم السّبق والرّيادة اللّذين استحقّوا بهما التّرتيب على عرش الفكر اللّغويّ الإنسانيّ.

فسوف ترى أنّ كلّاً من النّحويّين واللّسانيين خدّموا قضية التركيب النحويّ خدمةً وافرة، في مجالها النّظريّ والعمليّ، فعُرضت الخدمة النظرية لكلّ منهما في الفصل الأوّل، بالحديث عن مفهوم التركيب عندهم، والفصل بينه وبين مصطلحات أخرى مشاكلة.

وأُتبع ذلك بالخدمة التطبيقية للّسانيين عن طريق أحدث نظريّاتهم في علم التركيب، نظرية تشومسكي التوليدية والتحويلية في طورها الذي بلغته عام (١٩٨١) بظهور كتاب تشومسكي «محاضرات في العمل والإحالة».

ثمَّ أُرِدِف ذلك بجهود النَّحَوِيِّين في خدمة التَّركيب التَّطبيقيَّة، استناداً إلى نظريَّاتهم المُقابِلَة لنظريَّات اللِّسانيين، وإن لم تُسمَّ باسم النظريَّات، فحُصَّ ما يُماثِل جهودَ اللِّسانيين بفصلين: فصلٍ للنظريَّات العامَّة، وفصلٍ للمسائل المفردة والمبادئ العامَّة المنشورة بين تلك التَّطريَّات، ثمَّ أُفِرِد ما يخالف العربيَّة ممَّا جاء به التوليديون بفصل مستقلٍّ، ثمَّ وُضِع فصلٌ لمباحثٍ تعقيبيَّة لا بدَّ منها يذكر مقاييسَ الاعتداد بمبادئ التوليدية، ويذكر شيئاً من الانتقادات التي وُجِّهت إلى التوليدية وشيئاً من المآخذ التي أُخذت على الدَّرس النَّحويِّ العربيِّ، ويخلص إلى اقتراح مفاده إمكانيَّة توظيف القواعد التوليدية في زيادة ضبط القاعدة النَّحويَّة، وآخر مفاده صلاحية قواعد اللغة العربيَّة لتكون منطلق القواعد الكليَّة العالميَّة، وانتهى البحث بعدها إلى نتائجه.

خامساً - هدف البحث:

لا ينبغي هذا البحث من الإشادة بجهود النحويين العرب أن يعيد خطوات البحث اللغوي اللساني إلى الوراء، بل أن يعيد الحقَّ إلى نصابه، ويؤدِّي الحقوق إلى أهلها، ويؤتي كلَّ ذي فضل فضله، والله تعالى يقول: ﴿وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ﴾^(١)، ويذمُّ ﴿الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُجِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا﴾^(٢). فحسب هذا البحث أن يُنصِف أصحاب الحقِّ، فينظر في مدى خدمة التركيب النَّحويِّ عند كلِّ من اللِّسانيين والنَّحويِّين، فههدف هذا العمل إذاً يتركز في ثلاث قضايا:

١- إرجاع الحق لأهله، والقول بأنَّ أوَّل مَنْ نطق بتلك القاعدة النَّحويَّة أو تلك هم النَّحويون العرب، وأوَّل مَنْ استوقفته هذه الظاهرة اللغويَّة أو تلك هم لغويُّو العرب، فينبغي على هذا أن يُتَّخذ من صنيعهم رسوماً تُتَّقَدَى وآثاراً تُتَّقَتَفَى.

٢- رفض إسقاط النَّظريَّات اللِّسانيَّة الحديثة إسقاطاً كاملاً على العربيَّة؛ إذ من مبادئها ما لا يتناسب مع روح اللُّغة، بل يناقض أصولها.

٣- الدَّعوة إلى صياغة نظريَّات عربيَّة حديثة، مادَّها مأخوذة من صنعة النَّحويين العرب، وإطارها العامُّ مأخوذ من روح العصر من أحدث النَّظريَّات اللغويَّة وأكثرها تطوُّراً، ما لم يتناف ذلك مع قوانين اللغة العربيَّة.

٤- دعوة الغربيين إلى الاطِّلاع على جهود العرب وإدراجها في نظريَّاتهم، لعلَّ فيها ما يُسرِّع عجلة تطوير اللسانيَّات الحديثة.

٥- اختبار صلاحية القواعد النَّحويَّة العربيَّة لتكون قواعد علميَّة، بحيث يستطيع واضع النَّظريَّات الكليَّة أن ينطلق منها في إطلاق مبادئه وأحكامه، ثمَّ ينظر في مدى إمكان تعميمها على اللغات الكونيَّة، والأدلة على صحَّة ذلك.

(١) سورة هود: ٨٥.

(٢) سورة آل عمران: ١٨٨.

الفصل الأول

مفهوم التركيب النحوي

١- التركيب في النحو العربي

أولاً- مصطلح التركيب والمصطلحات المتصلة به:

• «التركيب»:

كيف استعمل النحويون مصطلح التركيب؟ وما السياق الذي ورد التركيب فيه عندهم؟ وهل التركيب والجملة شيان؟ أيكون التركيب في غير الجملة؟ وما أنواع التركيب؟

«التركيب ضمُّ كلمة فأكثر إلى كلمة أخرى»^(١) «مؤتلفة كانت أو لا، مرتبة الوضع أو لا»^(٢).

والمرتب قد يكون تركيب حروف، فيشكل لفظاً، وقد يكون تركيب كلمتين، فيكون على ضربين: تركيب أفراد وتركيب إسناد.

فتركيب الأفراد يُعامل معاملة المفردات، ويدخل فيه تركيب الأعلام كـ«حضر موت».

وتركيب الإسناد أن ترتب كلمة مع كلمة، مسنداً إحداها إلى الأخرى على سبيلٍ تحصل به الفائدة، وهو ما يُسمى بالكلام، ويُسمى بالجملة^(٣).

فمن تركيب المفردات تركيب اسم العلم، وقد أولاه النحويون كثيراً من الاهتمام والعناية، فجعلوا له مركباً ثلاث صور^(٤):

- إما أن يتركب تركيب جملة، كـ«تأبط شراً».

- وإما أن يتركب تركيب اسمين في اسم واحد، كـ«بعلبك».

- وإما أن يتركب تركيب إضافة، وهو نوعان: كنية كـ«عبد الله»، وغير كنية، كـ«ذي النون».

ومما عدّه النحويون من تركيب المفردات تركيب الاسم المعرف بـ(ال)، لأنهم عدّوا الألف واللام كلمة دالة على التعريف، والاسم المعرف كلمة أخرى^(٥).

ومن مواضع تركيب الأسماء تركيب (لا) النافية للجنس مع اسمها المبنى، بحيث يُعدّان اسماً واحداً مبنياً^(٦).

(١) الحدود للفاكهي ٧٦.

(٢) الكلّيات ٢٨٨.

(٣) انظر شرح المفصل ٤٦/١-٤٧، والتعريفات ٥١.

(٤) المصدر نفسه ٦٥-٦٧.

(٥) المصدر نفسه ٤٤.

(٦) انظر الكتاب ٢٤٧/٢، والعسكريات ٢٤٥، والشيرازيات ٥٥٥، وتهذيب التذكرة ٤٢٦، ومغني اللبيب ٢٨٥/٣.

ومن تركيب الأسماء تركيب الظروف كـ «صباح مساء»، و«بيت بيت».

وتركيب الجملة يكون على نوعين: تام، وغير تام، وقد لخص ذلك صاحب الكليات بقوله: «إما أن يصح السكوت عليه، أي يفيد المخاطب فائدة تامة، فلا يكون مستتبعا للفظ آخر ينتظره المخاطب، وإما أن لا يصح ذلك».

فإن صح السكوت عليه فكلام، فإن احتمل الصدق والكذب فخير، وإلا فإن دل على طلب الفعل أو الترك مع الاستعلاء فأمر أو نهى، أو لا معه فإن طلب من الله فدعاء، أو لا منه مع التواضع فالتماس، أو أعم منهما فسؤال، وإن لم يدل فباقي الإنشاءات كالتمني والترجي، وإن لم يصح السكوت عليه فتقيدي إن أوجب قيда، أو لا فغيره^(١).

نلاحظ في ما قدمه أبو البقاء في الكليات ما يفيد أن التركيب يتعدى علم النحو، ليلج في ميدان علم البلاغة، وليس هذا فحسب؛ فباب التركيب باب واسع مبسوط، رحت الفضاء، متطاول البناء، ليس كما يظنه الظان مقصوراً على مسائل محدودة وفصول معدودة من النحو، بل يتعداها ليعم معظم أبواب النحو بل الصرف أحياناً، ويمت بصلة إليها جميعاً من قريب أو بعيد.

وقد لفت إلى هذا ابن عصفور^(٢) حين أخضع أحكام الكلم كلها إلى قسمة مداؤها على التركيب، منه تبتدي وإليه تفيء.

فقد جعل أحكام الكلم نوعين: أحكاماً لها قبل تركيبها، وأحكاماً لها عند تركيبها.

فأما الأحكام التي قبل التركيب فيدخل فيها موضوعات النحو والصرف التالية: همزة الوصل، وعلامة التنية، وجمع السلامة، وياء النسب، وتاء التانيث، ونونا التوكيد، وأحكام تصريفية أخرى.

وأما الأحكام التي للكلم في حين تركيبها فتقسم إلى قسمين: إعرابية وغير إعرابية، فأما الأحكام الإعرابية فيدخل فيها علامات الإعراب، وباب الفاعل، وباب نعم وبئس، وباب التعجب، وباب ما لم يسم فاعله، وباب المبتدأ والخبر، وباب الاشتغال، وباب كان وأخواتها، وباب ما ولات ولا العاملة عمل ليس، وباب إن وأخواتها، وسائر المنصوبات، وسائر المجزورات، والتوابع والعدد، وباب الوقف وباب الإدغام.

وأما الأحكام غير الإعرابية فيدخل فيها حكم المبني، وحكم المحكي، وحكم إسناد المؤنث، والعدد، والإدغام، وتغيير آخر الكلمة لالتقاء ساكناً مع ساكن أول الكلمة، أو لنقل الهمزة مما بعده إليه، أو للوقف عليه... إلى غير ذلك من أحكام تركيب كلمة مع كلمة.

(١) الكليات ٨٢٨.

(٢) في المقرب ٤٦/١ - ٤٧، ٢٨٨، ٣٧/٢.

كل أولئك يندرج تحت التركيب النحوي العربي.

ويَحْسُنُ مَنْ يَتَصَدَّى لِدِرَاسَةِ التَّرْكِيبِ فِي النُّحُو الْعَرَبِيِّ أَنْ يَنْطَلِقَ مِنْ تَعْرِيفِ الْمَصْطَلَحَاتِ الْمُتَّصِلَةِ بِمَصْطَلَحِ التَّرْكِيبِ النُّحَوِيِّ، فَيُوضِّحَهَا وَيُمَيِّزَ بَعْضَهَا مِنْ بَعْضٍ، وَهِيَ: الْكَلَامُ وَالْكَلِمُ وَالْقَوْلُ وَالْجُمْلَةُ وَالْإِسْنَادُ وَالتَّأْلِيفُ وَالنَّظْمُ.

● «الكلام»:

تعددت تعريفات مصطلح الكلام عند النحويين العرب، وتباينت في لفظها وفي مضمونها، واختلطت بمفاهيم مصطلحات أخرى لصيقة الشأن بها، فكان من النحويين من يجمع بين الكلام والجمله في تعريف واحد، جاعلاً من مفهومهما شيئاً واحداً.

وكان منهم من يجمع في تعريفه بين الكلام والكلم ويخلط بينهما، ومنهم من يضع القول موضع الكلام، والكلام موضع القول، فلا يفصل بينهما.

ومنهم من يجعل لكل من المصطلحات الأربعة استقلاله ووجهته، فيخصه بتعريف ليس لسواه، ومنهم من اكتفى بالتمثيل للمصطلح أو ذكر أنواعه دون حده.

فشيخ النحاة سيويه لم يقدم حداً للكلام أو تعريفاً، إنما ذكر صورته وأضرابه التي يأتي عليها، فقال: «هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة: فمنه مستقيم حسن، ومُحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو مُحال كذب.

فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس وسأتيك غداً.

وأما المُحال فأن تنقض أول كلامك بآخره، فتقول: أتيتك غداً، وسأتيك أمس.

وأما المستقيم الكذب فقولك: حملتُ الجبل، وشربت ماء البحر، ونحوه.

وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيداً رأيت، وكي زيداً يأتيك، وأشياء هذا.

وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس»^(١).

والنَّاظِرُ فِي نَصِّ سَيَوِيهِ هَذَا يَرَى أَنَّهُ رَاعَى فِي أَصْنَافِ الْكَلَامِ الْجَانِبَ الدَّلَالِيَّ الْمَعْنَوِيَّ، وَالْجَانِبَ التَّرْكِيبِيَّ الْبَنِيَوِيَّ عَلَى السَّوَاءِ، فَالْقَبِيحُ لِمُخَالَفَةِ أَصُولِ التَّرْكِيبِ وَالْكَذِبُ لِمُخَالَفَةِ أَصُولِ الدَّلَالَةِ.

وهو لم يكتفِ بعرض أصناف الكلام، بل قدّم في موضع آخر ضابطاً لاستعمال كلٍّ من القول والكلام، بنى عليه أكثر النحويين تعريفهم الكلام أو حدّه؛ فقال: «وإنّما تحكي بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً»^(١).

وعلق شارح كتابه السيراني والأعلم على قوله هذا بأنّ مقصود سيويه من الكلام الجملة التي عمل بعضها في بعض^(٢).

على أنّ سيويه قد يستعمل مصطلح الكلام أحياناً بمعنى النثر المقابل للنظم، يدلّ على ذلك قوله: «وهذا كلام أكثر ما يكون في الشعر، وأقلّ ما يكون في الكلام»^(٣).

ونسب ابن برهان إلى سيويه أنّ الكلام اسم المفيد من الكلم^(٤).

وبنى ابن جني على كلام سيويه تعريفه كلاً من الكلام والقول، وتقريبه مفهوميهما، فقال: «فتمثله»^(٥) بهذا يُعلم منه أنّ الكلام عنده ما كان من الألفاظ قائماً برأسه، مستقلاً بمعناه، وأنّ القول عنده بخلاف ذلك؛ إذ لو كانت حال القول عنده حال الكلام لَمَا قدّم الفصل بينهما، ولما أراك فيه أنّ الكلام هو الجمل المستقلّة بأنفسها، الغانية عن غيرها، وأنّ القول لا يستحقّ هذه الصّفة»^(٦).

والذي يتتبع نصوص ابن جني يرى أنّ الظاهر من مذهبه أنّه جعل الكلام مرادفاً للجملة؛ إذ قال أيضاً: «وأما الكلام فكلّ لفظٍ مستقلّ بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يُسمّى النحويّون الجمل... فكلّ لفظٍ استقلّ بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام»^(٧).

وقال: «الكلام إنّما هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها المستغنية عن غيرها، وهي التي يُسمّيها أهل هذه الصّناعة الجمل على اختلاف تركيبها»^(٨).

(١) الكتاب ١/١٢٢.

(٢) انظر شرح كتاب سيويه للسيراني ١/٤٥٧، والنكت في تفسير كتاب سيويه ١/٢٥٤.

(٣) الكتاب ٢/١٢٤.

(٤) انظر شرح اللمع ١/٢.

(٥) أي سيويه.

(٦) الخصائص ١/١٩.

(٧) المصدر نفسه ١/١٧.

(٨) المصدر نفسه ١/٣٢.

وقال: «فالتأم هو المفيد، أعني الجملة وما كان في معناها...»^(١)، وهو في ذلك متابع شيخه أبا علي القائل: «هذا باب: ما اختلف من هذه الألفاظ الثلاثة»^(٢) كان كلاماً مستقلاً، وهو الذي يسميه أهل العربية «الجملة»^(٣).

غير أن طيأت حديث ابن جني في الباب نفسه تحمل غير ذلك وتحتمله؛ إذ إنه في موضع آخر يشترط للكلام المفيد المستقل بنفسه أن يقع ضمن تركيب الجملة، ويرى أيضاً أن الحد الأدنى من الكلام جملة مركبة^(٤). والمعلوم أنك إذا قلت مثلاً: «لا يصح الركوع إلا ضمن الصلاة»، فهم من كلامك أن الركوع غير الصلاة، فهما ليسا سواءً مترادفين.

وإذا قلت: «أقل الصلاة ركعة واحدة» علم أن الصلاة غير الركعة.

ففي هذا ما يشي بأن الكلام والجملة عند ابن جني ليسا سواءً.

وإذا نظرنا في كلام المبرد نجد أنه عرّف الكلام بذكر أنواعه فقال: «فالكلام كله اسم وفعل وحرف جاء لمعنى»^(٥).

وهذا التعريف إنما عُهد عند سيويه والنحويين بعده للكلم لا للكلام كما سيأتي.

ونجد ابن فارس لا يحدد عن قضية الفهم وإيصال المعنى للمستمع في تعريفه الكلام، فيقول: «الكلام ما سُمع وفُهم، فهو لفظ ومعنى»، ويقول: «الكلام حروف مؤلفة دالة على معنى»^(٦).

غير أن حدّ ابن فارس هذا لا يفي بالغرض؛ إذ إنه يصح أن يجري على مصطلح الكلمة أيضاً، ولا يختص بالكلام، ومن شرط التعريف أن يكون مانعاً غيره أن يدخل فيه^(٧).

وهذا النقد إذا اعتدّت به يدخل على نصّ ابن جني الثاني ونصّ ابن يعيش الأول الذي سيأتي؛ إلا أن في دَيْنك الموضوعين ما يشفع لامتناع التعريف أن تدخل فيه الكلمة وهو أنه رُبط التعريف فيهما بمصطلح الجملة، وقرن بها

(١) الخصائص ١/١٧.

(٢) يقصد الاسم والفعل والحرف.

(٣) العسكرية ١٠٤.

(٤) انظر الخصائص ١/٣٠.

(٥) المقتضب ١/٣.

(٦) الصاحبي ١/٨١.

(٧) انظر المقرر في توضيح منطق المظفر ١/٣٠٤، وطرق الاستدلال ومقدماتها ١٥٢، وانظر لتعريف الكلمة شرح المفصل ٤٦/١.

من قريبٍ أو بعيدٍ، ولم يغب عنها في سياق التعريف، وهذا ما يستبعد أن تكون الكلمة داخلةً في الحدّ هنالك. وذكر ابنُ برهانٍ أنَّ الكلام ما كان مُركَّباً من اسمين أو اسمٍ وفعلٍ، أو حرفٍ معنًى واسمٍ، ولا يفيد الكلام المؤلَّف من حرفٍ معنًى واسمٍ في غير النداء^(١).

فقد اتخذ ابن برهان من مسألة التركيب مقياساً لتعريف الكلام في حين ركن الجرجانيُّ إلى مسألة الائتلاف حين قال: «اعلم أنَّ الواحدَ من الاسم والفعل والحرف يسمَّى كلمة، فإذا ائتلف منهما اثنان فأفاداً نحو: خرج زيدٌ سُمِّيَ كلاماً، وسُمِّيَ جملةً، والائتلاف يكون بين الاسم والفعل كما ذكرنا، وبين الاسمين، كقولك: زيدٌ منطلقٌ، وبين الاسم والحرف في النداء خاصة»^(٢).

فالتأخر في كلام الجرجاني يجده مؤكِّداً قضية الائتلاف بين كلمتين فصاعداً في تعريفه الكلام، غير مكتفٍ بالإفادة كما هو شأن من قبله من النُّحاة، ولم يكتفِ كذلك بائتلاف الحروف كما فعل غيره، بل شرط ائتلاف الكلمات، فبذلك تجد أنه كان على درجة من الدقَّة ونفاذ البصر في وضعه تعريف الكلام.

وإذا انقلبت إلى الرَّخْشَرِي وابن يعيش وجدَّهما يُسوِّيان بين الكلام والجملة أيضاً؛ يقول الرَّخْشَرِي: «والكلام هو المركَّب من كلمتين أُسِنِدَتْ إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتَّى إلا في اسمين كقولك: زيدٌ أخوك وبشرٌ صاحبك، أو في فعلٍ واسمٍ، نحو قولك: ضرب زيدٌ وانطلق بكر، وتُسَمَّى الجملة»^(٣).

ويقول ابن يعيش شارحاً متابعاً المصنّف: «اعلم أنَّ الكلام عند النَّحْوِيِّين عبارةٌ عن كلِّ لفظٍ مستقلٍّ بنفسه مفيد لمعناه، ويسمَّى الجملة»^(٤).

وقوله أيضاً: «الكلام عبارةٌ عن الجمل المفيدة، وهو جنس لها، فكلُّ واحدة من الجمل الفعلية والاسميّة نوعٌ له يصدّق إطلاقه عليها»^(٥).

نلاحظ عند الرَّخْشَرِي ربطَ الكلام بمفهوم التركيب، كما ربطه الجرجانيُّ بمفهوم التأليف من قبل؛ إذ من دون التركيب والتأليف لا تتمُّ الجمل، ولا تحصل منها الفائدة.

في حين ربط ابن الحاجب الكلام بمسألة الإسناد فعرفه بأن قال: «ما تضمَّن كلمتين بالإسناد، ولا يتأتَّى ذلك إلا في اسمين أو في فعل واسم»^(٦).

(١) انظر شرح اللع ٢/١.

(٢) الجمل ٤٠.

(٣) المفصل ٦.

(٤) شرح المفصل ٤٣/١.

(٥) المصدر نفسه ٤٩/١.

(٦) شرح الكافية ٣١/١.

وفصل الرّضي بين الكلام والجملة في شرحه كلام ابن الحاجب بقوله: «والفرق بين الجملة والكلام أنّ الجملة ما تضمّن الإسناد الأصليّ، سواءً أكانت مقصودةً لذاتها أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ، وسائر ما ذكر من الجمل»^(١).

ويعرّف ابن عصفور الكلام بأنّه «اللفظ المركّب وجوداً أو تقديرًا، المفيد بالوضع، وأجزاؤه ثلاثة: اسمٌ وفعل وحرف»^(٢).

تجدد ابن عصفور حافظاً على مسألة التركيب في الكلام، وأضاف إليها مسألة الفائدة. غير أنّ تجزئته إيّاه إلى اسم وفعل وحرف تجزئة تتفق مع ما سمّاه سيبويه الكلّم كما سيأتي. ولم يخرج ابن هشام في تعريفه الكلام عن وجه الفائدة فيه، فقال: «الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه»^(٣).

أقام ابن هشام معيار الفائدة على جواز السكوت على الكلام، وفوق ذلك على حُسن السكوت عليه، فالمتكلّم لا ينبغي أن يقطع الكلام حتّى يفيد السامع.

ويورد ابن هشام نصّه هذا تحت عنوان: «شرح الجملة وبيان أنّ الكلام أحصّ منها لا مرادف لها». فمعيّار الفائدة هذا يُخرج بعضَ الجمل من تعريف الكلام، وإنّ كانت تامّة الأركان إذا لم تحصل بها فائدة، وسيأتي البحث على تفصيل ذلك في الحديث عن الجملة.

وهنا ينبغي التّعقيب على معيار الفائدة الذي شرّطه كثيرٌ من النّحاة لإقامة الكلام، فثمّة ما يناقضه من نصّ سيبويه المذكور آنفاً «هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة...»؛ إذ إنّك تجد في هذا النصّ مثلاً على الكلام المحالّ الكذب، وهو «سوف أشرب ماء البحر أمس»، وهذا الكلام لا فائدة فيه لمستمعه. فكيف عدّه سيبويه من أصناف الكلام؟ ألا ينبغي أن يخرج من دائرة الكلام لو كان شرطُ الكلام حصول الفائدة؟!

• «الكلّم»:

عرّف سيبويه الكلّم فقال: «الكلّم اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ جاء لمعنى ليس باسمٍ ولا فعلٍ»^(٤).

(١) شرح الكافية ٣٣/١

(٢) المقرّب ٤٥/١، وهذا مفهوم كلامه أيضاً في شرح جمل الرّجّاجي ٨٧/١.

(٣) مغني اللبيب ٧/٥.

(٤) الكتاب ١٢/١.

لكنَّ المبرِّدَ وضعَ هذا التعريفَ للكلام لا للكلم كما سلف، وكذا فعل أبو علي؛ قال: «اعلم أنَّ الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء: اسمٌ وفعل وحرف»^(١).

وأوضح السيِّرائيُّ الفرقَ بين الكلام والكلم، فقال: «الكلام يقع على القليل والكثير والواحد والاثنين والجمع، والكلم جماعة الكلمة، كما تقول: خربة وخرب، وخليفة وخليف»^(٢).

وقال في موضعٍ آخر: «الكلم اسم ذات الشيء، والكلام اسم الفعل المصَّرف من الكلم، كما أنَّ النِّعْلَ الملبوسَ اسم ذات الملبوس، والانتعال والتَّنعيل والإنعال اسم الفعل المصَّرف منها»^(٣).

يُقيم السيِّرائي في هذا النصَّ الفرقَ بين الكلام والكلم منطلقاً من البناء والوزن والتَّصريف، غير أنَّه في الموضوع الأوَّل من كلامه جعل الكلام مُتَّسَمَحاً فيه أن يكون بواحد، وهذا يناقض ما ذكره النحويُّون من شرط الفائدة في الكلام والتركيب والتأليف الذي لا يتأتَّى إلا بجملة.

ويذكر ابنُ يعيِّشٍ فرقاً آخرَ بين الكلام والكلم فيقول: «وأما الكلم فجماعة كلمة... فهو يقع على ما كان جمعاً مفيداً أو غير مفيد»^(٤)، فتقولك: «عمر بن الخطاب الذي» كلم لا كلام، فإذا جئت بالصِّلة والخبر صار كلاماً، فتقول: «عمر بن الخطاب الذي ضُرب به المثل في العدل ثاني الخلفاء الراشدين».

فمن نصِّ ابن يعيِّش هذا نلمح أنَّ العمدة في الاعتداد بالكلم قضيةٌ واحدةٌ هي العدد، فإذا ما عددنا كلمتين فصاعداً كان المعداد كلاماً، وإلا فهو ليس بكلم.

كما كانت العمدة في الاعتداد بالكلام الفائدة، فمتى تحقَّقت كان كلاماً، ولو جملةً واحدة، ومتى انتفت لم يكن كذلك.

● «القول»:

سبق ذكرُ سيِّبويه الفرقَ بين الكلام والقول بقوله: «وإنَّما تحكي بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً»^(٥)، وذكر تعليق ابن جنيَّ على قوله بأنَّ الكلام ما كان مفيداً، بخلاف القول الذي يعرفه بأنَّه «كلُّ لفظ مَدِل به

(١) العسكريَّات ٨٣.

(٢) شرح كتاب سيِّبويه ١١/١، والخربة: موضع الخراب، والخليفة الناقة الحامل، انظر اللسان (خرب) و(خلف).

(٣) شرح كتاب سيِّبويه ١٢/١.

(٤) شرح المفصل ٤٩/١.

(٥) انظر ٣٥.

اللسان تاماً كان أو ناقصاً، فالتام هو المفيد، أعني الجملة وما كان في معناها، من نحو صه وإيه، والتأقص ما كان بضد ذلك نحو: زيد ومحمد وإن، و«كان أخوك»... فكل كلام قول، وليس كل قول كلاماً»^(١).

واستدل ابن جني - وهو من هو في ميدان الاشتقاق اللغوي - على لزوم توفر الكلام على الفائدة، وفقاً للاشتقاق اللغوي للفظ «الكلام»، والمعنى الدلالي له؛ وذلك أن الكلم في اللغة الجرح، فهو يؤثر في صاحبه، ويضرب به، واللفظ الذي يؤثر في المتكلم ويضرب به هو الكلام الذي يكلمه، ولا تتحقق له هذه الصفة حتى يكون تاماً المبني والمعنى غير ناقص ولا مستبهم؛ يقول:

«وإنما ينقم^(٢) من القول ويحقّر ما ينشئ^(٣) ويؤثر، وذلك ما كان منه تاماً غير ناقص، ومفهوماً غير مستبهم، وهذه صورة الجمل، وهو ما كان من الألفاظ قائماً برأسه، غير محتاج إلى مُتَمِّم له، فلهذا سموا ما كان من الألفاظ تاماً مفيداً كلاماً؛ لأنه في غالب الأمر وأكثر الحال مضراً بصاحبه، وكالجارح له»^(٤).

والقول يُستعمل عند العرب بمعانٍ أخرى، غير الكلام واللفظ^(٥)، فيأتي بمعنى الأصوات غير المفيدة، ويستعمل بمعنى حديث النفس؛ كما قال سبحانه: ﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ﴾^(٦)، ويستعمل بمعنى الرأي والاعتقاد، ويُستعمل بمعنى الإيماء بالشيء، كما يُقال: قال برأسه كذا، ويُستعمل لما لا يعقل، كما قال تعالى في السماء والأرض: ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾^(٧).

فهذه المعاني الواسعة تُستعمل للقول لا للكلام.

على أنك تجد من النحويين من عكس القضية، فجعل الكلام هو الذي يُطلق على معاني النفس، وما لا يعقل، وما إلى ذلك^(٨).

ولعلّ المُخرج من هذا التناقض قول ابن جني: «واعلم أنه قد يُوقع كل واحد من الكلام والقول موقع صاحبه، وإن كان أصلهما قبل ما ذكرته»^(٩).

فبقوله هذا نطمئن إلى أن ثمة أصلاً ثابتاً، وثمة توسعاً وتسمّحاً في تجاوزه والتحرُّر من التزامه.

(١) الخصائص ١/١٧.

(٢) أي يُكره ويُكر. انظر اللسان (نقم).

(٣) نفا الحديث حدّث به وأشاعه وأظهره، وفي الدُّعاء: "يا مَنْ تُنْشئ عنده بواطن الأخبار"، والنَّشأ في الكلام يُطلق على القبيح والحسن. انظر اللسان (نثا).

(٤) الخصائص ١/٢١.

(٥) انظر الخصائص ١/١٨، وأما الشجري ١/٥٠.

(٦) سورة المجادلة: ٨.

(٧) سورة فصلت: ١١.

(٨) انظر شرح جمل الزجاجي ١/٨٥.

(٩) الخصائص ١/٢٢.

● «الجملة»:

نَحَتْ فيما سبق إيماءَ التَّحْوِيْنِ إلى الجملة في ثنايا الحديث عن الكلام، ورأيتُ أَنَّ مِنَ التَّحْوِيْنِ مَنْ جعلها مرادفةً للكلام تُستعملُ بمعناه ومفهومه نفسه، ومنهم مَنْ مازها منه.

إذا نظرت في كتاب سيبويه لا تجدُه يستعمل مصطلحَ الجملة بالمعنى المعهود عند النُّحاة بعده، وإنْ عَرَضَ للفظِ الجملة فبمعناه اللُّغوي لا الاصطلاحي، فالجملةُ جماعةُ الشَّيء، والإجمالُ الجمع عن تفرقة^(١).

لكنَّ الكلام الذي ساقَه في وصف مصطلح «الكلام» وذكر أنواعه وأضرابه ينطبق على ما استعمل فيه النُّحاة فيما بعد مصطلحَ «الجملة»، وقد يصلح هذا دليلاً على ترادف الكلام والجملة؛ إذ لو كان لكلٍّ منهما معنى خاصٌّ لا يدخل فيه الآخرُ ما غفل سيبويه عن هذا ولا فاته، وهو الشيخ المؤسَّس لهذا الفن الذي لم يغادر كتابه صغيرة ولا كبيرة في النَّحو والصَّرْف إلَّا والمُح إلىها ولو إشارةً من بعيد، ولم يترك إلَّا القَدْرَ اليسير الذي لا حَقْلَ به، وكان النُّحاة من بعده عالمةً عليه في كلِّ ما نطقَ يُخِلِدون إليه ويستعينون به.

فأصنافُ الكلام التي صنَّفها سيبويه في نصِّه ينطبق عليها جميعاً ما سُمِّي بالجملة فيما بعد، وذلك في قوله المذكور: «فأما المستقيم الحسن... إلى قوله: ماء البحر أمس»^(٢).

وكما استعمل سيبويه الجملة بلفظ الكلام في هذا النصِّ استعملها بلفظ الإسناد في نصِّ آخر، فكلامه في باب المسند والمسند إليه هو عينٌ ما سَمَّاه النُّحاة فيما بعد الجملة الاسميَّة والجملة الفعلية؛ قال: «هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يَغْنَى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بُدّاً، فَمِنْ ذلك الاسمُ المبتدأ والمبنيُّ عليه، وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك.

ومثل ذلك قولك: يذهب زيدٌ، فلا بدَّ للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأوَّلُ بدٌّ من الآخر في الابتداء»^(٣).

وكان المبرِّد سباقاً إلى استعمال مصطلح الجملة النَّحوي، وذلك في سياق الحديث عن الفاعل؛ قال: «وإنما كان الفاعل رفعاً لأنَّه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها»^(٤).

فكأنَّه شرط في الجملة إفادة المعنى حينَ وصفها بحسن السُّكوت عليها، غير أنَّ هذا الشرط مقياسه ذوقِي نفسي، لا لفظي ولا تركيبِي، فحسُّ السكوت أمرٌ ذوقِي معنوي، ليس لك أن تضبطه بضوابط صناعية ثابتة.

(١) انظر اللسان (جل).

(٢) انظر ما سلف ٣٤.

(٣) الكتاب ٢٣/١.

(٤) المقتضب ٨/١.

لكننا إذا واصلنا التأمل في كلامه وجدناه لم يُخلِ مفهوم الجملة من ذكر مقياسٍ صناعيٍّ لها، حين ذكر العناصر التركيبية التي تتركب منها، وتعدُّ بها جملةً قائمة بذاتها، وهي الفعلُ وفاعله، فالزَمَ أن تتوفر الجملة على تركيب هذين العنصرين لتحصل الفائدة، فيحسن السكوت.

وإذا تحولنا إلى السيرافي وجدناه بيّن «أنَّ كلَّ جملة فهي مفيدة معنى، وعلى ذلك موضوعها»^(١)، فهو يربط مصطلح الجملة بإفادة المعنى، ولا يعرض إلى تركيبها النحوي.

والنَّظر في مذاهب النُّحاة يرى كثيراً منهم يذهبون إلى ترادف الجملة والكلام، وقد سيقت نصوصهم التي تشهد بذلك في الحديث عن الكلام، ومنهم: السيرافي وأبو عليٍّ والأعلم الشَّتَمري وابنُ جنيٍّ والجرجانيُّ والزَّخَشريُّ وابنُ يعيش.

ودُكر بعدها تفرُّق الرُّضيِّ بين الكلام والجملة، وهنا يُضاف تعريفُ ابنِ هشام للجملة، وهو على مذهب مَنْ يفرِّق بين الكلام والجملة؛ يقول: «الجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كـ«قام زيد»، والمبتدأ وخبره كـ«زيد قائم»، وما كان بمنزلة أحدهما، نحو: «ضرب اللص» و«أقائم الزيدان»، و«كان زيد قائماً»، و«ظننته قائماً»^(٢).

ويصل إلى نتيجة مفادها أنَّ الكلام والجملة «ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس»^(٣)، وحقته في ذلك عدمُ حصول الفائدة في بعض الجمل، كجملة الشرط وجملة الجواب وجملة الصلة.

ويستدلُّ ابن هشام بمثالٍ تطبيقيٍّ يعضد به ما يراه من تمييز الكلام من الجملة، وذلك في إعراب الجمل في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّى عَفَوْا وَقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ فَأَخَذْنَاهُمْ بَعْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ * وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ * أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ﴾^(٤).

إذ ذكر الزَّخَشريُّ ومن بعده ابنُ مالك أنَّ ﴿أَفَأَمِنَ﴾ معطوفةٌ على ﴿فَأَخَذْنَاهُمْ﴾، وما بينهما جملٌ معترضةٌ عدَّتُها سبع جمل^(٥)، ولو كان الكلام والجملة سواءً ما أمكننا أن نعدَّ من الجمل إلا ما تمَّت به الفائدة فكانت عدَّتُها حينئذٍ أربع جمل^(٦).

(١) شرح السيرافي ١/١٣.

(٢) مغني اللبيب ٥/٧.

(٣) مغني اللبيب ٥/٨.

(٤) سورة الأعراف: ٩٤-٩٦.

(٥) وقيل ثمان جمل، انظر مغني اللبيب ٥/١٠.

(٦) وقيل ثلاث، انظر مغني اللبيب ٥/١١.

فمن عدد الجمل استنتج ابن هشام أنَّ الجملة ليست الكلام، فانظر إلى غموض هذا الموضع ولطف مُتَسَرِّبه.

وهنا يُنبّه على أنَّ الرَّخْشَرِيَّ الذي عدَّ الجمل المعترضة سبعاً هو نفسه الذي ذهب في المفصل إلى أنَّ الكلام هو الجملة، وأنَّ حصول الفائدة في الجملة واجب، ولا أدري لم عدّها هذا العدد، ومذهبه ذلك المذهب! لقد جعل ابن هشام وجود جمل غير تامة الفائدة حجة في نفي ترادف الكلام والجملة، غير أنَّ من النَّحْوِيِّين مَنْ خالفه في ذلك، وردَّ عليه بأنَّ وجود المانع في بعض الصُّور لا يقدح في الحكم العام الغالب؛ يقول النَّحْوِيُّ ابن العِلج: «وكذلك كلُّ جملة مرَّبة تفيد، ولا يقدح في ذلك تخلف الحكم في جملة الشرط والجزاء فإنّها لا تفيد إحداهما من غير الأخرى»^(١).

وثمة نحوي آخر وجد تحريجاً آخر لهذا الإشكال، وهو أن يُطلق اصطلاح الجمل على الجمل كلّها، فأما تامة المعنى منها فإطلاقه عليها حقيقي، وأما ناقصة المعنى منها فإطلاقه مجازي؛ قال النَّحْوِيُّ ناظر الجيش: «الذي يقتضيه كلام النُّحاة تساوي الكلام والجملة في الدلالة، يعني كلُّ ما صدق [على]^(٢) أحدهما صدق [على] الآخر، فليس بينهما عموم وخصوص، وأما إطلاق الجملة على ما ذكر من الواقعة شرطاً أو جواباً أو صلة فإطلاق مجازي؛ لأنَّ كلّاً منهما كان جملة قبل، فأطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان، كإطلاق اليتامى على البالغين^(٣) نظراً إلى أنّهم كانوا كذلك»^(٤).

وإذا جئت إلى صاحب التاج وجدته يقول: «الجملة مرَّبة من كلمتين أُسندت إحداهما للأخرى»^(٥)، حيث جعل التركيب والإسناد ركنين أساسيين في تعريف الجملة، وهذا هو التعريف الذي استقرَّ عليه عامة النُّحاة فيما بعد بلفظه أو بمعناه^(٦).

وبعد عرض مذاهب النَّحْوِيِّين في الكلام والجملة لابدّ من ذكر هذا التعليق عليها:

كأنّك تستخلص من جمهرة هذه الآراء والأقوال أنَّ الفرق بين الكلام والجملة ما هو إلّا فرق بين معنى لغوي ومصطلح نحوي، وأنَّ حقيقة الكلام هي حقيقة الجملة، فالجملة كلام، والكلام جملة، غير أنَّ النَّحْوِيِّين

(١) الأشباه والنظائر ٣٩٢/٢.

(٢) أقحمتها ليستقيم الكلام.

(٣) يقصد في قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا اليتامى أموالهم﴾ [سورة النساء: ٢]، تفسير القرطبي ١٧/٦.

(٤) الأشباه والنظائر ٣٩٣/٢.

(٥) التاج (جمل).

(٦) انظر التعريفات ٧٠، والحدود للفاكهي ٦٤.

اصطلحوا على أن يُطلقوا على الكلام الذي تلك صفته مصطلح الجملة، وألزموا أنفسهم به، ثمَّ اللغويون من بعدُ إن شأؤوا استعملوا مصطلح الجملة، وإن شأؤوا بقوا على ما عهدوه من مصطلح الكلام.

ويُضرب المثال لذلك بمصطلح الفاعل، فمعناه العامل؛ لأنَّ أصل العمل والفعل في الدلالة اللغوية واحد، والفرق بينهما يسير لا يعتدُّ به، فالعمل مطلق الفعل^(١)، وقد جاء التنزيل العزيز باللفظين: ﴿وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا﴾^(٢)، ﴿وَفَعَلْتَ فَعَلْتَك﴾^(٣)، واستعمال كلٍّ من اللفظين في موضعه من القرآن الكريم من أسرار البلاغة التي أفاضت كتب التفاسير في توضيحها، غير أنَّ المتكلم في سعة الكلام لو استعمل العمل مكان الفعل، والفعل مكان العمل فلا ضير عليه عند اللغويين.

فإذا كان العمل والفعل في اللغة واحداً فلماذا لم يجوز أن نسمي الفاعل في الجملة عاملاً؟

الجواب على ذلك لا يخفى، وهو أنَّ المصطلح بعد أن يستقرَّ مُلزم لا يجوز الحيث عنه.

وكذلك المفعول له هو في المعنى الموقوع له - كما سماه سيويه^(٤) - لكنَّ المعنى اللغوي لا يجوز استعماله بعد أن يستقرَّ المصطلح التحوي.

فكذلك الكلام والجملة هما في المعنى سواء، غير أنَّ التحويتين اصطلاحاً على استعمال لفظ الجملة، فليس لنا بعدهم أن نسمي - مثلاً - جملة الاعتراض كلام الاعتراض، أمَّا في غير الإعراب فلنا أن نستعمل أيَّ اللفظين شئنا، إن شئنا قلنا: هذا الكلام اعتراض، أو هذه الجملة اعتراضية.

ويُستأنس لهذا الرأي بقول ابن جني المذكور^(٥): «فأما الكلام فكلُّ لفظٍ مستقلٍّ بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يُسميه التحويتون الجمل»، وبما جاء في التاج: «ومنه أخذ التحويتون الجملة»^(٦).

ففي هاتين العبارتين ما يدلُّ على أنَّ التحويتين اصطلاحاً على الكلام مصطلح الجملة، واختاروا لمنهجهم هذا اللفظ فوضعوه على معنى كان موجوداً أصلاً.

ومن الأدلة التي تعضد هذا الرأي عدم استعمال سيويه مصطلح الجملة بإزاء مصطلح الكلام، ولو كان للجملة كيانٌ نحويٌّ قائم بذاته، مختلفٌ عن الكلام لأتى سيويه بالمفهومين ولو بالمعنى دون اللفظ، ولو من غير

(١) انظر اللسان (عمل).

(٢) سورة يونس: ٦١.

(٣) سورة الشعراء: ١٩.

(٤) انظر الكتاب ٣٦٧/١.

(٥) انظر ما تقدَّم ٣٥.

(٦) التاج (جمل).

تبيين للفرق بينهما، كما أتى على مصطلحات الكلم والكلام والقول، ولم يكن ليغفل عن هذا، وهو من هو في ميدان وضع هذا الفن.

ولا يُعترض على وجهة النظر هذه برأي ابن هشام -المذكور آنفاً- من أن الجمل كلها تفيد معنى مستقلاً، وأن ثمة جملاً غير تامة المعنى، كجملي الشرط والجواب؛ فقد سبقت فيما سبق آراء النحاة في الرد على ابن هشام، وهنا تُضاف ثلاثة ردود:

الأول: أن الكلام مستقل بنفسه والجملة -كل جملة- مستقلة بنفسها، لكن الفيصل أن استقلال الكلام من جهة المعنى والمبنى، واستقلال الجملة من جهة المبنى، فكل جملة متوقفة على ركنين أساسيين تستقل بهما، هما ركن الإِسناد، ليس تخلو جملة منهما حتى جملة فعل الشرط، وبهذا تكون الجمل كلها مستقلة بأنفسها استقلال الكلام بنفسه.

والثاني: أن جملي الشرط والجواب لا تستغني إحداهما عن الأخرى خلافاً لسائر الجمل، «فَجَرَّتَا لذلك مَجْرَى المفردين اللذين هما ركن الجملة وقوامها، فلذلك فارقت جملة الشرط وجوابه مجاري أحكام الجمل»^(١).

وقد أوما ابن جني إلى معاملة هاتين الجملتين معاملة المفردات حين قال: «دخول واو الابتداء على (إن) يدل على مضارعة الشرط وجوابه للمبتدأ وخبره»^(٢)، واعتماداً لذلك أجاز عطف المبتدأ وخبره على الشرط وجوابه.

والثالث: أن ليس كل كلام مستقل بنفسه يتحصّل منه الغرض والفائدة المرجوة، فالكلام منه ما يدل لفظه على المراد منه، ومنه ما لا يُعرف الغرض منه إلا بدلالة المقام وسياق الحال، كالكناية والاستعارة^(٣).

ثم إن من الجمل ما هي لا شرطية ولا جواب ولا صلة ولا خبر، ومع ذلك لا تفيد السامع حتى يجيء ما بعدها من جمل مجاورة، كقولك: خرجت فإذا زيد، فالفائدة من كلامك في "خرجت" لا تبلغ السامع حتى يصل إلى ما بعد الجملة الأولى، وإن كانت مستقلة بنفسها.

أقسام الجملة:

ولابد بعد أن يُبين مفهوم الجملة أن يأتي الحديث عن أقسامها عند النحويين:

تختلف أقسام الجملة وتنوع باختلاف المعيار الذي يقوم التقسيم عليه، فإذا أخذنا بمعيار الفائدة وجدنا الجملة تنقسم إلى خبرية وإنشائية.

(١) الأشباه والنظائر ٣٩٢/٢، نقلاً عن ابن جني.

(٢) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ١٥٨.

(٣) انظر دلائل الإعجاز ٢٦٢.

وإذا ما أخذنا بمعيار صدر الجملة وجدناها تنقسم إلى فعلية واسمية، ومنهم من أضاف الظرفية والشرطية، وقد ردَّ جمهور النحاة هذا الرأي فأدخلوا الشرطية في الفعلية، والظرفية في الاسمية^(١).

وإذا أخذنا بمعيار الاشتغال والاحتواء والتراكيب وجدنا الجملة نوعين: صغرى وكبرى، أو بسيطة ومركبة^(٢).

وإذا أخذنا بمعيار الإعراب جعلنا الجمل على نوعين: جمل لها محل من الإعراب وجمل لا محل لها من الإعراب.

وإذا شئنا أدخلنا تقسيمين آخرين، مستضيئين بنص سيويه في باب الاستقامة من الكلام والإحالة^(٣)، وذلك على مذهب عدَّ الكلام والجملة سواء:

فمن حيث موافقة الصنعة النحوية الجمل ثلاثة أنواع: مستقيم وقبيح ومُحال.

ومن حيث الحقيقة الجمل نوعان: حسن وكذب، والأمثلة على ذلك في نص سيويه المذكور.

أيُّهما الأصل الجملة الفعلية أم الجملة الاسمية؟

منشأ هذا السؤال عند النحويين: أيُّهما الأصل في استحقاق الرفع المبتدأ أم الفاعل، ومردُّ هذا الخلاف أيضاً خلاف في أقسام الكلم أيُّها الأصل الاسم أم الفعل أم الحرف؟

فمذهب سيويه أنَّ الاسم مقدَّم على الفعل، والأسماء أوائل للأفعال؛ لأنَّ كلَّ فعل لابدَّ له من اسم، وإلا لم يكن كلاماً، بخلاف الاسم الذي قد يستغني عن الفعل، ثمَّ إنَّ الفعل أثقل من الاسم، والفعل مشتق من الاسم، ولذلك كان الاسم مقدَّماً عليه^(٤).

ومن هنا كان المصدر عند سيويه وجمهور البصريين أصلاً اشتقَّ منه الفعل لا العكس، ولخصَّ أبو علي الفارسيُّ العلَّة في ذلك بقوله: «والدليل على أنَّ الفعل مأخوذ من المصدر أنَّ هذه المصادر تقع دالة على جميع ما تحتها، ولا تخصُّ شيئاً منه دون شيء؛ ألا ترى أنَّ الضرب يشمل جميع هذا الحدث، ولا يخصُّ ماضياً منه من حاضر، ولا حاضراً من آتٍ، وأنَّ هذه الأمثلة^(٥) تدلُّ على أحداث مخصوصة، وحكم الخاص أنَّ يكون من العام، ويستحيل كون العام من الخاص، وهذه الأمثلة تدلُّ على معنيين أحدهما بائن من الآخر، والأحداث^(٦) تدلُّ على معانٍ مجردة مفردة، والمفردة في الرتبة أسبق من المركبة^(٧).

(١) انظر شرح المفصل ٢٠٦/١، ومغني اللبيب ١٣/٥.

(٢) انظر مغني اللبيب ٢٩/٥.

(٣) تقدَّم ٣٤.

(٤) انظر الكتاب ٢٠/١، والبغداديات ١٠١، ٥٤٣، والشعر ٩٧.

(٥) أي الأفعال.

(٦) أي المصادر.

(٧) العسكرية ٩٥.

فقد بين أبو علي سبب اعتداد المصدر أصلاً والفعل فرعاً عليه، من حيث كون الفعل حدثاً خاصاً ومحددًا بزمن، بخلاف المصدر العام المجرد من تلك القيود.

ولذلك كان الأصل عند سيبويه في الرفع المبتدأ؛ يقول: «الاسم أول أحواله الابتداء»^(١)، وغيره من المرفوعات محمول عليه، فالجملة الاسمية مقدّمة على الجملة الفعلية.

ومذهب الخليل أن الأصل في الرفع الفاعل، وغيره من المرفوعات تبع له، فالجملة الفعلية عنده مقدّمة على الاسمية. ومذهب الأخفش وأبي عليّ الفارسي أن الفاعل والمبتدأ كل واحد منهما أصل بذاته، فالجملتان اسمية وفعلية، كل منهما أصل.

ثم غدا مذهب سيبويه من بعد في هذه المسألة مذهب البصريين، ومذهب الخليل مذهب الكوفيين^(٢).

● «الإسناد»:

من الحديث السابق في الجملة وما إليها تجد أن الإسناد يعدّ أساساً لإقامة التركيب النحوي؛ فسيبويه يجعل باب المسند والمسند إليه من الأبواب المتقدمة التي افتتح بها كتابه، ويجعل الإسناد ضرورة لإقامة الكلام؛ إذ يقول: «هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بُدأً»^(٣).

والإسناد في عرف النحاة «ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه تحصل به الإفادة النامة، أي على وجه يحسن الشكوت عليه»^(٤).

والإسناد قسمان: عام وخاص، فالعام نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى، والخاص نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى بحيث يصحّ الشكوت عليها^(٥).

وطرفا كلّ إسناد في النحو مُسندٌ ومُسندٌ إليه، فالمسند في الجملة الفعلية الفعل، وفي الجملة الاسمية الخبر، والمسند إليه في الجملة الفعلية الفاعل، وفي الجملة الاسمية المبتدأ.

والإسناد ليس شرطاً لإقامة الجملة فحسب، بل لإقامة أي معنى في الذهن، سواءً عند النحويين أو عند المتكلمين أو عند الفقهاء أو عند اللسانيين^(٦)، فعندما سنّ المناطق مفهومَي الموضوع والمحمول طرفين للقضية

(١) الكتاب ٢٣/١.

(٢) انظر الكتاب ٢٣/١، وأسرار العربية ٤٢، وتفسير الفخر الرازي ٦١/١، وشرح المفصل ١٧١/١، والإيضاح في شرح المفصل ١٤٩/١، ومغني اللبيب ٥/٢٤.

(٣) الكتاب ٢٣/١.

(٤) التعريفات ٢٢.

(٥) انظر الكليات ١٠٠.

(٦) سيأتي الحديث عن هذا، انظر ١٢٣.

الحملية التي يُحكّم فيها بثبوت شيءٍ لشيءٍ أو بنفيه عنه استعارهما منهم التحويتون لتركيب جملة، فسمّوا المحمول خبراً والموضوع مبتدأ، وسمّوا القضية الحملية الإسناداً.

وكذلك استعارهما منهم الفقهاء، فسمّوا الموضوع محمولاً عليه والمحمول حكماً، واستعارهما أيضاً المتكلمون، فسمّوا الموضوع موصوفاً والمحمول وصفاً^(١).

فلا كلام إذاً ولا تركيب من دون الإسناد، وليس لك أن تفهم معنى أو تفهمه غيرك إلا وهو يتضمن طريقي الإسناد: الفعل والفاعل، أو المبتدأ والخبر، سواء كانا ملفوظين أو مقدراً أحدهما؛ يقول الجرجاني عن هذه المسألة: «وإن أردت أن تستحكم معرفة ذلك في نفسك فانظر إليك إذا قيل لك: «ماذا فعل زيد؟»، فقلت: «خرج»، هل يتصور أن يقع في خلدك من «خرج» معنى دون أن ينوي فيه ضمير زيد؟ وهل تكون إن أنت زعمت أنك لم تنو ذلك إلا مُخرجاً نفسك إلى الهذيان؟ وكذلك فانظر إذا قيل لك: «كيف زيد؟» فقلت: «صالح»، هل يكون لقولك «صالح» أثر في نفسك من دون أن تريد «هو صالح؟» أم هل يعقل السامع منه شيئاً إن هو لم يعتقد ذلك؟ فإنه مما لا يبقى معه لعقل شك أن الخبر معنى لا يتصور إلا بين شيئين، يكون أحدهما مثبتاً والآخر مثبتاً له، أو يكون أحدهما منفيّاً والآخر منفيّاً عنه، وأنه لا يتصور مثبت من غير مثبت له، ومنفي من دون منفي عنه»^(٢).

• «التأليف» و«الائتلاف»:

التأليف جمع الأشياء المناسبة، فهو أخص من التركيب؛ لأن التركيب ضم الأشياء، مؤتلفة كانت أو لا، مرتبة الوضع أو لا^(٣).

والذي يدل على أن التأليف يكون للمفيد أنه به يكون الكلام لا بالتركيب، فالكلام — كما سبق — يستعمل للمفيد، وذلك لا يتأتى إلا بالتأليف بين الكلمات تأليفاً يجعلها جملاً مستقلة؛ قال أبو علي: «هذا باب ما ائتلف من هذه الألفاظ الثلاثة كان كلاماً مستقلاً، وهو الذي يسميه أهل العربية الجمل»^(٤).

وذكر التحويتون وجوه ائتلاف الكلم بعضها مع بعضها لتكون كلاماً مفيداً؛ قال الجرجاني: «اعلم أن الواحد من الاسم والفعل والحرف يُسمى كلمة، فإذا ائتلف منهما اثنان فأفاداً — نحو خرج زيد — سُمي كلاماً، وسُمي جملة، والائتلاف يكون بين الاسم والفعل، كما ذكرنا، وبين الاسمين، كقولك: زيد منطلق، وبين الاسم والحرف في النداء خاصة، نحو يا زيد»^(٥).

(١) انظر تحرير القواعد المنطقية ٨٢، ٨٣، وطرق الاستدلال ومقدماتها ١٧٨، ١٧٩.

(٢) دلائل الإعجاز ٥٢٧.

(٣) انظر الكليات ٢٨٨.

(٤) العسكرية ١٠٤.

(٥) الجمل ٤٠، وانظر دلائل الإعجاز ٦.

فوجوه الائتلاف إذاً:

الاسم مع الاسم، وذلك نحو: زيد أخوك.

والفعل مع الاسم، كقام زيد.

والحرف يأتلف مع كل من هاتين الجملتين، نحو: قد قام زيد، وما عمرو منطلقاً.

ولا يأتلف الحرف مع الاسم إلا في النداء، وذلك لأنَّ النداء على تقدير فعل محذوف، فقولك: يا زيد تقديره: أنادي زيداً، كذا علَّ أبو علي^(١).

إلا أنَّ ثمة موضعين يأتلف فيهما اسم واسم، أو اسم وفعل، ولا يكونان كلاماً مستقلاً، بل يظللان مفتقرين إلى ما دونهما، وهما الشرط والقسم، كقولك: «أقسم زيد ليفعلن»، و«لعمرك لأفعلن»، «وإن ترع تحصد»، فهذه الجمل لا يستقل فيها الفعل وفاعله الظاهر أو المستتر، ولا المبتدأ وخبره المحذوف المقدَّر، بل لابدَّ من جواب القسم وجواب الشرط لتمام المعنى، وقيام الكلام بنفسه؛ قال أبو علي: «فأما الاسم والفعل إذا ائتلفا، وكذلك الاسم والاسم فلم أعلمهما غير مستقلين، ولا مفتقرين إلى غيرهما إلا في موضعين، وهما الجزاء والقسم»^(٢).

وجاء في الأشباه والنظائر نقلاً عن بعض النحاة: «التأليف حقيقة في الأجسام، مجاز في الحروف...، والفرق بين التأليف والتركيب أنَّه لابدَّ في التأليف من نسبة تحصيل فائدة تامة مع التركيب، فالمركب أعظم من المؤلف»^(٣).

قال الأشموني معلِّقاً على قول ابن مالك: «الكلام وما يتألف منه»: «إنما قال: وما يتألف منه، ولم يقل: وما يتركب منه لأنَّ التأليف كما قيل أخص؛ إذ هو تركيب وزيادة، وهو وقوع الألفة بين الجزئين»^(٤).

وقد أدخل الجرجاني إلى التركيب والتأليف مصطلح الترتيب، فقال: «الألفاظ لا تُفيد حتى تؤلف ضرباً خاصاً من التأليف، ويُعمد بها إلى وجه من التركيب والترتيب»^(٥)، ومثَّل لذلك بيت امرئ القيس المشهور^(٦):

فقا نبك من ذكرى حبيبٍ ومنزلٍ بسقط اللوى بين الدخول فحومل

(١) العسكرية ١٠٩.

(٢) المصدر نفسه ١٢٢.

(٣) الأشباه والنظائر ٢٠٢/١.

(٤) شرح الأشموني ٩/١.

(٥) أسرار البلاغة ٢.

(٦) ديوانه ١١.

واستدلَّ على قيمة الترتيب بنقيضه؛ فلو جرَّب مُجرَّب أن يخلط ترتيب كلمات البيت، فقال: (منزل قفا ذكرى من نبك حبيب) لأفسد معناه، وخرج به من الشعر إلى الهذر؛ قال: «وفي ثبوت هذا الأصل ما تعلم به أنَّ المعنى الذي كانت له هذه الكلم -بيت شعر أو فصل خطاب- هو ترتيبها على طريقة معلومة، وحصولها على صورة من التأليف مخصوصة،... وعلى ذلك وُضعت المراتب والمنازل في الجمل المركبة، وأقسام الكلام المدونة، فقول: من حقَّ هذا أن يسبق ذلك، ومن حكم ما ههنا أن يقع هنالك»^(١).

• النَّظْم:

أولى علماء العربية النَّظْم أهمية في تعاملهم مع التركيب النحوي، وصاحبُ نظرية النَّظْم -كما لا يجهل أحد- الإمام المشهور عبد القاهر الجرجاني، الذي بنى كتاباً ضخماً يدور كله حول قضية النَّظْم، هو كتاب دلائل الإعجاز، والذي ينظر بعجالة إلى كتابه هذا يظنه كتاباً متخصصاً في علوم البلاغة، غير أنَّ الغائص في باطنه والمتبصِّر في حقيقته يفتن أنَّ جوهره علم النحو والتركيب؛ أيُّ ذلك أنَّ الإمام لم يدَّخر حُجَّةً تُثبت أنَّ إعجاز القرآن إنما يكون في نظمه وطريقة التأليف النحويِّ بين كلماته إلاَّ وساقها، وحشد لذلك من البراهين ما يحوطك من بين يديك ومن خلفك.

وفي أثناء ذلك يُبدئ ويعيد مفهوم النَّظْم، ويجعل عليه مدار الأحكام، مُثبتاً أنَّه ليس بشيء غير توحّي معاني النحو وأحكامه، ووجوه تعليق الكلم بعضها ببعض.

وإذا رأيته يسوق علوم البلاغة أو يعرضها بدا لك جهةً أنَّه لم يعرضها إلاَّ ليوصلك إلى أنَّ مردّها كلها إلى النَّظْم، وأوجه التفاضل بينها إنما هي في النَّظْم، وعلوُّ مراتب الكلام بها إنما كان بالنَّظْم.

وإذا عرَّض للألفاظ والمعاني تراه يستدعي الحجج التي تُثبت أنَّ المعاني مطروقة، وأنَّ الألفاظ مطروقة وأنَّما التَّجديد والإبداع في العلاقات النحويَّة النازمة لها، وهذا الذي يفوق به شاعرٌ شاعراً، ويفضِّل به كلامٌ كلاماً، فتتفاوت مراتب الكلم بسبب منه^(٢).

فتعي من كلامه أنَّ جوهر البلاغة علم النحو، حتى إنَّك إن شئت أن ترغم أنَّ أظهر ما يتجلَّى ارتباطُ النحو بالبلاغة في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني لم تكن مغالياً^(٣).

و الآن ما مفهوم النَّظْم ؟

(١) أسرار البلاغة ٥.

(٢) انظر دلائل الإعجاز ٣٥، ٢٥٦، ٤٥٢، ٤٨٩-٥١٨، ٥٢٦.

(٣) هذه لحة خاطفة إلى تداخل علم النحو وعلم البلاغة، ستكون رداً على من يأخذ على النحويين تلبيس قواعدهم بعلوم أخرى، وخلطها بها، أو يعجب من اتِّكاء البحث على كتاب بلاغي من المعهود أنَّه في صميم البلاغة، والبحث في صميم اللسانيات والنحو، فينظر إلى النحو والبلاغة على أنَّهما قَبيلان منفصلان، لا عُلقَة لأحدهما بالآخر.

عرّف الإمام الجرجاني النّظم ووضّحه في كتابه في غير ما موضع، مدّأها كلّها على أنّ النّظم إنّما هو توخّي معاني النّحو، أي إقامة أحكامه وقواعده، وانتظام الكلمات على أساسها.

ومن نصوصه في ذلك قوله: «لا نظم في الكلام ولا ترتيب حتّى يُعلّق بعضها ببعض، ويُنَى بعضها على بعض، وتُجعل هذه بسبب من تلك»^(١)

وقوله: «معلوم أن ليس النّظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض، والكلم ثلاث اسم وفعل وحرف، وللتعليق فيما بينها طرق معلومة...»^(٢)، ثمّ قال: «فهذه هي الطرق والوجوه في تعلّق الكلم بعضها ببعض، وهي كما تراها معاني النّحو وأحكامه»^(٣).

وقوله: «وذلك أنّ النّظم كما بيّنا إنّما هو توخّي معاني النّحو وأحكامه وفروقه ووجوهه، والعمل بقوانينه وأصوله»^(٤).

ثمّ يشرّع في توضيح ذلك وتوقّفه على الإعراب بأن يقول: «وجملة الأمر أنّ النّظم إنّما هو أنّ «الحمد» من قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ مبتدأ، و﴿لِلَّهِ﴾ خبره، و﴿رَبِّ﴾ صفة لاسم الله تعالى، ومضاف إلى ﴿الْعَالَمِينَ﴾، و﴿الْعَالَمِينَ﴾ مضاف إليه، و﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ صفتان كالرّب...»^(٥) إلى أن يُنمّ إعراب سورة الفاتحة.

ويربط معاني النّحو بأحكام التركيب النّحويّ في مواضع شتى منها قوله: «وكذلك السّيل في كلّ شيء كان له مدّخل في صحّة تعلّق الكلم بعضها ببعض، لا ترى شيئاً من ذلك يعدو أن يكون حكماً من أحكام النّحو ومعنى من معانيه»^(٦)، ويقول: «والنّظم والترتيب في الكلام كما بيّنا عملٌ يعمل مؤلّف الكلام في معاني الكلم لا في ألفاظها»^(٧).

وأجلّ ما ينجلي التركيب النّحويّ عنده في علاقته بالنّظم حين يقول: «وأنتك قد تبين أنّ إذا رُفع معاني النّحو وأحكامه ممّا بين الكلم، حتّى لا تُراد فيها في جملة ولا تفصيل، خرّجت الكلم المنطوق

(١) دلائل الإعجاز ٥٥.

(٢) المصدر نفسه ٤.

(٣) المصدر نفسه ٨.

(٤) المصدر نفسه ٤٥٢.

(٥) سورة الفاتحة: ١-٢.

(٦) دلائل الإعجاز ٨.

(٧) المصدر نفسه ٣٥٩.

بعضها في إثر بعض في البيت من الشعر والفصل من النثر عن أن يكون لكونها في مواضعها التي وُضعت فيها موجبٌ ومقتضى، وعن أن يُقال إنها مرتبطةٌ بصاحبةٍ لها ومتعلقةٌ بها، وكائنةٌ بسبب منها»^(١).

فَيُزَيِّدُ أَنَّ النَّظْمَ إقامة قواعد النّحو على وجهها، وترتيبُ الكلمات على وجه الإعراب الأوفق لها. وجعلَ صحّة النّظم شرطاً لفهم المعنى إذ قال: «إذا كان النّظم سويّاً والتأليف مستقيماً كان وصول المعنى إلى قلبك تِلَوّ وصول اللفظ إلى سمعك، وإذا كان على خلاف ما ينبغي وصل اللفظ إلى السمع، وبقيت في المعنى، تطلبه وتتعب فيه»^(٢).

ويجعل الجرجانيّ النّظم قوامَ التركيب النّحويّ، فلولا لبقيت الكلمات مفردة لا رابط بينها، فالنّظم عنده بمنزلة السّلك الضّامّ الجامع؛ يقول: «قد علمنا أن ليس النّظم شيئاً غير توخّي معاني النّحو وأحكامه فيما بين الكلم، وأنا إذا بقينا الدّهر نُجهد أفكارنا حتى نعلم للكلم المفردة سلكاً ينظّمها، وجامعاً يجمع شملها ويؤلّفها، ويجعل بعضها بسبب من بعض غير توخّي معاني النّحو وأحكامه فيها»^(٣) طلبنا ما كُلُّ مُحالٍ دونه»^(٤).

فمن هذه النّصوص تبيّن أنّ النّظم يقع في صلب التركيب النّحويّ، إذ مداره على إقامة علاقات النّحو وأحكامه، وجوهره العناية بقواعد النّحو وأنظمتها.

وتجد أنّ إعرابَ الكلم كان بسببٍ من العلاقات النّاشئة بينها، وأنّ العلاقات كانت على أساس وجوه الإعراب، وما يجوز منه وما لا يجوز، فبينهما عُلقَةٌ تقابليّة متبادلة.

ثانياً- كيف يكون التركيب والتأليف؟ وما أحكامهما؟

مراتب تأليف الكلام خمس^(٥):

- ١- ضمُّ الحروف المبسوطة بعضها إلى بعض، لتحصيل الكلمات الثلاث: اسم وفعل وحرف.
- ٢- تأليف هذه الكلمات بعضها إلى بعض لتحصيل الجمل المفيدة، ويُقال له: المنشور من الكلام.

(١) دلائل الإعجاز ٥٢٥.

(٢) دلائل الإعجاز ٢٧١.

(٣) ههنا جواب الشرط، لا الكلام التالي له كما ذكر المحقّق الفاضل.

(٤) دلائل الإعجاز ٣٩٢.

(٥) الكلّيات ٢٨٨.

٣- ضمُّ بعض ذلك إلى بعض ضمّاً له مبادٍ ومقاطع ومداخلٍ ومخارج، ويُقال له: المنظوم.

٤- أن يُعتبر في أواخر الكلام مع ذلك تسجيّع، ويُقال له: المسجّع.

٥- أن يُجعل له مع ذلك وزن، ويُقال له الشُّعر.

وتركيب الكلمات عامّةً يكون على ستّة أقسام: «قسمان مفيدان وأربعة غير مفيدة: اسمٌ واسم، وفعلٌ وفعل، وحرف وحرف، واسم وفعل، واسم وحرف، وفعل وحرف».

فالمفيدان اسم واسم، واسم وفعل.

وأما الفعل مع الفعل فلا يفيد لعدم المخبر عنه.

والحرف مع الحرف لا يفيد لعدمهما جميعاً، والاسم مع الحرف لا يفيد لعدم المخبر عنه أو المخبر به، والفعل مع الحرف لا يفيد لعدم المخبر عنه»^(١).

«والذي ينعقد به الكلام، وتحصل منه الفائدة لا يكون إلّا من اسمين، كزيدٌ نظيفٌ، أو فعلٍ واسمٍ.

فالتركيب من جهة اللفظ كتركيب «خمسة عشر»، وهذا يجب فيه بناء الاسمين معاً، لأنّ الثاني تضمّن معنى حرف العطف، أي: خمسة وعشر.

والتركيب من جهة المعنى واللفظ معاً نحو حضرموت، حيث مُزج الاسمان، وصارا اسماً واحداً، ولم ينفرد الاسم الثاني بشيء من معناه، فكان كالمفرد غير المركّب، فبني الاسم الأوّل، وأُعرّب الاسم الثاني لأنّه لم يتضمّن معنى الحرف؛ إذ لم يكن المعنى على إرادته.

وتركيب الأفراد لا يدلُّ جزؤه على جزء معناه، وأما تركيب الإسناد فمِنْ خصائصه أن يدلَّ جزءٌ من أجزائه على جزء من أجزاء معناه^(٢)، فقولك: «حضرموت» لا يدلُّ جزؤه على جزء معناه، بخلاف قولك: «قام زيدٌ»، فكلُّ كلمة فيه تدلُّ على جزء من المعنى التام للتركيب، نحو قام زيدٌ، ولا يتأتّى ذلك من فعلين ولا من فعل وحرف، ولا من حرف واسم»^(٣).

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١٤/١.

(٢) التذييل والتكميل ٣٩/١.

(٣) شرح المفصل ٤٧/١.

أحكام التركيب:

ومن أحكام التركيب أنَّ المفرد أصل، والمركَّب فرعٌ عليه، لأنَّ المفردَ بسيطٌ، والجملة مركَّبة، والبسيطُ قبل المركَّب؛ قال أبو حيان: «دعوى التركيب على خلاف الأصل»^(١).

ومن أحكام التركيب في الأسماء منعها الصِّرف، ولذلك تفصيل وشرح في كتب النحو ليس هذا مقامه^(٢).

ومن أحكام تركيب الأسماء وجوبُ البناء في بعضها دونَ بعض، فالتركيب فيها على ضربين:

تركيبٌ من جهة اللفظ، وتركيبٌ من جهة المعنى واللفظ معاً^(٣).

ومن أحكام التركيب أنَّه يُعطى حكماً جديداً لم يكن لمفرداته من قبل، فمن ذلك الأداة «لن»، أصلها «لا أن»، فلما رُكِّبت زال حكمها عن حال الأفراد، فصَحَّ تقدُّم معمول الفعل عليها، بدليل جواز قولك: «زيداً لن أضرب»، في مقابل عدم جواز قولك: «زيداً لا أن أضرب»^(٤).

ومن ذلك وجوبُ البناء في اسم «لا» النافية للجنس، لمجرَّد أنَّ «لا» رُكِّبت مع اسمها تركيب «خمسَ عشر»، فالتركيب ممَّا يوجب البناء؛ قال أبو علي: «وإذا جُعِلَت كلمتان كلمةً واحدة فهم ممَّا يبنونهما على الفتح، وذلك كضمِّهم الاسم إلى الاسم في الموضع الذي يدخلهما مع الحرف، أو كضمِّ الصَّوت إلى الاسم، أو الفعل إلى الاسم في قول النحويين، والحرف إلى الفعل، والحرف إلى الاسم، والصوت إلى الصوت»^(٥).

ولهذه الأحكام مجتمعة قال ابن جني: «الضمُّ والتركيب يزيلُ المفرد عما كان عليه من أحكامه»^(٦).

تركيب الأدوات:

ومن جملة ما يدخل في التركيب تركيبُ الأدوات، فبعضُ الأدوات أصلها أداتان رُكِّبتا تركيب أداة واحدة، فجُعِلَ لهما حكمٌ جديدٌ لم يكن للأداتين قبل، من ذلك الأداة «لن» المذكورة.

(١) البحر ٦١/١، ٤١٩/٤، وشرح المفصل ٢٠٦/١.

(٢) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ١٠٢، وشرح المفصل ١٥١/١.

(٣) التركيب من جهة اللفظ مثل "أحد عشر" لأنَّ المعنى على الواو واللفظ من دون واو، والتركيب من جهة المعنى واللفظ معاً مثل "حضر موت" حيث مُرِّج الاسمان وصارا اسماً واحداً، فلم تُردَّ فيهما الواو لفظاً ولا معنى، فكأتهما حقيقة واحدة انظر شرح المفصل ١٧٩/٤.

(٤) شرح المفصل ٣١/٧.

(٥) العسكرية ٢٤٥، وانظر تهذيب التذكرة ٤٢٦.

(٦) الخاطريات ٩٥.

ومن ذلك «كأنَّ»، حرفٌ مركَّب من كاف التشبيه و«إنَّ»، فأصلُ قولك: كأنَّ زيدا الأسد: إنَّ زيدا كالأسد، فقُدِّمت الكاف إلى أوَّل الجملة لعنايتهم بالتشبيه، فلمَّا دخلت على "إنَّ" وجب فتحها، لأنَّ المكسورة لا يدخل عليها حرف جرٍّ^(١).

ومن ذلك «لكنَّ»، أصلها عند الفراء «إنَّ»، ثمَّ زيدت عليها لام وكاف، فصارتا جميعاً حرفاً واحداً^(٢)، بدليل قول الشاعر^(٣):

يلوموني في حُبِّ ليلي عَوَازلي ولكنني من حُبِّها لَكَمِيدُ

فلم تدخل اللام على خبرها إلَّا لأنَّ معناها «إنَّ».

وكذلك القرطبي قال بتركيبها، لكنَّه رآها مركَّبةً من «لا» النافية، وكاف الخطاب و«إنَّ»، وذكر أنَّ كثرة الاستعمال أسقطت همزة «إنَّ»^(٤).

لكنَّ أبا حيَّان الأندلسي أنكر هذا المذهب، وأفسد قول من يقول بتركيبها، ورأى أنَّ الصواب كونها بسيطة^(٥).

ومن ذلك الأداة «لولا» المركَّبة من «لو» و«لا»^(٦).

وغير ذلك من الأدوات المبسوطة في مواطنها من كتب النحو^(٧)، وليس هذا موضع سردها وشرحها، إنَّما ينحصر العمل ههنا في التركيب المقابل للتركيب النحوي في اللسانيات الحديثة، الذي على المرء معرفته وفهمه ومقابلته على جهود علماء العربيَّة في المجال نفسه.

ثالثاً- فائدة التركيب وأهميَّته:

بعد أن وضح التركيب، ووضَّحت المصطلحات المتَّصلة به، لا ضير أن نعرِّج على فائدة التركيب والغاية المرجوة منه.

(١) شرح المفصَّل ١٤٧/٨.

(٢) معاني الفراء ٤٦٥/١.

(٣) البيت بلا نسبة في سر الصناعة ٣٨٠، ومغني اللبيب ٢٦٣/٣، ٥٤٧، والخزانة ١٦/١، ٣٦١/١٠، ٣٦٢، ويُروى "لعميد" بدل "لكميد".

(٤) تفسير القرطبي ٢٧٢/٢.

(٥) انظر البحر المحيط ٣٢٧/١.

(٦) انظر شرح المفصَّل ٢٦٤/٨.

(٧) انظر مغني اللبيب ٣٧٧/١، ٤٥٣، ٥ / ٣، ٧٢، ٤٤٣، ٤٦٥.

التركيب النحويّ عامّةً ذو مزيّة ليست لغيره، فهو السِّلْكُ النّازِمُ لمفردات اللغة، وهو السِّرُّ في التّحام الكلمات وخروجها من حيز المفردات إلى حيز الجمل، ولولاه ما انتظم الكلام ولا كان؛ ولو أنّك سَعَيْتَ إلى وصل الكلِم بعضها ببعض دون نظمها في علاقات نحويّة كنت كمن يطلب المستحيل؛ يقول الجرجاني: «قد عَلِمْنَا ضرورةً أنّا لو بقينا الدَّهرَ الأطولَ نُصْعِدُ ونُصَوِّبُ، ونبحثُ وننقُبُ، نبتغي كلمة قد اتّصلت بصاحبة لها، ونلفظُها قد انتظمت مع أختها، من غير أن تُؤخِّي فيما بينها معنى من معاني النّحو طلبنا ممتنعاً، وثنيّنا مطايا الفكر ظلماً، فإن كان ههنا مَنْ يشكُّ في ذلك، ويزعم أنّه قد علِمَ لا تُصال الكلِم بعضها ببعض، وانتظام الألفاظ بعضها مع بعض معاني غير معاني النّحو، فإنّا نقول له: هاتِ فبين لنا تلك المعاني، وأرنا مكانها، واهدنا لها، فلعلّك قد أوتيت علماً قد حُجِبَ عنّا، وفُتِحَ لك بابٌ قد أُغْلِقَ دوننا: وذاك له إذا العنقاء صارت مُرَبَّةً وشبَّ ابنُ الخَصِي»^(١)»^(٢)

فلولا المعاني التي يُبتغى التّعبير عنها لما كان لتجشّم التركيب وأحكامه أيُّ مغزى أو فائدة، فخدمة المعاني وصلاح إقامتها هو المرتجى من البحث في التركيب وقواعده؛ ولذا أكّد الجرجاني: «أنّ الكلِم تترتّب في النّطق بسبب ترتّب معانيها في النّفس، وأنّها لو خَلَتْ من معانيها حتّى تتجرّد أصواتاً وأصداء حروف لما وقع في ضمير ولا هَجَسَ في خاطر أن يجبَ فيها ترتيبٌ ونظمٌ، وأن يُجعلَ لها أمكنةٌ ومنازلٌ، وأن يجبَ النّطقُ بهذه قبلَ النّطق بتلك»^(٣).

فترآك على هذا تكاد تقصر فائدة الكلام بحملته على فائدة التركيب، وتجزم بأنّ التركيب غاية في الأهميّة، وكأنّه مبتدأ الكلام ومنتهاه، ولحمته وسداه، وأنّه السَّبيلُ الفرْدُ إلى التّعبير عن المعاني التي يحول بها خاطر الفرد.

وفي هذا المقصد قال الجرجاني: «ومما ينبغي أن يعلمه الإنسان، ويجعله على ذكر أنّه لا يُتصوّر أن يتعلّق الفكر بمعاني الكلِم أفراداً ومجرّدةً من معاني النّحو، فلا يقوم في وهمٍ، ولا يصحّ في عقل أن يتفكّر متفكّراً في معنى فعلٍ من غير أن يريد إعماله في اسمٍ، ولا أن يتفكّر في معنى اسمٍ من غير أن يريد إعمال فعلٍ فيه، وجعله فاعلاً له أو مفعولاً، أو يريد فيه حكماً سوى ذلك من الأحكام، مثل أن يريد جعله مبتدأ أو خبراً أو صفةً أو حالاً، أو ما شاكل ذلك»^(٤).

وإذا جئت إلى أقسام التركيب وجدت للتركيب الإسناديّ فائدتين: فائدةً معنويّة وفائدةً صناعيّة، فأما الفائدة المعنويّة فلا تخفى، وهي أنّ الكلام لا يؤثّر أكله إلّا إذا كان مركّباً من كلمات تركيباً يراعي أصول هذا

(١) يقصد استحالة ما أراد، والبيت لأيّ تمام، انظر ديوانه ١٨٣/٢.

(٢) دلائل الإعجاز ٤٢٠.

(٣) المصدر نفسه ٥٦.

(٤) المصدر نفسه ٤١٠.

الفرق؛ يقول ابن جني: «وذلك أنَّ الكلام إنما وضع للفائدة، والفائدة لا تُجنى من الكلمة الواحدة، وإنما تُجنى من الجمل ومدارج القول»^(١).

ويقول: «الجمل أعلى وأشرف من المفردات»^(٢).

وأما الفائدة الصناعتية فهي من الأهمية بمكان، لأنَّ عليها مدار علم النحو، ولأجلها أُقيم، وهي نتيجة للتركيب لا فائدة فحسب، وهي أنَّ التركيب هو المسبب للإعراب الموجب له، ولولا التركيب ما احتيج إلى الإعراب؛ ف«الاسم إذا كان وحده، من غير ضميمة إليه لم يستحقَّ الإعراب؛ لأنَّ الإعراب إنما يؤتى به للفرق بين المعاني، فإذا كان وحده كان كصوت تُصوَّت به، فإن ركبته مع غيره تركيباً تحصل به الفائدة نحو قولك: زيدٌ منطلق وقام بكرٌ فحينئذٍ يستحقُّ الإعراب لإخبارك عنه»^(٣).

ولذلك قال ابن يعيش: «الإعراب لا يُستحقُّ إلا بعد العقد والتركيب»^(٤).

ولخصَّ أحد الباحثين المواضع التي تدلُّ على اعتماد التركيب أساساً للإعراب وللعامل والمعمول عند النحاة، فأدرجها تحت قاعدة تقول: «لا إعمال خارج تركيب، ولا إعمال داخل تركيب غير ملائم»^(٥).

وهنا يُستأنس بقول الجرجاني: «الألفاظ لا تُفيد حتى تؤلَّف ضرباً خاصاً من التأليف، ويُعمد بها إلى وجه من التركيب والترتيب»^(٦).

وللتركيب الإفرادي فائدة الاختصار، فاستعمال كلمة واحدة في مكان كلمتين يقتصد الجهد على المتكلم والسامع معاً، والقصد اللغوي غرض يُتوخى دائماً عند النحويين وغيرهم، وهدف يُرتجى، إن سنع لهم لم يقصروا في استيفائه.

ومن ذلك تغير المعنى الذي كان للحرف قبل ضمِّ غيره إليه، كـ «لولا» الذي هو حرف امتناع لوجود، بخلاف مكوّناها: «لو» حرف امتناع لامتناع، و«لا» النافية، إلى غير ذلك من الأدوات التي تغير معناها بعد التركيب، خصَّص لها نحويون كأبي علي باباً مفرداً^(٧).

(١) الخصائص ٢/٣٣١.

(٢) المصدر نفسه ٢/٣٣١.

(٣) شرح المفصل ١/١١٣.

(٤) المصدر نفسه ١/٢٤.

(٥) نظرية العامل ٣٧٣.

(٦) أسرار البلاغة ٢.

(٧) انظر الشعر ٨٨.

تعقيب:

إنَّك لو اكتفيت بكتب النحو النظرية التعليمية لتوهَّمت أنَّ التَّحويين غلبَ عليهم الاعتناء بالمفردات من اسم وفعل وحرف على حساب التراكيب، واكتفوا بدراسة أحكام هذه الأقسام الثلاثة من الكلِّ، لكونك لا تفتح كتاب نحو نظريٍّ إلَّا وتجد فيه العناوين الكبرى للأبواب تختصُّ بالكلمات المفردة مثل: «باب المرفوعات وباب المنصوبات»، وهذا الذي استغوى باحثين توليديّين محدّثين ودعاهم إلى القول: "سيطرة الإعراب الكلمي على العقلية العربية حجب عنهم رؤية واقع التركيب النحوي، كما نراه اليوم في القواعد التوليديّة".^(١)

وقبل الحاجة في هذا القول لعلَّك أخذت على هذا النصِّ التناقض بين كلمة "إعراب" وكلمة "كليّ"؛ إذ لا إعراب لكلمةٍ إلَّا في تركيب؛ فلو سألت سائلاً: ما إعراب "زيد"؟ فأول ما سيحيبك به بديهته أن يقول: كيف أعربها ولم أعرف التركيب الذي سيقت فيه!!

إنَّ الحكم على جهود النَّحويِّين بالاختصار على كتب النحو النَّظريِّ حكمٌ واهٍ قاصرٌ حتَّى يُضَمَّ إليه جهودهم التطبيقية العظيمة المكملَّة للتنظير النَّحويِّ الجرد، تلك الجهود مبسوسة في كتب أعراب القرآن على كثرتها وتعدُّد ألوانها وأضرابها وطوابعها، وكتب إعراب أشعار العرب والتعليق عليها، فإنَّك لو أنعمت النظر فيها لوجدت العجب العجيب.

فلا تُخَيِّرْ مصداقية دعوى عناية النَّحويِّين بالتركيب العناية التي لا تقلُّ عن عنايتهم بالتحليل بمطالعة كتب النحو النَّظريِّ التعليميِّ وحدها، بل بالنظر في الشُّقِّ الآخر من جهودهم الذي لا يقلُّ كمًّا ولا كيفاً شأنًا ولا ضخامة عن الأوَّل، وهو الشُّقُّ التطبيقيُّ الذي أثبتوا به ما نظَّروا له في الكتب النظرية عملياً وواقعياً، مخصِّصين لكلِّ حالة تطالعهم ما يناسبها من قواعد فرعية، موفِّين إيَّاهها حظَّها من الدَّرس والاستنباط، يكملون به نقص القاعدة العامة، ويخصِّصون عامَّها، ويكشفون مشكلها، ويفصلون مجملها.

مثال ذلك إطلاق قاعدة تقول: «اسم الشرط (مَنْ) يعرب مفعولاً به إذا جاء بعده فعل متعدِّ لم يستوف مفعوله، ويعرب مبتدأ إذا وليه فعل متعدِّ استوفى مفعوله أو فعل لازم»، تلك القاعدة تقرؤها في كتب النحو النظريِّ، وتحفظها في المدارس، فتخال أتمَّ وقَّرت، وأتمَّ تسري على الكلام كلِّه وتطرَّد.

ثمَّ إذا جئت إلى كتب التطبيق النَّحويِّ لتبحث عن تطبيق لهذه القاعدة، ألفت بعض الحالات تخرج عنها، كالآية: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى﴾^(٢)، فالفعل ههنا لم يستوف مفعوله، ومع ذلك تُعَرَّب «مَنْ» قبله مبتدأ لا مفعولاً، بخلاف قولك: «مَنْ تضرب أضرب»؛ إذ المعنى في هذه الجملة يتوجَّه إلى كون «مَنْ» قد وقع عليها الضرب، أمَّا «مَنْ» في الآية فواضح في الأذهان أنَّ العطاء لم يقع عليها.

(١) نظرية للعمل في النحو العربي ٦٧.

(٢) سورة الليل: ٥

وما ذلك لقصور في القاعدة وضعف وخلل، بل لعلّ أخرى تمسُّ المعنى والأغراض البلاغية التي لا تقلُّ مراعاتها شأنًا عن مراعاة الأقيسة النحوية عند المفسّرين وعلماء العربية، وذلك أنَّ الغرض من ذكر العطاء ههنا مطلق العطاء، فلم يشأ سبحانه أن يقيده بمال أو بمادّة، بل أبقاه على إطلاقه، ليُتصوّر منه ما يُتصوّر.

وإن شئت فقس عليه قوله تعالى: ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾^(١)، فالفعّالان متعدّيان، غير أنّك تفتقر بعدهما إلى مفعول، وعلّة ذلك أنَّ القصد عموم الشكر وعموم الزيادة، فأبقى الكلام على إطلاقه، أو لحكمة أخرى الله أعلم بها.

ألم تر إلى هيمنة التركيب النحويِّ بمجمله على إعراب مفردة واحدة منه، ثمَّ ألم تر إلى أبواب النحو النظرية التعليمية المباشرة كيف افتقرت إلى ما يتمّمها.

فالإعراب الذي هو عماد النحو وأوّل ومنتهاه عمدته التركيب، ومبنيٌّ على فقه التركيب الذي يُعدُّ في نظر الثّاحة العمَد والأركان للبناء النظريِّ للنحو، لا يكاد المرء منهم يُقدِّم على إعراب كلمة في آية أو بيت شعر إلّا وينظر فيها نظرة تركيبية، ويتبسّر العلاقة التركيبية التي تربطها بسابقتها ولاحقها.

أضف إلى ذلك أنَّ علماء العربية الذين رجّحوا المعنى وأولّوه عنايتهم وراعوا حرمة وعوا أنَّ المعنى لا يأتي من تفسير الكلمة في المعجم إنّما من تركيبها وضّمّها إلى سابقة لها أو تالية، ومن تلك العلاقة التي تنشّب بينها، فمن هنا كانت عنايتهم بالتركيب هي عين عنايتهم بالمعنى؛ يقول الجرجاني: «وليت شعري كيف يُتصوّر وقوع قصدٍ منك إلى معنى كلمة من دون أن تريد تعليقها بمعنى كلمة أخرى؟ ومعنى «القصد إلى معاني الكلم» أن تُعلم السامع معاني الكلم المفردة التي تكلّمه بها، فلا تقول: «خرج زيد» لتُعلمه معنى «خرج» في اللغة، ومعنى «زيد». كيف؟! ومُحال أن تكلّمه بألفاظ لا يعرف هو معانيها كما تعرف، ولهذا لم يكن الفعل وحده من دون الاسم، ولا الاسم وحده من دون اسم آخر أو فعل كلاماً، وكنت لو قلت: «خرج» ولم تأت باسم، ولا قدّرت فيه ضمير الشيء، أو قلت «زيد» ولم تأت بفعل ولا اسم آخر ولم تضمّره في نفسك كان ذلك وصوتاً تُصوّته سواء»^(٢).

ولست تنسى قول ابن جني السابق: «الجميل أعلى وأشرف من المفردات»^(٣)، وقوله: «وذلك أنَّ الكلام إنّما وضع للفائدة، والفائدة لا تُجنى من الكلمة الواحدة، وإنّما تُجنى من الجمل ومدارج القول».

(١) سورة إبراهيم: ٧

(٢) دلائل الإعجاز ٤١٢.

(٣) تقدّم ٥٧.

٢- التركيب في اللسانيات الحديثة

علم التركيب أحد أفرع اللسانيات الحديثة، يتخذ من الجملة موضوعاً له^(١).

وهو على درجة من الأهمية لا تخفى؛ ففي أحدث النظريات اللسانية وأقواها وأشهرها النظرية التوليدية التحليلية «رُكِّز التيار التوليدي عنايته على المستويات العليا في الكلام، وتتمثل في التراكيب والجمل، مُعرضاً نسبياً عن المستويات الدنيا، وهي مستوى الصرف، ومستوى وظائف الأصوات؛ إذ يعتبر التوليديون أن علم التركيب الذي يدرس صياغة الجملة وانتظامها بين الجمل هو الذي يستطيع التّفاذ إلى محرّكات الكلام»^(٢).

ولا يقتصر هذا على التوليديين فحسب، بل غداً وعياً راسخاً عند سائر الباحثين، فلا شك أن «أيّ نظرية في تعليم اللغة العربية –لناطقين بها ولغير الناطقين- ستبقى ضعيفة المردود ما لم تنطلق من نظرية تركيبيّة، تتخذ الجملة منطلقاً لها، ومصباً لبحوثها»^(٣).

ويجتهد الباحثون في وضع تعريف للجملة منذ عصر أفلاطون حتى يومنا هذا، حتّى بلغ عدد تعريفات الجملة ثلاثمئة تعريف، جمع أكثرها ريز عام ١٩٣١، ويونج عام ١٩٥٠، وفريز عام ١٩٥٢^(٤).

وسيتضح مفهوم الجملة انطلاقاً من تمييزها من مصطلح القول.

تمييز الجملة من القول:

ميّز اللغويون المحدثون مفهوم الجملة من مفهوم القول، فأما الجملة عندهم فتستعمل في مجال علم الدلالة، وهي كيانات تجريدية مستقلة عن السياق، لا ترتبط بزمانٍ معيّن أو بمكانٍ معيّن، والمقصود منها تلك الجمل التي تكون أمثلة في القواعد التقليدية للنحو، لا التي تُستعمل عادةً في الحياة اليومية، ولا التي تُنقل من أفواه المتكلمين الأصليين بلغتهم.

وأما القول فيعدّ جزءاً من البراغماتية، أي دراسة الأقوال الفعلية، فهو يشير إلى النشاط الإنتاجي للسلوك اللغوي، وهو محصلة معنى الجملة مضافاً إليها السياق، أي هو مجموع الكلام الفعلي المسموع من متكلمي اللغة، وهو من هذه الناحية أكثر ثراءً –أي أعمّ– من معنى الجملة^(٥).

(١) انظر الجملة بين النحو العربي واللسانيات المعاصرة ٢٣.

(٢) التفكير اللساني في الحضارة العربية ١٩، وهذا لا يعني أن التوليدية غفلت عن أهمية الصرف، بل إنّها أدرجت علم الصرف ضمن الدراسة العامة لآلية مكوّن الجملة.

(٣) مباحث تأسيسية في اللسانيات ٢٠٢.

(٤) المصدر نفسه ٨.

(٥) انظر اللغة وعلم اللغة ٢٢٥-٢٢٧.

أصناف الجمل:

تُصنّف الجمل في اللسانيات الحديثة عموماً وفق بعدين مهمّين: البنية والوظيفة^(١).

فمن حيث البنية الجمل نوعان: بسيطة وغير بسيطة، فالبسيطة تتكوّن من عبارة مفردة، وغير البسيطة تنقسم إلى جمل معقّدة وجمل مركّبة.

ومن حيث الوظيفة تنقسم الجمل إلى: خبرية واستفهامية وطلبية.

والمناهج اللسانية التي تُعنى بدراسة الجملة عامّةً تندرج تحت ما يُسمّى بالتركيبيّة، ولذا كان اهتمام اللسانيين بتعريف التركيبيّة ومن ثمّ بشرح المقاييس التي تبني التركيبيّة تعريف الجملة عليها؛ يقول جورج مونان: «تُعرّف التركيبيّة عادةً بأنّها دراسة هيكل الجملة، لكنّه يوجد كما قلنا حوالي مئتي تعريف للجملة، تعتمد بصفة عامّة ثلاثة أنواع من المقاييس...، فإمّا -وهو المقياس الأوّل- تُعرّف الجملة حدسيّاً بالإحساس الحاصل بأنّها تعبّر عن فكرة كاملة، وعلى علم النّفس والمنطق أن يقولوا حينئذ ما هي الفكرة الكاملة، فقد وقف فريز في محاضرات جلسات الكونغرس بواشنطن على جملة تجاوزت ٨٠٠٠ كلمة.

وإمّا -وهو المقياس الثاني- تُتصوّر الجملة على أنّها الانتساخ الأرسطاطاليسي للجميلة المنطقية، وهي مجموع مسند إليه (وهو ما يقع الحديث عنه) ومسند (وهو ما يُقال عنه)، وهنا أيضاً يرجع الأمر إلى المنطقيّ ليقول ما هي هذه المفاهيم التي لا تنطبق الجملة عليها دوماً.

...أو -وهو المقياس الثالث- تُعرّف الجملة صوتيّاً بالوقف والسكت، وخصوصاً تُغيّر الخطّ الإنغماسيّ، فجميع هذه التعريفات تعتمد ملاحظاتٍ دقيقةً ولاشكّ، ولكنها تُبرهن بوجودها ذاته على أنّ الألسنيّة التقليديّة لم تتوصّل إلى تعريفٍ ذي صبغة نحويّة، في حين أنّ ذلك هو المشكل»^(٢).

فقد أجمل مونان في هذا النصّ تعريفات الجملة.

والمأمل لكلامه يرى تقاطعاً وتناظراً مع ما ذكره النّحويّون من مفهومات متعلّقة بالجملة، كحديثهم عن ربط الكلام بالمعنى التامّ، وحديثهم عن المعنى الذي يحسن السكوت عليه، وحديثهم عن المسند والمسند إليه، كلّ ذلك زوغيّ في المفهوم النّحويّ العربيّ القديم للجملة، والمفهوم اللسانيّ الحديث لها.

(١) انظر اللغة وعلم اللغة ١٦٢.

(٢) مفاتيح الألسنيّة ١٠١.

وبعد هذا الإجمال الذي أجمله موان يُنتقل إلى تفصيل الحديث عن الجملة في كلِّ منهج لساني على حدة؛ إذ يختلف مفهوم الجملة تبعاً لاختلاف المنهج اللساني الذي ترد فيه، فلتقف عند أبرز هذه المناهج لترى كيف تناولت اللغة والكلام واللسان، وصولاً إلى مفهوم الجملة.

من مناهج البحث اللساني في التركيب:

١ - المنهج البنيوي:

فرّق سوسير بدءاً بين اللسان والكلام، فاللسان يُقصد به أنواع الأنظمة، وأنماط الأبنية التي تعود إليها منطوقات اللغة، أو هو نظام الإشارات التي يشترك في الاتصال بها أفراد مجتمع لغوي معين جميعاً^(١).

وأما الكلام فهو كلام الفرد أو المنطوقات الفعلية نفسها، وقد عبّر سوسير عن نظريته بأنّ اللسان شكل لا مادة، وعلى هذا المدخل البنيوي للغة يقوم صرح علم اللغة المعاصر.

ولم يقدم سوسير تعريفاً محدداً للجملة، إنّما أشار إلى أنّ الجملة هي النمط الرئيسي من أنماط التضام، والتضام عنده يتألف من وحدتين أو أكثر من الوحدات التي يتلو بعضها بعضاً، وهو لا يتحقق في الكلمات فحسب، بل في مجموعة الكلمات أيضاً، وهي الوحدات المركبة من أي نوع كانت، وهو عنده يمكن أن يكون وحدة النظام اللغوي^(٢).

وأدّى هذا البنائية الأوروبية المرتبطة بسوسير - وخاصة مدرسة جنيف - إلى أن تهتمّ بالبحث في سبب التضام، بدل أن تهتمّ ببحث مفهوم الجملة.

في حين أنّ بلومفيلد رائد التركيبيّة التوزيعيّة تمسك بفكرة الاستقلال في تعريف الجملة، وأسقط فكرة التمام لاتصالها بالمعنى؛ يقول: «الجملة شكل لغوي مستقلّ، لا يدخل عن طريق أي تركيب نحوي في شكل لغوي أكبر منه»^(٣)، يقصد أنّ الجملة يجب أن تستقلّ بنيويّاً عما قبلها وعما بعدها، وإلا لم تكن جملة قائمة.

وبذلك كان بلومفيلد رائداً في تحرير الجملة من معيار المعنى، ووافقه على ذلك فريز وليونز^(٤).

وبذلك كان «أول منوال شامل لتركيبيّة هيكلية حقيقية هو ولا شك المنوال البلومفيلدي»^(٥).

(١) انظر موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو ١٨٣.

(٢) انظر الجملة بين النحو العربي واللسانيات المعاصرة ٩.

(٣) الموضع نفسه.

(٤) الجملة بين النحو العربي واللسانيات المعاصرة ٩-١٠.

(٥) مفاتيح الألسنية ١٠٤.

ومردُّ الأمر عند اللُّغويين المحدثين إلى استقلالِ الصَّيغ عن معناها^(١)، وارتباطها بتوزيعها في الكلام؛ يقول جون ليونز: «وعلى الرَّغم من وجود علاقةٍ جوهريَّةٍ بينَ معنى الصَّيْغة وتوزيعها فإنَّ النَّحو لا يُعنى عنايةً مباشرةً إلَّا بتوزيعها، ومَن يرغب في فهم النَّظرية النَّحوية الحديثة في أكثر تطوُّراتها تمييزاً وإثارة يجب أن يكون قادراً على الاعتقاد بأنَّ توزيع الصَّيغ مستقلٌّ عن معناها»^(٢).

وقد أفرزت البنيويَّة الوصفية طريقة التحليل إلى المكونات المباشرة ثمَّ التوزيع.

فالتحليل إلى المكوّنات المباشرة يقوم على تحليل كلّ جملة إلى عناصرها الأولى من كلمات وحروف وضمائر وأدوات.

والتوزيع يقوم على الاستبدال، بأن تُستبدل بكلِّ وحدة لغويّة وحداتٌ أخرى مماثلة، فتُعرّف مثلاً إلى أنَّ «أكل» ينتمي إلى طائفة أفعال مماثلة يمكن أن يُستبدل بها مفعولٌ آخرٌ من غير أن تتغيّر بنية الجملة وشكلها، كضربٍ وهدمٍ وكسر... الخ، فتكون «جميع الكلمات التي يمكن أن تشغل نفس المجموعة من المواضع في عبارة اللفيظات الحرّة الدنيا يجب أن ترجع إلى نفس القسم من أقسام الخطاب.... [أي] تنتمي إلى نفس القسم التوزيعي»^(٣).

وقد وُجّهت إلى التوزيعيّة هذه اعتراضاتٌ كثيرة، إذ إنَّ نجاح هذا التحليل ظهر في عزل الأقسام التوزيعيّة التركيبية جميعاً، ولاسيّما أنَّ من أنواع الخطاب ما يُمثّل قسماً دلاليّاً لا تركيبياً دائماً^(٤).

وأما يسبرسن فقد راعى الدّلالة حينَ عرّف الجملة بأنّها «قولٌ بشريٌّ تامٌّ ومستقلٌّ»^(٥)، فاشتراط في الجملة الاستقلالَ معنىً وبناءً.

وكذلك هرينجر انطلق من الدّلالة حينَ نظر إلى عنصرين أساسيين لا بدَّ من توفّر الجملة عليهما، هما الموضوعُ والحمول^(٦)، فكان بذلك متأثراً بفكر أصحاب المنطق.

وفرّقت طائفة من الباحثين على رأسهم هرينجر أيضاً بين الجملة نمطاً، والجملة حدثاً كلامياً^(٧)، فالجملة قد تكون مجردةً مثال تعليمي يُضرب لتوضيح مفهوم نحوي كنمط: «زيدٌ قائمٌ»، للتمثيل للمبتدأ والخبر.

(١) يعنون بالصيغ الكلام عامّة، انظر اللغة وعلم اللغة ١٥٧.

(٢) اللغة وعلم اللغة ١٥٨.

(٣) مفاتيح الألسنيّة ١٠٤.

(٤) انظر مفاتيح الألسنيّة ١٠٨.

(٥) المصدر نفسه ١٠.

(٦) المصدر نفسه ١٠.

(٧) مفاتيح الألسنيّة ١٠.

أما الجملة حدثاً كلامياً واقعياً فهي ما نستعمله في حديثنا مطبّقين الأنماط النظرية التي سمعناها. وقد تابعه على ذلك طائفة من اللغويين المحدثين العرب كد. عبد الرحمن أيوب، ود. عبد اللطيف حماسة، ود. خليل عمايرة، ود. إبراهيم أنيس. وقد اعتدّت البنيوية بأقسام الخطاب مبدأً لدراسة الجملة ووظائفها، فكان البنيويون يحاولون تصنيف أقسام الكلام إلى أصنافٍ وظيفية؛ «فالتعريف والاسم والنعت والضمير والفعل والظرف والحرف والأداة باعتبارها أنماطاً من الكلمات تُعرّف بقواعد تلاؤمها الهيكلية»^(١). فالموقع الذي يناسبه لفظٌ من صنف الاسم لا يمكننا أن نجعل فيه إلا كلمةً من مجموعة الأسماء، وكذا يُقال في سائر الأصناف الكلامية، وبهذا تكون معرفة أصناف الخطاب التركيبية.

٢- المنهج التوليدي التحويلي:

يقول جورج مونان: «المنوال الثاني للتركيبية الهيكلية هو المنوال التحويلي، وهو وليد نقيصين مباشرين أكثر من غيرهما في التركيبية التوزيعية، فهي أولاً لا تفيد المتكلم عن الأسباب التي تجعل بعض الجمل المتماثلة في توزّع مكوّناتها المباشرة تُعتبر إحداها مقبولة (أعجب الرجل بالجاحظ) والأخرى غير مقبولة (أعجب الجبل بالجاحظ)، أو تكون الاثنان صحيحتين ولكن بمعنيين مختلفين، وإذاً بتركيبتين مختلفتين بالمنظار التحويلي رغم المظهر التوزيعي، (فيضانات النيل، فيضانات مصر)، ومن ناحية ثانية فهي لا تمكّن كذلك بسهولة من تفسير الهياكل الاعتراضية (نحن - رغم أننا معك - لم نسمع شيئاً)... فالتركيبية التحويلية تُحاول حلّ هذه المشاكل بأناقة»^(٢).

فلهذا كله كان لزاماً أن تنبثق نظرية جديدة تعالج الإشكالات التي انطوت عليها سابقتها.

تريد التوليديّة التحويليّة إذاً أن تفسّر وجود العدد اللامحدود من الجمل الذي يعتمد عدداً محدوداً من القواعد، وعدداً محدوداً من الكلمات، وما الدور الذي تؤديه التحويلات في هذا، وتفسّر كذلك إمكانية فهم الجمل الجديدة حتّى عند الطفل الذي لم يسمع الجملة من قبل^(٣).

فهي إذاً نظرية تسعى إلى التفكير الماورائي، فتربط التركيب بفلسفة نشأة اللغة، ولا تقف عند حدود الشكل والتركيب والنحو واللغة.

(١) مفاتيح الألسنية ١٠٢.

(٢) انظر المصدر نفسه ١٠٨.

(٣) انظر المصدر نفسه ١١٠.

انطلق المنهج التحويلي -ورائده نوام تشومسكي- من فكرة البنية العميقة والبنية السطحية للجمل، رابطاً هذه الفكرة بمبدأ قوّي اعتنقه، وأقام نظريته عليه هو مبدأ علاقة اللغة بالفكر^(١).

فالبنية السطحية هي الكلام المنطوق، والبنية العميقة هي الكلام المنوي في الذهن، ولا بدّ لمعرفة بنية الجملة عند التوليديين من ردّ كلّ جملة إلى بنيتها العميقة، وفي تلك البنية العميقة يُعلّم الفاعل الحقيقي للفعل، أي يُميّز المبنى للمعلوم من المبنى للمجهول من الأفعال.

وفيها يُعلّم صاحب الضمير، أي العائد عليه.

وفيها يُعلّم العامل في كلمة ما النَّصَب أو الرَّفْع أو الجرّ، وفيها يُعلّم موقعُ الجمل والمصادر المؤولة من الإعراب، وهكذا.

ويُتحوّل من البنية العميقة إلى البنية السطحية بواسطة قانون التحويل، وهذا ما دعا إلى تسمية هذه القواعد باسم القواعد التحويلية.

وفي السنوات الأخيرة تطوّرت قواعد التحويل فاختصرت إلى الحد الأدنى، ثمّ تحوّلت إلى قواعد ذهنية، تفسّر الرابط بين مكّونات الجملة وطريقة تكوّنها.

وقد أفاد تشومسكي من تقسيم سوسير اللغة إلى لسان وكلام، فأطلق على اللسان مصطلح الكفاءة، وعلى الكلام مصطلح الأداء^(٢)، وهذا على سبيل التقريب لا التطابق التام، فمفهوم اللسان عند سوسير لا ينطبق تماماً على مفهوم الكفاءة عند تشومسكي، وكذلك الفرق بين مفهومي الكلام والأداء.

ولبنية الجملة في المنهج التوليدي ثلاث صور^(٣):

١- الفعل ثمّ الفاعل ثمّ المفعول.

٢- الفاعل ثمّ الفعل ثمّ المفعول.

٣- الفاعل ثمّ المفعول ثمّ الفعل.

فهذه الأصناف الثلاثة لبنية الجملة عند التوليديين، وهم يرون أنّ الإنكليزية تتبع الصنف الثاني، وثمة لغات تتبع الصنف الثالث، وفيما يتّصل بالصنف الأوّل ينكر التوليديون وجود لغات على نمطه^(٤)، وإذا وُجدت لغات

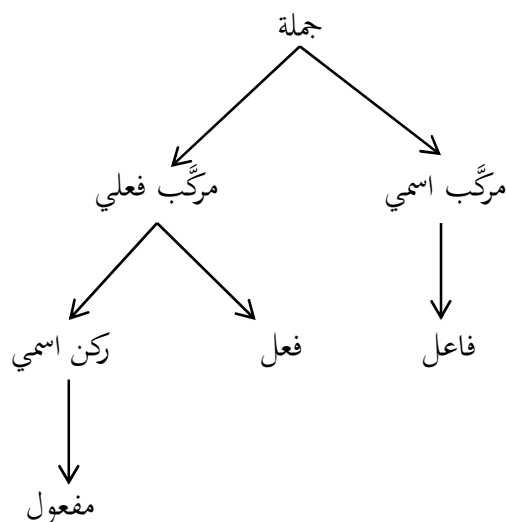
(١) سيأتي البحث على هذه الفكرة بتفصيل في الفصل الثاني من هذا العمل.

(٢) انظر موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو ١٨٩، وانظر الفصل الثاني من هذا البحث.

(٣) انظر قواعد الرتبة في اللسان العربي ٧٢.

(٤) المصدر السابق.

في ظاهرها تتبع هذا النمط فإنهم يُوجَّهونها في أصل البنية العميقة إلى الصَّنْف الثاني؛ لأنَّ الفعل والمفعول في نظرهم هما حتماً مركَّب واحد، هو المركَّب الفعليّ، فلا ينبغي أن يفصل بينهما الفاعل، في حين أنَّ الفاعلَ عندهم مركَّبٌ مستقلٌّ بنفسه، فتكون بنية الجملة في نظرهم على النحو الآتي:



وهذا الأمر مثارٌ بحثٍ طويلٍ ومعقَّد^(١).

واللغة العربية كما هو معلوم تتبع النمطين الأوَّل والثاني، فجمَلها إمَّا اسمية وإمَّا فعلية، وقد اختلف النَّحاة القدماء منهم والمحدِّثون في أيُّهما الأصل^(٢).

وفرَّق تشومسكي بين المتواليات القواعدية التي هي جملٌ في اللغة، والمتواليات غير القواعدية التي ليست جملاً^(٣).

ويَقْصِدُ بالمتواليات القواعدية أن تضمَّ كلمةً إلى آخرتها وفق قواعد النحو الصَّحيحة التي تملئها، كـ«قرأ زيد الدرس».

ويَقْصِدُ بالمتواليات غير القواعدية أن يكون الضَّمُّ عشوائياً لا يخضع لنظام قواعد سليم، كقولنا: «قرأ من زيد»، أو «وهب زيدٌ على المال».

واللُّغة عند التوليديين تنطوي على ثلاثة أنواع من العناصر^(٤):

(١) انظر دراسة توليدية تحويلية للتركيب المصدرِي ١٤٤-١٤٨.

(٢) انظر ما تقدَّم ٤٦، وموقف علم اللغة الحديث من أصول النحو ١٩٠.

(٣) انظر البنى النحويَّة ١٧.

(٤) انظر آفاق جديدة في دراسة اللغة والعقل ٤٦.

- خواصّ الصّوت والمعنى التي تُدعى السّمات.

- ومفرداتٍ مركّبة من هذه الخواصّ تُدعى المفردات المعجميّة.

- والتعابير المعقّدة المشكّلة من الوحدات الدّريّة.

وقد اهتمّ التوليديّون بالمستويات العليا في الكلام، وتمثّل في التراكيب والجمل دون المستويات الدّنيا، وهي مستوى الصّرف والأصوات.

والجمل عند تشومسكي نوعان أساسيّان: الجمل المتصرّفة والجمل غير المتصرّفة^(١).

فالجملة المتصرّفة يُسمّيها تشومسكي الجملة الرئيسيّة، وهي تُرادف ما يُسمّى في النّحو العربي الجملة الكبرى، التي تشتمل على جملتين اثنتين كجملة الشرط الكبرى التي تشتمل على جملي الشرط وجوابه، كما في قولنا: «زيد إذا درس نجح»، فجملة «إذا درس نجح» جملة كبرى.

وكذلك جملة المبتدأ مع الخبر الذي يكون جملة، كما في المثال السابق الذي فيه الجملة كلّها من المبتدأ زيد وخبره جملة كبرى.

والجملة غير المتصرّفة يسمّيها تشومسكي الجملة المدبّجة، وتُرادف ما يُسمّى الجملة الصّغرى، وقد تُرادف في بعض الأحيان ما يُسمّى المصدر المؤوّل في النّحو العربيّ، فمرّة ضرب عليها مثلاً بقوله: «توقّعتُ (أن ينجح عليّ)»، ومرّة بقوله: «جعلتُ ماريّة الأستاذ (بمّحننا)»^(٢).

وكلّ جملة عند تشومسكي تحتوي عدّة تراكيب، والتركيب اللّغوي التوليديّ مكوّن من هيكل من العقد، كلّ عقدة فيه قسم من أقسام الكلام، فعل أو اسم أو صفة أو حرف أو ظرف أو زمن^(٣).

مثال: قرأ الولد الدرس، قرأ عقدة، والولد عقدة والدرس عقدة، وتتفرّع كلّ من عقدة الولد وعقدة الدرس إلى عقدتين: (أل) التعريف والاسم بعدها.

ويُعَدّ الفعل والمفعول عبارة واحدة عند التوليديين تندرج تحت عقدة واحدة أو وحدة لغويّة واحدة، تسمّى بالمركّب الفعلي كما ذُكر.

أمّا الفاعل مع الفعل فيكوّنان عبارتين منفصلتين وكلّ منهما ينتمي إلى مركّب مستقلّ ووحدة لغويّة مستقلة^(٤).

(١) انظر اللغة ومشكلات المعرفة ١٤٥.

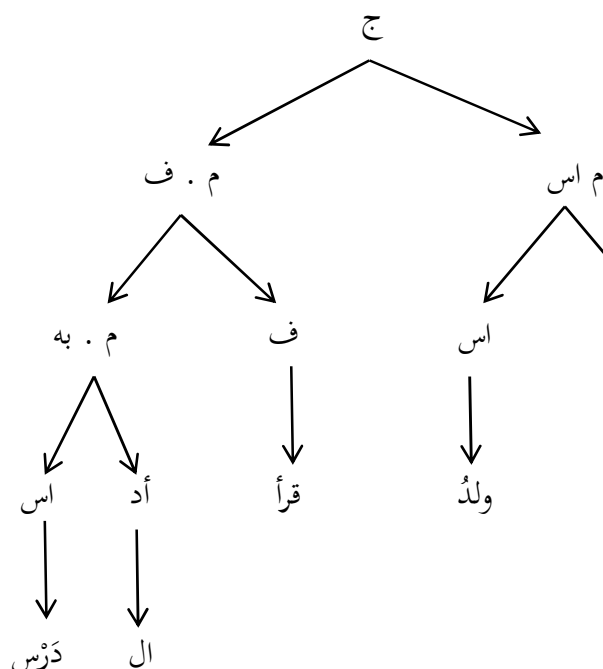
(٢) انظر المصدر نفسه ١٤٥ - ١٤٧.

(٣) انظر الإعراب الفعلي - المقدمة.

(٤) انظر اللغة ومشكلات المعرفة ٨٦، ٨٩ - ٩٠، ودراسة توليدية تحويلية للتركيب المصدري ١٤٨.

فالفاعل مع مفعوله مركَّب يسمَّى المركَّب الفعلي، والفاعل إن كان اسماً معرّفاً بال فهو وأداة التعريف مركَّب يسمَّى المركَّب الاسمي.

ويوضَّح المشجَّر الآتي مكوّنات الجملة المذكورة:



فالرمز "ج" يعني الجملة، والرمز "م" يعني مركَّب، والرمز "ف" يعني الفعل، والرمز "أد" يعني الأداة، والرمز "اس" يعني الاسم، وقد يُرمز له بالرمز "إ".

وحرف الجرّ مع مجروره مركَّب يسمَّى المركَّب الحرفي، والصفة مع الموصوف مركَّب يسمَّى المركَّب الوصفي.

فالمركَّب النحوي عند التوليديين «قسم أوسع من الكلمة وأضيق من الجملة»^(١).

وكلُّ مركَّب نحويّ يتكوّن من صدر وتكملة^(٢)، فالمركَّب الفعلي (كسر الولد القلم) صدره الفعل وتكملته المفعول، والمركَّب الاسميّ (الولد) صدره أداة، وتكملته اسم.

ويُطلق على الصّدر أيضاً مصطلح الرّأس، فالرّأس هو العنصر الأساسيّ في المركَّب، وهو نواته.

فمثلاً: قولنا: «في البيت»، «في» رأس المركَّب.

وقولنا: «بيت زيد»، «بيت» رأس المركَّب.

(١) نظرية للعمل في النحو العربي ٦٦.

(٢) المعرفة اللغوية ١٦٦.

والإعراب يصيب المركَّب عامَّةً، ويتسرَّب إلى الرَّأس خاصَّةً^(١).

والعلاقات التي تربط بين الجزء والكلَّ في النَّحو التوليديَّ علاقاتٌ احتواء، في حين أنَّها في النَّحو التقليديَّ علاقاتٌ تبعيَّة، فالمركَّب الفعليُّ يحتوي الفعلَ والمفعول في نظر التوليديين، والفعل والمفعول يتبع المركَّب الفعلي في نظر التقليديين^(٢).

وتسمح التَّوليديةُ تبعاً لنظام اللُّغة التي تدرُسها بصياغة فعل مركَّب، باستعمال قانون يُسمَّى «الضَّم»، ففي الإسبانية يُضاف اسمٌ إلى فعل بطريقةٍ معيَّنة، فيغدو فعلاً مركَّباً.

لكنَّ التَّوليديةَ لا تسمح بضمِّ الفاعل إلى الفعل على الإطلاق^(٣)؛ لأنَّ الفاعل والفعل عبارتان منفصلتان تماماً عندها.

كما تسمح التَّوليديةُ بتركيب كلمة من مقطعين كقولنا: «قوس قزح»^(٤).

وقد اعتمد تشومسكي ما بدأه البنيويون، فكانت نظريته التركيبية مرحلة من مراحل تطوُّرات ما سبقه من نظريات، «ويرى التشومسكيون أنَّ الألسنية التقليدية والهيكلية قد جمعت معلومات كثيرة، تجعل من الآن بناء نظرية نحوية محكمة أمراً ممكناً»^(٥).

وتجدُّ الإشارة إلى ما قاله جورج مونان عن اختلاف التركيبية عن سائر أصناف الدَّرس اللسانيِّ من ناحية اهتمام الدَّارسين بها، ومن ثمَّ من ناحية قِلَّة تطوُّرها؛ قال: «التركيبية تمثِّل القسم من النَّحو الذي تطوَّر ببطء أكثر من غيره، فلا نعر على شيء من التركيبية عند النَّحاة اليونان إلى دنيس دي تراس، وخاصةً أبولون ديسكول، ولا شيء تقريباً طوال القرون الوسطى، وقليلٌ جدًّا في الحقيقة أثناء العهود الكلاسيكية، فالنَّحو المقارن والألسنية التاريخية لم تعالج إلَّا متأخِّرة البحوث المتعلقة بالتطوُّر في مستوى التركيبية، وقلة هم الباحثون الذين تعاطوا ذلك»^(٦).

فالمرحلة التي وصل إليها التركيب على يد تشومسكي ما كانت لتصل إلى ماهي عليه إلَّا بعد جهد جهيد، ومراحل كثيرة مرَّت بها، بخلاف ما نشهده من التَّركيب في النَّحو العربيِّ الذي بلغ ذروة نضجه عندما وُلِد، ويشهد لذلك كتابُ سيبويه الذي يُعدُّ أوَّل مؤلَّف نحويٍّ على الإطلاق، وأوَّل محاولة لوضع نظرية تركيبية للعربية.

(١) انظر نحو نظرية للإعراب الفعلي ٧١.

(٢) انظر اللغة وعلم اللغة ١٦٣.

(٣) انظر المعرفة اللغوية ٨٧.

(٤) انظر مدخل لفهم اللسانيات ٢٨.

(٥) مفاتيح الألسنية ١٠٥.

(٦) مفاتيح الألسنية ١٠٣.

خاتمة الفصل:

درس النحويون العرب وجوه تركيب الكلام وتأليفه، وخلصوا مفهوم التركيب من المصطلحات الأخرى الشبيهة به، وهي: الكلام والكلم والجمله والقول والتأليف والإسناد والنظم، وكانت لهم آراء مختلفة في الفروق بين تلك المصطلحات.

وبذلوا جهوداً واضحة في خدمة هذه المفهومات واستنطاق لغة العرب لاستنباط أحكامها، وكل ذلك برهاناً ناصع على مراعاتهم التركيب، وربطه الوثيق بالإعراب، ودليل ساطع على أنهم لم يهتموا بالمفردات والكلمات اهتماماً يقل عن اهتمامهم بالتركيب، فقد أولوا جانب التركيب عناية لا مثيل لها، وفرغوا فيه وفصلوا، وميزوا منه مصطلحات أخرى لم تحف عليهم.

وإن أنت وجدت في تعريفاتهم تداخلاً أو تشابكاً بين مصطلح وآخر في حين، أو إطلاق أحكام ذوقية حسية تجمع بين التركيب والدلالة في حين آخر فإن ما يشفع لهم أنهم على تقادم عهدهم وتبكير وضعهم هذا الفن تبصروا ما بين هذه المصطلحات من فروق سواء دقت أم جلت، وفطنوا - حتى أول من وضع منهم علم النحو - إلى هذه الألوان المتقاربة من المفهومات، ووضعوا منهاجاً مبتكراً ومرتكزات أساسية ومعايير وضوابط لمن بعدهم حق لها أن تُقتدى وتُتقى، وخصوا التركيب بأحكام وأوضاع لم تكن للكلام مفرداً، وأهمهم التنبيه على شرف التركيب وفضله في إفادة السامع وإعانة المعرب.

وتبين لك أن التركيب في العربية يغطي معظم أبوابها، فلا يكاد يخلو باب منها من أن يمتد له بطرف، لكنك لو أردت الوقوف على هذه الأبواب، وشرح أحكام تركيبها ما وسعت عملك ذلك مجلدات ولا كتب في صفحات.

ولعلك تثبت من أن الحكم على جهود النحويين العرب لا يكون بالاختصار على كتب النحو النظري وحدها، بل لابد من ضمیمة كتب التطبيق النحوي إليها.

ولقد وضحت لك جهود اللسانيين في التركيب، وكبير اهتمامهم به، وجعلهم إياه منطلقاً لبحوثهم ومعياراً لتقويمها.

ومع ذلك كان تطوّر دراسة التركيب أبطأ ممّا عداه من المجالات اللسانية الأخرى حتى جاءت التوليدية.

ويظهر جهد اللسانيين التوليديين في مجال التركيب النحوي أشدّ ما يظهر في النظريات التركيبية الفرعية للتوليدية التي اكتشفوها ونظروا لها، فأثروا بها فكر اللغة الحديث، واجتهدوا لتطبيقها على لغات العالم بأسرها، وهذا ما سيفرغ له الفصل الثاني.

الفصل الثاني

دراسة التركيب النحوي من منظور

قواعد تشومسكي التوليدية
(نظرية العمل والإحالة نموذجاً)

أولاً- التعريف بصاحبها^{(١)(٢)}:

صاحب هذه النظرية العالم اللغوي أفرام نوام تشومسكي (Noam Chomsky)، يهودي من مواليد فلاديلفيا بولاية بنسلفانيا عام ١٩٢٨.

وفي هذه الولاية تلقى دراسته من الابتدائية إلى الثانوية، ثم التحق بجامعة بنسلفانيا، حيث تلمذ لأستاذه زيليج هاريس، وفيها حصل على درجة الدكتوراه في عام ١٩٥٥، ثم عُيِّن مدرّساً في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، ثم حصل على كرسي الأستاذية في علم اللغة واللغات الحديثة.

وقد حصل على أربع درجات دكتوراه فخرية أخرى من جامعات ومعاهد مختلفة بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٣. وهو عضو في عدة جمعيات علمية لغوية وغير لغوية، وقد عمل أستاذاً زائراً في عدة جامعات أمريكية وأوروبية.

ومكانة تشومسكي اللغوية والعلمية غنية عن التعريف؛ فهو المفكر الذي فاق أقرانه وشأى من تقدّمه وأعيان من يأتي بعده، وحسبه أنّه واحد من العشرة الأوائل الذين يُرجع إليهم في الكتابات الإنسانية اليوم^(٣)، ومما قيل فيه: «يُدعى الأب المؤسس لفلسفة اللغة المعاصرة، بإنشائه مجالاً بأكمله، وهذا بحدّ ذاته شيء نادر، وقام بتأليف مئة كتاب، اعترف به في عدة إحصائيات على الأقلّ كأكثر المثقفين شعبية في كلّ العالم، وتحديدًا في عام ٢٠٠٥، ومرّتين بعدها كأحد المفكرين الأكثر تأثيراً في القرن العشرين»^(٤).

وما قدّمه لمكتبة اللسانيات الحديثة يكاد يطغى على جهود اللسانيين قبله وبعده فلا تكاد تُذكر في جنب إنجازاته، حتّى إنّ محاضراته التي كان يُلقّيها عام ١٩٦٩ غدت قبلة دارسي اللغة وعلم النفس من طلاب وأساتذة، فكان يحتشد لسماعها الآلاف منهم^(٥).

وقبل أن يحصل تشومسكي على شهرته الواسعة كان قد بدأ بدراسة مبادئ علم اللغة التاريخي على يد أبيه الذي كان عالماً باللغة العبرية.

(١) انظر الألسنية التوليدية والتحويلية ٩-٢٣، ونظرية تشومسكي اللغوية ١١-١٣، واللغة ومشكلات المعرفة ٥.

(٢) كان الأجدر أن تُذكر السيرة الذاتية لتشومسكي في الهامش دون المتن، لكنّ مسار البحث يفترض أن يُسلط الضوء عليها بعناية لا تقل عن العناية بنظريته؛ إذ نقطة تلقّي تشومسكي العلم، ومعرفة مشاربه الأولى محلّ أخذ وردّ عند الدارسين، وقد بُني عليها فرضيات وتُهم كما ستري.

(٣) انظر مقدمة في نظرية القواعد التوليدية ١١.

(٤) مقطع من محاضرة لورانس كراوس مع تشومسكي ٢٠١٥، (الشابكة).

(٥) انظر نظرية تشومسكي اللغوية ٣٠.

ويذكر أحد الباحثين أنَّ تشومسكي درس شيئاً من النحو العربي في تلك الحقبة من الزمن، وساق نصّاً لتشومسكي من مقابلة صحفية له يقول فيها:

«قبل أن أبدأ بالدراسات اللسانية العامة كنت أشتغل ببعض البحوث المتعلقة باللسانيات السامية، وما زلت أذكر دراستي للآجرومية منذ عدة سنوات خلت -أظنُّ أكثر من ثلاثين عاماً- وقد كنت أدرس هذا مع أستاذه فرانز روزنتال... وكنت وقتذاك طالباً في المرحلة الجامعية، أدرس في جامعة بنسلفانيا، وكنت مهتماً بالتراث النحوي العربي والعبري»^(١).

وذكر د. حلمي خليل^(٢) أنَّ المستشرق روزنتال من المستشرقين الذين كانوا يعرفون العربية والعبرية وآدابهما، وله مؤلفات في ذلك، فلذلك ربما يكون تشومسكي تلميذه قد تأثر بالعربية في وضعه نظريته اللغوية.

واللغة العبرية إحدى اللغات المشرقية، وهي واللغة العربية تنحدران من أصل واحد، ويذكر المؤرخون أنَّ نخاة العبرية الذين عاشوا في كنف المسلمين في الأندلس قد أقاموا درسهم النحوي للغة العبرية على طريقة العرب ومنهجهم في درس العربية^(٣).

ولا يُعلم أكان تشومسكي قد اطلع حقاً على النحو العربي اطلاعاً يمكنه من إقامة نظريته اللغوية الشهيرة عليه كما ترى طائفة من الدارسين، أم أنَّ ذلك مجرد ظنون لا أصل لها من الصحة؟^(٤)

المهم أن يُلْمَح المرءُ إلحاحاً خاطفاً إلى هذا الجانب من حياته، جانب دراسته النحو العربي، واختلاطه ببعض أهل الدراية بالعربية، فلا يُغْفَلَ شيئاً من ذلك.

ثمَّ يَتَرَكُ للقارئ الحكم على قواعده التوليدية التحويلية، أهى والنحو العربي شيء واحد، أم لا؟ فيكون حكم القارئ قواعدياً نحوياً يقينياً، لاتتبعياً تاريخياً ظنيّاً.

ولتشومسكي شهرة واسعة في ميدان السياسة، وله فيها آراء بارزة في معارضة الحكومات، وعشرات المقالات الصحفية والمؤلفات الواسعة، لا مجال لذكرها هنا^(٥).

أما مؤلفاته اللغوية فلا تسأل عن كثرتها، ويُذكر منها ههنا:

(١) هذا الكلام جزءٌ من مقابلةٍ لتشومسكي، كتبها د. مازن الوعر، ونشرتها مجلة اللسانيات، جامعة الجزائر، ع ٦، ١٩٨٢، ص ٧٢.

(٢) انظر نظرية تشومسكي اللغوية ١٣.

(٣) انظر الساميون ولغاتهم ٢٣.

(٤) عرض البحث في المدخل لدراسة هذه القضية ومدى افتقارها إلى أدلة للنهوض بالحكم على نظرية تشومسكي.

(٥) انظر نظرية تشومسكي اللغوية ١٤، واللغة ومشكلات المعرفة ٦.

- البنى النحويّة (Syntactic Structure) ألفه عام (١٩٥٧).
- ملامح النظرية النحويّة (Aspects of the theory of syntax) (١٩٦٥).
- البنية المنطقية للنظرية اللسانية (The Logical Structure Of Linguistic Theory) (١٩٧٥).
- اللسانيات الديكارتية (Cartesian Linguistics) (١٩٦٦).
- الأنماط الصوتية في اللغة الإنكليزية (The Sound. Pattern of English) (١٩٦٨).
- اللغة والفكر (Language and Mind) (١٩٦٨).
- محاضرات في العمل والإحالة (Lectures on Government and Binding) (١٩٨١).
- المعرفة اللغوية، طبيعتها وأصولها واستخدامها
- Knowledge of language: Its Nature, origin and Use (١٩٨٦).
- برنامج الحد الأدنى (The Minimalist Program) (١٩٩٥).
- آفاق جديدة في دراسة اللغة والعقل
- (New Horizons in the Study of Language and Mind) (٢٠٠٠).
- مقارنة النحو الكلي (Universal Grammar approach) (٢٠٠٧).

ثانياً- مكانة نظرية تشومسكي اللغوية:

تنبؤاً نظرية تشومسكي أعلى ما يمكن أن تنبؤاً نظرية لغوية في العصر الحديث؛ يقول جون ليونز: «نظرية تشومسكي النحوية تعدّ بلا شكّ أكثر النظريات اللغوية حيويّة وتأثيراً، بحيث لا يستطيع أيّ عالم لغويّ يريد أن يساير التطوّر المعاصر في علم اللّغة أن يتجاهل وجود هذه النظرية، بل لقد أصبحت كلّ مدرسة لغوية الآن تُحدّد موقعها وموقفها بالنظر إلى آراء تشومسكي في قضايا لغوية معيّنة»^(١).

ويرى جون ليونز^(٢) أنّ مكانتها لا تأتي من علم اللّغة ذاته الذي قدّمته، بل من ربطها بين علم اللّغة والعلوم الأخرى، كالفلسفة وعلم النفس وعلم الفيزياء والرياضيات والمنطق الصّوري، وتبنيها مناهج تلك العلوم الصّارمة الدّقيقة، وهذا ما جذب إلى محاضراته علماء من الاختصاصات كافّة.

(١) نظرية تشومسكي اللغوية ٢٩.

(٢) انظر المصدر نفسه ٣٠.

فأنت تجد علوماً شتى منشورة في أرجاء نظريته، ولا تدري كيف وُفق في الرّبط بين دراسة اللغة والعلوم الطبيعية تلك، ثمّ إنّه يعرض آراءه في نظريته اللغوية عرضاً علمياً رياضياً بحتاً، لا تكاد تشعر فيه أنّك تقرأ كتاب لغة.

لهذا كلّ صارت نظريته تشومسكي تعدّ «قاعدة مرجعية لكلّ دراسة علمية للسان البشري»^(١).

فالتوليدية أشبه بمدرسة غيّرت مجرى الأحداث اللسانية على الساحة الفكرية، و«تنبع أهمية هذه المدرسة من التجديد الواسع، وإن شئت التغيير الذي شُبه بالثورة والذي أحدثته في هذا الدرس، سواء في أساليب البحث اللساني ومناهجه، أو -وهو الأهم- في المنطلقات النظرية التي يتأسس عليها...، ولهذا مثل بزوغ هذه المدرسة في أواسط خمسينيات القرن العشرين ثورة علمية في حقل اللسانيات، شَبَّهها الكثيرون بالثورات التي أحدثها كبلر ونيوتن وآينشتاين في الفيزياء»^(٢).

وأهمّ تغير تفرّدت به هذه النظرية تغير الأسس الفلسفية التي انبثت عليها، فقد كانت الأسس الفلسفية للنظريات اللغوية التي تسبقها تنظر إلى اللغة على أنّها نوعٌ من أنواع السلوك الإنساني الخارجي، وبظهور هذه المدرسة صارت اللغة تمثيلاً داخلياً مجرداً ونظاماً عقلياً، فلا يكفي دراسة اللغة الخارجية، بل صار يُبدأ بدراسة جذور اللغة وأسسها النفسية والفكرية، ومنشئها واكتسابها والعوامل الفطرية الأخرى التي تصاحبها، فانتقل بذلك من اللغة المحسّنة إلى اللغة المبنية داخلياً^(٣).

على أنّ دراسة اللغة المبنية في ذهن الإنسان داخلياً ليست بالأمر السهل؛ فعلى تطوّر أدوات البحث لا تزال الدراسة هذه بدائية إذا ما قورنت بدراسة سائر ما يُكتشف من نتائج حول جسم الإنسان وأجهزته الداخلية التي يشترك فيها مع الحيوان، فاكشاف بناء اللغة في دماغ الإنسان لا يُقطع فيه بيقين كما يُقطع في اكتشاف سائر النواحي العضوية الأخرى، لذا فالحكم على ما يدور في ذهن من عمليات فكرية لا يزال من قبيل الظنون والتخمين؛ يقول تشومسكي: «ولدى البشر نفس النظام البصري الذي يمتلكه القطط والقرود، ولهذا نعرف عنه... لا نستطيع فعل هذا مع اللغة، فليس هناك أنظمة مماثلة لها، وليس بمقدورنا دراسة الحيوانات الأخرى، فنحن فريدون من هذه الناحية، وهذه التجارب التوسّعية ممنوعة على البشر، لذا فمحاولة إيجاد طرق ذكية للاتفاف حول الحواجز لمعرفة شيء عن هذه المواضيع لهو أمرٌ بالغ العسر والتعقيد»^(٤).

(١) قواعد الرتبة في اللسان العربي ١١١.

(٢) مقدمة في نظرية القواعد التوليدية ٩.

(٣) انظر المعرفة اللغوية ٧٧-٨٠.

(٤) جزء من مقابلة لتشومسكي، تصميم اللغة، الشابكة.

ثالثاً - أصول نظريته وتطوراتها:

كانت الإرهاسات الأولى لظهور هذه النظرية مع فكرة التحويل التي بدأها اللساني الأمريكي زيليج هاريس أستاذ تشومسكي، وهو قطب من أقطاب المدرسة التوزيعية.

جاءت التوليدية إذاً وليدة المدرسة التوزيعية وردّ فعلٍ عليها في الوقت نفسه، وكانت تلك تقوم على البنيوية والشكلية والوصفية التي تنادي بضرورة فصل المعنى غير المحدود عن اللغة التي يمكن حُدّها بحدود، والالتفات إلى الشكل فحسب، وكان رائدها بلومفيلد في العقد الرابع من القرن العشرين^(١).

ويعتبر البنيويون أنّ اللغة عادةً من العادات تُكتسب بالحكاة والقياس، لا عُلمة لها بالعوامل النفسية ولا الفلسفية ولا الذهنية، فلا هي تتصل بها ولا هي تكون منها بسبيل، ومهمّة اللساني أن يتقصّى المواضع التي تردّ فيها كل كلمة دالة في السياق، أي أن يخبر أماكن توزيعها، ولا يُطلب منه أن يتجاوز ذلك إلى المحركات النفسية أو الذهنية للكلام.

من هنا جاءت التوليدية لتتطوّر ممّا بدأه البنيويون أولاً، وترمّم نقصه وتبذ خطاه ثانياً.

فالتوليديون أقصوا المعنى مبدئياً واعتنوا بالشكل كما سنّ التوزيعيون، غير أنّهم انتقدوا دراسة اللغة على أنّها عادةً وتجربة، ورجّحوا أنّها عملية ذهنية ونفسية فشّدوا الوثاق وأحكموه بين اللغة والفلسفة وعلم النفس؛ يقول تشومسكي في مقابلة مرئية له: «نحن نسمع الأصوات فقط، لكنّ هذه الأصوات مجرد جانب سطحي جداً من اللغة، أمّا جوهر اللغة في الحقيقة فهو مبادئ تحدّد نسقاً لا متناهياً من التراكيب التعبيرية المحتملة...، إنّها جزء من طبيعتنا فقط، المبادئ الجوهرية -أو النحوية كما يُطلق عليها- هي التي تشكّل التعابير، وتزوّدهم بتفسيرات معيّنة، كل هذه الأشياء هي على ما يبدو مجرد جزء من طبيعتنا»^(٢).

ولازال أنصار التوليدية يحثّون الخطأ في استكمال بناء صرح نظريتهم حتّى اليوم، لذلك يجب التّحفّظ والقول: «إن سقطت البنيوية أو ماتت فإنّ ذلك كان نتيجة حتمية لظهور وتطوّر النظرية التوليدية، وهو ليس مؤشراً على سقوط هذه الأخيرة»^(٣).

وكان التوزيعيون قد بدؤوا فكرة تحليل الجملة إلى مكوناتها المباشرة، حين اقترح هاريس في مقال له أن يُحدّد رمز لكل فئة نحوية من مكونات الجملة، إلّا أنّهم عجزوا عن إتمام المنهج فيما يتعلّق بالجمل المركّبة، فجاءت

(١) انظر آليات الدماغ في اكتساب اللغة وتوليدها ٢.

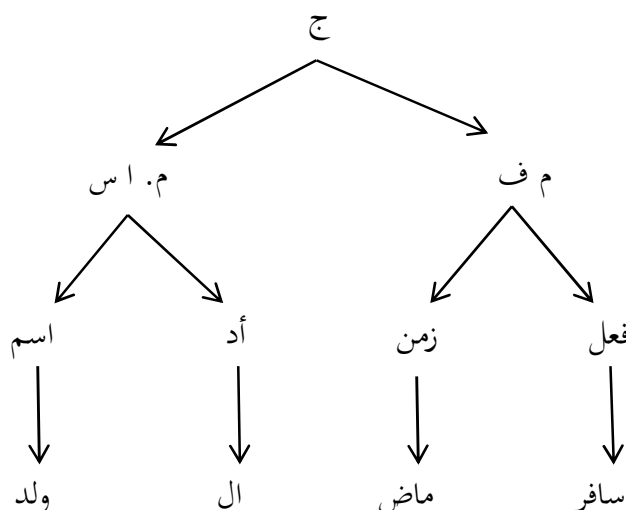
(٢) استمع إلى: تصميم اللغة، تشومسكي، الشابكة.

(٣) دراسة توليدية تحويلية للتركيب المصدر ١٣٢ ح ٢.

التوليدية لتكامل ما بدؤوه، وتعيد صياغة المكونات المباشرة صياغة رياضية، وتتناولها تناولاً صورياً في شكل هرمي تشجيري، رأسه الجملة، ونهايته أصغر الكلمات النحوية الدالة على معنى.

والتمثيلان الآتيان يوضحان جدول هاريس المقترح، ثم الهرم التشجيري لدى تشومسكي^(١):

سافر	ماض	ال	ولد
فعل	زمن	أداة	اسم
مركب فعلي (م. ف)		مركب اسمي (م. ا. س)	



وقد اتخذت التوليدية في مسيرتها الطويلة عدّة مناهج في مراحل متتالية من التطور يمثل كل منها منعطفاً في تاريخ مسيرة النظرية العلمية، ارتبط كل منها بمؤلف أو مقال أصدره تشومسكي أو أحد رواد نظريته، وهي^(٢):

١- المنهج النحوي التركيبي، وقد جسّده كتاب تشومسكي الأول في تاريخ التوليدية «البنى النحوية»، عام ١٩٥٧، وقد ذكر قبل صفحتين.

٢- المنهج المعياري، جسّده كتابه المذكور «ملاح النظرية النحوية» عام ١٩٦٥.

٣- المنهج المعياري الموسّع عام ١٩٧٠، في كتابه «extended standard theory».

(١) انظر نظرية تشومسكي في العامل والأثر ٣٠٥.

(٢) انظر نحو نظرية لسانية عربية حديثة ٥١.

٤- المنهج العلائقي الدلالي لجاكندوف وغروبر (١٩٦٥-١٩٧٦) في الكتابين التاليين:

"Studies in Lexical Relations", "Toward an Explanatory Semantic Representation"

٥- المنهج الدلالي التصنيفي لكوك (١٩٧٩)، في كتابه:

"Case Grammar and Generative Semantics"

٦- المنهج العاملي، وحسنه كتاب تشومسكي «محاضرات في العمل والإحالة» ١٩٨١، وكتب أخرى تلتها، وهو محور هذا البحث.

٧- المنهج الإيجازي، في كتابه «برنامج الحد الأدنى» ١٩٩٥^(١).

رابعاً- مرتكزات التوليدية ومبادئها ومفهوماتها العامة:

لا يمكن الباحث أن يتناول نظرية تشومسكي التركيبية من دون أن ينطلق من مسألة علاقة اللغة بالفكر؛ ذلك لأنها بنت نظريتها على تلك العلاقة، وانبثقت مفهوماتها الأولى ومبادئها النظرية من تلك العلاقة، فمن منظور التوليدية «أن ننشئ نظرية للتركيب يعني أن نقدم نظرية للغة»^(٢).

النحو الكلي:

علاقة اللغة بالفكر في التوليدية تبلور وتوضح في دراسة النحو الكلي، فما النحو الكلي؟
النحو الكلي (أو النحو العام أو الفلسفي أو القواعد الكلية أو العالمية): كلُّها مصطلحات لمسمى واحد، هو الأساس والمنطلق للنظرية التوليدية والتحويلية.

عرّفه تشومسكي بأنه «فن أو تقنية تُبرز كيف تُحقّق لغات ما المبادئ العامة للعقل الإنساني»^(٣)، وبأنه «العلم الاستنباطي المهمّ بالمبادئ العامة غير المتغيرة للغة المحكيّة أو المكتوبة»^(٤).

فهذا النحو يهتم بدراسة الكفاءة اللغوية المشتركة بين البشر جميعاً، قبل أن يهتم بدراسة القواعد المستعملة، لأن ملكة اللغة كما يقول تشومسكي: «هي مادّة بحث النظرية العامة للبنية اللغوية، التي تهدف إلى اكتشاف إطار المبادئ والعناصر المشتركة بين ما يمكن تحقُّقه من اللغات الإنسانية»^(٥).

(١) المنهجان الأخيران لم تذكرهما الكتب اللسانية القديمة ككتاب د. مازن الوعر.

(٢) الإعراب الفعلي ٦.

(٣) المعرفة اللغوية ٥١.

(٤) اللغة ومشكلات المعرفة ١٥.

(٥) المعرفة اللغوية ٥٣.

وفي مقابلة متأخرة لتشومسكي يقول عن تشابه اللغات في تصميمها على اختلافها وتنوعها: «تبدو اللغات على السطح مختلفة جداً عن بعضها، ولذا فإن دخل أحد ما الغرفة، وبدأ بالتحدث باللغة السواحلية فلن أفهم أي كلمة، لكنني سأستطيع رغم ذلك تمييز أنها لغة، وليست مجرد أصوات، لكن بمجرد أن تنظر بشكل أعمق فستجد أن هذه اللغات تقوّلت بشكل أساسي في تصميم متشابه إلى حد ما، بل ربّما في تصميم متطابق»^(١).

ويعقد تشومسكي الصّلة بين اللغة العامّة والطبيعة الإنسانية العامّة بقوله في محاضرة له: «دراسة الخصائص الشكلية للغة تكشف شيئاً عن الطبيعة الإنسانية بشكل سلمي، فهي تؤكّد بوضوح كبير حدود فهمنا لهذه الخصائص في العقل، والفريدة في الإنسان، والتي يجب أن تكون دخلت حيز إنجازاته الثقافية بطريقة حتمية، وإن كانت غامضة»^(٢).

والشغل بفكرة كونيّة اللغات البشريّة ما كان ليبدو بهذا الوضوح عند تشومسكي لولا إرهابات سبقته قبل عصور؛ فالألماني ماينر يرى عام ١٧٨٩ أن الألسن نسخ متنوّعة لأصل واحد، ما هو إلا كونيّة الفكر البشري^(٣).

وجسبرسن (١٩٢٤) يرى أن ما في دماغ المتكلّم هو المسؤول عن بناء تراكيبه وصياغة جملة^(٤).

ومن المفكرين اللغويين الغربيين قبل تشومسكي من ألف مؤلفات في هذا المجال، فقدّم أعمالاً خدمت الفكر اللغويّ الإنسانيّ، منها كتاب آدم شاف «اللغة والمعرفة»، أصدره باللغة البولونيّة عام ١٩٦٤، وكتاب «الأسماء والمسمّيات» لميشال فوكو ١٩٦٦، وغير ذلك لمفكرين آخرين^(٥).

لكنّ هذه الدراسات كانت مجرد إرهابات وخطوات بادئة، ثمّ ما لبثت أن انبثقت منها نظريّة تشومسكي اللغويّة الفكرية الفلسفيّة بنصاعتها وتكاملها ووضوحها، جاعلة النّحو الكلّي مطلبها الرئيسيّ، حتّى عدّته غاية اللسانيّات بأسرها؛ يقول روبير مارتان: «ومسلك اللسانيّات يتمثّل في البحث عمّا تشترك فيه الألسن»^(٦).

ومن هنا غدت دراسة أيّ لغة تتوخّى هاتين الغايتين متلازمتين:

١- رصد مظاهر الملكة اللغويّة العامّة.

(١) استمع إلى: تصميم اللغة، تشومسكي، الشابكة.

(٢) استمع إلى: محاضرة لورانس كراوس مع تشومسكي ٢٠١٥، (الشابكة).

(٣) انظر مدخل لفهم اللسانيّات ١٣٥.

(٤) انظر المعرفة اللغوية ٨٠.

(٥) انظر مباحث تأسيسيّة ١٧.

(٦) مدخل لفهم اللسانيّات ٢٣.

٢- رصد الفروق النسقية بين اللغات، التي تمثل تجسيدا للملكة الخاصة المكتسبة^(١).

فثمة في هذه النظرية نوعان من النحو:

نحو عام مشترك بين الألسن جميعاً، وهو نحو فطري بيولوجي، مجهز به دماغ أي إنسان بدءاً من الولادة.

ونحو خاص يمثل القواعد الخاصة بكل لغة على حدة.

ونظرية القواعد التوليدية مهمتها النظر في ذلك النوع الأول من النحو، خلافاً لما سبقها من نظريات لغوية، ذلك لأن التوليديين تأملوا فأروا أن أي طفل يولد يستطيع أن يتعلم أي لغة تعرض له، وهذا يدل على أن البشر كلهم يشتركون في خامة لغوية عامة واحدة، يعبر عنها التوليديون بالملكة اللغوية، وهذه الملكة تمثيل ذهني للغة، وهدف النظرية التوليدية أن تكشف عن هذا التمثيل الذهني وتحدد ميزاته.

وحينما يصبح العقل موضوع دراسة اللغة يتحول الاهتمام عند التوليديين من اللغة الخارجية المنطوقة والمسموعة (المجسدة) إلى اللغة الداخلية المبنية في الذهن^(٢)؛ يقول تشومسكي: «ينبغي أن نفكر في معرفة اللغة بوصفها حالة معينة للعقل/ الدماغ، عنصراً ثابتاً نسبياً ضمن الحالات العقلية العابرة، وأن نفكر فيها أيضاً كقدرة من قدرات العقل يمكن تمييزها، هي قدرة اللغة بخصائصها وبنيتها ونظامها، التي هي وحدة من وحدات العقل»^(٣).

فقد عدّ التوليديون الأصول الكلية اللغوية جزءاً من تركيبة العقل، تظهر في تركيبه، وفي الطريقة التي يعمل بها، ووصفها أشبه ما يكون بفلسفة ديكرت وغيره من العقلانيين والمناطق^(٤).

«فالقواعد التوليدية قواعد عقلية، المهمة التي ترسمها لنفسها هي إقامة وصف مجرد لقدرات الفكر البشري الإدراكية من وجهة نظر وظيفية، دون الالتفات إلى واقعها العصبي»^(٥).

ومن هنا مزج اللسانيون التوليديون مزجاً واضحاً بين دراسة اللغة ودراسة الفكر، حتى رأوا أن علم اللغة لا يختلف على الإطلاق عن علم الفكر، وذلك ما حدا باللسانيات إلى أن «تنوغل في التأمل النظري وتؤسس لتفكير مجرد، حتى تعانقت اللسانيات والفلسفة بعد أن التقتا على منصة إستيمية المعرفة»^(٦).

(١) انظر البناء الموازي ٢٠.

(٢) انظر المعرفة اللغوية ٨٣، ٥٤، ٧٧، ٨٣، ٨٠، ١٠٧، ١١٩.

(٣) المعرفة اللغوية ٦٨.

(٤) انظر نظرية تشومسكي اللغوية ٢٤٨.

(٥) الإعراب الفعلي ٥.

(٦) مباحث تأسيسية في اللسانيات ١٥.

فإلحاق اللسانيين على الارتباط بين اللغة والمعرفة أتى من إدراكهم أنَّ اللغة تمثِّل جزءاً من النظام المعرفي الكلّي، وبهذا تكون دراسة اللغة عندهم من وجهة نظر أفلاطونية وديكارتيّة، ولهذا سُمّي النحو التوليدي بالنحو الفلسفي أو فلسفة النحو.

ومن هنا رأى الدارسون أنَّ الجديد في أسئلة التوليدية^(١) صيغتها فقط، أمّا في الحقيقة فهي تنتمي إلى الفلسفة الكلاسيكية؛ إذ بعضها أفلاطوني، وبعضها ديكارتي، وبعضها لنحاة القرنين السابع عشر والثامن عشر^(٢).

فمهمّة عالم اللسانيات الجديدة أن يحلّل المحرّكات التي بسبب منها يعمل الإنسان على استخدام الرموز اللغويّة، سواءً أكانت تلك المحرّكات نفسيّة أم عقليّة، فلا يمكن أن يقتصر عمل اللساني التوليدي على حصر الصّيغ التي تنبني عليها لغة من اللغات، وإنّما ينبغي أن يتعدّى ذلك إلى تفسير نشأة تلك الصّيغ وتأويل تركيبها، حتّى يهتدي إلى حقيقة الظاهرة اللغويّة^(٣).

فتناول اللغة من وجهة نظر التوليدية يجعل اللسانيات علماً طبيعياً أو علماً صورياً مجرداً؛ يقول تشومسكي: «وعلم اللغة الذي يُتصوّر بوصفه دراسة اللغة المبنية داخلياً والحالة الأولى So يصبح جزءاً من علم النفس ومن علم الأحياء أخيراً»^(٤).

وقد اصطلح التوليديون على قواعد النحو الفطريّ العالميّ اسم «المبادئ»، واصطلحوا على القواعد الخاصّة بكل لغة اسم «المتغيّرات»، واصطلحوا اسم «الوسائط» على الوساطة التي بها ينتقل الناطق بلغة ما من المبادئ إلى المتغيّرات^(٥).

والفائدة التي تتلمّسها التوليدية من درسها النحو الكلّي بهذه الطريقة أو بهذا البرنامج الحدّ من ظاهرة تعدّد النماذج اللغويّة، وتشبّث وسائل صياغتها، وتسهيل الموازنة بين النظريّات^(٦)، فنظريّات النحو الكلّي عامّة تهدف إلى تقليص القواعد الفرعيّة المتنوّعة والمتعدّدة لكل لغة في باب من أبواب النحو ومجال من مجالاته، إذ بها تنحصر القواعد، وتُخصّص الحالات والنماذج التركيبيّة، ولذلك قال تشومسكي: «يمكن التخلّص بصورة خاصّة من قواعد البنية المركّبة إلى حدّ كبير، بل ربّما يمكن التخلّص منها بصورة كليّة»^(٧).

(١) التي سترد بعد سطور.

(٢) انظر الموازنة بين نحو سيبويه ونحو تشومسكي ٤٠.

(٣) انظر مباحث تأسيسيّة ١٩٥.

(٤) المعرفة اللغويّة ٨٨.

(٥) انظر مدخل لفهم اللسانيات ١٣٥، والنظريّة النحويّة ٥٧، والموازنة بين نحو سيبويه ونحو تشومسكي ١١٥.

(٦) انظر البناء الموازي ٢٠، وقضايا ألسنيّة تطبيقية ٧٠.

(٧) المعرفة اللغويّة ١٩٨، والمقصود ههنا بقواعد البنية المركّبة قواعد النحو التقليديّة القديمة المعروفة.

ويُشير التوليديون إلى أنَّ الغاية التي يصبو إليها النَّحْوُ الكَلِّيُّ تحقيقُ الكفاية التفسيرية والكفاية الوصفية. فالكفاية التفسيرية تُحقَّقُ بصياغة المبادئ الفطرية الكامنة التي تخضع لها كلُّ اللغات. والكفاية الوصفية تحقَّقُ حينما نقدِّم وصفاً كاملاً ودقيقاً لخواصِّ كلِّ لغة وأنظمة قواعدها^(١)، وما بين الكفائتين الوصفية والتفسيرية من ترابط وتكامل أمرٌ واضحٌ. فصارت أهمية كلِّ نظرية تُقاس بما يمكن أن تشتمل عليه من مبادئ كَلِّيَّة ثابتة. وللنَّحو الكَلِّيِّ مكوّناتٌ وخصائصٌ وأنظمةٌ، يعرضها السِّياق باقتضاب:

مكوّنات النَّحو الكَلِّيِّ:

أ- **المعجم:** ينظر النَّحو الكَلِّيُّ في خصائص كلِّ عنصر معجمي وفق مبدأ الخصائص المميزة، بحيث يصنّفه على أساسها، فالاسم يحمل صفاتٍ أساسيةً، منها كونه معرباً، فكلماً وجدنا عنصراً معجمياً معرباً حكماً عليه بخاصية (+ اسم).

والفعل يتميَّز بخاصية اللزوم أو التعدي، فتعطي التوليدية خاصية (+فعل) لكلِّ عنصر معجميٍّ يحمل سمة اللزوم أو التعدي، ومن ذلك المصدر واسم الفاعل^(٢).

ويدخل في مبدأ الخصائص المميزة التي تُنتقى من المعجم كذلك خصائص كلِّ فعل من الأفعال، هل يستعمل لما يعقل أو لا، هل يتعدى بنفسه أو بحرف جر، ما نوع مفاعيله، أجملة أم مفردة أم مصدر مؤوّل... الخ، فهذه الخصائص كلّها تُستقى عند التوليديين من المعجم.

ب- **المكوّن النَّحوي:** ويُعرّف به أحكام تركيب كلِّ عنصر في الجملة مع ما يسبقه وما يليه.

ت- **الواجهة الصوتية الصرفية:** وهي المكوّن النهائي المنطوق الظاهر في الكلام.

ث- **المكوّن الدلالي المنطقي:** الذي ينصرف إليه ذهن السامع بعد سماع العبارة، أو يفكّر به المتكلّم قبل صدورها^(٣).

يقول تشومسكي: «نظرية القواعد الكلية يجب لذلك أن تُحدّد خصائص ثلاثة أنظمة من التمثيل على الأقل: البنية السطحية والشكل الصوتي والشكل المنطقي، وثلاثة أنظمة من القواعد: قواعد

(١) انظر المعرفة اللغوية ١٢٤، وآفاق جديدة ٤٠، والموازنة ١١٦.

(٢) انظر دراسة توليدية تحويلية للتركيب المصدر ١٣٣.

(٣) انظر اللسانيات واللغة العربية ٤٩.

المكوّن النحويّ المولّد للبنية السطحيّة، وقواعد المكوّن الصوتي، التي ترسم بتفصيلِ البنى السطحيّة للشكل الصوتي، وقواعد المكوّن المنطقي، التي ترسم البنى العميقة^(١) للمكوّن المنطقيّ^(٢).

(١) في المطبوعة "S- STRUCTURES" ، وأُظنُّ الصواب "D- STRUCTURES" البنى العميقة.

(٢) LGB, P4.

خصائص النحو الكلي:

- خصائص النحو الكلي العامة التي تتميز بها كلُّ اللغات الإنسانية كثيرة، يُذكر بعضها فيما يأتي^(١):
- ١- كلُّ الألسن مزدوجة التمثيل، أي تتكوّن من ثنائية الدالّ والمدلول، فلفظ «فرس» صوت، يدلُّ في الذهن على ذلك الحيوان المعروف^(٢).
 - ٢- كلُّ الألسن مزدوجة الهيكلية، أي لها وحدات ذات معنى، تتألف فيما بينها بقواعد تركيبية.
 - ٣- كلُّ الألسن تشغل اشتغال أنظمة رمزية، فنحن مثلاً لسنا بحاجة إلى وجود قطعة لتكلم على القطعة.
 - ٤- كلُّ الألسن تدور حول الإسناد، أي أنّ شيئاً ما يُسند إلى شيء ما، وهما ركنا القضية الحملية في المنطق الصوري: الموضوع والمحمول، وإن اختلفت الألسن وتنوّعت في طريقة إسنادها، والتعبير عنهما.
 - ٥- تنتظم كلُّ الألسن بحسب مبدأ تصنيفي رُبّي، فالأفعال صنف، والأسماء صنف، والحروف صنف، ولكل منها رتبة ومنزلة تحددها قواعد الكلام.
 - ٦- ثنائية التركيب: اللغات الإنسانية جميعاً لها مستويان: مستوى أولي نحوي، حيث لكل جملة نحوية معنى ما، ومستوى فونولوجي صوتي يؤدي به المستوى الأول، فاللغات كلّها صوت ومعنى.
 - ٧- القدرة الإبداعية: وهي الطاقة غير المحدودة لكل متكلّم بلغته، تجعله متمكناً من إنشاء جمل لا محدودة، وفهم جمل لا محدودة، وهذه القدرة يتمتع بها متكلّم اللغة بلا وعي ولا قصد ولا دراسة.
 - يقول تشومسكي: «إنّ نظرية النحو الكلي يجب أن تتوافق مع شرطين واضحين: الأول أنّها يجب أن تتلاءم مع تنويع القواعد الموجودة الواقعية، وفي الوقت نفسه القواعد الكلية يجب أن تكون حتمية ومقيّدة بشكل كافٍ، تقيّد الخيارات التي تسمح بعددها، لإثبات أنّ كلّاً من هذه القواعد قد تطوّر في العقل بالاعتماد على أدلة محدودة تماماً»^(٣).
 - ٨- الإعراب: لغات العالم جميعاً تتطلّب الحالات الإعرابية، ثمّ إنّها «تقسم إلى نوعين: لغات حالات الإعراب فيها «صرفية»، أي أنّها ظاهرة بيّنة على مفرداتها كما هو الحال في اللغة اللاتينية والرومانية والعربية واللغات الأكادية، وأخرى حالات الإعراب فيها مجردة، يُستدل على وجودها

(١) انظر اللغة ومشكلات المعرفة ٨٦، ونظرية تشومسكي اللغوية ٤٩، ٥٧، ٢٥٧، ومدخل لفهم اللسانيات ٩٣-١٠٤، وآليات الدماغ في اكتساب اللغة وتوليدها.

(٢) هذه الفكرة مطروقة من قبل عند مؤسّس علم اللسانيات سوسير، انظر علم اللغة العام ٨٥.

(٣) LGB, P3.

بالتبدلات الصرفية الشكلية (المورفولوجية) التي تطال مثلاً بناء الضمائر، كما هو الحال في اللغة الفرنسية والإنجليزية»^(١).

وأما أنظمة النحو الكلي الفرعية ونظرياته الأساسية فمنها: نظرية العمل، ونظرية الحالة، ونظرية الأثر، ونظرية الإحالة، وسيخوض المبحث التالي في درسها وتحليلها.

ومن منطلق التوليدية الأساسي الرابط بين اللغة والفكر أخذ التوليديون على عاتقهم الإجابة عن هذه الأسئلة الأربعة التي أُرقتهم^(٢):

١- ما نظام المعرفة الذي يولّد اللغة؟

٢- كيف نشأ هذا النظام في العقل؟

٣- كيف تُستعمل هذه المعرفة في الكلام أو الكتابة؟

٤- ما العمليات العضوية التي تكوّن الأساس الماديّ لنظام المعرفة هذا؟

وتتحلّى إجابة التوليديين عن هذه الأسئلة في ضوء تناولهم للقضايا النظرية التالية التي شغلتهُم، والتي تتمثل المبادئ والأسس العامة التي تقوم عليها النظرية التوليدية في مراحلها جميعاً، وهي^(٣):

١- التوليد:

وهو القدرة على إنتاج جمل جديدة انطلاقاً من العدد المحصور من القواعد، وفهمها وتمييزها ممّا هو غير سليم.

٢- التحويل:

وهو العملية التي تغَيّر البنية النحوية للجملّة، عن طريق نقل بعض العناصر فيها من موقع إلى آخر.

فعماد التحويل تمييز البنية العميقة من البنية السطحية، فجملّة «أنصف الأستاذ الطالب» مثلاً تصبح بعد التحويل «أنصف الطالب»، وتظلّ بعد التحويل حاملةً البنية العميقة ضمناً، لأنّ «الطالب» انتقل إلى موقع الفاعل مع أنّه مفعول به.

(١) آليات الدماغ في اكتساب اللغة وتطويرها ٨.

(٢) اللغة ومشكلات المعرفة ١٥.

(٣) انظر قضايا ألسنية ٥٩-٦١، ونظرية تشومسكي اللغوية ٤٩، ونظرية تشومسكي في العامل والأثر ٣٠٦، وآفاق جديدة ٣١٠، ٥٧، ٣٥٧، والنظرية النحوية ٣٥، ٦٣٢، والموازنة بين نحو سيوييه ونحو تشومسكي ٥٤.

وكلُّ عملية تحويلية تمرُّ بمرحلتين:

- مرحلة الوصف البنيوي، وهو المجال الذي تُحدّد فيه عناصرُ الجملة وتُعرّف فيه فئاتها، من اسم أو فعل، وما الزّمن الذي يحمله الفعل، وما الجنس الذي يحمله الاسم... الخ، فهي تشبه التحليل إلى المكونات المباشرة الذي عُرفت به المدرسة التوزيعية.

- مرحلة التغيير البنيوي، وفيها تتمُّ العملية التحويلية من حذف وزيادة وتأخير وتقديم.

٣- الإبداعية في اللغة^(١):

تقوم على مفهوم مفاده أنّ اللغة مجموعةُ جمل لا متناهية، وأنّ المتكلّم يستطيع ابتكار جمل ولو لم يسمعها من قبل، كما يستطيع فهم جمل بلغته لم يسمعها من قبل، فلغته قائمة على عنصر الابتكار والتّجديد، لا المحاكاة والتقليد.

ويعرّف تشومسكي عن العلاقة بين الملكة اللغوية والقدرة الإبداعية بقوله: «الملكة اللغوية خصيصة من خصائص النوع، وعامة في أفرادها، ومقصورة عليه في صفاتها الأساسية، وهي قادرة على إنتاج لغة غنية ومفصلة جدّاً ومعقّدة على أساس من مادّة لغوية قليلة»^(٢).

٤- تمييز الكفاية اللغوية من الأداء اللغوي:

الكفاية اللغوية معرفة المتكلّم الضّمنيّة بقواعد لغته القائمة في ذهن كلّ من يتكلّم هذه اللغة. والأداء اللغوي الاستعمال الوظيفي لهذه القواعد في أثناء عملية الكلام، فالكفاية اللغوية هي التي توجّه الأداء الكلامي، وهي تنتمي إلى منطقة اللاوعي عند الإنسان، فهي ملكته المخزونة في دماغه. وتولي الدراسات اللسانية التوليدية جلّ اهتمامها لدراسة الكفاية اللغوية لتتوصّل إلى وضع قوانين تضبطها، وتفسّر آليّة عملها.

٥- تمييز القواعدية من المقبولة:

ميّز التوليديون بين قواعدية الجملة ومقبوليتها، فقد لاحظ تشومسكي عام (١٩٥٧) أنّ ثمة جملاً غير مفهومة، ولا تمتّ إلى الواقع بصلة، ومع ذلك فالذهن يحكم عليها بالصّحة القواعدية، وهي ما يُسمّى بالحمل الأصولية أو القواعدية، سواءً أكان لها معنى أم لم يكن.

(١) سبقت الإشارة إلى مفهوم الإبداعية على أنّها خاصّة من خواص اللغات العالمية، وهنا تُعرض على أنّها من الأسس والمبادئ التي أقام عليها تشومسكي نظريته.

(٢) اللغة ومشكلات المعرفة ٦٦.

ومثال تشومسكي المشهور على تلك الجمل القواعدية اللامقبولية: «الأفكار الخضراء التي لا لون لها تنام بشدة»^(١).

ومن الجمل ما يفهم معناها، ولا يخفى على أحد مراد المتكلم من ورائها، مع أن أدنى عارف باللغة يحكم عليها بالخطأ نحويًا، فهذه جمل مقبولة لكنّها غير أصولية.

مثال: *«زيد يحب الخير لا»، أي: زيد لا يحب الخير^(٢).

من هنا يرى تشومسكي (١٩٥٧) أن أي بحث عن تعريف للقواعدية يعتمد الدلالة يكون عقيمًا، ف «لا يمكن تشخيص مفهوم القواعدية بأنه كل ما له معنى، أو كل ما هو ذو مغزى وفق أي مفهوم دلالي»^(٣).

وذكر التوليديون أن مهمة إصدار الأحكام على الجمل بالقواعدية أو عدمه تُوكل إلى الكفاية اللغوية لا الأداء اللغوي^(٤).

٦ - الفرضية الفطرية:

ترى التوليديّة أنّ الفطرة لدى الطفل هي المسؤولة عن اكتسابه اللغة، فتعلّمه اللغة هو ملء للفطرة المهيأة له بالأصل المجهول عليها؛ يقول تشومسكي متابعاً رالف كدوورث: «وأما بالنسبة لاكتساب المعرفة فقد رأى الكثير أن العقل أقرب أن يكون شيئاً يُوقَد^(٥) ويُستثار بالمعرفة إلى شيء يمتلئ امتلاء الإناء بها من الخارج»^(٦).

٧ - الحالات اللغوية:

تفترض التوليديّة أنّ اللغة في الدّهن ليست واحدة، بل تمرّ بمراحل متعدّدة، سمّوها الحالات اللّغويّة، فالطفل يولد مجهّزاً بالفطرة لاستقبال اللغة، وهذه الجاهزية تسمّى بالحالة الأولى/ الفطرية/ الحالة صفر0. ويصل حين البلوغ والنّضج إلى حالة ثابتة مستقرّة إذا ما توفّرت الظروف الملائمة لحالته الأولى الفطرية. وبين هذه وتلك يمرّ بحالات وسيطة، حيث تتدرّج معرفته باللغة إلى أن تكتمل وتثبت^(٧).

(١) البنى النحوية ١٩.

(٢) المثال في البنى النحوية ٢٠: "يبدو الطفل ينام"، وهذه الترجمة لا تخالف القواعد العربية، لذلك استبدلت به هذا المثال.

(٣) البنى النحوية ١٩-٢٠.

(٤) انظر النظرية النحوية ٤١.

(٥) في المطبوعة "يُنْقَد"، والصواب ما أثبت ههنا.

(٦) المعرفة اللغوية ٥٢.

(٧) للاطلاع على كنه هذه الحالات و تفصيلها انظر آفاق جديدة ٣٦، ٤٠، ٧٤، ٩١، ١٣٣، ١٤٦، ٢٥٨، واللسانيات واللغة العربية ٤٣، وقضايا ألسنية ٦٣.

فالحالة الأوليّة مشتركة بين البشر على اختلاف لغاتهم، و«التَّحوُّ الكَلِّيّ هو نظريّة عن الحالة الأوليّة، حيث يحاول صياغة المبادئ والقواعد الضّمنيّة التي تدخل في عمل الملكة اللغويّة، والأنحاء الخاصّة هي نظريّات عن اللغات المتنوّعة المبنية داخليّاً»^(١).

ويمثّل تشومسكي للحالتين اللغويّتين: الفطريّة الثابتة والمتغيّرة، ولكيفية الانتقال من إحداها إلى الأخرى بقوله: «يمكننا أن ننخيل الحالة البدنيّة لملكة اللغة بوصفها شبكةً ثابتةً مربوطة بعلبة مفاتيح، تتكوّن الشبكة من مبادئ اللّغة في حين أنّ المفاتيح هي الخيارات التي تقرّرها التجربة؛ عندما تُغيّر المفاتيح بطريقة واحدة^(٢) نحصل على اللّغة السواحليّة، وعندما تُغيّر بطريقة أخرى نحصل على اليابانيّة، فكلّ لغة بشرية ممكنة تُعرّف بعيارٍ محدّد للمفاتيح، عيارٍ للباراميترات (المتغيّرات)....، فإنّ المهمّة الرئيسيّة هي اكتشاف وإيضاح المبادئ والمتغيّرات وطريقة تفاعلها»^(٣).

ويعدّ هذا الفصل بين الكليّات والمتغيّرات أحد مبادئ نظريّة تشومسكي التوليدية، فالكليّات هي الثوابت التي تشترك بين اللغات برمتها، والمتغيّرات (الباراميترات) تختصّ بلغة دون أخرى^(٤).

ويرى تشومسكي أنّ آليّة نظام اللغة في الدّهن لا تختلف عن آليّة النظام الحاسوبيّ، ومن ثمّ المبادئ التي يزودنا هذا النّظام بها أشبه بقوانين الطّبيعة، وينشأ عن هذا النّظام اللّغة التي تشبه في تعقيدها ندفة الثّلج؛ يقول في مقابلة مرئية له: «لذا فمن المحتمل أنّه [أي نظام اللغة] قد صُمّم كنظام حاسوبيّ، بل هو نظام حاسوبي بالفعل، لا تفسير آخر لهذا النّسق من القدرات، لدى النظام الحاسوبي خصائصٌ مثليّ محدّدة، بعضها فعال أكثر من غيره، وكلّ الأسباب تجعلنا نعتقد بأنّ هذا تطوّر بصورة مفاجئة كنظامٍ تواصلٍ أمثل، متّبعاً قوانين الطبيعة بشكل أساسيّ، تماماً كما تتخذ ندفة الثّلج هيئة معقّدة جدّاً، ليس بسبب الخبرة أو التدريب، بل لأنّ هذه هي الطّريقة التي تسير بها القوانين الفيزيائية، وكلّ الأسباب تجعلنا نعتقد بأنّ اللغة شبيهة بهذا»^(٥).

٨ - الحُدس:

وهو تلك المقدرة التي تسمح لمتكلّم اللّغة بتمييز الجمل النّحوية من الجمل الفاسدة^(٦).

بهذا القدر من الإمام بعقلانيّة النّظريّة التوليدية تبين لنا تميّزها من غيرها من النّظريّات اللّسانيّة الحديثة، وقرّر

(١) المعرفة اللغويّة ٨٦.

(٢) أي "بطريقة ما"، أو "بإحدى الطرق".

(٣) آفاق جديدة في دراسة اللغة والعقل ٤٢-٤٣.

(٤) انظر آليات الدماغ في اكتساب اللغة وتوليدها ٣.

(٥) استمع إلى: تصميم اللغة، تشومسكي، الشابكة.

(٦) انظر نظرية تشومسكي في العامل والأثر ٣٠٦.

أثَّما والعلوم الطَّبيعيَّة الأخرى تخرجان من مشكاة واحدة؛ فصارت نسبة الواقعيَّة إلى قاعدة نحويَّة بمنزلة نسبتها إلى نظريَّة فيزيائيَّة واقعيَّة، وغدا معيار واقعيَّة الفرضيَّة النحويَّة أن تكون أفضل تفسير للظواهر الملاحظة^(١).

ولهذا حُقَّ للنظريَّة التوليديَّة أن يكون لها نظريَّات صوريَّة مجرَّدة، وفرضيَّات علميَّة ثابتة، ومبادئ حاسوبيَّة ورياضيَّة دقيقة.

خامساً- دراسة أنموذج من نظريَّات التوليديَّة^(٢):

(نظريَّة العمل والإحالة)

تعدُّ هذه النظريَّة من أنضج صور تطوُّر النظريَّة التوليديَّة، بل عدَّها تشومسكي التطوُّر الثاني الأعظم الذي حدث للتفكير التحويلي بعد التطوُّر الأوَّل الذي كان في منتصف الخمسينات، وبإمكاننا أن نعدَّ للنظريَّة ولادتين: الولادة الأولى عند ظهور كتابه البنى التركيبيَّة عام ١٩٥٧، والولادة الثانية عند ظهور هذه النظريَّة العامليَّة التي جسَّدها كتابه عام ١٩٨١:

"Lectures on Government and Binding".

«محاضرات في العمل والإحالة»^(٣).

وقد أصدر تشومسكي بعدها نظريَّة أحدث، تُسمَّى «برنامج الحد الأدنى»، غير أنَّ نظريَّة العمل والإحالة أكثر ملاءمة لهذا البحث الذي يتعلَّق بالموازنة مع النَّحو العربي؛ لأثَّما -كما وصفها جيفري بول- «واضحة

(١) انظر اللسانيَّات واللغة العربيَّة ٤٧.

(٢) سيكتفى في هذا البحث من هذا الفصل بعرض ما جاءت به التوليديَّة في هذا المضمار عرضاً يبرأ من شوائب الموازنة مع ما جاء به النحو العربي، ويتحاشى من الحكم بالفضل أو السبق أو التقصير لإحدى النظريَّتين العربيَّة أو التوليديَّة؛ إذ لكل نظريَّة خصوصيَّتها وأوضاعها وملايساتها ومصطلحاتها التي تُترجم مرادها، وأمثلةها التي بنيت عليها وسيقت من أجل توضيحها، ومن الإجحاف تطبيقها بأسرها على لغة غير لغتها، فلن أعرض شيئاً ممَّا سأورده هنا على التراث العربي، أو أقابله عليه إلا إذا أعوزني الشرح إليه، وضافت بي السبل في إزالة إبهام فكرة ما ومقاربتها للقارئ؛ إذ منهج التوليديين يكاد يلغز أحياناً ويتعدَّ حتى لكأنك تقرأ في تفاصيل نظريَّة رياضيَّة صوريَّة عسيرة الإفهام، ففي مثل هذه الحالات وجدُّني مضطَّراً للتمثيل لذلك الكلام في المتن أو في الحاشية بفكرة شبيهة له من النَّحو العربي، يجد فيها القارئ ضالَّته، ثمَّ سآتي على الموازنة مع ما جاء في النَّحو العربي في فصول ثلاثة تالية مستقلَّة خالصة للمقابلة.

(٣) ستجد هذا العنوان عند الدارسين العرب والمترجمين بصيغ أخرى، مثل: محاضرات في الحكم والرَّبط، والواقع أثَّما نظريَّة تشتمل على هذه المعاني كلَّها مجتمعة: العمل والحكم والرَّبط والإحالة؛ فلا عليك إن استعملت أيَّ الترجمتين شئت، وقد احترت هذه الترجمة لتوفُّرها على المعنى الذي وُضعت له النظريَّة ولعمومها وشمولها.

المعالم والتفاصيل بما يكفي لأن يكون لها بناءً استنتاجي...، وبسبب من هذا البناء المتكامل والتفصيل يمكننا أن نرى بوضوح كيف تترابط أجزاء النظرية، وأن نختبر صحة ما نتنبأ به»^(١).

وقد عمل تشومسكي على تطبيق هذه النظرية على لغات عدّة، فلاقت النجاح والقبول، وهي غير شكّ حصيلة تجارب عدّة، وأعمال سابقة وإرهاصات كثيرة، يقول تشومسكي: «يظهر من أعمال السنوات العديدة الماضية شريحة واسعة من النظريات التجريبية، لها صلة مباشرة بنظيرتي العمل والإحالة، وقد اعتُبرت مُختبرةً في بعض اللغات المدروسة نسبياً»^(٢).

ونظريّة العمل والإحالة تشتمل على النظريّات الفرعيّة التالية: نظريّة العامل، ونظريّة الأثر، ونظريّة الرّبط، والنّظريّة الموضوعاتية، ونظريّة الحالة الإعرابيّة.

(١) النظرية النحوية ٢٦.

(٢) LGB, P3.

أولاً - نظرية العمل^(١)

(Government theory)

-علاقتها بالنحو الكلي:

نظرية العامل (أو نظرية العمل) كسائر نظريات التوليدية تُعدُّ صورةً من صور وحدة العقل البشري، ونموذجاً من نماذج النحو الكلي؛ يقول تشومسكي: «يتألف النحو الكلي من أنظمة فرعية متنوعة...، وتلعب دوراً رئيسياً على مدى هذه الأنظمة الفرعية مجموعة معينة من المفاهيم كمفهوم المجال... وما يرتبط به من مفهومي التحكم المكوّن والعمل»^(٢).

فنظرية العامل عند التوليديين وحدة رئيسية من وحدات النحو، وتكمن أهميتها عندهم في أنها تمتدُّ إلى كلِّ نظرية من النظريات بطرف، فمفهوم العمل عليه وحده تقع مسؤولية الوسم المحوري والحالي للعناصر المعجمية داخل إسقاطاتها، أي إنَّ العنصرَ تحدّد وظيفته النحوية والمنطقية داخل الجملة بناءً على مفهوم العمل.

- مفهوم العمل عند تشومسكي^(٣):

يربط تشومسكي العمل بمفهوم التحكم المكوّن ربطاً وثيقاً، فحيثما يوجد تحكم يوجد عمل؛ يقول: «مجال العنصر أ^(٤) هو الإسقاط الأقصى^(٥) الذي يتضمّن هذا العنصر...، ونقول إنَّ العنصر أ يتحكم مكوّناً في كلِّ عنصر في مجاله ليس متضمناً فيه»^(٦).

وبناءً على ذلك يصوغ تشومسكي مفهوم العمل كما يلي:

أ يعمل في ج في:

(١) للاطلاع على هذه النظرية انظر:

LGB, Noam Chomsky, ed: 5, 1988, p 162.

والمعرفة اللغوية ٢٩٩-٣٠٤، والبناء الموازي ٢٧، ونظرية تشومسكي في العامل والأثر ١١، ٦٣-٨٠، ونظرية النحو الكلي ٨٠.

(٢) المعرفة اللغوية ١٩٨.

(٣) LGB, p 163- 165.

والبنا الموازي ٢٧، ونظرية تشومسكي في العامل والأثر ٧٢، ودراسة توليدية تحويلية للتركيب المصدري ١٣٣.

(٤) العنصر أ رمز عشوائي يشير إلى أيّ لفظة كالفعل أو الحرف... الخ.

(٥) الإسقاط الأقصى أو الأكبر يشبه ما يصطلح عليه النحاة بالجملة الكبرى، وانظر تعريفه اللساني في النظرية النحوية ٦٢٩،

ونظرية النحو الكلي ٢٢، ونظرية تشومسكي في العامل والأثر ٦٥.

(٦) المعرفة اللغوية ٢٩٩.

ب [أ....ج....]

حيث:

- أ = س

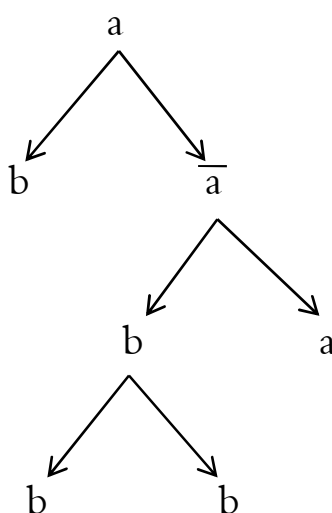
- إذا كان ب إسقاطاً أقصى، فإذا كان ب يعلو ج فإن ب يعلو أ.

- أ يتحكم مكوّناً في ج، إذا أ ستعمل في ج.

وبعبارة أخرى: نقول عن العنصر أ إنه يحكم العنصر ب:

١- إذا كان أ يهيمن بالشكل الصحيح على ب.

٢- إذا لم يكن هناك عنصر ثالث ج يستطيع أن يحكم ب، هو أقرب إليه من أ على الرسم التشجري، كما يتضح مما يأتي^(١):



حيث يحكم أ العنصر ب لأنه يهيمن عليه، إذ إن أ هي أول عقدة متفرعة تحوي أ وتحوي ب أيضاً.

ومثال ذلك قولنا: «أخذ الولد القلم».

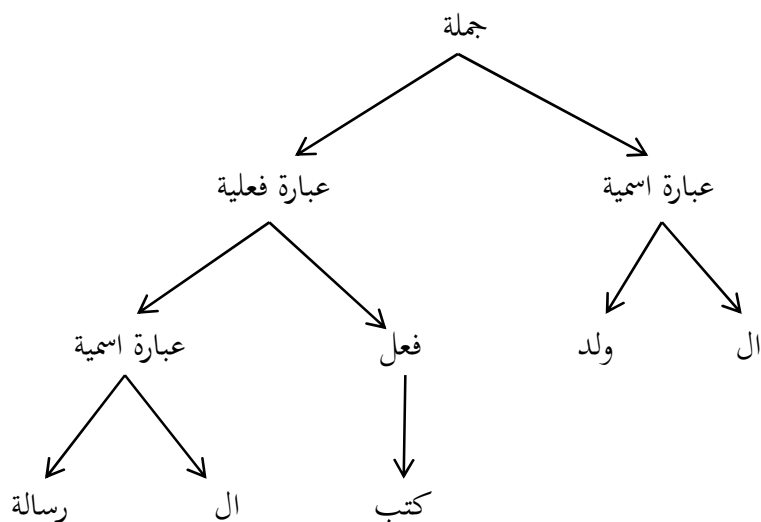
حيث يتحكم الفعل أخذ بالقلم، أي يعمل فيه.

أما لو قلت: أشرت بالقلم، لم يعد الفعل يتحكم بالقلم؛ لأن ثمة عنصراً ثالثاً أقرب إلى القلم عمل فيه، وهو حرف الجر الباء.

(١) انظر دراسة توليدية تحويلية للتركيب المصدرية ١٣٤.

وتكون الهيمنة صحيحة إذا كان العنصر (أ) لا يحوي (ب)، وكانت أول عقدة (أو عجرة) متفرعة تحوي (أ) تحوي (ب) أيضاً.

والعقدة (أو العجرة): نقطة تلاقي فرعين في الرسم الشجري لبنية العبارة، وتمثل عبارة أو مركباً^(١)، كالعبارة الاسمية أو المركب الاسمي (ال + رسالة)، والعبارة الاسمية (ال + ولد)، والعبارة الفعلية أو المركب الفعلي (كتب + الرسالة) في المشجر الآتي^(٢):



فالفاعل يتحكم مكوّنياً في المركب الاسمي ما داماً يتفرعان من نفس العجرة المقولية (م ف).

ويمكننا توضيح مفهوم العمل بالتمثيل القوسي أيضاً كالآتي:

١- [م ف [ف+م اس]]

٢- م اس [أد + اس]

وفي التمثيل القوسي (٢) الأداة تتحكم مكوّنياً في الاسم (اس) ومن ثم فهي عاملة فيه، والمقصود من عمل أداة التعريف عند التوليديين العمل الدلالي لا العمل البنيوي، فبها اكتسب الاسم تعريفاً^(٣)، أو أنهم يقصدون بعملها فيه اتصافاً به.

(١) انظر النظرية النحوية ٦٤٠، والبنى النحوية ١٥٤.

(٢) انظر البنى النحوية ١٥٤.

(٣) انظر نظرية تشومسكي في العامل والأثر ٧٤، الحاشية.

وتتجسّد هذه العلاقات البنيويّة بين العامل رأس التركيب ومتمّماته في مستوى البنية الواسطة الغنيّة بالآثار والمتولّدة عن البنية العميقة (ب ع) عن طريق القاعدة النحويّة «حوّل أ» التي ابتكرها تشومسكي، حيث إنّ هذه القاعدة مسؤولّة عن ردّ التركيب إلى أصله لمعرفة ما قُدّم وما أُخّر، وما حُذِف وما زيد في الكلام^(١).

المقولة العاملة:

العملُ يشتمل على التحكّم المكوّن، أضف إلى ذلك أنّه يحوي المقولة أو الفئة العاملة؛ إذ المقولة العاملة هي المجال المحليّ، حيث يجد العائد والضّمير سوابقهما التي تحدّد مرجعيتهما وتفسيرهما.

والمقولة العاملة هي الفئة الصغرى التي تحوي العنصر ب والعامل في ب، فهي الجملة أو المركّب الاسمي الأدنى الذي يحوي ب والعامل في ب.

وقد طوّرت تشومسكي فيما بعد مفهومه هذا، إذ صارت المقولة العاملة تضمّ إشارة ضروريّة للفاعل المناسب على النحو الآتي:

الفئة العاملة هي الإسقاط الأقصى المتضمّن فاعلاً وفئة معجميّة تعمل في أ، ومن ثمّ تتضمّنه أيضاً. وبموجب أنّ المقولة العاملة لا بدّ لها من فاعل فإنّها لن تكون غير ج أي الجملة في التمثيل القوسي الآتي رقم ١ إذا كان العامل فاعلاً أو حرفاً أو إعراب التصريف:

١- مقع: ج — [ف + اس + اس...]]، مثال: ساعد الرجل فقيراً.

حيث المقولة العاملة هنا جملةٌ مشتملة على الفعل العامل وفاعله ومفعوله.

٢- مقع — ج [اس + [إ/ت.. + فعل] + اس]، مثال: الرجل يساعد الفقير.

حيث المقولة العاملة هنا تشتمل على ما يأتي:

- اسم، هو المبتدأ، وهو في المعنى فاعل.

- و(إ/ت) إعراب التصريف، وهو العامل في الفاعل الرّفْع في نظر التوليديّين، وهو مكوّن من سمات التطابق بين الفعل والفاعل في العدد والجنس، إضافة إلى الزّمن، وإعراب التصريف هو الزّمن والتطابق (ز+تط)، ويمثّل هنا «الياء» التي في أول الكلمة^(٢).

- واسم آخر هو المفعول به.

(١) انظر دراسة توليدية تحويلية للتركيب المصدرى ١٣٣.

(٢) انظر البناء الموازي ٢٥، ونظرية تشومسكي في العامل والأثر ٢١٧، ٢٢٣، والإعراب الفعلي ٥٥، والنظرية النحوية ٦٣٨.

٣- مقع — ج [ف + م ح] ح [ح + اس]، مثال: خرج من الدار.

حيث المقولة العاملة هنا جملة مشتملة على الفعل والحرف العامل مع اسمه.

يقول تشومسكي في المقولة العاملة: «المقولة أ تعمل في الإسقاط الأقصى س^(١) إذا ما كانت هذه المقولة والإسقاط الأقصى يتحكّم أحدهما في الآخر مكوّنًا، وإذا ما كانت المقولة أ تعمل في الإسقاط الأقصى س بهذا المعنى عملت -أي المقولة- حينئذ في مخصّص هذا الإسقاط وفي صدره الذي هو المقولة س، وهكذا يعمل الصدر أ في تكملاته، وتلك الحالة هي جوهر العمل»^(٢).

أي إنّ العمل يسري من صدر الجملة إلى مكوّناتها، وهو يتعدّى المعمول ولا يقف عنده.

مثال ذلك: شاهدتُ زيداً ضاحكاً، فالفعل هنا عمل في زيد النصب، و زيد هو المخصّص لـ "ضاحكاً".

شروط العامل:

وللعامل في نظرية العمل شروط لابدّ أن يتقيّد بها، نصّ عليها تشومسكي في كتابه «محاضرات في العمل والإحالة»، وهي جملة لا تخرج عن ثلاثة أصناف^(٣):

١- شروط حول اختيار نوع العامل.

٢- شروط حول اختيار العناصر المعمولة.

٣- شروط بنيوية أخرى حول العلاقة العاملة.

فوفقاً للشّروط الأولى فإنّ الفعل أو الحرف أو إعراب التصريف هي العوامل حقاً، وليست المركّبات الفعلية والحرفية والاسمية؛ «إذ إنّ أحد المبادئ الأساسية لنظرية حالات الإعراب^(٤) يحصر العناصر المعجمية القادرة على منح حالة إعراب ما بتلك التي تنتمي للفئة البسيطة (س) كالاسم والفعل وحرف الجر مثلاً، بينما يمنع العناصر الأعظمية (أي الركن الاسمي والركن الفعلي والركن الحرفي) وكذلك العناصر المركّبة من فئة (س) من أن تمدّد ركناً اسمياً ما بأية حالة إعراب كانت»^(٥).

(١) الإسقاط الأقصى سين فتحتان يمكن أن نقارب له في العربية بالجملة الكبرى التي تتضمّن جملاً أصغر منها، أي الجملة المركّبة لا البسيطة، والإسقاط سين فتحة في التوليدية يمثّل الجمل البسيطة، والإسقاط س يمثّل العناصر البسيطة كالفعل والاسم لا الجمل، وهذا طبعاً تقريب لا تطابق وتماثل فلكلّ من اللغتين العربية والإنكليزية خصوصيتها التي تنفرد بها.

(٢) المعرفة اللغوية ٣٠٠.

(٣) انظر: LGB, p 163.

(٤) التي سيأتي الحديث عنها.

(٥) دراسة توليدية تحويلية للتركيب المصدري ١٤٣.

ووفقاً للشَّروطِ الثَّاني فإنَّ أثرَ العامل لا ينتقل إلى الأجزاء الدَّاخلية للمتممات، فالفعل لا يعمل في الحرف المصدرِي ولا في الفعل الذي بعده، بل في المصدر المؤوَّل كاملاً، كما في قولنا: قرَّرتُ أن أسافر، والتقدير: قرَّرتُ السفرَ. وكذلك لوقلنا: جعلتُ زيداً يضحك، فالفعل جعل عمل النصب في جملة «يضحك» لا في الفعل يضحك. والحرف الجارُّ لا يؤثِّر في الضَّمير المتَّصل لعدم استبداده بنفسه، بل في الاسم التَّام الموالِي له مباشرةً، أي في «بيت» من قولنا: الرَّجُلُ في بيته، فالهاء في بيته ليست مجرورة بالحرف كما جُرَّت كلمة «بيت»، إنّما هي في محل جرٍّ بالإضافة.

ومن أمثلة الشروط البنيويَّة الأخرى شرطُ الدُّنُو^(١).

وملخصُه: أنَّ أ يعمل في ب حين لا يكون هناك عنصر ثالث ج يستطيع أن يحكم ب، هو أقرب إليه من أ على الرَّسم التشجيري.

فإذا كان عنصر ما يعمل على شيء فإنَّ هذا العنصر سيمنع عملَ أيِّ عنصر آخرَ أبعدَ منه عن المعمول فيه، وهذه الفكرة ترد في تعريف العمل عبرَ مفهوم الحاجز، فالعنصر الموجود داخل ع ف لا يعمل فيه إلا ف الرَّأس الأقرب، دونَ أيِّ رأسٍ من الخارج، لأنَّ الإسقاطَ الأكبر ع ف يمنع العمل من قبِل أيِّ شيء خارج هذا الإسقاط. مثال: * إنَّ زيداً عمراً يُنصف^(٢).

لا يمكن أن يكون زيداً مفعولاً به ليُنصف، لأنَّه فُصل بينه وبين الفعل بفواصل هو عمرو، وكذلك لا يمكن أن تعمل (إنَّ) في "عمراً" وهو مفعول عنها بزيد، فالتوجيهُ الصحيح لهذا المثال أن يكون «زيداً» اسم إنَّ لاغير، وأن يكون «عمراً» مفعولاً به ليُنصف.

– أنواع العوامل:

جعل التوليدِيون العوامل على ثلاثة أنواع^(٣):

الفعل والحرف وإعراب التصريف، وقد اختصرها تشومسكي بقوله: «في الأعمَّ الأغلب تعمل الرؤوس المعجميَّة في تكملاتها»^(٤).

فالفعل ما أثَّر في ما بعده من مفردات أو جمل، مثال:

(١) انظر النظرية النحويَّة ٥٠٧.

(٢) الرمز * يُستعمل للعبارة المغلوطة اللاحقة.

(٣) انظر نظرية تشومسكي في العامل والأثر ٧٥.

(٤) LGB, p 162

١- رأيتُ زيداً.

٢- قلتُ: إنَّكَ صادق.

ففي الحالة الأولى عملَ الفعلُ النَّصبُ في الاسم بعده، وفي الحالة الثانية عملَ النَّصبُ في الجملة بعده.

والحرف عامل في معموله الاسمي في نحو: زيدٌ يحمل الكتاب باليد، فالباء جرَّت الاسم بعدها.

وإعرابُ التصريف - كما تقدّم - هو عامل رفع لفاعل الجملة المتصرفّة ذات الزّمن إذا كان مؤلّفاً من عنصر التّطابق (تط) في النوع والعدد والموجّهات التي ترتبط بالفعل بواسطة القواعد الفونولوجيّة للغة فتصيرُه (أي إعراب التصريف) ذا محتوى معجمي^(١).

مثال: جاء الأولاد، والأولاد جاؤوا.

فالعامل في رفع الأولاد عند التوليدتين في الجملتين هو عامل إعراب التصريف مع الزمن، أي التطابق بين الفعل والفاعل في عناصر التطابق المذكورة.

وهو يشغل دوماً موقع الصّدر في الإسقاط الجمليّ المؤلّف منه ومن تكمّلته الفعلية، أي (م ف)، ويتجسّد على المستوى السّطحيّ المادّي في شكلٍ لواحقٍ فعلية، كالياء في قولنا: الولد يدرس، وأمّا في البنية الواسطة فيتّخذ الشكل:

ج — [م اس + إ/ت + م ف + (م اس ٢) ...]

مثال [زيد (إ/ت)] + ماض + (تط) نحج — زيدٌ نحج].

وللعمل تأثير في الشكل البنيويّ، كما له تأثير في المعنى في الدّهن، ويعبّر تشومسكي عن ذلك بقوله: «وأقصر اهتمامي هنا إلى حدّ كبير على مكوّني اللغة التاليين: المكوّن التركيبي والمكوّن المنطقي، كما أقصره على مستويي البنية العميقة والبنية السّطحيّة، والمستوى المنطقي»^(٢)

وبفضل نظريّة الحالة^(٣) اقترح تشومسكي تعديلاً أو توسيعاً لفئة العوامل المعجميّة، إذ اعتبر الاسم عاملاً في موضعين:

١ - عاملاً عملَ الفعل: إذا جاء مشتقاً من فعله متناسباً معه لفظاً ومعنى، فيعمل مثله تماماً، كقولنا: الولد قارئٌ كتاباً.

٢ - عاملاً بالإضافة: كقولك: كتابٌ عليّ.

(١) انظر المصدر السابق، والنظريّة النحويّة ٦٣٨.

(٢) المعرفة اللغوية ١٨.

(٣) التي سيأتي البحث على شرحها في الفصل هذا.

غير أنَّ تشومسكي أشار في نصِّ له إلى عمل الأسماء في غير هذين الموضعين بقوله: «يعمل الفاعل والمسند أحدهما في الآخر»^(١).

العمل المناسب:

ويحدّد تشومسكي مجموعة فرعية للعمل تُسمّى العمل المناسب، تحدّد بحسب العامل كما يلي^(٢):

أ تعمل في ب عملاً مناسباً إذا كانت:

- أ معجميّة (أي عنصراً ظاهراً في الكلام لا مضمراً).

- أ مقترنة ب ب.

وأوضح مثال على ذلك: " زيدٌ درسَ الدرسَ "

العمل بالسابق:

أدخل تشومسكي (عام ١٩٨٦) مفهوم العمل بالسابق، وهو أساساً مفهوم لاسنيك وسايطو (١٩٨٤)، وملخصه^(٣):

أ تعمل سابقاً في ب إذا توفّر ما يلي:

- أ و ب مقترنتان (أي متواليتان في الجملة نفسها، لا يفصل بينهما فاصل).

- أ تتحكّم مكوّنيّاً في ب.

- ليس هناك ج (ج إمّا مركّب اسمي أو جملة) بحيث تتحكّم مكوّنيّاً في ج وتعلو ج، وج تعلو ب (إلا إذا كانت ب هي رأس ج).

مثال: زيداً شاهدتُ.

نلاحظ في هذه الجملة أنّ «شاهدتُ» تتحكّم في «زيداً»، و«زيداً» هو رأس الجملة، فلو قلنا: إنّ زيداً شاهدتُ لانتقض المثال، لأنّ موضع زيد لم يعد رأس الجملة، فلم تعد معمولّة سابقياً للفعل التالي، بل غدت معمولّة لسابق لها هو الحرف «إنّ».

(١) المعرفة اللغوية ٣٠٠.

(٢) ويُسمّى العمل المناسب المعجمي انظر LGB, p 162

والبناء الموازي ٢٨، والنظرية النحوية، ٥٠٤، ٦٤٠.

(٣) انظر النظرية النحوية ٥٠٦، البناء الموازي ٢٩.

وبعد:

فقد درستُ نظريةَ العملِ العلاقةَ التركيبيةَ بين عناصر الجملة، ومدى قدرة تحكُّم أحدها بالآخر، ورصدتِ الشروطَ الملازمةَ لذلك، محدّدةً أنواع العوامل ومجموعاتها.

ونظريةُ العملِ هي الهيكل الأساسي الذي تقوم عليه التوليدية، وما النظريات الأخرى التي ستليها إلا تابعةٌ لها، تسير في ظلّها، وترتبط بها من قريب أو بعيد.

وقد جهد تشومسكي في نظرية العمل لتحديد العلاقات بين الكلمات على المستوى التركيبيّ البنيوي في الأعمّ الأغلب، وإن كان قد تطرّق إلى المستوى الدلالي من بعيد.

ثانياً- نظرية الأثر والعناصر الفارغة^(١)

Trace and Empty categories theory

أهميتها:

تكمن أهمية هذه النظرية في مزجها بين التركيب والدلالة، أي بين المعنى والصناعة، فهي تبغى معرفة تقدير العناصر الفارغة في الجملة حسب مفهومها، ولكن في الوقت نفسه تريد تعييد ذلك بقواعد نحوية صناعية ثابتة؛ يقول تشومسكي: «ويُعَدُّ السؤال عن طبيعة المقولة الفارغة سؤالاً هاماً لعدد من الأسباب، يتمثل أولها في أن دراسة هذه العناصر والبحث عن العائد والضمير قد أثبتت فعاليتها في تحديد خصائص التمثيل النحوي والتمثيل الدلالي وقواعد كل منهما، وعلاوة على ذلك تمتاز دراسة خصائص المقولة الفارغة بسحرٍ داخلي خاص؛ إذ يمكن استنتاج هذه الخصائص من خلال ملاحظة الظواهر الواضحة، وهذا يعكس قوة التفكير الداخلي للعقل، وفي حال كان هدفنا اكتشاف طبيعة اللغة البشرية انطلاقاً من أثرها الملحوظ فإن هذه العناصر تُوفّر لنا مصدراً زاخراً بالأفكار والرؤى»^(٢).

مفهومها:

ينبغي أولاً التفريق بين مفهوم الأثر ومفهوم العناصر الفارغة، فالأثر نجده في البنية المجردة، ولا ينجم عن حذف أو إضمار، والعنصر الفارغ كل ما ليس بمتحقق صوتياً، سواء كان أثراً أم غير أثر، ويكون أثراً إذا كان ناتجاً عن انتقال الاسم أو الركن الاسمي أو الحرفي إلى مكانه في البنية السطحية.

فالأثر إنما هو فراغ مجازي، يقع في الموقع الذي انتقل منه عنصر معجمي إلى موقع آخر على المشجر البنيوي.

فكل أثر عنصر فارغ، وليس كل عنصر فارغ أثراً، فالعنصر الفارغ أعم من الأثر.

تنطلق هذه النظرية إذاً من مفهوم المقولة الفارغة الذي يتضمن كل فئة نحوية ليست محققة صوتياً.

(١) انظر هذه النظرية في:

LGB, P 55-64, 248.

والمعرفة اللغوية ١٤٣-١٧٣، ٢٠٠-٢٢٦، ٢٤٤، ٣٠٤، واللسانيات واللغة العربية ٧٤، ونظرية تشومسكي في العامل والأثر ٩٣، ٦٧-١٠٣، والنظرية النحوية ٤٩١، ٤٣٣، ودراسة توليدية تحويلية للتركيب المصدر ١٣٥.

(٢) LGB, P 55

فتكون هذه المقولة الفارغة أثراً إذا كان فراغها ناتجاً عن انتقال الاسم أو الركن الاسمي أو الحرفي من مكانه في البنية العميقة المجردة إلى مكانٍ جديدٍ تعبّر عنه البنية السطحية الظاهرة.

وذلك كالأثر الموجود بعد الفعل في قولنا: «زيداً أنصفْتُ»، والتقدير في البنية العميقة المجردة: «زيداً أنصفته».

وتنصُّ هذه النظرية «على أنَّ كلَّ عنصرٍ معجميٍّ يقابله من حيث الخصائص التركيبية عنصرٌ فارغ، فالعنصر العائديُّ كالرَّجل أو زيدٍ يقابله عنصر فارغ اصطلاحاً على تسميته المتحوّل، (كأثر اسم الاستفهام)، والضمير المتّصل والمنفصل يقابله الضمير المستتر [ضم] (كفاعل المصدر المستتر)»^(١).

فلكَ أن تقول: «أنصفْتُ الرَّجل»، ولكَ أن تُحلَّ محله ضميراً فتقول: «أنصفته».

ثمَّ إنَّ لكَ أن تقول: «أنصفته» فتُظهر الضمير، ولكَ أن تقول: «أنصفْتُ»، فتقدّر ضمير المفعول مستتراً.

تقوم نظرية الأثر على مبدأ أساسه أنَّ تحريك أيِّ عنصرٍ معجميٍّ من موضعه الأصلي يترك فراغاً يتناسب والسابق.

مثال: أكل زيدُ الطعام.

إذا استفهنا عنه فلا نقول: أكل زيدٌ ماذا؟ بل يُنقل اسم الاستفهام إلى صدر الجملة وفق قاعدة النقل، فنقول: ماذا أكل زيدٌ؟ وبهذه القاعدة التحويلية ينشأ أثرٌ في موقع المفعول به الفارغ.

ويمثّل لذلك بالتّمثيل التالي:

ماذا س أكل زيد (أث)س؟^(٢)

وحيثما نسأل: مَنْ تظنُّ رأى خالداً؟

فإنَّ أصل الكلام: ظننْتُ (مَنْ) رأى خالداً، أي ظننْتُ الرَّجلَ رأى خالداً، وحيثما استفهمت عنه نقلت أداة الاستفهام الدّالة على الرَّجل إلى بداية الجملة، فتركت وراءها عنصراً فارغاً، وهو هنا مركّب اسمي كما اصطلاح عليه التوليديون، لأنّه يتكوّن من أداة تعريف واسم: (الرَّجل).

وهذا المركّب الاسميّ الفارغ هنا يقع مفعولاً به للفعل^(٣) لكنّه دونما محتوى صوتيٍّ، لأنَّ تقدير الكلام: "من تظنُّه رأى خالداً"، فلهاء في تظنُّه هي الأثر، أو العنصر الفارغ، واصطُلح عليه "م. اس" أو "ر. اس. ف" أي مركّب اسميٍّ، أو ركنٌ اسميٍّ فارغ.

(١) دراسة توليدية تحويلية للتركيب المصدرية ١٣٥.

(٢) س إشارة تدلُّ على علاقة العنصر المنتقل أو المقدم بموقعه في البنية العميقة.

(٣) خلافاً لما يذكر تشومسكي من أنّه يقع فاعلاً للفعل، وأظنّه يقصد الفاعل في المعنى لا في الإعراب، أو أنّه يشير إلى العنصر

الفارغ في "رأى" لا في "تظن"، والمثال الأصلي الذي ذكره تشومسكي: Who you think (NPe) saw John?

وقد استبدلتُ به مثالاً عربياً لتقريب المفهوم إلى القارئ، انظر المعرفة اللغوية ١٤٢.

واسم الاستفهام مع هذا العنصر الفارغ يشتركان في القرينة نفسها، أي كلاهما يدلُّ على الشخص نفسه المستفهم عنه، والمقصود به «الرَّجُل»، ولذلك يعتبر اسم الاستفهام رابطاً يربط المتغيِّر [م] إ [أث] الذي هو الفاعل الحقيقي للفعل.

ويمثِّل لذلك بالتَّمثِيل التالي:

مَن س تظُنُّ [أث] س رأى س خالداً؟

وتُعرَف القاعدة التحويليَّة هذه عند التوليديِّين باسم قاعدة «حرَّك - م»، أي انقل أداة الاستفهام^(١).

علاقتها بمبدأ الإسقاط:

وقد توصَّل التوليديُّون إلى مبدأ المقولة الفارغة بناءً على تطبيقهم لمبدأ الإسقاط، الذي ينصُّ على أنَّ البنى المعجميَّة يجب أن تمثِّل مقولياً في كلِّ مستوى تركيب^(٢).

فعلى سبيل المثال: الفعل «أكل» خصائصه المعجميَّة تطلب مفعولاً بعده، فإذا ما وقعنا على جملة تخلو من مفعول، وجب علينا تقديره، والرجوعُ به إلى بنيته العميقة، وعدُّه عنصراً فارغاً في البنية السطحيَّة وفقاً لمبدأ الإسقاط.

فمن نتائج مبدأ الإسقاط إذاً أنه إذا ما تُصوِّر وجودُ عنصرٍ ما في موقع معيَّن فإنَّه لاشكَّ موجود في ذلك الموقع إمَّا بعده مقولةً ظاهرة يعبر عنها صوتياً، وإمَّا بعده مقولةً فارغة لا يتحدَّد لها أيُّ شكل صوتي^(٣).

كقولنا: زيداً رأيْتُ، والتقدير: زيداً رأيته.

وقولنا: أكلْتُ فشبعْتُ، والتقدير: أكلْتُ الطَّعام، لأنَّ الفعل أكل متعدِّ.

أصناف العناصر الفارغة:

والمقولات الفارغة في نظريَّة تشومسكي الجديدة نظريَّة الرِّبط العامليِّ تنحصر في عنصرين:

الأثر وضَم.

- فالأثر مرَّكبٌ اسميٌّ له قرينة بالمواضعة، أي إنَّ ثَمَّة ما يدلُّ عليه - وإنْ لم يُلَفَظ - من السِّياق أو من مدلول الكلام قبله، كالمثال السَّابق: «زيداً أنصفتُ [أث]»^(٤).

(١) انظر المعرفة اللغويَّة ١٤٨.

(٢) انظر المعرفة اللغويَّة ١٧٠.

(٣) انظر LGB, P 56.

والمعرفة اللغويَّة ١٧١.

(٤) انظر اللسانيَّات واللغة العربيَّة ٣٤١.

- وضَمُّ هو مضمَر^(١) من نوع خاص، إذ له وجود دلاليّ وتركيبيّ، وليس له مضمون صوتي، وهو في منظور تشومسكي مكوّن يظهر في البنية المكوّنة مكانَ المركّبات الاسميّة الظاهرة، إلّا أنّ مواطن وروده تختلف عن مواطن ورود المركّبات الاسميّة الظاهرة، إذ ليس له علامة إعرابية ظاهرة.

وهو في الغالب فاعلُ الفعل المصدريّ (المصدر)، كقولك: «أزعجني ضربُ عمرو»، ففاعل (ضربُ) هنا ضميرٌ مستتر لا حالة إعرابية له، ولكنّ له موقعاً على المشجّر التركيبيّ.

ول (ضم) هذا موقعٌ يلزمه دوماً، فهو يقع في التوليدية فاعلاً:

- إمّا قبل المصدر المؤوّل، ومثاله قولنا: يسرُّني [ضم] (أنّ زيداً ناجحٌ)، ف (ضم) هنا هو فاعل الفعل يسرُّ^(٢).

- وإمّا فاعلاً للمصدر الصريح المضاف إلى مفعوله، كقولنا: أردتُ (محاسبة [ضم] الظالم)، فضم هنا هو فاعل المصدر محاسبة^(٣).

الفرق بين الأثر وضم:

وقد أوضح تشومسكي الفرق بين الأثر وضم بذكر خصائص كلّ منهما^(٤):

فالأثر يخضع لنظرية العامل، ومفسّر الأثر لا يوجد في موضع محوريّ، وتخضع العلاقة بين المفسّر والأثر لمبدأ الربط.

بخلاف الضم فإنّه يفتقر إلى هذه الخصائص كلّها، فهو غير خاضع لنظرية العامل، ويكون مفسّره -إن وُجد- في الموضع المحوريّ المستقلّ، ولا يحتاج مفسّر عنصر الضمّ -إن كان لعنصر الضم مفسّر- إلى اتّباع مبدأ الربط.

وقد تعمّق التوليديّون في دراسة لغاتٍ عدّة، ووجدوا بناءً على تلك الدراسة أنّ ضمّ لا يخضع لمرشّح حالات الإعراب، أي لا يُحدّد له موقعٌ معيّن من الإعراب، إن افتقد إليه خُرق المرشّح.

(١) المضمَر عند تشومسكي يشمل الضمير (وهو بارز منفصل عنده)، ويشمل المتّصلات، ويشمل الضم، انظر اللسانيات واللغة العربيّة ٣٤١ ح.

(٢) في النحو العربيّ لارِب أنّ فاعل "يسرُّ" في هذا المثال هو المصدر المؤوّل من أنّ وما بعدها وهو ما اصطلح عليه التوليديّون ب (ضم).

(٣) انظر دراسة توليدية تحويلية للتركيب المصدري ١٣٨.

(٤) انظر LGB, P 56.

ومن حججهم في ذلك أنَّ خصائص توزُّع ضم في الجملة تناقض تماماً خصائص توزُّع الاسم الظاهر في الجملة، ولذلك استنتجوا أنَّ المكان الذي يحتمل أن يتوضَّع فيه ضم يجب ألا يطالَه حكم أيٍّ من العناصر المعجمية^(١).

والأثر يرد في عمليَّات نحوية أخرى، فوقَّ العمليَّات التي ذُكرت، ومنها التبئير، وهو أن ننقل مركَّباً اسمياً من مكان المفعول إلى مكان البؤرة، فيترك هذا المنقول وراءه أثراً، وهذا المركَّب الاسمي الفارغ يزوِّد بقريته تدلُّ على أنَّه مربوط إحصائياً بالعنصر المعجمي الذي انتقل إلى مكان البؤرة^(٢).

مثال: الطالبة أنصفتُ، فلفظ "الطالبة" انتقل إلى مكان البؤرة، وترك مكانه أثراً يدلُّ الكلام على أنَّه مربوط بالعنصر المعجمي "الطالبة" على النحو التالي:

الطالبة س أنصفتُ س.

فالفرق بين ضم والأثر يتلخص فيما يلي: ضم ضمير مستتر، له وجود دلاليّ وتركيبيّ، ولا ينتج عن عملية تحويل انتقالية، ولا يندرج تحت نظرية الربط، بل تحت نظرية الأثر والنظرية الموضوعاتية.

والأثر عنصر فارغ تركه عنصر معجمي، انتقل بقاعدة حرّك أ، وهو يندرج تحت نظرية الربط.

فالفرق بين ضم والأثر يتلخص فيما يلي:

ضم ضمير مستتر له وجود دلاليّ وتركيبيّ، ولا ينتج عن عملية تحويل انتقالية، ولا يندرج تحت نظرية الربط، بل تحت نظرية الأثر والنظرية الموضوعاتية.

والأثر عنصر فارغ تركه عنصر معجمي، انتقل بقاعدة حرّك أ، وهو يندرج تحت نظريتي الأثر والربط.

مراحل تطور مفهوم الأثر:

عرف الأثر تطوراً امتدادياً المفهوم ما بين مرحلة النشأة ومرحلة التَّضج^(٣):

ففي مرحلة النشأة كان سبب نشأة نظرية الأثر وجودَ الجمل المبنية للمجهول التي تفتقر إلى فاعل «الجملة المبنية للمجهول لها موقع فاعلٍ ضمني غير متحقّق، يحدّد له الدور المحوريّ العاديّ الذي يحدّد للفاعل»^(٤)، أي إنّ المفعول به في هذه الجمل يحتلُّ عادةً الموقع الذي يحتلُّه الفاعل، ويأخذ الحركة الإعرابية التي يحملها الفاعل^(٥).

(١) انظر دراسة توليدية تحويلية للتركيب المصدر ١٣٩.

(٢) انظر اللسانيات واللغة العربية ٣٤١.

(٣) انظر نظرية تشومسكي في العامل والأثر ٩٣.

(٤) المعرفة اللغوية ٢٣٤.

(٥) من المحاكاة اللغوية إلى الاقتراض النظمي: المبنى للمجهول الفاعلي في اللغة العربية ٦٣.

وفي مرحلة النضج ارتبطت نظرية الأثر بنظرية العمل عند تشومسكي^(١)، فالأثر عنده يجب أن يكون معمولاً فيه عملاً مناسباً^(٢)، فأصبح العنصر المنقول وإن تقدّم يتحكّم فيه السابق مكوّناً، كما يتحكّم في أثره.

ففي قولنا: القلم أخذتُ، يتحكّم الفعل «أخذتُ» في "القلم" وإن تقدّم عليه، كما يتحكّم في أثر «القلم» المقدّر، أي: القلم أخذته^(٣).

فصار مبدأ الفئات الفارغة يحصر هذه الفئات في أماكن معمول فيها على النحو الآتي^(٤):

إذا كانت أ فئة فارغة فهي إمّا:

- أثر، إذا كانت معمولية عملاً مناسباً، مثال: مَنْ عرفَ [أث] الحقيقة؟ فالضمير المستتر في عَرَف هو ما اصطلاح عليه التوليديون بالأثر.

- ضم، إذا لم تكن معمولية.

وكما ارتبط مفهوم الفئات الفارغة بنظرية العمل ارتبط أيضاً في مرحلة نضج النظرية بمبدأ الإجازة، فلكي يُجاز فعلٌ أو مصدر عاملٌ عملَ الفعل يجب أن يكون له فاعل، فإذا كان الفاعل ليس ظاهرياً فمن الواجب أن يكون مقولة أخرى فارغة^(٥).

مثال: مَنْ أقعَ زيدٌ بزيارته؟

فالمصدر «زيارة» لابدّ له من فاعل مستتر، لأنّه أضيف إلى مفعوله، وأصلُ التقدير: «بزيارته إيّاه»، فالهاء فاعل و«إيّاه» مفعولٌ، والهاء ترتبط بزيد أي تعود عليه، و«إيّاه» ترتبط ب«مَنْ»، فلمّا حُذِف الضمير العائد على الفاعل "الهاء" استقلَّ ضمير المفعول بنفسه فاتّصل بالفعل، وبقي ركن الفاعل فارغاً/مستتراً، يُرمز له بالأثر.

وما لم يرتبط الأثر بالاسم العائد إليه وهو هنا «مَنْ» فإنّه لن يُجاز^(٦).

وكما للمقولة الفارغة ارتباطٌ بنظرية العمل ومبدأ الإجازة، كذلك ارتباطها بنظرية الإحالة قوي لا يُستهان به.

فلمقولة الفارغة رابط تعود عليه، وذلك حينما تكون ضميراً مستتراً.

(١) حول علاقة العمل بنظرية الأثر انظر نظرية تشومسكي في العامل والأثر ٩٦.

(٢) تقدّم ذكر مفهوم العمل المناسب في نظرية العمل.

(٣) هذا اعتبار التوليدين، وسيذكر الفصل الثالث جعلَ النحويين العملَ بالقلم نفسه لا بأثره.

(٤) انظر نظرية تشومسكي في العامل والأثر ٩٦، والنظرية النحوية ٤٩٧.

(٥) انظر المعرفة اللغوية ١٩٩، ودراسة توليدية تحويلية للتركيب المصدري ١٣٥.

(٦) المثال الأصلي عند تشومسكي:

Who was John persuaded to visit?

ومثال ذلك قولنا: الرَّجُل الذي رأيتُ طويلًا، والتقدير: الرَّجُل الذي رأيته، فالهاء مقولة فارغة تعود على الرَّجُل، ولا يجوز في العربية حذف الاسم الموصول «الذي» بخلاف الإنكليزية التي انطلقت منها نظرية تشومسكي بادئ الأمر، فالرابط الفارغ فيها قد يتحقق معجمياً وقد لا يتحقق، أي «الذي» قد يُذكر وقد يُحذف^(١).

والأثر في «رأيتُ» في المثال نفسه في موقع اسميٍّ، مفعول به لرأيت، مربوط بالرباط الفارغ، أي الاسم الموصول (المحذوف في الإنكليزية)، وهو إلى ذلك مربوط بالمرجع الذي يرتبط به ذلك الرابط الفارغ وهو «الرجل»، وتُسمى هذه الخاصّة بالرّبط القويّ، ولذلك صيغ في التوليدية المبدأ التالي:

«يجب أن يكون المتغيّر مربوطاً بقوة»^(٢)

ومن الأمثلة على ربط الأثر الجملتان اللتان ذكرهما تشومسكي^(٣):

-I wonder [who the men expected [s e1 to see them]]

- أتساءل: مَنْ تَوَقَّعَ الرِّجَالُ أن يروههم؟

-the men expected [s e2 to see them]

- الرِّجَالُ تَوَقَّعُوا أن يروههم.

ويقول عقبهما: «يجب أن يكون الأثر (e1) هو المتغيّر الذي يرتبط بالكلمة "who"، كما يجب أن يكون الأثر (e2) ضمناً يرتبط بالكلمة "the men"».

نلاحظ أنّ الضمير (هم) في يروههم في الجملة الأولى مرتبط بـ «الرجال»، ولا يمتنع في الوقت نفسه ارتباطه بالكلمة «مَنْ» وعوده إليها، فيجوز على ذلك كون الرجال الرائيين ويجوز كونهم المرئيين.

غاية نظرية الأثر:

والغاية من نظرية الأثر سهولة الاستغناء عن العودة إلى البنية العميقة التي نادى بها تشومسكي في المراحل الأولى من انطلاق نظريته، فصارت البنية السطحية عنده هي المنبئة عن البنية العميقة بالرجوع إلى العناصر الفارغة

(١) في الإنكليزية هناك رابط فارغ المقولة (o) يقيّد المقولة الفارغة (e)، مثال:

The man(o) I saw(e)، المعرفة اللغوية ١٧١.

(٢) المعرفة اللغوية ١٧٢.

(٣) انظر المعرفة اللغوية ٢٠٣، حيث الرّمز (s) الصغير رمز للجملة الجديدة المفتوحة، وهي تعادل في العربية المصدر المؤوّل، والرمزان (e1) و(e2) رمزان للأثر، وقد أثبت هنا المثال الأصلي لأنّ الكلام عليه يختلف عن نظيره في اللغة العربية.

وآثارها وارتباطاتها، «فافتراض أنّ البنى س^(١) تتضمن الآثار يمكّننا من تقديم التأويل الدلالي بطريقة واضحة ومعقولة، وذلك باستخدام العلاقات الكائنة بين المتغيرات والروابط، واستخدام الوظائف والعلاقات النحوية المرحّلة عن صور تمثيلها الخاصة بالبنى د^(٢)»^(٣).

فهذه النظرية قلّت الحاجة إلى التحويلات في النحو، وأصبح المكوّن التحويليّ الوحيد لدى تشومسكي مقلّصاً في قاعدة واحدة هي (انقل أ)، حيث أ مقولة كبرى^(٤)، ومن المعروف أنّ النقل مشترك بين اللغات كافة؛ لأنّه أمرٌ يتّصل بالدماغ البشريّ؛ يقول د. اللاطي: «عموماً في المكوّن النحوي (الدماغي) تسمح اللغة بانتقال مفرداتٍ أحياناً، وجملٍ أحياناً أخرى»^(٥).

ولهذا تعدّ نظرية الأثر امتداداً للنظرية المعيارية الموسّعة، أو النظرية النموذجية الموسّعة، ففيها كان التوليدون يجدون أنّ المعلومات المتعلقة بالأدوار المحورية أي بالأدوار المسندة إلى كل كلمة في الجملة تؤخذ وتُعرف من البنية العميقة وحدها، وتؤخذ من البنية الشجرية.

فالبنية السطحية في النظرية النموذجية الموسّعة لم تكن تقدّم المعلومات الكافية، وفي نظرية الأثر صاروا يرون البنية السطحية كفيلاً بتعريفنا بالأدوار الدلالية، حيث لم يُحدَف شيء من محتويات الجملة نحتاج إلى استرجاعه، بل تحوّل من موضعه الأصليّ إلى موضع جديد، وترك مكانه أثراً دَلّ عليه^(٦).

ونظرية الأثر أحدُ البراهين الصّادقة على فرضية تشومسكي التي انطلقت منها نظريته، وهي وحدة النحو وكنيته وعالميته، فالنحو الكلّيّ قوامه العقل البشريّ والعمليات الذهنيّة الفطريّة المشتركة بين البشر بجملتهم على اختلاف مواردهم ومشاربهم؛ فقد لاحظت أنّ تأويل الجمل المذكورة وفهمها لا يتطلّب «بالنسبة لعقل جُهّز قبلاً بمبادئ النحو الكلّيّ إلا معرفة معاني الكلمات، وأما ما بقي فتحدّده عملية حوسبيّة من النوع الذي أوجزناه سابقاً»^(٧).

ومن هنا يقول تشومسكي: «يمكننا أن نفسّر كيف يعرف الأطفال هذه الحقائق دونما تعلّم أو أدلة ملائمة، على أساس افتراض أنّ الحالة الأوّلية لملكة اللغة تتضمن مبادئ أنظمة النحو الكلّي الفرعية

(١) أي السطحية (the surface).

(٢) أي العميقة (the deep).

(٣) المعرفة اللغوية ١٤٤.

(٤) انظر اللسانيات واللغة العربية ٧٤.

(٥) القرائن النحوية والعمليات التعريبيّة ٢٤٨.

(٦) انظر اللسانيات واللغة العربية ٧٤.

(٧) المعرفة اللغوية ٢٠٧.

المتنوعة، وأنَّ العقلَ قادر على القيام بحوسبات من النوع المشار إليه، أو قادر على استخلاص الحقائق - في الواقع - من هذه المبادئ بمجرد ما تتوفر العناصر المعجمية وخصائصها»^(١).

وبهذا يتبين «أنَّ المقولات الفارغة تظهر حيثما تُنبئ بظهورها مبادئ النَّحو الكلي التي نوقشت سابقاً، وأنَّ لهذه المقولات خصائصَ محدَّدة ومميَّزة تماماً»^(٢).

فالأثر ينبئ عن عنصر محذوف، ولكنَّ لهذا الحذف شروطاً وضوابط، فلا يجوز الحذف في كلِّ موطن، ولذلك يشترط تشومسكي مبدأً إمكانِ تغطية الحذف الذي «يُقرَّر أنَّه قد يُحذف العنصر فقط إذا ما تحدَّد بصورة كاملة عن طريق مرَّكَّب يرتبط به بنيويّاً يتضمَّن سماته المعجمية»^(٣).

والأمثلة التي أوردها شاهداً على حذف الاسم الموصول أو حذف العائد إليه كُلُّها يمكن السامع العادي أن يفهمها، ويتنبأ بالمحذوف فيها، وفق مبادئ النَّحو الكلي المزوَّد بها فطريّاً.

والأثر وإن كان غائباً نطقاً فإنَّه باقٍ حكماً وتأثيراً، وهذا ما أقرّه تشومسكي بقوله: «ورغم أنَّه ليس للأثر ذاته محتوى صوتيٌّ، إلَّا أنَّه يستطيع أن يؤثِّر على الصورة الصوتية تأثيراً مباشراً، وذلك بقيامه بدور الحاجز عن تطبيق القواعد الأخرى»^(٤).

(١) المعرفة اللغوية ٢١٥.

(٢) انظر المصدر نفسه ٢٣٥.

(٣) المصدر نفسه ١٤٩.

(٤) المصدر نفسه ٣٠٤.

ثالثاً- نظرية الإحالة (الرّبط)^(١)

(the theory of Binding)

مفهومها وتعريفها:

«هي نظرية فرعية للنحو الكلّي الذي يهتم بالمبادئ التي تحكم العلاقات الواقعة بين العناصر الإحالية المعتمدة... من ناحية، ومراجعها الممكنة من ناحية أخرى»^(٢).

وبعبارة أخرى هي نظرية «تهتمّ بالروابط بين المركّبات الاسميّة»^(٣)، وهي روابط تتعلّق ببعض الخصائص الدلالية، كالاعتماد على المرجع^(٤)، ومن ثمّ العلاقة التركيبية بين الضمير ومفسّره^(٥).

فعلاقة العنصر الإحاليّ بسابقه الذي يفسّره هي جوهر هذه النظرية ومحورها.

أهميتها:

نظرية الربط واحدة من أكثر النظريات اللسانية درساً وتناولاً في العشرين سنة الأخيرة^(٦)؛ ولا يعني هذا أنّها استوت على سوقها؛ بل الدرس والبحث والتقضيّ فيها قائم مستمرّ؛ حتّى قيل فيها: «من المشاكل التي لم

(١) انظر هذه النظرية في:

LGB, P183-222

والمعرفة اللغوية ١٥٦-٢١٠، ٢٢٨-٢٨٥، ٣٠٥-٣٣٧، واللغة ومشكلات المعرفة ٦٦-٨٧، واللسانيات واللغة العربية ١٢١-٢٢٦، ٢٧٧-٣٤٤، وأهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث ٥٤-٥٧، ونظرية تشومسكي في العامل والأثر ٨٤-٩٠، وأنظمة الربط في العربية ٢٩-٤٢، والنظرية النحوية ٢٣٩-٢٧١.

(٢) المعرفة اللغوية ١٥٩.

(٣) "المركّبات الاسميّة" هذه عبارة المترجم، مع أنّ العنصر الإحالي من الممكن أن يكون اسماً أو ضميراً، أو ضميراً انعكاسياً، أو أثراً لعنصر م، أي أثراً لاسم الاستفهام أو للاسم الموصول.

(٤) حيث إنّ معرفة المرجع الذي يعود إليه الضمير غالباً ما تكون دلالية لا تركيبية، لأنّ المعنى والدلالة هما الفصيل فيه، وهذا ما يراه التوليديّون تجديداً وريادة حينما أضافوا عنصر الدلالة وأخذوه بعين النظر بعد أن كانوا أقصوه في نظريّاتهم ورؤاهم الأولى، فربطوا هنا بين العلاقات الدلالية والعلاقات التركيبية.

(٥) اللغة ومشكلات المعرفة ٨٤.

(٦) انظر النظرية النحوية ٢٣٩.

تحظّ لحدّ الآن بحلّ مُرضٍ في الأدبيّات اللسانيّة مُشكِـل معرفة الطريقة التي تُقام بها العلائق العائديّة في الكلام»^(١).

ولنظرية الرّبط فضلٌ في تقليص دور البنية العميقة وتوسيع نطاق البنية السّطحيّة، فبعد أن كان -في طور النظرية النموذجيّة- لابدّ من العودة إلى البنية العميقة لمعرفة مرجع كلّ ضمير صار بفضل نظرية الرّبط يُكتفى بالبنية السطحيّة.

ومن ميّزات نظرية الإحالة العامليّة أنّها تخلّصت من كثير من القواعد التحويليّة، وهذا ما ساعد على التخلص من التّكلّف والتّعسّف الذي كانت تحمله تلك القواعد^(٢)، ولذلك «عدّ هوروكس نظرية الرّبط العامليّ إطار التحليل التوليديّ الأحدث عند تشومسكي»^(٣).

وعمل هذه النظرية يتركز في مستوى البنية الوظيفيّة، لا في مستوى آخر من مستويات النحو؛ لأنّ الإطار النظريّ العامّ هو نظرية التمثيل النحويّ المضمّنة في النظرية المعجميّة الوظيفيّة التي اقترحها كلّ من بريزين وكابلن وآخرون، وهي نظرية تستند إلى البنية المعجميّة والبنية الوظيفيّة، ناطرةً فيما هو كلّيّ وما هو خاصّ من بين اللغات^(٤).

فبقدر ما تُحقّق هذه النظرية من مبادئ ثابتةٍ مشتركةٍ بين اللغات جميعاً تعدّ نفسها قد حقّقت من النّجاح.

علاقتها بالنظريّات العامليّة الأخرى:

تتّصل هذه النظرية بنظرية العمل، حيث تقوم على مفهوم التحكّم المكوّنيّ جوهر نظرية العمل، فالعنصر المعجميّ أ يتحكّم مكوّنيّاً في العنصر ب إذا كان لا يتضمّن أحدهما الآخر، وأوّل عجرة متفرّعة تلو أ تلو ب أيضاً^(٥).

وبناءً عليه تقول إنّ الفئة أ تربط الفئة ب ما دام:

أ- وب متجاورين في جملة واحدة.

أ- تتحكّم مكوّنيّاً في ب.

«فالرّبط الإحاليّ بين عنصرين وإن كانا متباعدين قليلاً يعني أنّ الأوّل يتحكّم مكوّنيّاً في الثاني»^(٦).

(١) اللسانيات واللغة العربية ٢١٤.

(٢) انظر المعرفة اللغوية ٣٨.

(٣) المعرفة اللغوية ٥٨ ح.

(٤) انظر اللسانيات واللغة العربية ٢٧٧.

(٥) انظر نظرية تشومسكي في العامل والأثر ٨٥.

(٦) المصدر نفسه ٨٥، وانظر أيضاً لعلاقة الرّبط بالعمل النظرية النحوية ٢٥٣، واللسانيات واللغة العربية ٣٤٣.

فنظرية الربط تعتمد العمل في صياغة المبادئ التي تقوم عليها.

وعلاقة هذه النظرية بنظرية الأثر تتجلى في أن إحدى مهام هذه النظرية ربط الآثار بسوابقها^(١).

مبادئ نظرية الربط الإحالي^(٢):

تقوم نظرية تشومسكي للربط الإحالي على ثلاثة مبادئ ثابتة، هي:

- المبدأ (أ): يجب على العائد أن يكون إحاليًا (مربوطاً) في فصيلته العاملة^(٣).

- المبدأ (ب): يجب أن يكون الضمير حرّاً في فصيلته العاملة^(٤).

- المبدأ (ت): يجب أن يكون التعبير الإحالي حرّاً^(٥).

فأما المبدأ (أ) فيشتمل على القوانين التالية:

١- أ يربط ب إذا كان أ يتحكم مكوّنياً ب ب وله قرينة ب نفسها.

٢- الفصيطة العاملة للعنصر أ هي العبارة الاسمية ع. اس الدنيا التي تحتوي:

- العنصر أ

- وعاملاً في أ

- وفاعلاً متاحاً ل أ.

٣- أ هو فاعل متاح ل ب إذا فقط إذا لم يخرق القرن المشترك (الافتراضي) بين العائد والفاعل مبدأً قواعدياً.

وأما المبدأ (ب) فيقتضي حرية الضمير في مجاله الأقرب، فحين تقول: «زيدٌ أنصفه» يتمتع -وفقاً لهذه النظرية- ربط الضمير بزيد، فيجب أن يكون حرّاً من زيد غير مقيد به.

والمبدأ (ت) يقتضي أن الأسماء الظاهرة لا ترتبط بسابق تعود عليه، ولا تحتاج إلى تفسير، كزيد وكتاب ورجل وشجرة... الخ.

(١) انظر أهمية الربط بين التفكير اللغوي ٥٤.

(٢) Lectures on Government and Binding, P188.

والمعرفة اللغوية ٢٠٣-٣٠٧، ٣٧٠، والنظرية النحوية ٢٧٠، وأهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث ٥٦، وستوضح هذه المبادئ من أمثلتها في الكلام الآتي.

(٣) انظر النظرية النحوية ٢٦٦.

(٤) انظر النظرية النحوية ٢٧٠.

(٥) انظر المصدر نفسه ٢٧٣.

أصناف العناصر في نظرية الربط وتوجيهها^(١):

إذا نظرت في أصناف العناصر التي تتضمنها المبادئ السابقة وجدتها ثلاثة أصناف:

العوائد، والمضمرات والتعابير الإحالية.

- فالعوائد^(٢): هي العناصر المعجمية التي تحتاج بالضرورة إلى كلمة قبلها تفسرها وتحدد مرجعيتها،

ولولا هذه المرجعية لفسدت الجملة لتفككها، وعدم الترابط البنيوي بين عناصرها.

والعوائد «بحسب المبدأ الأول [من مبادئ نظرية الربط المذكورة] يجب أن تكون مربوطة ضمن مقولتها العاملة»^(٣).

والعوائد في نظرية الربط نوعان^(٤):

أ- عوائد مليئة معجمياً: وهي نوعان:

● عوائد تُسمى بـ "الضمائر الانعكاسية": كقولنا: هنا تحب نفسها.

● وعوائد تسمى بـ "ضمائر التبادل": كقولنا: الأولاد يحب بعضهم بعضاً^(٥).

ف«نفسها» و«بعضهم بعضاً» يفتقران إلى مرجع يرتبطان به ويعودان عليه، ولذلك سمياً بالعوائد.

ب- وعوائد فارغة: وهي الآثار الناتجة عن تقديم المركب الاسمي، كقولك: «زيداً رأيت»، فالضمير المستتر يُعد عند التوليديين عائداً فارغاً.

- والمضمرات: وهي في نظرية الربط نوعان:

● مضمرات مليئة معجمياً: وهي الضمائر الظاهرة المتصلة والمنفصلة.

(١) انظر نظرية تشومسكي في العامل والأثر ٨٧، والنظرية النحوية ٢٤٠.

(٢) "العائد" أو "العائدي" هو الترجمة التي ارتأها المترجمون لمصطلح "anaphor"، وهي ترجمة تختلط بمصطلح العائد النحوي الذي يختلف في مفهومه عن العائد التوليدي، وأقترح ترجمته بالمُحيل للخلاص من هذا التداخل.

LGB, P189

(٣)

(٤) انظر نظرية تشومسكي في العامل والأثر ٨٨.

(٥) هذا الصواب "بعضهم بعضاً"، أما ما شاع في عامة الكتب اللسانية التي ترجمت لتشومسكي نظريته هذه من قولهم: "بعضهم البعض" فخطأ لغوي، انظر نحو إتقان الكتابة العلمية باللغة العربية ٥٦.

● مضمّرات فارغة: وهي مقولة فارغة مجردة من المحتوى الصوتي، وإن بدت في شكل الضمائر، وهي حرّة ليس لها سابق يفسّرُها في مقولتها، ويرمز لها بـ (ضم)^(١).

- والتعبيرات الإحالية:

وهي العبارة التي تدلُّ على شخص أو شيء محدّد في الخطاب، ولا تحتاج إلى سابق تعود عليه، كأسماء الأعلام، والأسماء عامّة، ككتاب وخيل، ويُقابل هذا النوع من العبارات العوائد والضمائر التي تحتاج بلا ريب إلى ما تعود عليه ليفسّرُها^(٢).

ففي حين تحتاج الضمائر والعوائد إلى مراجع تفسّرُها داخل الجملة أو خارجها، لا تحتاج التعبيرات الإحالية إلى أي مرجع يفسّرُها في الجملة، بل هي حرّة فيها، أي قائمة بذاتها^(٣).

كيف تُطبّق نظرية الرّبط؟

المبدأ العام لنظرية الرّبط هو التالي:

«نقول بأنّ العنصر أ يربط العنصر ب إذا ما كان العنصر الأوّل يتحكّم مكوّنياً في العنصر ب، ويشترك معه في القرينة».

ويربط العنصر أ محلياً العنصر ب إذا ما كان العنصر الأوّل يربط الثاني، ولم يكن هناك عنصر آخر هو العنصر ج، على نحو يُربط فيه العنصر أ العنصر ج، والعنصر ج العنصر ب^(٤).

مثال ذلك: كان زيدٌ يبيع كتبه، فالهاء تعود على زيد ومربوطة به.

أمّا لوقلنا: كان زيدٌ أبوه يبيع كتبه، فالهاء في كتبه لا يمكن أن تعود على زيد وفق نظام نظرية الرّبط، لأنّ «زيدٌ» يربط «أبوه»، و«أبوه» يربط الهاء في «كتبه».

قيود ومبادئ أخرى للرّبط^(٥):

- قيد الفاعل المحدّد:

(١) سبق شرح مفهوم "ضم" مفصّلاً في نظرية الأثر.

(٢) انظر النظرية النحوية ٦٣٥.

LGB, P220

(٣) انظر

(٤) المعرفة اللغوية ٣٠٥.

(٥) سأكتفي هنا بسردها، وسيُضح لك مفهومها بوساطة الحالات التي تحرقها، وستذكر بعدها في "نماذج من خرق القيود".

ينصُّ قيد الفاعل المحدّد على أنّه لا بدّ أن ترتبط المضمرات ضمن مجال الفاعل^(١) المحدّد الأقرب^(٢)، ففي قولنا: «أمر الأب ابنه أن يبيع كتبه» يجب ارتباط الضمير في كتبه بالفاعل الأقرب، وهو «ابنه» ما لم يمنع من ذلك مانع.

– قيد الفاعل المتاح:

أدخل تشومسكي هذا القيد دفعاً لإشكالية بعض الجمل، وهو ينصُّ على ما يلي:

«يكون أ فاعلاً متاحاً للعائد ب إذا وفقط إذا لم يشكّل القرن المشترك (الافتراضي) بين العائد والفاعل خرقاً لأيّ مبدأ قواعدي»^(٣).

ففي قولنا: «ليلي هندٌ أحبّتها»، لا يمكن ربط الهاء في أحبّتها بالفاعل الأقرب «هندٌ»؛ لأنّ ذلك يُسبّب خرقاً من ناحية المعنى ومن ناحية القواعديّة، فمن ناحية المعنى الفسادُ جليّ، ومن ناحية القواعديّة خلا المبتدأ «ليلي» من رابط في جملة الخبر يعود عليه.

– مبدأ القرب:

كما بُيّن في مبدأ قيد الفاعل المحدّد بالنسبة للمضمرات فكذلك يُقال بالنسبة للعائدات: لا بدّ أن ترتبط العائدات بأقرب فاعل يوجد في مجال مقولته العاملة^(٤)، فلو قلت:

رأى الآباء أنّ الأبناء يحبُّ بعضهم بعضاً، فالعائد «بعضهم بعضاً» يعود على الأبناء لأنّها الأقرب.

– شرطاً التّطابق والعبارة الصّرفية الدّنيا:

العائد يجب أن يكون له سابق يتطابق معه في الجنس والعدد، ويجب على العائد أن يكون له سابق في الجملة نفسها التي يحدّدها أقرب فاعل^(٥).

ففي قولنا: «أخبرني زيدٌ أنّ هنداً أحبّت نفسها» يرتبط العائد مع العنصر القريب منه، المطابق له في العدد والجنس، وهو «هند».

(١) مفهوم الفاعل في هذه القيود لا يُقصد به الفاعل النحويّ بل المعنويّ، أو كما يسمّيه التوليدون الفاعل المنطقيّ.

(٢) انظر المعرفة اللغوية ٣٠٥.

(٣) انظر النظرية النحويّة ٢٦١.

(٤) انظر المعرفة اللغوية ٢٤٠، واللسانيات واللغة العربية ٣٠٠، ولا يُقصد هنا بالفاعل الفاعل النحوي بل الفاعل المعنويّ الذي قام حقيقةً بالفعل وإن لم يكن فاعلاً في الإعراب والصناعة كما تقدّم آنفاً.

(٥) انظر النظرية النحوية ٢٤٣، والفاعل المقصود هو الفاعل دلاليّاً لا تركيبياً أيضاً.

- قيد التناظر:

اقترحه تشومسكي (١٩٧٧)، وينصُّ على أنَّ الرِّبْط بين السَّوابق واللَّواحق في الكلام يكون بالتناظر^(١)؛ فإذا قلت: «زيدٌ عمرو أنصفه» فحسبُ هذا المبدأ يجب أن يعود ضمير الفاعل المستتر في «أنصف» على الأوَّل أي زيد، ويعود ضمير المفعول «الهاء» على الثاني، أي عمرو، فالمسألة مسألة تناظر لا غير، الأوَّل يعود على الأوَّل، والثاني يعود على الثاني.

- قيد عدم البعد:

ينصُّ هذا القيد على أنَّ «الرَّابِط يُجاز بارتباطه بمتغيِّر، لا يبعد عنه أكثر ممَّا ينبغي»^(٢)، أي أنَّ حين تحكم على ضمير ما أو عائديٍّ بأنَّه مرتبط بمرجع ما تحدَّده فإنَّ ذلك المرجع يجب أن يكون قريباً ممَّا يعود عليه، غير بعيد عنه، ففي قولنا: «أخبرني عمرو أنَّ زيدا يحبُّ نفسه» لا يجوز ربط «نفسه» بعمرو للبعد بينهما. ويُشارُ هنا إلى الترادف والتقارب بين المفهومات الثلاثة التي طرحها التوليديون لخدمة نظرية الرِّبْط، فكلُّها تصبُّ في الفكرة ذاتها، وإن تنوَّعت أساليبها: «القرب، وعدم البعد، والدنوّ».

نماذج من خروق القيود:

في هذه الفقرة سنعرف متى نحكم على جملة نحويّاً بأنَّ فيها خرقاً لنظرية الرِّبْط، أو خرقاً لقيد من قيودها بذكر أمثلة من حالات الخرق:

• ارتباط الضمير بالضم يخرق نظرية الرِّبْط:

يقول تشومسكي معلقاً على الجملة التالية:

-John is too stubborn [PRO to talk to B]

«إذا ما كان الرمز B هو الضمير him" كان الضم^(٣) مربوطاً في هذه الحالة بالكلمة John إذا ما كان الرمز B حرّاً^(٤)، وكذلك يكون الضم حرّاً بالضرورة إذا ما كان هذا الرمز^(٥) مقيداً بالكلمة John، وإلا فسوف يصبح الضمير "him" مرتبطاً بالضم، وهو ما يخرق المبدأ الثاني من مبادئ نظرية

(١) انظر اللسانيات واللغة العربية ٢١٥.

(٢) انظر المعرفة اللغوية ١٨٥.

(٣) وهو هنا الضمير المستتر في يتحدَّث.

(٤) أي يعود على مرجع غير مذكور في الجملة.

(٥) أي الرمز B.

الربط، كما في: "John talked to him" مع عد الضمير "him" مرتبطاً بالكلمة "John" «^(١)».

ترجمة الجملة التي ذكرها تشومسكي إلى العربية تحتل معنيين:

الأول: جون أعند من أن يتحدّث إليه، (أي أن يتحدّث هو إلى شخص ما غير مذكور في الجملة، يعرفه المخاطب).

والثاني: جون أعند من أن يتحدّث إليه شخصاً ما^(٢).

فالمسألة -وفق ما يفهم من نص تشومسكي هذا- مسألة تناوب وتبادل أدوار بين الرمز B والضم في الجملة، فحين يُربط الضم بجون -أي حين يعود الضمير المستتر في "يتحدّث" على جون- يجب أن تُطلق الحرّة للرمز B فلا يعود على مرجع مذكور في الجملة نفسها، وذلك يتفق مع الترجمة الأولى للجملة.

وحين يُربط الرمز B ويُقيّد بجون يُمنع الضم من التقييد وتجب له الحرّة، أي العود على مصدر غير مذكور في الكلام، وذلك يتفق مع الترجمة الثانية.

على حين أنّه إن ارتبط الشيطان بجون فهذا خرق للمبدأ الثاني من نظرية الربط؛ لأنّه يستلزم جعل "جون" المتحدّث و"جون" المتحدّث إليه، وذلك مُحال.

لذلك لابدّ من مرجع خارجيّ يعود إليه الضم يغيّر المرجع الذي تعود عليه الهاء في إليه، ليتحقّق للترجمة المذكورة الفهم السديد.

ويمثّل تشومسكي لذلك بمثال قريب إلى الأذهان يمتنع فيه عود الضمير على المذكور في الكلام، وهو قولنا:

"John talked to him".

جون تحدّث إليه.

حيث يحظر هنا أن يكون الضمير عائداً على جون، ولا بدّ له من مرجع خارجيّ، فهو لذلك حرّ لا مقيد على حسب اصطلاح التوليديين، وذلك تبعاً لما جاء في المبدأ «ب» من مبادئ نظرية الربط.

● خرق نظرية الفصل (وهي مندرجة تحت نظرية الربط):

(١) المعرفة اللغوية ٢٤٥.

(٢) هكذا ترجمها المترجم، ويمكننا تقريبها من الفصحى أكثر بالصياغة التالية: "جون أعند من أن يتحدّث إليه"، بالبناء للمجهول.

ذكر تشومسكي^(١) أمثلة يمتنع فيها عود الضمير على اسم الاستفهام المصدرية به الجملة لأنه يخرق نظرية الفصل، وهاك مثالاً على ذلك:

*who [does John believe [the claim [that[Bill -saw e]]]]?

* (من يعتقد جون ما زعم من أن بيل رأى أ؟)

حيث الرمز أ هو الأثر أي الضمير المستتر المفعول به، الذي يعود على من الاستفهامية، أي: (... ما زعم من أن بيل رآه).

والجملة الخبرية التي حوّلت عنها هذه الجملة الاستفهامية صحيحة نحويًا، وهي:

يعتقد جون ما زعم من أن بيل رأى الشرطي.

والتمثيل القوسي لها كالتالي:

ج [يعتقد جون م إ [ما ج [زعم م إ [من ج [أن بيل رأى الشرطي]]]].

فإذا ما حاولنا السؤال عما تحته خط فيها حصلنا على جملة استفهامية مغلوبة، وعلة الغلط فيها عند تشومسكي أن «تركيب ال» -أي الشرطي- «قد نقل أبعد مما ينبغي».

● خرق قيد الفاعل المتاح:

- * معرفة أن زيداً قد يفشل ضابطه^(٢).

في هذا المثال خرق لقيد من قيود نظرية الربط، إذا كان المقصود أن من يعرف هو نفسه من يتضايق، وذلك وفقاً للمبدأ الثاني من مبادئ نظرية الربط: «يجب أن يكون الضمير حرّاً في مجال فصيلته العاملة».

أما إذا كان الفاعل متاح (الضم) حرّاً في الجملة الاسمية، وكان الضمير المستتر في يفشل (ض ١) حرّاً في جملة، وكان الضمير في ضابطه (ض ٢) حرّاً في الجملة الثالثة (ج ٣) غير حرّ في الإسقاط الأقصى (الجملة الكبرى) لأنه يعود على زيد، وكان «زيداً» تعبيراً إحاليّاً حرّاً في الجملة الاسمية الكبرى كلّها فإن التعبير حينئذٍ سليم سديد لا يخرق أيّ قيد.

ويمثّل لذلك بالأقواس لمعرفة مبتدأ كلّ ركنٍ جمليٍّ ومنتهاه ورموزه عند التوليديين:

(١) المعرفة اللغوية ٢٨٤.

(٢) انظر المعرفة اللغوية ٣١١، ولعلّ الصّواب "ضابطته"، وعليه لا غبار على الجملة وهي صحيحة فصيحة، غير أنّي أثبتُ ما تُرجم؛ لأنّ به يتحقّق وجه التمثيل للجملة على الخرق ومخالفة المبدأ القواعديّ الرّبطيّ (ب) والجملة الأصليّة التي بنى عليها تشومسكي كلامه:

[the knowledge that John might fail] bothered him.

ج ١ [معرفة (ضم) ج ١] أنَّ زيداً ج ٢ [قد يفشل (ض) ١] ج ٣ [ضايقه (ض) ٢] (١).

ويبدو أنَّ خرق قيد الفاعل المحدد وقع حينما عاد الضمير المستتر في "ضايقه" على غير الفاعل، فـ«زيد» وقع في حيِّز مفعول المعرفة لا فاعلها، فلا يمكن أن يعود الضمير عليه، يقول تشومسكي: «ولا يمكن كذلك للضمائري أن يُربط بعنصر ليس بفاعل يقع ضمن مجال الفاعل» (٢).

ولعلنا إذا قصدنا المعنى الثاني وهو أنَّ زيداً هو المتضايق وجب حينئذٍ أن نقول:

معرفة أنَّ زيداً قد يفشل ضايقت زيداً.

أو: ضايق زيداً معرفة أنَّه قد يفشل.

فإنَّما أن يُصحَّح الخرق بالتصريح بالفاعل المشترك بين المعرفة والمضايقة، فنقول: معرفة خالدٍ بأنَّ زيداً قد يفشل ضايقتة.

وإنَّما بالتصريح بزيد لا الإضمار كما دُكر: معرفة أنَّ زيداً قد يفشل ضايقت زيداً.

وقد يكون التصريح بطريقة أخرى، بإضافة المصدر إلى فاعله، فنقول: معرفة زيد بأنه قد يفشل ضايقتة.

كلُّ هذه مخارج للجملة من الإشكال لو كان الحديث عن العربية، أما الإنكليزية فقد لا تستوعب كلَّ هذه التآليف من وجوه الكلام فلذلك حكم عليها تشومسكي بالخرق وعدم القواعدية.

● الخرق بالبعد:

دُكر عدم البعد من قيود الربط، وهنا يُذكر مثالٌ ساقه تشومسكي على خرق الربط للبعد:

*من يعتقد جون مازِعِم من أنَّ بيل رأى؟

وقد شُرح هذا المثال في خرق نظرية الفصل، وأُعيد هنا للتنبيه على خرق البعد الذي لا يقلُّ أهمية عن خرق الفصل، فالمسألة عند تشومسكي محورها أنَّ العنصر الفارغ [أث] لا بدَّ أن يكون معمولاً، ولا ينبغي أبداً أن يُترك هملًا، فلمَّا بُعِد عن معموله ورابطه حصل الخرق.

(١) ستجد في الفصل الثالث أنَّ التعامل مع مثل هذه الجمل يختلف في النحو العربيِّ عمَّا هو عليه في التوليدية، لأنَّ الفرق الجوهرية بينهما ههنا أنَّ المصدر المؤوَّل في النحو العربيِّ يعدُّ مفرداً، ولا يُعامل معاملة الجمل كما تعامله التوليدية، وفوق ذلك هو في الجملة مضاف إليه، والمضاف والمضاف إليه في العربية كالشيء الواحد، وبهذا تغدو الجملتان كلتاهما مفردة واحدة هي "معرفة فشل زيد"، وهي مبتدأ خبره "ضايقه".

(٢) المعرفة اللغوية ٣٠٨.

مفهوم المجال:

لاشكَّ أنَّ ربط الضمير بعائده السابق وإحالة عليه ليس أمراً مبهماً عاماً، بل مخصّصاً بقيود وضوابط، ومفهوم المجال أحد هذه الضوابط؛ فالعنصر يُربط بآخر إذا كان يقع في مجاله نفسه لا خارجه، ومن نصوص تشومسكي الآتية يظهر ذلك:

يقول: «مجال العنصر هو المركّب الأصغر الذي يظهر فيه»^(١).

ويقول: «المجال المحلي للعائدي أو الضمير أ في نظرية الربط هو أصغر مقولة عاملة في العنصر أ، حيث المقولة العاملة هي الإسقاط الأقصى المتضمّن فاعلاً ومقولة معجميّة تعمل في العنصر أ، ومن ثمّ تتضمّنه أيضاً»^(٢).

ويقول في موضع آخر: «فالمجال المحلي للعائدي أو الضمير أ في نظرية الربط هو المركّب الوظيفي الكامل الأصغر الذي يشتمل على العامل المعجمي في العنصر أ، أي هو أصغر مقولة عاملة في هذا العنصر أ»^(٣).

يُفهم من نصوص تشومسكي هذه أنَّ مجال العنصر هو الجملة التي تشتمل على الضمير مع عائده على السواء، وقد تكون جملةً كبرى وقد تكون جملةً صغرى، مثال: إنَّ زيداً أبوه تاجرٌ، فالضمير عاد على مرجع تشتمل عليه الجملة الكبرى لا الصغرى.

وتُظهر نظرية الربط أنَّ الضمائر في توزيع تكاملي مع العوائد، فحيثما يصحّ الحياء بالضمير يمتنع وقوع العائد، إذ ينبّه تشومسكي على «أنّه في الموقع الذي يظهر فيه العائدي أ مربوطاً بمرجعه ب لا يمكن أن يظهر الضمائر ج مربوطاً بالعنصر ب»، ف «المجال المحلي للملائم للعائديات يختلف في بعض الوجوه عن نظيره الملائم للضمائريات»^(٤).

من هذا المنطلق ينادي تشومسكي دائماً بالتوزيع التكاملي بين الضمائريات والعائديات، فلا يجوز أن تظهر أحدها حين يجوز أن تظهر الأخرى، والأمثلة التالية تشهد له بذلك:

(١) المصدر نفسه ٢٩٩.

(٢) اللغة ومشكلات المعرفة ٨١.

(٣) المعرفة اللغوية ٣١٤.

(٤) LGB, P190

والمعرفة اللغوية ٣٠٦، ٣١٥، ٣١٦، والنظرية النحوية ٢٧٧.

ففي حين يجوز أن نقول: «الناس أحبُّوا أنفسهم» باستعمال العائدي «أنفسهم» لا يجوز لنا أن نقول: «الناس أحبَّوهم» باستعمال الضمير، ويكون قصدنا القصد الأول؛ لأنَّ العائديَّات يجب أن ترتبط بغيرها على حين الضَّمائريَّات قد تكون حرَّة^(١)، فالضمير في أحبَّوهم في الجملة الثانية من الخطأ أن يُقَيَّد فينْفَهَم على أنَّه عائد على الناس؛ فالصواب فيه أن يكون عائداً على مرجع خارج الجملة فيكون حرّاً في مجاله المحلي.

فالاشتراك في الإحالة بين «الناس» والهاء في «أحبَّوهم» غير ممكن على الرغم من أنَّه يبدو ممكناً لأننا بصدد مكوَّنين لا ينتميان إلى النواة نفسها^(٢).

والعكس صحيح؛ ففي الموقع الذي يجب فيه استعمال الضمير كقولنا: «زيداً أنصفته» لا يحقُّ لي أن أستبدل به عائدياً، فأقول: «زيداً أنصفْتُ نفسه»! لأنَّ «ضمير النَّفس غير مربوط داخل النَّواة الوظيفية التي تحويه»^(٣)، ولأنَّ «الضَّمائريَّات عادةً ما تكون حرَّة بالضبط في تلك السِّياقات التي تكون فيها العائديات مربوطة»^(٤).

وقد يعترض قائل فيقول: الضَّمير في «أنصفته» يعود على زيد لا على مرجع خارجي، فبالتالي لا يحقُّ لكم أن تدعوا حرَّة الضمير.

وأجيب عن هذا الاعتراض بأنَّ السَّابق الذي عاد عليه الضمير هو خارج مجاله العامل، فالمقولة العاملة الصُّغرى التي يظهر فيها الضَّمير لا تتضمَّن «زيداً»، بل تتضمَّن مقولةً أخرى أكبر منها^(٥).

ومن وجهة نظر نحويَّة عربيَّة يُجاب عن هذا الاعتراض بأنَّ الضمير هنا جاء حرّاً في مجال مقولته العاملة وهي «أنصفْتُ» فالهاء لا تعود على تاء الفاعل، بل على زيد، وبذلك غدت الهاء ضميراً حرّاً.

وبهذا يستقرُّ المبدأ «ب» من مبادئ نظرية الرِّبط الذي أطلقه تشومسكي من أنَّ الضمير حرٌّ في مجال مقولته العاملة^(٦).

(١) أي حرَّة في مجال الرِّبط الذي يحدده الفاعل.

(٢) انظر المعرفة اللغوية ٣١٦، واللغة ومشكلات المعرفة ١٤٣، واللسانيات واللغة العربية ٢٢٧.

(٣) اللسانيات واللغة العربية ٢٢٧.

(٤) المعرفة اللغوية ٣٠٦.

(٥) انظر النظرية النحوية ٢٧٠.

(٦) للاستزادة من الأمثلة التوضيحية لمبادئ الربط وتطبيقاتها انظر المعرفة اللغوية ١٤٣، ٢٠٣، ٣٣٦، واللسانيات واللغة العربية ٤٢٣، ٢١٥، ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٩٩، وأنظمة الربط ٤٢.

وأترك القارئ يتأمل الجمل التالية، السقيمة منها والصحيحة ليعرف وجه الخلاف بين استعمال العائدي واستعمال الضميري مصداقاً لرؤية تشومسكي المبتكرة التي استنتجت أن العوائد والضمائريات في توزيع تكاملي، حيثما جاز استعمال أحدها امتنع استعمال الآخر^(١):

١. * زيدٌ قتله.
٢. زيدٌ قتل نفسه.
٣. دخل زيدٌ مكتبه.
٤. *دخل زيدٌ مكتب نفسه^(٢).
٥. *ظنَّ زيدٌ أنَّ نفسه سعيدٌ.
٦. ظنَّ زيدٌ أنه سعيدٌ.
٧. *حاول زيدٌ قتله^(٣).
٨. حاول زيدٌ قتل نفسه.
٩. *يريد زيدٌ انسحابه من المجلس^(٤).
١٠. *يريد زيدٌ انسحاب نفسه من المجلس.

وبناء على ذلك فالمركبات الاسمية من حيث الإحالة ضربان:

- ١- أن تكون مربوطة إحيائياً، وهي العائدات.
- ٢- أن تكون حرّة إحيائياً، وهي المضمورات والتعبيرات المحيلة بذاتها غير المفتقرة إلى مرجع ترتبط به.

علاقة نظرية الربط بالنحو الكلي:

تتجسّد علاقة هذه النظرية بالنحو الكلي في هدفها الذي تسعى إليه، وهو القدرة «على فرز ظواهر التّطابق التي توجد، أو يمكن أن توجد في اللغات الطّبيعية عن الظواهر التي لا يمكن أن توجد فيها علّها - كما يرى هوروكس - تتوصّل إلى نظرية للنحو الكلي تتضمن المبادئ اللغوية»^(٥).

إنّ تأويلات الجمل التي مثل التوليديون لها، ومعرفة عود الضمير فيها عملٌ خالص للدماغ، «لا تُتعلّم ولا يتحصّل عليها عن طريق مبادئ الاستقرار العاقة أو بالقياس المستمد من التجربة المباشرة»^(٦)، بل تحدّد

(١) انظر اللسانيات واللغة العربية ٢٢٧.

(٢) لم توضع علامة * على هذا المثال في المصدر المذكور مع أنّه خطأ توليدياً.

(٣) لم توضع علامة * على هذا المثال في المصدر المذكور مع أنّه خطأ توليدياً.

(٤) لم توضع علامة * على هذا المثال في المصدر المذكور مع أنّه خطأ توليدياً.

(٥) المعرفة اللغوية ٥٨ ح.

(٦) المصدر نفسه ١٦١.

«بواسطة سلسلة من الحوسبات العقلية التي تقوم بها الملكة اللغوية بالطريقة التي تُملئها عليها مبادئها الثابتة، مستعينة بمعلومات تُعطيها إياها خيارات المتغيرات والخصائص المعجمية الخاصة»^(١) بكل لغة.

رابعاً - النظرية الموضوعاتية^(٢)

(Thematic theory)

أسس لهذه النظرية غروبر وجاكندوف بين عامي (١٩٦٥) و(١٩٧٢)، حين ميّزا الوظيفة النحوية الشكلية من الوظيفة الدلالية، فكان هذا التمييز جوهر النظرية الموضوعاتية، ثم طوّره القواعد التوليدية فيما بعد، حتى قامت نظرية متكاملة، تُعرف بالنظرية الموضوعاتية^(٣).

وهي تبحث في العلاقة بين الموضوعات والمحمولات، حيث تُعنى بالطريقة التي تُعَيّن فيها المحمولات أدواراً دلالية لموضوعاتها، وتُبيّن أنّ كلّ دور محوريٍّ لمحمولٍ يجب أن يُعَيّن لموضوع، وأنّ كلّ موضوع لابدّ أن يكون له دور محوري انطلائاً من الخاصيات المعجمية لمحموله.

وقد صارت أنظار التوليدية تتوجّه مؤخراً إلى الدور الذي تؤديه الكلمة، ولم تعد تنحصر في موقعها النحوي فحسب^(٤).

فهي نظرية تُعنى بالعلاقة المعجمية لا النحوية بين الصّدر وتكمالاته، وتحديد المواقع والأدوار المحورية^(٥). ومدار هذه النظرية ومحورها هو الفعل، فغايتها تحديد أدوار مفعولاته وفواعله بالنسبة له، فزيدٌ في قولك: «جاء زيدٌ» يحمل دوراً موضوعاتياً هو فاعل، في حين أنّ زيداً في قولك: «مات زيدٌ» يحمل دوراً موضوعاتياً هو ضحية، كلّ ذلك محرّكه وأساسه الفعل.

ومن ثمّ فهذه النظرية أقرب إلى الدلالة منها إلى التركيب.

ومن المعروف أنّ مصطلحي الموضوع والمحمول مصطلحان من المنطق الصّوري أساساً، وقد استعارتهما اللسانيات لأداء مفهوم هذه النظرية، وهما ركنان القضية الحملية التي يُحكّم فيها بثبوت شيء لشيء أو بنفيه عنه. فالموضوع الجزء الأول من القضية، وقد وُضع أساساً ليُحمّل عليه الجزء الثاني، أو ليُحكّم عليه بشيء،

(١) اللغة ومشكلات المعرفة ١٤١.

(٢) سُمّيت بهذا الاسم نسبة إلى الأدوار الموضوعاتية التي يقوم بها كلّ من الفاعل والمفعول، ولم يشأ المترجمون أن يترجموها بـ "النظرية الموضوعية" لئلا يُفهم أنّ المراد بها النظرة الموضوعية للأشياء التي تقابل النظرة الذاتية.

(٣) انظر اللسانيات في التراث العربي ٣٥٥، ونحو نظرية لسانية عربية حديثة ٦٧.

(٤) انظر الإعراب الفعلي ٧٥.

(٥) انظر نظرية تشومسكي في العامل والأثر ٦٧، والنظرية النحوية ١٧٩، ٦٥٢.

وهو يُقابل الفاعل نحويًا، والمحمول هو الجزء الثاني منها المحكوم به، وهو يقابل المفعول.

وذكر الغزالي أنَّ التَّحْوِيَّين يُسْمَوْنَ الموضوع مبتدأً والمحمول خبراً، وأنَّ المتكلمين يُسْمَوْنَ الموضوع موصوفاً والمحمول وصفاً^(١)، وأنَّ الفقهاء يُسْمَوْنَ الموضوع محكوماً عليه والمحمول حكماً^(٢).

فكلُّ محمول ينتقي عدداً من الموضوعات بحسب تعدّيه أو لزومه أو انتقائه لمركّب حرجيّ من نوع خاصّ أو جملة، وفقاً للائحة تُدعى بالشبكة الموضوعاتية الحملية للفعل، أو بنية المحمول الموضوعية.

وهي أشبه ما تكون بمعجم خاصّ تُذكر فيه الأفعال مع خصائصها من حيث التعدّي واللزوم، بما يخدم الأدوار الدلالية، وهناك مَنْ يسمّيها بالشبكة المحورية نسبة إلى الأدوار الدلالية المحورية التي ينتقيها الحمل^(٣).

فالفعل «نام» فعلٌ ذو موضوع واحد، لأنّه يطلب فاعلاً، ولا يطلب أيّ مفعول.

والفعل «قرأ» فعلٌ ذو موضوعين، أو محمولٌ ذو مكانين، لأنّه يطلب فاعلاً ومفعولاً.

والفعل «وضع» في قولنا: «وضع الرَّجل الكتاب على الطاولة» فعلٌ ذو ثلاثة موضوعات، هي الفاعل والمفعول والجائر والمحرور^(٤).

وفي هذا المقام يُشير د. الفاسي الفهريّ إلى الخلط عند اللسانيّين بين مصطلح الموضوع ومصطلح الدّور المحوريّ، مع أنّ البنية الموضوعية شيء والبنية المحورية شيء آخر، فالفاعل عرف وضرب كلّ منهما له موضوعان، لكنّهما يختلفان في أنّ الدور المحوريّ الفاعل لموضوع الفعل عرف «مُعَانٍ»، ولموضوع الفعل ضرب «مَنْقُذٌ»^(٥).

مثال: "عرفَ زيدٌ المسألة" و"ضربَ خالدٌ الولد"، فزيدٌ وخالدٌ كلاهما موضوع، غير أنّ زيداً دوره المحوريّ مُعَانٍ، وخالدٌ دوره المحوريّ مَنْقُذٌ.

فمفهوم الموضوع أعمّ وأوسع من مفهوم الدّور المحوريّ كما يُفهم من توجيه الفاسي.

مكوّنات النّظرية الموضوعاتية:

١ - المواقع المحورية:

وهي جملةً المواضع التي تُعيّن فيها الأدوار المحورية الدلالية، وهي غالباً تكملات الصّدر، أي فاعل الفعل ومفعول الفعل، والمحرور بالحرف والمضاف إلى اسم قبله، فلا يُسنَد الدّور المحوري إلّا لما كان تكملة^(٦).

(١) مصطلحا الصفة والموصوف عند المتكلمين يُغيّران نظيريهما في التحو، فهم يقصدون بمبتدأ والخبر، أو الموضوع والمحمول.

(٢) انظر تحرير القواعد المنطقية ٨٢، ٨٣، وطرق الاستدلال ومقدماتها ١٧٨، ١٧٩.

(٣) انظر البناء الموازي ٢٤، والنظرية النحوية ١٨٤.

(٤) انظر النظرية النحوية ١٨٤.

(٥) انظر البناء الموازي ٢٥.

(٦) انظر المصدر نفسه ٢٦، ونظرية تشومسكي في العامل والأثر ٦٨.

ويربط تشومسكي ربطاً محكماً بين المعجم والتركيب في منح الأدوار المحورية حين يقول: «العنصر الذي يحدّد الأدوار الدلالية يجب أن يتوفّر له ما يأخذ هذه الأدوار في مواقع تركيبية ملائمة، فمثلاً يجب أن يكون للفعل ضرب مفعول به منتقى دلاليّاً حتى يأخذ دور المتأثر»^(١).

ويسمّي تشومسكي المواقع التي تحدّد لها وظائف نحوية وأدوار دلالية بمواقع المشاركات أو المواقع المحورية، ويسمّي ماسواها بمواقع اللامشاركات أو المواقع غير المحورية^(٢).

٢- الأدوار المحورية:

أو الأدوار الدلالية، ويحددها صدر الإسقاط، لأنّه هو العامل الأساس في تحديد الخاصيات المعجمية لصلاته، حيث يحدّد الأدوار المحورية للمواقع المحورية لموضوعاته، وتسمّى هذه العملية الوسم المحوري^(٣).

يقول تشومسكي: «والعنصر الذي يتطلّب دوراً دلاليّاً يجب أن يُنسب إليه هذا الدور، حيث تتحدّد هذه النسبة عن طريق وظيفته النحوية^(٤)، وعن طريق الخصائص المعجمية للصدر، لأنّ الوظائف النحوية يُعبّر عنها في صورة تركيبية»^(٥).

أي حينما يُعبّر عن الوظائف النحوية تركيبياً يكون الوسم المحوري.

ويتنوّع الدور الدلالي فقد يكون موجداً أو متأثراً أو هدفاً أو غاية أو مكاناً أو محوراً أو منفذاً.

ففي قولنا: حطّم زيد الأصنام، الفعل حطّم محمول، يعيّن دوراً موضوعاتياً لفاعله، هو «المنفّذ»، ودوراً موضوعاتياً لمفعوله، هو «المتلقّي».

وفي قولنا: أحبّ زيد الأصنام، الفعل أحبّ يعيّن دور المجرب لفاعله، ويعيّن دور المحور لمفعوله^(٦).

فلا بدّ إذاً لو سمّ الكلمة محورياً من معرفة الخصائص المعجمية للصدر، ومعرفة الوظيفة النحوية للكلمة.

ومن ضروب الإسناد المحوري:

- الإسناد المباشر، عن طريق الفعل الذي يُسند دوراً محورياً لمفعوله، كـ«أنصف الأستاذ الطالب».

(١) المعرفة اللغوية ١٨٥.

(٢) انظر المعرفة اللغوية ١٦٥، والبناء الموازي ٢٦.

(٣) انظر نظرية تشومسكي في العامل والأثر ٦٧.

(٤) لا يقصد تشومسكي بالوظيفة النحوية هنا الفاعل والمفعول، بل يقصد دوره الدلالي الموضوعي؛ لأنّ الفاعل إعرابه ثابت سواء وقع في جملة كان فيها يحمل دور المُعاني "مرض زيد" أو جملة يحمل فيها دور المنفّذ "سافر زيد".

(٥) المعرفة اللغوية ١٨٦.

(٦) انظر النظرية النحوية ١٨٥، وتجد فيه أمثلة أخرى على كلّ دور من الأدوار المذكورة أعلاه ١٨٧-١٨٨.

- والإسناد غير المباشر كالإسناد بالحرف في مثل «مررتُ بعليٍّ»^(١).

٣- المعيار الموضوعي:

ويُقصد به القيود المفروضة على الوسم المحوري، ويُشترط في المعيار المحوري الذي اقترحه تشومسكي أن يحقق كل موضوع فيه بمكوّن تركيبّي ملائم (مركب اسمي أو جملة)، ويجب أن تكون المقابلة ثنائية الجهة، أي موضوع يقابله دور محوري، على الأنحاء التالية^(٢):

- كل موضوع له دور محوري واحد فقط، وكل دور محوري يُسند إلى موضوع واحد فقط، فلا يمكن أن يكون زيد في الجملة منقّداً ومتأثراً في الوقت نفسه في قولنا: «كتب زيدُ الدرس»^(٣).

- لا يُسند الدور المحوري إلّا لما كان موضوعاً فحسب، فالباء في قولنا «كتبْتُ بالقلم» لا دور محوري لها لأنّها ليست موضوعاً.

- يُطبّق المعيار المحوري في المستويات التركيبية العميقة والواسطة والمنطقية، ويُقصد هنا بالمنطقية النطقية الصوتية، أي الأداء اللغوي، فالفاعل في البنية العميقة هو من قام بالفعل، وهو في الإعراب كذلك، وهو في اللفظ مرفوع، يدلّ على أنّه فاعل.

- افتراض انتظام الإسناد المحوري: العلاقات المحورية المتماثلة بين الوحدات المعجمية تمثّل بعلائق بنيوية متماثلة بين هذه العلاقات في البنية العميقة، فزيد في المثال السابق يُعرّب في البنية السطحية فاعلاً، وهو في الحقيقة المنقّذ الذي قام بفعل الكتابة.

- لا تُنقل الكلمة ذات الدور المحوري إلى موقع آخر ذي دور محوري؛ حتى لا يكون لها دوران فيُخرق هذا المعيار، فهذا القيد يحظر أن يكون للكلمة موقعان موسوماً بالحالة^(٤).

ففي قولنا «زيدٌ يُنصف» لا يمكن أن يكون زيدٌ فاعل ينصف، لأنّ وسمه الحاليّ أنّه مبتدأ، خبره ينصف.

- الوسم المحوري للمواقع المحورية مرتبط بالحالة، فكل كلمة ذات موضوع لا تنهياً للوسم المحوري إلّا إذا كانت لها حالة مجرّدة وإلّا خرقتُ مبدأها، فكلمة «زيد» لا يُعلم لها دور محوريّ حتّى تُعلم حالتها في جملتها، أي مفعول أم فاعل... الخ.

(١) انظر البناء الموازي ٢٥ (بتصرف).

(٢) انظر البناء الموازي ٢٥، ونظرية تشومسكي في العامل والأثر ٦٩.

(٣) انظر LGB, P36

(٤) انظر المعرفة اللغوية ٢٦٣.

وفي ذلك يقول تشومسكي: «العنصر يكون متهيئاً للوسم المحوري فقط إذا ما تحدّدت له حالة، وطبقاً لقيد التهيؤ هذا لا يمكن للمرّكب الاسمي أن يأخذ دوراً من أدوار المحور إلّا إذا كان يشغل موقعاً، تحدّد له فيه حالة»^(١).

فمثلاً لا يصلح أن نقول: «نام زيدٌ عمرًا»، لأنّ عمرًا لا يشغل موقعاً تحدّد له فيه حالة إعرابية؛ إذ إنّ المعطيات المعجمية تقول: إنّ الفعل نام لا يتعدّى بنفسه، وقد يتعدّى بحرف جرّ، كـ«نام على الأرض».

وهناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأنّ المقياس المحوريّ يصدق على السّلاسل المكوّنة من عدد من المواقع، لا على المواقع الفردية التي يحتلها الموضوع الواحد.

فالربط المحوريّ في السلسلة يحصل كما في الجملة التالية:

مَنْ يَظُنُّ [أث] أنّ زيداً ضربه؟

حيث تألّفت السلسلة من الموضوع (مَنْ) وما يربطه من أثر، أي الضمير المستتر في يظنُّ، ثمّ الضمير الظاهر في ضربه، والدور المحوري يُمنَح لاسم الاستفهام، عبر الأثر الذي بعد «يظنُّ» في سلسلة تضمن مرور الدور تسلسلياً، وعدم ضياعه بتبدّل موقع الموضوع.

وتُسند الأدوار عادةً انطلاقاً من البنية المعجمية إلّا أنّ هُكَنْبَم اقترح عام (١٩٨٥) أنّ المقولات الوظيفية تؤدّي أيضاً دوراً في الوسم المحوري، فأقرّ بأنّ العلاقة بين الموضوعات والأدوار الدلالية أو الإسناد المحوري يمكن أن تُشبع بثلاث آليات مختلفة هي: الوسم المحوري والتعيين المحوري والربط المحوري^(٢).

فلا يكفي أن نعرف أنّ الفعل "رأى" يأخذ مفعولين بل لابدّ من معرفة الطبيعة النحوية لكل منهما، أهو اسمٌ ظاهرٌ أم مصدر مؤوّل أم جارٍ ومجرور؟ وهذا ما تحدّده سمات الفعل المتعدّي وشبكته المحورية أو الموضوعاتية.

-ويؤكّد اللسانيون أنّ المصدر يمتلك بنية وظيفية وبنية حملية شأنه في ذلك شأن الفعل الموافق له؛ فالمضاف إليه وظيفته النحوية تقبل مختلف الأدوار الدلالية: عاملاً أو مالكاً أو مستفيداً، وهكذا سيجعل المصدر المضاف إلى فاعله أو إلى مفعوله البنية المحورية نفسها التي هي للفعل الموافق له، لكن ليس له بالضرورة البنية الوظيفية نفسها^(٣).

فمثلاً زيد في قولنا «قتل زيدٌ» وظيفته النحوية لا يختلف فيها اثنان، وهي مضاف إليه مجرور؛ غير أنّ الموقع المحوري له يختلف، فقد يكون فاعلاً وقد يكون مفعولاً، ومن ثمّ يختلف الدور المحوري الذي سيوسم به.

(١) المصدر نفسه ١٨٧، وسيأتي الكلام على نظرية الحالة عقب هذه النظرية.

(٢) انظر البناء الموازي ٢٦، ١٦٩.

(٣) انظر اللسانيات واللغة العربية ٢٢٥.

خامساً- نظرية الحالة الإعرابية

(Case theory)

علاقتها بالتطبيقات الأخرى:

يربط هذه النظرية بالنظرية الموضوعاتية التي سبق الكلام عليها علاقة وثيقة، فقد درس التوليديون مفهومي الوظيفة النحوية وحالات الإعراب، مميّزين إحداهما من الأخرى، فنشأ عن مفهوم الوظيفة النحوية النظرية الموضوعاتية، ونشأ عن مفهوم حالات الإعراب نظرية الحالة الإعرابية^(١).

والحالة الإعرابية هي التي يعيّن بها المحمول للموضوع^(٢)، وهذا ما جعل تشومسكي يجمعهما في نظرية واحدة، تحت عنوان واحد: "Case theory and θ -roles"^(٣) أي نظرية الحالة والأدوار المحورية، ومعلوم أنّ الأدوار المحورية صلب النظرية الموضوعاتية وأساسها.

ولذلك «فقد اعتبرت حالة الإعراب شرطاً لازماً للاسم حتى يحصل على وظيفة موضوعاتية مناسبة»^(٤).

ثم إنّ هذه النظرية تقوم على الربط العملي أيضاً، فسترى فيها أنّ العامل لابدّ أن يُعيّن حالةً للمعمول، وأنّ الحالة تتعيّن بناءً على خصائص هذا العامل، لذلك قال تشومسكي: «نظرية الحالة تشكّل جزءاً من نظرية العمل»^(٥).

مفهومها:

ومفهومها العام يُدعى مبدأ مرشّح الحالة، وهو ينصّ على أنّ كلّ مركّب اسميّ يتحقّق صوتياً يجب أن تُخصّص له حالة تجريدية^(٦)، ومن ثمّ فكلّ ركن اسمي له تمثيل مورفولوجي وليس له حالة إعراب هو غير أصولي^(٧).

(١) انظر اللسانيات في التراث العربي ٣٥٥.

(٢) انظر النظرية النحوية ١٨١.

(٣) LGB, P17

(٤) انظر دراسة توليدية تحويلية للتركيب المصدر ١٣٥.

(٥) LGB, P183.

(٦) انظر النظرية النحوية ٢٠٠.

(٧) انظر دراسة توليدية تحويلية للتركيب المصدر ١٣٥.

وتنصُ نظرية الحالة على أنَّ لبعض العناصر النحوية القدرة على منح حالة إعراب ما للركن الاسمي الواقع تحت حكمها، كالفعل وبعض الأدوات، أو ما يسمّى بالمقيّدات وعنصر الزمن.

و الحالة تتحقّق في اللغات الصّرفيّة، أي التي تظهر فيها علامات الإعراب على أواخر كلمها كاللغة العربيّة، ولا تتحقّق فيما سواها.

وتسمّى في الأولى الحالة الإعرابيّة الصّرفيّة، وفي الثانية الحالة الإعرابية المجرّدة^(١).

والمقصود بتحقيق الحالة ظهور ما يدلُّ عليها في الصوت والصورة كالحركات الإعرابيّة الظاهرة على أواخر الكلم في اللغة العربيّة، بخلاف اللغة الإنكليزيّة، فلا تحقّق فيها للحالات عامّةً إلّا في بعض الضمائر، بل تبقى حالاتٍ مجرّدة.

ومع ذلك فالحالة - في افتراض تشومسكي - تُعيّن بطريقة مطّردة، سواءً عبّر عنها صرفياً أم لم يعبر^(٢). يقصد تشومسكي أنّه لا بدّ لكلّ كلمة منطوقة من محلّ نحويّ، هو الرّفْع أو التّصبُّ أو الجرُّ، تبعاً لموقعها من الإعراب، فلا تخلو كلمة من حالة إعرابيّة.

-أنواع الحالات ومخصّصاتّها:

الحالات في مفهوم تشومسكي ثلاث: حالة المفعوليّة وحالة الرّفْع وحالة الجر^(٣).

فحالة المفعوليّة يُخصّصها الفعل لمفعوله، أو الاسم المشتقّ العامل عمل فعله لمفعوله، والفرق بينهما في الإنكليزيّة أنّ الفعل يعيّن حالة المفعوليّة للفعل الذي ينتقيه مباشرةً، بخلاف الاسم المشتقّ فلا يتحقّق له ذلك إلّا بأداة.

وحالة الرّفْع تُخصّص لفاعل الجملة المتصرّفة الفعل، حيث يعيّن إعراب التصريف للاسم المرفوع بعده حالة الرّفْع.

وإعراب التصريف - كما تقدّم^(٤) - هو عامل التطابق في الزمن والجنس والعدد، ويتجسّد في الزوائد التي تسبق الفعل، أو تتّصل به من ضمائر أو ما يسمّى بأحرف المضارعة، ويُرمز له بالرمز «صر»، أي الصّرفه، أو (إ/ت) أي إعراب التصريف^(٥).

(١) انظر النظرية النحويّة ٢٠٠.

(٢) انظر المعرفة اللغويّة ١٥٤.

(٣) انظر المعرفة اللغويّة ١٥٥، ٣٤٤، ونظرية تشومسكي في العامل والأثر ٨٣، وفي بعض اللغات التي طبّق التوليديون نظريتهم عليها الحالات الإعرابية تزيد على ذلك زيادة كبيرة.

(٤) انظر ٩٤.

(٥) انظر نظرية تشومسكي في العامل والأثر ٧٦.

كقولنا: تسبق النساء، يريد الطفل، الرجال جاؤوا، المرأة أطعمت، فتاء المضارعة وياؤها وواو الجماعة وتاء التأنيث في هذه الأمثلة هي العاملة الرفع في الفاعل مضافاً إليها عامل الزمن من منظور التوليديين لا الفعل، بخلاف ما في العربية.

وحالة الجر تُخصّص للاسم المجرور بحرف جر، وللاسم المتعلّق بما قبله تَعَلُّق ملكيّة.

وهنا يميّز تشومسكي بين اللفظ والمعنى، فليس كلّ مضاف مجرور حالته الملكيّة في المعنى، أي في الصورة المنطقيّة، فقد يكون مجروراً في اللفظ فاعلاً في المعنى، فحُقه أن تكون حالته الجرّ، وهذا ما عبّر عنه بقوله: «ويمكن لحالة الإضافة أن تتخذ صورتها إمّا في التكملة، وإمّا في موقع الفاعل في حال المركّب الاسميّ، ولذلك يجب أن نميّز بين تحديد الحالة في البنية د والصورة التي تتخذها الحالة في البنية س»^(١) ^(٢).

ولذلك ميّز تشومسكي الحالات البنيويّة من الحالات الجوهريّة، فالأولى تقع في البنية السطحية، والأخرى تقع في البنية العميقة^(٣).

ومن هذا التمييز ندلف إلى ما يسمّى «وسم الحالة»، الذي يحدّده قيد الاتّساق المعبّر عن ارتباط الحالة الجوهريّة بالوسم المحوري، وينصّ قيد الاتّساق على أنّه:

«إذا ما كان العنصر أ محدّداً لحالةٍ جوهريّةٍ وسمّ هذا العنصرُ المقولةَ [المركّب الاسميّ] حالياً إذا ما كان -وإذا ما كان فقط- يسم محورياً السلسلة التي تشغل تلك المقولة موقع الصدر منها»^(٤).

يقصد تشومسكي أنّ العامل في الحالة يعمل في منحها الحركة الدالة عليها أيضاً، فالفعل لا يكتفي بمنح المفعول حالةً نصب فحسب، بل يسمه بحركة تدلّ على أنّه منصوب بذلك الفعل.

فوسم الحالة يتضمّن هنا تحديد الحالة، والصورة التي تتخذها الحالة، ففيه انتقال من الصوت إلى المعنى، يقول تشومسكي: «ويبدو من الطّبيعي أيضاً حقيقة أنّ قيد الاتّساق يطبّق على البنية س إذا ما توفّر لدينا أنّ للحالة تحقّقات عدّة في المستويين المنطقي والصوتي كليهما»^(٥).

(١) المعرفة اللغوية ٣٥٣.

(٢) لعلّه يقصد بذلك ما يعنيه النحويّون حين يفصلون بين الإضافة اللفظيّة والإضافة المعنويّة، فقولنا: زيدٌ حسنٌ الوجه، الوجه فيه مضاف إليه لكنّه في المعنى فاعل للصفة المشبهة حسن، أي حسنٌ وجهه.

(٣) انظر المعرفة اللغوية ٣٦٨.

(٤) المصدر نفسه ٣٥٣.

(٥) المصدر نفسه ٣٥٨.

يُقصد بالمستويين الصوتي والمنطقي ما يعبر عنه النحويون العرب باللفظ والمعنى، فالمستوى المنطقي يتحقق في الإضافة بمجرد قولك مثلاً: بدأتُ بشكر زيدٍ، فزيد مفعول به في المعنى، لكنّه في اللفظ حالته الجر بالإضافة.

والمستوى الصوتي يتحقق إذا ما نصبتَ زيداً، فقلتُ مثلاً: شكري زيداً دائماً، فزيد حالته النصب على المفعوليّة، ومعناه المفعوليّة أيضاً.

ومن الربط بين المستويين الصوتي والمنطقي تتضح لنا وجهة نظر ريتشارد كاين الذي اقترح أنّه من المحتمل أنّ حالة الجرّ التي تحدّد حروف الجرّ في اللغة الإنكليزيّة لا تختلف عن حالة المفعوليّة^(١)، فالجارّ والمجرور كلاهما محلّهما النصب بالفعل المتعدّي السابق لهما.

وخلاصة الأمر أنّ الحالة الجوهرية يجب أن تتحقّق في المركّب الاسمي تحت سلطان عمل المقولة التي تسمه محورياً في البنية العميقة^(٢).

وهنا نلاحظ ربط تشومسكي بين الحالة والعمل — كما سلفت الإشارة سابقاً^(٣) — فـ«الحالة تتحدّد بصورة واحدة تحت تأثير العمل»^(٤)، فلولا عمل الفعل ما عُزيت حالة النصب إلى المفعولات، ولولا الجارّ ما كان للاسم أن يأخذ حالة الجرّ، وكذلك الوسم ما كان ليتحقّق لولا العامل الذي عزا الحالة إلى الكلمة، ومن ثمّ سمّتها بحركة ظاهرة.

مصدر تعيين الحالة الإعرابية:

ومن تأثير العمل نتحوّل إلى مصدر تعيين الحالة الإعرابية، فقد وضع التوليديّون قانوناً يعرفنا كيف تتحدّد لعنصرٍ ما حالةٌ معيّنة فقالوا^(٥):

يعيّن أ حالة ل ب إذا وفقط إذا كان:

— أ عنصراً معيّناً ل حالة (أي فعل / صر متصرّف / جر)، أي فعل أو إعراب تصريف أو حرف جرّ، و:

— أ يتحكّم ب ب.

(١) انظر المعرفة اللغوية ٣٦٧.

(٢) انظر المصدر نفسه ٣٥٣.

(٣) انظر ١٢٧.

(٤) المعرفة اللغوية ٣٤٤.

(٥) انظر النظرية النحوية ٢٠٤.

فالعلاقة بين العنصر الذي يعيّن الحالة والعنصر الذي تُعيّن له الحالة علاقةً بنيويّةً شكليةً، قائمة على التحكم المكوّني الذي سبق الحديث عنه في نظريّات سابقة.

وتتضمّن نظريّة الحالات الإعرابية مبدأً آخرَ لتعيين الحالة الإعرابية، وهذا المبدأ هو أنّ الأسماء والصفات تُسند حالةً إعرابيةً لفضلتها، وهي إحدى أنواع الجرّ^(١)، والمقصود بذلك الأسماء المجرورة بالإضافة، ففي قول: كتابُ زيدٍ، أُسند "كتاب" حالة الجرّ إلى "زيد".

مبادئ نظرية الحالة:

من مبادئ نظرية الحالة أنّ التعبيرات الإحالية يجب أن تأخذ حالة إعرابية^(٢).

أي أنّ كلّ مفردةٍ ليست ضميراً ينبغي أن تتحدّد لها حالة، من رفع أو نصب أو جرّ.

ومنها مبدأ تعيين الحالة الإعرابية، وقد ذُكر في الصحيفة السابقة.

ومنها مبدأ مرشّح الحالة، ويُسمّى أيضاً مبدأ مصفاة الحالة، وينصّ على أنّ كلّ مرّكب اسمي متحقّق صوتياً يجب أن تكون له حالة، وإلاّ فإنّه سيخرق هذه المصفاة^(٣).

ووظيفته هذا المرشح التخلّص من البنى السطحيّة غير الجائزة، كأنّ ترى كلمة ذات محتوى صوتيٍّ مجردة من الحالة، أو أن تجد كلمة لها حالة لكنّها مجردة من المحتوى الصوتي^(٤).

ومن مبادئها مبدأ متاخمة الحالة ويتجلّى في أمثلة الفعل المتعدّي إلى مفعولين وقد يُشترط في أحدهما أن يكون مصدرًا مؤوّلًا، كالفعل "أمر"، وقد يشترط في أحدهما أن يسبق الآخر، فإذا ما اختلّ شرطُ خرق مرشح الحالة.

ففي قولنا: أعطيتك الكتاب، لا يجوز تبديل موضعي المفعولين على حسب ما ينصّ عليه مبدأ متاخمة الحالة، أو لكون الضمير والفعل يؤلّفان عنصراً تركيبياً واحداً، لذا لا يجوز الفصل بينهما.

وتُعالج القضية —إذا أردنا تقديم الكتاب وتأخير كاف الخطاب— بإدخال حرف جر كمحدّد للحالة، فتصبح الجملة: أعطيت الكتاب لك^(٥).

(١) انظر اللغة ومشكلات المعرفة ١٥٨.

(٢) انظر المصدر نفسه ١٤٥، والتعبيرات الإحالية هي العبارة التي تدل على شخص أو شيء محدّد في الخطاب، ولا تحتاج إلى سابق، كأسماء الأعلام، ويُقابل هذا النوع من الكلام العوائد والضمائر، وقد يُبسط الكلام عليها في نظرية الربط، انظر ١١٣.

(٣) انظر المعرفة اللغوية ١٨٧، ونظرية تشومسكي في العامل والأثر ٨٠، والنظرية النحوية ٢١٥.

(٤) انظر المعرفة اللغوية ٣٤٢.

(٥) هذا فحوى كلام تشومسكي في المعرفة اللغوية ١٧٥.

وبموجب مبدأ المتاخمة يخصص الفعل للمركب الاسمي الثاني المرتبط به والموالي للأول حالة المفعولية الثانية، إذا ما ثبت أنَّ الفعل من الأفعال المتعدية إلى مفعولين وفقاً لخصائصه المعجمية^(١).

ويحكم تشومسكي على عبارة ما بأنَّ فيها خرقاً لمرشَّح الحالة انطلاقاً من خصائص المعجم؛ فالمعجم هو الذي «يقدم لكل عنصر معجمي صورته الفونولوجية، وما يمكن أن يرتبط بها من خصائص دلالية»^(٢)، وذلك وفق ما تقدّم من مبدأ الخصائص الانتقائية.

حاول التوليديون في بعض الحالات التغلب على خرق مرشَّح الحالة الإعرابية باللجوء إلى قاعدة إقحام حرف الجر، ومثال ذلك عندهم: «زيدٌ غير متأكّد من الوقت»^(٣).

ف «من» في المثال مقحمة —على حدّ تعبيرهم— من أجل أن لا يصل التأكّد إلى الوقت مباشرة.

فكلُّ فعل له مفاعيل محدّدة ذات خصائص معيّنة، فالفعل «اختار» ينتقي من المعجم مفعولاً به مباشراً وآخر مجروراً بـ«من»، هذه خاصّة هذا الفعل، كما تجدها في المعجم وتستقرؤها من استعمال الفعل في الكلام. فإذا ما وجدناه في جملة قد انتقص شيء من شروطه حكمنا بأنّه خرق مرشَّح الحالة، ولجأنا إلى معالجة هذا الخرق بتقدير حرف جر محذوف، بحيث إذا قلت: «اختار المعلّم الطلاب زيدا» فثمّة خرق يجب أن يُصحّح بإدخال حرف جرّ، فنقول: اختار المعلّم من الطلاب زيدا^(٤).

فكلُّ فعل له خصائص يجب أن تلتزم في الكلام، وإذا ما وجدنا جملة لا تفي بهذه الخصائص حكمنا بوجود الخرق.

وكذلك الاسم الذي يُعرب مبتدأ يتطلّب بعده اسماً يكون خبراً، فإذا وجدناه قد أعقبه ظرفاً أو جار ومجروراً حكمنا بوجود خرق، وعالجناه بتقدير «مستقرّ»، أو «استقرّ» قبل الظرف أو الجار، كقولنا: زيد في الدار، والتقدير: مستقرّ، وهذا ما يُفهم من نصّ تشومسكي التالي:

(١) انظر المعرفة اللغوية ١٧٥، ونظرية تشومسكي في العامل والأثر ٨٢.

(٢) المعرفة اللغوية ١٧٣.

(٣) انظر المعرفة اللغوية ١٧٨، ٣٤٩، ٣٥١.

(٤) الفعل الذي مثل به تشومسكي هنا الفعل أقنع "persuade"، غير أنني استبدلت به الفعل اختار الذي يتوفّر على الفكرة التي يريد تشومسكي التعبير عنها، بخلاف الفعل أقنع فخصائصه في المعجم العربي لا تسري عليها خصائص الفعل "persuade" من حيث التعدّي واللزوم ونوع المتعدّي إليه، ومعناه المستعمل في كلام العرب المستشهد بكلامهم يغيّر ما نستعمله اليوم جرياً على ألسنة الكتب المترجمة، انظر لسان العرب (قنع).

«والمركَّب الاسمي في الجملة (٦٩)^(١) ليس في موقع من المواقع الموسومة بالحالة، ولهذا يبدو أنه يخرق مرشح الحالة (٣٤)^(٢)، ومع ذلك قد نفترض أنه يتلقى حالة اشتقاقياً عن طريق العنصر الحشوي الذي يرتبط به، فالحالة تُحوَّل من الكلمة "there" إلى الكلمة "a man" في الجملة (٦٩)»^(٣).

قوانين عمل نظرية الحالة:

- ١- نظرية العمل هي الأساس في فهم الحالة الإعرابية وتطبيقها، وقد سبق التنبيه على ذلك عند الكلام على وسم الحالة ومصدر تعيين الحالة الإعرابية، بل يُستدلُّ على ذلك بكلِّ ما سبق من كلام على الحالة الإعرابية.
- ٢- العامل لا يحدّد إلّا حالة واحدة فقط لمتّمّاته^(٤)، أي لما يتعلّق به ويعمل هو فيه ويسمّه، وهذا أمر محتوم بديهيّ؛ إذ لا يمكن لكلمة أن تكون منصوبة ومجرورة في الوقت نفسه.
- ٣- تعيين الحالات عند تشومسكي يقع في مستوى البنى الواسطة، وهي مرحلة وسط بين البنية العميقة والبنية السطحية.
- ٤- الحالة والموقع:
- الحالة تنتقل مع العنصر المنقول، فهي تُعزى إلى الكلمة لا إلى الموقع الذي تشغله الكلمة، فلا يؤثّر فيها ترتيب الكلمات، فالخبر يبقى إعرابه خبراً ولو قُدّم، والمفعول به يظلّ منصوباً ولو قُدّم على الفاعل^(٥).
- ٥- لا تخلو كلمة من حالة إعرابية، وقد نبّه تشومسكي على ذلك بغير ما صيغته، كما سلف.
- ٦- لا يجب الفصل بين الصدر وصلاته، فلا تبتعد الكلمات الموسومة حالياً عن محدّدها العامليّ، وهذا بموجب نظرية العامل، فإذا وجدنا كلمة منصوبة خارج الجملة التي تحوي الفعل حكمنا بأنّ الفعل لا يعمل بها النصب، وبحسبنا عن عامل آخر لها يحدّد لها الحالة.
- إذا سألت: مَنْ رأيت؟ فأجابني السامع: زيداً. فزيد منصوب بفعل آخر تقديره «رأيت» لا بالفعل نفسه المذكور في الجملة الأولى، لأنّ جملته جديدة، وقائلها غير القائل الأوّل.

(١) وهي: "there is a man in the room" هناك رجل في الغرفة.

(٢) الذي ينصُّ على أنّ كلّ مركّب اسمي يتحقّق صوتياً يجب أن تُخصّص له حالة تجريدية.

(٣) المعرفة اللغوية ١٨٧.

(٤) انظر نظرية تشومسكي في العامل والأثر ٨١.

(٥) هذا يستنبط من كلام تشومسكي في المعرفة اللغوية ٣٦٢.

٧- الارتباط وثيق بين الحالة والدور المحوري، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك عند مطلع الكلام على هذه النظرية وعلاقتها بالنظرية الموضوعاتية، وكذا عند الكلام على الوسم المحوري الذي لا يُعرَف إلا بعد تحديد الدور المحوري للفظ.

٨- كثيراً ما يُلجأ إلى حرف الجرِّ للتفادي من خرق مرشِّح الحالة، وقد ذُكر طرفٌ من ذلك في مبادئ نظرية الحالة، وهنا يُضاف ما أورده تشومسكي من الجرِّ بعد الظرف «حول» وما علَّته؟ و«حول» - كما هو معلوم - لا يُسند حالة إعرابية لما بعده كما الفعل وحرف الجر، وهو يُجيب عن هذا الإشكال من ناحيتين^(١):

الأوَّل أن يُقدَّر حرفُ جرٍّ عند الظرف، فإذا قلت مكثتُ حول الدَّار، فكأنَّك قلت: مكثتُ في حول الدار، وحرف الجرِّ كما سبق يقوى على تعيين حالة بخلاف الظرف «حول».

والثاني أن يكون من قبيل ما أسند فيه الاسم حالة الجرِّ إلى اسم يليه أي جرّه بالإضافة، وهو ما تناوله الكلام على مصدر تعيين الحالة آنفاً.

ومن الجدير بالذكر أنَّ التوليديين يعدُّون إقحام حرف الجر حالة قصور^(٢)، أي يقع حين يضعف العامل عن إسناد حالة لغيره، ففي قولك: «زيدٌ محبٌّ للعلم» أدخلت اللَّامَ لقصور عمل المشتق عن عمل الفعل في قولك: «زيدٌ يحبُّ العلم»، فأعملت الفعل بلا لام، وأدخلت اللام على المشتق^(٣).

هدف نظرية الحالة:

وجدت في هذا العرض لنظرية الحالة أنَّها نظريةٌ وُضعت لمعرفة الحالة الإعرابية لكل كلمة، ولتصفية الحالات غير الجائزة التي نلقى فيها كلمة خالية ممَّا يسمُّها حالياً، حيث تضمَّنت نظرية الحالة الضوابط والقيود التي تجعل الكلمة ذات حالة إعرابية، وتضع قيوداً لإخراج الكلمة من دائرة الحالة بدلاً من إحصاء الحالات الجائزة؛ ف«أن تولد بالضبط هذه الأشكال الصحيحة في حالاتٍ من هذا القبيل قد يتطلب نظام قواعد معقداً نوعاً ما، وأحد المداخل التي تُوصف بأنها أكثرُ إقناعاً هو البحث عن قيدٍ ما من قيود الإخراج التي تُفرض على البنية س لتصفية ما لا يجوز من الحالات، ثمَّ السماحُ بعدئذٍ للقواعد البسيطة أن تُطبَّق دونما قيود سياقية... [وبهذا] يتخلَّص من الأنظمة الغنية والمفصلة للقواعد التحويلية وقواعد البنية المركَّبة»^(٤).

(١) هذا ما يُستنبط من كلامه في اللغة ومشكلات المعرفة ١٥٨.

(٢) انظر المعرفة اللغوية ٣٥٤.

(٣) وإن كان دخولها جائزاً لا واجباً، لكنّه ممَّا يقوِّي العمل.

(٤) المعرفة اللغوية ٣٤٢.

وبعد:

لا بدّ من التذكير ختاماً بأنّ نظريّة الحالة مكوّن من مكوّنات النّحو الكلّي التي تشترك فيها اللغات البشرية كافّة، وتكمن في الملكة اللغويّة عند متكلّم كلّ لغة فطريّاً؛ ف«متعلّم اللغة مع ما زوّد به من نظريّة الحالة بالإضافة إلى النظريات الفرعية الأخرى للنحو الكلّي يعرف دونما إرشادٍ خاصّ أنّ البنى النحويّة وغير النحويّة هي كما أوضحت في الأمثلة السابقة... [وبهذا] يُستغنى عن الحاجة إلى اشتراط وجود أنظمة مفصّلة من القواعد أو إلى تفسير الكيفيّة التي يمكن أن تُتعلّم بها هذه الأنظمة»^(١).

(١) المصدر نفسه ٣٤٩.

خاتمة الفصل:

اتضح في هذا الفصل أهمية نظرية تشومسكي اللغوية، والمكانة التي تحتلها، وتطرق البحث إلى مناهجها ومراحل التأليف فيها، ثم حطَّ الرِّحال في مرحلة النظرية العامليّة (نظرية العمل والإحالة) التي أثارت اهتمام الباحثين بنضجها وتطورها، بما فيها من نظريات فرعية ومبادئ كلية، عرضها البحث وسلط الضوء على ما توصل إليه تشومسكي وغيره من التوليديين فيها.

وهي بجملتها نظريات فرعية للتوليدية، غايتها الأولى جمع اللغات البشرية على كلمة واحدة، تحدّد خصائصها النحوية المشتركة، بناءً على العمليات الذهنية البشرية التي تنبثق منها موحدة عامّة بين البشر جميعاً.

وقد تبين لك التداخل القوي، والترابط الوثيق بين نظريات التوليدية هذه، فكلُّ نظرية تُبنى على أحواتها، وتستقي منها شروطها ومبادئها، فمن أحكام نظرية العامل وأصولها ما يصلح أن يُدرج في أحكام نظرية الأثر أو الربط، ومن مبادئ نظرية الأثر ما يصلح أن يُضمّن نظرية العامل، ومن أمثلة نظرية الربط ما يُخرج على مبدأ من مبادئ نظرية العامل، وكذا التداخل بين هذه النظريات عند التوليديين كما لمست في الفصل الثاني، وإن منحت التوليدية كلاً منها الاسم الفريد.

ولك أن تستدلّ على ذلك بتتبّع هذه النظريات بنفسك، ويُقارب تشومسكي هذه القضية بقوله: «تشكّل نظرية الحالة الإعرابية جزءاً من نظرية العامل، ولذلك تعدّ الأمثلة التي تُطرح لتحديد الحالة الإعرابية أمثلةً عن نظرية العامل ومحدّد الحالة الإعرابية، تكمن إحدى المشاكل المرتبطة بإطار عمل السلوك التنظيمي في وجود فصل كبير بين الحالة الإعرابية والربط، وهذا يعني أنّه يجب تطوير نظرية الربط ضمن إطار عمل نظرية العامل التي توضّح أهمّ النقاط المشتركة بين هاتين النظريتين»^(١).

وإذا اعتري هذه النظرية في بعض الأحيان إغرابٌ أو تعقيد في التعبير عن مفرداتها فما ذاك إلا لجِدَّتْها وحداثتها نشأتها، ولا ضير على كلّ باحث أن يطبّقها على لغته ليعلم مدى مصداقيتها وصلاحيّتها لأن تكون نظريةً عالمية ثابتة.

وحسبها أنّها نجحت إلى حدٍّ بعيد في إرساء الأصول النحوية التي ثبتت بين اللغات البشرية جميعاً واستنباط قواعد علمية لها.

واستطاعت التوليدية أن تقترب في قواعدها من كليات العلوم الرياضية والفيزيائية الثابتة، وتنطلق من منظور الفلسفة وعلم النفس، على غير ما كان يُعهد من نظريات لغوية أخرى.

- فكان همُّ التوليدية الذي حملت على عاتقها الوفاءَ به أمرين استفزَّها لا تبغي عنهما حولاً، هما:
- ربط اللغة بالفكر، ورصدُ مظاهر النحو في الذهن، لا في الكلام المنقول ولا المنطوق وحده ولا في التجربة اللغوية عند قوم.
- واختبارُ كلِّ قاعدة يضعونها بناءً على اللغة الإنكليزية إن كانت تصلح لأن تسري على سائر اللغات البشرية أو لا، والإشارة إلى أنه إن كانت هنالك فروق دقيقة يسيرة بين اللغات فلا ضير في أن نعرّض على خطوط عريضة ومشكاة واحدة تنبثق منها اللغات العالمية بجمليتها.
- وتبيّنت عند تقرُّبك مذاهب النظريات الفرعية للتوليدية أنّها تسعى جاهدةً إلى وضع ضوابط تضبط الجمل الصحيحة لئلا تدخلها السقيمة، وتأبى أن يدخل في تلك الضوابط معيار الذوق أو المعنى، بل تصرُّ على أنّ التركيب وحده مقتدرٌ أن يحمل عبء هذه الضوابط، قائمٌ بذاته، يستنار به في تبين الجمل.

الفصل الثالث

جهود علماء العربية

المقابلة لما استحدثه التوليدون

أولاً - من حيث النظريات العاملة

لابدّ بعد بسط النظرية اللسانية الحديثة في علم التركيب من مقابلتها على نظيرها من النحو العربي وعرضها عليه، لمعرفة ما قاله علماء العربية الأوائل، ومدى مماثلة ما قالوه في التركيب النحويّ قبل قرون لما استحدثه اللسانيون الغربيون اليوم، لا لإثبات أنّ العربية فيها ما قاله اللسانيون المعاصرون فحسب، بل لإطلاع العالم على ماهية العربية وجوهرها، ومدى الجهود القديمة المبذولة في خدمتها وإشادة بنيانها، ممّا يُضاهي ما قدّمته اللسانيات الحديثة في خدمة التركيب النحويّ اليوم، وجدارة تلك الجهود أن تُضمَّ إلى قائمة الجهود العالمية عند التأريخ للفكر اللغويّ.

فهل في آراء النحويين العرب وتوجيهاتهم ما يماثل ما ابتكره اللسانيون التوليديون اليوم؟ بل هل فيها -على قدمها وبكورها- ما يفوق ما توصّل إليه الدرس اللغوي الحديث، أو يفي بالغرض أكثر ممّا وُفّي به هذا؟

سيقدم الفصلان الثالث والرابع الإجابة عن ذلك، وسيجري الحديث في منحيّين اثنين: الأول -وهو ما تضمّنه الفصل الثالث- يُعنى بالنظريات الفرعية للقواعد التوليديّة المذكورة في الفصل الثاني التي سُمّيت بالنظريات العامليّة، والثاني -وهو ما تضمّنه الفصل الرابع- يتناول مسائل مفردة منشورة بين تلك النظريات.

لكن ينبغي قبل تلك المقابلة أن يُؤخذ بالحسبان أنّ جهود النحويين العرب كانت مقتصرة على اللغة العربيّة، ورهينة بخدمتها وحدها، في حين أنّ جهود اللسانيين التوليديّين كانت عامة، تسعى لأنّ تبني نحواً ذا صبغة كونيّة عالميّة، تسري مبادئه وأحكامه على اللغات كافة، لا على لغة بعينها. وستجد في أثناء مطالعتك هذا الفصل إشارةً مُقتضبة عند كلّ موضع من جهود النحويين العرب إلى جهود التوليديّين المقابلة، على سبيل التذكير بما ورد مبسوطاً في الفصل الثاني، على أنّ ثمة مواطنَ تختصّ بها العربيّة، انفرد بها النحويّون العرب، ولم يذكرها التوليديّون في شيء، وستجد الإشارة إليها في مواضعها.

النظريات الفرعية للتوليديّة في كلام النحويين الأوائل:

سيُتطرّق هنا إلى كلّ نظريّة شُرحت في الفصل الثاني مع ما يقابلها ممّا استقرّ في عُرف النحويّين العرب قبل قرون، فكما عرض الفصل الثاني نظريات التوليديّة التي تتلخّص في نظريّة العمل والإحالة بفروعها (نظريّة العمل ونظريّة الربط ونظريّة الأثر ونظريّة الحالة والنظريّة الموضوعاتية)، سيعرض هذا الفصل مقابل هذه النظريات في النحو العربيّ، ليعرف إلى أي مدّى وصلت جهود العرب في ميادينها قبل قرون.

ولا يعني ذلك أنّك إذا نظرت في كتب النحويّين ستجد نظريّة نحويّة كاملة سُمّيت بهذا الاسم أو ذاك

كنظيراتها في التوليدية، ولكنك -لابد- ستجد محتوى النظرية وماهيتها وخصائصها وجوهرها، فتؤمن بأن جهود النحويين في هذه الميادين لم تكن بأقل من جهود التوليديين، وتَعْجَبُ لِسَبْقِ قَدَمِهِمْ، وعمق اطلاعهم، وجودة خدمتهم للغتهم.

وإن استعمل مصطلح «النظرية النحوية العربية» في هذا الصدد فمن باب المشاكلة اللفظية والازدواج، لا على سبيل حقيقة ورود هذا المصطلح عند أهل النحو، فكما يُطلق على عمل التوليديين اسم النظرية لا بأس أن تُطلق الاسم نفسه على المسمى المشاكِل.

ولكن سيلحظ القارئ تداخلاً في النحو العربي بين النظريات التي فصلت التوليدية بينها، وخصتها بأسمائها ومصطلحاتها، فحين يقرأ مثلاً نظرية العامل في النحو العربي يُلفي أنها لا تُقابل نظرية العامل في التوليدية فحسب، بل ترتبط بنظريات فرعية أخرى ضمن النظرية التوليدية العامة ارتباطاً قوياً، وتتداخل فيها تداخلاً يجعل تمييز النظرية من أختها أمراً متعديراً في بعض الأحيان، وذلك يُذكر بالتداخل بين النظريات التوليدية نفسها الذي أُشير إليه فيما قبل^(١)، ولعله من قبيل الأصول النحوية المشتركة بين هذه النظريات جُمع.

«نظرية العامل» في النحو العربي

رأيت في الفصل السابق أن نظرية العامل في التوليدية تمثل العمود الفقري لسائر النظريات الفرعية الأخرى للنحو التوليدي حتى عام ١٩٩٥، حيث ظهرت نظرية برنامج الحد الأدنى، وأن التوليديين كانوا على درجة عالية من الدقة البنيوية، والحدق الفكري في وضع قوانين تلك النظرية، فما جهود النحويين العرب في هذا المجال؟ لم ينظر النحويون الأوائل لنظرية خاصة مستقلة تُسمى نظرية العامل كما هو شأن اللسانيين المحدثين، بل نشروا قضايا نظرية العامل ومفهوماتها في ثنايا أبواب النحو، وأتوا على ذكرها في طيات فصوله ومباحثه.

ولا يعني هذا أن ذكرها كان ذكراً عابراً قليل الحضور، بل إنه لكثير الدوران، واضح المعالم، قوي الأثر، حتى إنك لا تكاد تقف على باب من أبواب النحو ومبحث من مباحثه إلا وتلمس فيه للعامل ذكراً، ولمراته فيه أثراً، تلك المراعاة التي كانت المحرك الموجة للدرس النحوي، والمسبب لأحكامه، والمرجع لمسائل خلافه، إلى حد بلغ بها في بعض الأحيان حد التكلف، وهذا ما دعا الناقدين المتأخرين للدرس النحوي العربي القديم إلى اتهامه بالتعقيد، فكان اقتراحهم المعروف (إلغاء نظرية العامل).

وليس المقام هنا مقام عرض نظرية العامل في النحو العربي، وتفصيلها وشرحها، وجمع ما قال فيها النحاة من أقوال، وسرد آرائهم وحججهم ومذاهبهم -فجمع جهود النحويين في مجال العامل عملٌ عظيم لا ينهض به

إلا بحثٌ متخصص - إنما ينبغي الأخذ من كلِّ ما قالوه بحسب المقام الذي أنت بصدد، والإلماح إلى كلِّ حكم ييسر القول وقليل الأمثلة، ممَّا يكفي للاطمئنان بأنَّ النحويين العرب الأوائل ما غفلوا عن جليل تلك النظريَّة، ولا فاتهم عظيم شأنها، ولا قصَّروا في وضع قواعدها، وتأصيل جذورها، وإحكام أحكامها.

فكان من وجوه عناية النحويين العرب بالعامل تعريفُ العامل، وتمييزُه من غيره من المصطلحات، وتبيينُ أنواعه، وما يندرج تحت كلِّ نوع من عوامل، ووضعُ أصول الأعمال، وضبطُ قواعده.

- تعريف العامل:

عرَّف ابن الحاجب العامل بأنَّه «ما به يتقوَّم المعنى المقتضى»^(١).

وشرح الرضي الاستراباذي التقوُّم بأنَّه «قيام العَرَض بالجوهر، فمعنى الفاعلية والمفعولية والإضافة كون الكلمة عمدة أو فضلة أو مضافاً إليها، وهي كالأعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف إليه، بسبب توسُّط العامل»^(٢).

فالعامل هو الذي يجلو حقيقة المعنى الذي يقوم به، ويُفصِّح عن مراده.

وفرَّق النحويون بين العامل والمقتضي للإعراب، فقال ابن الحاجب: «والعملُ إنّما هو باقتضاء الكلمة في المعنى»^(٣)، وقال أيضاً: «ومعنى العامل هو الأمر الذي يتحقَّق به المعنى المقتضي للإعراب»^(٤).

ففي عامل الجرِّ في المضاف إليه يقول ابن يعيش: «وليست الإضافة هي العاملة الجرِّ، وإنَّما هي المقتضية له، والمعنى بالمقتضي ههنا أنَّ القياس يقتضي هذا النوع من الإعراب، لتقع المخالفة بينه وبين إعراب الفاعل والمفعول فيتميّز عنهما»^(٥).

فالمقتضي للإعراب ليس عاملاً له، لأنَّ المقتضي هو مجرد توفُّر المعمول على مختلف الوظائف النحويَّة، والعامل هو تحقُّق تلك الوظائف النحوية في المعمول، وهي وظائف تستدعي علامات تدلُّ عليها، فالمقتضي يتطلَّب وجود الإعراب ولا يوجد له^(٦).

(١) شرح الكافية ٧٢/١.

(٢) شرح الكافية ٧٢/١.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ١٩/١.

(٤) المصدر نفسه ١٢٥/١.

(٥) شرح المفصل ٢٦٩/٢.

(٦) انظر مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء ١٢٤.

ويمكن مقارنة مسألة الاقتضاء في النحو العربي بما في التوليدية من مبدأ الانقشاعية الذي اقترحه باكير ١٩٨٨^(١)، ومعناه ظهور الوظيفة النحوية للاسم في السطح الكلامي، فربط باكير انقشاعية الأسماء بأمور منها التوافق بين المسند والأقسام المتعلقة به، وهذا يقابل ما ذكره النحويون من اقتضاء المضاف إليه الجر بإضافته إلى الاسم قبله، ومن ثم يكون وقوع الجر وظهوره بتقدير حرف جر هو المحصل للإعراب لفظاً، وهذه هي الانقشاعية في النحو التوليدي.

وعرّف الشريف الجرجاني العامل بقوله: «العامل ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب»^(٢).

وعرّفه الفاكهي بقوله: «حدّ العامل ما أثر في آخر الكلمة من اسم أو فعل أو حرف»^(٣)، ثمّ شرح العامل بأنّه الجالب للإعراب.

ورأيت في النحو التوليدي أنّ تعريف العامل ومفهومه ينطلق من فكرة التحكّم المكوّن الرّهينة بأمرين: الهيمنة والقرب^(٤)، ثمّ إنّ مفهوم العامل أعمّ وأوسع عند التوليديين من حيث تداخله مع نظريات فرعية أخرى للتوليدية، وتماهيه معها، كنظرية الربط والنظرية الموضوعاتية التي يوزّع فيها العامل الأدوار المحورية لمعاملاته.

وهذا أمر متّصل بما نُبه عليه في خاتمة الحديث عن النظريات الفرعية للتوليدية من أنّه يصعب الفصل بين نظرية وأختها لشدة ترابطها، فمفهوم العامل لا يقف عند التأثير في حركة آخر الكلمة أو في موقعها من الإعراب فحسب، بل يمتدّ ليشمل نظرية الربط، وما فيها من أثر للعامل في ربط العنصر بمرجعه، ويمتدّ ليشمل أيضاً الأدوار المحورية في النظرية الموضوعاتية التي تتبع الوظائف النحوية التي يحددها العامل، فهو مفهوم أكثر مرونة وشمولاً منه في النحو العربي.

وتأتي أهمية العامل من أنّه به يتحقّق الإعراب، وبواسطته يحصل، فنصب المفعول به مثلاً إنّما أتى من قبل عمل الفعل فيه النصب، وكذا سائر الأعراب لا تتأتّى ولا تكون إلا بسبب وقوع عامل على معمول، ولا يخفى على امرئ ضرورة الإعراب، وعظيم أثره في تحديد المعاني، وتوجيه الكلام وفهمه وبناء الأحكام عليه.

وتحمل العلامة الإعرابية هذه المهمة الجسيمة، مهمة الدلالة النحوية في أغلب الأحيان، فالرفع علامة إسناد، والنصب علامة مفعولية، والجر علامة إضافة.

(١) نحو نظرية للإعراب الفعلي ٦٧، وانظر المصدر السابق، وشرح المفصل ٢٦٩/٢.

(٢) التعريفات ١٢٢.

(٣) شرح الحدود ١٧٣.

(٤) انظر ما تقدّم ٩٢.

فالتركيب والدلالة لا يتحققان لولا العامل في النحو العربي، والمعنى النحوي لا ينهض إلا بالحركة الإعرابية، التي هي وسم الحالة الإعرابية، وتلك نتيجة من نتائج العامل، وإذا نَحَصَ المعنى النحوي في الكلام وضحت العلاقة النّاطمة لأجزاء التركيب النحوي، وبذلك يتحصّل لدينا تركيب نحوي متماسك مرصوص البنيان.

أقسام العامل من حيث نظرة النحويين إلى تأثيره:

نظر فريق من النحويين العرب إلى العامل على أنه مؤثرٌ حسيّ، تأثيره في المعمول كتأثير النار في الإحراق، والماء في الإغراق، ومثال ذلك منع هذا الفريق عمل الابتداء لأنه تجرّد من العوامل، والتجرّد عدم، والعدم لا يوجب عملاً، إذ لا بدّ للموجب من اختصاص يوجد ذلك، ونسبة العدم إلى الأشياء كلّها نسبة واحدة^(١).

فحكمهم هذا يدلّ على أنّهم يُعاملون العاملَ معاملة المادّيات المحسوسة ويعطونه حكمها.

ونظر فريق آخر إليه على أنه مؤثرٌ معنويّ، يقتصر أثره على الدلالة والأمانة، فأجاز هؤلاء مثلاً عمل الفعلين في الفاعل الواحد، غير آبهين بمناقضة ذلك للأصل العقلي، الذي يمنع اجتماع مؤثرين على مؤثر واحد^(٢).

أقسام العوامل من حيث السماع والقياس^(٣):

١- العامل القياسي: هو ما صحّ أن يُقال فيه: كلُّ ما كان كذا فإنّه يعمل كذا، كقولنا: "قرأ زيد"، لك أن تقيس عليه ما شئت من العوامل فتقول: "كتب زيد"، "حضر زيد"... الخ

٢- العامل السماعي: وهو عمل شيء في شيء ليس لك أن تقيس عليه غيره، كحروف الجرّ، وهي محدودة معدودة، فإذا وجدت أحدها يجزّ كالباء مثلاً فليس لك بعد ذلك أن تقيس عليه حروفاً أخرى كالميم والنون، لأنّ الجرّ بحروف الجرّ سماعي لا قياسي.

أقسام العوامل من حيث اللفظ والمعنى:

أولاً- العوامل اللفظية:

١- الفعل:

الأصل في العمل للفعل، وما سواه من العوامل اللفظية محمولٌ عليه، فحيثما وُجد معمولٌ في جملة انصرف الدّهن تلقائياً إلى البحث عن فعل عمل به.

(١) انظر شرح المفصل ٢٥/٧، والإيضاح في شرح المفصل ١٤٧/١.

(٢) وهو قول الكوفيين، انظر الإنصاف ٤٦، ٧٨، والتوليدون اليوم يأخذون بهذا الرأي، فالعلاقة عندهم بين العامل والمعمول رابطٌ اصطلاحيّ، انظر نظرية للعمل في النحو العربي ٦٠.

(٣) انظر التعريفات ١٢٢.

ولقوة عمل الفعل خُصَّ بما ليس لسواه من العوامل، فمن ذلك جوازُ تقدُّم مفعوله عليه، كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾^(١).

ومن ذلك وصولُ عمله إلى معموله ولو تباعد منه أو فصله عنه فاصل، بخلاف ما دونه من العوامل، مثال ذلك نصبُ المفعول «بصائر» على بُعده عن فعله في قوله تعالى: ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ بِصَائِرٍ﴾^(٢)، فقد فصلَ في الآية بين الفعل ومفعوله أداة استثناء وبدلٌ ومضافٌ إليه وحرفٌ عطف واسمٌ معطوف.

وفي لغات أخرى عالميّة تَجِدُ الأمر نفسه، فالعامل القويّ يجوز فصله عن معموله، والعامل الضعيف يجب اتّصاله بمعموله^(٣).

وفي التوليدية ميّزَ التوليديون الفعلَ من تركيب (الفعل + الزمن)، والثاني هو العامل، فالفعل لا يعمل إلّا مضافاً إليه الزمن، وكأَنَّهُم يعنون بذلك الحدث والزَّمن في مفهوم أهل العربية، فالحدث لا يعمل إلّا باقترانه بزمن. أما في العربية فالزمن ليس شرطاً لتحقيق العمل، فالمصدر يعمل، فينصب مفعولاً وإن خلا من الزمن، تقول: «ضربُ زيدٍ عمراً مؤلماً».

لكنّ التوليدية والعربية تشتركان في عمل الفعل في الفاعل الرفع، فهو لا يقع إلّا من الفعل + الزمن، ولا يقع من المصدر، فالمصدر لا يرفع فاعلاً، وإن نصب مفعولاً.

٢- الحرف:

الحروف نوعان: حروف مبانٍ وحروف معانٍ، وحروف المعاني كثيرة تزيد على السبعين حرفاً^(٤)، وهي نوعان: عاملة ومُهْملة.

فالعاملة منها ما يعمل عمَلين، كالأحرف المشبهة بالفعل التي تنصب الاسم، وترفع الخبر، وما الحجازية العاملة عملَ ليس في رفع الاسم ونصب الخبر، ومنها ما يعمل عملاً واحداً كسائر الحروف العاملة. والحروف العاملة هي الحروف المختصة، أي ما اختصَّ بالدُّخول على الأفعال، وما اختصَّ بالدُّخول على الأسماء، بخلاف الحروف المهمله المشتركة بين الأسماء والأفعال؛ قال سيبويه: «ما عمل في الأسماء لم يعمل في

(١) سورة الفاتحة: ٤.

(٢) سورة الإسراء: ١٠٢.

(٣) انظر القرائن النحوية والعمليات التعريية ٢٤٧.

(٤) انظر الجنى الداني ٢٨.

هذه الأفعال على حدّ عمله في الأسماء، كما أنّ ما يعمل في الأفعال فينصبها أو يجرّزها لا يعمل في الأسماء»^(١).

على أنّ من الحروف ما يعمل وهو غير مختصّ كـ «لا» و«ما»^(٢).

والحرف العامل يعمل الجرّ والجزم بطريق الأصل، ويعمل الرفع والنصب بطريق الفرعية للعامل عملهما أصلاً، وهو الفعل.

وقد بسطت أبواب الأدوات في كتب النحو حروف المعاني كلّها، وذكرت عمل كلّ منها وشواهد، فلاداعي لسردها هنا.

٣- ما أشبه الفعل من الأسماء:

الأصل في الأسماء ألاّ تعمل، وما عمل منها فلمشابهته الفعل، ومن تلك العوامل:

- اسم الفاعل:

عمل اسم الفاعل عمل الفعل لما أشبهه، فجرى مجراه لفظاً ومعنى.

أمّا اللفظ فلأنه يشبهه حركات وسكنات وعدد حروف، كضارب ويضرب، ومعاند ويُعاند.

وأما المعنى فلأنه يدلّ على الحال والاستقبال كالفعل المضارع^(٣).

واشترط النحاة في عمل اسم الفاعل أن يُعرّف بـ «ال»، أو أن يعتمد على مبتدأ قبله أو موصوف أو حال أو استفهام أو نفي، وهو خالص للحال أو الاستقبال غير دالّ على الماضي^(٤)، فلو قلنا: «هذا ضاربٌ زيداً أمسٍ» لم يُجز لأنّ اسم الفاعل هنا دالّ على الماضي.

فمثال اعتماده على مبتدأ قبله قولك: زيدٌ منطلقٌ غلامه.

ومثال اعتماده على موصوف قولك: هذا رجلٌ باسطٌ كفّه.

ومثال اعتماده على حال قولك: جاءني زيدٌ راكباً فرساً.

ومثال اعتماده على حرف استفهام قولك: أقاتم أخوك؟

(١) الكتاب ٣/٣١٠، وانظر ٣/١١٦، والجنى الداني ٢٦، والأشباه والنظائر ١/٥٢١.

(٢) انظر مغني اللبيب ٣/٢٨٣، ٤/٧.

(٣) انظر الكتاب ١/١٤، والمقتضب ٢/١، والإيضاح في علل النحو ٨٠، وأسرار العربية ٥٢.

(٤) انظر الكتاب ٢/١٢٧، والمقتضب ٤/١٢٧، وشرح المفصل ٦/١١٣-١١٧، وشرح الكافية ٣/٤١٥.

ومثال اعتماده على نفي: ما ذاهبٌ أخوك.

- اسم المفعول:

يعمل اسم المفعول عمل فعله المبني للمجهول بشرط أن يدلّ على الحال أو الاستقبال، وأن يعتمد على ما اعتمد عليه اسم الفاعل من نفي أو وصف... الخ^(١).

- الصفة المشبهة:

تعمل الصفة المشبهة حملاً لها على اسم الفاعل، لأنّها مثله في قبولها التذكير والتأنيث، والتثنية والجمع، ودخول (ال) التعريف، فترفع فاعلاً، كقولك: زيدٌ حسنٌ وجهه.

أو تنصب على الشبهة بالمفعول به، إذا توفّرت فيها شروط عمل اسم الفاعل نفسها، مثال: زيدٌ الحسنُ الوجه^(٢).

- أفعال التفضيل:

يقصر أفعال التفضيل عن اسم الفاعل في عمله، لأنّ مشابته للفعل ضعيفة، فلا ينصب مفعولاً، ولا يرفع اسماً ظاهراً، إلّا على لغة لبعض العرب^(٣)، وعند الجمهور لا يرفع اسماً ظاهراً بعده إلّا في مسألة واحدة، سمّاها النُّحاة المسألة الكحلّية، وقعت في قولهم: «ما رأيتُ أحداً أحسنَ في عينه الكحلُّ منه في عين زيدٍ»، وشروطها معروضة في موضعها من كتب النحو^(٤).

وعمل اسم التفضيل يقتصر على نصبِ الظرف بعده، ونصبِ الحال، كقولنا: زيدٌ أكرمُ منك ركباً غداً، وهو يرفع ضميراً مستتراً بعده، ففي «أكرمُ» ضمير مستتر فاعل.

وعلّل أبو علي قلة إعمال اسم التفضيل بتخلّفه عن سائر المشتقات العاملة التي تقبل التثنية والجمع وعلامة التأنيث، فضعفت لذلك مشابته الفعل؛ قال: «لأنّ خيراً - وإن كان صفة - فإنّه لما لم يُثنَ، ولم يُجمع بالواو والنون، ولم يؤنث أشبه الأسماء، فلم يُعمل كما أُعمل حسنٌ وشديدٌ لمشابهتهما الفعل بالتأنيث الذي يلحقهما ونحوهما في مثل حسنٍ وحسنةٍ، وشديدٍ وشديدةٍ، وحسنونٌ وشديدونٌ، فأشبهت هذه الصفات الأفعال، كما أشبهها أسماءُ الفاعلين نحو ضاربٍ وضاربةٍ، فأما خيرٌ وشرٌّ وأفضل، نحو

(١) انظر شرح المفصل ١٢٠/٦.

(٢) انظر شرح المفصل ١٢٢، ١٢٣/٦، ١٦٠.

(٣) انظر المصدر نفسه ١٦١/٦.

(٤) انظر الكتاب ٣١/٢، وشرح الكافية ٤٤٦/٣.

أفضل من زيد، فلم يُستحسن أن يُعمل إعمال الفعل؛ لتعريبها من هذه اللواحق التي تلحق الصفات وأسماء الفاعلين المشبهة بالأفعال»^(١).

– المصدر:

يعمل المصدر حملاً له على الفعل، وعمله في ثلاثة أحوال:

فهو يعمل نكرةً، وهو أقوى أنواع إعماله، كقوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعَبَةٍ * يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾^(٢).

ويعمل مضافاً، وهو التالي له في القوة، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾^(٣)، ويعمل معرفاً بـ ال وهو دون الاثنين في القوة^(٤)، كقول الشاعر^(٥):

ضعيفُ النكايةِ أعداءه يخالُ الفرارَ يُراحي الأجل

وقوله تعالى: ﴿فَأَلْقُوا إِلَيْهِمُ الْقَوْلَ إِنَّكُمْ لَكَاذِبُونَ﴾^(٦)، فالمصدر نصب جملة مقول القول بعده.

وقيل: بل أقوى أنواع إعماله أن يكون مضافاً إلى فاعله، لكون الفاعل حينئذٍ كالجُزء من المصدر، كما يكون في الفعل، فيكون لذلك أقوى شبهاً بالفعل^(٧).

وقد اشترطوا في عمل المصدر ألا يتقدم معموله عليه، فلا يجوز أن نقول: زيداً صُحبتني نفعته، نريد: صُحبتني زيداً نفعته؛ وذلك لأنَّ المصدر في تأويل «أن» والفعل، أي «أن صُحبتُ زيداً نفعه»، وما في صلة «أن» لا يتقدم عليها، لأنَّه لا يجوز الفصل بين بعض الصلّة وبعضها^(٨).

واشترطوا كذلك ألا يفصل بين المصدر ومعموله فاصلاً أجنبي^(٩)، فلا يجوز أن نقول: أعجبني إنصافُك أمسَ اليومَ زيداً، فتجعل اليومَ ظرفاً لأعجبني، أمّا «أمس» فلا يعدُّ فاصلاً أجنبياً، لأنَّه ظرف للمصدر «إنصافُك» لا لأعجبني.

(١) العضديات ٢٦٢.

(٢) سورة البلد: ١٤-١٥.

(٣) سورة البقرة: ٢٥١.

(٤) انظر الكتاب ١/١١٥، ١٥٤، ١٨٩، ١٩٢.

(٥) البيت بلا نسبة في الكتاب ١/١٩٢، وشرح المفصل ٦/٩٣، والخزانة ٨/١٢٧.

(٦) سورة التّحل: ٨٦.

(٧) انظر شرح الكافية ٣/٤٠٦.

(٨) انظر المصدر نفسه ٣/٦٨.

(٩) انظر المصدر نفسه ٣/٤٠٦.

– الاسم المضاف:

يعمل المضاف الجرّ في المضاف إليه على غير اتفاق من النحويين؛ فمنهم من منعه لانعدام شبه الاسم المضاف بالفعل، ولأنّ المضاف كالجزء من المضاف إليه، وجزء الشيء لا يعمل فيه.

ومنهم من أجاز ذلك محتجاً باتّصال الضمير بالمضاف، كالهاء في «كتابه»، والضمير لا يتصل إلّا بعامله.

والذين منعوا عمل المضاف في المضاف إليه جعلوا الإضافة هي العاملة، وهي عامل معنوي، أو قدّروا حرفاً بين المضاف والمضاف إليه عدّوه العامل، كاللام ومن، وتسمّى حروف الإضافة، فقولنا «كتاب زيد» يعني كتاب زيد، وقولنا «ثوب حرير» يعني ثوب من حرير.

ومنهم من جمع بين الأمرين، وهؤلاء ميّزوا العامل من المقتضي كما سلف^(١)، فجعلوا الإضافة مقتضية للجرّ، والحرف المقدّر العامل الجرّ، فالإضافة معنّ، وحروف الجرّ لفظ، فهي الأداة المحصّلة له، والمقتضي غير العامل^(٢).

ثانياً – العوامل المعنوية:

«العامل المعنوي: هو الذي لا يكون للسان فيه حظّ، وإنّما هو معنى يُعرف بالقلب»^(٣).

ومن العوامل المعنوية التي اعتدّ بها النحاة:

– التجرّد: ذهب سيبويه والبصريون إلى أنّ التجرّد من العوامل اللفظية أو التعرّي منها عامل في رفع المبتدأ والخبر، وعامل في رفع المضارع.

واعترض عليهم آخرون بأنّ التجرّد والتعرّي عدم، والعدم لا يعمل، وأجيب على هذا الاعتراض بأنّ العامل لا يؤثّر في المعمول حقيقة، إنّما هو أمانة وإشارة، فلمّا كان كذلك جاز فيه أن يكون عدماً، لأنّك تستطيع أن تميّز الشيء من غيره بانعدام لونه، كما تستطيع أن تميزه باللون^(٤).

– الابتداء: جعلوه عاملاً في المبتدأ، وهو مذهب سيبويه، واختلفوا في تعريفه، فقالوا: هو التعرّي من العوامل اللفظية، وقالوا: هو التعرّي وإسناد الخبر إليه^(٥).

(١) انظر ١٤١.

(٢) انظر شرح المفصل ٢/٢٦٩.

(٣) التعريفات ١٢٢.

(٤) انظر أسرار العربية ٨٤، والأشباه والنظائر ١/٥١٨.

(٥) انظر الكتاب ١٢٦/٢، والإيضاح في شرح المفصل ١/١٤٧، وشرح المفصل ١/١٩٧، والأشباه والنظائر ١/٥١٦.

- الشبه بالاسم: وقوع المضارع موقع الاسم عمل به الرفع عند جمهور البصريين، وهو إنما أعرب أصلاً لمشابهته الاسم؛ قال أبو علي مبيناً وجه الشبه: «وجهة الشبه أن لفظه وإن كان أصله لما كان حاضراً فقد وقع على الآتي وقوعه على الحاضر، فصار أحدهما لا ينفصل من الآخر، كما أن رجلاً لا يدل على زيد دون عمرو، فإذا أدخلت على الفعل حرفاً خصه لبعض ما كان يدل عليه، كما أن لام التعريف إذا دخلت على الاسم خص بعض ما كان يقع عليه، وزالت الإشاعة التي كانت قبل دخول الحرف...، ومن شبه هذا الضرب أيضاً دخول لام الابتداء عليه في حال وقوعه خبراً لـ «إن»»^(١).

ودكر وجوهاً أخرى للشبه في موضع آخر^(٢).

وقال الكسائي والمؤدّب: بل ارتفع بتجرّده من العوامل^(٣).

- الخلاف: ذهب الكوفيون إلى أن عامل التّصب في الفعل المضارع بعد واو المعية الخلاف، أي مخالفة الثاني للأول في الحكم، فقولنا: «استوى الماء والخشبة» لا يجوز فيه إشراك الخشبة مع الماء في الحكم، أي استوى الماء واستوت الخشبة، لذلك نصبوا الخشبة على الخلاف^(٤).

- المجاورة: أعطى النحويون بعض الكلمات في بعض الشواهد اللغوية حكماً يُماثل ما جاورها من كلمات، لا لشيء إلا للمجاورة، فخرجوا مثلاً قراءة من قرأ بحرّ الحور في قوله تعالى: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ * بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقٍ وَكَأْسٍ مِنْ مَّعِينٍ * لَا يُصَدَّغُونَ عَنْهَا وَلَا يُنْزِفُونَ * وَفَاكِهَةٍ مِمَّا يَتَخَيَّرُونَ * وَلَحْمِ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ * وَحُورٍ عَيْنٍ﴾^(٥) على أن جرّ الحور على الجوار، أي مجاورتها المجورات قبلها، أي لعطفها عليهن في اللفظ، وإن كانت في الحقيقة معطوفة على الولدان، لأنّ الحور العين يطفن على أهل الجنة كما يطوف الولدان، فلمّا لم يجد النحويون معنى لجرّ هذه الكلمة خرجوها على الجوار، لأنّ من قواعدهم النحويّة الكليّة أن «الشيء يُعطى حكم الشيء إذا جاوره»^(٦).

ومن ذلك قولهم: هذا جحر ضبّ خرب، «فأتبعوا الجرّ الجرّ»^(٧).

(١) العسكريات ٢٥١.

(٢) البغداديات ١٠٣.

(٣) انظر الكتاب ٩/٣، والمقتضب ٥/٢، والأصول ١٤٦/٢، والأشباه والنظائر ٥١٨/١.

(٤) انظر معاني القرآن للقرّاء ٣٤/١، ٢٣٥/١، ٢٦٣/٢، ٢٧٦، والإنصاف ٢٤٨، الأشباه والنظائر ٥٢٠/١.

(٥) سورة الواقعة: ٢٢، وقراءة الجرّ لأبي جعفر وحمة والكسائي من القرّاء العشرة، انظر النشر ٣٨٣/٢، والبحر ٢٠٦/٨.

(٦) مغني اللبيب ٦٦٠/٦.

(٧) الكتاب ٤٣٦/١.

وقيل: ليس الجرُّ في الآية على الجوار؛ لوجود الواو قبل المجرور، والجوار إنما يختصُّ بالنَّعت لا بالعطف، كما في قولهم: "هذا جُحُرٌ ضَبٌّ حربٍ"^(١).

ورأى الفراء أنَّ قراءة الجرِّ وجهُ العربيَّة، وإن كانت قراءة الرَّفْع أشهر، وخرَّجها تخريجاً آخر، وهو أنَّ الحور العين وإن لم يكن يُطاف بهنَّ كما يُطاف بأكواب وأباريق وكأس من معين يجوز أن يُعطفن على ذلك؛ لأنَّه يجوز في لغة العرب عطفُ الشيء على الشيء وإن لم يأخذ حكمه، وينسحب عليه توجيهه^(٢).

غير أنَّ سيبويه لفت إلى أنَّ الوجه في قولهم «هذا جُحُرٌ ضَبٌّ حربٌ» الرَّفْع، «وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم، وهو القياس؛ لأنَّ الحرب نعت الجُحر، والجُحُرُ رَفْعٌ، ولكنَّ بعض العرب يجرُّه، وليس بنعت للضَبِّ»^(٣)، فالجوار وإن كان مأخوذاً به في حالاتٍ ومواضعٍ شُمت فهدا لا يعني اطرَّاده وقوَّته، وانسحابه على سائر الكلام كما انسحبت العوامل الأخرى.

وثمة عواملٌ معنويَّة أخرى، يضيق المقام هنا عن شرحها، وقد تقرأها الدارسون^(٤).

هذه العوامل في النَّحو العربي، أمَّا العوامل في النَّحو التوليديِّ فإنَّها مقتصرة على العوامل اللفظيَّة، ولا أثر فيه للعوامل المعنويَّة، ولم يعتمد التوليديُّون تصنيفَ (اسم، فعل، حرف) في العوامل اللفظيَّة، إنما اکتفوا بتحديد السَّمات المميِّزة للعنصر المعجميِّ سلباً وإيجاباً، من حيث كونه (+ اسم/فعل).

فالعوامل عندهم ثلاثة: زمن مع تطابق، وفعل، وحرف.

من أحكام العمل وأصوله وقواعده في النَّحو العربي:

وجدت في الفصل الثاني أنَّ من عناية التوليديين بنظرية العامل وضَّعهم له ضوابط وقوانين ومبادئ، تقيّد العامل، فيسير على نهجها، وتجعل الحكم على الجملة وتركيبها من حيث الصَّحَّة والفساد سهلاً ميسوراً، لا عناء فيه ولا ارتباك.

وكذلك كانت جهود التحويين العرب في ميدان العامل التَّحوي، فوضعوا للعمل أحكاماً تحكمه، وأصولاً لا يخرج عنها، رائدُهم فيها النَّظر في كلام العرب، وإعمال الفكر فيه، والتبصُّر بحقيقته وطرائقه، وأنت واجدٌ هذه الأحكامَ منشورةً في بطون كتب النَّحو النَّظريِّ مصرَّحاً بلفظها، أو مُعرَّضاً لها مأخوذاً بها معمولاً بها في كتب النَّحو التطبيقيِّ دون نصٍّ على لفظها، وهي في جمهورها أحكامٌ تنتظم العمل في أذهان النَّحويِّين. ومنها:

(١) انظر البحر المحيط ٤٣٧/٣، ومغني اللبيب ٦٦٢/٦.

(٢) انظر معاني القرآن ١٢٣/٣.

(٣) الكتاب ٤٣٦/١.

(٤) انظر مثلاً نظريَّة العامل ١٨٠ - ١٨٦.

١. إذا أعملت العرب شيئاً مضمراً لم يخرج عن عمله مظهراً^(١):

وذلك في الرفع والنصب والجر على السواء، فإذا قلت: زيداً، وأنت تريد: عليك زيداً، أعملت اسم الفعل «عليك» مظهراً ومضمراً على السواء.

وإذا قلت «وبلدة» جررت بـ «رُبَّ» محذوفة، ولك أن تظهرها ويبقى عملها: «رُبَّ بلدة».

وإذا قلت: «الهلال» أعملت المبتدأ المحذوف في الخبر، تريد: هذا الهلال، ولك أن تعمل مظهراً كما عمل مضمراً^(٢).

٢. ليس كل ما يضمن من العوامل يجوز إظهاره^(٣):

هذه القاعدة بمنزلة تقييد لمطلق القاعدة التي قبلها وتتميم لها، وذلك أن العامل في الاسم المعطوف عادة هو العامل في المعطوف عليه، فإذا قلت: رأيتُ زيداً وعمراً، كان المقصود: رأيتُ زيداً، ورأيتُ عمراً، فلك أن تظهر الفعل، ولك أن تعمل مضمراً.

لكنك إذا قلت: اختصم زيدٌ وعمرو، كان العامل في عمرو الفعل المقدّر نفسه «اختصم»، إلا أنك حينئذٍ ليس لك أن تظهره، ولو أظهرته لفسد الكلام، لأنّ فعل «اختصم» لا ينفرد به فاعل واحد، ومثله «تشارك»، و«تلاقى»، فليس لك أن تظهر ما أضمرت، فتقول: اختصم زيدٌ، واختصم عمرو، «فقد علمت بهذا وغيره أن ما تقدّره وهماً ليس كما تلفظ به لفظاً»^(٤).

٣. قد يعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما^(٥):

من ذلك أن الحال لما شابهت الظرف عمل فيها حروف المعاني كـ «ليت» و«هذا»، ومنه قوله تعالى: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾^(٦)، فقد عمل في الحال معنى الإشارة الذي في «ذا» أو معنى التنبيه الذي في «ها»^(٧). ومن ذلك أن الشبيه بالمضاف يُنصب في النداء كالمضاف، فتقول: يا صاعدَ الجبل، يا صاعداً جبلاً^(٨).

(١) انظر الكتاب ١/١٠٦.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) يُستنبط هذا الأصل من كلام ابن جني في الخصائص ٢/٤٠٩.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) انظر مغني اللبيب ٦/٦٢٧.

(٦) سورة هود: ٧٢.

(٧) انظر الكتاب ٢/٧٨، والمقتضب ٤/١٦٨، ٣٠٧، والبحر ٥/٢٤٤.

(٨) انظر شرح المفصل ١/٣٠١.

ومن ذلك زيادة الباء في خبر "أَنَّ" تشبيهاً لها بخبر ليس، كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْزِ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُخَيِّ الْمَوْتَى بَلَى إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(١)، أي: أوليس بقادر، فزاد الباء حملاً لـ "أَنَّ" على "ليس"، وقيل: حملاً لـ ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا﴾ على "ليس"^(٢).

٤. لا يؤتى بالاسم مُعَرِّى من العوامل^(٣):

صدرَ التَّحْوِيَّونَ عن هذا الأصل في جُلِّ أحكامهم وأعاريتهم وتوجيهاتها، وحرصوا على مراعاته أيما حرص، فكان الدَّافِعُ إلى تقدير محذوف حيشما وُجد عامل لم يُذكر معموله.

فنشأ عن ذلك أبواب نحوية منها باب الاشتغال وباب الاختصاص وباب الإغراء والتحذير، واجتهدوا في تقدير أفعال لمصادر شُمتت عن العرب منصوبة بلا فعلٍ قبلها، حتَّى كلَّفهم ذلك تقديرَ أفعال لا وجود لها أو لا استعمال.

فمن المصادر التي قدَّروا قبلها فعلاً ناصباً لها مع أنَّها لا فعل لها قولهم: «ويحك» و«يلك».

ومنها قولهم: «بهرأ» في معنى تَبَّأ وتَعَسَّأ؛ قال سيبويه: «وما جاء منه لا يظهر له فعل فهو على هذا المثال نَصْبٌ، كأنَّكَ جعلتَ بهراً بدلاً من بهرك الله، فهذا تمثيل ولا يُتكلَّم به»^(٤)، فجاء سيبويه هنا بالفعل منه من باب التقريب إلى الذهن والتمثيل، لا لنطق العرب به.

وقد استعمل عمر بن أبي ربيعة هذا المصدر في قوله^(٥):

ثُمَّ قَالُوا تَحْبُّهَا قَلْتُ بِهِرَأً عَدَدَ الرَّمْلِ وَالْحَصَا وَالتَّرَابِ

والمصدرُ في البيت من قبيل المصادر التي لا فعل لها كما ساقه ابن يعيش، وهو ليس بدعاء على ما يظهر، بل مفعولٌ مطلق لفعل «بهرني» المحذوف المقدَّر وإن لم يكن مستعملاً بهذا الصَّدَد، أي: بهرني حبُّها بهراً، يعني غلبني وقهرني^(٦)، ويُستأنس لذلك بقول ابن الشَّجَرِي: «ومعنى قلت بهراً أي نعم أحبُّها حبّاً بهرني بهراً»^(٧).

(١) سورة الأحقاف: ٣٣.

(٢) انظر كشف المشكلات ١٢٤٠، والبحر المحيط ٦٨/٨.

(٣) انظر دلائل الإعجاز ١٣٢.

(٤) الكتاب ٣١٢/١.

(٥) ديوانه ٣٠، والكتاب ٣١١/١، والكامل ٧٨٨، والخصائص ٢/ ٢٨١، وأما ابن الشجري ٤٠٧/١، وشرح المفصل

٢٨٤/١، ومغني اللبيب ٧٧/١.

(٦) انظر اللسان (بهر).

(٧) أماليه ١/ ٤٠٧.

ولعلّ هذا التفسير أقرب إلى مُراد الشاعر ومعنى البيت من أن يُقال فيه: عجباً، أو جهداً^(١).

ومن المصادر التي لم يستعمل فعلها قولهم: لبيك وسعديك، فلا يُقال: ألبَّ لبيك وأسعدَ سعديك^(٢).

وإذا تتبعت أعراب القرآن وجدت هذا الأصل هو الذي ينتظم أذهان المعربين، ويحدو بها في معظم الأوجه الإعرابية وتوجيهاتها.

ويندرج تحت ذلك ما ورد من شواهد فيها مصادر منصوبة، لم يجد النحويون علّة لنصبها إلا أن قدّروا لها فعلاً مضمراً قبلها نصبها، أو نصبوها بمدلول الكلام قبلها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَىٰ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْرًا﴾^(٣)، فنصب المصدر ﴿خُبْرًا﴾ على المفعول المطلق من فعلٍ مقدّر مفهوم من مدلول الكلام، لأنَّ ﴿لَمْ تُحِطْ بِهِ﴾ بمعنى لم تحبّره، كذا قال الزجاج^(٤).

وثمة أمثلة كثيرة من هذا الباب^(٥).

٥. الأصل في العمل للأفعال:

والأسماء والحروف فرغ في العمل على الأفعال، وما عمل من الأسماء فلمشابهته الفعل، وتزيد قوّة عمل الاسم كلّما قويت مشابهته للفعل، وتنقص كلّما نقصت مشابهته له^(٦).

ولذلك كلّما وُجد معمولٌ عامله محذوف تجد النحويين يقدّرون قبله فعلاً، فإذا قيل: شكرًا، قدّروا قبله فعلاً، أي: أشكرك شكرًا، ولم يقدّروا حرفاً ولا اسماً ولا مصدرًا.

٦. إذا رُكّب الحرفان بطل عمل كلّ منهما منفرداً:

كـ «لن» عند من قال من النحويين إنّها مركّبة من «لا» و«أن»، وهو قول الخليل.

فقد كان الأصل حينئذٍ أن يتمتع تقدّم ما في صلة «أن» عليها، أي مفعول الفعل بعدها، فلا يُقال: «زيداً لن أظلم»، كما لا يُقال: «زيداً لا أن أظلم»، لكن لما رُكّب «لا» مع «لن» بطل هذا الحكم، فجاز تقدّم ما في صلتها عليها، أي أن نقول: زيداً لن أظلم^(٧).

(١) كما في الكتاب ١/ ٣١٢، وشرح المفصل ١/ ٢٨٤.

(٢) انظر شرح المفصل ١/ ٢٧٩.

(٣) سورة الكهف: ٦٨.

(٤) انظر معاني القرآن وإعراجه ١٤٨.

(٥) انظر المصدر السابق ٢٩، ٧٣، ١٤٦، ١٧٨، ٣٣٦، ٣٤١، ٣٩٧، ٤٣٧، ٤٨٢، ٤٩٧.

(٦) انظر الأصول ١/ ١٢٣، والأشباه والنظائر ١/ ٥١٤.

(٧) انظر الكتاب ٥/ ٣، والجنى الداني ٢٧١.

٧. الحرف لا يكون معمولاً:

ولذلك منعوا دخول حرفٍ على مثله، فلا تُعَرَّب «كي» حرفَ جرٍّ إذا دخلتْ عليها اللّام، بل يجب أن تكون حينئذٍ ناصبةً للفعل المضارع بنفسها، لا بـ«أن» مضمرةً بعدها؛ لئلا يدخل حرفُ جرٍ على حرفٍ جرٍّ، فيصبح الثاني معمولاً^(١).

وإن اتَّفَق أن سُمِعَ شيءٌ من دخول حرفٍ على حرفٍ مثله في كلام العرب فذلك شاذٌّ نادر، ويُخَرَّج على أنَّ أحدهما زائد للتوكيد، كقوله^(٢):

فلا والله لا يُلفى لما بي ولا لئلا بهم أبداً دواءً

فأدخل اللام على اللام.

٨. هل المصدرُ أصيلٌ في عمله أو تابع؟

إذا جاز عمل المصدر فهل عمله هذا أصلٌ في ذاته، أو أنّه فرع على عمل الفعل؟

اختلف النحويّون في ذلك، وكان مرءُ اختلافهم خلافاً في أصل الاشتقاق أهو المصدر أم الفعل؟ فذهب الكوفيّون إلى أنَّ الفعل أصل والمصدر فرع عليه، واستدلّوا على ذلك بأمر منها أنَّ الفعل يعمل في المصدر، فنقول: أنصفتُ إنصافاً، ورتبة العامل قبل رتبة المعلوم، فالفعل قبل المصدر.

وذهب البصريّون إلى أنَّ المصدر أصل والفعل فرع، وأدلّتهم على ذلك كثرة، منها أنَّ المصدر يدلُّ على زمان مطلق، والفعل يدلُّ على زمان مقيّد، والمطلق أصل للمقيّد.

ومنها أنَّ المصدر اسم، والاسم يستغني بنفسه عن الفعل، والفعل لا يستغني بنفسه عن الاسم، فلذا كان ما يستغني بنفسه أولى بكونه أصلاً ممّا لا يستغني^(٣).

فنشأ عن خلافهم هذا خلاف في عمل المصدر أهو أصيلٌ أو تابع للفعل، فكان ممّا قيل أنّهم حين أعملوا المصدر احتجّوا له بمشابهته الفعل، فدلّ ذلك على عدم أصالته في العمل.

وكان ممّا احتجّ به لفرعية المصدر في العمل الشروط التي قيّدوا بها عمل المصدر خلافاً للفعل، فقد اشترطوا فيه أن لا يتقدّم معموله عليه، وألا يفصل بينه وبين معموله فاصل أجني كما تقدّم^(٤).

(١) انظر الإنصاف ٥٧٧، وشرح المفصل ٣٥/٧، ٢٨/٩.

(٢) البيت لمسلم بن معبد الوالي كما في الخزنة ٣٨٢/٢، وبلا نسبة في الخصائص ٢٨٢/٢، وسر الصناعة ٢٨٢، والإنصاف ٥٧١، وشرح المفصل ٣٥/٧، ٧٥/٨، ٢٨/٩، والارتشاف ٢٤٠٠، والتذيل والتكميل ٩٦/٥، والجمع ٥٠٨/٢.

(٣) انظر الإنصاف ٢٣٧.

(٤) انظر ١٤٧.

«فصار الفعل أصلاً في العمل في المسند إليه وغيره، وغيرُ الفعل من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فروعاً عليه»^(١).

أمّا في النحو التوليديّ فهذا الخلاف لا أثر له أصلاً؛ لأنّهم انطلقوا من أساس غير الذي انطلق منه النحويّون، فهم يعدّون المصدر فعلاً واسماً في آن واحد، أي [+فعل +اسم]، وإنّ أعملوه فلاضمار الـ "ضم" فيه، ولا يكتفون بتشبيهه بالفعل، في حين يعدّه النحويّون العرب اسماً، والاسم عندهم لا يعمل، وإذا عمل فلمشابهته الفعل كما رأيت، وبشروط مُبيّنة.

أضف إلى ذلك أنّ الفعل عند التوليديّين ليس عاملاً على استقلاله، بل باتصاله بإعراب التصريف، أي الزّمن والتّطابق، كما ذكر، فلا يعمل شيء إلا إذا اشتمل على الفعل وإعراب التصريف معاً [+فعل +إ/ت]^(٢).

٩. العامل الفرع قد يكون أصلاً لغيره:

قد يكون العامل أصلاً باعتبار وفرعاً باعتبار، فاسم الفاعل مثلاً فرع عن الفعل في العمل فقد عمل لمشابهته إيّاه كما سلف^(٣)، إلّا أنّه أصل للصّفة المشبّهة باسم الفاعل في العمل، وإنّما أعملوها لشبهها به. وكذلك «ليس» أصل لعمل الأحرف النافية الأخرى، وهي فرع على "كان" في العمل.

١٠. قد يكون العمل بواسطة:

من العوامل ما يعمل بواسطة، كالعامل في المفعول معه، والعامل في المستثنى بإلّا على رأي البصريّين. فأما العامل في المفعول معه على رأي البصريّين فهو الفعل المذكور وإن كان لازماً، لأنّه قوي بواسطة الواو التي قبل المفعول معه، كقولهم: استوى الماء والخشبة^(٤). وقد تقدّم مذهب الكوفيّين في أنّ العامل في المفعول معه الخلاف^(٥). وأما العامل في المستثنى بإلّا فمذهب البصريّين فيه أنّه الفعل قبله، وكذا تقوى بإلّا^(٦).

(١) شرح الكافية ٤٠٤/٣.

(٢) انظر ١٧٣.

(٣) انظر ١٤٥.

(٤) انظر الإنصاف ٢٤٨، وشرح المفصل ١١٦/٢، وشرح الأشموني ٣٩٥/٢.

(٥) انظر ١٤٩.

(٦) انظر الإنصاف ٢٦٢، وشرح المفصل ١٨٦/٢، وشرح الأشموني ٤٣١/٢.

ومن العوامل بواسطة على مذهب أبي البركات ابن الأنباري الابتداء، فقد جعله هو العامل في الخبر، لكن بواسطة المبتدأ، خلافاً لمن قال إنهما معاً عملاً في الخبر^(١).

١١. لا يجتمع عاملان على معمول واحد:

قَرَّرَ النّحَوِيُّونَ أَنَّ العاملَ لا يدخل على العامل، وَأَنَّ العاملَ لا يعمل في غير معمول واحد، لأنَّ ذلك يستدعي اجتماعَ حركتي إعراب على كلمة واحدة، وذلك محال؛ قال أبو علي الفارسي: «لا نعلم فاعلاً عمل فيه فعلاً في موضع واحد، بل لا نعلم شيئاً واحداً اسماً مفرداً ولا كلمة مفردة عمل فيها عاملان، ولا يمكن أحداً أن يوجد ذلك، ألا ترى أنَّ كلَّ عاملٍ يوجب عملاً، فلو عمل فيه عاملان للزم أن يكون في حرف الإعراب منه إعرابان، كما أنَّه إذا عمل فيه عاملٌ واحد صار فيه ضرب واحد من الإعراب، وذلك ممّا لا خفاء بفساده»^(٢).

وكان هذا الأصل من أصول الإعمال ممّا اعتدَّ به أبو علي في الرَّدِّ على الفراء فيما تُسبب إليه من قوله بعمل الفعلين معاً في باب التنازع وعدّهما كالشيء الواحد^(٣).

وممّا يُخَرِّج على هذه القاعدة خلافاً النّحويين في العامل في المبتدأ إن تقدّم عليه الظرف، فذهب الكوفيون إلى أنَّ الظرف إذا تقدّم على المبتدأ كان العامل فيه الرّفْع، كقولنا: أمامك زيدٌ، ومنع ذلك البصريّون، فجعلوا الابتداء العامل الرّفْع لا الظرف.

وكان ممّا احتجّوا به لذلك أنَّ لو كان الظرف عاملاً ما صحَّ دخول عامل عليه، كقولنا: إنَّ أمامك زيداً، لأنَّ العامل لا يدخل على العامل، فلمّا صحَّت هذه الجملة التي عمل فيها الحرف المشبّه بالفعل «إنَّ» النَّصب في زيدٍ دلَّ ذلك على أنَّه لم يكن معمولاً أصلاً من الظرف^(٤).

١٢. الجمل لا يعمل فيها ما قبلها:

هذا الأصل جعلَ إعرابَ الجمل في النّحو إعراباً لحالاتها من الإعراب، فانقسمت إلى جمل لها محلٌّ من الإعراب، وجمل لا محل لها من الإعراب، وهذا يعني أنَّ الإعراب يُصيبُ محلَّ الجملة لا الجملة، خلافاً لإعراب المفردات، ففي قولنا: «كان زيدٌ أبوه كريم» محلُّ جملة «أبوه كريم» النَّصب، ولفظها كما كانت في قولنا «إنَّ زيداً أبوه كريم» على حاله لا يتغيّر، لأنَّ الجمل لا يعمل في لفظها ما قبلها^(٥).

(١) انظر الإنصاف ٤٦.

(٢) الحلييات ٢٣٨، وانظر المقتضب ١٨٩/٤.

(٣) الحلييات ٢٣٨.

(٤) انظر الإنصاف ٥٢.

(٥) انظر المقتضب ٢٦٣/٣.

١٣. هل يكون الشيء عاملاً ومعمولاً؟

ردَّ البصريُّون رأيَ الكوفيِّين القائل: إِنَّ المبتدأ والخبر يترافعان، فيرفعُ كلُّ منهما صاحبه بقولهم: إِنَّ ذلك يُفْضِي إلى استحالة عقلية، وهي أن تجعل الشيء عاملاً ومعمولاً لمعموله في آن. وذلك يُؤدِّي إلى استحالة أخرى وهي أن يكون كلُّ منهما قبل الآخر لأنَّ رتبة العامل قبل رتبة المعمول، وذلك محال^(١).

١٤. قد يُراعى العامل المعنوي وإن كان العامل اللفظي أقوى منه:

العامل اللفظي عند النحاة أقوى من العامل المعنوي، لكنهم في بعض المواضع قوَّوا العامل المعنوي. فالعامل في المبتدأ الابتدائي، وهو عامل معنوي، ولكن إذا دخله ناسخ كان العمل للناسخ، فبطل عمل الابتدائي، فنقول: إِنَّ زيداً مجتهدٌ. إلّا أنهم في العطف على اسم «إِنَّ» أجازوا الرفع على المحلّ، والمحلّ ابتدائي، والابتدائي عامل معنوي ضعيف، فأعرضوا ههنا عن العامل اللفظي، وراعوا العامل المعنوي فأجازوا العطف على المحلّ، تقول: إِنَّ زيداً ظريفٌ وخالداً، أو وخالداً^(٢).

١٥. العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى العوامل المعنوية^(٣):

اعتدَّ ابن جني بهذا الأصل حينما وجد أنَّ لفظ الفعل نفسه لا يعمل في المفعول حقيقة؛ إنّما العمل اعتباراً معنوي، لأنَّ الفعل حروف وأصوات وحركات، وهذه لا يُنسب إليها العمل، والذي أراه ذلك أنَّ العامل المعنوي في نظره أوسع وأفشى وأقوى من العامل اللفظي في كثير من الأحيان، فالموانع من الصرف مثلاً تسعة واحد منها لفظي، وهو شبه الفعل لفظاً، والثمانية الباقية كلّها معنوية، كالتعريف والوصف والعدل والتأنيث، وغير ذلك، ولذلك قال: «فالمعنى إذا أشيع وأسير حكماً من اللفظ؛ لأنك في اللفظي متصوّر لحال المعنوي، ولست في المعنوي بمحتاج إلى تصوّر حكم اللفظي»^(٤).

١٦. عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال:

اعتمد البصريُّون هذا الأصل حين قرَّروا أنَّ فعل الأمر مبني لا مجزوم بلام مقدّرة خلافاً للكوفيِّين، واحتجّوا بأنَّ عوامل الأسماء كحروف الجرِّ على قوّتها لا تعمل محذوفة، فكيف بعوامل الأفعال وهي دونها قوّة.

(١) انظر الإنصاف ٤٨.

(٢) انظر الكتاب ٦١/١.

(٣) انظر الخصائص ١٠٩/١.

(٤) المصدر نفسه ١١١/١.

واعتمدوا هذا الأصل حين منعوا تقديم جواب الشرط على الشرط محتجين بأنَّ الجارَّ - وهو أقوى من الجازم - لا يجوز تقديم ما انجرَّ به عليه، فمن الأولى أن لا يجوز تقديم المجزوم على الجازم^(١).

١٧. الأصل في الأسماء ألا تعمل:

راعى البصريون هذا الأصل حين ردُّوا قول الكوفيين: إنَّ المبتدأ يعمل في الخبر، لأنَّ الأصل في الأسماء عدمُ العمل. وكذا راعوه حين رفضوا قول أولئك: إنَّ الفعل والفاعل يعملان في المفعول، لأنَّ الفاعل اسم والاسم لا يعمل^(٢).

١٨. قوَّة النَّصب وإنْ بُعِدَ العامل:

يجوز العطف على المجرور بالنَّصب في مثل قولنا: هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً غداً، حملاً له على الفعل، كأنَّه قيل: ويضربُ عمراً غداً، أو كأنَّ القائل توهَّم أنَّه أعمل الأوَّل فقال: هذا ضاربُ زيداً^(٣).

«إلا أنَّ الثاني كلما تباعد من الأوَّل قوي النَّصب واختير، نحو قولك: هذا معطي زيدٍ الدَّراهم، وعمراً الدنانير»^(٤).

وفي قولنا: «هذا معطي زيدٍ اليوم الدَّراهم، وغداً عمراً الدنانير» لا يجوز في عمرو إلا النَّصب، لأنَّ العطف لم يقع على زيد، وإنَّما وقع على الظرف، فلما بُعِدَ من عامله اشتدَّت حاجته للنَّصب^(٥).

١٩. إذا كان العامل متصرفاً تصرف في عمله:

إذا كان العامل متصرفاً كالأفعال عمل في معموله مقدماً عليه أو مؤخراً أو مُنتَقِضاً بإلَّا، فتصرف في عمله، كقولنا: زيداً أنصفتُ، وما أنصفتُ إلا زيداً.

وإذا كان العامل غير متصرف كأفعال التَّعَجُّب وما الحجازية العاملة المحمولة على «ليس» في العمل لم يتصرف في عمله، فلا يصحُّ تقدُّم مفعول فعل التَّعَجُّب على الفعل، ولا يصحُّ تقدُّم خبر ما العاملة على اسمها، ولا انتقاض نفيها بـ إلا؛ «لأنَّ الشيء إنما يتصرف في عمله كما يتصرف هو في نفسه، فإذا لزم طريقة واحدة لزم ما يعمل فيه طريقة واحدة»^(٦).

(١) انظر الخصائص ٣٨٨/٢، والإنصاف ٥٣٤.

(٢) انظر الإنصاف ٤٨، ٨٠.

(٣) انظر المقتضب ١٥١/٤.

(٤) الموضع نفسه.

(٥) الموضع نفسه.

(٦) المصدر نفسه ١٨٩/٤.

٢٠. الأصل في عمل الأدوات أم الباب:

جعل النحاة في كل باب من أبواب الأدوات العاملة أمّا عدّوها الأصل في العمل، وخصّوها بمزايا ليست لأخواتها.

ف«كان» أمّ الأفعال الناقصة، تعمل بلا شروط، وهي وحدها التي يصحّ زيادتها بين المتلازمين كالمبتدأ والخبر، مثل: أنت تكون مجتهدٌ، وما التعجّبية وفعلها، مثل: ما كان أحسنَ زيداً^(١).

و«إن» أمّ أدوات الشرط، لأنّ غيرها قد يخرج إلى غير الشرط، ك«مَنْ» التي تكون استفهاماً وتكون اسماً موصولاً، بخلاف «إن» أمّ الباب التي لا تفارق الشرط والجزاء^(٢).

٢١. الفروع لا تتصرّف في العمل تصرّف الأصول:

لابدّ أن تنحطّ الفروع قوّة عن الأصول، ولذلك قيّدوا عملها بشروط لم يقيّدوا بها الأصول^(٣)، كاسم الفاعل العامل عمل فعله، اشترطوا فيه أن يكون دالّاً على الحال أو الاستقبال، وأن يسبق بنفي أو استفهام أو موصوف، كما بيّن^(٤).

ولكون الفروع تنحطّ عن رتبة الأصول كالفعل المضارع إذا دلّ على الاستقبال احتاج إلى علامة وهي السين، بخلاف دلالته على الحال، فهي لا تحتاج إلى علامة، وهذا يدلّ على أنّ أصل المضارع الحال، ودلالته على الاستقبال فرع^(٥).

٢٢. قد يعمل شبه الفعل وما فيه رائحة الفعل:

الظرف والجار والمجرور معمولات ضعيفة يعمل فيها شبه الفعل وما فيه رائحة الفعل^(٦).

فمثال عمل ما يشبه الفعل فيها قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ بِصِيرٍ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾^(٧)، حيث تعلّق الجار والمجرور بالصفة المشبهة ﴿بَصِيرٌ﴾.

(١) انظر الكتاب ٧٣/١، ١٥٣/٢.

(٢) انظر الكتاب ٦٣/٣.

(٣) انظر الأشباه والنظائر ٥٤٩/١.

(٤) انظر ١٤٥.

(٥) انظر الأشباه والنظائر ٥٥٦/١.

(٦) انظر مغني اللبيب ٢٧٢/٥.

(٧) سورة المائدة: ٧١.

ومثال عمل ما فيه رائحة الفعل قولهم: فلان حاتم في قومه، فيعلق الجار والمجرور بما في «حاتم» من معنى الجود^(١).

٢٣. العمل فرع عن الاختصاص:

ربط النحاة بين العمل والاختصاص، فاشتروا في الأحرف العاملة الاختصاص، فما يختص بالدخول على الأسماء يعمل كاللأم، وما يختص بالدخول على الأفعال يعمل أيضاً كـ «لم»، وما لم يكن مختصاً لا يعمل^(٢). وإن ناقض أصلهم هذا بعض الحروف كـ «ما» التي تعمل عند الحجازيين على كونها مشتركة بين الأسماء والأفعال فالأعم الأغلب من الحروف لا يعمل إلا مختصاً. في حين أن التوليديين لم يلتفتوا إلى هذا الجانب في العمل، فلا يعلقون العمل على الاختصاص.

٢٤. جزء الشيء لا يعمل في الشيء:

إذا كان الحرف كالجزء من الشيء لم يعمل فيه، ولذا لم تعمل (ال) التعريف في الاسم^(٣)، لأنها لشدة اختصاصها به ولصوقها صارت كالجزء منه، وجزء الشيء لا يعمل في ذلك الشيء، ودليل عدم عملها مجاوزة العوامل لها، فإذا ما دخل حرف جر على اسم جزؤه، ولو كان الاسم معمولاً قبلاً بـ (ال) التعريف لم يجز جزؤه لانتفاء دخول عامل على عامل كما أقرت الأصول^(٤).

ومن هذا الأصل انطلق النحويون في رد رأي الكسائي بأن أحرف المضارعة هي العاملة في الفعل المضارع الرفع، وحجتهم أن هذه الأحرف الزوائد كالجزء من الفعل لا تنفصل منه أبداً، فلو كانت هي العاملة لأدّى ذلك إلى أن يعمل جزء الشيء في نفسه، وذلك محال^(٥).

فأحرف المضارعة عند النحويين هي التي هيأت الفعل المضارع لدخول العامل عليه، وأوجب له الإعراب، لا التي عملت فيه^(٦).

و انتفاء دخول عامل على عامل أمر له ظلال في التوليدية ولكن بصياغة أخرى، وهي:

س يعمل في ع إذا كان س أقرب عامل إلى ع.

(١) انظر مغني اللبيب ٢٧٨/٥.

(٢) انظر الكتاب ١٠/٣.

(٣) انظر الجني الداني ٢٦.

(٤) انظر ١٥٦.

(٥) انظر الإنصاف ٥٥٤، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/٢٦، وشرح المفصل ٧/٢٥.

(٦) انظر المقتضب ٢٤٤، ٨٠/٤-٨١، وشرح السيرافي ١/٧٧.

فهذا يدل على أنَّ س إن سبقتها ج إلى ع سقط حُفها في العمل وانتقل إلى ج، ولا يحقُّ لها مشاركة ج في العمل في ع.

٢٥. الأصل في الحروف المختصة بالفعل أن تعمل الجزم:

لأنَّ الجزم هو العمل المخصوص بالفعل، أمَّا النَّصب والرفع فتشاركه فيه الأسماء؛ قال أبو علي معللاً ذلك معنىً ولفظاً: «وليس في الأسماء الجزم الذي في الأفعال؛ لأنَّ عوامل الجزم لا معنى لدخولها على الاسم، وعملها ذلك فيه؛ ألا ترى أنَّ المجازاة والأمر والتَّهْيِ ونفي الماضي على لفظ المضارع لا يوجد في الاسم، فهذا امتناع من جهة المعنى. وأمَّا اللَّفْظُ فلأنَّ الأسماء أشدُّ تمكُّناً في الإعراب من الأفعال، فلمَّا كان جزمه^(١) يؤدي إلى ضربٍ من البناء رُفِض ذلك»^(٢).

ولذا كانت لغة بعض العرب الجزم بـ"لن" و"أن" منبهة على الأصل^(٣)، وعليه خرَّجت رواية الحديث: «فلَقِينَا مَلَكًا آخَرَ فَقَالَ لِي: لَنْ تُرْعَ»، وهي رواية القاسبي كما ذكر ابن حجر^(٤)، وذكر أيضاً أنَّ الجزم بـ«لن» لغة قليلة.

٢٦. الأصل في الحروف المختصة بالاسم أن تعمل الجر:

لأنَّ الجرَّ هو العمل المخصوص بالاسم، بخلاف النَّصب والرفع اللذين يشاركه فيهما الفعل، ولا يُجرُّ الفعل. وعمل أبو علي ذلك بقوله: «وإنَّما امتنع الجرُّ فيه لأنَّه لا يكون إلَّا بإضافة؛ ألا ترى أنَّ الجرَّ يكون بأحد أمرين: إمَّا إضافة اسم إلى اسم، أو إضافة فعل إلى اسم، وكلاهما يوجب تخصيصاً، والغرض في صياغة هذه الأمثلة المسمَّاة بالأفعال خلافُ التَّخصيص؛ ألا ترى أنَّها [لا]^(٥) تكون أبداً الجزء المستفاد من الجملة...، فلمَّا لم تخلُ الإضافة في كلا ضربيهما من أن تُحدِث تخصيصاً، وكان الغرض في صياغة الفعل خلاف ذلك -لِمَا أَعْلَمْتُكَ- لم تستقم الإضافة إليه، لأنَّه يصير نقضاً لذلك الغرض الذي قُصِدَ به، ووضع من أجله»^(٦).

(١) لعلَّ الأصوب "جرُّها".

(٢) العسكريةات ٢٤٩.

(٣) انظر الجني الداني ٢٦، ومغني اللبيب ٥٠٩/٣.

(٤) انظر فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٦/٣، كتاب التهجد، باب فضل قيام الليل، ح ١١٢١.

(٥) في المطبوعة "ألا ترى أنَّها تكون أبداً"، ولعلَّ الصواب ما أثبت؛ قال سيبويه: "ألا ترى أنَّ الفعل لا بدَّ له من اسم، وإلَّا لم

يكن كلاماً، والاسم قد يستغني عن الفعل" الكتاب ٢٠/١.

(٦) العسكريةات ٢٤٧.

ولذا كانت لغة بعض العرب الجرّ بـ «لعلّ» منبهة على الأصل، وهي لغة عُقِيل، يقولون: «لعلّ زيدٍ منطلقٌ»، بفتح لام لعلّ الثانية، و«لعلّ زيدٍ منطلقٌ» بكسر اللام، ومنه قول كعب بن سعد الغنوي^(١):
فقلْتُ ادْعُ أُخْرَى وارْزُقِ الصَّوْتِ جَهْرَةً لَعْلَ أبي المغوارِ منك قريبُ

٢٧. الأصل ألا يفصل بين العامل والمعمول:

وذلك لشدة تلازمهما، فكلّ منهما يطلب الآخر، ولذا منع جمهور النحاة من البصريين والكوفيين الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف والجار والمجرور وفي ضرورة الشعر خاصة، وأجازه بعض الكوفيين كالكسائي.
ولذلك اعترضوا على قراءة ابن عامر: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾^(٢)، بالفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، ففندوها^(٣)، لأنهم لم يُجيزوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في سعة الكلام، فكيف بالفصل بالمفعول في أفصح الكلام، وهو القرآن!

وقد ردّ عليهم أبو حيّان بأنّ النّاطق بهذه القراءة من أفصح العرب، وقد سمعها من أفصحهم عن أفصحهم أيضاً، ولم يجتهد فيها اجتهداً، وأنّ العربيّ الخُصّ الثّقة لا ينبغي أن يُردّ كلامه، بل يُحمَلُ على أن يكون سمعه من لغة العرب القديمة المهجورة التي لم تصل إلينا، وما أكثرها!^(٤)

٢٨. لا يلي العامل مباشرة معمولٌ غيره:

هذا الأصل يمكن أن يُدرج تحت الأصل السّابق، فيدخل في الفصل بين العامل والمعمول.
واتّكأ على هذا الأصل منعوا الفصل بين إنّ واسمها بمعمول خبرها، فلا يُقال: إنّ زيداً خالداً أنصف، على أن يُنصب "زيداً" بالفعل أنصف.
ولم يُجيزوا ذلك إلا في تخرّيج أبيات سمعوها من العرب، وهي شاذّة قليلة، والفصل فيها بالظرف أو الجار خاصة، كقول الشاعر^(٥):

فلا تَلَحْنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَحَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بِلَابِلُهُ

حيث فصل بين "إنّ" واسمها بالجار المتعلّق بالخبر.

(١) انظر سر الصناعة ٤٠٧، والبحر ٩٣/١، والجنى الداني ٢٦، ومغني اللبيب ٥١٧/٣، واللسان (علل)، الخزانة ٤٢٦/١٠.

(٢) سورة الأنعام ١٣٧، وانظر النشر ٢٦٣/٢.

(٣) انظر الكتاب ٩٠/١، ومعاني القرآن للفراء ٨١/٢، والمقتضب ٢٢٨/٤، وما يحتمل الشعر من الضرورة ٢١٧، وسر الصناعة ٢٩٦، والخصائص ٤٠٧/٢، والإنصاف ٤٢٧، والبحر ٢٢٩/٤.

(٤) انظر البحر ٢٣٠/٤.

(٥) البيت بلا نسبة في الكتاب ١٣٣/٢، والجمع ٤٣٥/١، والخزانة ٤٥٣/٨.

وقد منع الأخص قياسي ذلك، وقصره على السماع^(١).

وهذا الأصل يتصل بما عر عنه التوليدون بعبارة السابفة:

«س يعمل في ع إذا كان س أقرب عامل إلى ع»

فانظر إلى تعبير كل من الفريقين عن قواعدهم!

٢٩. قد يعلق العامل عن العمل:

بعض العوامل قد يلغى عملها أو تعلق عنه، كأفعال القلوب التي تتعدى إلى مفعولين، حيث يجوز إلغاؤها، ويجوز إعمالها بسبب توسطها بين مفعوليهما، فنقول: زيداً حسبت ناجحاً، وزيدٌ حسبت ناجحٌ.

ويجب تعليقها عن العمل إذا وليها ما له حق الصدارة، كالاستفهام أو لام الابتداء أو ما النافية، فنقول: علمتُ أزيدٌ عندك أم عمرو، وظننتُ لزيدٌ منطلق، وعلمتُ ما زيدٌ بمنطلق^(٢).

٣٠. يجوز حذف العامل مع بقاء عمله:

بعض العوامل تعمل مذكورة، وتعمل محذوفة، كـ«رُبَّ»، تُحذف ويبقى عملها.

والشواهد على ذلك أكثر من أن تُحصى، ومنها بيت امرئ القيس المشهور^(٣):

وليل كموج البحر أرخى سدوله عليّ بأنواع الهموم ليبتلي

أي: رُبَّ ليل.

ويُحذف حرف النداء إذا فهم معناه، فنقول للمقبل عليك: زيد، تريد يا زيد^(٤)؛ قال تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾^(٥)، أي: يا يوسف.

ويجوز حذف كان بعد «إن»، وبقاء عملها، كما في قولك: «الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير، وإن شراً فشر»^(٦)، أي: إن كان عملهم خيراً.

(١) انظر مصادر الحاشية السابقة.

(٢) انظر الكتاب ١/١١٩، وشرح المفصل ٧/١٥٨، والارتشاف ٧/٢١٠٧.

(٣) ديوانه ٣١.

(٤) انظر الكتاب ٢/٢٣٠.

(٥) سورة يوسف: ٢٩.

(٦) انظر الكتاب ١/٢٥٨ - ٢٦٢.

٣١. حذف العامل وحذف المعمول:

قد يحذف المفعول مثلاً لدلالة الكلام عليه، سواء أكان مفعولاً أولاً أم ثانياً أم كليهما، فمثال حذف المفعول الأول حذف مفعول حسب الأول في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾^(١)، فالتقدير: لا يحسبن الذين يبخلون بالبخل خيراً لهم^(٢).

ومثال حذف المفعول الثاني حذف ثاني مفعولي اتخذ في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ﴾^(٣)، والتقدير: اتخذتم العجل لها^(٤).

ومثله حذف ثاني مفعولي «بُدِّل» في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَاوَاتُ﴾^(٥)، والتقدير: والسَّمَاوَاتُ غَيْرَ السَّمَاوَاتِ^(٦).

ومثال حذف المفعولين قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى﴾^(٧)، فالمقصود: أعطى المال مستحقه، أو أعطى الفقراء المال، قال أبو حيان: «وحذف مفعولي أعطى؛ إذ المقصود الشاء على المعطي دون تعرض للمعطي والعطية»^(٨).

٣٢. لا يتقدم المرفوع على رافعه:

فلا يجوز تقدم الفاعل على الفعل أبداً، أما تقدم الخبر على المبتدأ فقليل فيه: ليس الرفع له المبتدأ وحده، إنما المبتدأ والابتداء معاً، وهو إنما تقدم على المبتدأ فقط^(٩).

الدعوة إلى إلغاء نظرية العامل:

بعد أن قرئت لديك مكانة نظرية العامل، وأهميتها التي لم يغفل اللسانيون عنها، كما لم يغفل النحويون القدماء، وعرفت ضرورتها في الوفاء بمقتضيات أبواب النحو وأحكامه وظواهر اللغة ووجوهها، وبمقتضيات

(١) سورة آل عمران: ١٨٠.

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٤١، ومعاني القرآن للفرّاء ٢٤٨/١، والبحر ١٢٧/٣.

(٣) سورة البقرة: ٥١.

(٤) انظر الطبري ٦٦٨/١، والقرطبي ١٠٣/٢.

(٥) سورة إبراهيم: ٤٨.

(٦) انظر الشيرازيات ٥٦٩.

(٧) سورة الليل: ٥.

(٨) البحر ٤٨٣/٨.

(٩) الخصائص ٣٨٥/٢.

النظريات التوليدية الأخرى جمعاء (نظرية الأثر، ونظرية الربط، ونظرية الحالة) = يجدر الالتفات إلى نظرة فريق آخر من الناس يجهل قيمة العامل، بل يدعو إلى إلغاء نظرية العامل، ثم التنبيه على دحض هذه الدعوة وفسادها، لئلا يغتر بها مغتر يوماً.

فقد دعا ابن مضاء القرطبي في سياق حديثه عن تيسير النحو وتحديدته إلى إلغاء نظرية العامل، لأنها تُفضي إلى تقدير ما ليس بموجود في الكلام، وأدعاء أن كلام العرب مُنحط عن رتبة الكمال والتمام والبلاغة، ويعتريه نقص وحذف ينبغي تقديره، وهي نظرية - في رأيه - تستدعي مخالفة العقل والشرع من كون الألفاظ عاملة مؤثرة مع أنها في الحقيقة لا فعل لها بإرادة ولا بطبع^(١).

وقبل ابن مضاء كانت عند بعض النحويين ومضات اعتمدت في الدعوة إلى رفض فكرة العامل النحوي، منها رأي قُطرب الذي خالف النحويين في كون الإعراب جيء به للتفرقة بين المعاني، مُستدلاً على ذلك بما اتفق لفظه واختلف معناه، وما اختلف لفظه واتفق معناه، ورأى أن حركات الإعراب جيء بها لوصل الكلام خلافاً لما كان عليه الكلام في حال الوقف، ليعتدل الأمران الوقف والوصل، فالغرض من حركات الإعراب غرض صوتي لا معنوي، يقول: «وإنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزم الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يُطئون عند الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقباً^(٢) للإسكان ليعتدل الكلام^(٣)».

فانظر إلى علّة العدل عنده كيف طغت على علّة العدم، أي وجود معمول وانعدام عامل له، كيف عجب لتلك العلّة - أي لانتفاء العدل في التعامل مع الوقف والوصل - ولم يعجب لهذه!

ومما غرّ ابن مضاء فدعاه إلى رفع صوته بدعوته تلك رأي ابن جني الذي أشار فيه إلى أن العامل الحقيقي في حركات الإعراب هو المتكلم، وأن العوامل الأخرى إنما يُنسب إليها العمل على سبيل المجاز لا الحقيقة؛ يقول: «وإنما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مُسبباً عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمراً قائم، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلّق به، كرفع المبتدأ بالابتداء...، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم إنما هو للمتكلّم نفسه، لا

(١) انظر الرد على النحاة ٧٧ - ٧٨.

(٢) أي يخلفه وينوب عنه.

(٣) انظر الإيضاح في علل النحو ٧٠.

لشيء غيره، وإنّما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ، وهذا واضح»^(١).

وظاهر من نص ابن جني هذا أنّه لا يعترض على نظرية العامل، ولا يدعو إلى إلغائه، إنّما هو تفصيل لأصل اصطلاح النحويين «العامل» وتفسير له، والدليل على ذلك أنّه يسوق هذا النصّ في معرض إثبات أنّ العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنّها معنوية، فهو إذاً يُقرّ العوامل.

ولم يتوقّف الأمر عند ابن مضاء، بل تابعه في رأيه محدثون كإبراهيم مصطفى وإبراهيم أنيس وتمام حسان وغيرهم، وتابعوا مسيرة دعوته، وليس المقام هنا مقام عرض آرائهم وحججهم والرّدود عليها، لعدم استلزام البحث لها، وحديثها ممّا إذا استقصي أملّ القلم وأعقب السّام، وثمة دراسات استوفته، فلتتقصّ^(٢).

وقد قصّرت جهود مدّعي إلغاء فكرة العامل النحوي عن أن تأتي ببديل لها، يُفسّر اختلاف الحركات الإعرابية من كلمة إلى أخرى، ويُعلّل تغير الإعراب بتغير موضع الكلمة في الجملة، ويُبيّن وجه ترابط الكلمات ونظمها في تراكيبها، فلذلك كانت دعوتهم باطلّة ساقطة لا يُعتدّ بها.

فالعامل لا ريب أصيل أصالة النحو العربي، ولقد كان من صميم الدّرس النحويّ النظريّ منه والتطبيقيّ حين نشأته، فها هو سيبويه يعتدّ به في التفرقة بين مجاري أواخر الكلم في العربية؛ يقول: «وإنّما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل - وليس شيء منها إلّا وهو يزول عنه - وبين ما يُبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث فيه ذلك من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب»^(٣).

وإذا التفت إلى كتب إعراب القرآن رأيت المعربين إنّما يصدرّون عن فكرة العامل في الإعراب وتوجيهه والمفاضلة بين أوجهه، والأمثلة على ذلك ماثلة في كلّ صحيفة من كتبهم، فتراهم إنّ وجدوا مجزوماً بلا حرفٍ جزم قدّروا له جازماً، وإنّ وجدوا منصوباً قدّروا له ناصباً، والأمثلة على ذلك كثيرة منها قوله تعالى: ﴿قُلْ لِّلْعِبَادِ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾^(٤)، قدّروا للفعل فعل شرط قبله يجزّمه، أي: إنّ تقل لهم أقيموا الصّلاة يُقيموا الصّلاة، ومنهم من قدّر لام أمر تجزّمه، أي: قل لهم: ليقيموا الصّلاة^(٥).

(١) الخصائص ١/ ١١٠.

(٢) انظر العامل النحويّ ٧٣.

(٣) الكتاب ١/ ١٣.

(٤) سورة إبراهيم: ٣١.

(٥) انظر معاني الفراء ٧٧/٢، ومعاني القرآن الرّجّاج ١١، وكشف المشكلات ٧٢١.

وغير ذلك من الأمثلة كثير كثيرة لا يُحصى معها، وقد ذُكر شيء منها في أصول الإعمال وأحكامه^(١).
فمُنكر فكرة العامل مُنكر لأصل من أصول النحو قديم قدمه، ذي جذور ضاربة في الأرض، وفروع صاعدة في السماء، لا غنى للمعرب عنه ولا لدارس النحو على السواء.
واليوم جاءت الدراسات اللسانية الحديثة القائمة على أدوات البحث العلميّة المطوّرة النّاطرة بعناية إلى اللغات البشريّة بأسرها تُثبت أهميّة العامل، وضرورة إقامة نظريّة متكاملة له، تخدم باب التركيب النحويّ، وتحسّن إشادة بنيانه الحديث، وذلك بظهور نظرية تشومسكي التوليدية الحديثة بطورها الجديد الذي أحدث ثورة سمّيت الثّورة العامليّة، فكانت دراسات التوليدية مصداقاً لعمل النّحويّين في نظريّة العامل، ودحضاً لرأي من يُقلّل منها، حتّى كاد التوليديّون يختزلون نظريّات التركيب بأسرها، في نظريّة واحدة هي «نظريّة العمل».
فبعد ذلك لم تعد دعاوى الرّافضين للعامل ممّا يُلتفت إليه في شيء، وتبيّن يقيناً أنّ رأي جمهور النّحويّين العرب هو الصواب بعينه حتى عند أحدث التوليديّين^(٢).

(١) انظر ١٥٢.

(٢) انظر نظرية للعمل في النحو العربي ٦٠.

«نظرية الأثر والعناصر الفارغة» في النحو العربي

تبيّن في الفصل الثاني أنّ المقولات الفارغة في نظرية تشومسكي تنحصر في نوعين: الأثر وضم، وأنّه إذا كانت (أ) فئة فارغة فهي إمّا:

- أثر، إذا كانت معمولة عملاً مناسباً، مثال: مَنْ عرفَ [أث] الحقيقة؟ فالضمير المستتر في عرف هو ما اصطُح عليه التوليديون بالأثر.

- ضم، إذا لم تكن معمولة، كقولك: أعجبي إنصاف [ضم] زيد، عند عدّ زيدٍ المفعول المضاف إلى مصدره. ففاعل الإنصاف غير مذكور، وهو ما اصطُح عليه بالضم.

وأنّ نظرية العناصر الفارغة في التوليدية تنصّ على أنّ كلّ عنصر معجمي اسمي في التركيب يقابله عنصر فارغ، فالعنصر المعجمي «الرَّجل» أو «زيد» يقابله عنصر فارغ هو الضمير الظاهر، والضمير الظاهر يقابله الضمير المستتر، وهو واجب الاستتار ويرمز له ب(ضم).

فلنرّ كيف درس التحوّيون ما يُقابل هذه المفهومات، وما وجوه الكلام التي ترد فيها، وما مرادفاتهما أو ما يقارب مرادفاتهما عندهم؟

إنّك تجد أنّ مقارنة مفهوم العناصر الفارغة في النحو العربي تكون من زاويتين: زاوية الحذف والتقدير، وزاوية الإضمار والإظهار.

وكُلّ زاوية تمتدّ لتشمل أبواباً من النحو عدّة، وتلجّ في مسائل من العربية واسعة مديدة، فباب الحذف ليس باباً مغلقاً محدوداً في النحو، بل ظاهرة نحوية كبرى لا يخلو منها موضوع من موضوعات النحو ومبحث من مباحثه، وكذا يقال في الإظهار والإضمار.

فلو تفرّد باحثٌ لجمع ما قيل في هاتين القضيتين: الحذف والإضمار لَمّا وسّع عمله مجلّدات، ولا كتب في صفحات، ولكنّ قُصاراك في هذه العجالة أن تشير إلى شيء من هذه القضايا، ولو لم تُخط بها، فلربّما كان البنّاء أقدر على الإشارة من الباع على الإحاطة، وأخذُ اليسير خيرٌ من ترك الكثير.

مقابلات مفهومي الأثر والعناصر الفارغة في النحو العربي:

كيف تناول النّحاة ما يمكن أن يوازي نظرية الأثر والعناصر الفارغة؟ ما الجوانب التي عُنوا بها في هذا الشأن، فدلّت على مُثول مفهوم هذه النظرية في أذهانهم؟

أولاً- الحذف:

دراسة مواضع الحذف:

يتعذر عليك في العربية أن تُحصي مواطن الحذف، وهي تبدئ من الحرف، وتمر بالمفردات، وتمتد لتطال جملاً بأسرها، وموضوع البحث ههنا عن الحذف النحوي التركيبي لا الصري النحوي، وقد أحصى ابن هشام سبعة وأربعين موضعاً من مواضع الحذف مشفوعةً بشروحها وأمثلةها وشواهدا^(١).

والناظر في كتب التطبيق النحوي من أعاريب للقرآن الكريم أو نصوص الشعر القديم يجد مواضع الحذف تفوق ما ذكر في كتب النحو النظري، فلنأخذ من كل طائفة بطرف علّ القارئ يجد ضالته في شيء منها، ويدرك مراعاة العربية لهذا المبحث، ومدى احتفاء النحاة به، ففي كل موضع من مواضع الحذف المدروسة نستطيع أن نقول: إن البنية التركيبية تتطلب وجود عنصر غائب، يجب تقديره، وإن شئت سمّه مقولة فارغة .

ويجب أن تكون على تيقظ وتنبه من أنّ الفرق الجوهرية بين الأثر والعناصر الفارغة عند التوليديين والحذف عند النحاة العرب أنّ العنصر الفارغ يجب أن يترك وراءه أثراً يدل عليه، كما نصّ التوليديون، ولولا هذا الأثر ما عُرف المحذوف، وهذا الأثر يُكتشف ببسر وسهولة؛ إذ تقتضيه البنية التركيبية، وإذا عُدنا إلى البنية العميقة المجردة عثرنا عليه، كقولك: «زيداً أنصفْتُ»، أي: أنصفته.

في حين أنّ الحذف في النحو العربي يأتي على وجهين:

فقد يُضطر إلى تقدير ذكره عند الإعراب، فنقول في قولنا: "زيداً أنصفَ خالدًا": وفاعل الفعل ضميرٌ مستترٌ يعود على زيد، اضطررنا إلى ذلك وجود مفعول به منصوب، فيكون ذلك بمنزلة الأثر الذي دلّ على العنصر الفارغ في التوليدية.

وقد لا يُتعرّض إلى ذكره في شيء عند التحليل النحوي الصناعي للتركيب أي عند الإعراب، أي لا يترك أثراً يدل عليه، إنّما يُستدل عليه بدليل معنوي محض يتطلب المعنى، ويلجأ إليه عند الدراسة المعنوية أي عند شرح الشاهد الشعري أو تفسير الآية القرآنية.

وسيتجلى لك هذا الفرق الجوهرية ويضح عند تقرّيك لظاهرة الحذف في العربية، ومنهج النحويين في دراسة مواضع الحذف.

١- حذف المضاف:

يجوز في العربية حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وذلك كقولك إذا قرأت في كتاب ذكر فيه عمرو: هذا عمرو، تُريد هذا اسم عمرو، أو هذا ذكر عمرو، فهو على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه^(٢).

(١) انظر مغني اللبيب ٤٠٧ - ٥٣٨.

(٢) انظر الكتاب ٢٦٩/٣.

وتقول العرب: هذا طريقة قومه، يريدون: هذا صاحب طريقة قومه، وعلى ذلك وجه أبو إسحق الزجاج قوله تعالى: ﴿وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَى﴾^(١)، أي: ويذهبا بأهل طريقتهما المثلى^(٢).

والشاهد الدائر في كتب النحويين على هذا الحذف قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾^(٣)، أي: اسأل أهل القرية^(٤)، حتى صار كل توجيه لموضع على حذف المضاف يُقال فيه: «هذا على حدّ واسأل القرية».

وكان الأخفش لا يرى حذف المضاف إلا في المسموع، فلا يُجيز قياسه، ومن أجاز من النحاة قيده بأمن اللبس^(٥).

والشواهد على حذف المضاف من القرآن والشعر لا تحصى كثرة، وحسب المقام ما ذكر.

٢- حذف الموصوف:

يقولون: ما منهم مات حتى رأيته في حال كذا وكذا، يريدون: ما منهم أحد مات، أو رجل^(٦)، فيحذفون الموصوف. ومن حذف الموصوف قوله تعالى: ﴿أَنْ اَعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾^(٧)، أي دروعاً سابغات، فحذف الموصوف استغناءً بصفته^(٨)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾^(٩)، والمراد: وإن من أهل الكتاب أحد إلا ليؤمننّ به^(١٠).

٣- حذف المبتدأ:

العرب قد تحذف المبتدأ إذا كان معلوماً، فإذا سمع أحدهم بأوصاف رجل مثلاً قال: زيد، أي: هذا زيد، وإذا شم رجلاً طيبة قال: المسك، أي الرّيح المسك، ويكثر ذلك في جواب الاستفهام^(١١)، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَذْرَاكَ مَا الْخَطْمَةُ * نَارُ اللَّهِ الْمَوْقَدَةُ﴾^(١٢)، أي: هي ناز الله.

(١) سورة طه: ٦٣.

(٢) انظر معاني القرآن للزجاج (القطعة الثالثة منه) ٢١٠.

(٣) سورة يوسف: ٨٢.

(٤) انظر الكتاب ٣/٣٣٧، والأصول ٢/٣١، وسر الصناعة ٣٦٢، وأمالى ابن الشجري ١/١٠٦، والإيضاح في شرح المفصل ١/٤١٨، وشرح المفصل ١/٢٦٩، ٢/٦٨، ٣/٤٢، وشرح الكافية ٢/٢٩٥.

(٥) انظر الشيرازيات ٢٣٦، والبغداديات ٢٠٥، والخصائص ٢/٣٦٢، وشرح المفصل ٣/٤٢.

(٦) انظر الكتاب ٢/١١٥، ٣٤٥.

(٧) سورة سبأ: ١١.

(٨) انظر معاني القرآن للزجاج ٤٩٤.

(٩) سورة النساء: ١٥٩.

(١٠) انظر الكشاف ٢/١٧٦.

(١١) انظر الكتاب ٢/١٣٠، ومغني اللبيب ٦/٤٤٠.

(١٢) سورة الهمة: ٥-٦.

٤- حذف الخبر:

يقولون: مررتُ به المسكينُ، أي المسكينُ هو، على حذفِ الخبر.
ومن ذلك خبر «لولا» فقد حُذِفَ لَمَّا كثر استعمال أسلوب لولا في كلام العرب، فكثيراً ما يقولون: «لولا زيدٌ لكان كذا»^(١).

ومن ذلك الحذفِ قوله تعالى: ﴿أَكُلْهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا﴾^(٢)، أي: وظلُّها دائماً^(٣).

٥- حذف المستثنى:

العربُ قد تحذف المستثنى استخفافاً، كقولهم: «ليس إلا»، والمراد: ليس إلا ذاك، وذلك اكتفاءً منهم بعلم المخاطب^(٤).

٦- حذف عامل الاختصاص، وعامل المدح والذم:

تقول العرب: إنا بني فلانٍ نفعل كذا، فيحذفون العاملَ في المفعول، ويُسمّى هذا أسلوبَ الاختصاص^(٥).
ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم: «إنا معاشرَ الأنبياء لا نورث؛ ما تركنا فهو صدقة»^(٦).

٧- حذف المعطوف وحرف العطف:

من ذلك قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتِلٌ﴾^(٧) أي وَمَنْ أَنْفَقَ مِنْ بَعْدِهِ، بدليل قوله فيما بعد: ﴿أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتِلُوا﴾^(٨).
ومنه قول العرب: «راكبُ الناقة طليحان»، والمقصود: راکبُ الناقة والناقة طليحان^(٩).

٨- حذف المعطوف عليه:

قد يُحذف المعطوف عليه في الكلام إذا اطمأنَّ المتكلم إلى فهم السامع معنى كلامه، فيستغني بالمذكور عن المحذوف؛ قال تعالى: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾^(١٠).

(١) انظر الكتاب ٧٥/٢، ١٢٩، ٤٩٩/٣.

(٢) سورة الرعد: ٣٥.

(٣) انظر الكشاف ٣/٣٥٥.

(٤) انظر الكتاب ٣٤٤/٢.

(٥) انظر الكتاب ٦٦/٢.

(٦) الحديث في كنز العمال ٢٠/١١، كتاب الفرائض، رقم (٣٠٤٥٩).

(٧) سورة الحديد: ١٠.

(٨) الآية نفسها، وانظر معاني الأخفش ٢٤١، والكشاف ٦/٤٥.

(٩) انظر الخصائص ٣٧٣/٢.

(١٠) سورة البقرة: ٦٠.

فقد رأى المفسرون أنَّ قوله ﴿فَانْفَجَرَتْ﴾ معطوف على كلام محذوف هو «فَضْرَبَ»، ليتِمَّ المعنى، لأنَّ أمرَ الله لموسى بالضَّرب لا يتسبَّب عنه الانفجار، إمَّا الضَّربُ الذي يتسبَّب عنه ذلك.

ومثله أن تقول: أنا الذي أمرتُك بالتَّجارة، فاكْتَسَبْتَ المال، أي فابَّجَرْتَ فاكْتَسَبْتَ المال^(١).

٩- حذف همزة الاستفهام:

قد تُحذف همزة الاستفهام إن كان في الكلام ما يدلُّ على حذفها، كوجود «أم» المعادلة بعدها، أو دلالة المعنى على الاستفهام^(٢)، كقول عمر بن أبي ربيعة^(٣):

فوالله ما أدري وإني لحاسبٌ بسبعِ رميَّ الجمرِ أم بثمانٍ

أي: أبسبعِ أم بثمانٍ، فدلَّت «أم» المعادلة على همزة استفهام محذوفة.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ الْعَالِيْنَ﴾^(٤) من غير همزة استفهام، لكنَّ مقامها يدلُّ على استفهام محذوف، والدليل استصحابُ قوله تعالى في موضع آخر: ﴿أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ الْعَالِيْنَ﴾^(٥).

١٠- حذف المفعول:

يكثر في العربية حذف المفعول بعد فعل المشيئة^(٦)، كقولنا: ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهْدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾^(٧)، أي لو شاء هدايتكم.

ويكثر حذفه بعد نفي العلم، كقولك لصاحبك: «إني ناصح لك، ولكنك لا تعلم»، أي لا تعلم نصحي، ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٨)، أي: لا يعلمون أنَّهم السفهاء^(٩).

ويكثر حذف المفعول عند الفواصل مراعاةً لها، كقوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾^(١٠)، أي: وما قلاك.

(١) انظر معاني القرآن للقرآء ٤٠/١، والكشاف ٢٧٤/١، ومغني اللبيب ٤٣٧/٦.

(٢) انظر مغني اللبيب ٤٨١/٦.

(٣) ديوانه ٢٠٩، والكتاب ١٧٥/٣، والكامل ٧٩٣، والمقتضب ٢٩٤/٣، والخزانة ١٢٢/١١.

(٤) سورة الأعراف: ١١٣.

(٥) سورة الشعراء: ٤١.

(٦) انظر مغني اللبيب ٤٥٨/٦.

(٧) سورة الأنعام: ١٤٩.

(٨) سورة البقرة: ١٣.

(٩) انظر المحرر الوجيز ٩٤/١.

(١٠) سورة الضحى: ٣.

ويكثر حذف مفعولي أعطى، وقد تقدّم الكلام على ذلك^(١).

وهنا ينبغي التنبيه على أنّ حذف المفعول به عند النّحاة ليس على درجة واحدة، بل له حالات، فقد يُحذف اختصاراً، وقد يُحذف اقتصاراً، فإذا كان ثمة دليل على حذفه كان اختصاراً، وإن لم يكن دليل كان اقتصاراً.

ويُضاف إلى ذلك الغرض البلاغيّ، فإذا كان المقصود إعلام السّامع بوقوع الفعل دون الإشارة إلى فاعله، ودون الاهتمام به جيء بمصدر ذلك الفعل مُسنّداً إلى كون عامّ، فيقال: حصل حريقٌ.

وإذا كان المراد إسناد الفعل إلى فاعله، والتنبيه على ذلك الفاعل دون العناية بالمفعول، لم يُقل حينئذٍ: إنّ المفعول محذوفٌ، لأنّه أصلاً غير مقصود بالذّكر، إنّما المقصود إثبات الفعل ونسبته إلى الفاعل، كقوله تعالى: ﴿رَبِّي الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾^(٢)، وقوله: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٣)، ويكون الفعل المتعدي حينئذٍ بمنزلة الفعل اللازم في عدم افتقاره إلى المفعول.

وإذا كان المراد إثبات الفعل ونسبته إلى الفاعل وذكر المفعول للإعلام به وتخصيص الفعل به كان حذف المفعول حينئذٍ اختصاراً أو اقتصاراً، تبعاً لوجود الدليل عليه أو عدمه، ويُقال حينئذٍ: إنّ المفعول محذوف^(٤).

١١- حذف الموصول الاسمي:

أجاز الكوفيون والأخفش حذف الاسم الموصول، وبقاء صلته في الموضع التي يفني بها السيّاق بالمعنى المراد، واستدلّوا لذلك بقوله تعالى: ﴿وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾^(٥)، أي والذي أنزل إليكم. وقول الشاعر^(٦):

فَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَمَدْحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءٌ

أي: مَنْ يهجوّه ومَنْ يمدحه، فاستغني بالمذكور عن المحذوف.

ومنع البصريّون حذف الموصول مطلقاً.

(١) انظر ٥٨.

(٢) سورة البقرة: ٢٥٨.

(٣) سورة الزمر: ٩.

(٤) انظر مغني اللبيب ٣٥٥/٦، والأشباه والنظائر ٤٢٧/٢.

(٥) سورة العنكبوت: ٤٦.

(٦) حستان بن ثابت، ديوانه ١٨.

ولابدَّ من التنبيه مرّةً أخرى على أنَّ الذين أجازوا حذفَ الموصول قيّدوه بالعلم، فلم يُجيزوه إلا حيث عَلِمَهُ المخاطب^(١).

١٢- حذف الصلّة:

أجاز النحويّون حذفَ صلة الموصول إذا دلّ دليل على المحذوف، كأنّ تصاحبَه صلةٌ أخرى مذكورة أو أن يدلّ المقام على المحذوف^(٢)، كقول الشّاعر^(٣):

نَحْنُ الْأُلَى فَاجْمَعْ جَمُوعَكَ ثُمَّ وَجِّهْهَا إِلَيْنَا

أي: نحنُ الأُلَى عُرفوا، وهو يُخاطب امرأ القيس منكرًا عليه تهديده قومَه بني أسد بالانتقام منهم لمقتل أبيه، مفتخرًا بهم.

١٣- حذف جملة الفعل مع الفاعل:

قد يُحذف في العربيّة الفعلُ مع الفاعل في مواضع يدلُّ فيها المعنى على ذلك المحذوف، والآية التي وردت شاهداً على حذف المعطوف عليه تصلح ههنا شاهداً، قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾^(٤)، أي فضربَ فانفجرت، أو: فضربَه فانفجرت، فحذفَ الفعلَ مع فاعله المستتر.

ومن ذلك ما أدرجه النحويّون تحت باب الاشتغال، فأوجبوا فيه حذفَ الفعل مع فاعله، وبقاءً مفعوله منصوباً على الاشتغال، والفعل الظاهر يفسّر الفعل المضمر، مثال: زيداً أنصفته، فتقديره: أنصفت زيداً أنصفته^(٥).

١٤- حذف الجار:

يكثر حذف حرف الجرِّ قبل «أنّ» المصدريّة بشرط أمني اللبس، كما في قوله تعالى: ﴿وَرَبَّنَا هُمْ الشَّيْطَانُ أَعْمَاهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ﴾ * أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبَاءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ؟^(٦) أي: فصدهم لأن لا يسجدوا لله، فالمصدر مجرور بحرف جرٍّ محذوف، أو منصوبٌ بنزع الخافض^(٧).

(١) انظر مغني اللبيب ٤١٩/٦، والجمع ٢٨٩/١.

(٢) انظر مغني اللبيب ٤٢١/٦.

(٣) عبيد بن الأبرص، ديوانه ١١٩، وأمالي ابن الشجري ٤٢/١، ٤٥٧/٢، والخزانة ٢٨٩/٢، ٥٤٢/٦.

(٤) سورة البقرة: ٦٠.

(٥) انظر الكتاب ٨٥/١، وشرح المفصل ٧٣/٢.

(٦) سورة النمل: ٢٤-٢٥.

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ٢٩٠/٢، ومعاني الأخفش ٤٦٥، ومعاني القرآن للزجاج ٣٨٤، وإعراب التّحاس ٦٢٢، ومشكل مكّي ٨٦/٢.

واشتُهر من ذلك قولُ رؤية حين سُئل: كيف أصبحتَ، فقال: «خير عافاك الله»^(١)، أي: بخير. ومذهبُ البصريين أنَّ حروف الجرِّ لا تُحذف إلا إن دلَّ دليل على المحذوف، كـ «رُبَّ» التي تُحذف فتعوض منها الواو.

ومذهب الكوفيّين جواز الحذف من غير دليل^(٢).

١٥- حذف ما يزيد على جملة:

من ذلك الحذف عند قوله تعالى في قصّة البقرة: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُخَيِّبُ اللَّهُ الْمُكْفِرِينَ﴾^(٣)، والمقصود: فضربوه، فخيبي، فقلنا: كذلك يخيبي الله، وهذه الجملة المحذوفة دلَّ السياق عليها.

وكذلك في قوله تعالى في قصّة يوسف عليه السلام: ﴿أَنَا أَنبِئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ﴾ * يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ^(٤) إلى آخر الآية، والمقصود ههنا كما يُفهم من السياق: فأرسلوني إلى يوسف لأستعبره الرؤيا، فأرسلوه، فأتاه، فقال: يوسفُ أفْتِنَا، كذا يستدعي التفسير^(٥).

وكذا في قصّة موسى وهارون قال سبحانه: ﴿فَقُلْنَا اذْهَبَا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا فَدَمَّرْنَاهُمْ تَدْمِيرًا﴾^(٦)، أي فأتياهم، فكذبوهما، فدَمَرْنَاهُمْ تدميراً، كذا يُوجب السياق^(٧).

ولعلَّ أكثرَ هذا الحذف في القرآن إنما يرد في سياق القصص القرآني، لأنَّ أسلوب القصّة في القرآن الكريم يستدعي طيَّ بعض الأحداث الثانويّة للاختصار، ولإعمال ذهن السامع، ولإثارة الخيال جرياً على مناهج القصص عامّة.

١٦- حذف الكلام بجملة:

يقع ذلك في مواضع يدلُّ السياق على المحذوف فيها^(٨):

(١) انظر الإنصاف ٣٩٤/١.

(٢) انظر الكتاب ٩٤/١، ٢٦٩، ١١٥/٢، ١٦٠، وعبث الوليد ٢٧٦، والإنصاف ٣٩٦/١، ٣٧٨، ومغني اللبيب ٢٠٦/١، ٤٨٥/٦.

(٣) سورة البقرة: ٧٣.

(٤) سورة يوسف: ٤٥ - ٤٦.

(٥) انظر تفسير القرطبي ٣٦٦/١١.

(٦) سورة الفرقان: ٣٦.

(٧) انظر تفسير القرطبي ٤١٠/١٥، ومغني اللبيب ٥٣٤/٦.

(٨) انظر مغني اللبيب ٥٣١/٦.

منها بعد أحرف الجواب، مثل الجواب على قولك «أقام زيد»: «نعم»، أي: نعم قام زيد.

ومنها بعد إن الشرطية، كقول الراجز المشهور^(١):

قالت بنات العم يا سلمى وإن

كان فقيراً مُعْدِماً قالت وإن

أي قالت: أَرْضاه وإن كان فقيراً معدماً.

هذه مواضع مُنتقاة من الحذف، وللباحث عن مواضع أخرى بابٌ وسيعٌ في كتب النحو النَّظريِّ منها والتطبيقيِّ، وما ذُكر دُرَّةٌ من عقدٍ وغصنٌ من دوحه، ولعلَّه يفي بالغرض المساق من أجله، وهو الاستدلال على عناية النَّحويِّين بما سُمِّيَ اليوم العناصر الفارغة، وبعْدِ غور النُّحاة العرب في تناول قضايا الحذف واستقصائها ومعالجتها، وإحكامهم الصِّلة بينها وبين المعاني والأغراض التي في نفس المتكلِّم^(٢).

– شروط الحذف:

كان لزاماً على الباحث بعد أن يذكر طائفةً من أشهر مواضع الحذف في كلام العرب أن يُنبِّه على أنَّ الحذف وإنْ كثر في كلام العرب، وتعدَّدت مواضعه، فإنَّه لا يجوز إلَّا عند أمن اللبس، والاطمئنان إلى تمام المعنى ووعيه في ذهن السَّامع، لذا وضع النَّحويُّون شروطاً دلاليَّةً وصناعيَّةً للحذف لا بدَّ من أن يتوفَّر كلُّ موضع من مواضع الحذف عليها، وفيها بها، وهي:

١- وجود دليل على المحذوف:

المتنبِّع لكلام النحاة ووجوه تصريفهم لمواضع الحذف يجد أنَّ الحذف في العربيَّة لا يكون إلَّا عن دليل^(٣).

والدليل نوعان: صناعيٌّ وغيرُ صناعيٍّ^(٤):

(١) رُبُوع، ديوانه ١٨٦، وارتشاف الصرب ٢٤٢٦، ومغني اللبيب ٥٣٣/٦، والجمع ٤٦٤/٢، والخزانة ١٤/٩.

(٢) من أنواع الحذف التي لم يأت البحث ههنا على ذكرها مثلاً: حذف أن المصدرية، وحذف حرف القسم، وحذف التمييز، وحذف المميِّز، وحذف الجار مع مجروره، وحذف جملة الشرط، وحذف جملة جواب الشرط، وحذف الجملة الاسميَّة، وحذف الجملة الاستفهاميَّة، وحذف جملة الصفة، وحذف جملة القول، وحذف الحال، وحذف حرف النداء، وحذف المنادى، وحذف "ما" المصدرية، وحذف "كي" المصدرية، وحذف لام الموطئة للقسم، وحذف لام الواقعة في جواب القسم، وحذف جملة القسم، وحذف واو الحال، وحذف "قد"، وحذف فاء جواب الشرط، وحذف اسمين مضافين، وحذف ثلاثة متضائفات. ولكلٍّ من هذه المحذوفات أمثلتها في مواضعها في كتب النحو، فلنُتَقَدَّ فيها.

(٣) انظر الخصائص ٢/ ٣٦٠.

(٤) مغني اللبيب ٦/ ٣٢٥.

فأما الصَّنَاعِيّ فكالدليل على حذف الواو و«قد» من قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾^(١)، أي وقد حصرَتْ، لأنَّ الجملةَ الحاليَّةَ إن كان فعلُها ماضٍ وجب أن يتصدَّر بالواو وقد^(٢).

وكالدليل على همزة التسوية المحذوفة بوجود "أم" المعادلة، في قولك: سواءً عليك أكلت أم لم تأكل.

وأما غيرُ الصَّنَاعِيّ فحاليّ ومقالي^(٣):

فأما الحاليّ فكقولك لِمَنْ أَتَاكَ بالسَّقاء لتشرب: زيداً، أي اسقِ زيداً.

وأما المقاليّ اللَّفْظِيّ، فكقولك لِمَنْ سَأَلَكَ: مَنْ أَسْقَى زيداً، أي اسقِ زيداً.

وقد عقد ابنُ جني باباً لذلك، هو «بابٌ في أنَّ المحذوف إن دلت عليه دلالةٌ كان في حكم الملفوظ به»^(٤)، وأفسد إضمارَ مَنْ يقولون بالإضمار في مواضع لا لشيءٍ إلَّا للافتقار إلى دليل، كقوله: «لأنَّ ذلك المضمَر لا دليل عليه، ولا تفسير له، وما كانت هذه سبيله لم يجز إضماره»^(٥).

٢- ألا يكون ما يُحذف كالجُزء:

فلا يُحذف الفاعل، لأنَّ الفعل والفاعل كالشيء الواحد، فالفاعل بمنزلة الجزء من الفعل^(٦).

وكذلك المضاف والمضاف إليه.

٣- ألا يكون مؤكِّداً:

لأنَّ في التأكيد إطناباً، وفي الحذف إيجازاً، فبينهما تناقض، ولأنَّ الغرض من التأكيد زيادةُ إثبات اللفظ، ففي حذف ذلك اللفظ أصلاً نقض لذلك الغرض، ولذا يمتنع قولك: «زيدٌ أنصفَتْ نفسه»، تريدُ أنصفَتْه نفسه، فتحذف الهاء ثمَّ تؤكِّدها بـ «نفسه»^(٧).

٤- ألا يؤدِّي حذفه إلى اختصار المختصر:

(١) سورة النساء: ٩٠.

(٢) مغني اللبيب ٢/ ٣٤٣، ٦/ ٥٨٦.

(٣) انظر مغني اللبيب ٦/ ٣١٧.

(٤) الخصائص ١/ ٣٨٤.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) انظر الخصائص ١/ ١٠٤، ٢/ ٢٨٢، ٢٥٤، ٣٦١، ومغني اللبيب ٦/ ٣٣٦.

(٧) انظر المصدر نفسه ١/ ٢٨٧، ومغني اللبيب ٦/ ٣٣٨.

كما في حذف الحروف التي «إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصراً لها هي أيضاً، واختصار المختصر إجحاف»^(١)، أي إن الحرف عمل لأنه اختصار للفعل العامل، ف «ما» مثلاً تعمل اختصاراً للفعل «أنفي»، ولذا كان «حذف الحروف لا يُسوّغه القياس»^(٢)

٥- ألا يكون عاملاً ضعيفاً:

كالحروف، فعملها ليس في قوة عمل الفعل، لذا لا ينبغي حذفها إلا عن دليل، أو لكثرة الاستعمال^(٣).

٦- ألا يكون عوضاً عن شيء:

كقول العرب: «أما أنت منطلقاً انطلقت»

ف «ما» هنا عوض عن كان المحذوفة، فلا يجوز حذفها، وأصل الكلام: «انطلقت لأن كنت منطلقاً»، فقدّم الجار والمجرور للاختصاص، فصارت «لأن كنت منطلقاً انطلقت»، ثم حُذِفَ الجار للاختصار، وحذفت "كان" للاختصار أيضاً، وعوّضت «ما» عنها، فصار الكلام «أن ما...ت»، فلمّا بقي ضمير الفاعل التاء انفصل فصار «أنت»، ثم أدغمت النون في الميم لتقارب مخرجيهما فصارت «أما أنت منطلقاً انطلقت»^(٤).

ثم إن «ما» ههنا عملت عمل المعوّض عنه، فارتفاع «أنت» وانتصاب «منطلقاً» إنما بها لا بالفعل المحذوف، لأن من قواعد التحوين «أن الشيء إذا عاقب الشيء ولي من الأمر ما كان المحذوف يليه»^(٥)، أي إذا خلف شيء شيئاً، وقام مقامه، وناب عنه عمل عمله، وهذا سبب يقوّي امتناع حذف «ما» ههنا.

وهذه النقطة نقطة خلاف مع التوليديين، فهم لا يلجؤون إلى التعويض عن المحذوف، ولا يتعرضون لمسألة التعويض في تفسير الظواهر اللغوية، ولا يُعملون شيئاً عملاً شيء بالتعويض.

ولعلّ السبب في أخذ النحويين على عاتقهم مسألة التعويض أنهم يتعاملون مع اللغة على أنّها كائن حي، أو إنسان مكرّم، ينبغي العدل والإنصاف في التعامل معه، ولا يجوز بخسه حقوقه، حتى إنه إذا ما سلب منها شيئاً عُوض منه آخر.

(١) انظر المصدر نفسه ٢/٢٧٣.

(٢) المصدر نفسه ٢/٢٧٩.

(٣) انظر مغني اللبيب ٦/٣٤٥.

(٤) انظر مغني اللبيب ٤/٩٦، ٦/٣٤٥.

(٥) انظر الخصائص ٢/٣٨١.

وهناك دليل آخر على معاملتهم اللغة معاملة الكائن الحي هو ما آنسَه ابنُ جني من تعامل العرب مع اللغة في أنهم «إذا أعطوا شيئاً حكماً ما قابلوا ذلك بأن يُعطوا المأخوذ منه حكماً من أحكام صاحبه، عمارةً لبيئتهما، وتتميماً للشبّه الجامع لهما»^(١)، كما منعوا الاسم الصرف لشبهه بالفعل، فكذلك شبّهوا الفعل بالاسم فأعربوه.

٧- ألا يؤدي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، ولذلك منع البصريون حذف الهاء من أنصفته في قولك: أنصفني وأنصفته زيداً، لئلا يتهيأ الفعل لنصب زيد، ثم يُقطع عنه برفعه فاعلاً للفعل الأول^(٢).

في حين يجوز مثل هذا الحذف إذا لم يوقع في إشكال تهيئة العامل للعمل، كقولك: أنصفني زيداً وأنصفت، أي وأنصفته.

٨- ألا يؤدي حذفه إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي، ولذا منع البصريون قولك: زيداً أنصفت، لأن فيه مخالفة الشرط السابق إضافةً إلى هذا الشرط؛ فقد قُطِع زيدٌ عن عمل الفعل المتهيئ للعمل به، وأُعمل فيه الابتداء، وكان الأولى أن يعمل به الفعل، لأن عمل الفعل أقوى من عمل الابتداء، فهذا معنويٌّ وذاك لفظيٌّ، وقد تقدّم أنّ العامل اللفظي يفوق العامل المعنوي قوة^(٣).

فائدة الحذف:

قد يتسائل سائلٌ بعد أن اطلع على مواضع الحذف وشروطه لم كان الحذف؟ وما الذي دعا العرب إليه، وقد سبقَتْ لمحةٌ إلى الجواب هذا في معرض الحديث عن حذف المفعول، وهنا يُضاف إليها الشرح والتفصيل، وليكن الحديث عن المفعول مثلاً يُتخذ، ولك بعد ذلك أن تقيس عليه سائر أنواع الحذف:

وجد علماء العربية أنّ غاية المتكلم من ذكر الأفعال المتعدية تتعدّد^(٤):

فإذا كان مراده أن يقتصر على إثبات المعاني التي اشتقت منها للفاعلين، من غير أن يتعرّض لذكر المفعولين كان الفعل المتعدي كاللّازم في أنّك لا ترى له مفعولاً لفظاً ولا تقديرًا، ويكون مفعوله حينئذٍ في حدّ المتناسى.

ومثال ذلك قولك: «فلانٌ يحُلُّ ويعقِد، ويأمر وينهى»، المعنى إثباتُ الفعل للفاعل على الإطلاق وعلى الجملة، من غير عناية بماهيّة المفعول، «فإنّ الفعل لا يُعدى هناك، لأنّ تعديته تنقض الغرض، وتُغيّر المعنى»^(٥).

(١) الخصائص ٦٣/٢.

(٢) انظر مغني اللبيب ٣٤٧/٦.

(٣) انظر ١٥٧.

(٤) انظر دلائل الإعجاز ١٥٤-١٦٣.

(٥) دلائل الإعجاز ١٥٥.

وإذا كان للفعل مفعولٌ مقصودٌ قصده معلومٌ فقد يُحذف من اللفظ لدليل الحال عليه، وينقسم إلى جليٍّ لا صنعة فيه، وخفيٍّ تدخله الصنعة^(١).

فمثال الجليِّ قولهم: «أصغيتُ إليه»، أي أذني، وأغضيتُ عليه، أي طرفي أو جفني.

وأما الخفيُّ الذي تدخله الصنعة، ويلمحه أولو الأبواب والحسن اللغويُّ العالي، فهو «أن تذكر الفعل، وفي نفسك مفعول له مخصوص، قد علم مكانه إما بجري ذكرٍ أو دليل حال، إلا أنك تُنسيه نفسك وتُخفيه، وتوهم أنك لم تذكر ذلك الفعل إلا لأن تُثبت نفس معناه، من غير أن تُعديّه إلى شيء، أو تعرض فيه لمفعول»^(٢)، أو من أجل أن تُثبت الفعل للفاعل، وتصرف النظر بجملة إلى هذا الإثبات، وأنت مُطرح المفعول متناسيه.

ومن بارع ذلك ونادره ما تجده في هذه الأبيات التي تمثّلها أبو بكر الصديق رضي الله عنه لما تشاغل بأهل الرّدة، فاستبطأه الأنصار وكلموه، فقال: «إما كلّفتموني أخلاق رسول الله صلى الله عليه وسلّم، فوالله ما ذاك عندي، ولا عند أحدٍ من الناس، ولكي والله ما أوتى من مودّة لكم، ولا حُسن رأي فيكم، وكيف لا تُحبّكم؟ فوالله ما وجدت مثلاً لنا ولكم إلا ما قال طفيل الغنوي لبني جعفر بن كلاب^(٣):

جزى الله عنا جعفرًا حين أزلقت بنا نعلنا في الواطين فزلت
أبوا أن يملّونا ولو أن أَمّنا تلاقى الذي لا قوه منا لمَلّت
هُم خلّطونا بالنفوس وألجؤوا إلى حُجرات أذفأت وأظَلّت^(٤)

فقد حذف طفيل المفعول في أربعة مواضع: «لمَلّت، وألجؤوا، وأذفأت، وأظَلّت»، جاعلاً إياه في حدّ المتناسي، مسلّطاً الاهتمام على إثبات الفعل للفاعل ووقوعه منه، وموفّراً العناية عليه من غير شوب يشوبه، حتّى كأن لا قصد إلى مفعول.

فلو قال: «ملّتنا» ما فهم منه معنى العموم الذي يقع من كلّ أمّ إذا هي لاقت ما لا قوا، لا من أمّنا بعينها، وبالخصوص يبطل المعنى المقصود.

وكذلك «أذفأت، وأظَلّت» يريد أن من شأنها في العموم أن تُدفع وتُظَلّ، لا أننا خاصّة نلنا منها ذلك، ولا يتوفّر الكلام على هذا المعنى إن ذكر المفعول.

(١) المصدر نفسه ١٥٥.

(٢) المصدر نفسه ١٥٦.

(٣) ديوانه ١٣٠.

(٤) الخير في مجالس ثعلب ٣٩٣، و دلائل الإعجاز ١٥٨.

«فاعرفه تعلم أنك لم تجد لحذف المفعول في هذا النحو من الروعة والحسن ما وجدت إلا لأن في حذفه وترك ذكره فائدة جليلة، وأن الغرض لا يصح إلا على تركه»^(١).

ولا عجب إذاً أن يخلص الجرجاني إلى القول عن الحذف: «هو باب دقيق المسلك، لطيف المآخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدر أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تُبين»^(٢).

وأن يُعلّق على محاسن الحذف في كلام العرب بقوله: «فما من اسم أو فعل تجده قد حُذِف ثم أُصيب به موضعه وحُذِف في الحال ينبغي أن يُحذف فيها إلا وأنت تجد حذفه هناك أحسن من ذكره، وترى إضماره في النفس أولى وآنس من النطق به»^(٣).

كل أولئك ممّا لم يأت التوليدون على ذكره من قريب ولا بعيد.

تنبيه:

ذكر في بداية هذا المبحث الفرق الجوهرية بين العنصر الفارغ في التوليدية والحذف في العربية، وهنا يُعصّد ذاك الكلام بما نبّه عليه ابن هشام من أن الذي يلزم النحوي من دراسة الحذف ما يمس الإعراب، وتقتضيه الصناعة، كأن يجد فعلاً بلا مفعول، أو مبتدأ بلا خبر، أو معطوفاً بلا معطوف عليه.

وأما ما سوى ذلك من الأغراض البلاغية، كأن يقال في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُم سَرَائِلَ تَقِيكُمْ الْحَرْ﴾^(٤): «والبرد»، فحذف حرف العطف والاسم المعطوف فهذا تزيد وفضل وتطفّل من النحوي على علم البيان، لا علاقة له به^(٥).

وهذا الكلام يمكننا أن نتخذ منه صلة وصل بين ما قدّمه النحويون في مجال الحذف والإضمار، وما رآه اللسانيون في مضممار الأثر والعناصر الفارغة، فالحذف بأنواعه لا يعني التوليديين في شيء ولا يتقاطع مع جهودهم إلا حيث يترك العنصر الفارغ أثراً في البنية المجردة العميقة، أي إن الحديث عنه لا يتجاوز المستوى الصناعي التركيبي.

(١) دلائل الإعجاز ١٦٢.

(٢) المصدر نفسه ١٤٦.

(٣) المصدر نفسه ١٥٣.

(٤) سورة النحل: ٨١.

(٥) انظر مغني اللبيب ٥٣٥/٦.

وعلى ذلك تجد طائفة من مواضع الحذف النحوي التي سيقّت ههنا لا صلة لها بالأثر والعناصر الفارغة؛ لأنّ المحذوف فيها لا يترك أثراً مكانه يدلّ عليه، إنّما هو مجرد حذف أسلوبيّ بلاغيّ، لا يؤثّر في التركيب النحويّ، وطائفة أخرى ذات صلة، وهي التي يؤثّر الحذف فيها في الإعراب، أو يتطلّب الإعراب، كحذف الخبر وبقاء المبتدأ، وحذف الصلّة وبقاء الموصول، وحذف الجارّ وبقاء المجرور.

ففي اللسانيّات الحديثة لا تجد ذكراً للأغراض البلاغيّة، أو الغايات اللّغويّة للحذف التي ذكرها علماء العربيّة، وإنّما اكتفى اللسانيّون بدراسة التراكيب التي ألّفوا فيها حذفاً، فعمدوا إلى النّظر في الآثار والمقولات الفارغة فيها، فالعنصر الفارغ فيها يترك مكانه أثراً نجده في البنية المجرّدة، وهو لا ينشأ عن حذف أو إضمار، بل عن نقل عنصر من مكانه إلى مكان آخر، كقولك: «القلم أخذت»، وهم بذلك مكثّفون بالتخريج النحويّ من الدّرس البلاغيّ والدّلاليّ لها.

وثمة فارق جوهريّ آخر، وهو أنّ المحذوف في العربيّة يتعدّد ويتنوّع كما رأيت، فيكون اسماً ويكون فعلاً ويكون حرفاً ويكون جملة، في حين أنّه في التوليدية العناصر الفارغة تنحصر في نوعين فحسب: الأثر وضم.

ثمّ إنّ الوسائل المعينة على معرفة المحذوف تختلف بين النظريّتين العربيّة والتوليدية، فالعنصر الفارغ التّوليديّ يُعرف بأثره الذي يدلّ عليه، وذلك بمقارنة البنية السطحية بالبنية العميقة المجرّدة، وذلك أمرٌ صناعيّ تركيبيّ مجرد، في حين أنّ الحذف في النّحو العربيّ منه ما يُعرف بالصناعة التّحويّة، كقولك: «أصبحتُ خير» أي «بخير»، ومنها ما يُلتمس له غير ذلك من الأدلّة المعنويّة والسياقيّة، كالتماس النظير، واستصحاب الحال، كما في حذف همزة الاستفهام من قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَنَا لَأَجْراً إِن كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ﴾^(١).

وقد يأخذ آخذٌ على النّحويين أنّهم خلطوا في دراسة الحذف بين الجوانب التّحويّة الصناعية والجوانب البلاغيّة المقاميّة الدلاليّة، وهذا ما جعل ابن هشام يُدلي بتعليقته المذكورة، لئلاّ يلتبس الأمر على متلقي هذه المسألة ومتعلّميها من طالبي علم النّحو، فيظنّوا التركيب بحاجة إلى تقدير ما حُذف في بعض المواضع، وهو لا يزيد عن أن يكون حذفاً بلاغيّاً أسلوبياً.

ولو نظرت في الحذف عامّة في النّحو العربيّ تجده غالباً ما يرتبط بأغراض بلاغيّة، ويُعبّر بها عنه، ويعلّل بها له، ولذلك كان من الصّعب الفصل بين الحذف النحوي والحذف الأسلوبيّ، وما ذاك الخلط بين النّحو والبلاغة عيباً في النّحويين العرب، بل فضلٌ لهم، وأنصح برهان على ذلك أنّ أكبر علماء البلاغة برهنوا في أشهر كتب البلاغة وأجلّها على أنّ النّحو جوهر البلاغة ومعديّها، وأنّه لا تكون بلاغة بمعزل عن علوم النّحو، وأنّ أبواب علم البلاغة بأسرها مرّدها إلى علاقات النّحو وأحكامه وقواعده وأصوله، وليس ذلك ادّعاءً منهم باطلاً، أو وهماً غفلاً

سادجاً، بل كان في سياق أقوى نظرية بلاغية للبرهنة على سر الإعجاز في القرآن الكريم، الذي تحدى الإنس والجن أن يأتوا بمثله فعجزوا، وكفاك هذا دليلاً على أن البلاغة ليست للتذوق الجمالي والأسلوبي فحسب، بل هي قبل ذلك باب من أبواب النحو، ومنهج متقن من مناهجه.

ولذلك إذا رام رائم اليوم فصل النحو عن البلاغة كان كمن يسعى إلى إيجاد نبت بلا أرض تكتنفه، أو من يريد جسداً بلا روح تسري فيه، وذلك مطلب كل محالٍ دونه.

ولا ينبغي أن نغفل عما نبه عليه سيويه من غرض الحذف، وهو كثرة الاستعمال، فلا شك أن ما كثر استعماله يختص بأحكام ليست لسواه، مفادها ومغزاها الجنوح إلى الخفة والعدول عن الثقل^(١).

ويذكر هنا أيضاً ما لفت النحويون إليه من أن الأصل الإظهار، والإضمار خلاف الأصل: حيث يرى النحويون أن الأصل أن نعرب حسب الظاهر، فلا نقدر محذوفاً مضمرًا إلا إذا أعوزنا الأمر^(٢).

وإذا شئت أن تعبر عن هذا الكلام بألفاظ التوليديين قلت: البنية المجردة العميقة الأصل فيها أن تتوافق مع البنية الظاهرة السطحية، فحينما نضطر إلى تقدير شيء في البنية العميقة ليتوافق مع البنية السطحية فهذا خلاف الأصل، وهذا المعنى لم يتطرق إليه اللسانيون في نظرية الأثر والعناصر الفارغة.

ثالثاً- التقدير في النحو العربي^(٣):

من تمام الكلام على الحذف الكلام على التقدير، فبعد أن يُعلم المحذوف كان لزاماً أن يُعلم تقدير الكلام عند رد ذلك المحذوف، وأين موضعه مقدراً؟

صاغ ابن هشام الضابط الذي ينتظم أذهان النحويين في تقدير المقدّر فقال: «القياس أن يُقدّر الشيء في مكانه الأصلي، لئلا يخالف الأصل من وجهين: الحذف ووضع الشيء في غير محله»^(٤).

ففي قولك: «زيداً رأيته» يُقدّر الفعل المحذوف في مكانه الأصلي أي قبل زيد، ولا يُعدل عن ذلك إلا عند تعذر الأصل، أو عند اقتضاء أمر معنوي.

فمن الأول قولك: «إن خلقت زيداً»، فلا يجوز تقدير «مستقر» قبل «خلقت»؛ لأن اسم إن المنصوب يسبق خبرها المرفوع.

(١) انظر الكتاب ١٣٠/٢.

(٢) انظر الأشباه والنظائر ١٥٧/١.

(٣) انظر مغني اللبيب ٦/ ٣٦٠ - ٣٩٥.

(٤) مغني اللبيب ٦/ ٣٦٠.

ومن الثاني تقدير الفعل المتعلقة به البسمله في قولك: «بسم الله الرحمن الرحيم»، فينبغي عند البيانيين/ البلاغيين تقديم الأهم وهو اسم الذات العلية قبل الفعل البشري «أقرأ»^(١)، فهنا عُدل عن الأصل النحوي الصناعي إلى غيره لغرض بلاغي، هو غاية عند النحويين، مراعاتها والسعي في طلبها أمران مرجحان، لا يقلان شأنًا عن مراعاة القواعد التركيبية والأقيسة النحوية.

مقدار المقدّر:

قرّر النحويون أنّ التقدير يكون بأقلّ مقدار ممكن، لأنّه مخالفة للأصل، والضرورة تقدّر بقدرها، فإذا قلت: «زيد في الدار وعمرو» فالأولى أن يكون التقدير: «وعمرؤ كذلك»، لا «وعمرؤ في الدار»، لتقليل مقدار المقدّر^(٢).

ووجهوا على ذلك قولهم: «ضربتُ زيداً سوطاً»، فتفسير معناه كما هو واضح: ضربته ضربةً بسوط، غير أنّ توجيه إعرابه يكون بأقلّ تقدير ممكن، فقدّروه: ضربته ضربةً سوط، فحملوه على حذف المضاف، واستبعدوا أن يكون توجيهه على تفسير معناه نفسه؛ لأنّه يستدعي حذف المفعول المطلق وحرف الجرّ ثمّ تقديرهما، وقلة التقدير أولى من كثرته^(٣).

كيفية التقدير:

إذا كان المحذوف يزيد على شيء واحد كان التقدير حينئذٍ بحذف هذه المحذوفات على دفعات، لا دفعة واحدة، أي الحذف بالتدرّج.

ويصلح ههنا مثلاً المثال المذكور في سياق شروط الحذف «أمّا أنت منطلقاً انطلقتُ»^(٤)، فانظر كيف قدّر النحويون المحذوفات، وكيف تصرّفوا فيها.

على أنّ من التحويين من جَوّز الحذف دفعة واحدة^(٥).

(١) انظر الكشف ١/١٠١.

(٢) انظر مغني اللبيب ٦/٣٧٤.

(٣) انظر اللسان (سوط).

(٤) انظر ما تقدّم ١٧٨.

(٥) فمثلاً في مجال حذف العائد المحرور في مثل "الذي مررت زيداً" قولان: فالأخفش يرى أنّ الحذف تمّ بتدرّج، فكان حذف الجارّ أولاً، ثمّ حذفّ العائد بعده، وسيبويه يرى أنّهما حذفاً دفعة واحدة. انظر الخصائص ٢/٤٧٣، ومغني اللبيب ٦/٣٧٨.

واشترطوا في كيفية التقدير أن يكون المقدّر المحذوف من لفظ المذكور ما أمكن ذلك، كقولك: «زيداً اضربه»، فتقدّر «اضرب».

ولكن إن منع مانع من ذلك فلك أن تعدل عن لفظ المذكور، كقولك: «زيداً اضرب أخاه»، فليس لك أن تقدّر «اضرب»، لأنّ ذلك خلاف المأمور به، بل تقدّر ما لا يتنافى معه، كقولك: «أهّنْ زيداً»^(١).

ومن أحكام التقدير أن تقدّر مبتدأ لا فعلاً إذا جاز الأمران، فإذا سُئِلَتْ: مَنْ ضريك، فأجبت: زيد، فيجوز تقدير فعل يكون زيد فاعله، ويجوز تقدير مبتدأ يكون زيد خبره^(٢)، والثاني أولى.

وقد علّل النحويون ذلك بكون المبتدأ هو الخبر في المعنى، بخلاف الفعل فإنّه غير الفاعل، فإن قدّرت ما هو نفس المحذوف فإنّ ذلك يكون أخفّ جرماً؛ إذ التقدير يُتَخَفّف منه ما أمكن^(٣).

ومن أحكامه أن التقدير إذا دار بين جواز كونه أولاً، وجواز كونه ثانياً كان تقديره ثانياً أولاً، إلّا إذا اعترض ما يمنع من ذلك، كقولك: زيدٌ وخالدٌ قائمٌ، فتقدّر المحذوف أولاً؛ لأنّ تَضَطَّرَّ إلى الفصل بين المبتدأ والخبر، فإنّك إن أعطيت الخبر المذكور لزيدٍ، فصلت بينهما بخالد، فأن تعطيه لخالد وتقدّر للأوّل خبراً محذوفاً أولى.

على أنّ تقدير خبر للثاني، وجعل المذكور خبراً للأوّل له وجه، هو أنّ خبر الأوّل دلّ على المقدّر^(٤).

ومن أحكامه أنّه إذا دار الأمر بين كون المحذوف المقدّر خبراً وكونه مبتدأ كان الخبر أولى، لأنّ الحذف موضعه حشو الكلام لا أوّله؛ فالأوسع أولى بالأعجاز من الصدور^(٥).

وعلى ذلك خرّج فريق من المفسّرين قوله تعالى على لسان يعقوب عليه السّلام: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾^(٦)، فقالوا: المحذوف الخبر، أي: فصبرٌ جميلٌ أمثله.

وقيل: بل المحذوف في الآية هذه المبتدأ، أي: فأمرى صبرٌ جميلٌ، وهو قول سيبويه، ورجّحه السيّرائي والشتنمريّ وابن الحاجب، لأنّ سياق التمدّح له أدعى، ولأنّ حذف المبتدأ أكثر، و الحمل على الأكثر أولى^(٧).

(١) انظر مغني اللبيب ٣٧٩/٦.

(٢) هكذا ذكر ابن هشام، ولعلّ الأولى في جانب المبتدأ والخبر أن يكون المحذوف الخبر والمذكور المبتدأ، ليتناسب مع حذف الفعل وإبقاء الفاعل، فكلّ من المبتدأ والفاعل مسندٌ إليه، وكلّ من الفعل والخبر مسند، ولأنّ الحذف أولى بالخبر من المبتدأ ولأنّ الاتّساع أولى بالأعجاز من الصدور، كما سيأتي قريباً.

(٣) انظر مغني اللبيب ٣٨٩/٦.

(٤) انظر الكتاب ٢٠٦/٢، ومغني اللبيب ٤٠٠/٦.

(٥) انظر الخصائص ٣٦٢/٢.

(٦) سورة يوسف: ١٨، ٨٣.

(٧) انظر الكتاب ٣٢١/١، وإعراب النّحاس ٤٤٢، والسيّرائي ٢١٣/٢، والنكت ٣٧٢، والكشاف ٢٦٣/٣، والإيضاح في شرح المفصل ١٦٠/١.

ومن أحكامه الاستدلال على المحذوف من المذكور، كقوله تعالى: ﴿تَاللّٰهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾^(١)، التقدير: لا تفتأ تذكر، لأنَّ الفعل المثبت بعد القسم واجب التوكيد باللام ونون التوكيد، فلما عدمت التوكيد في الفعل حكمت بنفيه، فقدّرت قبله حرف نفي، ولأنَّ هذا الفعل يُستعمل عادة في النفي لا في الإثبات، فيقال: «ما فتئ، ما برح، ما انفكَّ.. الخ»^(٢).

وقد يُعرف المحذوف من المعوّض عنه، أي العوض، فتُحذف كلمة من التركيب يُستدلُّ على حذفها بمُشاكل لها مذكور، كقولك: «لم أجد على مَنْ أَتَكُلُّ»، والأصل أن تقول: لم أجد مَنْ أَتَكُلُّ عليه، فحذف «عليه» وعوّض عنها «على»، والذي سَوَّغ ذلك تقدّم ذكر حرف الجر.

وكقولك: «بأيّهم تضرب أمرر»، والأصل أن يُقال: «أيّهم تضرب أمرر به»، فاستُبدلَّ بالباء على الجار والمجرور المحذوفين^(٣).

وهنا يُنبّه على أنَّ التوليديين لا يقولون بحذف الجار والمجرور في مثل هذه الحالات، بل يذهبون إلى أنَّ فيها ارتقاءً للجار والمجرور من موقعهما الأصليّ إلى صدر الجملة، تاركين وراءهما أثراً في موقعهما في البنية العميقة المجردة. فنظرية الحذف في عُرفهم ومصطلحاتهم هي نظرية النقل، وهي تقوم على قاعدة تسمى "انقل أ"، أي انقل العنصر من مكانه.

ثالثاً- الإضمار والإظهار^(٤):

كما قابلت معطيات الحذف في النحو العربي جوانب من قضية الأثر والعناصر الفارغة في التوليدية، كذلك يُقابل الإضمار جوانب أخرى منها، وهو ضدُّ الإظهار، فكلُّ ما ذُكر في النحو العربي من أحكام الإضمار والإظهار يدخل في المقابلة في هذا المضمار، وهو باب عظيم وسيع، لا يقوى هذا البحث على الإلمام به، فليكتفَ بطائفة من أحكامه ومسائله، ليعلم ما الجوانب التي عُني بها النحويون في تناولهم «الآثار والمقولات الفارغة»؟ وما الذي لفت انتباههم في درسها؟

● تعريف المضمّر وأنواعه وطائفة من أحكامه:

المضمّر «هو الموضوع لتعيين مسمّاه، مشعراً بتكلّمه أو خطابه أو غيبته»^(٥)، أي الضمير الذي وُضع موضع الاسم الظاهر، ليعيّنه ويحدّده، سواء كان متكلّماً أم مخاطباً أم غائباً.

(١) سورة يوسف: ٨٥.

(٢) انظر الكتاب ٨٤/٣، ومعاني القرآن للفراء ٥٤/٢، وإعراب النحاس ٥١٢، والخصائص ٢٨٤/٢.

(٣) انظر العسكريةات ١٩١، والخصائص ٣٠٦/٢.

(٤) انظر المجمع ١٩٠/١ - ٢٢٦.

(٥) شرح التسهيل ١٢٠/١.

والضمير نوع من أنواع المَكْنِيَّات عند البصريين، ويسميه الكوفيون الكناية، أو المَكْنِي، لأنه كناية عن ذكر الاسم الظاهر^(١)، ولذلك قال النُّحاة: الأصل في العربية الإظهار، والإضمار خلاف الأصل^(٢).

أنواع الضمائر:

الضمائر من حيث الدلالة ثلاثة: ضمير المتكلم (أنا، نحن)، وضمير المخاطب (أنت، أنت... الخ)، وضمير الغائب (هو، هي... الخ). ومن حيث التركيب النحوي نوعان: ضمير بارز وضمير مستتر.

فالبارز نوعان: متَّصل ومنفصل، فالمتَّصل كالهاء والكاف في مثل: «رَأَيْتَكَ، ورَأَيْتَهُ»، والمنفصل كـ«إِيَّاكَ»، ونحن".
ويختلف إعراب هذا الضمير البارز، بين رفع ونصب وجر، فالرَّفع كقولك: «أنتَ محبٌّ للعلم»، و«تعلَّمتُ الخير». والنَّصب كقولك: «إِيَّاكَ أنصفتُ»، و«أنصفتُك».

والجرُّ كقولك: «مررتُ به»، والضمير المجرور لا يأتي إلَّا متَّصلاً، بخلاف المرفوع والمنصوب من الضمائر^(٣).
والمستتر من الضمائر نوعان: واجب الاستتار وجائز الاستتار^(٤):

فواجب الاستتار يأتي بعد الفعل المضارع المبدوء بالهمزة والنون، وبعد فعل أمر المخاطب ومضارعه، وبعد اسم فعل الأمر، وبعد اسم التفضيل، وفعل التعجب وأفعال الاستثناء، وأمثلة ذلك على التوالي:
أجلس، ونجلس، واجلس، وتجلس (أي أنت)، وصَـة (بمعنى اسكت)، وزيدٌ أحسنُّ من عمرو، وما أحسنَ زيداً، وجاؤوا ما خلا زيداً.

وهنا يُشار إلى موقف التوليديين من مثل «نجلس وأجلس وتجلس»، فهم يرون أنَّ الفاعل فيها ليس بضمير مستتر، بل متَّصل، وهو أحرف المضارعة المتَّصلة في أوله.

فالضمير في هذه المواضع المذكورة واجب الخفاء في النحو العربي، ولو ظهر بعد هذه الأفعال ضمير لم يكن الفاعل، بل كان تأكيداً للفاعل المضمر المستتر، أي ضمير فصل، كقوله تعالى: «اسكنْ أنتَ وزوجك الجنة»^(٥)، فالضمير البارز «أنت» بعد الفعل تأكيداً لضمير الفاعل المستتر وجوباً المقدَّر بـ«أنت»؛ قال ابن يعيش: «وإنَّما

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٥/١، والأصول ١١٥/٢، وشرح المفصل ١٥٣/٣، والارتشاف ٩١١، والجمع ١٩٠/١.

(٢) انظر الأشباه والنظائر ١/١٥٧.

(٣) انظر شرح المفصل ١٥٦/٣.

(٤) انظر الكتاب ١٧٦/٢ - ١٧٩، وشرح المفصل ١٩٧/٣، وشرح التسهيل ١٢٠/١، والجمع ٢٠٧/١.

(٥) سورة البقرة: ٣٥.

اشترط أن يكون [أي ضمير الفصل] من الضمائر المنفصلة المرفوعة لأن فيه ضرباً من التأكيد، والتأكيد يكون بضمير المرفوع المنفصل»^(١).

وما سوى ذلك من المواضع جائز الاستتار، أي يجوز أن يخلفه اسم ظاهر أو ضمير بارز، كقولك: «زيدٌ حسنٌ»، ففي حسن ضمير مستتر جوازاً، يجوز إظهاره بقولك: «زيدٌ حسنٌ وجهه»، أو «زيدٌ ما حسنٌ إلا هو»^(٢).
ومما يتصل بالحديث عن جواز إظهار الضمير وامتناعه منع التحوين إظهار ما أُضمر على شريطة التفسير، كما في فاعل "نعم" المستتر المفسر بالتمييز بعده، كقولك: «نعم رجلاً زيدٌ»، ففاعل "نعم" مستتر وجوباً فسره التمييز «رجلاً».

ومن ذلك قولهم: «رَبِّه رجلاً»، فالضمير المتصل فسره «رجلاً»، فليس لك أن تظهره، فتقول: ربَّ الرجل رجلاً، فذلك ممَّا وجب إضماره وامتنع إظهاره من الضمائر^(٣).

وجوب انفصال الضمير:

متى أمكن المجيء بالضمير المتصل امتنع استعمال المنفصل؛ وعُلِّل ذلك ابن جني بقوله: «فلما كان الأمر الباعث عليه»^(٤) والسبب المقتاد إليه إنما هو طلب الخفة به كان المتصل منه أثر في نفوسهم، وأقرب رحماً عندهم، حتى إنهم متى قدروا عليه لم يأتوا بالمنفصل مكانه»^(٥).

إلا أنَّ ثمة مواضع يتعيَّن فيها انفصال الضمير عند النُّحاة، منها^(٦):

- أن يُحصَر بـ «إنَّما»، كقولك: «إنَّما يطلبُ العلمُ أنا»، أو «ما أنصفتُ إلاَّ إياك».

وعلق ابن مالك على تعيُّن انفصال الضمير في قول الشاعر^(٧):

كأنا يومَ قُرى إني — ما نقتلُ إيانا

(١) شرح المفصل ١٩٩/٣.

(٢) انظر شرح التسهيل ١٢١/١.

(٣) انظر الكتاب ١٧٦/٢، والحبليات ٢٣٣.

(٤) أي على استعمال الضمير مكان الاسم الظاهر.

(٥) الخصائص ١٩٣/٢.

(٦) شرح التسهيل ١٤٧/١، وانظر أمالي ابن الشجري ٥٧/١، وشرح المفصل ١٨٦/٣، والجمع ٢٠٩/١.

(٧) البيت لذي الأصبغ العدواني في ديوانه ٧٨، وقبلة:

لقينا منهم جمعاً فأوفى الجمع ما كانا

وأمالي ابن الشجري ٥٧/١، واللسان (أيا)، والخزانة ٢٨٢/٥، ونسبه ابن جني إلى أبي بجيلة في الخصائص ١٩٤/٢، ونُسب إلى بعض اللصوص في الكتاب ٣٦٢/٢، وضرائر الشعر ٢٦١.

بقوله: «لأنه لو أوقع هنا المتصل فقال: إنما نقلنا لجمع بين ضميرين متصلين، أحدهما فاعل، والآخر مفعول مع اتحاد المسمى، وذلك مما يختص به الأفعال القلبية»^(١) وكذلك قال ابن الشجري من قبل^(٢).

- أن يُرفع بصفة جرت على غير صاحبها، كقولك: «زيدٌ هندٌ ضاربها هو»، والمقصود بالصفة المشتق العامل، كـ «ضارب» الذي جرى في المثال على غير زيدٍ، بدليل إضافته إلى ضمير هند، ولذا وجب إظهار الضمير المستتر فيه، وإن كان الكوفيون لا يوجبونه عند أمن اللبس^(٣).

ولهذا الأمر منع الزجّاج قراءة «غير» بالجرّ في قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرٍ نَاظِرِينَ إِنَاهُ﴾^(٤)، لسبب صناعي يتصل ببروز الضمير وفصله، وهو أن اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له وجب إظهار الضمير المستتر فيه، فكان ينبغي على هذه القراءة أن يكون الكلام: (غير ناظرين إناه أنتم)^(٥).

- أن يُضمّر عامله، كقولك: إذا أنت درست نجحت، فالعامل في أنت فعل محذوف يفسره المذكور «درست»^(٦).

- أن يؤخّر عامله، كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾^(٧).

- أن يلي «إلا» كقوله تعالى: ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾^(٨).

- أن يلي «إما» كقولك: نجلس إما أنا وإما أنت.

ضمير الفصل:

وهو ضمير توكيد لا محلّ له من الإعراب، يؤتى به ليفصل بين كون الاسم بعده خبراً وكونه نعتاً، كما في قولك: «زيدٌ هو القاتل»، بخلاف قولك: «زيدٌ القاتل جاء».

أو للتوكيد، كما في قولك: «أكرمْتُكَ أنت».

(١) شرح التسهيل ١٤٨/١.

(٢) انظر أمالي ابن الشجري ٥٧/١.

(٣) انظر الكتاب ٢٤٣/١، ٢٤٤، ٥٢/٢، ٥٣، والمقتضب ١١٠/٣، ٢٦٢، ٢٦٣، ١٢٠/٤، ١٣٣، والأصول ٧٠/١، والخصائص ١٨٦/١، والإنصاف ٥٧، وشرح المفصل ١١٩/٦.

(٤) سورة الأحزاب: ٥٣.

(٥) انظر معاني القرآن له ٤٨٦.

(٦) هذا مذهب الجمهور، وقيل: "أنت" مبتدأ خبره الجملة بعده، والصحيح المذهب الأول، لأن أدوات الشرط لا تدخل على الجملة الاسمية. انظر الكتاب ٨٢/١، ١١٣/٣، والمقتضب ٧٤/٢، والأصول ٢٣٢/٢، وأمالي ابن الشجري ٨١/٢، والإنصاف ٦٢٠.

(٧) سورة الفاتحة: ٤.

(٨) سورة يوسف: ٤٠.

أو لتهيئة ما قبله للعطف عليه، كقوله تعالى: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾^(١)، فضمير الرفع المستتر في "اسكن" لا يجوز العطف عليه إلا بعد توكيده بالضمير المنفصل^(٢).

وعند الكوفيّين يُستعمل مصطلح العماد بإزاء مصطلح الفصل الذي عند البصريّين، لأنّه المُعْتَمَدُ في معرفة إعراب الاسم الذي يليه في الجملة الاسميّة، أهو نعت أم خبر^(٣).

ويقع بلفظ المرفوع المنفصل المطابق لما قبله في الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتكلم والخطاب والعيّة.

ويقع في الغالب بين اسمين لا يستغني أحدهما عن الآخر، كالمبتدأ والخبر، مثل قولك: «زيدٌ هو القائم»، وأسماء النواسخ وأخبارها كقوله تعالى: ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾^(٤)، وقوله: ﴿إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ السَّمَاءِ﴾^(٥)، ومفعولي ظنّ، كقولك: ظننتك أنت المسافر^(٦).

امتناع الإضمار:

من أحكام الضمير التي تجدر الإشارة إليها امتناع الإضمار في بعض المواضع، فليس كل اسم ظاهر وضميره يتعاقبان، فيخلف أحدهما الآخر؛ إذ ثمة مواضع يجوز فيها استعمال الاسم الظاهر، ولا يصح استعمال ضميره.

ومن ذلك قولك: «مررتُ بزيدٍ وعمرو»، فلا يمكنك هنا أن تضمّر زيدا، فتقول: «مررتُ به وعمرو»؛ إذ شرط العطف على الضمير المتصل إعادة الجارّ على المختار من أقوال التّحويين، وحجّتهم أنّ ضمير الجرّ شبيه بالتّنوين ومعاقب له^(٧)، فلا يُعطف عليه كما لا يُعطف على التّنوين، وأنّ المعطوف والمعطوف عليه من حقّ كلّ منهما أن يُحَلَّ محلّ الآخر، فلا يُعطف على الضمير إلّا بإعادة الجارّ، لأنّه لا يحلّ له أن يحلّ محلّ المعطوف^(٨).
وقيل: يجوز العطف بغير إعادة الجارّ، بدليل قراءة حمزة: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾^(٩).

(١) سورة البقرة: ٣٥.

(٢) انظر هذه الأقوال في الشعر ٩٧، وشرح المفصل ١٩٩/٣، والجمع ٢٣١/١.

(٣) انظر الجمع ٢٢٧/١.

(٤) سورة المائدة: ١١٧.

(٥) سورة الأنفال: ٣٢.

(٦) انظر الكتاب ٣٨٩/٢، والمقتضب ١٠٣/٤، والأصول ١٢٥/٢، والجمع ٢٢٨/١.

(٧) أي يخلفه وينوب منابه، فلا يجتمعان معاً.

(٨) انظر الكتاب ٣٨١/٢، والأصول ١١٩/٢، والخصائص ١٩/٢، والنكت ٦٦٩، وشرح التسهيل ٣٧٥/٣.

(٩) سورة النساء: ١، وانظر السبعة ٢٢٦، ومصادر الحاشية السابقة.

وثمة مواضع أخرى من هذا القبيل^(١).

وللضمير أحكام أخرى، لكن يُكتفى في هذا المقام بما ذكر.

وهنا ينبغي تسليط الضوء على وجهة نظر التوليديين في رفض مثل هذا العطف «مررتُ به وعمرو»، فعلة منع هذا التركيب عندهم لا تقف عند عدم إعادة الجار، بل تنبصر ماهية التركيب وعدم تجانس علاقاته التركيبية.

فالتوليديون اشتراطوا التماثل بين المتعاطفين، فلا يكون العطف إلا بين وحدتين متماثلتين، كاسم واسم، أو فعل وفعل، أو جار ومجرور ومثيلهما، وهنا انتقض الشرط ففسد التركيب.

فנקطنا الخلاف بين النحو العربي والنحو التوليدي في هذا المقام هما:

١- النحو العربي لا يمنع عطف المتغايرين، فيجوز فيه عطف الأسماء على الأفعال، والأفعال على الأسماء؛ قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾^(٢) وقال: ﴿الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالْغَيْبِ وَهُمْ مِّنَ السَّاعَةِ مُشْفِقُونَ﴾^(٣)، وقال: ﴿إِنَّ الْمُسَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعَفُ لَهُمْ﴾^(٤).

٢- النحو العربي لا يرفض الجملة التي وقع فيها العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار رفضاً قاطعاً، بل يراها مرجوحة، غيرها أعلى منها وأدخل في الصناعة النحوية، بدليل مجيء قراءة سبعة فصحي متواترة بها، وهي قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾^(٥)، قرئت: والأرحام^(٦).

– الأثر وأسلوب الاشتغال:

افتراض التوليديون أن المقولة الفارغة تترك وراءها أثراً، ولولا ذلك الأثر لبقيت حقيقة المقولة الفارغة سرّاً^(٧).

وقد خدم النحويون هذا المجال لتنبيه السامع على وجود المقولة الفارغة، فكانت خدمتهم له في باب الاشتغال تتجلى في أمرين اثنين:

(١) انظر الخصائص ١٩/٢.

(٢) سورة الأنعام: ٩٥.

(٣) سورة الأنبياء: ٤٩.

(٤) سورة الحديد: ١٨.

(٥) سورة النساء: ١.

(٦) وهي قراءة حمزة، السبعة ٢٢٦.

(٧) انظر المعرفة اللغوية ٢١٧.

الأول: اشتراطهم التفسير، فقالوا في أسلوب الاشتغال: ما أضمر عامله على شريطة التفسير، كقولك: زيداً أنصفته، فالفعل مُضمر يفسره الفعل المذكور، ولولا ذلك المفسر ما عُرف الفعل^(١).

والثاني: اشتراطهم وجود ضمير يشتغل به الفعل المذكور لئلا يخلو من مفعول، وهذا الضمير يُعرّفنا الموقع الأصلي للمفعول الظاهر لولا أن استعمل المتكلم أسلوب الاشتغال.

فهذه الدليلين تُعرف المقولة الفارغة لئلا تبقى سرّاً.

فالتقدير للمحذوف عند التحويين العرب في مثل قولك: «زيداً أنصفته» خلاف ما عند التوليديين، فالتحويون يقدرون فعلاً محذوفاً قبل زيد نصبه، دلّ عليه الفعل المذكور فسّمّوه مُفسراً، في حين أنّ التوليديين يجعلون نصب زيد بالفعل المذكور نفسه ولا يُهمُّهم تقدير محذوف، وما الضمير المتصل بالفعل إلّا دليل على أنّ المفعول تقدّم إلى ما قبل الفعل وترك الموقع الأصلي له، فهذا الضمير إظهار للأثر الذي تركه الاسم المقدم، فالقضية عندهم قضية تقديم وتأخير، لا قضية حذف وتقدير، فالنقل عماد نظرية الأثر، وهم يُسمّون هذه القاعدة بقاعدة "انقل أ" أي انقل العنصر من مكانه إلى مكان آخر، وهذه القاعدة صارت فيما بعد عماد التوليدية حيث اختصرت بما كل القواعد التحويلية التي مثلتها الأطوار السابقة للتوليدية.

نظرية الأثر والعناصر الفارغة وماهية العربية:

لابدّ من لفت النظر إلى أنّ المفهومات المشابهة للأثر والعناصر الفارغة في العربية من حذف وإضمار لا تقف عند حدود النحو والصناعة—وإن كان كل ما ذكر من مواضع الحذف والإضمار يدخل في ميدان الصناعة النحوية—بل تتعدّها إلى الذوق والحسّ اللغويين، وتتجاوزها لتعمّ منهج العرب بأسره في الكلام، فهم ما كانوا ليتحمّلوا هذا التّجاوز والتّسمّح من الحذف في كلامهم إلّا لـ «أنّهم إلى الإيجاز أميل، وفيه أرغب؛ ألا ترى إلى ما في القرآن وفصيح الكلام من كثرة الحذف، كحذف المضاف، وحذف الموصوف، والاكتفاء بالقليل من الكثير...، فهذا ونحوه ممّا يزيل الشكّ عنك في رغبتهم فيما خفّ وأوجز عمّا طال وأملّ»^(٢).

والمعني بدراسة الحذف والاختصار في كلام العرب يعي أنّ معظم قواعد النحو وأحكامه قامت على أساس مراعاة هذا الجانب من العربية، جانب التخفّف والإيجاز، ومن ذلك أدوات النفي والاستفهام وغيرها من أحرف المعاني، التي تختزل الكثير من الكلام المتناهي في الطول، فقولك: «كم مألّك؟» يُغني عن قولك: أعشرة مألّك أم عشرون أم ثلاثون... الخ، وقولك: أين بيتك؟ يغني عن تعداد الأماكن كلّها.

(١) انظر شرح المفصل ٧٣/٢.

(٢) الخصائص ٨٦/١.

وكذا يُقال في أسلوب الشرط في قولك مثلاً: «مَنْ يَقُمْ أَقَمَ معه»، ف «مَنْ» يُغني عن ذكر النَّاس جميعاً. وغير ذلك من قواعد النَّحو التي تراعي مطلب التخفيف كثيرٌ، وهو «شاهدٌ على إثبات القوم قوَّة إيجازهم، وحذف فضول كلامهم»^(١)، وهذا الجانب من الاختصار والإيجاز غدا مطلباً عاماً في سائر اللغات اليوم، فأنت تسمع الكثير مَن ينادون اليوم بقضيَّة «الاقتصاد اللُّغوي»، وبهذا يكون الإيجاز من باب كونيَّة اللُّغات ووحدة مشاربها.

فقد تبَيَّن من هذا أنَّ اللجوء إلى الحذف والإضمار عند النحاة العرب ليس منحصرًا في تخريج ما يُعوزُه التخريج الصَّنَاعِيّ من شواهد سمعوها فلا مناص منها، وتراكيب ألجأهم إليها الضَّرورة، بل هو غايةٌ بذاتها في لغة العرب، ومأثرة يعتدونها، ومَنْقَبٌ يركنون إليه، حتَّى قالوا: «رُبَّ إشارة أبلغ من عبارة».

وقد جاء شيء من ذلك الاختزال في التنزيل العزيز، وذلك في السُّور التي تُستهلُّ بالأحرف المقطعة، كقوله تعالى: ﴿الم﴾، و﴿حم﴾، و﴿كهيعص﴾، فقد رأى مفسِّرون أنَّها اختصارٌ لأسماء الله تعالى، فالكاف من الكريم، والهاء من الهادي، والعين من العليم، وهكذا^(٢).

وقد استعان العرب على فهم ذلك الحذف بسرعة بديهتهم، وصفاء قريحتهم، فكان الرَّجل منهم يخاطب صاحبه باقتضاب شديد لا يلمحه إلَّا أولو الألباب؛ يقول لصاحبه: «ألا تا»، فيقول مجيباً: «بلى فا»^(٣).

حتَّى إنَّ قوَّة الإيجاز والاستئثار به في نفوس العرب دعاهم في بعض الأحيان إلى اختصارٍ مُجَلٍّ، وإيجازٍ يُعرِّضُ للشُّبه، وقد يُلغِز على السامع، كقول الراجز^(٤):

بالخيرِ خيراتٍ وإن شراً فآ
ولا أريدُ الشَّرَّ إلَّا أن تآ

أي: وإن شراً فشرٌّ، ولا يريدُ الشرَّ إلَّا أن تشاء.

وشواهد أخرى على مبالغتهم في الإيجاز لتمكُّن جانب الفهم والفتنة وحضور القريحة عندهم.

وهذا الإلغاز والإفراط في الإيجاز يُقال في أحوال بعض العرب الخاصَّة، لكنَّك إذا جئت إلى صنيع النَّحويِّين ألفتيهم احتاطوا فاشتروا للحذف أَمْن اللبس والإفهام، ف«فلو بلغ بها»^(٥) الإيجازُ غايته لم يكن له بدٌّ من أن يُعطيك

(١) المصدر نفسه ٨٢/١.

(٢) انظر معاني القرآن للزجاج ١٦٦، وإعراب النَّحاس ٥٢١، ومشكل إعراب القرآن ٥/٢، وكشف المشكلات ٢٠١/٢.

(٣) انظر الكتاب ٣٢١/٣، والكامل ٥٣١، والاجتزاء ببعض الكلمة ٨٤.

(٤) البيتان لِلقِّيم بن أوس كما في النوادر ٣٨٦، وهما بلا نسبة في الكتاب ٣٢١/٣، والكامل ٥٣١، وضرائر الشعر ١٨٥.

(٥) أي بالعرب.

تمامه وفائدته، مع أنه لابد فيه من تركيب الجملة، فإن نَقَصَتْ عن ذلك لم يكن هناك استحسان ولا استعذاب»^(١).

فقد تبين من ذلك أن فطنة العربي السامع وسرعة بديهته لا تُعفي المتكلم من الوفاء بشروط الحذف التي قيده بها النحاة لتستوي لهم قواعد لغتهم قويمَةً واضحة مبرزة من اللبس والغموض والخلط.

ومثال ذلك امتناع قولك: «زيدٌ عمرًا»، وأنت تريد: ليضربَ زيدٌ عمرًا، دفعاً للبس والغموض؛ قال سيويوه: «ولا يجوز "زيدٌ عمرًا" إذا كنت لا تُخاطب زيدا، إذا أردتَ ليضربَ زيدٌ عمرًا، وأنت تُخاطبني، فإنما تريد أن أبلغه أنا عنك أنك قد أمرته أن يضربَ عمرًا، وزيدٌ وعمرٌو غائبان، فلا يكون أن تُضمَر فعل الغائب»^(٢).

فهذا الحذف كله في النحو العربي يقابل العناصر الفارغة في النحو التوليدي.

وإذا أمكن الضمير المستتر في النحو العربي أن يُقابلَ العنصر الفارغ من زاوية ما للمنظور التوليدي فلعلَّ مصطلحَ التحوين العربي أدقُّ وأدُلُّ على المعنى المراد؛ فالاستتار أولى من الفراغ، فلماذا نحكم على محلٍّ ما بالفراغ، ثم نعود فنقدِّر له عنصراً يملؤه، دلنا عليه بقاء أثره الذي قال فيه تشومسكي: «ولولا ذلك الأثر ل بقيت حقيقة المقولة الفارغة سرًّا»^(٣)؟ أوليس الأولى والأقلُّ كلفةً أن نحكم مباشرة بوجود عنصر مستتر!

غير أنك من زاوية أخرى قد تحكم بأن مفهوم الفراغ أعمُّ وأوسع من مفهوم الاستتار، لأنه لا يقتصر على الضمائر، بل يتعداها إلى كلِّ عنصر فارغ، من أسماء وأفعال وضمائر وظروف وغيرها، فحين تقول: «متى أتيت؟» فأنت تحكم بوجود عنصر فارغ بعد الفعل، نشأ من تقديم اسم الاستفهام إلى بداية الجملة، ولا تقول عنه إنه مستتر، لأنَّ الاستتار خاصٌّ بالضمائر.

وفيما يتصل بمصطلح «ضم» ربَّما كان الأسلم أن يستعاض عن هذا الرمز «ضم»-الذي يستعمله التوليديون للضمير المستتر في المصدرين الصريح والمؤول^(٤)- بـ «ض»، لئلا يُشكِّل على القارئ فيظنُّ فيه تضعيفاً، ويتبادر إلى ذهنه مفهوم الجمع والضم.

(١) الخصائص ٣٠/١.

(٢) الكتاب ٢٥٤/١.

(٣) المعرفة اللغوية ٢١٧.

(٤) هذا على سبيل التقريب والتوضيح لا الحصر والتحديد؛ لأن التوليديين لا يُقرّون بوجود المصدر المؤول ولا يعتدّون بفعله العادي الذي يرفع فاعلاً ولا يختلف عن غيره من الأفعال في شيء، بل يُلفون في ظاهرة المصادر عامّة ظاهرة غريبة تستدعي التأمل والتنظير ووضع المبادئ الضابطة.

وزبدة القول:

إنَّ نظريَّة الأثر والعناصر الفارغة في التوليدية لها ما يقابلها في العربية في شقَّين مختلفين:

فأما الشقُّ الأوَّل وهو العناصر الفارغة فيقابلة في العربية باب الحذف.

وأما الشقُّ الثاني وهو الآثار فيقابلة في العربية ظاهرة التقديم والتأخير.

«نظرية الربط» في النحو العربي

قدّم اللسانيون - كما تبين في الفصل الثاني - نظرية ابتكروها واستحدثوها هي نظرية الربط والإحالة، تنصُّ على أنه لا بدَّ لكلِّ عنصر إحاليٍّ من ضمير أو غيره من مرجع، غايةً هذه النظرية أن تحدّده، وتنفي الخلط أو اللبس فيه.

فمفهوم الإحالة عندهم هو أن تجد للوحدات المعجمية والضمائر والعوائد العناصر الإحالية التي تفسرها محدّدة علاقتها بسوابقها، ومن ثمَّ تجد العلاقة التركيبية بين الضمير ومفسّره.

فهي لا تقتصر على تفسير الضمائر، بل تضع قواعد صارمة للإحالة بين (أ) وعائده (ب)، على اختلاف طبيعة (أ)، ضميراً كان أم غير ضمير.

وأنت تجد النحويين العرب قد عرفوا هذه النظريّة وخدموها بتناولهم قضايا عدّة:

مظاهر جهود النحويين في قضايا الربط:

● تفسير الضمير:

وحديثه يتّصل بالحديث عن الضمائر، فضمير المتكلّم والمخاطب كما هو معلوم يفسّرهما المشاهدة، أمّا ضمير الغائب فلا مشاهدة فيه، لذلك احتاج إلى ما يفسّره، ويكون التفسير بربطه بمرجعه الذي يعود عليه^(١)، وذلك كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾^(٢)، فضمير الغائب الهاء لا بدَّ من ربطه بمرجعه، وهو لفظ الجلالة ﴿اللَّهُ﴾، وهذا المرجع يفسّره.

والأصل في المفسّر أن يكون سابقاً للضمير الذي يعود عليه^(٣)، وأن يكون الأقرب، فإذا قلت: لقيتُ زيداً وعمراً يضحك، كانت الحال من عمرو لا من زيد.

ويُعدّل عن الأقرب إن دلَّ دليلٌ على ذلك، كقوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ النُّبُوَّةَ﴾^(٤)، فالهاء في «ذُرِّيَّتِهِ» لا تعود على يعقوب وإن كان الأقرب، بل على إبراهيم عليهما السلام، لأنّ الآيات في هذا الموضع كلّها تدور حوله.

(١) انظر الارتشاف ٩٤١، والمجم ٢١٨/١.

(٢) سورة طه: ٨.

(٣) انظر الخصائص ٢٩٤/١.

(٤) سورة العنكبوت: ٢٧.

والمفسر إما أن يكون مصرحاً بلفظه، وإما محذوفاً للعلم به، والغالب أن يكون مصرحاً به، فإن حُذِفَ فتُغْنِي عنه عند السامع دلالة ما، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾^(١)، أي القرآن العظيم، دلّ المقام عليه. وقد يكون مرجع الضمير مفهوماً من الكلام المذكور، غير مصرح بلفظه، كقوله تعالى: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾^(٢)، أي العدل أقرب، وقوله: ﴿وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾^(٣)، أي يرضى الشكر لكم^(٤). وقد يُخَالَفُ الأصل من تقديم المفسر على الضمير في مواضع يجوز فيها تأخير المفسر وعود الضمير عليه متأخراً، منها^(٥):

١- أن يكون الضمير في معمول متأخر في الرتبة، والمفسر في نية التقديم، كقولك: «ضرب غلامه زيد». فـ«زيد» المفسر مقدّم في الرتبة والمعنى، لأنّ حقّ الفاعل التقديم، و الضمير المفسر متّصل بالمفعول والمفعول رتبته التأخير، وهو مضاف إلى ذلك المفعول، والمضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد. فهذه صورة من صور كون الضمير مكملاً لمعمول متأخر رتبة، ولذلك صور أخرى كثيرة، اتّفَقَ النُّحَاة على بعضها واختلفوا في أخرى، ولا يَحْتَمُّ السياق ذكرها هنا^(٦).

٢- أن يكون الضمير مرفوعاً بـ«نعم» و«بئس»، كقولك: «نعم رجلاً زيد»، ففي نعم ضمير مستتر يعود على الرجل المتأخر^(٧).

٣- أن يكون مرفوعاً بأول الفعلين المتنازعين، كقولك: «اغتابوني ولم اغتب النَّاسَ»، وكقول الشاعر^(٨):
جَقَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخْلَاءَ إِنِّي لَغَيْرُ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهِمِلٌ
فلفظ «الأخلاء» تنازعه الفعلان، الأول يطلبه فاعلاً، والثاني يطلبه مفعولاً، فأُعْطِيَ للأقرب الثاني، وأُسِنِدَ الأول إلى ضميره، فعاد الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة، واغْتَفِرَ النَّحْوِيُّونَ ذلك لأنّه ضمير فاعل، وللفاعل منزلة رفيعة في التركيب النحوي، فهو عمدة في الكلام.

(١) سورة القدر: ١.

(٢) سورة المائدة: ٨.

(٣) سورة الزمر: ٧.

(٤) انظر إعراب النحاس ٧٦٢.

(٥) انظر مغني اللبيب ٥٣٣/٥، والجمع ٢٢٠/١.

(٦) انظر الخصائص ٢٩٤/١، وشرح المفصل ١٧٧/١، والإيضاح في شرح المفصل ١٢٦/١، وشرح التسهيل ١٦١/١، والجمع ٢٢٠/١.

(٧) انظر شرح المفصل ٢١٢/٣.

(٨) البيت بلا نسبة في مغني اللبيب ٥٣٥/٥، وشرح الأشموني ٢٠٢/٢، ٣٢٢.

ويسمى مثل هذا الموضع بالإضمار على شريطة التفسير^(١).

٤- أن يُبدل المفسر من الضمير، فيكون الضمير مُبدلاً منه، كقولك: «اللهم صلِّ عليه الرَّؤُوفِ الرَّحِيمِ»، وقد أجازته الأخفش ومنعه سيبويه^(٢).

٥- أن يكون المفسر ضمير الشأن، تقدّم على المفسر، كقولك: «إنّه مَنْ يدرسُ ينجح»، فالضمير في إنّه تفسره الجملة الشرطيّة كلّها بعده^(٣).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٤)، أي: الأمرُ والشأنُ اللهُ أحد، وهو قول أكثر البصريين والكسائي.

وقيل: «هو» مبتدأ يعود على المسؤول عنه، لأنّ المشركين سألوا الرسول صلى الله عليه وسلّم عن ربّه ما هو؟ فأجاب: ﴿هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، ويكون ﴿الله﴾ بدلاً من ﴿هُوَ﴾، و﴿أَحَدٌ﴾ خبراً له^(٥).

«وضمير الشأن ضميرٌ غائبٌ يأتي صدرَ الجملة الخبريّة، دالّاً على قصد المتكلّم استعظام السامع حديثه، وتسمية البصريين له ضميرُ الشأن والحديث إذا كان مذكراً، وضميرُ القصّة إذا كان مؤنثاً، قدّروا من معنى الجملة اسماً، جعلوا ذلك الضمير يفسره ذلك الاسم المقدّر، حتّى يصحّ الإخبار بتلك الجملة عن ذلك الضمير، ولا يحتاج فيها إلى رابط، لأنّها هي نفس المبتدأ في المعنى، والفرق بينه وبين الضمائر أنّه لا يُعطَف عليه، ولا يؤكّد، ولا يُبدل منه، ولا يتقدّم خبره عليه، ولا يُفسّر بمفرد، وأمّا الكوفيّون فسمّوه مجهولاً لأن لا يُدرى عندهم ما يعود عليه»^(٦).

وينبغي أن تعلم من مقاصد العرب أنّ ضمير الشأن لا يؤتى به عبثاً، بل يُقصد به التفعيض والتعظيم؛ «ويدلّ على صحّة ما قالوه أنّا نعلم ضرورةً في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾^(٧) فخامةً وشرفاً وروعةً، لا نجد منها شيئاً في قولنا: فإنّ الأبصار لا تعمي، وكذلك السبيل أبداً في كلّ كلام كان فيه ضمير

(١) انظر دلائل الإعجاز ١٦٣.

(٢) انظر مغني اللبيب ٥٤٦/٥.

(٣) وإن كان إعرابها خبريّة لا تفسيريّة.

(٤) سورة الإخلاص: ١.

(٥) انظر إعراب التّحاس ١١٣٣، ومشكل إعراب القرآن ٣٨٨/٢، والكشاف ٤٦٠/٦، والتبيان في إعراب القرآن ٥٩٢.

(٦) التذيل والتكميل ٢٧١/٢، وانظر معاني القرآن للفراء ٢٧٥/٢، والأصول ١٨٢/١، والحليّات ٢٤٧، ٢٥٣، وأما ابن الشجري ١١٦/٣، ١١٧، والجمع ٢٢٤/٢.

(٧) سورة الحج: ٤٦.

قصّة...، ولم يكن ذلك كذلك إلا لأنك تُعلمه إيّاه من بعد تقدمة وتنبيه، أنت به في حكم مَنْ بدأ وأعاد ووطّد، ثمّ بنى ولوّح ثمّ صرّح، ولا يخفى مكان المزيّة فيما طريقه هذا الطريق»^(١).

وشرطُ الجملة التي تفسّر ضميرَ الشأن قبلها أن تكون خبريّة، وأن تكون مصرّحاً بجزأيتها^(٢).

وبهذا ترى أنّهم أجمعوا على فساد تقدّم المضمر على مُظهره لفظاً ومعنى، ولهذا أجازوا: أنصفَ زيداً أستاذهُ، لأنّ الضمير عاد على متأخّر في الرتبة، لكنّه مُقدّم في اللفظ، ولم يُجيزوا: أنصفَ أستاذهُ زيداً؛ إذ عاد الضمير على متأخّر لفظاً ورتبة.

غير أنّ لابن جنيّ في ذلك رأياً عزيزاً لطيفاً دقيقاً اعتمده في جواز تقدّم ضمير المفعول عليه، وهو أنّ رتبة المفعول التقديم ورتبة الفاعل التأخير، وإن كان هذا فرعاً على الأصل الثابت عند النحاة من تقدّم الفاعل وتأخّر المفعول، وذلك ليس نقضاً منه لأصول النحويّين، بل هو بابٌ جديد من الأصول، فتحه معتمداً على كلام سمعه من شيخه أبي عليّ، وشواهد ضاربة في الكثرة استعملت في كلام العرب، وهل تُستقى الأصول إلا من الشواهد المتمكّنة استمراراً وقوة؟!

وعلى رأس تلك الشواهد ما جاء في أفصح الكلام: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾^(٣)، وقد جمع ابن جني طائفة منها، وعرضها، فسوّغته هذا الحكم، وعلّق عليها بقوله: «وهذا يدلُّك على تمكّن الفروع عندهم، حتّى إنّ أصولها التي أعطتها حكماً من أحكامها قد عادت فاستعارت من فروعها ما كانت هي أدّته إليها، وجعلته عطيةً منه لها، فكذلك أيضاً يصير تقديم المفعول لما استمرّ وكثر كأنّه هو الأصل، وتأخير الفاعل كأنّه أيضاً هو الأصل»^(٤).

• الإظهار في موضع الإضمار:

الأصل أن يُحال على الاسم الظاهر بضمير، لا بتكراره نفسه، والعلّة وراء استعمال الضمير مكان الاسم الظاهر طلبُ الحقّة والإيجاز وأمنُ اللبس^(٥)، فأما الحقّة فلائن قولك مثلاً: «الرّعفران شمّته»، أخفّ من قولك: الرّعفران شمّث الرّعفران.

(١) دلائل الإعجاز ١٣٣.

(٢) انظر مصادر الحاشية السابقة.

(٣) سورة فاطر: ٢٨.

(٤) الخصائص ١/٢٩٧.

(٥) انظر الخصائص ٢/١٩٣، وشرح المفصل ٣/١٥٣.

وأما مَنْ اللبس فلا تُك إذا قلت مثلاً: «زيداً سَقِيْتُ زيداً» التبس الأمر على السّامع وأشكل، فظنَّ أنَّ زيداً الأول غيرُ زيد الثاني، لذلك أُعيد ذكره بالضّمير، فقيل: «زيداً سَقِيْتُهُ».

وهذا تماماً ما عنّته التوليدية من إطلاق المبدأ الثالث من مبادئ نظرية الرّبط الذي ينصُّ على وجوب كون التعبيرات الإحالية حرةً في مجالها.

هذا من قبيل الصناعة النحوية، أما من قبيل الأغراض البلاغية فقد يكون في إعادة الاسم الأول بلفظه الظاهر دون ضميره ضربٌ من التعظيم والتهويل، ويكون حينئذٍ أعلى وأخدم للمعنى من الإعادة بالضّمير، وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ﴾^(١)، وقوله: ﴿الْقَارِعَةُ * مَا الْقَارِعَةُ﴾^(٢)، وقوله: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ﴾^(٣).

وقوله: ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾^(٤)، وقوله: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ﴾^(٥)

يقول الجرجاني معلقاً على فائدة هذا الإظهار: «ولهذا الذي ذكرنا من أن التصريح عملاً لا يكون مثل ذلك العمل للكناية كان لإعادة اللفظ في مثل قوله تعالى: ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾، وقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ من الحسن والبهجة ومن الفخامة والنبل ما لا يخفى موضعه على بصير، وكان لو ترك فيه الإظهار إلى الإضمار، فقيل: (وبالحق أنزلناه وبه نزل) و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * هو الصَّمَدُ﴾ لعدمت الذي أنت واجده الآن»^(٦).

ومن ذلك قول الشاعر^(٧):

نَازَلْتُ كَبَشَهُمْ وَمَ أَرَمِنْ نِزَالِ الْكَبَشِ بُدَا

«أعاد لفظ الكبش دون ضميره لأنه موضع تفخيم وتعظيم، فكان إعادة لفظ المعظم أوكد وأفخم»^(٨).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَبْدَلِ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِّنَ السَّمَاءِ﴾^(٩).

(١) سورة الحاقة: ١-٢.

(٢) سورة القارعة: ١-٢.

(٣) سورة آل عمران: ٢٦.

(٤) سورة الإسراء: ١٠٥.

(٥) سورة الإخلاص: ١-٢.

(٦) دلائل الإعجاز: ١٧٠.

(٧) عمرو بن معدي كرب، ديوانه ٨١.

(٨) انظر التنبيه على مشكلات الحماسة ٩٠، وانظر مواضع أخرى في هذا الكتاب من القليل نفسه ١١٦، ٢٨٥، ٤٢٧، ٤٤٧.

(٩) سورة البقرة: ٥٩.

«ولم يقل (عليهم)؛ لا لمنع اللبس، بل لغرض بلاغي، وهو أنه ليس في لفظ (هم) من ذكر الظلم ما يستحق عليه الرجز، وهذا موضع يحتاج إلى معرفته الشعراء، كما يحتاج إليه العلماء»^{(١)(٢)}.

وإذا التفت إلى الحكم النحوي في مثل هذا الإظهار وجدت النحويين قد اشتروا إن أعيد الاسم الثاني مظهرًا أن يعود بلفظ الأول نفسه^(٣)، فلا يقال: «زيداً رأيت أبا محمد»، وأنت تعني بأبي محمد زيداً نفسه، فهو عندهم قبيح، لأنه يزيد في الإلباس، وإن كان أبو الحسن الأخفش أجاز^(٤).

وأجيز عند النحويين عامة استعمال اسم ظاهر آخر غير المذكور يعود عليه، في حين اشتهاره وأمن اللبس فيه، كقولهم: «عمر رأيت الفاروق».

وهنا يُدكر القارئ بأن موقف التوليديين العام من قضايا الربط يوافق ما يقوله النحويون فيها، وما يحكمون به من أحكام، وإن كانت بين الفريقين مواضع مخالفة دقيقة ستذكر في الفصل الخامس.

غير أن الفرق بين ما قدموه وما قدمه النحويون أن جهدهم كان منحصراً في المجال النحوي التركيبي ولا يعرض للمجال الأسلوبي البلاغي، فما خالف مبادئ الربط الثلاثة حكموا عليه بالغلط وإن كان يخدم باباً من أبواب البلاغة كالتفخيم والتعظيم^(٥).

والتوليديون إن تناولوا هذه الأمور التي تعرض لها النحويون فإنما تناولوها خارج إطار الربط، كأن يلمحوا إليها في النظرية الموضوعاتية، لأنهم يرون هذه الأمور دلالية لا تقوى على التصرف في التركيب وبناء أحكام عليه.

• الأشياء التي تحتاج إلى رابط:

في النظرية التوليدية قواعد إحالة، تقصد ربط العنصر الإحالي بمرجعه، أو تدرس العلاقة التركيبية بين الضمير وعائده على المشجر التركيبي.

وإذا جئت إلى الربط في العربية تجد النحويين قد درسوا المواضع التي يحتاج فيها إلى ضمير يربط الكلام اللاحق بسابقه، فيكون الضمير فيها رابطاً للكلام بعضه ببعض، ولولاه لبقى الكلام مفككاً، لا رابط يربط بين

(١) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٢٨٥.

(٢) فإن قيل: ولم أعاد ذكرهم بالضمير "هم" في موضع آخر، وهو ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنْزَلْنَا عَلَيْهِمْ رَجْزًا مِنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾ الأعراف: ١٦٢، فالجواب -ربما- أنه في هذه الآية ذكر بظلمهم ثانية في آخر الآية بخلاف تلك التي آخرها "يفسقون"، فحافظت كل آية منهما على ذكر الظلم مرتين، فكان بينهما توافق لا تعارض.

(٣) انظر الكتاب ٦٢/١، والخصائص ٥٣/٣.

(٤) انظر الخصائص ٥٣/٣.

(٥) وسيأتي الكلام على المزايا البلاغية لاستعمال بعض الأساليب المخالفة لمبادئ الربط انظر ٢٧٣-٢٨٠.

أوصاله^(١)، وهي أحد عشر موضعاً^(٢):

- ١- الجملة المخبر بها: كقولك: «زيدٌ قرأ كتاباً»، فالضمير المستتر في قرأ يعود على زيد، فلو قلت: «زيدٌ قرأ عمرو كتاباً» ما كان في كلامك رابط يربط بين أجزائه، ويُفهم السامع قصدك.
- ٢- الجملة الموصوف بها، كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَنْزَلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرؤه﴾^(٣)، فلو قال: كتاباً نقرأ المقالة كان الكلام مفككاً.
- ٣- الجملة الموصول بها، كقولك: جاء الذي أحببته. وسيأتي الكلام على أحكامها مفصلاً.
- ٤- الجملة الواقعة حالاً، ورابطها الواو مع الضمير، كقوله تعالى: ﴿لَا تَقْرُؤُوا الصَّلَاةَ وَآتُمْ سُكَارَىٰ﴾^(٤)، أو الواو فقط، كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ أَكَلُهُ الذَّنْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾^(٥)، أو الضمير فقط، كقولك: جاء زيدٌ وجهه متهلل.
- ٥- الجملة المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه، كقوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَا مَنَازِلَ﴾^(٦).
- ٦- بدل البعض: ولا يربطه إلا الضمير، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾^(٧).
- ٧- بدل الاشتغال، وكذا لا يربطه إلا الضمير، كقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾^(٨).
- ٨- معمول الصفة المشبهة، ولا يربطه بها إلا الضمير، كقولك: زيدٌ حسنٌ وجهه.
- ٩- جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء، كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدُ مِنْكُمْ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا﴾^(٩).
- ١٠- العاملان في باب التنازع، فلا بد من ارتباطهما إما بالواو، كقولك: «قامَ وقعدَ أخواك»، وإما بكون الثاني منهما جواباً للأول، كقوله تعالى: ﴿أَتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾^(١٠).

(١) ولا يُقصد هنا بالأشياء التي تحتاج إلى رابط الضمائر التي تحتاج إلى اسم ظاهر تعود عليه يفسرها، ولا العائدات التي تحتاج إلى مرجع تُحال عليه، فبين الاستعمالين النحوي والتوليدي فرق في مفهوم الرابط.

(٢) انظر مغني اللبيب ٦٠١/٥.

(٣) سورة الإسراء: ٩٣.

(٤) سورة النساء: ٤٣.

(٥) سورة يوسف: ١٤.

(٦) سورة يس: ٣٩.

(٧) سورة المائدة: ٧١، ويجوز أن يكون ﴿كَثِيرٌ﴾ على إضمار مبتدأ محذوف، أي: الغمّي والصُّمُّ كثيرٌ منهم، ويجوز أن يكون فاعلاً لفعل محذوف، على لغة أكلوني البراغيث، انظر إعراب النحاس ٢٩٣.

(٨) سورة البقرة: ٢١٧.

(٩) سورة المائدة: ١١٥.

(١٠) سورة الكهف: ٩٦.

١١ - ألفاظ التوكيد: ولا بدَّ من ضمير يربطها، نحو «جاء زيد نفسه».

ومن الواضح أنَّ التفسير النحوي لهذه المواضع كلّها تحقيق تماسك الكلام وترابطه صناعةً ومعنى، وردَّ عجزه على صدره، ومن ثمَّ تحصيل الفائدة منه، وهي الإعلام والإبلاغ والإفهام، فلولا الضمير في الجمل السابقة لامتنع هذا القصد وما وجدت لأوله صلةً بآخره.

● الصلّة والعائد^(١):

يجب في الاسم الموصول أن يُوصَلَ بِجُمْلَةٍ تَتَضَمَّنُ عَائِداً يَعُودُ عَلَيْهِ، يَرِطُ الْجُمْلَةَ بِالاسْمِ الْمَوْصُولِ، وَحَكْمُ الضَّمِيرِ الْمَطَابِقَةِ لِلْمَوْصُولِ فِي الْإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ، وَيَجُوزُ عَوْدُ الضَّمِيرِ عَلَى مَعْنَى الْاسْمِ الْمَوْصُولِ دُونَ لَفْظِهِ فِي حَالَاتٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا﴾^(٢).

ويُغْنِي عَنْ جُمْلَةٍ صِلَةِ الْمَوْصُولِ ظَرْفٌ أَوْ جَارٌّ وَجَرُورٌ، مَنُويٌّ مَعَهُمَا الْفِعْلُ اسْتَقَرَّ وَفَاعِلُهُ، كَقَوْلِكَ: «جاء الذي عندك، وجاء الذي في الدار»، أي استقرَّ في الدار.

حذف عائد الصلّة^(٣):

وَيُعْبَرُ عَنْهُ فِي التَّوْلِيدِيَّةِ بِوُجُودِ عُنْصُرٍ فَارِغٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَثَرُ يُحِيلُ إِلَى الْاسْمِ الْمَوْصُولِ. وَيَجُوزُ فِي الْعَرَبِيَّةِ حَذْفُ عَائِدِ الْاسْمِ الْمَوْصُولِ غَيْرِ (ال) إِنْ كَانَ مَعْمُولاً لِلصِّلَةِ مُطْلَقاً، كَقَوْلِكَ: «أين الرَّجُلُ الذي قلت؟» أي: أين الرَّجُلُ الذي قلتَ إنَّه سيأتي، أو نحو ذلك.

فإن لم يكن العائد معمولاً للصِّلَةِ، فإمّا أن يكون منفصلاً، وإمّا أن يكون متصلاً:

فإن كان منفصلاً لم يجر حذفه، كقولك: جاء الذي إياه أكرمت.

وإن كان متصلاً فله أحوال:

أولها: أن يكون منصوباً، وله موضعان:

الأوّل: أن يُنصَبَ بِفِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ، وَحِينَهَا يَجُوزُ حَذْفُهُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾^(٤)

الثاني: أن يُنصَبَ بِغَيْرِ الْفِعْلِ وَالْوَصْفِ، فَلَا يَجُوزُ حِينَئِذٍ حَذْفُهُ، كَقَوْلِكَ: جاء الذي إنَّه مريضٌ.

(١) وهنا انبغى شيء من الاستطراد، وذكر طائفة جمّة من أحكام الموصول، لأنَّ لها صلةً وثيقةً بنظرية الربط عند تشومسكي.

(٢) سورة الأحزاب: ٣١.

(٣) انظر المقتضب ١٩/١، وشرح المفصل ٢٧٥/٣.

(٤) سورة الفرقان: ٤١، وانظر العسكريات ١٩٢.

ثانيها: أن يكون مجروراً، فيجوز حذفه في مواضع:

الأول: أن يُجَرَّ بإضافة صفة ناصبة له تقديراً، كقوله تعالى: ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾^(١)، أي: ما أنت قاضيه، بإضافة الهاء إلى اسم الفاعل هنا من إضافته إلى مفعوله.

الثاني: أن يُجَرَّ بحرفٍ جَرَّ الموصول بمثله لفظاً ومعنى ومتعلّقاً، كقوله تعالى: ﴿يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾^(٢).

الثالثا: أن يكون مرفوعاً، فإن كان فاعلاً أو نائباً عنه أو خبراً لمبتدأ أو ناسخ لم يجر حذفه، كقولك: جاء اللذان قاما، وجاء الذي الفاضل هو.

وإن كان مبتدأ جاز حذفه بشروط:

الأول: أن لا يكون بعد حرف نفي، كقولك: جاءني الذي ما هو قائم.

الثاني: أن لا يكون بعد أداة حصر، كقولك: جاءني الذي ما في الدار إلا هو.

الثالث: أن لا يكون معطوفاً على غيره، كقولك: جاء الذي زيد وهو منطلقان.

الرابع: أن لا يكون معطوفاً عليه غيره، كقولك: جاء الذي هو وزيد منطلقان.

الخامس: أن لا يكون خبره جملة و لا ظرفاً ولا مجروراً، كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ هُمْ يُرْأَوْنَ﴾^(٣)، وقولك: جاء الذي هو في الدار.

السادس: أن تطول الصلة، وقد شرط ذلك البصريون لئلا يطول الاسم بصلته، كالذي ذكره سيبويه عن الخليل من قولهم: «ما أنا بالذي قائل لك سوءاً، وما أنا بالذي قائل لك قبيحاً»^(٤).

ولم يشترطه الكوفيون، فأجازوا قولك: جاء الذي فاضل، واستدلوا بقراءة الرفع في «أحسن»، في قوله تعالى: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾^(٥).

وقد قبّح البصريون هذا الحذف؛ إذ لم تطل الصلة، كما في قراءة الآية السابقة التي علّق عليها ابن جني بقوله: «هذا مستضعف من الإعراب عندنا، لحذفك المبتدأ العائد على الذي، لأنّ تقديره: تماماً على

(١) سورة طه: ٧٢.

(٢) سورة المؤمنون: ٣٣.

(٣) سورة الماعون: ٦.

(٤) انظر الكتاب ١٠٨/٢.

(٥) سورة الأنعام: ١٥٤، وهي قراءة ابن يعمر والحسن والأعمش، انظر المختضب ٢٣٤/١، والبحر ٢٥٥/٤.

الذي هو أحسن، وحذف (هو) من هنا ضعيفاً، وذلك أنه إنما يُحذف من صلة الذي الهاء المنصوبة بالفعل الذي هو صلتها، نحو: مررتُ بالذي ضربت، أي ضربته، وأكرمتُ الذي أهنت، أي أهنته، فالهاء ضمير المفعول، ومن المفعول بدّ، وطال الاسم بصلته، فحذفت الهاء لذلك، وليس المبتدأ بنيّف ولا فضلة فيُحذف تخفيفاً، لاسيما وهو عائد الموصول»^(١).

فالمعتمد عليه في حذف العائد كما تبين من هذا النصّ أمران: الفضلة والتخفيف، فحين يكون الضمير واقعاً موقع فضلة وفي حذفه خفة يُحذف، وإلا فلا.

ومن تمام القول على حذف العائد على الموصول -وهو الأكثر في كلام العرب- أن يُذكر حذف العائد على الموصوف، وهو دون الأول في الكثرة، كقوله^(٢):

حَمَيْتَ حَمِيَّ تَهَامَةً بَعْدَ نَجْدٍ وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحٍ

أي: وما شيء حميته.

ومنه حذف العائد على المخبر عنه، وهو دون الاثنين في الكثرة^(٣)، ومنه قول الرّاجز^(٤):

قَدْ أَصْبَحْتُ أُمُّ الْخِيَارِ تَدَّعِي
عَلَيَّ ذَنْباً كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعِ

أي: كلُّه لم أصنعه.

فالخلاصة أنّ حذف العائد لا يكون إلا بمجموع شروط ثلاثة^(٥):

١- أن يكون ضميراً منصوباً لا ضميراً مرفوعاً ولا مجروراً؛ لأنّ المفعول كالفضلة في الكلام والمستغنى عنه.

٢- أن يكون متصلاً لا منفصلاً؛ لكثرة حروف المنفصل.

٣- وأن يكون هناك دليل على حذفه.

وذكر أبو علي أنّ حذف الضمير العائد وهو منفصل من الفعل لا يحسن، كما حسن حذف الضمير العائد المتصل بالفعل.

(١) المختص ٢٣٤/١.

(٢) جرير، ديوانه ٨٩، والكتاب ٨٧/١، ١٣٠، ومغني اللبيب ٦٠٣/٥، ٤٥٩/٦.

(٣) انظر مغني اللبيب ٤٥٨/٦.

(٤) أبو النجم، ديوانه ١٣٢، والكتاب ٨٥/١، ١٢٧، ١٤٦، ودلائل الإعجاز ٢٧٨، ومغني اللبيب ١١٧/٣، ٤٥٩/٦.

(٥) شرح ابن عقيل ١٦٩/١.

ومثّل للحذف الحسن في حال اتصال الضمير بالفعل بقولك: «الذي ضربت أخوك»، وللحذف غير المجوّز المنفصل من الفعل بقولك: «الذي مررت زيد»، أي «مررت به»، وقولك: «الذي ضربت عمرو» تريد: «ضربت أخاه»^(١).

وللنحويين في حذف العائد المحرور في مثل «الذي مررت به زيد» قولان: فالأخفش يرى أنّ الحذف تمّ بتدّج، فكان حذف الجارّ أولاً، ثمّ حذف العائد بعده، وسيبويه يرى أنّهما حذفاً دفعة واحدة^(٢).

وقد تدبّر أبو علي مواطن العائد وأوضاعه وأحواله، فأفرد لها باباً، يحصل لك دقائق هذا العائد وحذفه، فلنستأمل من ثمّ^(٣).

توكيد العائد المحذوف:

وإذا حذف العائد بشروطه التي ذكرت، فمن النحويين من أجاز توكيده والعطف عليه، ومنهم من منع، كقولك: «جاء الذي ضربت نفسه»، أي: جاء الذي ضربته نفسه.

واتفقوا على جواز مجيء الحال منه إن كانت مؤخّرة، كقولك: «هذه التي أطعمت جائعاً»، أي: أطعمتها جائعاً^(٤).

من أحكام الموصول:

- وجوب تقديم الموصول وتأخير الصلة، فلا يجوز عكسه.
- وقد أجاز الفراء تقديم معمول صلة «أن» المصدرية عليها، كقولك: «أعجني العسل أن تشرب».
- امتناع الفصل بين الصلة والموصول بأجنبي، ويجوز الفصل بغير أجنبي، كمعمول الصلة، مثال: «جاء الذي زيداً ضرب».

ويجوز الفصل بجملة الاعتراض، كقولك: جاء الذي -والله- اعتمر. وجملة الحال، كقولك: جاء الذي وهو مريض اعتمر، وجملة النداء، كقولك: جاء الذي -يا زيد- اعتمر.

(١) انظر العسكرية ١٨٨.

(٢) انظر الخصائص ٤٧٣/٢.

(٣) فقال: "هذا باب من الصلوات وما يعود منها على الموصول"، الشيرازيات ٥٩١.

(٤) انظر الهمع ٢٩٦/١.

ما يُقابل نظرية الربط من مسائل الموصول عند النحويين:

- حذف الموصول:

يُحذف الموصول إذا عُلِمَ، وفيه مذاهب:

- ١- الجواز في بعض المواضع دون بعض، وهو مذهب الكوفيّين والأخفش، واستدلّوا بالسَّماع، كقوله تعالى: ﴿وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ﴾^(١)، أي: والذي أنزل، وقول حسان^(٢):
فَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَمَدَّحَهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءٌ
أي: ومن يمدحه وينصره، وقد ذُكر ذلك في مواضع الحذف^(٣).

- ٢- المنع مطلقاً، وهو مذهب البصريّين، وقد أوّلوا الآيات التي احتجّ بها الكوفيّون، وحملوا الأبيات على الضرورة.

- ٣- الجواز إن عُطِفَ على مثله كالأية والبيت السَّابِقَيْنِ، والمنع إن لم يُعْطَفَ، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ الْبَرْقَ﴾^(٤)، أي: أن يريكم، استدلالاً بآية سابقة ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجاً﴾^(٥).

- حذف الصلة:

تُحذف إذا عُلِمَت: وفيه قولان:

- ١- المنع مطلقاً.

- ٢- الجواز في الموصول الاسمي دون (ال)، كقول الشاعر^(٦):

نَحْنُ الْأُلَى فَاجْمَعْ جَمْعُ عَكَ ثَمَّ وَجَّهَهُمْ إِلَيْنَا

- وفي الحرفي تُحذف الصلة إن بقي معمول الصلة، كقولك: (أمّا أنت منطلقاً انطلقت)؛ إذ حُذفت «كان» وبقي معمولها.

(١) سورة العنكبوت: ٤٦.

(٢) تقدّم ١٧٣.

(٣) تقدّم ١٧٣.

(٤) سورة الروم: ٢٤.

(٥) سورة الروم: ٢١.

(٦) تقدّم ١٧٤.

بين الربط والإحالة:

مما ينبغي أن يُعرض له عند الحديث عن الربط في النحو العربي مقابلاً بما سُمّاه مترجمو النظرية التوليدية «الربط» تارة، و«الإحالة» تارةً أن هذين المصطلحين لا يسريان على أحوال مضمون هذه النظرية في النحو العربي جميعاً؛ فما تقدّم من مواضع الربط ومشكلاته تجده تارةً يندرج تحت الربط مع الإحالة، كما في ربط الضمير بصاحبه، وربط الموصول بعائده، وتارةً يكون ربطاً مجرداً من الإحالة، كما في الحالات التي عاجلها التوليديون من منطلق نظرية الفصل، كأن تقول: لا يصلح أن يكون «الكبير» صفة لزيد في قولنا: "زيدٌ مهذبٌ الكبير" للفصل بينه وبين الموصوف بفاصل أجنبي، فأنت منعت ربط الصفة بموصوفٍ ما لمانع، ثم أتيت تبحث عما تربط به الصفة، فهذا يدخل في الربط، وإن لم يكن من الإحالة في شيء.

والقصد من هذا الكلام أنك إذا شئت أن تنشئ نظرية عربية في الربط على غرار ما فعله التوليديون عليك أن تنتبه إلى تخلص هذه القضايا وفصل بعضها عن بعض، ولا تتقيّد بالعنوان الذي أجمل التوليديون المسائل تحته.

بين الربط في النحو العربي والربط في التوليدية:

الإحالة عند التوليديين تعني الربط، لكنها لا تقتصر على تفسير الضمائر، بل تضع قواعد صارمة للإحالة بين (أ) وعائده (ب)، على اختلاف طبيعة (أ)، حيث (أ) ضمير أو غير ضمير، و(ب) عائده.

ثمّة بين النحو العربي والنحو التوليدي إذاً فارق في الربط مفهومه ووظيفته:

فجهود النحويين فيما يتّصل بنظرية الربط تتلخّص في ثلاثة مناح:

أولاً: في ربط الأشياء الأحد عشر المذكورة آنفاً^(١) التي يُعوّزها رابطٌ يصل الكلام ببعضه ببعض.

وثانياً: في عود الضمائر، في أيّ الكلام كانت، بحيث تبحث لكلّ ضمير عن الاسم الظاهر الذي يعود عليه، ملفوظاً كان أم مقدّراً.

وثالثاً: في ضبط العائد على الاسم الموصول، فتبحث لكلّ اسم موصول عن عائد يصله به.

وإذا تبصّرت في هذه المناحي الثلاثة من حيث البنية والصناعة وجدت الضمير محوَّزاً جميعاً، أو من حيث الوظيفة وجدت غايتها المشتركة خدمة المعنى، والحرص على تماسك الكلام وإفهام السامع، وتلافي سوء فهمه المعنى المراد.

وذلك - كما تعلم - لا يُحَسَم ولا يُخَدَم بمبادئ محصورة معدودة؛ لأنّ المعاني تتعدّد وتتجدّد، لا تنحصر، بخلاف ما في التوليدية التي قدّمت الربط ضمن مبادئ ثلاثة حصرتها.

فمفهوم الرّبط في العربية يقابله مفهوم التّفكُّك، وذلك أمرٌ معنويّ وصناعيّ معاً، ومفهوم الربط في التوليدية يقابله مفهوم الحرية، وذلك أمرٌ صناعيّ تركيبّي بحثٌ.

فإذا دقّقت النّظر في المبادئ الثلاثة لنظرية الرّبط التوليدية تجد أنّ همّ التّوليديين البنية التركيبية هل الضّمير فيها حرٌّ أو مقيدٌ، ولم يُحكّموا الصّلة بين المعنى وبين هذه المبادئ، فيجعلوه حاكماً سلطاناً عليها كما وجدت في جهود التّحويين العرب، وأكبر دليل على هذا خلوّ هذه المبادئ الثلاثة وشروحها من أيّ من المفردات التالية: المعنى / الدلالة / السامع / الفهم / المراد / أمن اللبس / المقام / المغزى.

لذلك إذا أنت عدّمت نظريةً تركيبيةً في النّحو العربيّ تسمّى «نظرية الربط» فاعلم أنّ ليس ذلك من تقصير التّحويين في شيء، بل من مراعاتهم حرمة المعنى، وحرصهم على أن يكون هو الحكم في ربط الكلام بعضه ببعض، وذلك لا يكون بضوابط صناعية مستقلة ثابتة.

غير أنّ التّوليديين يُجيبون عن هذا الاتّهام القائل بخلوّ نظريّتهم من العناية بالمعنى بما استحدثوه فيها من مفهوم التشارك بالإحالة الذي يقضي بأنّ (أ) يربط عائده (ب) إذا كان (أ) و(ب) يحملان الإشارة الإحالية نفسها (*)، وكانت العلاقة التركيبية بين أ و ب هي علاقة ربط سليمة، ومن ثمّ فإنّ مفهوم الرّبط في نظر النّحو التوليديّ يتضمّن العلاقة الدلالية والتركيبية معاً، العلاقة الدلالية من حيث التشارك بالإحالة العائدية، والعلاقة التركيبية من حيث الحرية أو الرّبط.

«النظرية الموضوعاتية» وجهود العلماء العرب

تعرفت جهود التوليديين في خدمة التركيب النحوي استناداً إلى النظريات الفرعية للتوليدية، ومنها النظرية الموضوعاتية، ولعلك تساءلت، هل في جهود العلماء العرب القدماء ما يناظر تلك الجهود؟ فإليك شيء مما قالوه في هذا القبيل:

الموضوع في عُرف المناطق العربية «يُقال لكل معنى يُحكم عليه بسلب أو إيجاب، وهو الذي يُقابل المحمول»^(١).

وقالوا: «كل مقدمة لا تنتظم إلا بمخبر عنه يُسمى موضوعاً، وخبر يسمى محمولاً»^(٢)

وقد تنبّه المناطق –وتبعهم في ذلك الأصوليون- إلى الفروق بين مفهومات ثلاثة، لابد من معرفتها لكثير من العلوم، لئلا يقع فيها اللبس أو سوء الفهم، وهي: الوضع والاستعمال والحمل^(٣).

- فالوضع: تخصيص شيء بشيء، متى أطلق الشيء الأول أو أحسن فهم منه الشيء الثاني، ومثال ذلك تسمية ولدك بمحمد، فمتى أطلقت اللفظ فهم المعنى^(٤).

- والاستعمال: وهو إطلاق اللفظ وإرادة المعنى، سواء أُريد به مسماه أو غيره، فإن أُريد به مسماه كان حقيقة، وإن أُريد به غيره كان مجازاً، كقولك: رأيت أسداً يتحدث.

- والحمل: هو اعتقاد السامع مراد المتكلم من لفظه، كاعتقاد بعض الفقهاء أنّ مراد الله من «القروء» المذكورة في الآية ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾^(٥) الأطهار، واعتقاد آخرين أنّ مراده الحيضات.

وبعد معرفة هذه المصطلحات الثلاثة تأتي معرفة الموضوع والمحمل.

وكل قضية عند المناطق تنقسم باعتبار نسبة موضوعها إلى محمولها إلى سالبة وموجبة:

فالإيجاب الحملّي كقولك: زيدٌ عالمٌ.

والسلب الحملّي كقولك: زيدٌ غير عالم^(٦).

(١) معيار العلم ٣٧٩.

(٢) معيار العلم ٧٠.

(٣) انظر طرق الاستدلال ومقدماتها ٧٠.

(٤) انظر التعريفات ٢١١، وطرق الاستدلال ومقدماتها.

(٥) سورة البقرة: ٢٢٨، وانظر تفسير القرطبي ٣٧/٤.

(٦) انظر معيار العلم ١١٣، وانظر طرق الاستدلال ١٨١.

والمطابقة بين اللفظ والمعنى في كل قضية تقتضي ثلاثة ألفاظ: واحداً للموضوع، واحداً للمحمول، وواحداً لربط المحمول بالموضوع.

فقولك: زيدٌ عالمٌ، الرّابط فيه «هو»، تزيده بين الموضوع والمحمول، وهو رابطٌ إيجابيّ.

وقولك: زيدٌ ليس عالماً، رابطته سلبيّ «ليس»^(١).

وفيما يخصّ الموضوع والمحمول غني المناطقة بدراسة مادّة الحمل^(٢):

وهي نسبة الموضوع إلى المحمول: وهي ثلاثة أنواع: ضروريّ، وممكن، وممتنع.

فالضروريّ الوجود: ما كانت نسبة المحمول إلى الموضوع فيه ضروريّة الوجود، كقولنا: الإنسان حيوان.

والممتنع الوجود: ما كانت نسبة المحمول إلى الموضوع فيه ضروريّة العدم، كقولك: الإنسان حجر.

والممكن الوجود: ما كانت نسبة المحمول إلى الموضوع فيه لا ضروريّة ولا ممتنعة، كقولك: الإنسان كاتب.

وإذا التفتنا إلى ميدان البلاغة وجدنا علماء البلاغة العربية يتناولون الإسناد في ما يُقابل القضية الحملية.

يقول الجرجاني: «ومختصر الكلام أنّه لا يكون كلام من جزء واحد، وأنّه لا بدّ من مسند ومُسند إليه»^(٣).

ويُعرّف الشريف الجرجانيّ الإسناد الخبريّ بأنّه «ضمُّ كلمة أو ما يجري مجراها إلى أخرى، بحيث يفيد أنّ مفهوم أحدهما ثابت لمفهوم الأخرى، أو منفيّ عنه»^(٤).

وللإسناد في عُرف النّحويين والبلاغيّين ركنان: المسند والمسند إليه، وجمهورهم على أنّ المسند إليه هو المحكوم عليه، والمسند هو المحكوم به.

وقال فريق منهم: بل كلّ طرفٍ منهما مسندٌ ومسند إليه في آنٍ، لأنّ كلّاً منهما قد أُسند إلى الآخر، والآخر أُسند إليه.

وقال فريق: الأوّل منهما دائماً هو المسند، والثّاني المسند إليه، أيّاً كانت الجملة.

وقال فريق رابع: بل الأوّل منهما المسند إليه والثّاني المسند.

(١) انظر معيار العلم ١١٥، وإيضاح المبهم ٦١.

(٢) انظر معيار العلم ١١٨، وإيضاح المبهم ٦٢.

(٣) دلائل الإعجاز ٧.

(٤) التعريفات ٢٢.

وما يعيننا ههنا هو قول الجمهور^(١).

وبلغ اهتمام علماء العربية بالقضية الموضوعاتية أن جعلوا الكلام الذي لا يكتمل فيه طرفا الإسناد، ولا يتوفر على الموضوع والمحمول ضرباً من التصويت لا معنى له، فساووا بينه وبين سائر الأصوات التي تصدر من الإنسان، ولا تعد من الكلام، كالسعال والعطاس والحممة... الخ، يدلُّك على ذلك قول عبد القاهر الجرجاني: «فاعلم أنَّ معاني الكلام كُلِّها لا تُتصوَّر إلَّا فيما بين شيئين، والأصل والأوَّل هو الخبر... ومن الثابت في العقول والقائم في النفوس أنَّه لا يكون خبر حتى يكون مخبر به ومُخبر عنه... من أجل ذلك امتنع أن يكون لك قصدٌ إلى فعلٍ من غير أن تريد إسناده إلى شيء، وكنت إذا قلت: «ضرب» لم تستطع أن تريد منه معنىً في نفسك من غير أن تريد الخبر عن شيء مظهر أو مقدر، وكان لفظك به إذا أنت لم ترد ذلك وصوتاً تُصوِّته سواءً»^(٢).

فأنت ترى من نصّه هذا أنَّ النظرية الموضوعاتية بلغت عند علماء العربية مبلغاً عظيماً، لولاه ما درس الكلام، وما وُضعت له القواعد والضوابط.

ويلفت الجرجاني إلى قيام النظرية الموضوعاتية في أذهان أهل العربية وإن لم يصرِّحوا بها حين يذكر ما كان من أمر الأعرابي، يقول عبد القاهر الجرجاني: «أتري الأعرابي حين سمع المؤذن يقول: «أشهد أنَّ محمداً رسول الله» بالتَّصَبِّ فأنكر وقال: صنع ماذا؟ أنكر عن غير علم أنَّ النصب يُخرجه عن أن يكون خبراً، ويجعله الأوَّل في حكم اسمٍ واحدٍ احتيج إلى اسمٍ آخر أو فعل حتى يكون كلاماً، وحتى يكون قد ذُكر ماله فائدة، إن كان لم يعلم ذلك فلماذا قال: «صنع ماذا؟»، فطلب ما يجعله خبراً»^(٣).

والإسناد عند البلاغيين نوعان: ما هو حقيقة عقلية، وما هو مجاز عقلي^(٤).

فالحقيقة العقلية: إسناد الفعل أو ما في معناه إلى ما هو له عند المتكلِّم في الظاهر أو المراد، كقولك: أنبت الله البقل.

والمجاز العقلي: إسناد الفعل أو ما في معناه إلى مُلابس له، غير ما هو له، بتأوُّل، كقولك: يجري النهر.

وسُمِّيَ المجاز هنا عقلياً لأنَّ إدراكه يرجع إلى العقل لا إلى الوضع^(٥).

(١) انظر التذييل والتكميل ٤٨/١.

(٢) دلائل الإعجاز ٥٤١.

(٣) دلائل الإعجاز ٤١٩.

(٤) انظر الإيضاح في علوم البلاغة ٢٧، والتلخيص ٤٤.

(٥) انظر الإيضاح في علوم البلاغة ٢٩.

ويربط عبد القاهر الجرجاني بين تحصيل السامع لمغزى الخبر وبين الإسناد بقوله: «وإذا قلنا في الفعل «إنه موضوع للخبر» لم يكن المعنى فيه أنه موضوع لأن يُعلم به الخبر في نفسه وجنسه، ومن أصله؟ وما هو؟ ولكن المعنى أنه موضوع، حتى إذا ضُمَّتْهُ إلى اسم عُقِلَ به ومن ذلك الاسم الخبر»^(١).

ومن جهود اللغويين في هذا المجال ما لفت انتباه ابن جني، فنَبّه عليه من الفروق بين الأفعال في وقوعها على مفاعيلها، وهو ما عبّر عنه اللسانيون بألفاظ تدلّ على اختلاف أحوال الموضوعات وأدوارها الدلالية باختلاف الاستعمال المعجمي للفعل وخصائصه الانتقائية، يقول ابن جني في معرض الحديث عن عمل حرف النداء «يا»، ومخالفة الفعل الدالّ على النداء عن الفعل الدالّ على الضرب في التركيب النحويّ كمخالفته له في واقع الحال أي في المعنى والدلالة: «وذلك أن «يا» نفسها هي العاملُ الواقع على زيد، وحالها في ذلك حال «أدعو» و«أنادي» في كون كل واحد منهما هو العامل في المفعول، وليس كذلك «ضربت» و«قتلت» ونحوه؛ وذلك أن قولك: ضربتُ زيداً، وقتلتُ عمراً الفعلُ الواصل إليهما المعبّر بقولك «ضربتُ» عنه ليس هو نفس «ضرب ر ب»، إنّما ثَمَّ أحداثٌ، هذه الحروف دلالةٌ عليها، وكذلك القتلُ والشتُم والإكرام، ونحو ذلك. وقولك: أنادي عبد الله، وأدعو عبد الله ليس هنا فعل واقع على عبد الله غير هذا اللفظ»^(٢).

يتبيّن من هذا النصّ الأدوار المحوريّة لمفعولي الفعلين «نادى» و«ضرب» بما لا يقلُّ أهميّة عمّا ذكره التوليدون، ولا شكّ أنّك تعلم طول القرون التي تفصل بينهما.

والناظر في جهود النحويين يجدهم قد راعوا الأدوار المحوريّة للكلمات، وأخذوها بعين النظر حين قسّموا الأفعال إلى لازم ومتعدّد^(٣)، فعرفوا المتعدّي بأنّه «كلُّ ما أنبأ لفظه عن حلوله في حيّز غير الفاعل، نحو ضرب وقتل»، وقد أخذوا هذا المصطلح من التعدّي في اللغة وهو مجاوزة الشيء إلى غيره^(٤).

وعرفوا اللازم بأنّه «ما لم يُنبئ لفظه عن ذلك»^(٥)، نحو قام وذهب.

ثمّ قسّموا المتعدّي إلى ثلاثة أضرب^(٦):

(١) دلائل الإعجاز ٥٤٥.

(٢) الخصائص ٢/٢٧٧.

(٣) انظر شرح المفصل ١١٠/٧، ١١٦.

(٤) انظر اللسان (عدا).

(٥) انظر اللسان (لزم).

(٦) انظر شرح المفصل ١١٠/٧-١١٥، وانظر الإيضاح ١٠٤.

١- المتعدّي إلى مفعول واحد: ويكون مفعوله هذا علاجاً أو غير علاج، فالعلاج ما يفتقر في إيجادهِ إلى استعمال جارحة أو نحوها، نحو: أنصفت زيداً، وأكرمتُ بكراً، وغيرُ العلاج ما لم يفتقر إلى ذلك، بل يكون متعلّقاً بالقلب، نحو: ذكرتُ زيداً، وفهمتُ الحديث.

ومن هذا الضرب أفعالُ الحواسِّ، فكلُّها ممّا يتعدّى إلى مفعول واحد ممّا تقتضيه الحاسّة، كأبصرَ وشمَّ ولمسَ.

٢- المتعدّي إلى مفعولين: وهو على ضربين:

أحدهما: ما يتعدّى إلى مفعولين، ويكون المفعول الأوّل منهما غيرَ الثاني.

والآخر: ما يتعدّى إلى مفعولين، ويكون الثاني منهما هو الأوّل في المعنى^(١).

فأمّا الضرب الأوّل فهو أفعال مؤثّرة تنفّذ من الفاعل إلى المفعول، وتؤثّر فيه، نحو قولك: أعطى زيدٌ عبدَ الله درهماً، وكسا محمّداً جعباً، فهذه الأفعال قد أثّرت العطاء في عبد الله، والكساء في جعفر، وهنا لا بدّ أن يكون المفعول الأوّل فاعلاً بالثاني، فزيد في المثال الأوّل هو الآخذ الدرهم، ومحمّد هو اللابس الجبّة.

والآلية هذا التأثير من تلك الأفعال هو ما تُعنى التوليدية بدراسته، ودراستها له تفسيرية لا وصفية فحسب.

وأما الضرب الثاني فهو ما يتعدّى إلى مفعولين، ويكون الثاني منهما هو الأوّل في المعنى، وهذا الصّنف من الأفعال لا يكون من الأفعال التي تنفذ منك إلى غيرك، ولا يكون من الأفعال المؤثّرة، إنّما هي أفعال تدخل على المبتدأ والخبر، فتجعل الخبر يقيناً أو شكّاً، مثل حسبتُ وعلمتُ وظننتُ.

٣- المتعدّي إلى ثلاثة مفاعيل، وهو أفعال منقولة ممّا يتعدّى إلى مفعولين، نحو: أعلمتُ زيداً عمراً فاضلاً.

وهذه أفعال ليست واصلة ولا مؤثّرة، إنّما شيء يقع في النّفس^(٢).

ولم يكتفِ النّحويّون العرب بتوزيع طوائف الأفعال بحسب تعديها ولزومها، بل وجدوا أنّ في العربية حرّية في التنقّل بين طائفة وأخرى، فالفعل اللازم قد يصير بالتحويل متعدّياً، والفعل المتعدّي إلى مفعول واحد قد يصير بالتحويل متعدّياً إلى مفعولين، والفعل المتعدّي إلى مفعولين قد يصير بالتحويل متعدّياً إلى ثلاثة، ولذلك تكلموا

(١) هناك بحوث لسانية توليدية متخصصة انطلقت من هذا الإطار، وعدّت التعدّي إلى مفعولين تعدّياً إلى ما سمّته "جملة صغرى"، ففي قولنا: "أعطيتُ عبد الله درهماً" يُكون "عبد الله درهماً" جملة صغرى وفقاً لهذه الدراسة التوليدية الجديدة، وهذه الجملة موضوعها "عبد الله" ومحمولها "درهماً"، ولا بدّ من دراسة العلاقة الموضوعاتية بين أعطى وعبد الله، فإنّ عبد الله متلقٍّ وعلاقته مباشرة مع أعطى وإن كان موضوعاً في جملة صغرى. وهذا بعض ممّا تناولته الباحثة لبانة مشوّح في أطروحة الدكتوراه، انظر ما سيأتي ٢٧٤.

(٢) انظر شرح المفصل ١٢١/٧.

على وسائل التعدية في كلام العرب، كالهزمة والتضعيف والجرّ بالباء، كقولك في «ذهب زيد»: أذهبته وذهبْتُ به، وفي «فرح زيد»: فرّحته، وفي «ضرب زيد عمراً»: أضْرَبْتُ زيداَ عمراً، وفي «رأى زيدُ عمراً خيراً للناس»: أَرَيْتُ زيداَ عمراً خيراً للناس^(١).

وإذا كان التوليديون قد وجدوا أنه لابدّ من تحليل الجملة إلى موضوع ومحمول من أجل الوصول إلى عبارة الفعل الرئيسية^(٢) فإنَّ التحوّيين العرب حينما يحدّدون ركن الخبر من بين ركني الجملة يأخذون بعين النّظر أنَّ الخبر الجزء المتّمّ الفائدة.

وهذه نقطة اتّفاق بين سائر القواعد التّقليديّة التي تدرّسها التوليديّة، وليس مقصوراً على العربيّة.

وتلاحظ هنا في دراسة النظرية الموضوعاتية أنَّ المقابلة بين التوليديّة والعربيّة قامت باعتماد جهود علماء المنطق والبلاغة والنحو واللغة على السواء لا النحو فحسب، فكأنَّ هذه النظرية داخلية في علوم أخرى غير النحو، ولا غرو فالبحت يرصد «جهود علماء العربيّة» في مقابل ما أتت به اللسانيات الحديثة.

ولعلَّ هذه النظرية الموضوعاتية ترتبط بعلم الدّلالة ارتباطاً لا يضعف عن ارتباطها بعلم التركيب؛ فمقاييسها ومبادئها يُرعى فيها جانب الدّلالة كما يُرعى جانب التركيب التّحوي.

وبهذا ترى المحاولات الجاهدة الحديثة لهذه التّظريّة في إيلاج نفسها في مجالات دلاليّة إلى جانب المجالات القديمة الخالصة للتركيب.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ تسمية هذه التّظريّة بالموضوعاتية تسمية تراعي جانباً واحداً منها، وهو كون الجمل فعلية، تتألّف من فعل يليه فاعل ومفعول أو أكثر، أو فعل وفاعل وجار ومحرور، ولا تراعي الجمل الاسميّة، وهي التي تتكوّن من مبتدأ وخبر، فالمبتدأ فيها هو الموضوع، والخبر هو المحمول، والركن الذي يجوز تعدّده منهما هو الخبر، أي المحمول^(٣).

فعلى هذا تكون التّسمية الأليقُّ بها في واقع العربيّة «النظرية المحمولاتية»، أو «نظرية أدوار الموضوعات».

وهذه الإشكاليّة مرّدها إلى الفرق الدّلالي بين مفهومي الموضوع في العربيّة والموضوع في التوليديّة، فالموضوع في التوليديّة هو ما يحمله الفعل أو العامل عموماً على العبارة المرجعيّة، وهي كلّ اسم له دلالة مرجعيّة، والعبارة هنا

(١) انظر الكتاب ٥٥/٤، والإيضاح ١٠٥.

(٢) انظر النظرية النحوية ٦٣.

(٣) وإذا كان في العربيّة تعدّد للمبتدأ فليس شأنه شأن تعدّد الخبر؛ لأنَّ المبتدأ إن تعدّد كان لكلِّ مبتدأ من المتعدّدات خبر غير خبر صاحبه، بخلاف تعدّد الخبر ففيه يكون المبتدأ واحداً.

ليست بالضرورة موضوعاً ولا مسنداً كما يفترضه النحاة العرب، فالمفعول به عبارة مرجعية، وكذلك المجرور بحرف جرّ، فهما لا يصنّفان ضمن فئة الموضوع أو المسند.

والاقتراح الأجدر من هذه التسمية أو تلك أن تُسمّى «نظرية الأدوار الدلالية»، لأنّ تسمية الموضوعات تذهب بالذهن إلى الموضوع والمحمول، وذلك ليس بقريب من هذه النظرية فُرب الأدوار التي يقوم بها الفاعل والمفعول من معانٍ حقيقية واقعية، غير معاني الوظائف الإعرابية، فالغاية من هذه النظرية غاية دلالية قبل أن تكون تركيبية تدرس الإسناد وعلاقات طرفيه، إنّها غاية ترمي إلى استكشاف الدور الحقيقي الذي يؤديه فاعل الفعل أو مفعوله في الجملة، أهو منفعل أم هدف أم متأثر أم فاعل حقيقي... الخ.

ولا يخفى ختاماً أنّ البحث عن نموذج لهذه النظرية في النحو العربي يكلف الباحث الكثير، لأنّك تعدّ نظرية واضحة ومسائل صريحة تقوم مقامها، وتنوب عنها في العربية، كما كنت تجد ذلك في النظريات التي سبقتها.

فلك أن تقول: بقي الأمر عند التحويين العرب نظرياً، لم يرقّ إلى مصافّ النظرية اللغوية المتكاملة واضحة المعالم، الخالصة لعلم التركيب، كما هو الشأن عند التوليديين اليوم.

وما جُمع ههنا من فتات النظرات والشذرات لا يكفي لأن تقول: إنّ في العربية ما يُقابل النظرية الموضوعاتية، ولعلّ السبب في ذلك أنّها نظرية دلالية منطقية أكثر ممّا هي لغوية تركيبية، وجهود العرب - كما علمت - في مجال التركيب التحويي لا تفصل بين صناعة ومعنى، بل تجعل المعنى حاكماً سلطاناً على النحو، وتجعل من علم البلاغة رديفاً لعلم النحو ووزيراً، فيقفان جنباً إلى جنب في تناول سائر التراكيب، ولا أدلّ على ذلك من عمل المفسّرين ومعربي القرآن الكريم، في حين أنّ جهود التوليديين تفصل بين نظريات التركيب ونظريات الدلالة، فتجعل لكلّ منهما مبادئ مستقلة.

وما ينبغي أن يُشار إليه في هذا الميدان أنّ التوليدية دُعِمَتْ ما جاء به التحويون والبلاغيون العرب في شأن علاقة الموضوع بالمحمول، لكنّها أضافت إلى تلك العلاقة الدلالية والتركيبية نقطتين هامتين:

الأولى أنّ الفعل في النظرية الموضوعية هو الأساس، وكلّ الوظائف الموضوعاتية مرتبطة به.

والثانية ربط ذلك بالعمليات الذهنية العقلية التي تحكم بني الإنسان في نطقهم، وهم يريدون أن يكون انطلاقتهم نحو وضع قواعد تركيبية علمية منبثقة من هذه النقطة بالذات.

«نظرية الحالة» في النحو العربي

كان مما ذُكر في نظرية الحالة عند التوليديين أنَّ الحالة شرطٌ لازمٌ للاسم حتى يحصل على وظيفة موضوعية مناسبة^(١)، فلا بدَّ من أن تكون للاسم وظيفة نحوية أولاً تحددها حالته، ليتوصَّل منها بعدئذٍ إلى وظيفته الموضوعية، فزيدٌ في قولك: «قُتِلَ زيدٌ» له حالة هي الرفع، ووظيفته النحوية نائب فاعل، ووظيفته الموضوعية «ضحية»، وزيدٌ في قولك: «شاهد زيدٌ يضحك» وظيفته النحوية نائب فاعل، ووظيفته الموضوعية «موضوع».

ومما يعرّف عند النحاة أيضاً أنَّ العمل أساسُ نظرية الحالة، فالعامل هو الذي يعيّن الحالة الإعرابية لمعموله، فإذا وجدنا فعلاً -والفعل ممّا يعمل النَّصب- كان لابدَّ في معموله من أن تكون حالته النَّصب.

وكذا سائر الحالات، فحالة الرفع تدلُّك على أنَّ ثمة عاملاً عمل الرفع، وحالة الجر تدلُّك على أنَّ ثمة عاملاً عمل الجر.

والحالات في النحو العربي لا تقتصر على ثلاث: المفعولية والرفع والجر، كما هو الشأن عند التوليديين،

بل تتعدى ذلك لتمنح الاسم ثلاث حالات، والفعل ثلاثاً أيضاً.

فأما حالات الاسم فالرفع والنصب والجر.

وأما حالات الفعل فالرفع والنصب والجرم.

وقد نصَّ سيبويه على تلك الحالات جميعاً في باب مجاري أواخر الكلم من العربية، فقال: «وهي تجري على ثمانية مجار، على النَّصب والجرّ والرفع والجرم، والفتح والضمّ والكسر والوقف، وهذه المجاري الثمانية يجمعهنَّ في اللفظ أربعة أضرب، فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجرّ والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضمّ، والجرم والوقف»^(٢).

ولكلِّ حالة في العربية علامة، فالرفع علامته الضمة، والجرّ علامته الكسرة، والنصب علامته الفتحة، والجرم علامته السكون، وهذا ما عناه التوليديون بـ «وسم الحالة».

ونلاحظ هنا التماثل بين النظريتين التشومسكية والعربية على مستوى المصطلحات لا المعاني النحوية فحسب؛ فمصطلحات «السمة» و«الوسم» و«العلامة» كلّها في المعجم واحد^(٣).

(١) انظر ما سلف ١٢٧.

(٢) الكتاب ١٣/١.

(٣) انظر اللسان (وسم).

والحالة الإعرابية في العربية ليست من الحالات الصرفية دائماً، ولا من الحالات المجردة دائماً، بل تجمع بين الاثنين كليهما، ففيها أسماء لا تظهر على آخرها العلامات الإعرابية وهي الأسماء المقصورة، كفتى وضحى، والأسماء المنقوصة في حالتي الرفع والجر إن كانت معرفة، كجاء المحامي، ومررت بالمحامي^(١).

وقد نصَّ النحويون على أنواع الحركات الإعرابية، كأبي علي الفارسي في قوله: «فالحركات على ضربين: حركة ظاهرة في اللفظ مسموعة منه، وحركة منوئية غير خارجة إلى اللفظ، فالحركات الظاهرة التي تكون للإعراب الرفع والنصب والجر، والسكون هو الجزم في نحو: لم يذهب»^(٢).

والإعراب كما يكون بالحركات يكون بالحروف، فالمثنى يُرفع بالألف، ويُنصب ويُجر بالياء، وجمع المذكر السالم يُرفع بالواو، ويُنصب ويُجر بالياء.

وقد يكون الإعراب بحركة تنوب عن أخرى، كالاسم الممنوع من الصرف، يكون جرّه بالفتحة عوضاً عن الكسرة، تقول: «مررت بعمر»، وجمع المؤنث السالم يُنصب بالفتحة عوضاً عن الكسرة، تقول: «سقيت الشجرات».

وقد تكون علامة الإعراب الحذف، كالفعل المعتل الآخر، يُجرم بحذف حرف العلة من آخره، قال تعالى:

﴿لَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾^(٣)

وفي التوليدية أيضاً قد تكون الحالة مجازية، ويحمل الاسم وسم الحالة.

وحالة النصب في الأسماء لا تقتصر على المفعولية، كما هو شأن النظرية التوليدية بل تتعداها إلى سائر المنصوبات، كاسم «إن» وأخواتها، وخبر «كان» وأخواتها، والمفعولات كلها (المفعول به والمفعول له والمفعول معه والمفعول فيه) والحال المنصوب على الاستثناء والمنادى والتمييز.

أما التوليدية فلم تنصَّ على حالات أخرى للنصب غير المفعولية، وإن لم تكن تمنع من وقوعها، فالتوليدية - كما هو معلوم - تحفظ لكل لغة قواعدها الخاصة ضمن مسار عام.

ونصت التوليدية في المقابل على وجود حالات مجازية أو مجردة، لا تأتي من عامل كنصب الظروف والأحوال.

وحالة الرفع في العربية لا تقتصر على الفاعل، بل تتعداها لتحتوي سائر المرفوعات، كاسم «كان» وأخواتها، وخبر «إن» وأخواتها، والمبتدأ والخبر.

(١) انظر الكتاب ١/١٣، ١٧-٢٠، ٥٣٦/٣، والشيرازيات ٩٧، وأمالى ابن السجري ٢/٢١٤، ٢٩٠.

(٢) العسكريات ٢٢٩.

(٣) سورة العنكبوت: ٨٨.

ويُضاف إلى حالات الاسم من رفع ونصب وجَرّ التوابع فكلُّ تابع لمجرور حالته الجرُّ، وكلُّ تابع لمنصوب حالته النَّصب، وكلُّ تابع لمرفوع حالته الرَّفع، فالتوابع يدخل فيها الحالات الثلاث للاسم.

والذي يُعيَّن في العربيَّة حالة الرَّفع للفاعل للفعل، وحالة الرَّفع لخبر «إِنَّ» «إِنَّ» نفسها، وحالة الرَّفع لاسم «كان» «كان» نفسها، وحالة الرَّفع للمبتدأ الابتداء - وهو عامل معنوي - وحالة الرَّفع للخبر المبتدأ، وقد ذُكر ذلك في نظريَّة العامل في النحو العربي^(١).

فالعمل والحالة مترابطان حتَّى إنَّك إذا شئت أن تقعد للحالة قواعد، وتوصِّل لها أصولاً استأنست بأصول نظرية العمل وأحكامها وقواعدها، واقتبسنتها منها، ومما ذُكر من أحكام نظريَّة العامل وهو يصلح أن يكون حكماً ههنا أيضاً: الحكم الذي يقضي بأنَّه لا بدَّ للمعمول من عامل، فهو يمكن أن يؤوَّل هنا تأويلاً يتناسب مع نظرية الحالة؛ إذ لا بدَّ للحالة من معيَّن لها، فحالة نصب المفعول مثلاً جاءت من الفعل.

وكذلك الحكم الذي يقضي بقوة النَّصب وإنْ بُعد العامل.

والحكم الذي يقضي بأنَّ الأصل في الحروف المختصَّة بالفعل أن تعمل الجزم.

والحكم الذي يقضي بأنَّ الأصل في الحروف المختصَّة بالأسماء أن تعمل الجرَّ.

وتختصُّ العربيَّة بأنَّ فيها في بعض الأحيان وسمّاً لحالة الكلمة، يختلف عن وسم موقعها، بخلاف ما في التوليدية، فإنَّ وسم حالة الكلمة فيها يتفق مع وسم موقعها على المشجَّر البنيوي، وإن كان موقع الكلمة في البنية السطحية يختلف عن موقعها في البنية العميقة، لأنَّ البنية العميقة هي الأصل والأساس.

وذلك أنَّ من الأسماء في العربيَّة ما له حالة في اللفظ، وحالة مغايرة لها في المحلِّ، كالاسم المجرور لفظاً بعد «رُبَّ» الذي يأخذ إعراباً آخر هو النَّصب محلاً أو الرَّفع.

كما في قولك: «رُبَّ ضيفٍ أكرمْتُ»، و«رُبَّ رجلٍ يحمي عشيرته»، ف«ضيف» في المثال الأوَّل مجرور ربَّ لفظاً، منصوب محلاً على أنَّه مفعول به، و«رجل» في المثال الثاني مجرور لفظاً، مرفوع محلاً على أنَّه مبتدأ.

أضيف إلى ذلك أنَّه في العربيَّة ليست كلُّ حركة تظهر على آخر الاسم حركة إعراب له، تحدَّد وسمه ؛ بل هناك حركات بناء، تلزم آخر الاسم، ولا تختلف باختلاف محلِّه من الإعراب، ككلمة «سيبويه»، فهي مبنية دائماً على الكسر، سواء أكانت مرفوعة أم منصوبة أم مجرورة، تقول: «جاء سيبويه، ورأيتُ سيبويه، ومررتُ بسيبويه».

والحالة في التوليدية تُعزى إلى الكلمة في موقع محددٍ على المشجر البنيوي، ثمَّ إنَّ الحالة في العربية تُعزى إلى الكلمة وإلى موقعها معاً في الغالب^(١)، ومع ذلك لك حرّية تقديم بعض الكلمات وتأخيرها، وتبقى حالتها كما هي، كالمفعول به المقدم، والفاعل المؤخر، والمبتدأ المؤخر، والخبر المقدم.

غير أنَّه في بعض المواقع يؤدّي التقديم والتأخير إلى لبس، فتمّة يجب الالتزام بالرتبة النحوية، ويُستأنس بها لمعرفة الحالة، كقولك: «أكرمَتْ بشرى ليلي»، فالنحويون العرب يجعلون من أمن اللبس ضابطاً للحالة التركيبية الصناعية.

ولا يعني هذا أنَّ التوليديين يخلطون بين الحالة النحوية والمعنى الوظيفي للكلمة، لكنهم يدرسون العلاقة بين موقع الكلمة في البنية السطحية وموقعها في البنية العميقة، ويستخلصون من تلك العلاقة قواعدهم العامة.

خرق مرشّح الحالة الإعرابية والتغلب عليه:

حاول التوليديون التغلب على بعض الحالات التي وقع فيها خرق مرشّح الحالة الإعرابية حين خالفت خصائص المعجم باللجوء إلى قاعدة إقحام حرف الجر، حيث يُقحم حرف جرٍّ مناسب في البنية العميقة للتركيب، وذلك استناداً إلى سمات الفعل في المعجم الذهني، كقولك: *«ذهبْتُ دمشق»^(٢)، ففيه خرق لمرشّح الحالات الإعرابية، لا يُمكن التغلب عليه إلا بإقحام حرف جرٍّ في البنية العميقة، فيكون تقدير الكلام: «ذهبْتُ إلى دمشق».

وهناك أمثلة أخرى من هذا القبيل، شرحها تشومسكي^(٣).

وفي النحو العربي عروض ذلك ونظيره، وطرائق العلاج لخرق مرشّح الحالة متعدّدة فيه:

فمنها إدخال لام على الكلام لتقويته وتسديده، وذلك في المواضع التي يكون فيها العامل ضعيفاً عن العمل بمعموله، إمّا لتأخّره عنه أو لكونه فرعاً في العمل^(٤).

فمن الأوّل قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَزْهَبُونَ﴾^(٥)، فاللام زيدت لأجل تقوية إيصال العمل إلى المعمول المتقدّم.

ومن الثاني قوله: ﴿فَعَالَ لَمَّا يُرِيدُ﴾^(٦)، فاللام زيدت في الكلام لإيصال عمل الاسم المشتق إلى معموله، والمشتق فرع في العمل كما تقدّم، أي يَضْعُف عمله عن عمل فعله.

(١) وقد يختلفان، فتكون حالة الموقع غير حالة الكلمة، كالمجرور لفظاً المنصوب محلاً كما دُكر.

(٢) انظر المعرفة اللغوية ١٧٨، ٣٤٩، ٣٥١.

(٣) انظر مغني اللبيب ١٩٠/٣.

(٤) سورة الأعراف: ١٥٤

(٥) سورة البروج: ١٦.

وفي أحوال معينة في العربية لا يتحقق التغلب على خرق مرشح الحالات، بل يُترك على حاله، بخلاف الأمثلة السابقة، مع الاستعانة بالإعراب لبيان الخرق الواقع، فالإعراب يبيّن المذكور والمحذوف، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾^(١)، التقدير: من قومه^(٢)، غير أنّ ظاهر اللفظ «قومه»، وفي الإعراب يُقال: «اسم منصوب بنزع الخافض»، ولا يُقال: مفعول به منصوب، فقولنا «بنزع الخافض» يعني التنبيه على الخرق^(٣)، وعدم الانقياد له؛ لإعلام السامع أنّ ثمة حرف جرّ محذوفاً، حقّ الكلمة أن تُجرَّ به، فلمّا جرّدت منه نُصِبَتْ.

في حين أنّه في التوليديّة لم يعد الحذف وارداً منذ عام ١٩٨٠، فالتأويل عندهم صار مرتبطاً بالبنية العميقة المجردة المنطقية، والفرق بين الوجهتين النحوية العربية والتوليديّة أنّ التغلب على الخرق في التوليديّة يتمّ في البنية العميقة، في حين أنّه في النحو العربيّ يكونُ بأحد أحوال ثلاثة: إمّا في البنية العميقة فقط أي في تقدير الكلام المنويّ في الذهن، وإمّا في البنيتين العميقة والسطحية معاً، وإمّا بالاكتفاء بالإعراب دليلاً منبهاً على الخرق.

تنبيه:

لابدّ في ختام دراسة جهود علماء العربية في مقابل النظريّات اللسانية من أن يُضاف ما ذكره اللسانيّون العرب المحدثون من جهود توجّوا بها ما أورثه النحويّون الأوائل، ويُخصّ بالذكر فضل الأستاذ الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح -رحمه الله- الذي أسّس نظريّة تُدعى «المدرسة الخليلية الحديثة»، طوّر بها ما وضعه الخليل بن أحمد من علوم العربية قديماً فصاغه صياغةً شكلانيّة رياضيّة، وأعاد قراءته قراءة لسانيّة معاصرة، تتناسب مع التطوّر الآلي للعصر، وتفي بمتطلّبات علاج العربية بالحاسوب، ونهضت بذلك كتبٌ له وأبحاث عربيّة وأجنبيّة^(٤).

وقد أعاد الدكتور حاج صالح بهذه النظريّة للنحو العربيّ دوره الذي أصبح يُقلّل من شأنه والاعتراف به مقارناً بجهود اللسانيين المحدثين، فعدت النظريّة الخليليّة بفضلها عند اللسانيين على درجة من الأهميّة والمكانة لا تقلّ عن نظريّاتهم التي ابتدعوها.

(١) سورة الأعراف: ١٥٥.

(٢) انظر معاني القرآن للقرّاء ١/ ٣٩٥، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٣٣٩.

(٣) هنا ينبغي الاعتذار من استعمال مصطلح "الخرق" في حقّ آيات التنزيل العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ولكن هذا ما اصطلحه التوليديّون، فاستعمال المصطلح هنا أتى صناعةً جرياً على ألسنتهم، ومجاراةً لهم.

(٤) منها: المدرسة الخليلية ومشاكل علاج العربية، ودور النظريّة الخليليّة في النهوض بالبحوث الحاسوبية، وتكنولوجيا اللغة والتراث اللغوي العربيّ الأصيل، و:

النحو وعلله والتوليدية وتفسيراتها:

ينبّه هنا على قضية من الأهمية بمكان، وهي أنّ النحويين العرب لم تتوقّف جهودهم عند حدود تدوين ما سمعوه من العرب، ووصفه ووضع أحكامه التي ينتظم فيها، وأصوله التي يرجع إليها، بل تعدّت ذلك إلى التفسير والتعليل لهذه الظاهرة اللغوية أو تلك.

فكانت الحجج النحويّة واللغويّة لا تبرحهم، وأنّت لا تعدّمها في كتب النّحو واللغة منشورة بين القواعد والأقيسة والأحكام النحويّة، كما في كتب أبي علي الفارسي وكتايب شرح المفصل لابني الحاجب ويعيش، أو مجموعة في كتب معقودة لهذا الشأن، ككتاب أسرار العربيّة لابن الأنباري، وكتاب اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري، وكتاب الإيضاح في علل النّحو للزّجاجي، أو في كتب تُعنى بوصف اللغة وصفاً ممزوجاً ببيان خصائصها وفقها وأسرارها، والكشف عن حكمة الواضع لها ككتاب الخصائص لابن جني.

إلا أنّ الغالب على المنهج العامّ للنّحو العربيّ صفة المنهجين الوصفيّ والمعياري، ثمّ يأتي المنهج التفسيريّ فيه تبعاً للأوّل، من قبيل التنقل والتزيد والترفّ العلمي وإثراء علم النّحو وإغناء المتعلّم وإعانتة على ترسيخ القاعدة الصناعيّة في ذهنه، فكتب النّحو العربيّ غرضها الأوّل وصف ظواهر النّحو العربيّ، وتقعيد القواعد بناء على استقراء ما سُمع من العرب من ظواهر لغويّة، ثمّ يأتي تعليل تلك الظواهر في مرتبة ثانويّة، والسبب الواضح في ذلك أنّ قواعد النحويين توضع على السّماع، لا على مجرّد القياس، فكانوا يأخذون ما يأخذونه من أحكام ويرفضون ما يرفضون لمجرّد أنّه سُمع من العرب أو لم يُسمع، فأحكامهم ليست من اختراعهم ولا من بنات أفكارهم.

ومن أصدق ما قيل في وصف هذه العلل التي تجدها في النّحو العربيّ ما قاله شوقي ضيف من أنّها «فلسفة في جمهورها غير عمليّة، وليس من ورائها أيّ طائل نحويّ...، لا يفيد الإنسان ولا اللغة أيّ فائدة، إنّما يفيد العقل، من حيث هو، وكأنّما وجد النّحويّون تمارين هندسيّة يشغلون بها أوقاتهم»^(١).

وقدّم الخليل بن أحمد الفراهيديّ دليلاً واضحاً على أنّ النّحو لا يتوقّف على علله، ولا يستلزمها، فالنّحو وعلله قضيتان منفصلتان؛ لأنّ قواعد النّحو قامت واستقرّت بناءً على ما سُمع، وتوقّف سماعه وانتهى، وعلله لاتزال عبر الزّمن تحتلّ التجديد والتغيير والنّظر والتأمّل والزيادة والحذف والتفتيق والتوليد والاستنباط ما اعتملت في الذهن، ودار بها الفكر؛ قال الخليل: «واعتللت أنا بما عندي أنّه علّة لما علّته منه، فإن أكن أصبت العلّة فهو الذي التمسّت، وإن سنح لغيري علّة لما علّته من النّحو، هي أليق ممّا ذكرته بالمعلول فليأت بها»^(٢).

(١) الإيضاح في علل النّحو، التقديم.

(٢) الإيضاح في علل النّحو ٦٦.

وهذا خلاف ما يُعتقد في الأوساط اللسانية الحديثة التي تُطبّق التوليدية على العربية من أن نقطة انطلاق النحو العربي التعليل، وأنه نهض بناءً على التعليل، وأنّ التعليل كان الباعث على تلك الأقيسة التي يحتكم إليها النحاة^(١).

فالتعليل النحوي لم يكن الداعي إلى إنشاء النحو وقيامه كما كان التفسير عند تشومسكي سبباً في قيام قواعد نظريته؛ لأنّ المنهج التوليدي منهجٌ تفسيري خالص، ينهض على فلسفة الظواهر اللغوية، وإيجاد التفسيرات المناسبة لها، والكشف عن العمليات الذهنية التي تحكمها، ثمّ الانتقال منها إلى مرحلة الوصف، فالكفاية اللغوية تُهمُّه كما يُهمُّه الأداء اللغوي.

فهو يصل من تلك التحليلات الذهنية والاستنباطات العقلية إلى وضع ضوابط ومبادئ تنظم اللغة الإنسانية جمعاء، مستنطقاً الفكر الكامن وراء كلّ ظاهرة لغوية، لا تهتمُّ الظاهرة بقدر ما تهتمُّ العمليات الذهنية التي صدرت عنها تلك الظاهرة، تلك العمليات تؤدي إلى انتقال الكلام الذي يُرادُّ التقعيد له من البنية العميقة المجردة إلى البنية الظاهرة المنطوقة، فينظر فيها أهي مشتركة بين كلّ البشر أم لا؟

لذلك قيل: «إنّ تشومسكي قد انتقل بعلم اللسانيات من مرحلة الملاحظة والتصنيف - أي من المرحلة الوصفية البحتة التي وقفت عندها البنيوية - إلى مرحلة تفسيرية تقوم على الكشف عن النماذج التي تتحكم بقدرة المتكلم - السامع اللغوية»^(٢).

وثمة فرق آخر بين جهود اللسانيين المحدثين وجهود العرب النحويين لا يكمن في الوصف ولا في التفسير، بل في ارتقاء اللسانيين التوليدين بما وصفوه وفسّروه للنهوض به إلى مستوى نظرية شمولية عامة، تسري أحكامها على اللغات بأسرها، فكان همُّهم رصد العمليات الذهنية البشرية والمبادئ العامة التي تؤدي إلى انتقال جملة ما من البنية العميقة المجردة إلى البنية الظاهرة المنطوقة، ولم يكتفوا بالوصف والتفسير.

النتيجة:

قدّم النحويون العرب جهوداً جبّارة في مجال النظريات التوليدية التي نسمع عنها اليوم وإن لم يسموها بأسمائها، وكانت تلك الجهود - على بعدها وقدم عهدها وقلة أدوات البحث في زمانها - أقرب إلى النضج والكمال ممّا نراه في عمل التوليدين اليوم، وهذا النضج والقرب من الكمال أمرٌ طبيعي؛ بُرهانه البديهي عمرُ هذه النظرية، فانظر كم تعاورتها يد الأجيال من العلماء الأفذاذ على مرّ الأعوام، من زيادة وشرح، إلى

(١) نظرية للعمل في النحو العربي ٦٣.

(٢) دراسة توليدية تحويلية للتركيب المصدري ١٣٢ ح ٢.

إصلاح وتقويم، ثمَّ تعديل فتهذيب، ثمَّ تدقيق وتمحيص، حتَّى بلغت هذا القدر من الضخامة والتراكم والنضج، بخلاف نظريَّة حديثة هي من ابتداع فردٍ واحد، عمرها لا يزيد على نصف قرنٍ.

فالنظريَّة النحويَّة العربية تمتاز بعمرها الطويل وضخامة التراث الذي يكتنفها وتكتنفه، وكثرة الخادمين لها المُثْرَيْنَ لعلومها على مرِّ القرون، والنظريَّة التوليديَّة تمتاز بجدثة الوسائل والأدوات، وانفتاح العصر الذي ولدت فيه على علوم الحياة المتطوِّرة المتنوّعة، وإفادتها من تلك العلوم الحديثة مجتمعة.

كانت النظريَّات التوليديَّة مقابلةً بنظيراتها في العربيَّة متداخلة المفهومات معقّدة المواضيع، بينما تراها عند التحوّيين العرب أوضح، وإن لم يسمَّها التحوّيون بأسماءٍ مستقلَّة، كما فعل التوليديّون.

فمن حيث الخدمة للمفهومات، واستيفاء الحالات الخاصَّة والعامة في اللغة العربيَّة بعينها كان التحوّيون أخدم وأعمق، وعملهم أنضج وأوسع.

ومن حيث العمل المستقلُّ التنظيريِّ العلميِّ الموضوعيِّ المجرَّد القائم برأسه على مستوى القوانين والمصطلحات، الصالح للتطبيق على غير ما لغةٍ عالميَّة كان عمل التوليديّين أجود وأدقَّ وأقوم.

وقد ربطَ التحوّيون العربُ - كما رأيت - بين العامل والحالة، فالعامل هو الجالب للحالة، ومن ثمَّ للحركة الإعرابية، وهمُ المعرب دائماً معرفة سبب كلِّ حركة، أي العامل فيها والجالب لها.

ولربَّما لاحظتَ أنَّ جهود العرب في مجال النظريَّات التركيبيَّة المقابلة للنظريَّات اللسانيَّة بلغت مبلغاً عظيماً، من حيث الشَّأن ومن حيث الامتداد، فهي تأتي على أبواب النحو العربيِّ معظيها أو كلّها، وفي هذا دليل على جواز الاستغناء عن كثير ممَّا في اللسانيَّات الحديثة، وعدم الأخذ به في معالجة التركيب النحويِّ العربيِّ، ففي النحو العربيِّ من الفضل ما تسكُن النفس إليه سكُون الصادي إلى برد الماء، ومن الجهد ما هو قائم فيه قياماً لا سبيل إلى دفعه.

وهذا هو السبب في وجدانك الكلام على جهود التحوّيين في هذا الفصل يطول، لئلا يظنَّ ظانٌّ أنَّ توفُّر النحو العربيِّ على تلك النظريَّات كان توفُّراً ضئيلاً، وأنَّ التفات التحوّيين إليها كان قدراً محتقراً، وأنَّ الجانب المخدوم منها في النحو العربيِّ كان جانباً يسيراً عارضاً، أو أمراً طارئاً.

والحال على العكس من تلك الظنون؛ العرب لم يقصِّروا في جانب خدمة التركيب النحويِّ، وما قالوه من الجودة والكثرة والتماسك ما ترى.

على أنَّ ثمة أمراً مهمّاً ينبغي مراعاته والأخذ به عند عرض جهود هؤلاء في مقابل جهود أولئك، وهو أنَّ ما استحدثه اللسانيّون - كما نبّه غيرنا مرّة - نظريَّة عامّة، تسعى جهدها لأن يكون لها صبغة علميَّة كونيَّة لا تشدُّ

عنها لغةً من اللغات، في حين أنَّ ماقدّمه النحويّون العرب الأوائل - وإن بلغ من الدقّة والشمول ما بلغ- فإنّه مقتصر على لغة بعينها وخادمٌ لها وحدها، ألا وهي اللغة العربيّة.

وفي هذا البحث سعيّ لإثبات مدى مماثلة ما قدّمه النحويّون العرب لما قاله التوليديّون، فإن كان له المماثلة والمطابقة كان الدرس النحويّ العربيّ القديم يستحقّ صفة الكونيّة والشموليّة التي للقواعد التوليديّة.

نحو إنشاء نظريّات عربيّة تشومسكيّة:

تبين لك أنَّ المضمون الذي جاءت به التوليديّة كامن ماكث في كلام علماء العربيّة، ولكنّه لم يلاق من يُحسن تلقّيه وتلقّفه والعناية به وتطويره، وبناء نظريّات عليه وتطبيقات كما لاقى كلام تشومسكي اليوم، فالعلّة والتقصير ليسا في موروث علماء العربيّة الأقدمين - ففي كلامهم النضج والسبق والقرب من الكمال - إنّما العلّة في متلقّي ذلك الكلام.

وإذا كان ثمة مأخذ وعيب ومثلب، فهو يؤخذ علينا نحن أتباع سيبويه وابن جني والجرجاني وحفداهم، فهم ما قصّروا، ولكنّا قصّرنا في تلقّف دررهم وإعادة تقديمها إلى الآخر بصورة تنساق مع العصر وتماشيه، وتُنافِس ما امتحض عنه من نظريّات.

ولعلّنا إذا أردنا إقامة نظريّة لغويّة تتألف ممّا جاء به علماء العربيّة لتنهض مناظرةً للنظرية التشومسكية كانت نظريّتنا العمل والحالة التوليديّتان نظريّة واحدة في الجانب العربيّ، تسمّى: «نظريّة العمل والحالة»، وينبغي تمييزها من نظرية تشومسكي التي ترجمها المترجمون إلى: «نظرية العمل والإحالة»، فكلٌّ من هاتين النظريّتين يسعى في وادٍ، لأنّ الإحالة تعني الرّبط وتفسير الضّمائر.

والحالة تعني الحالة الإعرابيّة من رفع أو نصب أو جرّ، والمسبّب لها هو العامل، لذلك تُجمّع نظريّتنا العمل والحالة في نظريّة واحدة، وتفصل من نظريّة الرّبط والإحالة.

والإحالة - كما هو معلوم - لا تتوقّف على مرجعيّة الضّمائر، بل على كلّ عنصرين يُحيل أحدهما إلى الآخر، ويتّصل أحدهما بالآخر دلاليّاً ومرجعياً.

والأجدُر كذلك أن يُجمّع نظريّتنا الأثر والرّبط في نظريّة واحدة، وليكن اسمها «نظريّة التفسير والتقدير والتقديم والتأخير» فالأثر بحاجة إلى ما يفسّره ويظهره، وكذا الأشياء التي تحتاج إلى روابط تصلها بما قبلها ليظهر تفسيرها.

الفصل الرابع

جهود علماء العربية المقابلة لما استحدثه التوليدون

ثانياً- من حيث المسائل المنشورة في ثنايا النظريات
العاملية

بعد أن فرغ البحث من عرض جهود النحويين العرب المقابلة للنظريات الفرعية التوليدية، لابد أن يعرض هنا جهودهم في مسائل أخرى مفردة مثورة بين تلك النظريات، تدخل أيضاً في مجال الدرس التركيبي النحوي، درسها التوليديون وأتوا فيها بجديد من منظورهم، واستحدثوا فيها ما لم يكن فيما قبلها من نظريات، لينظر هل كان لعلماء العربية التفات إلى مثل هذه الأمور وانتباه إليها، وجهود مماثلة لجهود المحدثين اللسانيين فيها؟ سيُثبت هذا الفصل كل مسألة من تلك المسائل المتناثرة في النظريات الفرعية للتوليدية مع ما يُقابلها من كلام النحويين العرب، ما مرادفها عندهم؟ وكيف عبّروا عنها؟

١- الكفاية اللغوية والأداء اللغوي:

وجد تشومسكي أن الكفاية اللغوية تقوم بما ملكة في الذهن، وأن الإنسان يكتسب لغته بفضل وجود هذه الملكة، أي بالفطرة والسليقة، وأن الظواهر اللغوية تكمن في أدمغتنا بمعزل عن تعليلها. فاللغة إذاً في منظور التوليدية الحديثة «لا تُكتسب بالمحاكاة، بل هي ولادة عمليات دماغية إبداعية، تحفّزها المدخلات التي تمتدُّ بها البيئة اللغوية الدماغ، فهي من اللغة البيئة الحاضنة والتربة الخصبة المغذية، بدونها لا تورق أغصان المشجر اللغوي البنيوي براعم وأزاهير، ولا تثمر كلاماً ينبئ عن فكر ويمدّ حبال تواصل»^(١).

لذلك كانت مهمّة النحو الكلي دراسة هذه الملكة وسبر أغوارها، بحيث تكون القواعد الكلية بأسرها صورة عن تلك الملكة الفطرية المجهّز بها كل متكلّم بلغة ما.

فربط التوليديون بهذا ربطاً محكماً بين التركيب النحوي وآلية عمل العقل أو الذهن، حتى إن تشومسكي أفرد لذلك كتاباً سماه «آفاق جديدة في دراسة اللغة والعقل»، وأولى حدس المتكلّم المسؤولية في الحكم على التراكيب ومعرفتها، ويكاد يكون هذا الأمر المجال المبرّز المتفرد الذي ابتدعه تشومسكي، فكانت به ثورته اللغوية اللسانية التي ملأت الدنيا شهرةً، وهذا هو لبُّ اللسانيات التوليدية، وهدفها الأول فيه تفسيريّ، لا وصفيّ مجرد، أي الكشف عن العمليات الذهنية المسؤولة عن اكتساب اللغة وتوليدها؛ فقد «أكدت البحوث والدراسات التي أُجريت في مجال اللسانيات التوليدية والعلوم الجينية والطبية العصبية وجود تلك الصلة الوثيقة بين الدماغ البشري واللغة، والتقت نتائج تلك البحوث مع ما خلصت إليه دراسات قديمة أجراها في القرن التاسع عشر كلُّ من الطبيب بول بروكا، ثم في منتصف

(١) آليات الدماغ في اكتساب اللغة وتوليدها ٢.

القرن العشرين روجير سبيري من أن الفصَّ الدماغي الأيسر مسؤول عن المنطق والتجريد والتحليل وبالتالي عن الآلية اللغوية اكتساباً وتعلماً»^(١).

ويرى أصحاب التوليدية أنَّ هذه الحقائق اكتشفت حديثاً أوَّل مرّة، فعدّوا هذا الابتكار أصالة في فكر تشومسكي، تميّز بها ففاضت نظريته شهرة^(٢)، وقد عرض الفصل الثاني نصيباً وافرّاً من هذه النصوص لتشومسكي^(٣).

فقد اكتشف التوليديون - كما رأيت - ذلك الرّابط الوثيق بين التركيب النّحوي والملكة اللغوية الفطرية في ذهن الإنسان.

وإذا وليت وجهك شطر النّحو العربيّ القديم وجدت علماء ينّهون على ما أشار إليه تشومسكي، فمن مُشيرٍ إلى ذلك الرابط بين التركيب النّحوي والملكة العقليّة من بعيدٍ إلى باحثٍ فيه البحث العميق.

يقول ابن خلدون عن اللغة: «إنّها ملكات في اللسان للتعبير عن المعاني وجودتها وقصورها، بحسب تمام الملكة ونقصانها، وليس ذلك بالنظر إلى المفردات إنما هو بالنظر إلى التراكيب»^(٤).

وهذا هو جوهر القواعد التوليدية كما علمت.

وبجول النّظر في ما قاله الجرجانيّ من قبل، فيجده المرء قد أحكم الصّلة بين التركيب والملكة اللغوية بربطه بين النّظم والعقل؛ يقول: «ليس الغرض بنظم الكلام أن توالى ألفاظها في النّطق، بل أن تناسقت دلالتها، وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل»^(٥).

ومن ذلك ما تلقاه عميقاً مفصّلاً في جهود ابن جنيّ حين عقد باباً «في أنّ العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها»^(٦)، أي ما نسبته إليها النّحويّون، وحملوه عليها.

فهذا الباب يبرهن على صحّة ما ينسبه النّحويّون إلى العرب من أنّهم أرادوا كذا لكذا، وفعلوا كذا لكذا، وأنّ حدس العرب وسداد فكرهم وتوارد خواطرهم ولطف حسّهم قادهم إلى النّطق على النّحو الذي نطقوا به،

(١) آليات الدّماغ في اكتساب اللغة وتوليدها ١.

(٢) انظر المعرفة اللغوية ٦٢.

(٣) انظر ٨٦، والمعرفة اللغوية ١٠-٦١.

(٤) مقدمته ٥٥٤.

(٥) دلائل الإعجاز ٤٩.

(٦) الخصائص ٢٣٧/١.

من رفعهم الفاعل ونصبهم المفعول وجرّهم المضاف إليه، إلى غير ذلك من قواعد النحو المطردة في كلامهم، على كثرتهم، وسعة بلادهم، وطول عهد زمان هذه اللغة بهم، وأنّ ذلك لم يصدر عنهم عن تكلف وصنعة واتّفاق.

ويسوق ابن جني في هذا الباب أدلّة تَعَصُّدُ أنّ علل النحو وأغراضه وأحكامه النظرية كامنّة في أذهان العرب الخُلص وإن لم يتفوّهوا بها، فالعرب لم يكونوا يعرفون الإعراب ولا النحو ولا علوم العربية، لكنّ ذلك كان ماثلاً في أذهانهم، إذا تكلّموا إنّما يصدرون عنه، ويراعونه، ويعتدّون به، وينكرون من الكلام ما ينكرون ويستحسنون ما يستحسنون استناداً إليه، وتعويلاً عليه.

ومن تلك الأدلّة أنّ ابن جني سأل أعرابياً يوماً: كيف تقول ضربت أخاك؟ فقال: كذاك، فقال له: أفنقول: ضربت أخوك؟ فقال: لا أقول أخوك أبداً، فقال له: فكيف تقول ضربني أخوك؟ قال: كذاك، فقال له: ألسنّ زعمت أنّك لا تقول أخوك أبداً؟ فقال: أيّش هذا؟ اختلفت جهتا الكلام!^(١)

فمعنى هذا أنّ الأعرابي يريد أن يقول: صار المفعول فاعلاً، وإن لم يلفظ بهذا ألبتة، وأنّ ملكته اللغوية قادته إلى أن يقول ما قال، وأن يرفض ما رفض، وهذا ما ورد على لسان التّوليديّين، فكان في نظريّتهم فتحاً جديداً.

وسأل ابن جني أعرابياً أيضاً، فقال له: كيف تجمع «دُكَّاناً»؟ فقال: دكاكين، فقال له ابن جني: «سرحاناً»؟ قال: سراحين، فقال: «قرطاناً» قال: «قراطين»، قال: «عثمان» قال: «عثمانون»، فقال له: هلاّ قلت أيضاً «عثامين»؟ قال: أيّش عثامين؟ رأيت إنساناً يتكلّم بما ليس من لغته، والله لا أقولها أبداً^(٢).

ومن ذلك أنّهم سمعوا أعرابياً يدعو على غنم، فيقول: اللهمّ ضبعاً وذئباً، فقالوا له: ما أردت؟ فقال: أردت اللهمّ اجمع فيها ضبعاً وذئباً.

فكأنّه يعلم بالسليقة أنّ المفعول يُنصب بفعل محذوف مقدّر، وإن لم ينطق بهذا.

وهذه الشّواهد تقوّي القول بأنّ أحكام النحو وعلله ومبادئ اللغة وقواعدها قارّة في أذهان متكلميها، لا تغيب عنهم قدر أئمة، وهي دليل ساطع على أنّ النّطق باللّغة السليمة صادر عن ملكة لغوية صافية، وإذا رأينا النّحاة العرب يستنبطون قواعدهم ممّا سمعوه من العرب الخُلص فلا ضير، وإذا رأيناهم يسوقون شروطاً لصوغ جمع المذكّر السالم فلا ضير أيضاً، لأنّهم بنوا أقوالهم على معين لغوي صافٍ.

والكلام نفسه يُقال عن اللسانيّات التوليدية، لأنّ هدفها الأوّل الكشف عن العمليّات الذهنيّة والقواعد الفطرية.

(١) انظر الخصائص ١/٢٥٠.

(٢) الخصائص ١/٢٤٢.

ولم يتوقف الأمر عند ابن جني، بل لفت الجرجاني أيضاً إلى هذا الأمر في قوله: «نعلم ضرورة أنه لا يتأتى لنا أن ننظم كلاماً من غير روية وفكر...»، وكان لا يُوقف على الأمور بتوحيها النظم إلا بأن يُنظر إلى الألفاظ مرتبة على الأنحاء التي يوجبها ترتيب المعاني في النفس»^(١)

وفي المعنى الذي قدمه ابن جني نفسه يقول الجرجاني: «الاعتبار بمعرفة مدلول العبارات، لا بمعرفة العبارات، فإذا عرف البدوي الفرق بين أن يقول: «جاءني زيد ركباً» وبين قوله: «جاءني زيد الزاكب» لم يضره أن لا يعرف أنه إذا قال: «راكباً» كانت عبارة التحوين فيه أن يقولوا في «راكب» إنه حال، وإذا قال: «الراكب» أنه صفة جارية على «زيد»، وإذا عرف في قوله: «زيد منطلق» أن زيدا مُخبر عنه، و«منطلق» خبر لم يضره أن لا يعلم أننا نسمي «زيداً» مبتدأ، وإذا عرف في قولنا: «ضربته تأديباً له» أن المعنى في التأديب أنه غرضه من الضرب، وأنه ضربه ليتأدب لم يضره أن لا يعلم أننا نسمي التأديب مفعولاً له»^(٢).

فالجرجاني يربط فيه بين الألفاظ والمعاني في النفس والعقل ربطاً يعطي للذهن الدور الأول؛ يقول: «الأصل ما تعلم به أن المعنى الذي له كانت هذه الكلم، بيت شعر أو فصل خطاب هو ترتيبها على طريقة معلومة، وحصولها على صورة من التأليف مخصوصة، وهذا الحكم - أعني الاختصاص في الترتيب - يقع في الألفاظ مرتباً على المعاني المرتبة في النفس، المنتظمة فيها على قضية العقل»^(٣).

ويقول أيضاً: «النظم الذي يتواصله البلاء، وتتفاضل مراتب البلاغة من أجله صنعة يُستعان عليها بالفكرة لا محالة، وإذا كانت مما يُستعان عليها بالفكرة، ويُستخرج بالروية فينبغي أن يُنظر في الفكر بماذا تلبس؟ أبالمعاني أم بالألفاظ؟»^(٤)

وإذا عدت إلى ابن خلدون ونظرت في جهوده وجدته مهتماً بالحديث عن تلك الملكة صارفاً الجهود إليها، وقد تتبّع د. ميشال زكريا كلامه عن اكتساب اللغة، وجمع حظاً كبيراً من نصوصه، عرضها على كلام تشومسكي، فوجد تطابقاً لافتاً للنظر، ثم ذكر أوجهاً كثيرة من التقارب بين الفكرين من حيث دراسة الملكة في الذهن، ولعل في تعدادها ههنا غناءً عن سوق النصوص التي ذكرها معها^(٥):

١ - التقارب من حيث تعريف اللغة بأنها ملكة لسانية.

(١) دلائل الإعجاز ٣٦٠.

(٢) المصدر نفسه ٤١٨.

(٣) أسرار البلاغة ٥.

(٤) دلائل الإعجاز ٥١.

(٥) انظر قضايا ألسنية تطبيقية ١١١.

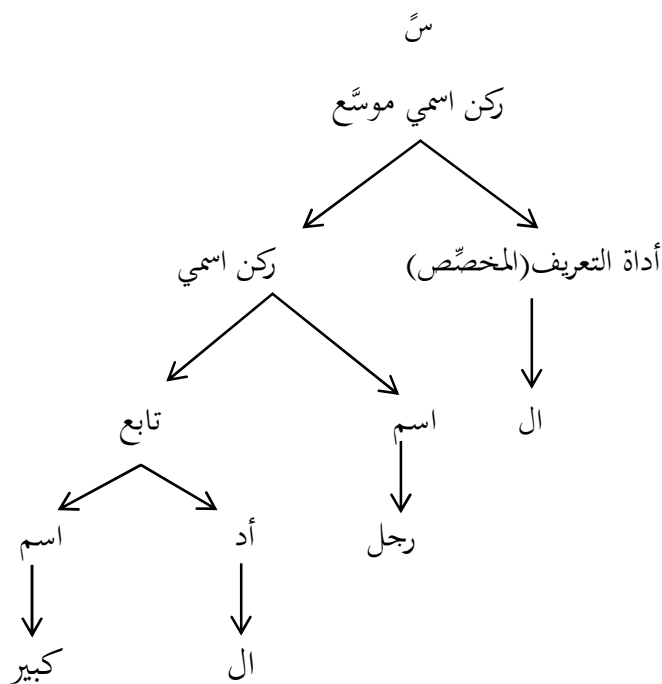
- ٢- التقارب من حيث التمييز بين الملكة وصناعة اللغة.
 - ٣- التقارب من حيث التمييز بين الملكة اللسانية وقواعد اللغة.
 - ٤- التقارب بالنظر إلى الملكة اللسانية على أنها صفة راسخة في نفس الإنسان.
 - ٥- الاعتقاد بسبق الملكة الأولى ورسوخها ونقصان أية ملكة لسانية لاحقة.
 - ٦- الإقرار بوجود حالة أساسية فطرية عند الإنسان تنطلق منها عملية الاكتساب.
 - ٧- الاعتقاد بأنّ الاكتساب اللغوي يمرُّ بعدة مراحل أو حالات إلى أن يستقر في حالة ثابتة وصلبة تتمثل فيها الملكة.
 - ٨- التمييز بين الاكتساب اللغوي وتعلم اللغة، وتوظيف المعرفة بمسار الاكتساب اللغوي في مجال تعلم اللغات.
- ولم يقتصر الأمر على التحوين والبلاغيين واللغويين من علماء العربية، بل إنَّ من مفسري القرآن من تنبّه إلى هذه الظاهرة ولفت إليها، وكتب التفسير لا تقلُّ شأنًا في تمثيلها قواعد العربية عن سائر كتب العربية كما نبّه هذا البحث، فالفخر الرازي فرّق بين المعنى المستفاد من المفرد، والمعنى المستفاد من المركّب؛ يقول: «إفادة الألفاظ المفردة لمعانيها وضعيّة، أما التركيبات فعقليّة، فلا جرم عند سماع تلك المفردات يعتبر العقل تركيباتها، ثمَّ يتوصّل بتلك التركيبات العقلية إلى العلم بتلك المركّبات»^(١).
- وقال: «للألفاظ دلالاتٌ على ما في الأذهان لا على ما في الأعيان، ولهذا السبب يقال: الألفاظ تدلُّ على المعاني، لأنَّ المعاني هي التي عناها العاني، وهي أمور ذهنية...، فاختلافُ الأسماء عند اختلاف التّصورات الذّهنيّة يدلُّ على أنّ مدلول الألفاظ هو الصُّور الذهنية لا الأعيان الخارجة»^(٢).
- ففي المحصّلة ترى أنّ علماء العربية على تقادّم عهدهم لم يكونوا في غفلة عن دور العقل في إدراك التراكيب وفهمها وتحليلها، بل فطنوا إلى ذلك، وكان معوّلمهم، ومن ثمَّ فهناك صلة ووجه تقارب في منطق اللغة بين الوجهتين: الوجهة العربية والوجهة التوليدية، لكنَّ هذا لا ينفي وجود فرق كبير وبون شاسع بينهما، من حيث الأسلوب والمنهج والهدف والآليات.

(١) تفسير الفخر الرازي ١ / ٣١.

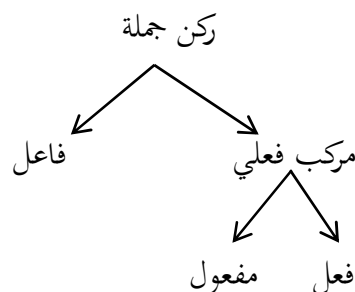
(٢) المصدر نفسه.

٢- مبدأ الإسقاط ومبدأ الإسقاط الموسّع:

ينصُّ هذا المبدأ على أنَّ لكلِّ ركن في المشجّر التركيبي رأساً، وأنَّ لهذا الرأس انعكاساً في عقدة أعلى، وأخرى أعلى موسّعة، مثال:



فالجمله كالتالي:



ولذا فهناك دائماً ركن اسمي فاعل في الجملة أو ركن مسند، وركن فعلي رأسه فعل، وركن حرفي رأسه حرف، وهذا عُدَّ في التوليديّة من الكوّنات اللغويّة، أي القواسم المشتركة بين لغات العالم^(١).

ورأى التوليديّون أنَّ البنى المعجميّة يجب أن تمثّل مقولياً في كلّ مستوى تركيبّي، ومن نتائج مبدأ الإسقاط أنّه إذا ما تُصوّر وجود عنصر ما في موقع معيّن فإنّه ينبغي أن يكون موجوداً في ذلك الموقع، إمّا مقولةً ظاهرة وإمّا مقولةً فارغة، وذلك أنَّ الموقع الذي يلي الفعل موقعٌ قويّ حسّاس، لذا يجب أن يُملأ بعنصر ما: الفاعل أو المفعول به أو الظرف، وهذا ما جعل الدراسات التوليديّة القديمة والحديثة تضع مبدأ الإسقاط هذا^(٢).

(١) انظر آليات الدماغ في اكتساب اللغة وتوليدها ٦.

(٢) انظر نحو نظرية للإعراب الفعلي ٧١.

والأمر نفسه حرص النحاة العرب القدماء على تثبيته والحفاظ عليه في نحوهم النظري والتطبيقي، والأمثلة على ذلك كثيرة، ففي إعرابهم الشواهد تجدهم يُعربون الظاهر والمقدّر على السواء، حيث يراعون المقدّر كما يُراعون الظاهر، وما هذا إلا إقرار منهم بمبدأ الإسقاط الذي استحدثه التوليديون اليوم.

ومثال ذلك الفاعل الذي يعدّونه عمدة، فمتى غاب عن البنية الظاهرة للجملة حكموا بوجوده مقدراً عقب الفعل، وكذا الخبر، يقدّرونه في موقعه بعد المبتدأ، وكذا جواب الشرط إن فُقد في اللفظ قالوا في إعرابه: وجواب الشرط محذوف دلّ عليه ما قبله، وغير ذلك كثير كثرة لا يُحصى معها.

وينطلق مبدأ الإسقاط الموسّع هذا من وجوب أن يكون لكلّ العبارات الجمالية فواعل، ويتوصّل إلى وجوب أن تشبع الوظائف كلّها^(١).

وفي النحو العربيّ يصف التحوّيون الفاعل بأنّه عمدة، أي ركن ضروريّ في الكلام، ليس لك أن تستغني عنه، وإن حُذف كان تقديره لازماً، وليس الكلام هنا متوقّفاً على الفاعل؛ بل إنهم أطلقوا هذا الوصف على كلّ ما يجري مجرى الفاعل من اقتضاء الجملة له، كنائب الفاعل، والمبتدأ والخبر، وأسماء النواسخ وأخبارها، ومن التحوّيين من جمعها في باب سمّاها «العُمدة»^(٢).

وأشدّها وجوباً الفاعل، لذا فإنهم أجازوا حذف المبتدأ، في حين غلّظوا حذف الفاعل واستقبحوه، وقالوا: «المسامحة في الفاعل ليست بالمرضية؛ لأنّه أصعب حالاً من المبتدأ»^(٣).

لكنّ الفرق بين عمل التوليديين وجهود التحوّيين أنّ التحوّيين لم يربطوا ظاهرة الفاعل المقتضى وجوده بظاهرة لغويّة أعمّ، في حين أنّ التوليديّين أهمّهم هذا الأمر، فذهبوا إلى وضع نظريّة عامّة شموليّة تنظمه، فأصلوا نظرية عامّة لكلّ ركن معجمي أو ركن وظيفي في الجمل التي لها جميعاً الهيكلية نفسها، فضلاً عن أنّ عماد الركن عندهم رأس الركن لا الفاعل، فالمركّب الفعلي رأسه الفعل، والمركّب الاسمي رأسه الاسم، وهكذا.

وسمّات الرّأس المعجميّة والدّلاليّة وحالته إعرابه ووظيفته التحوّية والموضوعيّة يعكسها الركن المعجمي.

٣- التداخل بين المعجم والتركيب في الخصائص الانتقائية للعناصر:

لم يصنّف التوليديّون الكلمات في أصناف تميّز كلّاً منها من حيث الاسميّة والفعليّة والحرفيّة، إنّما ميّزوا تلك الأصناف بتعريفهم لها، وتعريفهم هذا يقوم على تحديد الخواص الانتقائية لكلّ نوع من هذه الكلمات، فعبروا عن

(١) انظر المعرفة اللغوية ٢٢٠، والنظرية النحوية ١٩٢.

(٢) انظر الجمع ٣٠٧/١.

(٣) الخصائص ٤٣٣/٢.

الفعل مثلاً بأنه (+فعل - اسم - حرف)، فالإشارة الموجبة تعني تحقق الفعل، والسالبة تعني نفي الاسمية أو الحرفية عنه^(١)، فكلمة (باب) مثلاً هي (+اسم - فعل - حرف).

ويندرج تحت ذلك ما سمّاه التوليديون بنظرية الإسقاط الأعظمي \bar{X} ، التي تقضي بأن تُسقط صفات الاسم كلّها على عنصر ما في الجملة، فإن استقامت كان اسماً وإلا فلا، وكذا الأمر بالنسبة لسائر العناصر في الجملة.

ثمّ وجدوا أنّ من الصّورة بمكان أيضاً تحديد خصائص الانتقاء الدلالي لصدور التراكيب، أي ما الذي يختصّ به هذا الفعل من المفاعيل؟ أهو مفعول القضيّة أم مفعول الهدف؟ وما دور الفاعل فيه، أهو متأثر أم موجد^(٢)، ما الفرق بين الأفعال الآتية من حيث فواعلها: ضحك، هدم، مات؟ وما الفرق بين الأفعال الآتية من حيث مفعولاتها: اختار، ظنّ، كسر... الخ.

وعدّوا هذه الخصائص المعجميّة الانتقائيّة الأساس الذي به تتحدّد الحالات الإعرابية، وهي لا تقلّ شأواً عن القواعد التركيبيّة^(٣)، فكان ربط التوليديين قواعد البنية المركّبة بالمعجم ربطاً قوياً، حتّى إنّ بإمكانهم في بعض الأحيان الاستغناء بما في المعجم عن قوانين البنية المركّبة لفعل ما، «فإذا ما كان العنصر المعجمي «أدعى» مثلاً يأخذ كخاصة معجميّة له التكملة الجملة، أي يتعدّى إلى جملة^(٤) وجب أن يكون له حينئذ في صور التمثيل التركيبي تكملة جملة حتماً»^(٥).

وظلّت هذه المسألة السائدة على حكم التوليديين حتّى في المراحل المتقدّمة من نظريّة تشومسكي، فقد اقترح عام (١٩٩٢) أنّ الكلمات تدخل النّحو بكامل خصائصها الصّرفيّة، وأنّ الانتقال النّحوي لا يكون من أجل تشكيل صرف الكلم، بل من أجل إثبات هذا الصرف^(٦).

(١) كما تبين في الفصل الثاني ٨٦.

(٢) تبين في النظريّة الموضوعاتيّة في الفصل الثاني أنّ الأفعال تتنوّع من حيث مفاعيلها وفواعلها، فالمفعول قد يكون قضيّة أي أمراً معنوياً كما في: "علمتُ أنّك على حق"، وقد يكون هدفاً مادياً كما في "كسرتُ الباب"، وكذلك الفاعل قد يكون متأثراً كما في "غرق القارب"، وقد يكون موحداً كما في "بنى زيدُ الحائط". انظر ما سبق ١٠٥، والمعرفة اللغوية ١٧٣، ٣٤٧.

(٣) المعرفة اللغوية ١٨٠، ٣٤٧.

(٤) هذا في منظور التوليديين، أمّا في العربية فهذا الفعل يتعدّى إلى مصدر مؤوّل يسدّ مسدّ مفعوليه، لأنّه محمول على أفعال الظنّ، والمصدر المؤوّل يعدّ مفرداً لا جملة.

(٥) المعرفة اللغوية ١٦٧ - ١٦٨.

(٦) الإعراب الفعليّ ٢٤. ومفهوم الصرف هنا يختلف عن مصطلح الصرف عند علماء التصريف العرب، فالصرف هنا يُراد به سلوك الفعل في الجملة وعمله المأخوذ من كتب اللغة والمعاجم.

فإذا ما كان الفعل (بكي) من سمات فاعله أنه (+ حي) ثم رأيت جملة مثل: «بكي الحجر»، حكمت في التوليدية بأن الحجر هنا يؤنس، أي يصطبغ بصبغة صفات الإنسان، فيكون [+إنسان][+حي] على حدّ تعبير التوليديين.

وإذا التفت إلى النحو العربي تجد همّ النحويين في مقدّمة كل باب من أبواب النحو النظري حدّ المصطلحات وذكر خصائصها، لتتميّز من سواها.

ومن ذلك حدّهم الفعل بأنه ما دلّ على اقتران حدث بزمان، وذكرهم خواصّه، وهي: صحّة دخول «قد» والسين وسوف عليه، وصحّة دخول الجوازم عليه، ولحوق البارز من الضمائر به، ولحوق تاء التأنيث الساكنة به^(١).

وحّدهم الاسم بأنه ما دلّ على معنى في نفسه دلالةً مجرّدة عن الاقتران، وخصّوه بخصائص منها جواز الإسناد إليه، ودخول حرف التعريف عليه والجرّ والتنوين والإضافة^(٢).

وحّدهم الحرف بأنه مادّ على معنى في غيره، ومنهم من قال: الحرف ما دلّ على معنى في نفسه، ومنهم من قال: لا معنى للحرف في نفسه ولا في غيره^(٣).

ومن مراعاتهم للخصائص الانتقائية للفعل - وإن لم يُسمّوها بهذا الاسم - أنّهم قدّروا مضافاً محذوفاً في مثل قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾^(٤)، لأنّهم وجدوا أنّ الخصائص الانتقائية لمفعول الفعل «سأل» أنّه (+عاقل)، ووجدوا في الآية المفعول غير عاقل، ولذلك قدّروا في تفسير الآية وإعرابها مضافاً محذوفاً: اسأل أهل القرية^(٥).

وهنا يُضاف في جانب النحو العربي أنّنا - ونحن بصدد خدمة نصّ ما وتوجيه تراكيبه - أي إعرابه - لانقف عند المعجم، ونحدّ جهودنا بحدوده، بل نتساءل: من أين استقى صاحب المعجم هذه المادّة، والجواب: من كلام العرب المستشهد بكلامهم، فمهمّة صاحب المعجم أن يجمع ما سُمع من العرب، ومهمّة صاحب النحو أن يستنبط قوانين التركيب وكيفياته من هذا المنقول عن العرب، وقد كان النحويون القدماء أنفسهم سماعين من العرب مستنبطين قواعد النحو في آن واحد، كالخليل والكسائي^(٦).

(١) انظر شرح المفصل ٥/٧، وانظر الكتاب ١٢/١، والأصول ٣٨/١، وشرح الكافية ٥/٤، والتذيل والتكميل ١/٤٨، ٦٤.

(٢) انظر الكتاب ١٢/١، والمقتضب ٣/١، والأصول ٣٦/١، والعسكريات ٩٠، وشرح المفصل ٥١/١، ٥٦، وشرح الكافية ٤٣/١، والتذيل والتكميل ٥١/١.

(٣) انظر المسائل العسكرية ١٠٣، وشرح المفصل ٥/٨، وشرح الجمل لابن عصفور ١٠١/١.

(٤) سورة يوسف: ٨٢.

(٥) انظر الكتاب ٣٣٧/٣، والأصول ٣١/٢، وسرّ الصناعة ٣٦٢، وأمالى ابن الشجري ١٠٦/١، والإيضاح في شرح المفصل ٤١٨/١، وشرح المفصل ٢٦٩/١، ٢٦٨/٢، ٤٢/٣، وشرح الكافية ٢٩٥/٢.

(٦) انظر ما سياتي ٣٣٠.

فَنَصِلُ من ذلك إلى مورد أوسع وأوفى من المعجم، ألا وهو مدوَّنة كلام العرب حتَّى نهاية عصر الاستشهاد، فنجد مَادَّةً مفتوحة لا مغلقة، لا يحُدُّه حدودٌ ما دُوِّنَ في المعاجم التي وصلت إلينا، بل يدخل فيه كتب الشعر وكتب الأدب، وكتب النحو، وكتب التاريخ، وكتب السيرة، وكتب الحديث، وكتب التفسير، وكتب القراءات، وكتب إعراب القرآن، وكتب الأبنية اللغوية... الخ، كلُّ أولئك ممَّا يُستشهد به إذا ما كان مؤلِّفه عربيًّا يُعتدُّ بلغته، أو ممَّن يجمع مادَّته ممَّن يُستشهد بلغته، فكلُّ ما في هذه الكتب من لغة لنا أن نثبت ونقرَّه ونأخذ به في دراسة التراكيب النحوية وتحليلها، والحكم عليها، والتنظير لها.

فلو أنَّ عالمًا اليوم وقع مثلاً على شاهد فيه استعمال معيَّن لفعل ما، وتعدَّ له بحرفٍ يختلف عن التعدي الذي اشتهر به ذلك الفعل في المعاجم المتعارفة، لكان ذلك مُلزِمًا للمتكلِّمين، وله أن يُضيف هذه المعلومة إلى المعجم، ويأخذ بها في مجال التركيب.

وقد يرى الباحث التوليديُّ أنَّ في التوليديَّة ما يقف نظيراً لذلك الصنيع المعجميَّ العربيِّ، ألا وهو ما يُسمِّيهِ التوليديُّون بالمعجم الذهنيِّ، ذلك المعجم يستقيه الناطق بلغته الأم من بيئته، ومنها يولِّد لغته^(١).

ومن وجوه أخذ التحويين العرب بالسَّماتِ المعجمية للأفعال، والتَّغْلُبِ على الخرق إن وقع فيها ما سمَّاه التَّحويُّون بالتضمين، بحيث إذا وجدت فعلاً عُديَّ بحرف ليس من خصائصه أن يتعدَّى به قدَّرت فعلاً مكانه يتَّفَق معه في المعنى، ويقبل التعدية بذلك الحرف، فحملته عليه.

ومن ذلك الفعل «نصر» الذي يتعدَّى بـ «على» وفق الخصائص المعجمية له، لكنَّه ورد في القرآن الكريم مرَّةً واحدة متعدياً بـ «من»؛ قال سبحانه: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا﴾^(٢) فوقع في هذا خرقٌ للخصائص الانتقائية للفعل^(٣).

إلا أنَّ في العربية باباً بقي من هذا الخرق النحويِّ الصناعي، يؤخِّد به تفادياً من الوقوع في مثل هذه الإشكالات، وهو باب «الحمل على المعنى»، حيث يُحمَل الفعل «نصر» على فعل آخر، له معنى من مستلزمات النَّصْر ومتعلقاته، ويتعدَّى بـ «من»، وهو الفعل «نَجَّى»، أي: نجَّاه منهم، فيُضمَّن الفعل الأوَّل معنى الفعل الثاني.

وهذا التَّوجيه للآية أخدم للمعنى بلا ريب؛ فعند الحمل هذا لا نتوقَّى الخرق - فنقوم بعمل تركيبيٍّ - فحسب، بل نضيف معنىً جديداً إلى الجملة يُعنيها، فتصبح جامعة لمعنيين معاً، فقد أفادت أنَّ الله تعالى نجَّى نبيَّه نوحاً ونصره على الظالمين في آنٍ واحدٍ، ولهذا ما عدَّ ابن جنيَّ الحملَ على المعنى من شجاعة العربية^(٤).

(١) آليات الدماغ في اكتساب اللغة ٤.

(٢) سورة الأنبياء: ٧٧.

(٣) تقدمت المَعْدَرَةُ من استعمال مصطلح الخرق في شأن القرآن.

(٤) انظر الخصائص ٣٦٠/٢، ٤١١، و مغني اللبيب ١٦٠/٤، ٨٦/٥.

ويجوز في الآية وأمثالها تخريجها على تناوب حروف الجرّ، وهو وجه آخر يُتَغَلَّبُ به على الخرق النحويّ، فتقول: «من» في الآية نابت عن «على»؛ قال ابن جني: «اعلم أنّ الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدّى بحرف، والآخرُ بآخر فإنّ العرب قد تتّسع، فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه، إيداناً بأنّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه»^(١).

وثمة أمثلة نحويّة أخرى قد يُحكّم عليها بالخطأ الصّناعيّ نحويّاً، أو الخرق توليديّاً لولا تخريجها على ذلك الباب الواسع من العربية باب الحمل على المعنى^(٢).

فوضح من ذلك أنّ علماء العربيّة لفتوا إلى الجانب المعجميّ للفعل والحرف وراعوا الخصائص الانتقائيّة لكلّ منهما، وتصرّفوا في الأمثلة والشواهد التي خرجت على تلك الخصائص بما يُقارب ما وضعه التوليدويّون اليوم من مبادئ.

٤- تاريخ النّقل:

فطن التوليدويّون إلى أنّ لبعض العناصر في التركيب ما يسمّى تاريخ النّقل أو تاريخ الاشتقاق، وهو جملة المواقع التي تنقل عبرها العنصر في التركيب حتّى وصل إلى ما هو عليه^(٣)، وانطلاقاً من تاريخ النقل هذا يعرفون الموقع الأصليّ للعنصر داخل المركّب، فقولنا: ضُربَ زيدٌ أصله: ضربَ شخصٌ زيداً، فزيدٌ انتقل من موقع المفعول إلى موقع الفاعل، وهذا هو تاريخ نقله.

وقد عبّر التوليدويّون عن المواقع التي انتقل عبرها العنصر حتّى وصل إلى موقعه النهائيّ بالسلسلة؛ يقول تشومسكي: «ولكي نكون أكثر دقّة فإنّ السلسلة تتكوّن من مواقع، أي من صور متنوعة وخاصّة لوجود العناصر، ولذلك يمكن أن تُتصوّر السلسلة على أنها تاريخ لحركات نقل يتبع بعضها بعضاً، أي على أنّها مسلسل من المواقع دونما تكرار»^(٤).

وفي النّحو العربيّ مواضع كثيرة تدلّ على فهم النّحويين لتاريخ النقل هذا، وإن لم يعبروا عنه هذا التعبير. فعلى سبيل العموم كلّ ما قال فيه النّحاة: «كذا أصله كذا» يدلّ على فطنتهم لتاريخ النّقل، أو ما يُعبّر عنه بالسلسلة الاشتقاقية، وأخذهم إيّاها بعين النظر.

(١) الخصائص ٣٠٨/٢، وانظر معاني القرآن للأخفش ٥١/١، ومغني اللبيب ١٦٠/٤.

(٢) تتبّع أبو عليّ الفارسي مواضع منها في مسألة من مسائل الشيرازيات ٢٥٣.

(٣) انظر المعرفة اللغوية ١٨٩.

(٤) المصدر نفسه ٣٧٥.

ومن ذلك مثلاً ما تجده في إعراب «أما» التفصيلية الشرطية والاسم بعدها والفاء، كما في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾^(١)، فقالوا: موقع الفاء في «فلا تقهر» في الأصل بعد «أما» لكنها أُخِّرَتْ لكيلا يتوالى حرفان.

وقالوا: أصل «أما»: «مهما يكن من أمر»، ثم اختُصِرَت العبارة على هذا النحو.

وقالوا: موقع «اليتيم» في الأصل بعد الفعل «تقهر»، ثم قُدِّمَ للحصر والقصر، فيكون أصل العبارة على هذا: «مهما يكن من أمر فلا تقهر اليتيم»^(٢).

ومن ذلك ما تقدّم من كلامهم على أصل قول العرب: «أما أنت منطلقاً انطلقت»^(٣).

وإن شئت أيضاً فاعقد صلةً بين تاريخ الاشتقاق هذا الذي استحدثه التوليديون وما يُسمّى في النحو العربيّ بالتدرُّج في الحذف، فالغالب عند النحويين أنّه إذا كان المحذوف يزيد على شيء واحد يكون التقدير حينئذٍ بحذف هذه المحذوفات على دفعات، لا دفعةً واحدة، أي الحذف بالتدرّج، وذلك في مواضع عدّة، منها ما أجمع عليه النحويون، ومنها ما لبعضهم فيها رأي آخر.

فمثلاً في مجال حذف العائد المجرور في مثل «الذي مررت به زيد» قولان للنحويين: فالأخفش يرى أنّ الحذف تمّ بتدرُّج، فكان حذف الجار أولاً، ثم حذف العائد بعده، وسيبويه يرى أنّهما حُذِفا دفعة واحدة^(٤).

ومن مواقع الاشتراك بين النظريتين النحوية العربية واللسانية التوليدية أنّ للسلسلة الاشتقاقية فيهما دوراً نحويّاً ودلاليّاً، فتاريخ نقل العنصر واشتقاقه يُراعى فيه الجانبان النحوي والدلاليّ معاً.

فقد استعمل التوليديون السلسلة في النظرية الموضوعاتية ونظرية العمل ونظرية العناصر الفارغة، فكانت الرابطة بين البنية العميقة وعملياتها النحوية، والبنية السطحية وعلاقاتها وسماتها الدلالية والنحوية.

٥- تعدّد الأدوار المحورية للموقع:

تبين في النظرية الموضوعاتية أنّ كلّ موضوع يتلقّى دوراً محورياً واحداً فقط، فهذا المبدأ الذي ارتضاه التوليديون لأنفسهم أولاً، ثمّ إنهم رأوا فيما بعد أنّ من المواقع ما يتلقى غير ما دور محوري واحد، ففي قولهم: "زيد غادر الغرفة مسرعاً"، يتلقى زيد دورين محوريين، دوراً من قولنا «غادر الغرفة»، ودوراً من قولنا «مسرّعاً»^(٥).

(١) سورة الضحى: ٩.

(٢) انظر مشكل إعراب القرآن ٣٦١/٢.

(٣) انظر ١٧٨.

(٤) انظر ما تقدّم ١٨٤، ٢٠٦.

(٥) انظر المعرفة اللغوية ١٩١، وانظر الحاشية ثمة.

لكنهم ما توصّلوا إلى هذه الحقيقة إلّا بعد أن ألبأهم إليها بعض الحالات الخاصّة في بعض الجمل المدروسة، وقد كان اعتقادهم قبل ذلك أنّ تعدّد الأدوار المحوريّة خرقٌ للمعايير؛ يقول تشومسكي: «وتفترض المناقشة الأولى غير المنهجية ألاّ يحدّد أكثر من دور محوري لمشارك من المشاركات، وهي الحقيقة التي أدّت إلى لون من البلبلة»^(١).

وفي العربيّة لا يخفى على دارس أنّ النّحاة لا يمتنعون وجود غير دورٍ محوريّ لكلمة واحدة، ففي مجيء الحال من الفاعل ومن المفعول دليل على جواز تعدّد الأدوار المحوريّة للكلمة، فزيدٌ في الجملة السابقة «غادر زيدٌ الغرفة مسرعاً» له دوران محوريّان: الفاعلُ وصاحب الحال، وكذا «زيداً» في قولنا: «أطعمتُ زيداً جائعاً»، له دوران: المفعول به وصاحب الحال.

ونقطة الخلاف هنا بين النّحويين والتوليديين أنّ التوليديين يقدّرون في مثل هذه الجملة «زيداً» آخر له دور محوريّ مستقلٌّ عن الدّور المحوريّ لزيد المذكور، فالتقدير عندهم: «أطعمتُ زيداً بينما كان جائعاً»، فهناك ضمير مستتر اسمٌ كان تقديره «هو» يعود على زيد، هو صاحب الحال لا زيدُ المذكور، فهو مستقلٌّ تركيبياً عن الأوّل، ولا يعبؤون بكثرة المقدّرات.

بخلاف ما يعلّله النّحويّون من كون زيد المذكور صاحب الحال، وله دوران محوريّان في آن.

٦- العمل في السابق:

دُكر سابقاً^(٢) أنّ تشومسكي أدخل (عام ١٩٨٦) مفهوم العمل في السابق، وهو أساساً مفهوم لاسنيك وسايطو (١٩٨٤).

وهذا المفهوم معتمد في النّحو العربيّ فمثلاً لا مانع يمنع الفعل من العمل بالمفعول به المقدم عليه، والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصى؛ قال تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾^(٣).

٧- حالة الجرّ وحالة النّصب لا تختلفان:

اقترح ريتشارد كاين كما تقدّم أنّه من المحتمل أنّ حالة الجرّ التي تحددها حروف الجر في اللغة الإنكليزيّة لا تختلف عن حالة المفعوليّة^(٤)، فالجارّ والمجرور كلاهما محلّهما النصب بالفعل المتعدّي السابق لهما.

(١) المعرفة اللغوية ٣٧٥.

(٢) انظر ٩٨.

(٣) سورة الفاتحة: ٤.

(٤) المعرفة اللغوية ٣٦٧.

وهذا الاقتراح عيّن ما قرّره التحوّيون من أنّ موضع حرف الجرّ والاسم المجرور به موضع نصبٍ بالفعل المتقدم، ولذا عدّوا الفعل المتعدّي بحرف جرّ من الأفعال المتعدّية؛ إذ إنّ الجارّ والمجرور بعده بمنزلة مفعوله، ولذا أيضاً أجازوا العطف على المجرور بالنصب، وأجازوا أيضاً وصفه بالمنصوب، كقولك: مررتُ بزيدٍ وخالدٍ، ومررتُ بزيدٍ الظريف، وذلك من حيث إنهم اعتبروا حرف الجرّ بمنزلة الجزء من الاسم بعده^(١).

٨- الضمير الاستبدالي:

تفرض التوليدية على بعض المواقع في الجملة التي تتضمن فراغات أن تتضمن ضميراً استبدالياً للتغلب على خرق القيود، من ذلك أنّه إذا ما حُذِفَ عنصرٌ ما من الجملة، أو وُجِدَت مقولة فارغة، فإنّ الضمير الاستبداليّ المفروض يغطّي هذا الخرق^(٢)، كقولهم: «يظنّ الناس أنّه كلّما زاد المطر زاد الزرع»، فالهاء في أنّه ضمير استبداليّ.

وفي النحو العربيّ ما يُماثل هذا، وهو ضمير الشأن، وقد سبق الحديث عنه^(٣)، ولا يقف الأمر عند استعمال العرب ضمير الشأن لتغطية محذوف بل إنّهم يربطون ارتباطاً قوياً بالمعنى ويخدمون المقام أيّما خدمة، فهو يُستعمل في العربيّة في المواطن التي لها وقعٌ عظيم عند السّامع، ويُراد منها لفت الانتباه إلى شأن المذكور بعده، كقوله تعالى: ﴿يَا مُوسَى إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾^(٤)، وقوله: ﴿يَا بُنَيَّ إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ فَتَكُنْ فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي السَّمَاوَاتِ أَوْ فِي الْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا اللَّهُ﴾^(٥).

يقول الجرجاني: «إنّ الشيء إذا أُضمِرَ ثمّ فُسِّرَ كان ذلك أفخماً له من أن يُذكر من غير تقدمة إضمار»^(٦).

٩- التأويل الذي لا معنى له:

من الجمل في التوليدية ما يُرفض لا لشيء إلاّ لأنّه لا معنى له، وقد مثّلوا لذلك بقولهم:

«*غرق القارب ليحصل على التأمين».

فمن المستحيل أن يطلب القارب -وهو جماد- التأمين، لذلك حكموا على هذه الجملة بأنها غير ممكنة^(٧).

(١) الكتاب ٩٣/١، والمقتضب ١٥٣/٤، والخصائص ١٠٢/١، ١٠٦، ٣٤٢، والإنصاف ٣٢٧.

(٢) المعرفة اللغوية ١٩٥.

(٣) انظر ١٩٨.

(٤) سورة التمل: ٩.

(٥) سورة لقمان: ١٦.

(٦) دلائل الإعجاز ١٣٢.

(٧) انظر المعرفة اللغوية ٢٢٦.

هذا من الناحية الدلالية، ومن زاوية أخرى تركيبية يُحكم على هذه الجملة بالفساد حين يعود «ضم» فيها -وهو فاعل يحصل- على مرجع داخل الجملة نفسها، لأنه ينبغي أن يكون حرّاً لا مقيداً، وفق المبدأ الثاني من مبادئ نظرية الرّبط.

فإن شئت إصلاح الفساد في الجملة واعتبارها سليمة جعلت مرجع ضم فيها خارج الجملة، كأن تقول:

"خرج زيدٌ إذ غرق القارب ليحصل على التأمين".

أو "حاول القبطان أن يُغرق القارب ليحصل على التأمين".

فيكون فاعل "يحصل" زيداً أو القبطان، لا القارب لتتحقق سلامة الجملة.

وفي العربية نَبّه سيبويه على مثل هذا فجعل من أقسام الكلام المستقيم الكذب، كقولك: «شربت ماء البحر، وحملتُ الجبل»، فهذا فاسد المعنى وإن كان سليم التركيب^(١).

١٠- خرق نظرية الفصل:

تنصُّ نظرية الفصل عند التوليديين على أنَّ التركيب السليم هو الذي لا يَفْصِل فيه بعضٌ عن بعض، وكلُّ ما خالف ذلك من التراكيب فهو يخرق نظرية الفصل. ومن أمثلة ذلك أنَّ يُقْلَ تركيب الاستفهام في الجملة أكثر ممَّا ينبغي^(٢)، ومثال ذلك قولهم:

*مَن يعتقد خالدٌ ما زُعِمَ من أنَّ عليّاً رآه؟ (بحيث تكون الهاء في رآه عائدة على أداة الاستفهام "مَن").

فلا يصحُّ الاستفهام في هذه الجملة لُبْعِدِ المستفهم عنه عن ضميره، في حين يصحُّ نظير هذه الجملة الخبري، وهو قولهم:

«يعتقد خالدٌ ما زُعِمَ من أنَّ عليّاً رأى زيداً».

فالذي يُبتَغى الاستفهام عنه في الجملة «زيد»، وقد طال الفصل بينه وبين أداة الاستفهام، لذا كان في التركيب خرق لنظرية الفصل.

وكذا يُقال في الجملة التالية:

«*يعرف عليٌّ أنَّ زيداً أعطى شيئاً ما لشخصٍ ما».

(١) انظر الكتاب ٢٥/١.

(٢) انظر المعرفة اللغوية ٢٨٥.

ومن قيود العمليات التحويلية التي تخضع لها التراكيب عند التوليديين «قيد التبعية»، وهو يندرج تحت نظرية الفصل، وينص على أنه لا يمكن للتحويل أن ينقل مركباً بعيداً أكثر مما ينبغي^(١).

ولم يقصّر التوليديون في ضبط ذلك ووضع قيود تركيبية له، وتفسيره وتعليقه، ونظمه وفق مبادئ عامة، ترتبط بنظريتي الإحالة والأثر، فالنقل المسموح المتاح غير البعيد كقولنا:

مَنْ تَظُنُّ أَنَّ زَيْدًا رَأَى؟

أَيُّ بَلَدٍ يَخْشَى زَيْدٌ مِنْ أَنْ تَضْرِبَ الْعَاصِفَةُ؟

أَيُّ بَلَدٍ يَخْشَى زَيْدٌ مِنْ أَنْ تَضْرِبَهُ الْعَاصِفَةُ؟

ولو كان النقل أبعد من ذلك لوقع خلل في الجملة.

ويؤثر الفصل أكثر ما يؤثر عند التوليديين في نظرية العمل، فلقد شرط التوليديون لعمل عنصر ما في عنصر آخر شرطاً الدنو، فإذا ما كان عنصر ما يعمل في شيء عملاً فإنه يمنع عمل عنصر آخر أبعد منه، وهذا يدخل في مفهوم الحواجز^(٢).

فنظرية الحواجز تفرض قيوداً على العمليات التحويلية لكيلا تطبق على المستويات كافة، فإذا كانت لديك التمثيلات أ و ب فإن نظرية الحواجز تفرض عليك أمرين:

١- عدم الانتقال من المستوى أ إلى المستوى ج وتجاهل المستوى ب.

٢- أن لا تكون هناك عُجْر^(٣) إضافية بين أ و ب تفصل بعضهما عن بعض، وتمنع وصول تأثير عمل أ إلى ب^(٤).

وإذا بحثنا عن مقابل لهذا الكلام في النحو العربي نجد مفهوم الحاجز يُرادف في النحو العربي ما عُرف عند النحويين عامة بمصطلح الفاصل الأجنبي.

على أن سبويه نفسه استعمل مصطلح الحاجز الذي يؤثره التوليديون اليوم؛ فقال عن كم الخبرية: «وقد يجوز في الشعر أن تَجُرَّ، وبينها وبين الاسم حاجزٌ، فتقول: كم فيها رجل»^(٥).

(١) انظر المعرفة اللغوية ١٥١.

(٢) انظر النظرية النحوية ٥٠٧.

(٣) أي عُقْد فاصلة، أي حواجز.

(٤) انظر دراسة توليدية تحويلية للتركيب المصدر ١٣٣، ونظرية تشومسكي في العامل والأثر ١٠٠.

(٥) الكتاب ١٦٦/٢.

ثمّ انظر كيف تعامل النحويّون مع قضية الفصل، فهم يعدّون الفصل من الموانع الصنّاعية القويّة المعتدّ بها في الحكم على وجه من الإعراب بالصّحّة أو الفساد، ولم يتركوا مسألة الفصل عامّة ضبابيّة لا ضوابط تحدّدّها، ولا أحكام تقيّدّها، بل ضبطوا الفاصل وضبطوا المفصول بين أجزائه.

فأمّا المفصول بين أجزائه عندهم فيدخل فيه كلّ متلازمين، كالفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، والصفة والموصوف.

وأما الفاصل فمنه الأجنبيّ ومنه غير الأجنبيّ، فغير الأجنبيّ كلّ ما هو من تمام الجزء الأوّل من أجزاء المفصول، فصفة المبتدأ تعدّ من تمام المبتدأ، فلا يُعتدّ بها فاصلاً بين المبتدأ والخبر، كقولك: «زيدٌ الناجحُ زارني». وألحق النحويّون بالفصل بغير الأجنبيّ الفصل بين الصلة والموصول بمعمول الصلة، كقولهم: «جاء الذي زيداً ضرب». والأيّام بغير الأجنبيّ كلّ ما ليس من تمام الجزء الأوّل كقولك: «زيدٌ عمراً ضرب»، فُصل بين المبتدأ وخبره بمعمول الخبر، وذلك لا يجوز.

والفاصل الأجنبيّ نوعان: نوع مسموح به، ونوع غير مسموح به، فالمسموح به الظرف والجار والمجرور، لأنّه يُتّسع فيهما ويُعتَقَر.

وغير المسموح ما سوى ذلك، ولا يُعتَقَر فيه إلّا في ضرورة الشعر.

فنظرية الفصل في النحو العربيّ تُخرق إذا كان الفصل بأجنبيّ عن المتلازمين، وبغير الظرف، كالفصل بالخبر بين المصدر ومعموله، أو بين الموصول والصلة.

وتحلّى نظرة النحويّين إلى قضية الفصل وضوابطه أيّما تجلّ في كتب التطبيق النحويّ، فإذا شئت أن تضع نظريّة خالصة للفصل جامعة لأحكامه فاسبر أغوار تلك الكتب وتقصّ توجيه النّحاة للشواهد التي وقع فيها فصل، واعرف كيف تعاملوا معها.

واليك نماذج مُنتخبة من جهود النحويّين في دراسة التراكيب التي وقع فيها فصل، وكيف تصرّفوا فيها، (وهي مسلوقة من كتب التطبيق النحويّ):

من ذلك إعراب المفسّرين لقوله تعالى: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ * يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾^(١)، حيث منعوا تعليق الظرف «يوم» بالمصدر «زلزلة» لما يؤدّي إليه من الفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبيّ «شيء» وهو خبر «زلزلة»^(٢).

(١) سورة الحج: ١.

(٢) انظر الدر المصون ٢٢٢/٨.

ومن ذلك ما قالوه في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ إِنَّمَا اتَّخَذْتُمْ مِّن دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾^(١) يجوز تعلُّق «في الحياة» بالفعل «اتَّخَذْتُمْ» على أن تكون «ما» كافة و«موَدَّة» منصوبة، لا على كون «ما» اسماً موصولاً اسم إن، و«موَدَّة» خبرها؛ لئلا يلزم منه الفصل بين الموصول وما في الصلة بالخبر^(٢).
على أنَّ الفصل في العربية بين المتلازمين جائز - كما تقدّم - إذا كان فصلاً بالظرف أو الجار والمجرور.
ولعلك سألت: ما سرُّ الظرف والجار والمجرور، ولم يُعْتَقَر فيهما دون غيرهما ويُنَجَّز؟
فانظر كيف علَّل النحويون ذلك؛ قال ابن يعيش: «وإنما جاز بالظرف لأنَّ الأحداث وغيرها لا تكون إلا في زمان أو مكان، فكانت كالموجودة وإن لم تُذكر، فكان ذكرها وعدمه سيِّئاً»^(٣).

ومثال ذلك الفصل بين كم الخبرية ومجرورها، فتقول: «كم فيها رجل».

والشاهد في ذلك ما أنشده سيبويه^(٤):

كم بجودٍ مُقْرِفٍ نَالَ العلا وكريمٌ بخله قد وَضَعَه

ففصل الشاعر بين «كم» وما أضيفت إليه بالجار والمجرور.

ففي مثل هذه المواضع لا يُعَدُّ الفاصل أجنبياً، أمّا لو فُصل بغير الظرف فهو فصل ممتنع أو قبيح.

على أنَّ ثمة مواضع من الفصل بالأجنبيِّ شُمت من فصيح الكلام أو أفصحها، اضطرَّ النحويون - وهم ممّا يُقدِّمون السَّماع على القياس - إلى أن يأخذوا بها ويوافقوا عليها فيحكموا عليها بمجرد القبح إن تورَّعوا عن أن يحكموا بالمنع كالفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف في قراءة ابن عامر لقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِّكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾^(٥).

وقد استشهد باحثون توليديّون بهذه الآية على عدم التحام المضاف بالمضاف إليه وكأتهما كلمة واحدة، وجواز كون مفعول المصدر المضاف إلى فاعله مقدماً على ذلك الفاعل في الحكم، ليصلوا بذلك إلى أنَّ الأصل في بنية التركيب النحويِّ عامّة التركيب المصدريّ خاصّة أن يلي المفعول فعله مباشرة، فكأتهما في

(١) سورة العنكبوت: ٢٥.

(٢) انظر مشكل إعراب القرآن ١٠٤/٢، وكشف المشكلات ١٠٣٦، والتبيان في إعراب القرآن ٤٢٦.

(٣) شرح المفصل ٤١/٣.

(٤) في الكتاب ١٦٧/٢، والبيت بلا نسبة فيه وفي المقتضب ٦١/٣، والأصول ٢٣٠/١، وضرائر الشعر ١٣، ونُسب إلى عبد الله بن كرز في الحماسة البصرية ١٠/٢.

(٥) سورة الأنعام: ١٣٧، وانظر تخريج القراءة في السبعة ٢٧٠، والحجة ٤٠٩/٣، والنشر ٢٦٣/٢.

لحمة واحدة، ويأتي الفاعل بعدهما أو قبلهما مستقلاً تركيبياً، كقولهم: «ضرب زيداً المعلمة يُقلقني»^(١)، وكقولك: زيدٌ ضرب أخاه.

غير أنَّ عامة النحويين على أنَّ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، يقبح الفصل بينهما إلا بالظرف خاصة وفي الشعر خاصة، لأنَّ المضاف إليه من تمام المضاف، يقوم مقام التنوين ويُعاقبه^(٢)، فكما لا يحسن الفصل بين التنوين والمنون، كذلك لا يحسن الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وقالوا عن الفصل في قراءة ابن عامر: «هو قبيح قليل في الاستعمال»^(٣).

ومما سمع من الفصل بين المتلازمين قراءة مجاهد وغيره قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ يُؤْفِكُهُمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ﴾^(٤) برفع «الحق» على أنه صفة لله عز وجل، وفيه فصل بين الصفة والموصوف بالمفعول^(٥).

فهذا جانب لا يُستهان به في قضية الفصل عند النحويين ينبغي أن يكون قد استفرك واسترعاك جانبه، وهو مسألة تمييز النحاة الفصل الممنوع من الفصل القبيح، كما قرأت في تخريج قراءة ابن عامر المذكورة آنفاً، فما كان في كلام الفصحاء الصرحاء لم يقوَ النحويون على الحكم عليه بالمنع المطلق بل راعوا الجهة التي يصدر منها، فحقَّقوا حكمهم إلى درجة القبح، وهي مسألة ذوقية كما ترى، فالقبح حكم نحوي وسط، فهو دون المقبول وفوق الممنوع.

وقد يتعلَّل النحويون أيضاً بعلَّة قلَّة الاستعمال، كما تعلَّلوا بالقبح، لأنَّ الاستعمال عندهم الباعث على تمكين القواعد من الصحة ومنح الكلام صفة القوة والاستقامة.

وقد لحظت أنَّ نقطة الاختلاف بين النحو العربي والنحو التوليدي في تناول مسألة الفصل تكمن في سبب منع الفصل بين الفريقين، فكلٌّ منهم تعليل مختلف له، فالتحويون احتجوا لمنع الفصل بأجنبي بسوء فهم السامع للمعنى المراد وبضياغ غرض المتكلم من كلامه، ويقبح التركيب ويُعدُّ بونه عن البلاغة المتغيَّاة.

والتوليديون لم يلتفتوا إلى هذه الأغراض المعنوية النفسية، بل بحثوا عن التفسير العلمي لظاهرة عدم قواعدية تلك الجمل التي بُليت بفصل أجنبي، فهم إنما يتعلَّلون بفساد التركيب الذي يُنبئ عنه خلل في المشجَّر الركني، الذي يعدُّ صورة عن العمليَّات الذهنيَّة، والذي يعدُّ مقياس الصَّحة والفساد، فلا تكاد تجد عند التوليديين علَّة بلاغيَّة.

(١) انظر دراسة توليدية تحويلية للتركيب المصدري، أ.د. لبانة مشوح ١٤٦.

(٢) يُعاقبه ويعقبه في هذا السياق في مصطلح التحويين: أي يخلفه، وينوب عنه، ويقوم مقامه، (لا يتلوه ويأتي بعده كما ظنَّ ذلك دارسون فنَّبوا أحكاماً على ذلك الظنَّ...).

(٣) انظر الكتاب ١/١٤، ١٧٩، ٢٥٤، والمقتضب ٤/٢٢٨، والحجة ٣/٤١١، والخصائص ٢/٤٠٧، وشرح المفصل ٣/٤١، وضرائر الشعر ١٩٦.

(٤) سورة النور: ٢٥.

(٥) انظر المحتسب ٢/١٠٧، وإعراب النَّحاس ٥٨٥، وكشف المشكلات ٩٤٣.

ثمَّ إنّ في النحو العربي نوعاً من الفصل تختلف أحكامه عن أحكام الفصل المذكور، ألا وهو الاعتراض، وهو أن تعترض بجملة بين متلازمين، كالصفة والموصوف، والفعل والفاعل، ويُغْتَفَر فيه من الفصل ما لا يُغْتَفَر في الفصل بالأجنبي الذي تقدّم الكلام عليه، بل إنّ المعهود والمعروف أنّ موضع جملة الاعتراض إنّما تكون بين متلازمين هي أجنبيّة عنهما.

لذلك لا يُعَدُّ الفصل بجملة الاعتراض ضرورةً، بل فصاحةً وبلاغةً، بدليل مجيئه في القرآن الكريم وفي فصيح الشعر المستشهد به؛ قال تعالى: ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾^(١)، فاعتراض بين القسم وجوابه وبين الصفة وموصوفها^(٢).

وقال جرير^(٣):

ذاك الذي - وأبيك - يَعْرِفُ مالِكاً والحقُّ يدمعُ ثُرَّهاتِ الباطلِ

فجملة القسم اعترضت بين الموصول وصلته.

وقال الشاعر معترضاً بين «كأنَّ» واسمها^(٤):

كأنَّ - وقد أتى حَوْلَ جريرٍ - أنافيهَا حماماتٌ ركوذُ

وغير ذلك من أمثلة جمل الاعتراض التي يختصُّ بها النحو العربي، ولا تكاد تجد التوليديين أتوا على ذكرها أو تعرّضوا لشيء منها.

وعلّل أبو علي الفارسيّ المسامحة في الاعتراض عند النحويّين وعدم المسامحة في الفصل بالأجنبيّ، فقال: «الاعتراض قد شاع في كلامهم واتّسع وكثر، ولم يجز ذلك عندهم مجرى الفصل بين المتّصلين بما هو أجنبيّ، لأنّ فيه تسديداً وتبييناً، فأشبهه من أجل ذلك الصفة والتأكيد، فلذلك جاء بين الصلة والموصول، والفعل والفاعل، والابتداء والخبر، والمفعول وفعله، وغير ذلك»^(٥)، وقال: «لأنّ الاعتراض من حيث كان تسديداً وتبييناً جرى مجرى الصفة، فلم ينزل منزلة الأجنبيّ»^(٦).

(١) سورة الواقعة: ٧٥-٧٧.

(٢) انظر البحر ٢١٤/٨، وانظر الخصائص ٣٣١/١، ٣٣٥، ٣٤١.

(٣) ديوانه ٥٨٠، والحبليات ١٤٤.

(٤) البيت لأبي الغول كما في النواذر ٤٩٨، وبلا نسبة في الحبليات ١٤٨، والخصائص ٣٣٧/١، واللسان (ثفا).

(٥) انظر الحبليات ١٤٣.

(٦) انظر الشيرازيات ٦٢٢.

وإن شئت أضفت علة ثانية لاغتفار النحويين الفصل بجملة الاعتراض ما لم يغتفروه عند الفصل بين أجزاء الجملة بأجنبي، علّها تكون علة مستساغة عندك، وهي أنّ جملة الاعتراض جملة تامة لا يشتهب فيها السامع أن تختلط مع الجملة الأساسية المفصول بين أجزائها، فاللبس فيها مأمون.

ثم تأمل لتقريب تعليل النحويين إلى الأذهان الأمثلة الثلاثة:

١- *زيدٌ نجح المريض.

٢- إن زيدا وإن كان مريضاً نجح.

٣- إن زيدا نجح وإن كان مريضاً.

ففي المثال الأول فصل الخبر بين الصفة والموصوف، فأوقع الكلام في إلغاز وتعقيد وسوء فهم.

وفي المثال الثاني أعلمت أنّ زيدا نجح، وأكّدت أنّ المرض اعترض النجاح، فلم يمنع من تحقّقه.

في حين أنّك في المثال الثالث أخرت الكلام عن المرض إلى آخر الجملة، فقلّ اهتمام السامع به، ولم يتحقّق له وقوع النجاح رغم المرض، فالفرق البلاغي بين المثالين الثاني والثالث واضح، وهذا ما جعل النحويين يغتفرون في الاعتراض ما لا يغتفرون في الفصل، وإن كان كلاهما بين متلازمين، لأنّ خدمة المعنى همّهم وسدّهم.

في حين أنّه في المثال الأول لم يزد الفصل على أنّ أوقع الكلام في تفكّك ولبس، وأبعد المعنى عن التحقق والتمام، وأربك التركيب الصناعي، فلم يعد المعرب يميّز الصفة من الخبر، ولا الفاعل من الصفة.

ويُنبّه ههنا على أنّ التداخل والتلازم بين العلل النحويّة التركيبيّة الصناعيّة والعلل البلاغيّة الدلاليّة الأسلوبية في النحو العربي قائم واضح، فعلة منع الجملة (١) المذكورة آنفاً كانت لسبب صناعي مؤدّ إلى سبب بلاغي، وعلة جواز - بل تفضيل - الجملة (٢) على الجملة (٣) كانت لسبب بلاغي بحت.

فالاعتراض بالجملة ليس مغتفراً فحسب، بل ميزة وغاية يتغيّاها المتكلّم إذا قصد إلى تحقّق الهدف المرجو من كلامه على تمامه وكماله.

وانظر كذلك إلى المثالين التاليين، واحكم على أيّهما شئت بقوة التأثير في السامع:

-أصغ إلى نصيحتي.

- أصغ -رعاك الله- إلى نصيحتي.

وفي الجملة أهمّ النحويين التنبيه على قضية الفصل واستفزّهم تخلص بعض حالاتها من بعض، ومثّلت هذه النظريّة في أذهانهم بجلاء، على أنّك قد تأخذ على النحويين أهمّ لم يجمعوا هذه الأحكام في باب واحد أفردوه لها، كما أفردوا لسائر أبواب النحو النظريّ أبواباً قائمة برؤوسها، مستقلة بذاتها، فهذه الخلاصة المذكورة آنفاً عن

أحكام الفصل لا تكاد تعثر عليها مُضامَّةٌ محدَّدة واضحةٌ في باب من أبواب كتب النحو النظرية المشهورة المعروفة، إنَّما تطالعها من ملحقات أبواب النحو الرئيسية، وتعثر عليها في سطور كتب أمهات النحو العتيقة من نصوص سيبويه والمبرد وابن جني وغيرهم، وتستنبطها في كتب التطبيق النحوي من إعراب القرآن والشعر، فتلقاها منثورة بين تعاليق النحاة على أعاريب الشواهد هنا وهناك، فلا تكاد تسمع من نحويٍّ مصطلح «نظرية الفصل» أو مصطلح «نظرية الحواجز»، وهذا هو السبق الذي يُسجَّل للتوليديين الذين أطلقوا نظرية سمَّوها بهذا الاسم أو ذاك، وحكموا على التراكيب التي تخالفها بأنَّها تخرق نظرية الفصل.

وثمة سبق آخر يُسجَّل لهم، وهو أنَّ نظرية الفصل عندهم تهتمُّ بتحليل طبيعة العُجْر الفاصلة، وطبيعة العنصر المقدَّم، وطبيعة أثره، وعلاقة الأثر بأقرب عائد، أو أقرب عامل، وغير ذلك من الضوابط والشروط التركيبية، لا مجال لاستعراضها هنا.

١١- العوامل بسيطة:

رأى التوليديون أنَّه لا تكون العوامل إلَّا العناصر البسيطة من فعل وحرف واسم، ولا يمكن العناصر الأعظمية كالركن الفعلي والركن الحرفي أن تمتنع حالة إعرابية لشيء بعدها أو قبلها^(١).

وفي النحو العربي كذلك الجملة لا تعمل، إنَّما يعمل الأفعال والحروف، والأسماء تعمل حملاً لها على الفعل^(٢).

١٢- الأصولية والمقبولية:

سلف الكلام على ما نبّه عليه التوليديون من تمييز أصولية الجملة أو قواعديتها من مقبوليتها^(٣)، وأنَّهم راعوا في وضع أحكامهم الجمل السليمة من ناحية التركيب، كما راعوا الجمل السليمة من ناحية المعنى والدلالة، فلفت انتباههم التفرقة بين الأمرين.

وهنا يُؤيِّد ما ذُكر بقصّة حكاه جيفري بول^(٤) عن باحثة تستقرئ لغة التَّغالوغ (إحدى لغات الفيليبين)، محاورَةً المتكلِّمين الأصليين لهذه اللغة، سائلة لهم عن حكمهم على مدى صحّة قائمة من الجمل، فكانت المفاجأة أنَّ الجمل جميعاً حكمَ عليها المسؤول بالصحة، كما كان متوقعاً إلَّا جملةً واحدة، تعجَّبَت الباحثة من رفضه لها

(١) انظر المعرفة اللغوية ٣٠٠، ودراسة توليدية تحويلية للتركيب المصدري ١٤٣.

(٢) انظر ١٤٥، ١٤٦.

(٣) انظر ٨٦.

(٤) انظر النظرية النحوية ٤٣.

قائلاً: «لا أحد يقول هذا إنه مستحيل!»، مع أنَّ الجملة كانت لا تختلف عن أخواتها من حيث البناء اللُّغوي والنحوي!

وبعد البحث والتقصّي تبين أنَّ الجملة تدور حول أطفال يسبحون في المحيط، وكان المحيط في منطقتهم تستحيل السباحة فيه لخطره الجسيم، واحتوائه على أسماك القروش المفترسة، فلا يُعقل أن ينطق متكلم منهم بهذه الجملة لهذا السبب المعنوي القبولي.

ثمَّ إنَّ قياس صحّة جملة ما قواعدياً عند التوليديين لا يُعتدُّ به في المعنى ولا في سهولة الاستعمال، فهناك جمل ركيكة مفكّكة، أو صعبة الاستعمال، وهي من جانب النحو صحيحة، أطلق عليها التوليديون "جمل ممرّات الحداثق"، ووصفوها بأنّها تسبّب في إرباك جهاز التحليل النحوي، ومثّاهم عليها: «الحصان الذي أجري إلى ما بعد الحظيرة سقط».

ومّا يتّصل بذلك أيضاً انتباه التوليديين إلى أنَّ الجمل القواعدية الأصولية على درجات، فثمة جمل أوطأ في القواعدية من جمل أخرى، وإن كانت كلتاهما قواعديتين^(١)، وقد مثّل تشومسكي لذلك بالجملتين:

– الأفكار الخضراء التي لا لون لها تنام بشدة.

– هل عندك كتاب عن الموسيقى الحديثة؟

فبغضّ النظر عن معنى الجملتين، ومدى مصداقيتهما ومقبوليتهما، يرى تشومسكي أنَّ الجملة الأولى أعلى قواعدية من الجملة الثانية، وإن كانت كلٌّ منهما قواعدية أصولية.

وإذا قابلت جهود التوليديين في هذا المجال بجهود النحويين أُلْفيت النحويين على دراية بهذا الفصل بين الجمل السليمة قواعدياً والجمل السليمة معنوياً، وأفضل ما يتجلّى به هذا الفصل كلام سيويه، فلا بدّ من ذكره ههنا، وإن تقدّم في الفصل الأوّل لاستدعاء المقام له؛ قال: «هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة:

فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب.

فأمّا المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس وسأتيك غداً.

وأمّا المحال فأن تنقض أوّل كلامك بآخره فتقول: أتيتك غداً، وسأتيك أمس.

وأمّا المستقيم الكذب فقولك: حمَلْتُ الجبل، وشربت ماء البحر، ونحوه.

وأمّا المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيداً رأيت، وكى زيداً يأتيتك،

وأشبهه هذا.

(١) انظر البنى النحوية ٢١ ح.

وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس^(١).

فعبارة سيبويه وعبارة التوليديين عبارتان مُعَبَّرُهما واحد.

ومن ذلك حكم سيبويه على استعمال نحوي أو صري بأنه «عربي كثير»^(٢)، وهذا إقرار منه بأصولية الكلام ومقبوليةة عند العرب، كالأصولية والمقبولية التي عنها تشومسكي اليوم.

فترى في كلام سيبويه هذا أنه انتبه من قدس إلى أن الكلام له مصداقية معنوية دلالية، وله أصول تركيبية نحوية، ولكل منهما ضوابط، فخرق ضوابط الدلالة محال، وخرق ضوابط التركيب في منظوره قبيح.

وإذا قابلت «جمل ممزات الحقائق» على ما توصل إليه علماء العربية تجدهم ذموا التعسف والتكلف في اللفظ وعابوه على قائله، وقد ضربوا المثل ببيت الفرزدق المشهور في ذلك^(٣):

وما مثله في الناس إلا مملكا أبو أمه حي أبوه يُقاربه

وأصل الكلام: وما مثله في الناس حي يُقاربه إلا مملكا، أبو أم هذا المملك أبو هذا الممدوح، فدل على أنه خاله، أراد ذمه بما أكثر فيه من التقدم والتأخير، وكل ناظر إلى هذا البيت يراه معيباً في الإعراب معيافاً في الأسماع.

ووصف المبرّد هذا البيت بأنه «من أقبح الضرورة، وأهجن الألفاظ، وأبعد المعاني»^(٤).

قال الإمام عبد القاهر الجرجاني معلقاً عليه: «فانظر أيتصور أن يكون ذمك للفظه من حيث إنك أنكرت شيئاً من حروفه، أو صادفت وحشياً غريباً أو سوقياً ضعيفاً، أم ليس إلا لأنه لم يرتب الألفاظ في الذكر على موجب ترتب المعاني في الفكر، فكذلك وكدر، ومنع السامع أن يفهم الغرض إلا بأن يقدم ويؤخر، ثم أسرف في إبطال النظام، وإبعاد المرام، وصار كمن رمى بأجزاء تتألف منها صورة، ولكن بعد أن يُراجع فيها باب من الهندسة، لفرط ما عادي بين أشكالها، وشدة ما خالف بين أوضاعها»^(٥).

نلاحظ في نص الجرجاني هذا أن الكلام يُطعن فيه إذا كان وحشياً غريباً، أو سوقياً ضعيفاً، أو كان ترتيبه وعراً غريباً، وبيت الفرزدق المذكور مثال على النوع الثالث، حيث لم يرتب الشاعر الألفاظ كما يكون ترتيبها في الذهن، فلذلك أشكل على السامع، وأحوجه إلى عناء وتكلف لفهمها.

(١) الكتاب ٢٥/١.

(٢) انظر الكتاب ٤/١٨٥، ٤٢٢.

(٣) ديوانه ١٠٨ (الصاوي)، وطبقات فحول الشعراء ٣٦٥/٢، والكمال ٤٢/١، والنكت ١٦١/١ (أنشده الأخفش).

(٤) الكامل ٤١/١.

(٥) أسرار البلاغة ٢٠.

كما يُستنتج من إشارة الجرجاني إلى النظام أنَّ للعربية منهجاً يُنتهج في النظم اللغوي، ويظهر في التركيب اللغوي، وهذا النظم أساس بنیان اللغة، لأنَّ ضياعه ضياعٌ للغة.

ومثال التقديم والتأخير الفاحش الذي يُخرج الكلام إلى التعسف وتعذر الفهم ما أنشده ابن الأعرابي^(١):

فأصبحت بعد خطّ بهجتها كأنّ قفراً رؤسومها قلما

أراد: فأصبحت بعد بهجتها قفراً كأنّ قلماً خطّ رؤسومها.

وفي المقابل يرى التوليديون أنَّ لكلّ لغة قواعدَها النّظميّة المتوافقة مع القواعد العامّة، ومنها يتولّد الكلام.

وزد على ذلك منقّباً في حقّ النّحويّين العرب وهو أنّهم لم يقفوا على درجات عدم المقبوليّة فحسب بل توجهوا إلى المقبوليّة وجعلوها على درجات أيضاً، وذلك في تمييزهم الكلام الفصيح من الأفصح، وهو محور عمل البلاغيّين وشاركهم فيه النّحويّون، فكانت ضوابط درجات الفصاحة بلاغيّةً نحويّةً معاً.

وقد تعترض فتقول: ألم يميّز تشومسكي الجمل الأوطأ في القواعديّة من غيرها كما قيل آنفاً؟

ويُجاب عن هذا الاعتراض بأنّ الرجل اقتصر على القواعديّة ولم يتطرّق إلى البلاغة، أي أنّه تطرّق إلى الجمل الأوطأ في القواعديّة ولم يتطرّق إلى الجمل الأوطأ في المقبوليّة والقواعديّة معاً، وهذا الذي عناه النّحويّون بالبلاغة، فهم يرسمون للمتكلم المنوال الأمثل للكلام الذي يشتمل على شروط الحسن والكمال كلّها تركيباً ولغةً واستعمالاً ومناسبة للمقام وتأثيراً في السامع، كلّ هذا إنّما يرمون إليه حين يقولون: "بعض الكلام أبلغ من بعض".

فالتوليديّون قصّروا في ضبط درجات الفصاحة، ووصفوا مزايا كلّ منها، فكان اهتمامهم منصبّاً على الصواب والغلط، ثمّ تبين درجات عدم المقبوليّة، ولم يبيّنوا درجات المقبوليّة، أي درجات الحسن فيما هو حسن، ودرجات الفصاحة فيما هو فصيح.

وعلماء العربيّة — كما وجدت — قرّنوا أحكامهم النّحويّة إلى مدى مناسبتها للأغراض المعنويّة، متى يكون النّقي بهذه الأداة أخدم للكلام، ومتى يكون النّقي بغيرها أولى وأجدي؟

ما الفرق بين تأدية المعنى بعبارّة «ما ضرب عمروٌ إلّا زيداً»، وتأديته بعبارّة: «ما ضرب زيداً إلّا عمرو»، متى يُقدّم المبتدأ، ومتى يؤخّر؟ متى يُحذف المفعول ويكون حذفه الوجه، مع أنّ الفعل متعدّد.

وانظر إلى عبارات النّحويّين المبثوثة في كتبهم: «واللغة الجودي، ولا أستسيغه، وهو قبيح، وأحسن منه كذا، وفي الاختيار كذا، وهو على المختار، وليس بالجيّد، هو رديء، والرّاجح كذا، وأفضل منه كذا، وغيره أولى منه، وهو مرجوح، وله وجيّة».

ألم تر إلى إيلاجهم أحكام النَّحو في أحكام البلاغة إيلاجاً يتعدَّر بعده فصل أحد القبيلين عن الآخر، ثمَّ ألم تر إلى أنَّ تعويلهم على أفضل الكلام، وأرجحه وأقومه، لا على مجرد فضيله ومرجوحه ومستقيمه ومقبوله.

فمدار جهودهم على الوصول باللسان إلى المستوى الذي لا شيء فوقه، لا على مجرد التبرئة من اللحن والخلط.

فخدمة درجات الفصاحة وحسن توصيفها من صميم عمل النحويين ومن مزايا ميراثهم الخالد، لا من عمل التوليديين، فميزوا الفصيح من الأفصح كما ترى، بل جعلوا الفصاحة في درجات وطبقات أكملها وأعلاها أسلوب القرآن الكريم، ولا أدلَّ على ذلك من قول الجرجاني: "يفضل بعض الكلام بعضاً، ويتقدَّم منه الشيء الشيء، ثمَّ يزداد فضله ويترقَّى منزلةً فوق منزلة، ويعلو مرقباً بعد مرقب، ويُستأنف له غايةً بعد غاية، حتى ينتهي إلى حيث تنقطع الأطماع، وتحسُرُ الظنون، وتسقطُ القوى، وتستوي الأقدام في العجز"^(١).

١٣- الخرق درجات، وعدم المقبولية درجات:

يتَّصل بالأصولية والمقبولية، ذكر درجات عدم الأصولية ودرجات عدم المقبولية عند النحويين العرب وعند التوليديين.

توصل التوليديون إلى حقيقة أنَّ خرقَ التراكيب على درجاتٍ، تختلف من موضع إلى موضع، فهناك خرق أضعف من خرق^(٢).

ومثال ذلك الجملتان التاليتان:

- * أتساءل رآه الرَّجل.

- * الرجل الذي له أتساءل عمَّ أعطى زيدٌ.

فالجملتان كلتاهما غيرُ نحويٍّ، أي في حيِّز اللَّحن، لكنَّ الخرق في الجملة الثانية أضعف من الخرق في الجملة الأولى، على حدِّ تعبير تشومسكي، لأنَّ الفعل في الجملة الأولى عُذِّي إلى الجملة مباشرة، وكان ينبغي أن يُعدَّى بحرف جرٍّ، فتصبح الجملة: «أتساءل عمَّن رآه الرجل»، أو «أتساءل من رآه الرَّجل»، ولولا حرف الجرِّ هذا ما فُهِم المقصود من الجملة.

(١) دلائل الإعجاز ٣٥.

(٢) انظر المعرفة اللغوية ٣٧١ ح ١٢.

أما الجملة الثانية فإنها مفهومة وإن كان فيها خرق يتمثل في تقديم شيء من جملة الاستفهام على اسم الاستفهام، فـ «له» من مكونات جملة الاستفهام، فكان ينبغي أن تكون الجملة على هذا النحو: الرجل الذي أتساءل عم أعطى زيد له.

ففي الجملة الأولى حذف وفي الجملة الثانية تقديم وتأخير^(١).

واللحن لا علاقة له بالإفهام كما تجد، لأنّ الجملتين مفهومتان وإن وقع فيهما خرق.

ويُتصل بهذا أيضاً كلام التوليديين على درجات عدم المقبولية، فقد لفت نظر تشومسكي أنّ مجموعة الجمل غير النحوية تختلف فيما بينها من حيث القبول التام وغير التام، وعبر عن ذلك بوصف الكلام بالصفات التالية: «رديئاً بصورة ميئوس منها/وسطاً نوعاً ما بين الصحة الكاملة والحالة غير المقبولة بالمرة/ أكثر مقبولة من المثال/مقبولاً تماماً بالنسبة لكثير من المتكلمين»^(٢).

وكلّ الأمثلة التي تناولها بهذه الصفات متفق على أنّها غير نحوية، وهذا يدلّ على أنّ اللحن لا علاقة له بالإفهام، فقد يفهم معنى الجملة وإن لم تكن موافقة للقواعد والمبادئ العامة.

وقد فطن علماء العربية إلى هذه الحقيقة قبل قرون، وذلك بدراستهم ضرائر الشعر التي تقابل الخروقات في التوليدية، فقالوا: ثمّة ضرورة أهون من ضرورة، وضرورة أفتح من ضرورة^(٣).

ومن ذلك جواز حذف المبتدأ وإن كان من العمد، وامتناع حذف الفاعل إلّا لضرورة، فحذف المبتدأ في العربية أقلّ جرماً من حذف الفاعل؛ قال ابن جني: «المسامحة في الفاعل ليست بالمرضية؛ لأنّه أصعب حالاً من المبتدأ»^(٤).

ومن ذلك إقرارهم أنّ الفصل بين الصفة والموصوف أهون وأسهل من الفصل بين الصلة والموصول؛ «لأنّ الصفة قد تكون ألا تلزم لزوم الصلة؛ لأنّها قد تنقطع عن الموصوف، وتختص بإعراب ينفرد بها دون الموصوف»^(٥).

(١) وكلّ هذا لا تكاد الترجمة العربية تعبّر عنه حقّ التعبير، ففي الإنكليزية تقدّم متعلّق اسم الاستفهام بواسطة عملية مماثلة لعملية الاستفهام، وذلك شديد الصلة بنظرية الأثر، وقد لا تتضح آثار الخرق وعواقبه في الترجمة العربية، لاختلاف في تفاصيل قواعد اللغتين.

(٢) المعرفة اللغوية ١٥٩.

(٣) انظر الخصائص ٢١٢/١.

(٤) الخصائص ٤٣٣/٢.

(٥) الشيرازيات ٦٢١.

غير أنك تجد أنَّ الفرق بين النظرية النحويَّة العربيَّة والنظرية التوليديَّة أنَّ التوليديَّة ألزمت نفسها أن تجد لدرجات المقبولية هذه تفسيرات عقلية تخدم الإطار العام للقواعد الكليَّة التي تؤسَّس لها، وتكشف عن وجودها، ولا تكتفي بالتعليل الذي يخدم لغة بعينها.

في حين أنَّ العربيَّة راعت الجانب الدوقيَّ البلاغيَّ في الحكم على الجمل بالصحة التركيبيَّة والدلاليَّة معاً، فكان عمل النحويين أدخل في العربيَّة وأخدم لأوضاع اللغة، وإن كان مقتصر على لغة بعينها مُعرضاً عمّا سواها.

١٤- تغطية الحذف:

وضع التوليديون مبدأ عاماً يسمَّى «مبدأ إمكان تغطية الحذف»، يقرَّر أنه قد يُحذف العنصر فقط إذا ما تحدَّد بصورة كاملة، عن طريق مركَّب يرتبط به بنيويّاً، يتضمَّن سماته المعجميَّة^(١).

أي أن يدلَّ عنصرٌ مذكور في الكلام على العنصر المحذوف، يقوم مقامه، وينفي بالغرض.

وإذا كانت أمثلة الحذف التي أوردها تشومسكي في هذا السياق^(٢) لا تنطبق على العربية لأنَّها تختصُّ بحذف الاسم الموصول -والاسم الموصول لا يصحُّ حذفه على الصحيح كما تقدَّم^(٣)- فبإمكاننا أن نستعيض عنها بأمثلة أخرى لحذف عنصر آخر من عناصر النحو.

فكما اشترط التوليديون في بعض الحالات لحذف العنصر مبدأ إمكان تغطية العنصر المحذوف، كذا اشترط النُّحاة لحذف شيء من الكلام كلمةً كان أم جملةً إمكان فهم الكلام بدونه أو الاستغناء عنه، أو التعويض عنه بعوض، أو الاستدلال عليه بدليل، وقد تقدَّم ذلك في شروط الحذف في النحو العربيّ، فتلمَّسْه فيها^(٤).

على أنَّ التوليديين لم يعمِّموا شرط إمكان تغطية الحذف على حالات الحذف جميعاً، بل درسوا كلَّ حالة تركيبية للحذف على حدة، واستدلُّوا منها على خصائص معجميَّة وتركيبية، فالتوليديَّة عملها أشمل وأعمق من وضع شرط عام للغة واحدة.

١٥- الصيغ اللازمة للأفعال المتعدية:

من الأفعال المتعدية عند التوليديين ما استُعمل على إطلاقه، فيكون شكله الظاهر أشبه بالفعل اللازم، لكنَّه في الحقيقة متعدٍّ، استغني عن مفعوله لسبب ما، حتَّى نُزِّل منزلة ما لا مفعول له^(٥).

(١) انظر المعرفة اللغوية ١٤٩.

(٢) انظر المعرفة اللغوية ١٤٦-١٥٠.

(٣) انظر ١٧٣.

(٤) انظر ١٧٦.

(٥) انظر المعرفة اللغوية ٦٣.

وهذا عين ما فطن إليه التراث النحوي العربي، فليس كل فعل لا مفعول له لازماً، فقد يكون متعدياً لم يذكر مفعوله، وقد تقدّم فصل النحويين بين أنواع من حذف المفعول، فثمة شواهد حذف منها المفعول الأول، وأخرى حذف منها المفعول الثاني، وأخرى حذف منها المفعولان^(١).

١٦ - من شروط العمل:

من شروط العمل التي وضعها التوليديون أن يكون العنصر العامل مهيمناً على العنصر المعمول، وذلك أن لا يحتويه، فإذا احتواه بطل العمل، وذلك يفهم من النص الآتي:

«فإن العنصر أ يهيمن على العنصر ب إذا كان أ لا يحوي ب، وكانت أول عقدة متفرعة تحوي أ تحوي ب أيضاً»^(٢).

وإذا اجتهدت في البحث عن نظير مكافئ لهذه الفكرة في كتب النحو والإعراب عثرت على مواضع من تعليق الظرف تلتقي مع ما قاله التوليديون، ومنها امتناع تعليق «إذا» الظرفية الشرطية بما أضيفت إليه، إنما تُعلّق بالجواب، لأن ما أضيفت إليه كالجزء منها، فهو من محتوياتها على حدّ تعبير التوليديين، وجزء الشيء لا يعمل فيه^(٣).

غير أن ثمة مواضع يتعيّن فيها تعليق «إذا» بفعل الشرط، لوجود مانع يمنع من تعليقها بالجواب، وحينئذٍ نتخلّص من تعليق الشيء بما أضيف إليه بأن نمنع إعراب الجملة بعد «إذا» مضافاً إليها، ونجعلها ابتدائية أو استئنافية.

ومثال ذلك قولك: «إذا جاء زيدٌ فلنأتي أكرمهُ»، فالفاء هنا تعدّ حاجزاً يمنع تعليق ما قبلها بما بعدها، لذلك تُعلّق إذا بفعل الشرط، وتُجعل الجملة بعدها ابتدائية غير مضافة، لئلا يُعلّق الشيء بما أضيف إليه، وهو من محتوياته.

ومّا تتذكّره إذا قرأت كلام التوليديين منع النحويين تقدّم شيء من الصلة على الموصول، ففي قوله تعالى: ﴿إِنِّي لَكَ مِنَ النَّاصِحِينَ﴾^(٤) امتنع تعليق «لك» باسم الفاعل «الناصحين»، لأن الجارّ والمجرور على هذا الإعراب من صلة (ال) الموصولة، ولا يُقدّم شيء من الصلة على الموصول، ولذا غلّق «لك» ب «من الناصحين»

(١) انظر ١٦٤.

(٢) دراسة توليدية تركيبية للتركيب المصدرية ١٣٤.

(٣) انظر الإغفال ٤٦٧/٢، والبغداديات ٢١٤، وانظر ما سبق ١٢٩.

(٤) سورة القصص: ٢٠.

أخرى محذوفة مقدّرة، وهذا يُسمّى عند النحويّين التّبيين؛ قال الرّجّاح: «ومعنى قوله «لك» مُبَيَّنّة، كأنّه قال: إني من النّاصحين ينصحون لك»^(١).

١٧- سمات الأفعال، ووظائفها الموضوعاتية:

تكلم التوليديون على سمات الأفعال وخصائصها المعجمية والتركيبية والوظائف الموضوعاتية التي يمنحها كل فعل لتوابعه، وقسموا الأفعال إلى زمر ثلاث وفق الكمّلات التي تتصل بها، وهي^(٢):

- أفعال المكان الواحد: وفيها يقع المركّب الاسمي الذي يرتبط بالفعل في مكان الفاعل، كقولنا: نام الطّفل.

- أفعال المكانين: وفيها يقع أحد المركبين الاسميّ المرتبطين بالفعل في موقع الفاعل، والآخر في موقع المفعول به، كقولنا: ركب سعيد الدّراجة.

- أفعال الأمكنة الثلاثة: وفيها يقع أحد المركّبات الاسميّة في موقع الفاعل، والآخر في موقع المفعول الأوّل، والثالث في موقع المفعول الثاني، كقولنا: علّم الأستاذ الطّالب الخير.

وقد نصّ النحويّون العرب على تقسيم الأفعال إلى هذه الزّمر من ذي قبل، فلا تكاد تقع على كتاب للنحو إلّا وباب المتعدّي واللازم يشغل منه مكاناً واضحاً.

فأفعال المكان الواحد يُقابلها في العربية الأفعال اللازمة، وأفعال المكانين يُقابلها المتعدّي إلى مفعول واحد، وأفعال الأمكنة الثلاثة يُقابلها المتعدّي إلى مفعولين.

بل ويُضاف إليها -إذا شئت- أفعال الأمكنة الأربعة، أي المتعدّية إلى ثلاثة مفاعيل، كقولك: أعلمتُ زيداً الصّدق منجياً^(٣).

وانظر على سبيل المثال كيف تعامل النحويّون مع الفعل «رأى» آخذين بخصائصه الانتقائية، قائلين:

يأتي الفعل «رأى» على ثلاثة أضرب^(٤):

١- رأيث التي يُراد بها إدراك الحاسّة، مثال: رأيث الحجر يسقط.

٢- رأيث بمعنى النّظر والاعتقاد، وتتعدّى إلى مصدر مؤوّل، مثال: رأيث أنّك على صواب.

(١) انظر معاني القرآن وإعرابه ٤٠٤، وانظر الكتاب ١٢٨/١، ١٣١، والبحر ١٩/٢، ٣٢١/٦، ٣٦/٧، ١١١، ١١٨.

(٢) انظر المعرفة اللغوية ١٣٦، والنظرية النحوية ١٨٣.

(٣) انظر الكتاب ٣٤/١، ٣٧، ٤١، ٤٣، ٤٤، والمقتضب ٣/٣٩، والأصول ١٧٧/١، ١٨٧، وشرح المفصل ٧/١١٠.

(٤) انظر الحليّات ٦٣.

٣- رأيت المتعدية إلى مفعولين، مثال: رأيت الصدق منجياً.

وقد أوضح ابن جني مفهوم الخصائص الانتقائية للعنصر بأنصع بيان حين قال: «ألا تراك حين تسمع "ضرب" قد عرفت حدثه وزمانه، ثم تنظر فيما بعد، فتقول: هذا فعل، ولا بد له من فاعل، فليت شعري من هو، وما هو؟ فتبحث حينئذٍ إلى أن تعلم الفاعل من هو؟ وما حاله...، ألا ترى أنه يصلح أن يكون فاعله كل مذكر يصح منه الفعل، مجملاً غير مفصل»^(١).

فهذا الكلام يُقابل الصفات التي يُطلقها التوليدون يميزون بها خصائص الفعل وخصائص الفاعل: (+مذكر +عاقل...الخ)، فله دُرُ الشيخ.

١٨- مكوّنات النحو الكلّي:

تقدّم الكلام على مكوّنات النحو الكلّي، وهي: المعجم، والمكوّن النحوي، والمكوّن الصوتي الصرّي، والمكوّن الدلالي المنطقي.

ويُقاس على ذلك ما ذكره ابن جني في باب الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية، ومثّل لذلك بالفعل "قام"، فلفظه يدلّ على مصدره، وبنأؤه يدلّ على زمانه، ومعناه يدلّ على فاعله^(٢).

١٩- البنية العميقة والبنية السطحية:

يرى التوليدون أنّ تشومسكي استطاع -في المراحل الأولى من إطلاق نظريته- أن يُحقّق الرّيادة في حسم الغموض الدلالي لبعض الجمل التي تحمل معنيين عند السامع، بابتكاره مستويين للتحليل اللغوي اللذين كانا غائبين عن النحو التقليدي: مستوى البنية العميقة ومستوى البنية السطحية، فإذا ما كانت الجملة غامضة دلاليّاً لجئ إلى التحليل التوليدي لها إلى هذين المستويين، ليكتشف المعنى الوحيد المراد لها؛ إذ من المستحيل أن تكون في بنيتها العميقة تحتل الأمرين معاً^(٣).

مثال: قابلت الصديق مبتسماً.

يكتنف هذه الجملة غموضٌ دلاليّ، يعييه التوليديون على النحو التقليدي، وبالتحليل التوليدي التشجيري ينجلي هذا الغموض، ويتحدّد صاحب الضحك، أهو الصديق أم المتكلّم.

فاختلاف المعنى هذا نابع من اختلاف العلاقة التركيبية بين عناصر الجملة لدى المتكلّم والسامع على السواء، وهو ما يوضّحه التوليدون في المشجّر التركيبي.

(١) الخصائص ٩٨/٣.

(٢) المصدر نفسه ٩٨/٣.

(٣) انظر المعرفة اللغوية ١٢٤ - ١٢٥ ح، والبنى النحوية ٦٣ - ٦٥، ١٠٥.

وإذا التمسست النظر المكافئ لهذا الكلام في النحو العربي وجدت الإعراب الكفيل بالرجوع إلى البنية العميقة للجملة، للإبانة عن أصلها. والإعراب في أصل الوضع في اللغة هو الإظهار والإبانة والتوضيح والإفصاح، كما هو معلوم^(١).

فمهمة المعرب النحوي في أمثال الجملة المذكورة أن يقول: «مبتسماً: حال من الصديق»، أو «حال من التاء في قابلت»، وذلك على حسب المعنى الذي يريده المتكلم، ويحدده السياق.

ويُظهر الإعراب العلاقة التركيبية بين الكلمات، ويُعيد المحذوف، محدداً موقعه في الأصل، فجملة «ادرس تنجح»، يُقال في إعرابها:

«ادرس» فعل أمر، و«تنجح» فعل مضارع مجزوم لأنه جواب شرط مقدر، تقديره: ادرس إن تدرس تنجح.

وقولنا في إعراب «شكراً»: مفعول مطلق لفعل محذوف، تقديره «أشكرك»، أو نائب مفعول مطلق.

أرأيت الإعراب كيف أعرب وأبان عن البنية العميقة لصاحب الحال، والبنية العميقة للجملة الشرطية، والبنية العميقة لمفعول المصدر المنصوب.

وأمثلة ذلك تطول حتى تطل أبواب النحو كافة.

فمفهوم الإبانة في أصله مشترك بين القبيلين النحو والتوليدية، ويؤدي النتيجة نفسها فيهما، لكنه مختلف من وجهة أخرى وظيفية، هي أنه في التوليدية مسؤول عن إعادة تركب اللغة ذهنياً، وخضوعها لعمليات تجريدية، تنتج عنها البنية الظاهرة، التي لا بد أنها مرّت بكل تلك المراحل الذهنية المفترضة.

في حين أن الإعراب هو الإبانة عن العلاقة بين العامل وسائر متعلقاته، وهو لا يوضح ما تمّ من عمليات ذهنية للانتقال من المعجم الذهني إلى الجملة المنطوقة.

ومّا يدخل في البنية العميقة والبنية السطحية من جهود علماء العربية كلام الجرجاني عن ترتيب المعاني في الذهن قبل خروجها إلى النطق، قال: «ليس الغرض بنظم الكلم أن توالى ألفاظها في النطق، بل أن تناسقت دلالتها، وتلاقى معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل، وكيف يُتصوّر أن يُقصد به إلى توالي الألفاظ في النطق»^(٢)، «فإذا وجب لمعنى أن يكون أولاً في النفس وجب للفظ الدال عليه أن يكون مثله أولاً في النطق»^(٣).

وهذا يماثل ما توصّل إليه علماء التوليدية اليوم.

(١) انظر اللسان (عرب).

(٢) دلائل الإعجاز ٤٩.

(٣) المصدر نفسه ٥٢.

ومّا يدلُّ على التفات علماء العربية إلى معنى البنية العميقة والبنية السطحية، وتمييزهم إحداهما من الأخرى بجلاء تمييزهم بين نوعين من التقديم: تقديم على نية التأخير، وتقديم لا على نية التأخير؛ قال الجرجاني: «واعلم أنّ تقديم الشيء على وجهين: تقديم يُقال إنّه على نية التأخير، وذلك في كلّ شيء أقرّته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه... كخبر المبتدأ. وتقديم لا على نية التأخير، ولكن على أن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم، وتجعل له باباً غير بابهِ الذي كان عليه،... [ك] زيد ضربته»^(١).

ومن ذلك ما لفت إليه ابن جني من أنّ الاعتداد يكون بأصل الكلام لا بالجاري على الألسنة، أي أنّ البنية العميقة هي الأصل؛ قال: «ولا يُستنكر الاعتداد بما لم يخرج إلى اللفظ؛ لأنّ الدليل إذا قام على شيء كان في حكم الملفوظ به، وإن لم يجر على ألسنتهم استعماله»^(٢).

٢٠ - قاعدة حرّك "wh":

نصّ التوليديّون على قاعدة مستحدثة تقضي بوجوب تقديم أسماء الاستفهام والأسماء الموصولة إلى بداية الجملة، تسمّى قاعدة حرّك "wh" أو حرّك «م»، أي أسماء الاستفهام التي تبدأ بحرف الميم، كمن وماذا وما^(٣)، وقد تسمّى قاعدة "انقل أ".

وقد وضع التوليديّون موقعاً أصلياً لكلّ عنصر يتّسم بسمة "wh" أو «م» في صدر كلّ ركنٍ جملة (رج)، ويظهر التحليل القوسيّ هذه المواقع، فمثلاً نقول: متى أتيت؟ وبنيتها الأصليّة التي يكشفها التحليل القوسيّ التالية:

رج [رج متى] أتيت-؟

فموقع «م» أي اسم الاستفهام حيث وُضعت علامة «-».

ونقول: «لن أقول لك متى سأتي»، وبنيتها التحليليّة القوسيّة التي تُظهر موقع «م» في البنية العميقة هي الآتية:

رج[لن أقول لك رج متى رج سأتي-].

وقد فُصّل الكلام على ذلك في نظريّة الأثر والعناصر الفارغة في الفصل الثاني.

وحقّ التقديم هذا تدخل فيه الأسماء الموصولة كما تدخل أسماء الاستفهام في التوليديّة، كقولهم: "عرفتُ ما تقول"، موقع الاسم الموصول فيها عقب الفعل في البنية العميقة، لأنّ تحليلها القوسيّ على النحو التالي:

رج [عرفتُ ما رج تقول-].

(١) دلائل الإعجاز ١٠٦.

(٢) الخصائص ٣٤٣/٢.

(٣) انظر المعرفة اللغوية ١٤٢.

وقديماً قال النحويون العرب: أسماء الاستفهام لها حقُّ الصدارة؛ لأنها نقلت الجملة من الخبر إلى الاستفهام فلا يتحقق الغرض منها إلا بتقديمها.

وقالوا: لا يعمل في اسم الاستفهام ما قبله، وقالوا: لا يعمل ما بعده فيما قبله، وقالوا: لا يتقدّم ما في حيّزه عليه، كلُّ ذلك لمراعاتهم حقَّ الصدارة^(١).

ثمَّ إنّ النحويين في إعرابهم لأسماء الاستفهام يُنبئون عن الموقع الأصلي الذي انتقلت منه هذه إلى صدر الجملة من غير أن يصرّحوا بذلك برموز واضحة في تحليل قوسي، كما فعل التوليديون، بل اكتفوا مثلاً في قولنا: «مَنْ ضربت؟» بإعراب «مَنْ» اسم استفهام في محل نصب مفعولاً به، وهذا إقرار منهم ضمنيّ بأنَّ موقع «مَنْ» الأصلي بعد الفعل ضربت وفاعله المستتر.

ولذا كان الاستفهام سبباً في تعليق الفعل القلبي عن العمل لفظاً لا محلاً، كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ مَا تُوعَدُونَ﴾^(٢)

لكن في العربية يتوقّف الأمر عند أسماء الاستفهام، في حين أنّ الأسماء الموصولة لا يطأها حقُّ الصدارة، بل يعمل فيها ما قبلها، تقول: «رأيتُ الذي ربّاك»، فعَمِلَ الفعل بالاسم الموصول بعده.

غير أنّك قد تعترض فتقول: أوليس من قواعد النحويين أن لا يعمل ما في صلة الاسم الموصول فيما قبله، كما ذُكر في التعليق على الآية ﴿إِنِّي لَكَ مِنَ النَّاصِحِينَ﴾^(٣)؟

فلك بعد ذلك أن تدّعي أنّ في العربية حقَّ صدارة للاسم الموصول، لكن من واجبك أن تقيّد ادّعاءك فتقول: هي "صدارة جزئية"؛ لأنّ الاسم الموصول يعمل فيه ما قبله بخلاف أسماء الاستفهام.

٢١ - الشكل الصوتي والشكل المنطقي:

القواعد التوليدية غنيّة باحتوائها الشكل الصوتي والشكل المنطقي في آن^(٤)، وبحفاظها الدائم على تفاعل اللغة والأنظمة الإدراكية الأخرى، كأنظمة الإدراك الحسي، والأنظمة الفكرية والأنظمة البراغماتية، كلُّ ذلك مع الاعتداد بالبنية السطحية والبنية العميقة اللتين تشكلان قواعد البنى المركبة والقواعد التحويلية^(٥).

(١) انظر الكتاب ١/ ١٢٧، ١٢٨، ٢٣٦، والمقتضب ٣/ ٢٩٧، والأصول ٢/ ٢٣٤، وشرح المفصل ٨/ ٢٨٠.

(٢) سورة الجن: ٢٥.

(٣) سورة القصص: ٢٠.

(٤) يعنون بالشكل المنطقي المعنى الموجّه إلى الذهن، والذي يحكم على صحته منطق العقل.

(٥) انظر المعرفة اللغوية ١٤٥.

وقد ميّز النحو التوليدي في حديثه عن العلاقات النحوية الفاعل المنطقي من الفاعل النحوي، ولكلّ منهما بنيته التي يعرف بها، فالفاعل النحوي يُعرف بالنظر إلى البنية السطحية، والفاعل النحوي يُعرف بالرجوع إلى البنية العميقة^(١).

والتوليديّة تعمل على فصل المعنى عن الإعراب، وربط الإعراب بالموقع البنيوي للكلمة لا بالمعنى، فالعلاقة عندهم مثلاً بين المضاف والمضاف إليه علاقة بنيويّة لا علاقةً معنويّة.

ولهذا كلّ كان «التمييز بين الوظائف النحوية والوظائف الدلالية هو جوهر نظرية الوظائف الموضوعاتية، كما أسس لها كلّ من غروبر وجاكندوف، وطوّرتها القواعد التوليديّة فيما يعرف بالنظرية الموضوعاتية»^(٢).

فالعصن في «هَبَّتِ الرِّيحُ فانكسرَ العصنُ» فاعلٌ مرفوع، لكنّه ليس [+فاعل]، بل [+مفعول] أو [+منفعل] من الناحية الموضوعاتية.

كذلك الأمر بالنسبة إلى زيد في «نظرْتُ إلى زيدٍ»، فإعراب زيد اسمٌ مجرور، لكنّ هذا لا علاقة لها بوظيفته الموضوعاتية [+هدف].

وفي النحو العربي نجد مصطلح "الصّناعة النّحويّة" أو "اللفظ" يقابل ما سمّاه التوليدون الشكل الصوتي، و"المعنى" يقابل ما سمّاه التوليدون «الشكل المنطقي».

وتجد في كلام النّحويين ما يدلُّ على تنبُّههم إلى هذا الأمر، حين فصلوا بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى، كما فعل ابن جني، فعقد باباً لذلك^(٣)، ساق فيه مواضع ممّا يختلف فيه تقدير الإعراب عن تفسير المعنى، ليلفت إلى أنّه ليس كلّ ما يُفهم على توجيهه اللفظ يُعرّب به، فمن ذلك قولهم: «سرّني قيام هذا وقعود ذاك»، فإنّه وإن كان تقديره «سرّني أن قام هذا وأن قعد ذاك» فلا يجوز فيه إعراب «هذا» في محلّ رفع فاعلاً، بل يبقى مضافاً إليه.

ثمّ يقول: «فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تقبّلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصحّحت تقدير الإعراب»^(٤).

(١) انظر المعرفة اللغوية ١١١، ونظرية تشومسكي اللغوية ١٦٢.

(٢) اللسانيات في التراث اللغويّ العربيّ ٣٥٥.

(٣) انظر الخصائص ٢٧٩/١.

(٤) المصدر نفسه ٢٨٣/١.

ثم أتبع ابن جني ذلك الكلام بباب آخر عن «التفسير على المعنى دون اللفظ»^(١) أشار فيه إلى حالات من تفسير المعنى، لا يصح حمل الإعراب عليها، كقولهم: «أهلك الليل» بالنصب، هكذا سمعت من العرب، وتفسير المعنى فيها: الحق أهلك قبل هبوط الليل، لكن «الليل» يظل منصوباً، ولا يُجرُ بالإضافة، لأن هذا تفسير معنى لا تقدير إعراب ولفظ، إنما اللفظ على تقدير: «الحق أهلك وسابق الليل» ليتحقق للفظ النصب المسموع الثابت الذي لا مفر منه.

فالتحويون لم يكتفوا في تعريف الفاعل بمعناه المنطقي الذي يتبادر إلى الذهن، بل زادوا فيه حكم تركيبه في الجملة حين قالوا: «الفاعل ليس كل من كان فاعلاً في المعنى، بل كل اسم ذكرته بعد الفعل، وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم مثبتاً كان أو منفياً»^(٢).

فالفاعل تحديد إعراب لا تخصيص معنى، فلو لم يكن زيد فاعلاً في الجمل الآتية: «مات زيد»، و«لم يخطئ زيد» و«انحزم زيد» فما عساه يكون؟

فإذاً الوظيفة النحوية التركيبية للفاعل هي ما قصده التحويون حينما أعربوه فاعلاً، لا الوظيفة الدلالية المنطقية، والتحويون يلتقون في ذلك مع التوليديين.

وهذا عين ما تقوله التوليدية اليوم، فوظيفة الفاعل الموضوعاتية في الجمل السابقة «منفعل» أو «متأثر» لا «فاعل»، ولا علاقة في التوليدية للوظيفة الموضوعاتية بعلامة الإعراب، أو بموقع الاسم في البنية التركيبية. وكذلك في شأن المفعول قرر التحويون أنه يُنصب إذا أُسند الفعل إلى الفاعل، فجاء هو فضله، وإلا رُفع، كما في البناء للمجهول.

وقد ضمن ابن جني هذا الكلام باباً «في الرد على من اعتقد فساد علل التحويين لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلة»^(٣).

وزاد على ذلك أن قدّم مسوغاً لتنوع التقديرات النحوية للجملة ذات المعنى الواحد، فقال في باب التقديرين المختلفين لمعنيين مختلفين: «إنما هي صناعة لفظية، يسوغ معها تنقل الحال وتغيرها، فأما المعاني فأمر ضيق، ومذهب مستصعب، ألا تراك إذا سئلت عن زيد من قولنا: زيد قام سمّيته مبتدأ لا فاعلاً، وإن كان فاعلاً في المعنى، وذلك أنك سلكت طريق صناعة اللفظ فاختلفت السمة، فأما المعنى فواحد»^(٤).

(١) انظر الخصائص ٢٦٠/٣.

(٢) الخصائص ١٨٥/١.

(٣) انظر المصدر نفسه ١٨٤/١.

(٤) المصدر نفسه ٣٤٣/١.

فمن هذا يتبين أنَّ الثُّحاة ربطوا بين الصَّناعة اللفظية والمعنى في تعريفهم وأحكامهم، فأخذوها بعين النظر في عللهم وتعريفهم، ولو استأثروا بالمعنى وحده لكان زيدٌ في قولك «مات زيدٌ» مفعولاً، ولكنهم قرنوا اللفظ إلى المعنى، كما قرن التوليدون بين الشكل الصوتي والشكل المنطقي في نظرياتهم، فهذه نقطة توافق واضحة بين الفريقين.

٢٢ - التحويلات:

يقوم نظام القواعد عند تشومسكي على مجموعة من القواعد التحويلية، التي قسّمها إلى قسمين: تحويلات إلزامية وتحويلات اختيارية، وقد يجتمع في الجملة الواحدة ما يزيد على إجراء تحويلي واحد^(١).

ففي جملة: «الأب ضرب الولد» إذا أسندنا الفعل إلى الآباء صارت صيغة الجمع في الفعل إلزامية: «الآباء ضربوا الأولاد»، وكان فيها تحويل واحد، هو إسناد الفعل إلى واو الجماعة.

فإذا حوّلنا تلك الصيغة إلى صيغة المبني للمجهول صارت: «الأولاد ضربوا»، فقمنا بتحويلين: الأول تقديم الأولاد إلى بداية الجملة، والثاني: إسناد الفعل إلى واو الجماعة.

وهذا الأمر كان ثابتاً في التوليدية قبل عام (١٩٨٠)، أما بعده فقد غدت القاعدة (حرّك أ) قاعدة إلزامية، تملئها سمات العنصر المعجمي.

فإن كان له سمة [+ضم متّصل] كان لازماً عليه التحرك من موقعه في البنية العميقة على المشجر الركني، والالتصاق بعامله أيّاً كان هذا العامل.

وإن كان له سمة [+ زمن] تحرك إلزامياً باتجاه ركن الزّمن.

وفي نظرية التحقق والتثبيت لتشومسكي (١٩٩٥) ينتقل الفعل على المشجر الركني لتثبيت هذه السمة، ولا يتحرّك إن لم يكن [+ زمن]، كما هو حال المصدر^(٢).

وفي النحو العربي الكثير من التحويلات، من تقديم وتأخير وحذف، وكل ذلك داخل في ما سمّاه التوليدون التحويل، وكذلك منها ما هو جائز، ومنها ما هو واجب، ومنها ما هو ممتنع.

فيكون تقديم الخبر على المبتدأ على سبيل المثال واجباً إذا كان من مسوِّغات الابتداء بالنكرة، كأن يكون ظرفاً مختصاً، كقولك: «عندي رجل»، فالذي سوِّغ الابتداء بالنكرة ههنا أنّها تأخّرت عن الخبر، وهو ظرف

(١) انظر البنى النحوية ٦٣.

(٢) انظر دراسة توليدية تحويلية للتركيب المصدر ١٣٩.

مختص، ولو تأخر الخبر عنها لامتنع إعرابها مبتدأ وفهم الظرف على أنه وصفٌ للنكرة لا خبرٌ لها، فحصل إشكال، لذلك وجب تقديم الخبر^(١).

ويكون تقديم المفعول على فاعله واجباً مثلاً إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً والمفعول ضميراً، كقولك: «أكرمك زيد»^(٢).

ويكون ممتنعاً عند اللبس كـ «ضرب موسى عيسى»^(٣)، فهذا يلزم كون الأول فاعلاً والثاني مفعولاً، لئلا يختلط الأمر على السامع.

وليس من وكد هذا البحث الخوض في تفاصيل هذه التحويلات، التي تمثل الأطوار الأولى القديمة من ظهور نظرية تشومسكي، التي نالت نصيبها من الدرس والاهتمام؛ بل هو مخصص لدراسة الطور العاملي الأحدث المفتقر إلى الدراسات العربية، بما فيه من نظريات تتصل بالحكم والعمل والربط، فقد استغنت التوليدية في طورها الحديث «نظرية العمل والإحالة ١٩٨٠» عن التحويلات القديمة التي مثلتها أطوارها الأولى، لتجعل التحويل الإلزامي الوحيد منحصراً في قاعدة «حرك العنصر أ».

٢٣ - القواعد والسياق التركيبي ومبدأ التوليفات:

وجدت التوليدية أن بعض القواعد يُقيد تطبيقها بسياق معين، فأداة النكرة في اللغة الإنكليزية لا يمكنها أن تظل على حالها إذا كان الاسم الذي يليها جمعاً، فهي تختص بالأسماء المفردة^(٤)، وكذا إضافة (s) في آخر الفعل يختص بكون الفاعل قبله مفرداً مذكراً أو مفرداً مؤنثاً أو ممّا لا يعقل.

وهكذا ربطوا بعض القواعد بسياقها الذي ترد فيه.

ومما يتصل بذلك مبدأ توليفات الكلام، الذي نسب التوليديون الفضل في وضعه إلى تشومسكي، وينص هذا المبدأ على وجوب وضع ضوابط لاستعمال كل كلمة بحسب أسبقيتها التركيبية، وفق الاستعمال اللغوي، والضوابط الصناعية لتركيبها، ككلمة ما لا ترد إلا في سياق النفي، وأخرى لا تستعمل إلا للزمن، وثالثة لا ترد إلا للشرط، وهكذا^(٥).

(١) انظر الكتاب ١٢٨/٢، وشرح التسهيل ٣٠٠/١.

(٢) انظر الكتاب ٣٤/١، شرح التسهيل ١٣٥/٢.

(٣) انظر شرح التسهيل ١٣٣/٢.

(٤) انظر البنى النحوية ٤١.

(٥) انظر مدخل لفهم اللسانيات ٦٨.

وكان النحويون العرب من قبل على دراية بذلك؛ فقد شرطوا لإعطاء أداة ما حكماً معيناً أن تأتي في سياقٍ محدّد، كـ «من» التي لا يُحْكَمُ بكونها زائدةً إلّا في التركيب المنفي، وفي حال كون مجرورها نكرةً^(١)، كقوله تعالى: ﴿مَالَكُمْ مِّنْ إِلَهِ غَيْرُهُ﴾^(٢)، أي: ما لكم إله غيره^(٣).

وقيدوا عمل «ما» عمل «ليس» بشروط سياقية تركيبية، وهي^(٤):

- أن تدخل على الجملة الاسمية.

- ألا يتقدّم خبرها على اسمها.

- ألا يتقدّم معمول خبرها على اسمها.

- ألا يُنتَقَضَ نفي خبرها بـ «إلا».

- ألا يأتي بعدها «إن» الزائدة.

وقد توفّرت الآية التالية على الشروط كافة: «ما هذا بشراً»^(٥).

فإذا انتقضت هذه الشروط أهملت «ما» فلم تعمل.

وكذلك شرطوا عمل «لا» عمل «إن» بشروط تركيبية أخرى^(٦).

وشرطوا كذا عمل اسم الفاعل بمثل ذلك، فقالوا: اسم الفاعل إذا وُصِفَ لا يعمل، وإذا عمل لا يوصف، إلى غير ذلك من شروط إعماله التركيبية^(٧).

ويفسّر التوليديّون هذه الظاهرة بأنّ اسم الفاعل إذا وُصِفَ فهو [+اسم]، وإذا عمل فهو [+فعل]، فكيف يلتقي اسم وفعل في اللفظ نفسه!

وإذا أمعنا النظر في هذه الشروط وفي أسباب وضع النحويين لها وجدنا أنفسنا أمام نظرية الأصل والفرع، فلولا كون هذه العوامل فرعاً في العمل ما قُيِّدت بشروط ليست لأصولها، فـ «ليس» أصل في العمل، فلم تُقَيَّد بشروط كما قُيِّد فرعها «ما»، واسم الفاعل كما تعلم فرع عن الفعل في العمل.

(١) انظر الكتاب ٦٨/١، ٣١٥/٢، ٢٢٥/٤، والمقتضب ٤٥/١، ١٣٧/٤، ومغني اللبيب ١٦٤/٤.

(٢) سورة الأعراف ٥٩.

(٣) وإن كان مذهب الأخفش من النحويين جواز زيادتها في الموجب المثبت. انظر البغداديات ٢٤٢، وشرح المفصل ٢٥/٨، ومغني اللبيب ١٦٤/٤.

(٤) انظر مغني اللبيب ٤٢/٤.

(٥) سورة يوسف: ٣١.

(٦) انظر مغني اللبيب ٢٨٥/٣.

(٧) انظر الكتاب ١٣٠/١، ١٧١، ١٨١، وشرح المفصل ٩٩/٦.

وأحكم النحويون هذه النظرية عندما تنبّهوا إلى أنّ الفرع قد يكون أصلاً بالنظر إلى ما تحته، وفرعاً بالنظر إلى ما فوقه، نحو «ليس»، فهي أصلٌ بالنظر إلى «ما» النافية، فرعٌ بالنظر إلى «كان» في العمل.

فالنحويون راعوا قضية الأصل والفرع، واحتكموا إليها في الأخذ بنظرية العمل، بخلاف ما تراه في اللسانيات الحديثة، التي لا تربط العمل بنظرية الأصل والفرع، ولا تتعرّض إليها، فليس في التوليدية ما يُسمّى بأصل ولا فرع، فهذه نظرية خاصة بالعربية ابتكرها النحويون.

٢٤- اختصار المكوّن الصوتي:

للعمل علاقة بالمكوّن الصوتي عند التوليدين، وقد يُحذف المكوّن الصوتي اختصاراً؛ يقول تشومسكي: «ويختصر مستوى المكوّن الصوتي نفسه عن طريق حذف أيّ مقولة لا يتطلبها وجود المواد المعجمية الواقعة ضمنه»^(١)، ويعلّل لفائدته بقوله: «فهو يزودنا بتعليل لحقيقة كون القيود المتعلقة بتطبيق قاعدة الاختصار معلومةً دونما أدلة...».

وكأنّ هذا الكلام يتمثل مع قول النحويين العرب: إنّ اللفظ محذوف لدلالة الحال عليه، كما حذفوا الفعل وأبقوا المفعول في قولهم لمن أراد تسديد رميه نحو القرطاس: «القرطاس والله»، أي أصبت القرطاس، فدلّ المقام والحال على الفعل المحذوف.

و الحذف في كلام العرب للاختصار كثير، وقد ساق البحث كلاماً وافياً عنه مندرجاً في «نظرية الأثر» في النحو العربي^(٢).

٢٥- قيود التبئير:

التبئير أو الموضوعة «عملية صورية، يتم بمقتضاها نقل مقولة كبرى كالمركبات الاسمية أو الحرفية أو الوصفية من مكان داخلي إلى مكان خارجي»^(٣) كقولنا: زيداً أحببت.

وهو راجع إلى مبادئ نظرية الربط التي سبق الحديث عنها.

وقد وضع اللسانيون قيوداً للتبئير، كالقيود التي وضعها روس سنة ١٩٦٧، ومنها: قيد الجزيرة الميمية، وقيد المركّب الاسمي المعقّد، وقيد المركّب العطفی، وقيد الفرع الأيسر، وهذه القيود تمنع التبئير في التراكيب التالية على التوالي^(٤):

(١) المعرفة اللغوية ٣٠٣.

(٢) انظر ١٧٣.

(٣) اللسانيات واللغة العربية ١١٤.

(٤) انظر المصدر نفسه ١١٦.

- *زيداً مَنْ ضرب؟ (أي: مَنْ ضربَ زيداً).

- *زيداً أَظُنُّ الرَّجُلَ الذي ضرب انتحر (أي: أَظُنُّ الرجلَ الذي ضربَ زيداً انتحر).

- *زيداً انتقدتُ وعمراً^(١) (أي: زيداً وعمراً انتقدتُ).

- *زيدٌ انتقدتُ أبا (أي: انتقدتُ أبا زيد).

وقد درس النحويون هذه القيود، وتنبهوا إليها قبل قرون، وسموها موانع صناعية، فمنعوا مثلاً عمل ما بعد اسم الاستفهام فيما قبله، ومنعوا عمل ما في صلة الموصول فيما قبل الموصول، ومنعوا تقديم المضاف إليه على المضاف. فكان الفرق إذًا بين عمل التحويين وعمل التوليديين في ربط تفسيرات هذه القواعد بالقواعد الكلية التي تخضع لها اللغات عامة، لا في مجرد ابتكار الفِكر والقواعد.

٢٦- التسوير:

ابتكر اللسانيون مفهوم التسوير الذي لا بدَّ منه لألفاظ خاصّة مثل «أحد»، فإذا ما وجدوا لفظاً كهذا لا يربطه سور كالنفي قبله حكموا عليه باللحن، مثال ذلك «*رأيتُ من رجل».

وكذا اشترط النحاة من قبل، فقالوا: مَنْ لا تزداد في الموجب^(٢)، بل ينبغي أن تُسبق بنفي أو استفهام، كما في قوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾^(٣)

وهنا يجب التنبيه على التقدم الذي أحرزته التوليدية من حيث سعيهم إلى الاقتصاد والإيجاز في نظريتهم، فقد ضمّنوا مسألتي التسوير وقيود التبئير نظرية الإحالة، فلم يعودوا في حاجة إلى تعدّد المبادئ والأحكام؛ إذ جمعوا الأحكام المشتركة تحت نظرية واحدة، تسعى قدر الإمكان إلى التّكامل.

٢٧- الموضعة والإعراب المستتر:

وجد اللسانيون أنّ من الأسماء ما لا إعراب بارزاً لها، وأنّها تسلك سلوكاً مغايراً لتلك التي لها إعراب بارز^(٤)، وقد ربطوا ذلك بـ "الموضعة"، أي التقديم، فحين يُمَوَّضَع/ يتقدّم اسم مستتر الإعراب فإنه يؤوّل بالضرورة فاعلاً، ولا يقبل تأويل المفعولية، أمّا الاسم البارز الإعراب فيحتل الوجهين.

مثال ذلك قولنا: عيسى ضرب موسى.

(١) هذه الجملة أوردها د. الفاسي في جملة ما أورده من جمل مغلوطه، مع أنّها عربيّة صحيحة لا شيء يظن في نحويتها.

(٢) انظر ما سبق ٢٦٥.

(٣) سورة الأعراف: ٥٩.

(٤) انظر اللسانيات واللغة العربية ١٩٤.

لا يمكن لعيسى في الجملة إلا أن يكون فاعلاً في المعنى لا مفعولاً، لأنه يقع قبل الفعل، أمّا لو كان اسماً آخر تظهر عليه علامة الإعراب لجاز فيه الفاعل أو المفعول، نقول: زيدٌ ضربَ خالدًا، ونقول: زيداً ضرب خالدٌ. وقد تكلم النحويون بالتفصيل على هذه القضية منذ أمد بعيد، وقرنوها بأمن اللبس، ودُكرت جهودهم في هذا البحث في «نظرية الحالة» في النحو العربي^(١).

٢٨- مبدأ المسافة الدنيا:

اقترح روزنوم عام ١٩٦٧ مبدأ المسافة الدنيا الذي يشترط في مراقب العائد أن يكون العنصر الأقرب إليه^(٢)، ثمّ اختصر ذلك تشومسكي وضمنه المبدأ الأوّل الذي ينصّ على أنّ العائدي يجب أن يكون مرتبطاً بمرجعه في مجال عامله، والمبدأ الثاني من مبادئ الربط الذي ينصّ على أنّه يجب أن يكون الضمير حرّاً في مجال عامله. مثال ذلك: اشترى الآباء للأطفال قصصاً تسليهم.

فالضمير عائد على الأطفال لأنهم أقرب مذكور.

ومن تمام القول على المسافة الدنيا ما يتعلّق بربط العوائد، فقد قرّروا أن لا بدّ أن يكون العائد مربوطاً في داخل المجال الأصغر للفاعل.

مثال: جعل زيدٌ أخاه يضرب نفسه.

فالعائد «نفسه» لا بدّ أن يكون مربوطاً بالمجال الأصغر للفاعل، وهو «أخاه».

وقد بذل النحويون العرب جهداً كبيراً في مسألة عود الضمير، قواعده العامة وحالاته الخاصة، وكيف يكون تفسيره، ودُكر ذلك في الفصل الثالث في معرض مقابلة نظرية الربط على النحو العربي.

٢٩- الإحالة المنفصلة، والمبدئين «أ» و«ب» من مبادئ الربط:

منع التوليديون -فيما يندرج تحت المبدئين الأول والثاني من مبادئ نظرية الربط^(٣)- عود الضمير على النواة الوظيفية نفسها المذكورة في الجملة، واشتروا لذلك ذكر «نفس»، ففي قولنا: «حاول زيدٌ قتله» لا يمكن أن يكون الضمير عائداً على زيد، لأنّه يشترك معه في النواة الوظيفية، بل لا بدّ من إدخال كلمة «نفس» قبله ليصحّ عوده على زيد، فنقول: حاول زيدٌ قتل نفسه، لأنّ العائدات

(١) انظر ٢٢٠.

(٢) انظر اللسانيات واللغة العربية ٢٠٤ ح، ٢٠٥.

(٣) انظر ١١١.

ترتبط بالمجال المحلي^(١). وقالوا: «الضمير لا يمكن أن يأخذ كمرجع له عنصراً يقع في مجاله»^(٢)، وقالوا: «العنصر أ يتحكّم مكوّناً في كلّ عنصر في مجاله ليس متضمّناً فيه»^(٣)، مثال ذلك، إذا قلنا: زيدٌ قرأ كتابه، فمجال الضمير في «كتابه» الجملة كلّها التي يشتمل عليها الضمير، ماعدا كلمة «كتاب»؛ لأنّ الضمير متضمّناً فيها نفسها، فلا يمكن أن تعود الهاء على الكتاب، فإحالة الضمير يجب أن تكون "إحالة منفصلة" وفق تعبير التوليديين.

ولابدّ - قبل تبين جهود النحويين المطابقة لما توصّل إليه التوليديّون اليوم - من الإنباه على أنّ مفهوم العائد يختلف بين النّحو العربيّ والنظرية التوليديّة، فالعوائد في التوليديّة هي العناصر المعجميّة أو غير المعجميّة التي تحتاج بالضرورة إلى كلمة قبلها تفسّرها وتحدّد مرجعيّتها، ولولا هذه المرجعيّة لفسد معنى الجملة لتعذّر فهمها.

فالعوائد المعجميّة نوعان:

عوائد الضّمائر الانعكاسيّة: كقولنا: هندٌ تحبُّ نفسها.

وعوائد ضمائر التبادل: كقولنا: الأولاد يحبُّ بعضهم بعضاً.

والعوائد غير المعجميّة كأثر الاسم الموصول في جملة الصّلة، وأثر اسم الاستفهام، أو أثر أيّ اسم مقدّم، أو أثر الضمير المتّصل بعامله.

وأمثلة ذلك على التوالي:

- هذا الرّجل الذي أحببت [أث].

- من رأيت [أث]؟

- زيداً رأيت [أث].

- زيدٌ نام [أث].

والعائد في النّحو العربيّ ما يعود من جملة الصلة على الاسم الموصول ليربطه به، كالهاء في قولنا: الرجل الذي ضربته عفا عني.

(١) انظر اللسانيات واللغة العربية ٢٢٦.

(٢) انظر المعرفة اللغوية ١٥٩.

(٣) المصدر نفسه ٣٠٠.

والآن هل تنبّه النحاة العرب إلى مبدأ "الإحالة المنفصلة" الذي ضمّنه التوليديّون المبدأ "ب" من مبادئ الربط، أم أنّ هذا المبدأ من بدائع التوليديين وفرائدهم؟

إذا سبرت كتب التطبيق النحويّ في العربية اكتشفت أنّ هذا المبدأ كان من صميم عمل المعرّبين، انتظم أذهانهم وإن لم يُصرّحوا به وينظّروا، فهو إذاً ليس بجديد على النحويّين؛ فقد تنبّه علماء العربية إليه، وتنبّهوا عليه في مواضع، منها عندما فسّروا قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾^(١)، وهو يتحدث عن الكفار الذين ينسبون البنات إلى الله سبحانه، ويستأثرون بالذكر لأنفسهم، وقد قال فيها المعربون: «ما» ههنا في محلّ رفع مبتدأ، مستصحبين قوله تعالى في آية أخرى: ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبُنُونَ﴾^(٢)، ولم يُجيزوا أن تكون «ما» في موضع نصب عطفاً على «البنات»، على تقدير: ويجعلون لهم ما يشتهون لعلّة صناعيّة نحويّة، وهي أنّ الضمير لا يُضاف إلى صاحبه المظهر في العربية، فالعرب لا تقول: «أهلكتك»، ولا «جعلت لك»، ولا «أنصفتني»؛ إنّما يقولون: «أهلكك نفسك» و«جعلت لك»، و«أنصفت نفسي».

فهذا السماع الذي تُقام عليه قواعد النحو، ويُضاف إليه فساد المعنى، والتناقض العقليّ؛ «لأنّ ضمير الشّيء هو الشّيء البتّة، والشّيء لا يُضاف إلى نفسه»^(٣).

يقول الفراء في الحديث عن الآية: «وإنّما اخترت الرّفْع لأنّ مثل ذا من الكلام يجعل مكان (لهم) (لأنفسهم)؛ ألا ترى أنّك تقول: قد جعلت لنفسك كذا وكذا، ولا تقول: قد جعلت لك. وكلّ فعل أو خافض ذكرته من مكنيّ عائِدٍ عليه مكنيّاً^(٤) فاجعل مخفوضه الثاني بالنّفس، فتقول: (أنتَ لنفسك لا لغيرك)، ثمّ تقول في المنصوب: (أنتَ قتلتَ نفسك)، وفي المرفوع: (أهلكتك نفسك)، ولا تقول: (أهلكتك)، وإنّما أراد^(٥) بإدخال النّفس تفرقة ما بين المتكلّم وغيره، فإذا كان الفعل واقعاً من مكنيّ على مكنيّ سواه لم تدخل النّفس، تقول: (غلامك أهلك مالك)، ثمّ تكني عن الغلام والمال، فتقول: هو أهلكه، ولا تقول: (هو أهلك نفسه)، وأنت تريد المال»^(٦).

وبنحو ذلك قال الزّجاج وابن جني ومكيّ القيسيّ وابن عطية وغيرهم^(٧).

(١) سورة النحل: ٥٧.

(٢) سورة الطور: ٣٩.

(٣) الخصائص ٣/٣٣٤.

(٤) أي مُضمراً.

(٥) أي المتكلّم، أو واضع اللغة.

(٦) انظر معاني القرآن له ١٠٥/٢.

(٧) انظر معاني القرآن للزّجاج ٥٤، والخصائص ٣/٢٤، ٣٣٤، ومشكل إعراب القرآن ١/٤٥٣، وأمالى ابن الشجري ١/٥٧، ٣٥٣، وشرح المفصل ٣/١٨٦، والمحرر ٣/٤٠١.

وعَلَّ ابن الشجري لذلك بقوله: «وإنَّما تجبَّوا تعديَّ الفعل إلى ضمير فاعله كراهة أن يكون الفاعل مفعولاً في اللفظ، فاستعملوا في موضع الضمير النَّفسَ، نزلوها منزلة الأجنبي»^(١)

ولم يُسمع عن العرب من ذلك إلا ما كان من الأفعال من باب ظنَّ وأخواتها، فيقولون: ظننتُني، وحسبْتُني^(٢)، ولعلَّ السَّبب وراء ذلك أنَّ هذه الأفعال تدخل على جملة مؤلَّفة من مبتدأ وخبر، فهي جملة ثابتة مستقرَّة، ولن يُفهم من الكلام خلاف المراد، فاللبس مأمون^(٣).

ولم يخرج عن ذلك إلا فعلاَن شُعَا بتعديَّ الفعل إلى ضمير فاعله، وليس من باب العلم والظنَّ، هما «فقدتُني» و«عدمْتُني».

أمَّا في قول الشاعر^(٤):

كأنا يوم قرى إنا — ما نقتل إيانا

فكان الأولى بالشاعر أن يقول: «نقتل أنفسنا»، ولذلك أدرج سيبويه هذا الشاهد تحت قوله: «هذا باب ما يجوز في الشعر من «إيّا» ولا يجوز في الكلام»^(٥).

لكنّه حسن في هذا الموضع استعمال «إيانا» لشبه «إنّما» بـ «إلّا»، فكما يحسن ويكثر مجيء «إيّا» بعد «إلّا» حسن بعد «إنّما»^(٦).

وعَلَّ ابن الشجري على ذلك بقوله: «ولمّا لم يُمكن هذا الشاعر أن يقول: «نقتل أنفسنا»، ولا نقتلنا وضع إيانا موضع «نا»، وحسن ذلك قليلاً أن استعمال المتّصل ههنا قبيح أيضاً، وأنّ الضمير المنفصل أشبه بالظاهر من المتّصل، فـ «إيانا» أشبه بأنفسنا من «نا»^(٧).

يتراءى لك من هذا النصّ أن استعمال المنفصل أقلُّ وطأة من المتّصل إن أنت عدلت عن الأصوب والأفصح وهو لفظ النفس، فقولك "نقتل أنفسنا" هو الصواب، ولمّا لم يمكن الشاعر استعماله استعمال "إيانا" فهو أشبه بـ "أنفسنا" من "نا".

(١) أمالي ابن الشجري ٥٧/١.

(٢) وسُمِع من غير هذا الباب فعلاَن فحسب: "عدمْتُني" و"فقدتُني"، انظر أمالي ابن الشجري ٥٧/١.

(٣) تعليل الفراء كون هذه الأفعال ناقصة محتاجة إلى الخبر بعد الاسم. معاني القرآن ١٠٦/٢.

(٤) تقدّم ١٨٨.

(٥) الكتاب ٣٦٢/٢.

(٦) هذا ملخص قول ابن مالك في شرح التسهيل ١٤٩/١.

(٧) أمالي ابن الشجري ٥٨/١، وبنحو من ذلك قال ابن يعيش، انظر شرح المفصل ١٨٦/٣.

ويضيف ابن مالك تعليلاً لذلك فيقول: «لأنه لو أوقع المتصل فقال: "نقتلنا" لجمع بين ضميرين متصلين، أحدهما فاعل والآخر مفعول مع اتحاد المسمى، وذلك مما يختص به الأفعال القلبية»^(١)

فاتضح بذلك أن النحاة العرب لم يغب عن أذهانهم أنَّ الضمير ينبغي أن يكون حرّاً في مجال فاعله الأقرب، فلا يعود ضمير الشيء على نفسه، بل ينبغي أن يُبحث له عن مرجع، وأنَّ لفظ النفس يُستبدل بالضمير إذا أُريد نسبته إلى صاحبه، فلفظ النفس "عائد" مربوط أبداً في مجاله، ومردُّهم في ذلك ومُعتمدُهم السَّماع من فصيح كلام العرب، عليه يُقيمون مبادئ قواعدهم، وبه يهتدون.

٣٠- قيد الطرق غير الملتبسة:

أوجد العالم الأمريكي ريتشارد كاين قيدا يُدعى قيد الطرق غير الملتبسة، ينصُّ على أنَّ الطريق الواصل بين عنصر ما وعنصر آخر يحكمه يجب أن يكون خالياً من أيِّ لبس، بحيث لا يواجه في طريقه أيَّ احتمال آخر، يمكن أن يغيّر المراد من الجملة، فيلبس على السامع، بسبب آلية عمل الذهن في تحليل الجملة، التي يمثّل الرسم التشجري كيفية استقبالها وتفسيرها^(٢).

فنظرية الطرق غير الملتبسة تمنع التفرع الثلاثي في المشجر البنيوي، ولذا لا يمكن أن تتفرع عقدة شجرية تحمل سمة (ركن فعلي) لفعل مثل (أعطى) إلى ثلاثة فروع: الأول للفعل وهو رأس الركن، والثاني للمفعول الأول، والثالث للمفعول الثاني.

وقد تصدّت الباحثة التوليدية لبانة مشوّح في أطروحتها للدكتوراه لمعالجة مشكلة الأفعال المتعدية إلى مفعولين، لئلاَّ يؤدي تحليلها التشجري إلى الوقوع فيما تحذر منه هذه النظرية، وسيذكر جهدها في الفقرة التالية. وما يهّمك ههنا النقطة المشتركة بين هذه النظرية وما جاء به التحوّيون العرب، حتّى إنّ المصطلحين اتّفقا بين التوليديين والتحوّيين، فمصطلح النحويين "أمن اللبس"، ومصطلح التوليديين "الطرق غير الملتبسة" فهذا مبدءاً عام في اللغات كلّها.

وأمثلة ذلك في النحو العربي كثيرة، فثمة قواعد عدّة أنشأها النحويّون دفعاً للّبس، وثمة أعاريب كثيرة لنصوص من كلام العرب، رفضها التحوّيون مراعاة منهم لهذا الجانب.

من ذلك ضمير الفصل وضعوه لئلاَّ يلتبس الخبر بالّعت، وقد تقدّم ذلك في الفصل الثالث^(٣).

(١) شرح التسهيل ١/٤٨.

(٢) انظر (1984) Connectedness and Binary Branching.

ودراسة توليدية تحويلية للتركيب المصدري ١٤١.

(٣) انظر ١٨٩.

ومنها ما ذُكر من امتناع بعض وجوه الإعراب لفواصلٍ أجنبيّة يعترض الطريق بين العامل والمعمول أو بين الصلة والموصول، فيوقع السامع في لبس^(١).

ومنها استجادة التحويين مجيء «ثم» بين الجملتين المؤكدة والمؤكدّة إذا أُمن توهُم كون الجملة الثانية غير مؤكدة، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَذْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ * ثُمَّ مَا أَذْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾^(٢)، ومنعوا مجيئها إذا خشي توهُم كون الجملة الثانية غير مؤكدة، كقولك: أنصفتُ زيداً أنصفتُ زيداً، فلو أدخلت «ثم» بينهما لتوهُم السامع أنّهما ضربان اثنان^(٣).

فانظر كيف «جهد التحويون لصون الكلام من الغموض والإشكال، ليكون مُبيناً واضحاً غير ذي إلباس أو إبهام، وأرادوا لقواعدهم أن تُبنى على صرح سليم بعيد عن الغموض، لذا كثيراً ما نراهم يحكمون بوجوبها أو جوازها أو قياسها، أو يخرجون بها عن أقيستهم، أو يلزمون بقاءها على الأصل أو خروجها عنه، مستنديين إلى أمن اللبس، نائين عن الوهم من أجل حسن البيان»^(٤).

والأمثلة على ذلك كثيرة مبسطة في كتب النحو^(٥).

والفرق بين جهود التوليديين وجهود التحويين في التعامل مع اللبس مختلفٌ بعض الشيء، فاللبس عند التوليديين يخصُّ عمل الذهن عند التشجير البنيويّ اللازم للتركيب، ويؤثر في الدلالة، في حين أنّ اللبس عند التحويين العرب يخصُّ المعنى المراد وغرض المتكلم وفهم السامع، والفرق بين هذا وذاك كبير، فالتوليديون يهتمون بآلية عمل الذهن في وضع التراكيب عند التوليد اللغويّ، أو في تأويل الكلام وربطه في رسم تركيب مناسب أو تشجير له عند استقبال الكلام وتفسيره، ولا يتعلّلون بالدلالة والمعنى اللذين اهتمّ بهما التحويون العرب.

وإذا شئنا أن نعقد صلة بين الفريقين قلنا: الإعراب في العربية دلالة على المعنى، والمعنى من استيعاب المتلقي وفهمه للدلالة، وذلك إنّما يحصل في الذهن، لذلك فالخطُّ الواصل بين نظرية كايين والتفكير النحوي قائم.

٣١- نظرية الجمل الصغرى للباحثة لبانة مشوّح:

وجدت الباحثة لبانة مشوّح أنّ الأفعال المتعدّية إلى مفعولين تتنافى مع نظرية كايين المذكورة؛ لأنّها تعرّض التشجير الركني إلى لبس، بسبب تفرّع الركن الفعليّ إلى ثلاث عقد معاً: الفاعل والمفعول الأول والمفعول الثاني، وهذا ما تمنعه تلك النظرية، ولذا انبغى إيجاد حلٍّ لكلّ مركب فعلي يتعدّى إلى مفعولين، كالفعل "أعطى".

(١) كما سبق من إعراب قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ * يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾ سورة الطارق: ٨-٩

(٢) سورة الانفطار: ١٧-١٨.

(٣) انظر ارتشاف الضرب ١٩٥٩، وشرح التسهيل ٣/٣٠٥.

(٤) انظر ضبط القاعدة النحوية في ضوء تقييدها بأمن اللبس ٢١١.

(٥) المصدر السابق ٢١١-٢٢٠.

لذلك اقترحت مشوّح أن يُجعل مفعولاً الفعل في تركيب واحد، سمّته بـ«الجملة الصغرى»، من قبيل التجوّز، وإن كان يختلف عن مصطلح الجملة الصغرى في النحو العربي التقليدي.

تحتوي الجملة الصغرى عندها على عنصرين:

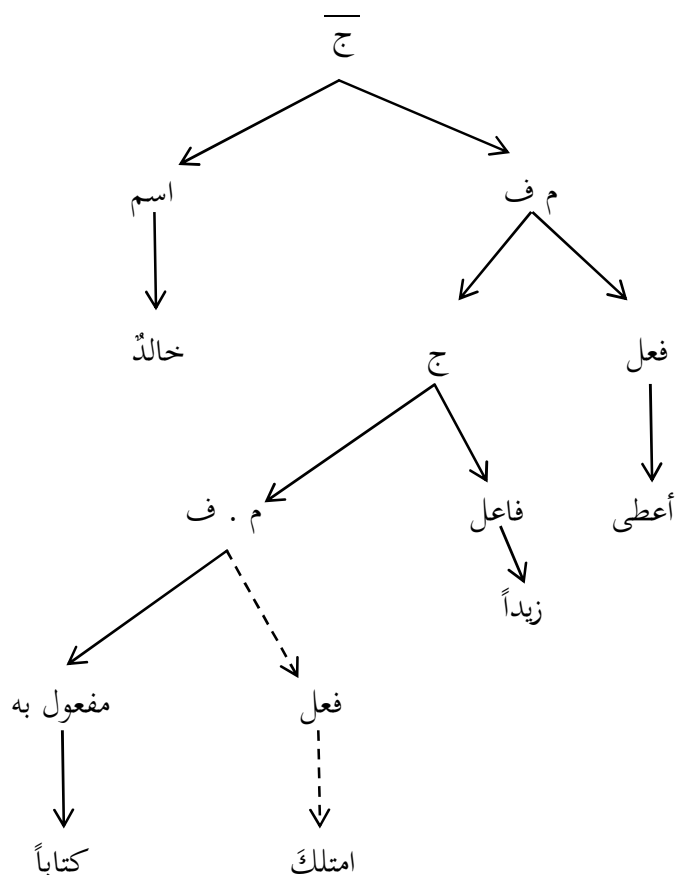
أحدهما - وهو المفعول الأوّل - يعتبر مُسنّداً إليه أو فاعلاً لهذه الجملة الصغرى، وهو فاعل منطقي لا نحوي.

والثاني - وهو المفعول الثاني - بمنزلة الخبر لذلك المسند إليه.

فكأنّ الجملة الصغرى جملة اسميّة تتألف من مبتدأ وخبر، أي أنّ العلاقة بين المفعول الأوّل والمفعول الثاني هي أقرب إلى العلاقة الإسنادية القائمة بين المبتدأ والخبر، أو العلاقة بين الفعل والفاعل، ففي حال قولك: (أعطى خالدٌ زيداً كتاباً) المعنى الضّمني هو: جعل خالدٌ زيداً يمتلك كتاباً، والصلة الدلالية المعنويّة واضحة.

وبهذا يصبح الرسم التشجيري لا يتطلّب إلّا تفرّعين إلى عقدتين: الأولى المركّب الفعلي من الفعل أعطى والجملة الصغرى، والثانية المكوّن الاسمي الفاعل.

وتتضمّن الجملة الصغرى المفعول الأوّل ودوره الدلاليّ فاعل لوجود فعل مقدّر "امتلك"، والمفعول الثاني ودوره الدلاليّ مفعول، على النحو الآتي: "أعطى خالدٌ زيداً كتاباً":



ويمكن توضيح ذلك أيضاً بطريقة التقويس كالتالي:

ج [أعطى خالد ج [زيداً كتاباً]]

وقد طبقت مشوّح نظريتها هذه على اللغتين الإنكليزية والفرنسية في أطروحتها، ثمّ دعّمتها بجملة أدلة تركيبية، مبيّنة أنّ مكونات هذه الجملة تخضع لمبادئ الربط والإحالة ولقواعد النظرية الموضوعاتية، فوثّقت بذلك الصّلة بين الفرضية المقترحة والنظريات الفرعية العاملة بأسرها.

وإذا تأملت كلام النحويين وجدت تشابهاً كبيراً بين ما قالوه وماهيّة اقتراح «الجملة الصغرى» هذا عند مشوّح، فالنحويون وصفوا الأفعال التي تتعدّى إلى مفعولين من أفعال القلوب وأفعال التحويل كظنّ وجعل بأنّها أفعال تتعدّى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، فهذه رؤية منهم للتركيب الأصليّ الذي كان جملة، واعتداداً بتلك الجملة، حيث فصلوا زمرة هذه الأفعال عن زمرة الأفعال التي تتعدّى إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر، كأعطى وكسا.

وإذا لم يرو غليك هذا الكلام، فهناك نصّاً آخر يقطع الشكّ باليقين، يُبثك تصريحاً لا تلميحاً بتسمية المفعولين «جملة» على مبدأ ما ارتآه التوليديّون اليوم؛ قال ابن الشّجري في معرّض الحديث عن أفعال القلوب التي يجوز فيها تعدّي الفعل فاعله إلى ضميره: «واستجازوا ذلك في أفعال العلم والظنّ الدّاخلية على جملة الابتداء، فقالوا: حسبّني في الدّار، وظنّني منطلقاً»^(١).

وإذا ابتغيّت وراء ذلك فانظر إلى نصّ آخر يُريك الجانب الدلاليّ من المسألة، كما الشأن عند الباحثة لبانة، فيصوّر لك كيف تتعامل النحويّون مع المفعولين على أنّهما فعل وفاعل في المعنى الدلاليّ؛ قال ابن يعيش في قولهم: «أعطى زيد عبد الله درهماً، وكسا محمّد جعفرًا جبّةً»: «ولابدّ أن يكون المفعول الأوّل فاعلاً بالثاني؛ ألا ترى أنّك إذا قلت: أعطيتُ زيداً درهماً فزيدٌ فاعل في المعنى؛ لأنّه أخذ الدّرهم، وكذلك كسوتُ زيداً جبّةً، فزيدٌ هو اللّابس للجبّة»^(٢).

فالنحويّون وإن لم يصرّحوا بمصطلح الجملة الصغرى كما صرّح التوليديّون اليوم فالفكر التوليديّ متصوّر في أذهانهم، يتراءى في أحكامهم كما ترى، ويظهر في ثنايا سطورهم ومن بين عباراتهم بوجهٍ أو بآخر، وإن اختلفت الغايات وتعدّدت المشارب.

(١) أمالي ابن الشّجري ٥٧/١.

(٢) شرح المفصّل ١١٣/٧.

٣٢ - اختبار التعويض:

احتكم التوليدون فيما احتكموا إليه لتحديد بنية العبارة وتمييز فصائلها النحوية بعضها من بعض إلى ما أسماه «اختبار التعويض»، وهو يقوم على «إبدال مجاميع الكلمات التي تعمل مكونات في الجملة بكلمة واحدة في الجملة، إنَّ هذا يؤكِّد أنَّ تلك المجموعة من الكلمات تؤلَّف مكوناً، واعتماداً على الكلمة المفردة التي اختيرت لتعوض عن المجموعة يمكن أن نحدِّد الفصيصة النحوية للمكوّن الذي نحن بصدده»^(١).

مثال ذلك قولنا: [كتاب [ابن جارتنا الكبيرة في السن]]

فهذا القول يتألّف من ركنين اسميّين: ركن اسميّ كبير رأسه «كتاب»، وركن اسميّ أصغر رأسه «ابن»، ويُستدلّ على ذلك بأنَّ الركن الأوّل يمكن أن يُعوض بكلمة واحدة هي «الكتاب»، والركن الثّاني يمكن أن يُعوض بكلمة «عمر» مثلاً، كذلك يمكن أن يُعوض عن الركنين بكلمة واحدة، هي «الكتاب»، وهكذا.

وقد عرف التّحيّون اختبار التعويض هذا منذ القدم، وإن لم يصرّحوا باسمه، وعبروا عنه بطرائق شتّى: منها أنّهم عدّوا الفعل والفاعل كالشيء الواحد، فهذا مكوّن من مكونات بنية العبارة.

ومنها أنّهم عدّوا المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، فهذا مكوّن آخر.

ومنها أنّهم أوّلوا الحرف المصدر مع جملة الصلة بعده بمفرد، فهذا مكوّن ثالث.

ومنها أنّهم وصفوا الجمل التي لها محل من الإعراب بأنّها الجمل التي يمكن تأويلها بمفرد محلّها، فهذا مكوّن آخر.

ومنها أنّ التابع مع متبوعه يعدّان شيئاً واحداً، فهذا مكوّن.

وكذلك الظرف والجار والمجرور هما من متمّمات ما تعلّق به، فكأنّهما معه مكوّن واحد.

فهذا كلّ يعادل ما ابتكره التوليدون اليوم من اختبار التعويض الذي يحدّد مكونات بنية العبارة.

واليك بعض الأمثلة:

- عدّد مكونات بنية العبارة في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾^(٢) مكونات فقط، الأوّل: المصدر المؤوّل من «أن» وما بعدها، والثاني: المصدر "خير" مع ما تعلّق به. والفصيصة النحوية للمكوّن الأوّل مبتدأ، وللمكوّن الثاني خبر.

(١) النظرية النحوية ٨٤.

(٢) سورة البقرة: ١٨٤.

- عدد مكوّنات بنية العبارة في الأبيات الأعشى الثلاثة^(١):

ما روضةً من رياض الحزن مُعشبةً خضراء جادَ عليها مُسبلٌ هطلُ
يضاحكُ الشمس منها كوكبٌ شرقُ مؤزَّرٌ بعميم التبتِ مُكتهلُ
يوماً بأطيب منها نشرَ رائحةٍ ولا بأحسن منها إذ دنا الأصلُ

مكوّنات فقط!

الأول: من قوله «ما روضة» إلى قوله «يوماً» في البيت الثالث.

والثاني: من قوله: «بأطيب» إلى آخر الكلام.

والفصيحة النحويّة للمكوّن الأول هي اسم (ما) العاملة عمل ليس، والفصيحة النحويّة للمكوّن الثاني هي خبر ما، وما سوى ذلك هو من متعلقات أحد المكوّنين وامتّماته، وذلك على النحو الآتي:

«من رياض» صفة للروضة، و«معشبة» صفة ثانية، و«خضراء» صفة ثالثة، و«جادَ عليها مسبلٌ» الجملة الفعلية من الفعل وفاعله صفة رابعة، و«يضاحك كوكبٌ» الجملة من الفعل وفاعله صفة للروضة أيضاً، و«مؤزَّرٌ» و«مكتهلٌ» صفات للكوكب، و«يوماً» ظرف متعلّق بـ«ما» النافية، فهذه كلّها من متّمات المكوّن الأول.

و«نشرَ» تمييز أطيّب، و«رائحةٍ» مضاف إليه، فهو والمضاف كالشيء الواحد، و«ولا بأحسن» معطوف على أطيّب، فهو تابع له، و«إذ» ظرف متعلّق بأحسن، و«دنا الأصلُ» الجملة في محل جرّ بالإضافة، فهي كاجزاء ممّا قبلها، فهذه كلّها متّمات المكوّن الثاني «بأطيب».

ألم تر إلى هذه الأبيات الثلاثة على كثرة مفرداتها وجمالها كيف ينظر إليها التّحويّون منذ قرون طويلة! غير أنّ الفرق بين الفريقين في مفهوم الشيء الواحد أنّ التّحويين يعنون به الركن التّحويّ الواحد، بينما يعني به التوليدّون العنصر المعجميّ الأصغر المبسّط، الذي لا يحتوي على الرأس، والذي يختلف عن العنصر المعجميّ المركّب.

٣٣- اختبار العطف:

وجد التوليدّيون أنّ ممّا يُعين على معرفة الفصائل النحويّة العطفَ عليها، فإذا عطفنا مكوّناً فعليّاً على عبارة ما وكانت النتيجة صحيحةً دلّ هذا على أنّ تلك العبارة فعليّة أيضاً، لأنّ التعاطف لا يكون إلّا بين المكوّنات المتشابهة^(٢).

وقد سبق التّحويّون العرب الأقدمون إلى القول بهذا حين قالوا: إنّ العطف مؤذنّ بالتّماثل والتّشابه، ومن هذا الأصل انطلق ابن جنيّ ليستدلّ على قوّة شبه الظرف بالفعل، فيقوّي رأي من يقول: إنّ الفاء في قولك «خرجتُ فإذا زيدٌ» عاطفة لازائدة، ولا رابطة لجواب الشرط.

(١) ديوانه ٢٠٧/١.

(٢) انظر النظرية النحوية ٨٨.

وقوى رأيه هذا بآيتين وقع فيهما عطف الظرف على الفعل، وهما قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾ * فَمَا لَهُ مِنْ قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ^(١) فالظرف هو ﴿فَمَا لَهُ﴾^(٢)، والفعل هو ﴿تُبْلَى﴾.

فأخذ الأصل السابق بعين النظر -وهو أنَّ العطف مؤذن بالتشابه- يُستنتج منه قوّة شبه الفعل بالظرف.

وأخذ الأصل مع النتيجة هذه بالحسبان يدلُّ على كون الفاء في «خرجت فإذا زيد» عاطفة.

وقد ضمّن ابن جني هذه الفوائد باباً عنون له بقوله: «باب في جمع الأشياء من حيث يغمض الاشتباه»^(٣).

ومن انتباه النحويين إلى ما يسمّى بـ«اختبار العطف» مراعاتهم العطف على الموضع، فجواز قولهم: «مررت بزید وعمراً» يدلُّ على أنَّ موضع الجار والمجرور النَّصْبُ بدليل العطف عليهما بالنَّصْب، وقد سبق الكلام على نحو من هذا^(٤).

٣٤- الدلالة والعلاقات النحوية:

جاء في المنهج المعياري الذي اقترحه تشومسكي (١٩٧٠) أنَّ المفردات الأصلية تُمنح التفسيرات الدلالية عن طريق العلاقات النحوية التي بدورها تفسّر البنية العميقة^(٥).

وقد نبّه اللغويون العرب على ذلك بعبارات شتى، منها قول الجرجاني: «الألفاظ لا تُفيد حتّى تؤلّف ضرباً خاصاً من التأليف، ويُعمد بها إلى وجه من التركيب والترتيب»^(٦).

وقال عن بيت الفرزدق السابق^(٧):

وما مثله في الناس إلا مملّكاً أبو أمّه حيّ أبوه يُقاربه

«لم يرتّب الألفاظ في الذّكر على موجب ترتّب المعاني في الفكر»^(٨)

(١) سورة الطارق: ٩-١٠

(٢) والجار والمجرور لهما حكم الظرف.

(٣) الخصائص ٣/٣١٩، وانظر أيضاً ١/١٠٨.

(٤) انظر ٢٧٨.

(٥) انظر نحو نظرية لسانية عربية حديثة ٦٠.

(٦) أسرار البلاغة ٢.

(٧) تقدم ٢٥٠.

(٨) تقدّم الكلام على البيت ٢٣٠.

وقد ربط الجرجاني بين العلاقات النحوية وإفادة المعنى للسامع من حيث إنّ «المعنى الذي كانت له هذه الكلم -بيت شعر أو فصل خطاب- هو ترتيبها على طريقة معلومة، وحصولها على صورة من التأليف مخصوصة...، وعلى ذلك وُضعت المراتب والمنازل في الجمل المركبة، وأقسام الكلام المدوّنة، فقليل: من حقّ هذا أن يسبق ذلك، ومن حكم ما ههنا أن يقع هنالك»^(١).

٣٥- الفاعل المسبّب والفاعل المسبّب:

اقترح غروبر في نظريته الدلالية عن الوظائف الموضوعاتية نوعين من الفواعل: الفاعل المسبّب والفاعل المسبّب، فمثال الأوّل: ضرب زيدٌ خالدًا، فالذي قام بالضرب زيدٌ، وهو مسبّب له.

ومثال الثاني: دع العصفورَ يهربُ، فالذي قام بالهروب العصفور، وهو مسبّب لا مسبّب.

ومن ثمّ أعاد تشومسكي تنظيم نظرية غروبر، وجعلها نظريةً موضوعاتيةً ضمن نظريته الشاملة في العمل والإحالة (١٩٨٠).

وإذا التفتنا إلى علماء اللغة العرب تجد هذا المعنى عندهم بحرفيته؛ يقول الجرجاني: «ومن أوضح ما يدلُّ على أنّ إثبات الفعل للشيء على أنّه سبب يتضمّن إثباته للمسبّب من حيث لا يتصوّر دونه أن تنظر إلى الأفعال المسندة إلى الأدوات والآلات كقولك: قطع السكّين، فإنّك تعلم أنّه لا يقع في النّفس من هذا الإثبات صورة، ما لم تنظر إلى إثبات الفعل للمُعْمِلِ الأداة والفاعل بها، فلو فرضت أن لا يكون ههنا قاطعٌ بالسكّين أعيانك أن تعقل معناه بوجه من الوجوه، وهذا واضح لا يشكُّ فيه عاقل»^(٢).

وانظر إلى قول ابن يعيش المذكور آنفاً^(٣): «ولابدّ أن يكون المفعول الأوّل فاعلاً بالثاني، ألا ترى أنّك إذا قلت: أعطيتُ زيداً درهماً فزيدٌ فاعل في المعنى؛ لأنّه أخذ الدرهم، وكذلك كسوتُ زيداً جبّةً، فزيدٌ هو اللابس للجبّة»^(٤)، فهو فاعل في المعنى، ومفعول في اللفظ، وهو مسبّب في أنّه أخذ الجبّة، ومسبّب في لبسها.

وكما ترى هذا يتلاقى دلاليّاً لا تركيبياً مع ما جاء به التوليديون^(٥)، ويُذكرك بما عُرض قبل صفحات من نظرية الجمل الصغرى للباحثة لبانة مشوّح^(٦).

(١) أسرار البلاغة ٥.

(٢) أسرار البلاغة ٣٨٧.

(٣) تقدّم ٢٧٥.

(٤) شرح المفصّل ١١٣/٧.

(٥) انظر ما تقدّم ٢٧٢.

(٦) انظر ٢٧٣.

٣٦- الجمل واللاجمل:

وجد تشومسكي أنه لا بدّ لمعرفة أهداف نظام القواعد من التمييز بادئاً بين الجمل واللاجمل، فقد وجد أنّ بعض المتواليات المؤلفة من الفونيمات هي جمل لاشكّ فيها، وأنّ بعض المتواليات الفونيمية الأخرى ليست جملاً دون شكّ^(١). ولا يخفى على ذي لبّ أنّ علماء النّحو افتتحو أبواب مصنّفاتهم في الغالب بالفرقة بين الكلام والجملّة والقول والكلم، وفصل بعضها عن بعض، وقد تقدّم القول على جهودهم في هذا المجال^(٢).

٣٧- فلسفة النّحو:

أوجد التوليديون علم فلسفة النّحو، وقطعوا فيه أشواطاً بعيدة، وكان من أهمّ مميّزات التوليدية الرّبط الوثيق بين علم النّحو التقليدي وفلسفته النظرية الأرسطية.

وقد أخذ كثير من الدارسين اللسانيين على النّحاة العرب تقصيرهم في ضبط فلسفة اللغة، فوجدوا أنّ همّهم كان منصباً على ضبط قواعد النّحو العملي أكثر من التنظير الفلسفي المجرد له، ويرى التوليديون أنفسهم في هذا المجال فاقوا النّحاة وبرعوا^(٣).

ولم يعدوا التقصير في فلسفة النّحو مأخذاً على النّحاة العرب القدماء فحسب، بل عُدّوه اليوم سبباً من أسباب إعاقة النهضة اللسانية عند العرب، فقالوا: «فاللسانيات علم يتأسس على جذع كليّ يتفرّع أفناناً بحسب المشارب وحقول الاهتمام، وذاك الجذع في كلّ المعارف هو الجانب النظريّ من ذلك العلم،... [فاللغويون العرب] اقتصر اهتمامهم في المستوى النظري على جانب التعريفات ممّا يتّصل بحدّ العلم وضبط موضوعه، ورسم خطط مناهجه، فضمّر الإبداع النظريّ، وتقلّص الإشعاع المعرفي»^(٤).

والصحيح أنّ العرب قد تنبّهوا إلى هذا الجانب ولم يغفلوا عنه، إن نظريّاً وإن تطبيقياً.

فأمّا الجانب النظريّ من اعتدادهم بفلسفة النّحو فيمثّله قول ابن الأنباري: «علوم الأدب ثمانية: النّحو واللغة والتصرف والعروض والقوافي وصنعة الشعر، وأخبار العرب وأنسابهم، وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما: علم الجدل في النّحو وعلم أصول النّحو، فيعرف به القياس وتركيبه وأقسامه، من قياس

(١) انظر البنى النّحويّة ١٧.

(٢) انظر ٣٢ وما بعدها.

(٣) انظر مباحث تأسيسية ١٠٦.

(٤) المصدر نفسه ٢١٠.

العلّة وقياس الشبه وقياس الطرد، إلى غير ذلك على حدّ أصول الفقه، فإنّ بينهما من المناسبة ما لا يخفى، فإنّ النّحو معقول من منقول، كما أنّ الفقه معقول من منقول»^(١).

وأما الجانب التطبيقيّ فرائده ابن جيّ في كتابه الخصائص، وقد صنعه صنعةً جعل فيها أصول النّحو على مذهب أصول الكلام والفقه^(٢). وأبواب كتابه كلّها دليل قويّ عتيد على عناية النّحويّين العرب بفلسفة النّحو، ولذلك ما عُدّ ابن جيّ «مفلسفَ علم النّحو في أصوله المبدئية»^(٣).

على أنّ فلسفة اللغة عند تشومسكي تختلف عنها عند النّحويّين العرب؛ فتشومسكي يرصد العمليّات الذهنيّة الحسائيّة المعقّدة التي يقوم بها العقل على مبدأ عمليّات أجهزة الحاسوب، مستفيداً من العلوم المعاصرة والتكنولوجيا الحديثة، في حين استخلص النّحويّون الأصول العامّة والقواعد الكلّيّة للعربيّة التي تحرّك الظواهر اللغويّة على مبدأ أصول الفقه وعلم الكلام.

٣٨- القواعد الكلّيّة:

أنشأ تشومسكي نظريّة فريدة ملأت الدنيا شهرة، قوامها القواعد الكلّيّة المشتركة بين أبناء البشريّة، فكان رائداً فيها، مبتدعاً لفكرها، فكرة كلّية القواعد وعالميتها التي لم يتنبّه إليها الدارسون من قبله.

ومن قبله قال ابن جيّ: «فإنّ العجم العلماء بلغة العرب وإن لم يكونوا علماء بلغة العجم فإنّ قواهم في العربيّة تؤيّد معرفتهم بالعجميّة وتؤنسهم بها، وتزيد في تبسيّهم على أحوالها، لا تشارك العلوم اللغويّة واشتباكها وتراميها إلى الغاية الجامعة لمعانيها»^(٤).

وقال: «ومن طريف حديث اجتماع السواكن شيء وإن كان في لغة العجم، فإنّ طريق الحسّ موضع تلاقي عليه طباع البشر، ويتحاكم إليه الأسود والأحمر...»^(٥)، فهذا التفات منه إلى وحدة الفكر البشريّ، وتلاقي قواعد لغاته.

ومن ذلك ما ذكره الجرجانيّ حين أثبت أنّ الخبر معنّى لا يُتصوّر إلّا بين شيئين، يكون أحدهما مثبتاً والآخر مثبتاً له، أو يكون أحدهما منفيّاً والآخر منفيّاً عنه، فقال: «ولمّا كان الأمر كذلك أوجب ذلك أن لا يُعقل إلّا من مجموع جملة فعل واسم، كقولنا: «خرج زيد»، أو اسم واسم، كقولنا: «زيد منطلق»، فليس في الدّنيا

(١) نزهة الألباء ٧٦.

(٢) انظر الخصائص ٢/١.

(٣) انظر التفكير اللساني في الحضارة العربيّة ٩٤.

(٤) الخصائص ٢٤٣/١.

(٥) المصدر نفسه ٩٠/١.

خبر يُعرف من غير هذا السبيل، وبغير هذا الدليل، وهو شيء يعرفه العقلاء في كلّ جيل وأمة، وحكمٌ يجري عليه الأمر في كلّ لسان ولغة»^(١).

فانظر كيف اهتدى كلٌّ من ابن جني والجرجاني -على تقادم عهدهما، وقلة أدوات البحث في زمانهما- إلى العروة التي تربط لغات العالم بعضها ببعض، وتنبؤوا بأنّ لها أصلاً تشترك فيه، وبينها قوانينٌ كليّةٌ مشتركة، كُشف عنها اليوم وسمّيت بالنحو الكليّ.

لكنّ من الإنصاف القول إنّ نصّيهما هذين لا يتعدّيان أن يكونا شرارة انقذت، لم يتلقّفها من بعدهما من الباحثين العرب، ولم يبذلوا من الجهد ما يكفي ليجعلوا منها نظريّة تستحقّهم على البحث واختبار مدى صحتّها كما يسعى التوليديّون اليوم.

أمّا تشومسكي فقد فتح الباب على مصراعيه مؤذناً بميلاد نظريّة نحويّة صريحة، تكشف القواعد الكليّة لكلّ لغة من لغات العالم، لتجد لها الأصول الذهنيّة العامّة المشتركة.

٣٩- الإبداعية في اللغة:

انطلق تشومسكي في نظريته من إشكاليّة محدوديّة القواعد ولا نهائيّة جمل اللغة، فالقواعد التي تضبط اللّغة محدودة، لكنّ الجمل التي تسري عليها هذه القواعد لا حدود لها، ويرتبط ذلك بخاصيّة الإبداعية في اللغة التي اعتمدها تشومسكي من أسس نظريته، والتي تنصّ على أنّ المتكلّم بوسعه إنشاء جمل لا حدود لها، في حين أنّ الجمل التي سمعها وتعرّض لها معدودة.

لذلك يقول: «إنّ نظريّة النحو الكليّ يجب أن تتوافق مع شرطين واضحين: الأوّل أنّها يجب أن تتلاءم مع تنويع القواعد الموجودة الواقعيّة، وفي الوقت نفسه القواعد الكليّة يجب أن تكون حتميّة ومقيّدة بشكل كافٍ، تقيّد الخيارات التي تسمح بعددها، لإثبات أنّ كلاً من هذه القواعد قد تطوّر في العقل بالاعتماد على أدلّة محدودة تماماً»^(٢).

وهذه الفكرة استحثّت علماء العربيّة من قبل ولفقت انتباههم، من ذلك ما نلمحه في نصّ أبي عثمان المازنيّ، نقله عنه ابن جني: «ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب؛ ألا ترى أنّك لم تسمع أنت

(١) دلائل الإعجاز ٥٢٨.

(٢) LGB P3.

ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول، وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره، فإذا سمعت (قام زيد) أجزت (ظرف بشر) و(وكرم خالد)»^(١).

ومن ذلك ما نص عليه ابن جني أيضاً في باب اللغة المأخوذة قياساً من أن معظم جموع التكسير تُقاس قياساً وإن لم تُسمع، وقد ذكر عبارة «وإن لم تُسمع» في هذا الباب مرات عدة^(٢).

ومفهوم الإبداعية في اللغة لم يكن مفهوماً نحويّاً إعرابياً عند علماء اللغة فحسب، بل كان معناه مضمناً في أشعار الشعراء، وكأن فكرة عدم تناهي المعاني في مقابل تناهي الألفاظ فكرة عامة أصيلة، توقّف عندها شعراء العربية كما توقّف عندها نحائهم ولغويّوها؛ قال المتنبي^(٣):

يفنى الكلام ولا يُحيط بفضلكم أُحيط ما يفنى بما لا ينفد

وهذا يُذكر بما عمد إليه ابن جني من الجمع بين معاني الإعراب ومعاني الشعر لتشابههما في مواطن ضمّنها باباً من أبواب الخصائص^(٤).

٤٠ - الاقتصاد في الاشتقاق:

وهو مبدأ اقترحه تشومسكي (١٩٨٩) ينص على أن الاشتقاق التي تتطلب أقلّ مجهود تُقدّم على غيرها من الاشتقاق^(٥).

فالفاعل مثلاً في الصّورة المنطقيّة يكون مخصّصاً للصّرف في منظور تشومسكي، لذلك يكون الاشتقاق الأقصر والأقلّ مجهوداً أن يوجد الفاعل في مخصّص الصرف في البنية السطحية، وإلا اضطررنا إلى نقله إلى هذا الموقع في المكوّن المنطقي.

وانطلاقاً من ذلك تصبح القواعد التي تنزل الفاعل لتلحقه بالمركب الفعلي أكثر موسومية من القواعد التي لا تتطلب ذلك^(٦).

وقد ذكر النحويّون العرب أن الإعراب الذي لا يحتاج إلى تقدير أولى من الإعراب الذي يحتاج إلى تقدير، ففي إعراب قوله تعالى مثلاً: ﴿الْحُرُّ بِالْحَرْ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾^(٧) جعلوا المقدّر «مقتول» أي الحرّ مقتول بالحرّ، وردّوا على مَنْ قدره بـ «كائن» بأنّه يحتاج إلى خمسة تقديرات، فتقديره حينئذٍ: قتل الحرّ كائن بقتل الحرّ، فقدّروا

(١) الخصائص ١/٣٧٥.

(٢) الخصائص ٢/٤٠.

(٣) ديوانه ٥٠.

(٤) انظر الخصائص ٢/١٦٨.

(٥) مفهوم الاشتقاق هنا يعني التقدير والتأويل.

(٦) انظر البناء الموازي ٨٧.

(٧) سورة البقرة: ١٧٨.

مصدرين مضافين، ثمَّ إنَّ كلَّ مصدر منهما مقدَّر له فاعلٌ مستتر، فلمَّا أفضى ذلك إلى كثرة التقديرات كان الإعراب الأوَّل أولى وأجدر^(١).

ومن ذلك اقتصادهم في توجيه قولك: «ضربتُ زيداً سَوَطاً»، فقدَّروه: ضربته ضربةً سَوَطاً، لا ضربةً بسوطاً؛ لئلاَّ تكثر المقدَّرات^(٢).

٤١- إطلاق المركَّب:

يرى التوليديُّون أنَّ الجملة تحتوي على عدد من المركَّبات، فيجعلون قولك «الرجل» مثلاً تركيباً مؤلفاً من أداة التعريف والاسم وملحقاته، ويجعلون الفعل مع مفعوله مركَّباً، وحرف الجر مع مجروره مركَّباً، والصفة مع موصوفها مركَّباً.

فالتركيب عندهم لا يطلق على الجملة بأسرها فحسب، بل على مكوِّناتها الركنية أيضاً.

وإذا نظرت في جهود نخاة العرب وجدتهم قد اهتموا إلى مثل هذا التقسيم، ومنه ما تلقاه في نصِّ ابن الحاجب الذي يقول فيه: «توهَّم بعض الأصحاب أنَّ المركَّب لا يُطلق إلَّا على الجملة بكملها، وليس بمستقيم؛ لأنَّ القائل إذا قال: زيدٌ قائمٌ صحَّ أن يُقال: رَكِبْتُ «زيداً» مع «قائم»، فـ«زيداً» مفعول بـ«رَكِبْتُ»، وكلُّ مفعول لفعل يصحُّ إطلاق صيغة مفعول عليه، فيجب صحَّة إطلاق مركَّب عليه، فيصحُّ أن يُطلق على زيد «مركَّب»، كما صحَّ إطلاق مضروب على زيد، إذا قيل: ضربتُ زيداً، فقد ثبت صحَّة إطلاق لفظ المركَّب على كلِّ واحد مفرد من أجزاء الجملة»^(٣).

٤٣- التعبيرات الإحالية حرَّة (المبدأ ج من مبادئ نظرية الإحالة):

ينصُّ المبدأ الثالث من مبادئ نظرية الربط عند التوليديِّين على أنَّه «يجب أن يكون التعبير الإحالي حرّاً»^(٤).

والتعبيرات الإحالية في الكلام: هي العبارة التي تدلُّ على شخص أو شيء محدَّد في الخطاب، ولا تحتاج إلى سابق كأسماء الأعلام، والأسماء عامَّة، ككتاب وخيل.

ويُقابل هذا النوع من العبارات العوائد والضمائر، ففي حين تحتاج الضمائر والعوائد إلى مراجع تفسِّرها داخل مجال العمل لا تحتاج هذه التعبيرات الإحالية إلى أي مرجع يفسِّرها في الجملة، بل هي حرَّة فيها، أي قائمة بذاتها^(٥).

(١) انظر البحر ١٢/٢، ومغني اللبيب ٣٤٤/٥.

(٢) انظر ما تقدَّم ١٨٣.

(٣) أمالي ابن الحاجب ٥٥٢/٢.

(٤) انظر ما تقدَّم ١١١.

(٥) انظر ما تقدَّم ١١١.

وإذا جال الطرف في عمل النحويين الأوائل باحثاً عن مرادف لهذا الكلام تبصّر في كلام ابن جني فعثر على درّة نفيسة من دُرره، حين يستلّ من نصوصه ما يُفيد المفهوم الذي أرساه التوليديّون اليوم، ويراه سباقاً إليه، لمّا حأ له منذ زمن، وذلك حين علّق على عدم جواز قولك: «زيداً رأيتُ زيداً» معلّلاً بخوف الإلباس، منتبهاً إلى خاصيّة الاسم المظهر، ألا وهي الارتجال، فقال: «وإنما كان كذلك لأنّ المظهر يُرتجل، فلو قلت: زيدٌ ضربتُ زيداً لجاز أن يُتوقّع تمام الكلام، وأن يُظنّ أنّ الثاني غير الأوّل، كما تقول: زيدٌ ضربتُ عمراً، فيتوقّع أن تقول: في داره، أو معه، أو لأجله، فإذا قلت: زيدٌ ضربته قطعت بالضمير سبب الإشكال؛ من حيث كان المظهر يُرتجل، والمُضمر تابعٌ غير مرتجل في أكثر اللغة»^(١)

يستوقفك في نصّ ابن جني مصطلح «الارتجال» الذي يُقابل في عرف التوليديين اليوم مصطلح «الحرية»، فالمظهر يُرتجل، والتعبيرات الإحاليّة حرّة، فهذه الكلمة عروض تلك.

كما تستوقفك كلمة «تابع» فتشّي لك عن أنّ ضدها «المستقل» أي المستبدّ بنفسه، غير المفتقر إلى ما يرجع إليه في الكلام، وهنا مربط الفرس، هذه الفكرة التي كشف النقاب عنها التوليديّون اليوم، وعبروا عنها بالمبدأ القاضي بأنّ التعبير الإحاليّ يجب أن يكون حرّاً، ومثّل هذا المبدأ أحد أركان نظريّة الربط الثلاثة.

فلعلّك تعجب لباهة ابن جني وبُعْد نظره كيف لاح له أفقُ هذا المعنى من مسافات بعيدة، واستشقه قبل قرون مديدة، مع غموض هذا الموضع ولطف مُتسرّيه.

النتيجة:

لحظتُ أنَّ التشابه والتماثل بين ما قاله النحاة العرب ولغويوهم قديماً وبين ما أحدثه التوليدون اليوم يبلغ مبلغاً عظيماً، وقدراً كبيراً من حيث الجانب النظري ومن حيث الجانب التطبيقي، وإن كان ثمة اختلاف بين الوجهتين من حيث الهدف والأسلوب والآليات وطريقة العرض.

وقد يثير عجبك أنَّ النظرية النحوية القديمة على بعد عهدها، وقلة الوسائل والأدوات المتاحة والمواد العلمية في زمانها أمكن لها أن تضاهي النظرية التوليدية الحديثة وتفوقها في كثير من المواضع، مع أنَّ الأولى انبثقت منذ آلاف السنين، والثانية عمرها قرابة نصف قرن.

أليس في ذلك ما يدعو إلى التوقف عندها برهة قبل الافتتان بما ابتدعه الغربيون؟ ألا يستفزُّ الباحث المنصف هذا السبق والتفرد والتضج والاكتمال منذ ذلك الزمان، إنَّ الحيرة والدهشة في هذا المقام هي بحدِّ ذاتها مطلبٌ يُرام.

وما ذلك من قبيل التحيز إلى الآباء والأجداد والتخير لهم، فالعربي والعجمي يشهد لهم بالجهد العظيم، من غير أن يُنكر صنيع المحدثين، ولست مجافياً للحق ولا مغالياً إن ادَّعيت ذلك؛ فما معك من برهان يُصدِّق مقالتك، بعد أن يُثير استغرابك ودهشتك، رائدك في ذلك الفصلان الثالث والرابع؛ وإنَّ العجب العجيب أنَّ آخر تطوُّرات أحدث النظريات اللسانية في هذا القرن لم تَرَقْ إلى أوَّل مستويات أقدم الإرهاصات النحوية العربية في هذا الشأن «كتاب سيبويه»!

فاستعظام الدارس للنظريات الحديثة — على مكانتها وشهرتها — يقلُّ ويضئُّ إذا ما اطلع على ميراث النحويين المُنحى.

ولا يعني احتفاؤنا بمعطيات النحو القديم واستغناؤنا به وركوننا إليه عصمة ذلك النحو من الغلط، وقدسيته وانتفاء الثغرات أو الزلات عنه — فلكلِّ جواد كبوة، ولكلِّ عالم هفوة، ولكلِّ صارم نبوة — بل يعني أنَّه لكثرة ما تعاورته الأجيال من شيوخ وطلاب علم، وتناقلته يد الأيام، وتواردت عليه الأمم والأقوام عبر مرَّ الحقب وتعاقب السنين صار أقرب ما يكون من التَّنقيح والتَّهذيب والشبه بالكمال فتمَّ له الحُسْنُ وانتهى إلى حيث انتهى، وصار أبعد ما يكون من الزَّلل والخلط والتقصير، لكثرة ما أعيد النظر فيه؛ إذ يستحيل أن يكون فيه أخطاءً فادحة أو كبائر موبقة وتغفل عنها أمة بأسرها، فتجتمع على ضلالة!

وما وجودك الخلافات فيه والمآخذ من الدارسين عليه إلَّا على سبيل المسائل المفردة الثانوية اليسيرة التي لا ترقى أن تتنقَّص من قدر الحجم الأعظم المتَّفَق عليه بأصوله الثابتة وفروعه الباسقة، ولم يخرج عن الأصول إلَّا الشاذُّ القُدُّ الذي لا حَقْلَ به ولا قُدْر.

ولا بدّ بعد عرض هذا القدر من التماثل والتشابه بين الوجهتين من أن تتساءل كيف يُفسّر هذا التطابق؟ أهو من قبيل أخذٍ لاحقٍ عن سابقٍ بطريقة ما؟ ولا سيّما أنّ وسائل الاتصال والاطّلاع على العلم عند الأمم مهما تباعدت بقاعهم واختلفت لغاتهم أصبحت ميسّرة سهلة اليوم.

أم هو من قبيل وقع الحافر على الحافر، وترافد العقول والخواطر، وتلاقى الأدمغة والعقول النيّرة عبر العصور؟ ولا مراء في أنّ أفكار بني البشر تتلاقى على اختلاف مشاربهم وأزمانهم وأصقاعهم.

أترك الحكم للقارئ باختيار أيّ التفسيرين شاء!

اقتراح:

وبعد رؤيتك في الفصلين الثالث والرابع هذا التطابق والتماثل بين ما قاله النحويون وما جاء به التوليديون لابدّ من اقتراح يفيد الإنسانيّة ويخدم الفكر العالميّ ويختصر له الجهد والوقت، مفاده إعادة صياغة ما جاء به النحويّون الأوائل بلغة عصريّة قريبة بسيطة ميسّرة أقرب إلى الأفهام من كلام النحويين القدماء لتعمّ الفائدة من علمهم وتغني الفكر اللغويّ الحديث، فلا ضير في استعارة قوالب اللسانيين المحدثين وأطرهم في هذا الصدد، فهذه القوالب أكثر تماشياً مع روح العصر ومسايرةً لمتطلّبات طلاب العلم اليوم.

وإن كان أهل العربيّة اليوم يرفضون الأخذ من الغربيين أو استعارة شيء من قوالبهم ونظريّاتهم فيردّ عليهم: إذا كنتم أتباعيّين تخشون من الابتداع في النحو فإنّ التطوير الذي يُقترح هنا في هذا الصّد هو الاتّباع عينه؛ إذ إنّ النّحو الأوّل يوم وُضع بادئاً كان على الشّاكلة التي ترونها في كتاب سيبويه، موضوعاته مفصول بعضها عن بعض، مصطلحاته غريبة طويلة غير موحّدة.

ثمّ ما لبث النّحويّون بعده أن أعادوا صوغه بقالب جديد أكثر وضوحاً وأقلّ التباساً كالذي نراه عند المبرّد وابن السّراج، ثمّ دلف نحويّون بعدهما إلى تغيير آخر، ونظام أدقّ في التّأليف كالذي نراه عند الفارسيّ وابن جنيّ، ثمّ انظر في مؤلّفات الرّمخشريّ وابن الحاجب وشرّاح كتبهما كيف صاروا إليه من مزج النّحو بعلم المنطق فغيّروا في المنهج والأسلوب.

وأمعن النّظر بعد ذلك في عمل ابن مالك وكيف صاغ النّحو نظاماً في أبوابٍ مستقلّةٍ منظمّةٍ، ثمّ طالع — إذا شئت — كتب السّيوطيّ ومن بعده.

ألا ترى إلى التجديد بين مؤلّف وآخر من حيث تطوير المنهج، واختلاف القوالب، وتغيّر الأساليب، وإن كان المحتوى أقرب ما يكون إلى التطابق والتماثل، بدءاً من كتاب سيبويه إلى كتب السّيوطيّ.

كلّ أولئك الأسلاف من النّحويين كان التجديد حلالاً في زمانهم، فلماذا تجعلونه حراماً في زماننا!

لماذا توقّف التحديث والتجديد بعد الشُّيُوطي، لماذا لازلنا اليوم نقف في التأليف النحويّ النظريّ عند الحدود التي وصل إليها نخاة القرنين التاسع والعاشر الهجريّين، أليس من حقّ العربيّة علينا أن تلقى التجديد الذي لقيته على تتابع النحويين من سيبويه إلى الشُّيُوطي؟!

إنّ استعارة القوالب اللسانية التوليدية، والأطر الحديثة العصرية هو اتّباع لأسلافنا النحويين قبل أن يكون ابتداءً، فباب الاجتهاد مفتوح منذ عصر الخليل بن أحمد الفراهيدي.

ولا مانع لمن لديه سبيكة من الذهب أن يعيد صياغتها ليفيد هو والآخرون من مضمونها الإفادة الأكبر وفق متطلبات العصر، فهذا لا يتنافى مع اعترافه بقيمتها، أمّا أن نجعل دأبنا مُعاداة كلّ جديد والاستئمان إلى التقليد فهذا ما لا يرضاه من به مسّ فضلاً عن العاقل.

وإذا كنّا نقرّ بالفضل والأسبقية في علوم الطبّ والهندسة والرياضيات والفلك وعلم الاجتماع لابن سينا وابن التّيس والخوازمي وابن خلدون، وغيرهم من أعلام العرب فإنّنا — كما هو واقع الحال — لم نتعبّد بما قالوه، ولم نتحجّر في حدوده، بل أضفنا وتابعنا المسير.

فلماذا نتوقّف في ميدان اللغة عند ما قاله علماء العربيّة الأوائل، فلانظور ولا نواصل!

ولربّما استرعى نظرك الاتّكاء الواضح على كتاب الخصائص في إيجاد نظير مكافئ للمسائل التوليدية، ولا غرابة في ذلك فلقد حوى كتابه القدر الأعظم ممّا أتت به النظريات الحديثة اليوم، ولذلك كان من واجب من يسعى إلى إنشاء نظريات عربيّة تشومسكية اليوم أن ينطلق من جهود هذا الشيخ العالم الفدّ.

فإذا استوقفك ما سبق من فضل لابن جني فأردت أن توفّيه فضله، ولا تبخسه حقه، بل تعرّف اللسانيين المحدثين عظيم فضله في إرساء قواعد هذه النظريات المستحدثة فمن واجبك أن تُسهم في نشر علمه، وترجمة كتابه إلى اللغات الأخرى.

ولمّا كان ما لا يتم الواجب إلّا به واجباً وجب عليك قبل ذلك أن تُهيّئ للترجمة، فتعيد صياغته، وتنتسخ منه نسخة عربيّة جديدة مخصّصة لمن يتصدّى للترجمة، سمتها الغالبة عليها الأسلوب البسيط المباشر، واللغة العلميّة المباشرة الفصيحة، لا الأدبيّة الإنشائيّة البليغة الفصحى، والألفاظ السهلة الواضحة المعروفة، والمنهج الحديث المعتمد اليوم في أمثال هذه المؤلّفات، والتعبير عن المعاني بدقّة ووضوح علمي لا يعتريه استطراد، ولا تعلوه جزالة.

وما ذلك إلّا ليتحقّق لك مرادك من تعريف غير العرب بنفائس هذا الكتاب، وتقريبه إلى أفهامهم.

ويُضرب ههنا مثال أنت تحكم به على جدوى هذا الاقتراح:

قال ابن جني «المُظْهَر يُرْتَجَل، فلو قلت: زيدٌ ضربتُ زيداً لجاز أن يُتَوَقَّع تمام الكلام، وأن يُظنَّ أن الثاني غير الأوّل، كما تقول: زيدٌ ضربتُ عمراً، فيُتَوَقَّع أن تقول: في داره، أو معه، أو لأجله، فإذا قلت:

زيد ضربته قطعت بالضمير سبب الإشكال؛ من حيث كان المظهر يُرتجل، والمُضمر تابع غير مُرتجل في أكثر اللغة»^(١)

كيف لك أن توصل فكرة النصّ هذا إلى الآخر الذي تشبّع من النظريات اللسانية الحديثة وهضمها، وألف مصطلحاتها وعباراتها وطرائق أدائها، ورأى فيها سبق والإبداع، ونالت من نفسه كلّ الرضا والقبول والاستحسان؟

كيف لك أن تثبت له أنّ ابن جنيّ كان في هذا النصّ سباقاً إلى فكرة من أسس فكر التوليدية في النظرية العملية، كيف لك أن تُنبئ أهل التوليدية أنّ هذا النصّ يتلاقى مع المبدأ الثاني من مبادئ نظرية الربط الثلاثة القائل: «كلّ تعبير إحالي حرّ في فصيلته العاملة»، بل يماثله ويطابقه، فيكون بذلك ابن جني رائداً سباقاً غير مسبوق؟

إنّ التوليديّين إن سمعوا ادّعاءك هذا ظنّوك تنطق عن الهوى؛ لأنّك لم تشرح لهم أولاً مفردات ابن جنيّ في هذا النصّ، بل لم يتمرّس قوّمك العرب بعبارات هذا النصّ، ولم يألفوا أسلوبه وطريقته تعبيره.

فلو أنّك ترجمت كلام ابن جني ولم تفسّر معناه المراد لبقّي النصّ مُقفلاً ممتنعاً متعذراً على أفهام كثير من دارسي العربية، فكيف بالمرّجم لهم، لذلك عليك أن تعيد صياغته وشرحه بعد أن تستقيه من علماء يفهمون مراده.

فكم من دارسٍ شامّ الأصول الكبار، فراغه ما أبصر من بُعد تناولها، وكثرة أبوابها، وتشبّع سبلها، فآثر اللقمة السائغة السهلة، واستنّام إلى كتب النحو التعليمي الميسرة، مستعيضاً بها عن الينابيع الصافية من أمهات الكتب العتاق الأولى.

وانظر من حولك إلى متون العربية سهلها وحزنها كيف كانت تُشرح غير شرح بدءاً من كتاب سيبويه إلى كتاب التسهيل لابن مالك، مروراً بالإيضاح لأبي عليّ والمفصل للزمخشري، وغير ذلك، مع أنّ من شُرحت لهم هم من طبقة المؤلّف، ولا تخفى عليهم عباراته ولا مفرداته ومراداته، أضف إلى ذلك أنّ مؤلّفها في الأصل وضع في حسبانها وهو يصنعها أنّها من اليسر والسهولة وقرب المتناول بمكان، وسمّاها بأسماء توحى بذلك كـ«الإيضاح» و«المفصل» و«التسهيل» و«المقرب»، ومع ذلك تطلّبت غير شرح يُوفّيها حقّها من الفهم لأهل ذلك العصر.

وإن اعترض معترض على هذا الاقتراح، خشية أن تُمسّ حرمة النصوص فقل له: ما لا يُدرك جُلّه لا يُترك كلّهُ، أي إن تعذّر إيصال هذا الكتاب العظيم إلى الغربيين على وجهه العالي الرفيع الذي هو عليه فلا بأس أن تُبلّغ منه فكرٌ واضحة منتقاة، ومعاني بسيطة غير مرّكبة، وأحكامٌ يسيرة قريبة من الفهم، وإلا لبقّي الحال على

ما هو عليه من سيطرة الظلمات على نواح كثيرة من مؤلفات أشياخ العربية، وانتقاص حقوقهم، وجهل منازلهم وأقدارهم، ولبقيت دُرر كلامهم كامنةً مستورة، ولما استبنت لها يد الدهر صورةً، ولاستمرَّ السرار بأهلَّتْها، واستولى الخفاء على جملتها.

وقل له: إنَّ ذلك لا يعني الطعن على أسلوب ابن جني، ولا الانتقاص من شأن لغته ومنهجه، فذلك ظنُّ أثيمٍ يَسْتَرْوِجُ إليه الغويُّ ويُغَالِطُ به الجاهل، وما تلك اللغة عند ابن جني إلَّا غايةٌ يتغيّاها المؤلفون، وهدفٌ يصبو إليه الدارسون، ولا ينبغي أن يُغيَّرَ منه حرفٌ عند تدريس العرب، إنّما الكلام على غير العرب، فلا تخلط بين الجهتين.

وزد على ذلك -إن شئت- إمكانية فصل النصِّ الأصليِّ لابن جني عن النصِّ المشروح المبسَّط المقرَّب.

ومن جهة أخرى فإنَّك لو سألت ابن جني نفسه عن رأيه في ذلك ما كان إلَّا راضياً، وخاصةً إذا تصدَّى لهذه المهمّة رجال من النّحاة الفاهمين الحاذقين الذين يُقيمون الكلام على وجهه، ولا يحرفون الكلم من بعد مواضعه، بل يعون ما يقرؤون، ويُخلصون في عملهم، ويؤدّون الأمانة على وجهها، ويقفون أنفسهم لخدمة هذه اللغة الشريفة، ويستلّون سيوفهم للذبِّ عن أهلها وأشيائها.

الفصل الخامس

مواضع مما أطلقته القواعد التوليدية من مبادئها
العالمية
وفي العربية ما يردّه ويدفعه

هل في التوليديّة قوانينٌ ومبادئٌ عمّمها أصحابها على اللغات البشريّة بإطلاق، فخالفت العربيّة وناقضت مبادئها؟

هل في القواعد التوليديّة ما في تطبيقه على العربيّة تعسّف وتكلف وإخراج لها عن غرضها ومرادها؟
وضع التوليديّون قواعدهم الكلّيّة العالميّة التي حاولوا فيها جاهدين أن تتناسب مع اللغات كافّة، ولم ينفوا وجود متغيّرات أو باراميترات (جزئيات)، تميّز لغةً من سواها^(١).
ومن هذا المنطلق التوليديّ للمتغيّرات ينبغي النظر في القواعد التوليديّة، ما الذي يصحّ تطبيقه على العربيّة، فلا يختلف مع أصولها ومبادئها، وما الذي يتعارض مع الأصول التحويّة العربيّة فيجب تركه ورده؟
وهذا الفصل يرصد -على سبيل المثال لا الحصر- طائفةً من المواضيع التي أطلقها التوليديّة على أنّها مبادئٌ كليّة، وهي لا تنسحب على العربيّة، أو في تطبيقها عليها شيء من التعسف والتعنّت، وإخراج الكلام عن مراد قائله، فيجب عدم الأخذ بها في معاينة الكلام العربيّ.

١. آليّة معاملة الأثر:

جعل التوليديّون الفعل في مثل قولك: «الْقَلَمُ أَخَذْتُهُ»، عاملاً في المفعول به المقدم عليه، لا في الضمير المتصل، وهذا الضمير عندهم ما هو إلّا أثرٌ يدلّ على الموقع الأصليّ الذي تركه المفعول مقدّماً على الفعل وإظهاراً له، فأصل الكلام: أَخَذْتُ الْقَلَمَ، فلمّا تقدّم المفعول بقي مكانه أثرٌ يدلّ عليه، وظلّ الفعل ناصباً للمفعول لا لأثره، وذلك وفق آليّة السلسلة التي تضمّن مرور الدّور الإعرابيّ تسلسليّاً من الضمير إلى الاسم المتقدّم، فتنتقل بذلك الحالة الإعرابيّة إلى الضمير، فيُنصب كما نُصب الاسم.

فنظريّة الأثر سلسلة دلالية تربط المفعول بأثره، فيُرتّ نحوياً الحالة الإعرابيّة، كما يرث الوظيفة الموضوعيّة، فهي بالتالي سلسلة دلالية تركيبية، وهذا في نظر التوليديّين تفسير متقدّم ومتكامل؛ لأنّه ينظر في التركيب والدلالة على السواء في نظمه هذه السلسلة، ولا يقتصر على الحالة الإعرابيّة.

وإذا نظرت في عمل التّحويين العرب تجدهم يفصلون بين مبحثين مختلفين: مبحث تقديم المفعول، ومبحث الاشتغال، فأما في تقديم المفعول فيعمل الفعل في المفعول المتقدّم عليه مباشرة، كقولك: الْقَلَمُ أَخَذْتُ.

وأما في الاشتغال فالمفعول المقدم ينصبه فعلاً مقدّر محذوف، يدلّ عليه الفعل المذكور، وينشغل الفعل المذكور عنه بنصب ضميره، كقولك: الْقَلَمُ أَخَذْتُهُ، فالفعل المذكور لم ينصب المفعول المذكور.

(١) انظر ما تقدّم ٨٨.

ويجوز في مثل هذه الحالة عند النحويين رفع الاسم المشتغل عنه على الابتداء، لأنّ الفعل استوفى مفعوله، وجعل الجملة بعده خبراً له^(١).

٢. المفسّر والإحالة:

نصّت التوليديّة — كما سلف^(٢) — على أنّ العلاقة بين المفسّر والأثر تخضع لمبدأ الرّبط، والإحالة هي المسؤولة عن كشف هذه العلاقة.

ومفهوم الإحالة عند التوليديين هو أن تجد للوحدات المعجميّة والضمائر والعوائد العناصر الإحاليّة التي تفسّرها محدّدة علاقتها بسوابقها، ومن ثمّ تجد العلاقة التركيبية بين الضمير ومفسّره.

فهي لا تقتصر على تفسير الضمائر، بل تضع قواعد صارمة للإحالة بين (أ) وعائده (ب)، على اختلاف طبيعة (أ)، ضميراً كان أم غير ضمير.

وفي العربيّة قد تجد جملاً تأبى هذا التّحديد الصّارم لربط وحداتها المعجميّة بمفسّراتها ربطاً حتمياً حاسماً قطعياً، يخضع لمبدأ طبعي ثابت، بل تفترض التسمّح والتوسّع وترك المجال للاحتتمالات المتعدّدة الظنيّة لا القطعيّة، وهذا يُعدّ في مواضعه ميزة لا عيباً، وأمثلة ذلك من القرآن الكريم خير الكلام وأفصحها ليست بالقليلة.

فمنها قوله: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾، أي: لا يحسبوا البخل خيراً لهم، قال الأخفش: «فألقي الاسم الذي أوقع عليه الحساب وهو البخل، لأنّه قد ذكر الحساب، وذكر «ما آتاهم الله من فضله»، فأضمّرهما إذ ذكرهما»^(٣).

تأويل كلام الأخفش أنّ أصل الكلام لولا المحذوفات: لا يحسبنّ الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله البخل بما آتاهم الله من فضله خيراً لهم، فحذف المفسّر، وهو "البخل"، فعاد الضمير على غير مذكور في الكلام. وغير ذلك من الشواهد التي ساقها الفصل الثالث في الكلام على تفسير الضمير.

ويلخص أبو علي الفارسي مسألة عود الضمير عامّة بقوله: «فإنّ حكم ما يضمّر من الأسماء أن يكون بعد أن يُعرّف المضمّر في الأمر العامّ الأكثر، وما يُعرّف به على ضربين: أحدهما أن يتقدّم ذكره، فيضمّر للمعرفة به لتقدّم ذكره، والآخر أن يُعرّف لدلالة الحال عليه، وإن لم يتقدّم له ذكر»^(٤).

(١) انظر الكتاب ١/٩٣، ٨١، ١٠١، ٩٦، ١٤٥.

(٢) انظر ما تقدّم ١٠٣، ٢٠٨.

(٣) معاني الأخفش ٢٤١.

(٤) الحليّات ٢٣٢.

ومرجع الضمير في العربية لا ينحصر في واحد، فلا يحتم علماء العربية أن يكون مفسر الضمير واحداً، بل قد يكون غير ما مذكور، والمعنى هو الذي يحدد ذلك ويتطلبه، والأمثلة على ذلك كثيرة:

فمن أمثلة الضمائر التي وردت في القرآن الكريم تعود على غير ما مذكور في الكلام، لسياقها الذي يحتمل غير ما وجه لتفسير مرجعها، ومن ثم لفهمها واستنباط الحكم الشرعي منها عند الفقهاء والمفسرين على السواء المثالان التاليان:

- قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾^(١)، وقد اختلف المفسرون في مرجع الضمير الهاء هنا^(٢)، فمنهم من قال: إلا تفعلوا ما أمرتم به من التناصر والتعاون بينكم، وهو مضمون الآية السابقة^(٣).

وقال آخرون: إلا تفعلوا ما أمرتم به في الآية السابقة من التوارث بينكم وبين المهاجرين والأنصار، لا بينكم وبين أقبائكم بالنسب^(٤).

- وقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْتَمُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾^(٥)، فقد اختلف المفسرون في المراد بـ ﴿الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾، وترتب على ذلك اختلاف في الحكم الفقهي المعمول به المستنبط من الآية^(٦):

ف قيل: هو الزوج، يحق له أن يتنازل عن المهر كاملاً لزوجته التي طلقها قبل أن يدخل بها، وهو قول جمهور الأحناف والشافعية والفقهاء.

وقيل: بل الولي يحق له التصرف في مهر ابنته وتركه للزوج، والتنازل له عنه وإن أثبت، وهو قول مالك وقتادة والحسن وغيرهما.

(١) سورة الأنفال: ٧٣.

(٢) انظر تفسير الطبري ٢٩٧/١١.

(٣) وهي قوله سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا وَإِنْ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ إِلَّا عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ﴾ سورة الأنفال: ٧٢.

(٤) وكانوا يتوارثون بالهجرة، ثم نسخ هذا الحكم فصار التوارث بالنسب فحسب، انظر الإيجاز في معرفة ما في القرآن من منسوخ وناسخ ١١٤.

(٥) سورة البقرة: ٢٣٧.

(٦) تفسير الطبري ٣١٧/٤، وتفسير القرطبي ١٧١/٤.

وهذه الاحتمالات المتعددة لمرجع الضمير، تحقّق ظاهرة الإجمال، التي عدّها علماء التفسير من أنواع البيان في القرآن، وهو بيان الإجمال^(١).

ولا يخفى على السامع أنّ هذه الاحتمالات تُحقّق للمكلفين شيئاً من حرّية تطبيق القرآن الكريم، وحرّية فهمه، فتدع الباب واسعاً لا ينغلق دونه، بل تجعل تطبيق الشريعة من اليسر والسهولة بمكان، فكلُّ مكلف يأخذ بالحكم الفقهي الذي يطيقه، ولا يحمله المشقّة، فلا يتكأّدّه ولا يثقل عليه.

وهنا ينبغي التنبيه على أنّ المقام له دور كبير في الدلالة، فلا يجوز اجتزاء الكلام، وبتره من سياقه الذي ورد فيه، ولولا المقام ما فهم الكلام.

وقد يُغني عن ذكر المفسّر في العربية ذكر جزئه؛ كقول حاتم الطائي^(٢):

أماويّ ما يُغني الثراء عن الفتى إذا حشّرت يوماً وضاق بها الصدر

أي النَّفس، وهي جزء من المفسّر الذي دُكر، وهو الفتى.

وقد يُغني عن ذكر المفسّر ذكر نظيره، كقولك: عندي درهم ونصفه، أي ونصف درهم آخر.

فمفسّر الضمير في العربية قد يكون غير مرجع واحد، إذا كان السياق يتطلب ذلك، بل ويجوز أيضاً كون المراجع المذكورة كلّها مفسّرات للضمير معاً، كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُوا ثُمَّ جَاهَدُوا وَصَبَرُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٣).

قال الشوكاني: «والضمير في بعدها يرجع إلى الفتنة، أو إلى المهاجرة والجهاد والصبر، أو إلى الجميع»^(٤).

ولاشكّ في أنّ الله تعالى ما كان ليُعجزه أن يأتي بالمرجع الفصل لكلّ ضمير، الذي لا يدع مجالاً لتعدد الخيارات في تفسير كلامه الذي سيُتلى على مرّ الدهور وتصرّف الأيام، ولكنّه تعمّد أن يترك الضمير مبهماً يحتمل

(١) من أسباب اختلاف المفسّرين المتعلّقة بمرجع الضمير ٣.

(٢) انظر جمهرة اللغة ١٠٣٤، ١١٣٣، واللسان (قرن) و(حشرج)، والهمع ٢١٩/١، والخزانة ٢١٢/٤، ورواية الديوان ٢١٠: "إذا حشّرت نفساً"، ولا شاهد فيها، على أنّ شارح الديوان عرض لذكر رواية إضمار النَّفس المستفيضة عند اللغويين، ورواية إظهار النَّفس تدلّ على أنّ الرواية المستفيضة عند اللغويين بإضمار النَّفس ليست لضرب من الضرورة لأنّها لا تغيّر وزن البيت، إنّما تعمّد الشاعر إضمار النَّفس في هذا المقام، لغرض بلاغيّ، وإنّ كلّفه مخالفة قواعد النحويين من عود الضمير على غير مذكور، ولعلّ هذا الغرض رثاء النَّفس، وإظهار الحزن عليها والأسى لحالها.

(٣) سورة النحل: ١١٠.

(٤) انظر فتح القدير ١٩٨/٣.

غير ما معنى، لتتعدد الأحكام، فيبقى للمكلفين فسحة من أمرهم يتصرفون كما يشاؤون، وكما يُسرّ لهم، فلربّما في الاختلاف رحمة.

أضف إلى ذلك أنّ تحريك ذهن السامع أمرٌ مراد، واستنطاق سليقته وفطنته ونباهته مقصد مُرام.

ولا تستغرب إذا علمت أنّ عامّة ما جاء به القرآن والحديث النبويّ وأشعار العرب وفصيح كلامهم ممّا يتوجّه به اللفظ الواحد إلى غير ما معنى^(١)، فكيف لنا بعد هذا أن نحجّم القواعد ونحجّرها ونقصرها على أحكام صارمة وقوانين محدّدة، تحاكي قوانين الطبيعة الثابتة! هذا ما لا يقوم في عقل ولا يُتصوّر في وهم.

من هذا يتبيّن أنّك إذا طبّقت هذا المبدأ التوليديّ في التعامل مع التراكيب العربيّة أوقعك ذلك في حرج، لأنّك ستضطرّ إلى أن تتهم التراكيب المسموعة العربيّة الفصيحة بالزيغ، وستجد في تطبيقه عجزاً عن الوفاء بمتطلّبات العربيّة، وقد يُسلمك إلى دروب من الإشكاليّات كثيرة، تفتقر فيها إلى الإجابة عن أسئلة لا حصر لها، فتصل إلى نتيجة مفادها أنّ طائفة عظيمة من التراكيب العربيّة يعوزها من التوجيه والضبط فوق المبادئ التوليديّة.

فإذا كان الرّبط في النّحو العربيّ له خطوط عامّة وقواعد كثيرة ثابتة كالتّي ذكرت في أحكام الضمير في الفصل الثالث فإنّ ذلك لا يعني صحّة التنبؤ بالضمير وعائده بمجرد تطبيق بضع قواعد جاهزة، ووضع الجمل في قوالب جامدة، تحكم على الضمير وصاحبه، بل المسألة أعقد من ذلك وأوسع بكثير.

قبل كلّ شيء لابدّ من أن نعي أنّ الرّبط هدفه الأوّل وغايته العظمى خدمة المعنى وإفهام السّامع، فإذا خُدم المعنى بالقواعد الثّابتة الجاهزة فنعماً هي، وإلاّ فينبغي إعمال الدّهن في إخضاع القواعد للمعنى المراد وتذليلها له.

ولذلك فإنّ الفارق الأساسيّ الجوهريّ بين جهود التوليديين وجهود النحويين العرب في تقديم حلّ لإشكالية عود الضمير أنّ النّحاة العرب -بخلاف التوليديين- كان عملهم يجري في وادين معاً، ويخدم شقّين معاً لا يتخلّف أحدهما عن الآخر:

الشقّ الأوّل: احتوته مادّة النّحو النظريّة التي تلقّاها في الكتب النّحويّة جميعاً، وأولّها كتاب سيبويه.

والشقّ الثاني: احتوته كتب التطبيق النّحويّ، من إعراب قرآن أو شعر، تُبيّن لك تطبيقاً كيف تربط الضمير بمرجعه، وكيف يُحال اللاحق على السابق.

ولذلك كانت كلّ نظرة تحكم على جهود النّحويين العرب مستندة إلى الشقّ الأوّل وحده، مُقصية الشقّ الثاني نظراً قاصرة محففة غير منصفة.

يُشكر التوليديّون في أنّهم بذلوا الجهد ليكون للرّبط معالمه الواضحة المحدّدة لا المبعثرة العامّة، فأنشؤوا مبادئ رياضيّة ثابتة للرّبط، لا تتغيّر كما لا تتغيّر قوانين الفيزياء، حاولوا فيها أن يضبطوا وجوه ربط عنصر ما بعنصر آخر.

(١) انظر الخصائص ١٦٦/٣.

غير أنَّ النحويين العرب آمنوا بأنَّ الكلام لا تُشدُّ روابطه بشيء كما تُشدُّ بالمعنى، وأنَّ للضمير مراجع تختلف من موضع إلى موضع، وتولد ولادة جديدة مع كلِّ جملة، ومع كلِّ معنى، فلا يمكن حُدُّها بقيود ولا ضبطها بمبادئ، لذلك تُرك الباب في العربيَّة مفتوحاً على مصراعيه للتأويل والفهم والاستنباط.

ذلك التأويل الذي لا يُغني باب التفسير في القرآن والشعر فحسب، بل يُغني باب الفقه من أحكام الشريعة، فيترك للمكلف مجالاً أوسع لتطبيق أحكام الآية، ويدع له خيارات شتى للفهم ثمَّ للتطبيق كما تقدَّم، ويعدُّ المعاني التي يتحمَّلها بيت الشعر، فيزداد به غنى العربيَّة ويتَّضح.

لذلك لا عجب أن تعدَّ وجود مثل هذه النظرية في النحو العربي، فما ذلك بتقصير من ناحية العربيَّة، بل واقع حال العربيَّة أجبرهم على ترك الأمر مفتوحاً ومحكوماً بالمعنى ورهنأ به، والمعنى لا يحُدُّه قيد ولا ضابط كما هو معلوم.

فمبادئ التوليديَّة – وإن كانت أحياناً تتَّفَق مع أوضاع العربيَّة – إلَّا أنَّها غير كافية ولا شافية للتعامل مع الضمير، فهي لا تنصُّ على جواز عود الضمير على غير ما مذكور في الكلام في الآن نفسه، وليس منها أن المعنى والسياق هو الحاكم الموجِّه للمبادئ على اختلافها، وليس ممَّا لفتت إليه عود الضمير على جزء المذكور لا كلاً، أو على نظيره لا عليه، وليس من جهود التوليديين صناعة كتب تختصُّ بتوجيهات التراكيب، وتتضمَّن آلاف الحالات التطبيقية التوليديَّة المختلفة المتنوعة لعود الضمير، تراعي مرادات القائل وأحوال الكلام كافة، وتتلوَّن وفقاً لأسيقة متعدِّدة، كما هو شأن كتب التطبيق النحويِّ، التي ما كانت قواعد الربط لتظهر جليَّة للأفهام لولاها.

وإن استنفد المرء الجهد في الحديث عن هذا الموضوع فلا غرَّ ولا ملام؛ فمن اللسانيين التوليديين اليوم من يعترف بلسانه بمدى إشكاليَّة هذه القضية من ضمن القضايا التوليديَّة الثابتة، يقول: «من المشاكل التي لم تحظْ لحدِّ الآن بحلٍّ مُرضٍ في الأدبيات اللسانية مشكلُ معرفة الطريقة التي تُقام بها العلائق العائدية في الكلام، وقد أبعدت دراسةُ العائد الضميري غير الفارغ^(١) عن موضوع النُّحو الجمليِّ، واستُدِّل على هذا الموقف بأنَّ الضمير المملوء كما في (٥٩)^(٢) يمكن ألا يكون غير مشترك إحصائياً مع سابق داخل الكلام، بل يمكن أن يُحيل على ذاتٍ غير مذكورة في الخطاب (انظر تشومسكي ١٩٧٧ ولاسينيك ١٩٧٦):

(٥٩): حَسِبَ زَيْدٌ أَنَّهُ مَرِيضٌ.

ففي (٥٩) مثلاً ليس من الضَّروري ألا يحيل ضمير الغائب المتَّصل بحرف التوكيد على «زيد»^(٣).

(١) أي الضمير الظاهر.

(٢) (٥٩) هو رقم المثال الذي يُمثَّل له الفاسي الفهري.

(٣) فهو يحتمل أن يعود على زيد ويحتمل أن يعود على شخص آخر غير مذكور في الجملة، يحدِّده السياق.

وخلافاً للعائد المملوء اعتُبر العائدُ الفارغُ مربوطاً بالضرورة داخل التركيب، (انظر تشومسكي ١٩٧٨)، ومع ذلك، وكما لاحظ تشومسكي نفسه فإنَّ التَّمييز بين عائد فارغ وآخر غير فارغ يعتبر تمييزاً غير قائم تصوُّرياً، ولا يمكن من فهم الكيفية التي تُقام بها الروابط العائدية»^(١).

٣. المبدأ (٢) من مبادئ الربط:

لقد «اهتمَّت التوليدية بالعلاقة التركيبية بين الضمير ومفسَّره»^(٢)، وسعت سعياً حثيثاً بالرجوع إلى أحكام التركيب النظرية ومبادئ الربط الثلاثة إلى معرفة مرجع الضمير وضبطه، ونفي الإبهام عنه.

ومن مبادئ الربط الثلاثة في نظرية الربط ما يتَّصل بمرجع الضمير، وهو ينصُّ على أنَّه «يجب أن يكون الضمير حرّاً في فصيلته العاملة».

وقد مثَّل تشومسكي لذلك - كما ذُكر في الفصل الثاني - بجملة «أتساءل من توقَّع الرِّجال أن يروههم؟»^(٣)

فالجملة كما سبق تحتمل معنيين: إمَّا أن يكون الرِّجالُ الرَّاين، وإمَّا أن يكونوا المرئيِّين، ولكن يستحيل أن يكونوا هم الرَّاين المرئيِّين في الوقت نفسه، وإلَّا لقال: «أن يروا أنفسهم».

ومثال آخر: إذا قلت: «ظنَّ زيدٌ أنَّي رأيتُه» فالهاء في رأيتُه تعود على زيد، وقد تعود على شخص آخر خارج الجملة المذكورة، إلَّا أنَّها يستحيل أن تعود على تاء الفاعل في «رأيتُ».

وهذا المبدأ - كما يقول التوليديون - ينطبق على اللغات العالمية بأسرها.

لكنَّك إذا اعتمدت هذا المبدأ في الحكم على التراكيب العربية كافة حكمت في بعض الأحيان على تراكيب بالفساد والغلط، وهي في فصيح الكلام أو أفصحها؛ قال تعالى: ﴿كَأَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِيَطْغَى * أَن رَّأَهُ اسْتَعْتَى﴾^(٤)، والضمير في الآية - كما هو معلوم - يعود على فاعل رآه، أي مربوط في فصيلته العاملة لا حرّاً، وهذا يتنافى مع المبدأ (٢) من مبادئ الربط، الذي يستوجب أن تكون الآية: «أن رأى نفسه استغنى».

وقال الشاعر^(٥):

لقد كان لي عن ضُرَّتَيْنِ عدمُتي وعمَّا أُلَاقِي مِنْهُمَا مُتَّزِحُ

(١) اللسانيات واللغة العربية ٢١٤.

(٢) انظر اللغة ومشكلات المعرفة ٨٤.

(٣) انظر ١٠٦.

(٤) سورة العلق: ٦-٧.

(٥) جِران العُود، ديوانه ٤.

فالياء في عدمتي عادت على التاء أي رُبِطت في فصيلتها العاملة، وكان ينبغي أن يقول -وفقاً للمبدأ هذا- «عدمْتُ نفسي».

وجوّز النحويّون في أفعال الظنّ واليقين كلّها أن يتعدّى الفعل إلى ضمير فاعله، فتقول: «رأيتني محسناً»، و«ظننتني محقّاً»، و«عمرّو يراه محسناً»، وجوّزوا فوق ذلك فعلين آخرين ليسا من باب أفعال القلوب هما: «عدم» و«وفقد»، لأنّهما شُعبا من العرب، تقول: عدمتني وفقدتني، كما في الشاهد السابق.

ولذلك لا يُقبَل هذا المبدأ في التعامل مع العربيّة؛ لأنّه يخالف المسموع من فصيح كلام العرب، فالمسموع هو المعوّل عليه في صناعة أحكام النحو وأقيسته.

٤. المبدأ (٣) من مبادئ الرّبط:

«كلّ تعبير إحاليّ حرّ»، هذا المبدأ الثالث من مبادئ نظرية الرّبط التي نصّ عليها تشومسكي، وقد سبق تعريف التعبيرات الإحالية^(١)، وبالرجوع إلى هذا المبدأ خطأً التوليديّون الجمل التي يكون فيها التعبير الإحاليّ مقيداً أو مربوطاً لا حرّاً، كقولنا: أمّ محمّدٍ أحبّت محمّداً.

والصّواب عند التوليديين أن نقول: أمّ محمّدٍ أحبّته، لأنّ ربط «محمّد» الثانية بالأولى وجعلهما واحداً يخالف هذا المبدأ، فإنّما أن يكون مرادنا أنّ محمّداً الأوّل غير الثاني، وإنّما أن نعيد الثاني بالضمير لا بالتعبير الإحاليّ (الاسم الظاهر) نفسه، لأنّه يوقع -في رأي التوليديين- في إشكال؛ فيُظنّ منه أنّ محمّداً الأوّل غير الثاني.

وهذا الكلام من حيث المبدأ لاغبار عليه، ولكن ورد في القرآن الكريم وفصيح كلام العرب شواهدٌ وقع فيها التعبير الإحاليّ غير حرّ، بل مقيداً بما في جملة من تعبير إحاليّ آخر، له اللفظ نفسه.

كما في قوله تعالى: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا﴾^(٢).

فكيف لنا أن نطبّق هذا المبدأ على تلك الآية، فنجعل ﴿رَبِّي﴾ الأولى غير «ربي» الثانية؟! هذا إفساد للنصّ ومخالفة لمراد المتكلّم، وجعل التوحيد إشراكاً بالله.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ﴾^(٣)

فليس أمامك إلّا الإقرار بأنّ ﴿الْمُلْكَ﴾ في الآية هو هو.

(١) انظر ١١٣.

(٢) سورة الكهف: ٣٨.

(٣) سورة آل عمران: ٢٦.

وأمن اللبس في العربية هو الذي يوجب إظهار المضمر وإضمار المظهر في بعض الأحيان، كما في قوله تعالى: ﴿الظَّالِمِينَ بِاللَّهِ ظَنَّ السَّوْءَ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ﴾^(١)، فالقاعدة العامة تقضي بأن يُعاد الاسم الظاهر بضميره العائد إليه لا بلفظه، لكنَّ المعنى هنا أوجب إعادة لفظه مخافة الإلباس، فلو قال: عليهم دائرته لفهم أنَّ الهاء تعود على لفظ الجلالة^(٢).

أضيف إلى هذه الأمثلة كلُّ ما ذكره النحاة سابقاً في مبحث «الإظهار في موضع الإضمار»^(٣)، وضربوا لذلك الأمثلة من فصيح الكلام وأفصحها، الذي لا يدع مجالاً للشكِّ في قواعديّة مثل تلك الجمل، ولا يدع مجالاً للشكِّ في غلط المبدأ الذي يحكم على ذلك الكلام المبرّأ من العيوب بالفساد.

ومن ذلك تفضيل التحويين لقولك: «جاءني غلام زيد وزيد» على قولك: «جاءني غلام زيد وهو»، فحسّنوا الأوّل وقبّحوا الثاني، وذكروا على ذلك شواهد فصحي، يمكنك الاستئناس بها إلى جانب الكلام المنزّل، ومنها قول دِعْبِل^(٤):

أضيافُ عمرانَ في خِصْبٍ وفي سَعَةٍ وفي جِباءٍ وخيرٍ غيرِ ممنوعٍ
وضيفُ عمروٍ وعمرو يسهران معاً عمرو لِبَطْنَتِهِ والضَّيْفُ للجوعِ
وقول زياد الأعجم^(٥) :

وإنّا وما تُلقِي لنا إنْ هَجَوْتنا لكالبِحْرِ مَهما يُلقَى في البَحْرِ يَغْرِقُ

وقد يظُنُّ ظانٌّ أنَّ هذا الشاهد مدفوع بخضوعه للوزن، وأنَّ خوف انكساره جعله على هذا الوجه، وذلك مردود بكون الشعر من الفصيح الصحيح الذي لا تقف في وجهه القوافي.

وإنَّ قُبِلَ هذا الادّعاء من أصحابه على سبيل المجازاة لهم، فماذا يصنعون بكلام الله، ما وجّه إعادة الاسم الظاهر بلفظه فيه، ولا ضرورة ثمة ولا أوزان!!

واستمع إن شئت إلى مقالة الجرجانيّ معقّباً على هذا البيت وشواهد أخرى -وهو أدري النَّاسَ بصناعة الشعر ومنازل الشعراء- «ليس بخفيّ على مَنْ له ذوق أنّه لو أُتي موضع الظاهر في ذلك كلّهُ بالضّمير،

(١) سورة الفتح: ٦.

(٢) انظر البرهان في علوم القرآن ٦٥.

(٣) انظر ما تقدّم ١٩٧.

(٤) الخزاعي، ذيل ديوانه ١٦٥، ودلائل الإعجاز ٥٥٥.

(٥) ديوانه: ٨٨.

فقليل: «وضيف عمرو وهو يسهران معاً»...لعدم حسن ومزية لا خفاء بأمرهما، وليس لأن الشعر ينكسر، ولكن تُنكره النفس»^(١)

ويندرج في ذلك ما سُمع من شواهد على لغة «أكلوني البراغيث»، وهي لغة فاشية لبعض العرب، كثيرة في كلام العرب وأشعارهم»^(٢)، فكلها تقيد التعبير الإحالي بما سبقه، والمفروض -وفق هذا المبدأ- أن يكون ذلك التعبير الإحالي حرّاً.

ومنها قوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾^(٣)، وقول النبي صلى الله عليه وسلم: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار»^(٤)، وقول الشاعر^(٥):

يلوموني في اشتراء النّخيل — ل أهلي فكلّهم يعدل

وغير ذلك من الشواهد الشائعة^(٦).

والتفسير التوليدي لهذه اللغة أن «عدد الجمع في العربية يمتاز بخاصة قوية (إنسان)، ويجذب الفاعل إلى موقع مميزه، هذه الخاصية تعطي العدد قيمة إرجاعية كاملة، تخوّله أن يربط الاسم الذي يليه»^(٧).

فالمبدأ هذا يخالف ما في العربية ويناقض نصوصها، بل ويخالف نص القرآن الكريم، ويطيح به، ويوقع في خطأ فادح عند تفسير القرآن والشعر أو إعرابهما.

ولابد أن تعلم أن لكل كلام حاله ومقامه ومنزلته، فالبيان والبلاغة هما أساس الكلام، فإذا اقتضيا الإضمار كان الإضمار أفصح، وإن اقتضيا الإظهار كان الإظهار أفصح.

وفي هذا قال قيس بن خارجة مجيباً من تعجب من تكراره المعنى بغير ما لفظ: «أما علمت أن الكناية والتعريض لا يعملان في العقول عمل الإفصاح والتكشيف!»^(٨)

فالعربية تقدّم ما هو أخدم للمقام، فثمة مواضع يقبح فيها الإفصاح حتى كأنه حرام، ومواضع يحلو فيها ويثمر ويكون هو المرام.

(١) دلائل الإعجاز ٥٥٦.

(٢) شرح المفصل ١٦٠/٣.

(٣) سورة الأنبياء: ٣.

(٤) صحيح البخاري ٤٥/١، حديث رقم ٥٥٥.

(٥) أحيقه بن الجلاح، ديوانه ٧١، وسر الصناعة ٦٢٩، وأمالى ابن الشجري ٢٠١/١.

(٦) انظر الكتاب ٧٨/١، ٤٠/٢، والأصول ٧١/١، ١٣٦، ٨٢/٢، ٣٤٦، والبغداديات ١٠٩، والخصائص ١٩٤/٢، وسر الصناعة ٦٢٩، ومشكل مكى ٣٢/٢، وأمالى ابن الشجري ٢٠١/١، والبحر ٢٩٧/٦، والخزانة ٣٨٦/٢، ٢٩٣/٣.

(٧) الإعراب الفعلي ٣٧.

(٨) دلائل الإعجاز ٥٥٦.

٥. مبدأ المسافة الدنيا:

كان ممّا اقترحه التوليديون في التعامل مع الضمير مبدأ المسافة الدنيا، الذي يشترط في مراقب العائد أن يكون العنصر الأقرب إليه^(١).

وهذا مبدأ لا يتفق دائماً مع أحوال العربية؛ فقد يكون في عود الضمير على أقرب مذكور فساد للمعنى، كما في قوله تعالى: ﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى اللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾^(٢).

فالواو في ﴿يُشْرِكُونَ﴾ من المحال أن تعود على المذكورين في الجملة، قرّبوا أم بعدوا، لأنّ ذلك يقتضي أن يكون العباد المصطفون هم المشركين، وهذا لا يكون.

فعود الضمير لا يرتبط بالمذكور الأقرب في العربية وإن كان هو الأصل؛ فثمة مواضع يفسد المعنى فيها لو عاد الضمير على أقرب مذكور، بل لا يستقرّ المعنى فيها إلّا بربط الضمير بأبعد مذكور، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ * إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ﴾^(٣)، فأقرب مذكور إلى الضمير في «ظهره» «الريح»، والذي يليه في القرب الضمير المستتر في «يُسْكِن» العائد على الله سبحانه، وكلا المرجعين لا يصحّ عائداً للضمير ولا مفسراً له، إنّما المفسر «البحر»، وهو أبعد مذكور.

وكذلك الضمير في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَوَّاكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّنْ نَّاصِرِينَ * ذَلِكَ بِأَنكُمْ اتَّخَذْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا وَغَرَضْتُمْ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فَالْيَوْمَ لَا يُخْرِجُونَ مِنْهَا وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ﴾^(٤).

فالهاء في قوله «منها» لو عادت على أقرب مذكور وهو «الحياة الدنيا» لفسد الكلام، ولو عادت على الذي يليه في القرب، وهو «آيات الله» لفسد الكلام أيضاً، وإنّما تعود ههنا على «النار»، وهي من البعد كما ترى.

فلا مفرّ ولا مَرَحَلٍ من تسليط الضوء على أنّ مدار الأمر عند النحويين في قاعدة عود الضمير خدمة المعنى، وأمن اللبس، ومخافة الوقوع فيه، حتّى إنّ سعيهم إلى أمن اللبس أباح لهم في بعض الأحيان مخالفة أقيستهم التي ارتضوها، كما في وجوب تقديم الخبر على المبتدأ في بعض الحالات مخافة اللبس.

٦. مراتب أركان الجملة:

اعتبر التوليديون اللغات التي يصح فيها سبق المفعول به الفاعل من اللغات الأكثر حرّية، وكلّما كانت حرّية مواقع المراتب النحويّة هذه في الجملة أكبر كانت قواعد النقل المفروضة أقلّ، ومثّلوا لذلك باللغة اليابانيّة.

(١) انظر اللسانيات واللغة العربية ٢٠٤ ح، ٢٠٥، وانظر ما تقدّم ٢٤٨.

(٢) سورة النمل: ٥٩.

(٣) سورة الشورى: ٣٢-٢٢.

(٤) سورة الجاثية ٣٤-٣٥.

ويصنّف الدارسون التوليديّون اللغة العربيّة في زمرة اللغات التي لها المرتبة الآتية: (فعل + فاعل + مفعول)، ويحكمون عليها باقتصارهم على مرتبة واحدة.

وهناك فريق آخر يرى أنّ تركيب (فعل + فاعل + مفعول) هو تركيب البنية الظاهرة السطحيّة، في حين أنّهم اكتشفوا أنّ حقيقة البنية العميقة المجردة للعربيّة (فاعل + فعل + مفعول)^(١).

ويستدلّون على ذلك بتراكيب يُضاف فيها المصدر إلى فاعله، وقد فصل بينهما المفعول، كقولك: «ضرب زيداً المعلّمة يُقلّني»، مستنديّن إلى قراءة من قرأ: ﴿وَكَذَلِكَ زُيْنٌ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾^(٢) فهذا دلّهم على أنّ أصل التركيب أن يلي المفعول فعله بلا فاصل، فيكون معه كالشيء الواحد^(٣).

غير أنّ النحويين أكدوا أنّ الفعل ملتحم بالفاعل لا بالمفعول، وأنّ رتبة الفاعل التقديم، ورتبة المفعول التأخير، فالأصل في الفاعل أن يتقدّم على المفعول، وإن وقع العكس فمن باب التجوّز، ويبقى الأصل أصلاً والفرع فرعاً؛ يقول الجرجاني: «وإنّما تجوز نيّة التأخير في شيء معناه يقتضي له ذلك التأخير، مثل أن كون الاسم مفعولاً يقتضي له أن يكون بعد الفاعل، فإذا قدّم على الفاعل نُوي به التأخير»^(٤).

وواقع اللغة -فوق ذلك- يشهد بحريّة للمراتب، حريّة لا تقيدها قيود أي مذهب حديث.

ومن الأمثلة على حريّة المراتب أيضاً أنّ الشائع عند الدارسين أنّ المبتدأ رتبته قبل الخبر، ولكنّ الناظر في صميم اللغة يجد مواضع جمّة، تأخّر فيها المبتدأ عن الخبر، بل ربّما وجب تأخيره، كما في حال كونه نكرة، وكون الخبر ظرفاً، مثل: «في الكتاب متعة»؛ قال تعالى: ﴿أَفِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ﴾^(٥)، وقال: ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ﴾^(٦)، وقال: ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾^(٧)، وغير ذلك كثير.

ومن الأمثلة على هذه الحريّة تقديم المفعول به على فعله، وإذا تتبعت نصوص العربيّة المعتدّ بها وجدت أنّ تقديم المفعول به له من الكثرة والشيوع ما يؤهّله ليصبح أصلاً قائماً برأسه، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا نَعْبُدُ﴾^(٨)، وإن كان الأصل تقديم العامل على المفعول، بل قد يكون هذا التقديم واجباً كما في أسلوب الشرط والاستفهام

(١) انظر دراسة توليدية تحويلية للتركيب المصدرية ١٤٨.

(٢) تقدّم الكلام على هذه القراءة ٢٤٤.

(٣) انظر دراسة توليدية تحويلية للتركيب المصدرية ١٤٦.

(٤) دلائل الإعجاز ٢٤٨.

(٥) سورة النور: ٥٠.

(٦) سورة الذاريات: ٢٢.

(٧) سورة هود: ٤.

(٨) سورة الفاتحة: ٤.

الذين يوجبان الصدارة لأدواتهما، ومثال ذلك تقديم اسم الاستفهام «أي» على فعله في قوله سبحانه: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾^(١).

وغير ذلك من التقديم والتأخير الكثير الجائز والواجب.

وقد أشاد ابن جني بهذه المرونة في العربية التي تسمح بالخروج عن الرتب، في مواطن كثيرة، فأنشأ باباً في خصائصه سماه «باب نقض المراتب»^(٢)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ﴾^(٣)، وقوله: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾^(٤).

ولا تعجب إذا وجدت ابن جني يجوز تقدّم ضمير المفعول عليه، وإن عاد على متأخر في اللفظ والرتبة لاعتقاده أنّ رتبة المفعول به التقديم على الفاعل؛ فرأيه في ذلك الذي انفرد به أنّ رتبة المفعول التقديم ورتبة الفاعل التأخير، وذلك فرع عن الأصل، تمكّن حتى بلغ رتبة الأصل.

ومُعْتَمَدُهُ في ذلك شيوخ الشواهد وانتشائها، وكلّها تقدّم فيها المفعول على الفعل، بما في ذلك شواهد من كلام الله تعالى، كقوله سبحانه: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾^(٥)، وقد حشد ابن جني طائفة منها، ونظر فيها، فاستنبط حكماً عبّر عنه بقوله: «وهذا يدلُّك على تمكّن الفروع عندهم، حتّى إنّ أصولها التي أعطتها حكماً من أحكامها قد عادت فاستعارت من فروعها ما كانت هي أدّته إليها، وجعلته عطية منه لها، فكذلك أيضاً يصير تقديم المفعول لما استمرّ وكثر كأنه هو الأصل، وتأخير الفاعل كأنه أيضاً هو الأصل»^(٦).

فذلك هذا على مدى حرّية المراتب في العربية، تلك الحرّية التي تجعلك لا تكاد تقطع بأنّ الفاعل مقدّم على المفعول إلا على وجل.

وهنا يُنبّه على العلاقة بين التقديم والتأخير وبين المعاني التي في النفوس، فالعرب يُقدّمون ما هم به أعنى، وعنايتهم به أشدّ، وليس التقديم والتأخير في كلامهم ضرباً من العبث، أو مجرد خروج على قواعد اللغة؛ يقول عبد القاهر الجرجاني: «المعنى الذي كانت له هذه الكلم -بيت شعر أو فصل خطاب- هو ترتيبها على طريقة معلومة، وحصولها على صورة من التأليف مخصوصة...، وعلى ذلك وُضعت المراتب والمنازل في الجمل

(١) سورة الشعراء: ٢٢٧.

(٢) الخصائص ١/٢٩٣.

(٣) سورة البقرة: ١٢٤.

(٤) سورة فاطر: ٢٨.

(٥) سورة فاطر: ٢٨.

(٦) الخصائص ١/٢٩٧، وانظر ما تقدم ١٩٩.

المركبة، وأقسام الكلام المدونة، فقليل: من حقّ هذا أن يسبق ذلك، ومن حكم ما ههنا أن يقع هنالك»^(١).

فالصلة بين تقدم المعنى في النفس وتقديمه في اللفظ واضحة؛ يقول الجرجاني: «فإذا وجب لمعنى أن يكون أولاً في النفس وجب لللفظ الدالّ عليه أن يكون أولاً في النطق»^(٢).

غير أن التوليديين لا يُعنون بهذه البنى السطحية الظاهرية الناتجة عن التقديم والتأخير، بل ينظرون إلى أبعد من ذلك، يريدون أن يصلوا به إلى حقيقة البنية الذهنية المجردة، ليعرفوا ما ترتيب المواقع فيها، ليستنبطوا منها عمليّات التوليد اللغوي بأسرها.

٧. مبدأ مرشح الحالة:

قرّر التوليديون أن كلّ عنصر اسمي متحقّق صوتياً يجب أن تحدّد له حالة، ودعوا هذا مبدأ مرشح الحالة الإعرابية^(٣).

غير أن النحو العربيّ يذهب إلى أبعد من ذلك، فيمنح ما هو غير متحقّق صوتياً حالة أحياناً. ومن ذلك إعراب ما حُذِفَ ممّا تقديره ضروريّ للسياق، كالمبتدأ والخبر والمعطوف، كقولك: «زيد» في جواب من سأل: من المريض؟

فزيد خبر لمبتدأ محذوف تقديره «المريض»، وهذا المبتدأ اسم له حالة إعرابية، وإن لم يكن متحقّقاً صوتياً. وقوله تعالى: ﴿أَكُلْهَا ذَائِمٌ وَظُلُّهَا﴾^(٤) فيه خبر محذوف للمبتدأ ظلّها، أي: وظلّها دائماً، وهذا الخبر له حالة إعرابية أيضاً.

وفي قول العرب: «راكب الناقة طليحان» وجب تقدير معطوف لتستقيم التثنية في الخبر، فيكون تقدير الكلام: «راكب الناقة والناقة طليحان»^(٥)، وهذا الاسم المعطوف المحذوف يستحقّ حالة إعرابية وإن لم يكن ملفوظاً به. وقس على ذلك سائر المحذوفات في الكلام من الأسماء، فكلّ أولئك يأخذ حكم الملفوظ، ويتلقّى إعرابه ومزاياه^(٦).

(١) أسرار البلاغة ٥.

(٢) دلائل الإعجاز ٥٢.

(٣) تقدّم ١٣١.

(٤) سورة الرعد: ٣٥.

(٥) انظر ما سيأتي ٣٤١.

(٦) انظر ما سبق ١٦٩.

وإذا كان مبدأ مرشح الحالات الإعرابية في التوليدية يقرر أنَّ كلَّ عنصر اسمي ذي محتوى صوتيٍّ يجب أن يتلقَّى إعراباً فإنَّ المتتبع لأوضاع اللغة العربية يرى أنَّ هذا المبدأ ذو أثر في العربية وإن لم يُنطق به، وهو فيها يتَّسع ليشمل الأفعال والحروف والجمل التي لها محلٌّ من الإعراب، ولا يقتصر على الأسماء.

فالأفعال المضارعة أيضاً تُحدَّد لها حالة إعرابية: الرفع أو النصب أو الجزم، وكذلك الجمل التي لها محلٌّ من الإعراب، يكون محلُّها النصب أو الرفع أو الجرُّ^(١).

ولكن يجدر التنبيه على أنَّ مرشح حالات الإعراب وإن كان يوجب منح الحالة للأسماء فإنَّه لا ينصُّ على منح الحالة عن الأفعال والجمل، فمن هذه الزاوية يمكنك —إذا شئت— التوفيق بين ما قالوه وبين ما في العربية، ونفني التعارض بين القولين، فنقول: المبدأ يقصُر عمَّا قاله النحويون، لا يتعارض معه.

ومَّا يتَّصل بالحالة في وجوه الفرق بين النظريتين العلامة الإعرابية أو وسم الحالة، فالتوليديون ينظرون إلى الوسم على أنَّه الشكل المعبر عن الحالة، فحالة الرفع وسمُّها رفع الكلمة، ورفع الكلمة ينمي عن حالة رفع. غير أنَّ العربية قد تسمُّ كلماتٍ بوسمٍ لا يطابق حالتها، كما سبق أن ذكر في أوضاع نظرية الحالة في العربية^(٢).

٨. الجنس التركيبي:

وجد التوليديون أنَّ بعض الجمل لها رسم واحد بعد التحويل، لكنَّها ذات اشتقاقات غير متكافئة قبل التحويل، فحكموا بوجود جناس تركيب في مثل هذه الجمل، مرَّده إلى الإبهام التحويلي^(٣).

فمثلاً قولنا: ضرب زيد مؤمَّ، إذا قمنا بالإجراء التحويلي لمعرفة البنية العميقة وجدناه يحتمل بنتين:

الأولى: أن يضرب زيداً أحداً مؤمَّ، والثانية: أن يضرب أحداً زيداً مؤمَّ.

ولذلك أسَّس تشومسكي النظرية التوليدية، ليكشف عن العمليات الذهنية الحوسبية التي تقف وراء مثل تلك الجمل، فينظر كيف يولِّد الدماغ مسالك التفكير عند سماع مثل هذه الجمل، فيحدِّد وجهتها، وانطلاقاً من تلك العمليات يصل العقل إلى المعنى المراد.

(١) وقد تدارك باحثون توليديون هذا الأمر بتطبيقهم التوليدية على اللغة العربية، كأستاذنا د. يوحنا، انظر الإعراب الفعلي ٥٥، و نحو نظرية للإعراب الفعلي ٦٧.

(٢) انظر ١٢٥.

(٣) انظر البنى النحوية ٤٠، ١١٣، ١١٥ ح.

وعن طريق التحويلات التي اكتشفها تشومسكي لأمثال هذه الجمل نفهم المراد من الجملة، وكلُّ عملية تحويلية ينجم عنها تركيبٌ ودلالة، فإذا اختلفت الدلالة فهذا يعني أنَّ العمليات اختلفت، والبنية العميقة اختلفت وإن بدت النتيجة واحدةً من الوجهة التركيبية.

أما النحويون العرب فلا يسعون إلى الكشف عن العمليات الذهنية بقدر ما يسعون إلى ربط هذه الجملة بسياقها الذي يحدّد المراد منها، فهم لا يحصرون أنفسهم داخل التركيب الصناعي نفسه، يستنطقونه ليكشف لهم عن معناه، بل يتسعون ويخرجون منه إلى نطاقه الأوسع، أي سياقه النفسي والاجتماعي الذي ورد فيه، ويعدّون أيَّ وصف لمفهوم الجملة بمعزل عن السياق وصفاً ضيقاً أو مغلوفاً وقاصراً.

والنحويون العرب ينظرون إلى النظام الذي يحوي مثل هذه الجمل متعدّدة المعاني على أنّه نظام غنيّ متنوع، ولا يرون فيه أدنى ضيقٍ أو عجزٍ أو قصور، بل إنّ احتمال الجملة لغير ما معنى أمرٌ مراد ومقصود لذاته، وهو ما اصطُح عليه بشجاعة العربية، أي مرونتها، وقدرتها على استيعاب المعاني المختلفة، والمستجدّ من المسمّيات والأساليب اللغوية، وقد ذكّر طرف من ذلك فيما سبق^(١).

ويؤيّد هذا المفهوم جانبُ القراءات القرآنية، كقوله تعالى: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾^(٢)، فقرأت برفع ﴿الْمَجِيدُ﴾ وبجرّها^(٣)، فالرفع صفة لـ ﴿ذُو﴾، والجرُّ صفة للعرش، وكلاهما مُرادٌ وجائز في المعنى.

فالجناس التركيبي في هذه الآية خدَم المعنى والبلاغة على السواء، فكان غنيّ لهما لانقصاً فيهما.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ﴾^(٤)، فقد قرئت ﴿فَيَغْفِرُ﴾ في القراءات العشر المتواترة بالرفع على الاستئناف، وبالجرم عطفاً على جواب الشرط^(٥).

وقرئت في غير العشر بالنصب على إضمار «أن» قبل فاء السببية^(٦).

و هذه القراءات جميعاً لها وجوه سليمة الصناعة، ملائمة للسياق، متّفقة مع مراد القائل سبحانه، ولا تخرج عن الحقيقة في شيء.

(١) انظر ٢٣٦.

(٢) سورة البروج: ١٥.

(٣) قرأ حمزة والكسائي بالجر، وقرأ الباقون بالرفع. انظر السبعة ٦٧٨.

(٤) سورة البقرة: ٢٨٤.

(٥) الرفع قراءة ابن عامر وعاصم وأبي جعفر ويعقوب، والجرم قراءة سائر العشرة، انظر معاني الفراء ٢٠٦/١، والسبعة ١٩٥، والحجة ٢٣٧/٢، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٣٢٣/١، والمبسوط ١٥٦، والنشر ٢٣٧/٢.

(٦) انظر البحر المحيط ٣٦١/٢، والقرطبي ٤٢٤/٣.

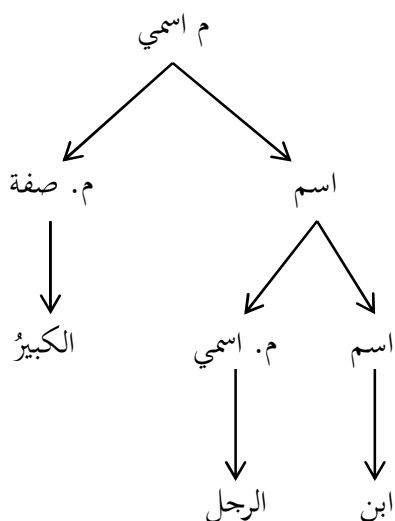
والأمثلة في هذا الباب كثيرة، يغنيك فيها أيُّ كتاب في القراءات تتلوه.

وهنا نلتفت إلى التوليدية لنرى كيف تتعامل مع مثل هذه الجمل التي دلّتنا الحركة الإعرابية في العربية على المفهوم المراد منها، وتغيّر المفهوم منها بتغيّر الحركة، أو دلّنا عليها السياق الذي يحدّد من الضارب؟ ومن المضروب؟ في قولنا «ضرب زيد مؤم»، فنرى أنّ التوليدية تعبّر عن المعاني المختلفة المرادة من الجملة بطريقة التحليل التشجيريّ البنيويّ الذي يميّز المعنى من صاحبه على النحو الذي يبيّن الفرق بين المركّبين الاسميّين:

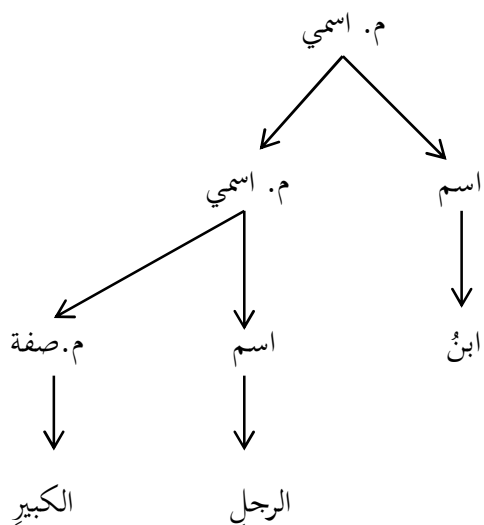
١- «ابن الرجل الكبير»

٢- «ابن الرجل الكبير» كما يظهر في الرّسم:

(١)



(٢):



ولكنَّ السؤال، كيف استدلَّت التوليدية على التحليل المراد، وكيف حدَّدت الطريقة التحويلية التي تريدها؟
أليس المعنى هو الذي حدَّد أحد التحويلين، أم التَّحويل هو الذي حدَّد المعنى؟

فالنقطة المشتركة في تأويل هذه الجمل بين تشومسكي والنُّحاة العرب أنَّ المعوَّل عليه في الفهم والتأويل العقل، لكنَّ المفترق: هل فهمها العقل لأنَّه طَبَّقَ عليها ضمناً العمليات التَّحويلية الحوسبيَّة التي افترضها تشومسكي، والضوابط الكلِّية التي تُسَعِّف في فهمها مَقْتَطَعَةٌ من السياق، أم أنَّه فهمها لأنَّ السِّياق أسعفه ودلَّه على المراد، فكانت إمكانيَّة تعدُّد المعاني تقوده إلى إدراكها؟

فهل انتقل العقل من السياق إلى إجراء عمليَّات تحويلية ذهنيَّة، أم من العمليات التحويلية إلى السياق؟
وليكن الكلام على مثال عمليٍّ: هل جاءت معرفة أنَّ ﴿الْمَجِيد﴾ صفةٌ للعرش من إمكانيَّة كونه كذلك حسب المعنى المراد المستنبط من تفاسير القرآن، أم من مجرد التحليلات الذهنيَّة؟
إنَّ التحليلات التركيبيَّة لا تمنع من كونه صفةً للعرش ولا لـ«ذو»، ولكنَّ المعنى يخصَّص إحدى الصفتين بالقبول، وينفي الأخرى إن كانت تُنافي مراد القائل، أو يقبلهما معاً إن كانتا ملائمتين.
ولعلَّ هذه الجمل التي يقع فيها جناس تركيبِيٍّ، إذا ما تُركت على حالها كانت من قبيل المشترك اللفظيِّ، الذي لفظه واحد ومعانيه متعدِّدة.

وكما سُمِّح لهذا المشترك أن يقع في المفردات العربيَّة والإنكليزيَّة على السواء، فكان ثمة الكثير منها الذي يحتمل غيرَ ما معنَى لا غضاضة أن يحدِّدها السِّياق فليُسمَح له كذلك أن يقع في الجمل والتراكيب.
ولا يكون الإشكال واللُّبس والقصور إلا حينما تُتَرَع مثل هذه الجمل من أسيقتها، وتُسْتَطَق بنيتها التركيبيَّة وحدها لتنبئ عن تأويلها، أمَّا حينما يكتنفها السياق فالطفل يفهمها فضلاً عن الكبير العاقل، فنكون حينها بغنى عن الضوابط التركيبيَّة في فهم المراد.

٩. الجمل شبه القواعديَّة:

وجد التَّوليديون أنَّ من الجمل ما يُشكُّ في قواعديَّتها لسبب احتوائها على العطف غير القواعدي، الذي لا يراعي مكوناتها، مثل: «جون أعجبته وصديقي أَحَبَّ المسرحيَّة»، فوصفوها تارة بالشبه قواعديَّة، حيث انتقصوا من قواعديتها، وخرَّجوها تارة على احتياجاتها الفونيمية الخاصَّة المميِّزة لها من سواها، كاحتياجها إلى نبر خاصٍّ أو تنغيم، واحتفاظٍ بقيمة الحركات، وعدم حذف الأصوات الساكنة في نهاية الكلمة في الكلام السريع، أو الوقفات المطوَّلة جدًّا بين مقطع صوتي وآخر، أو نبرة التَّقابل، إلى غير ذلك من الاحتياجات الفونيمية الخاصَّة.

وتوصلوا إلى أنَّ إخراجها من الكلام وإدخالها واحد؛ إذا لا قيمة لها ولا يقين في صحتها^(١).

غير أنَّ النحويين العرب خرَّجوا مثل هذه الجمل على التنازع، وأفردوا لها باباً نحوياً خاصاً، ولم ينتقصوا من شأنها شيئاً.

وهذا الموضع من المواضع التي أجاز فيها النُّحاة عودَ الضمير على متأخَّر، وهو باب التنازع، بحيث إذا أُعْمِلَ الثاني في الاسم الظاهر أُعْمِلَ الأوَّل في ضميره العائد إليه، وقد ذُكر ذلك من قبل^(٢).

١٠. نظام القواعد الآلي:

حاول المبرمجون والعاملون في الذكاء الصناعي الاستفادة من القواعد الكلية الخاصة بطريقة التَّمْدِجَة التوليدية في رسم العلاقات بين مكوّنات الجملة، لبرمجة اللُّغة الحاسوبية، ذلك لأنَّ طبيعة القوانين التوليدية تسمح بذلك؛ إذ هي قوانين أشبه ما تكون بالقوانين الفيزيائية الطبيعية الثابتة، لذلك يمكن الجهاز الآلي أن يجريها دون حاجة إلى تدخُّل الإنسان لتفسيرها^(٣).

والتَّولِيدِيّون يرون أنَّ «النَّحْوَ يجب أن يكون ذا كفاية معرفية، بحيث يمكن إدخاله في الآلة كمخزون قاعدي، نستطيع بواسطته معالجة المعلومات حين يتعلَّق الأمر بالترجمة الآلية أو تحليل النصوص... الخ، ومن هنا نادوا بضرورة اتِّصال اللسانيات النظرية باللسانيات الإعلامية»^(٤).

وبعبارة أخرى: يرى تشومسكي أنَّ التركيب في استقلال عن الدلالة، وأنَّه ينبغي فصل العناصر التركيبية عند دراستها عن عناصر مكوّنات النَّحْوِ^(٥) الأخرى التي لا تلعب إلا أدواراً دلالية^(٦).

فالرَّبط في النَّحْوِ التوليديّ ليس بين المعنى والإعراب، إمَّا الرِّبط عندهم بين الإعراب والموقع البنيوي للكلمة، أي علاقتها ببنية الجملة، وبالتركيب عامّة.

(١) انظر البنى النحوية ٥٢ - ٥٣ ح.

(٢) انظر ١٩٧.

(٣) انظر البنى النحوية ٥.

(٤) اللسانيات واللغة العربية ٣٣.

(٥) مصطلح النحو عند تشومسكي كما يتَّضح يقصد به ما نعيه نحن بمصطلح "علم العربية" الذي يشمل النحو والصرف واللغة والأصوات والبلاغة.

(٦) انظر اللسانيات واللغة العربية ٧١.

فالتَّحْوِ التَّوْلِيدِيَّ يحاول قدر الإمكان التَّخْلُصَ مِنَ العوامل النَّفْسِيَّةِ فِي صياغة قواعده ومبادئه الثابتة، واعتبر تشومسكي في المراحل الأولى مِنْ انطلاَق نظريته مَنْ يناصرون المعنى ويعتدّون به في إقامة قواعد لغة المتكلِّمين بلغة ما، كَمَنْ يعتدُّ بلون شعرهم، فلا صلة للمعنى بنظام القواعد في نظره، كما لا صلة له بلون الشعر^(١).

من هذا يتَّضح منطلق اللسانيين وهدف نظرياتهم، وهو قولبة القواعد التَّحْوِيَّةِ في قوالب محدَّدة، وتثبيتها في مبادئ ثابتة.

بينما كان همُّ النحويِّين العربِ في قواعدهم التي قعدوها خدمةً المعنى وترجيئِهِ وصيانةً حرمة، وجعلَ الإعراب خادماً له، وتابعاً يسير في ظلِّه، وفيء إليه، ويُفصح عن مراده^(٢).

فإذا كان التَّوْلِيدِيُّونَ يَرَوْنَ إقصاء المعنى مَزِيَّةً فَإِنَّ النُّحَاةَ العربَ يعدُّونه عيباً، بل جرماً، وقد ذكروا أنَّ من الجهاتِ التي يدخل على المعربِ الاعتراضُ من جهتها أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصَّنْاعة ولا يُراعي المعنى^(٣)، «وأوَّل واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفرداً أو مركباً»^(٤).

بل إِنَّ النُّحْوِيِّينَ يتوقَّعون عن إعراب البيت ويُحْجِمُونَ إن لم يبدُ لهم معنى مفردة ما من مفرداته، ليعرفوا صلتها بالتركيب بجملة.

ومن ذلك ما حكاه ابن هشام من أنَّ شيخه أبا حيان سأله عن إعراب «بِحَقْلَد»، علامَ غُطِفَتْ في بيت زهير^(٥):

تَقِيَّ نَقِيٍّ لَمْ يُكْثَرْ غَنِيْمَةً بَنَهَكَةَ ذِي قُرْبَى وَلَا بِحَقْلَدٍ

فقال له: حتَّى أعرفَ ما الحَقْلَدُ، فَنَظَرَا فِيهِ فإذا هو السَّيِّئُ الخُلُق، فقال ابن هشام: إذاً معطوف على شيءٍ مُتَوَهَّم، أي توهَّم أنَّه قال: ليس بمكثَّر غنيمة ولا بحقْلَد^(٦).

فلو كان يستقيم الإعرابُ الرِّياضيُّ الفيزيائيُّ الثَّابت، الذي يُقَيَّد بمبادئ لا تتغيَّر لَعُطِفَ «بِحَقْلَد» على «نَهَكَةَ»، وأراح ذهنه من عناء التفكير والبحث والسؤال، ولكنَّ المعنى يفسد حينئذٍ، وأيُّ قيمة للإعراب إن لم يخدم المعنى!

(١) انظر البنى النحوية ١٢٤.

(٢) انظر ما سيأتي ٣٤٥.

(٣) انظر مغني اللبيب ٦/٧-٤٧.

(٤) المصدر السابق.

(٥) ديوانه ١٧٤، والنَّهَكَةُ النقص والإضرار، المعنى: ذلك الممدوح لا ينمِّي ماله بظلم قرابته وانتقاص حقوقهم، وليس بذيَمٍ الخُلُق.

(٦) انظر مغني اللبيب ٩/٦.

فالمعنى هو الذي أُلجأ النَّحَوِيُّ إلى ترك الإعراب المباشر السَّهْل الواضح القريب المتناول في بعض الأحيان، والأخذ بالإعراب الأبعد، ثمَّ تفتيق قواعد قد يراها المحدثون وعرة المسلك، صعبة الفهم، عسيرة المنال، كالحمل على المعنى، والحمل على اللفظ، والعطف على المحلِّ، وحمل الكلام على الحذف والتقدير أو التوهّم.

ومثال ذلك في قوله تعالى: ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾^(١) فالقراءة فيها: ﴿وَرَسُولُهُ﴾ بالرفع، وإعرابه عطفٌ على محلِّ اسم «إِنَّ»، أو مرفوعٌ بالابتداء، وخبره محذوف مقدّر، أي: ورسوله بريء^(٢).

ولو شاء النُّحاة سلوك السبيل الأسهل، والتفريط بالمعنى لقرئوها بالجرِّ، وعطفوها على أقرب مذكور - لا يمنع التركيب النحوي منه ولا الصناعة - فصار المعنى أَنَّ الله يبرأ من المشركين ويبرأ من رسوله، ومعاذ الله أن يكون هذا معنىً مطروقاً!

وقد دعت قراءة بعض الجهلة - في زمن عمر بن الخطَّاب - بالجرِّ عطفاً على أقرب مذكور إلى إخراج بعض السامعين من الملة، بأن تبرؤوا من رسول الله كما تبرأ الله منه!^(٣)

وقد يصل الأمر بمراعاة النَّحَوِيِّين جانب المعنى والمبالغة في الاحتفاء به وأدائه حتّاه أن رفضوا من الأوجه الإعرابية ما يقبله القياس ولا يأباه المعنى لمجرّد أنّ غيره أقوى في تمام الوفاء بالمعنى المراد وأخدم له، كما في إعراب ﴿خَاسِئِينَ﴾ من قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾^(٤)، إذ أوجبوا كونها خبراً ثانياً لا صفة لقردة؛ لئلا يصغر معنى الإذلال والتحقير الذي جاءت من أجله الكلمة، ويمكن توضيح ذلك توليدياً بالتفريع التشجيري لهذه الجملة، فالواجب وفقاً لمراد النَّحَوِيِّين والمفسّرين التفريع إلى ثلاث عقد لا اثنتين، لتكون "خاسئين" خبراً ثانياً لا صفة للقردة على النحو التالي:

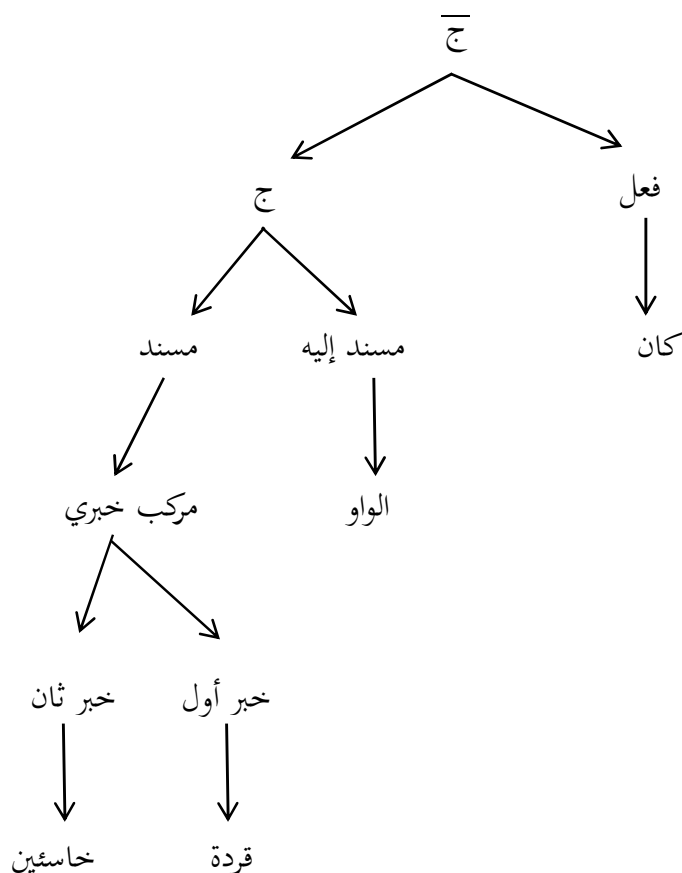
(١) سورة التوبة: ٣.

(٢) انظر إعراب النَّحَّاس ٣٨١، ومشكل إعراب القرآن ٣٥٨/١، وكشف المشكلات ٥١١.

(٣) انظر تفسير القرطبي ٤٣/١.

(٤) سورة البقرة: ٦٥.

"كونوا قردة خاسئين"



من هذا يتضح أنّ «مراعاة الصّناعة النّحويّة بمنأى عن المعنى بمختلف جوانبه الوظيفية والمعجمية والاجتماعية هدمٌ لروح النصّ، وبعُدٌ عن معناه المقصود؛ لأنّ الإعرابَ تذوّقٌ للمعنى، ووقوفٌ وحكمٌ عليه، بالرّفعة أو الضّعة»^(١)، ولذا كان النّحويّون «يصدرون في توجيهاتهم النّحويّة عن حسّ مُرهف لفهم المعنى الدّقيق للنصّ الذي بين أيديهم»^(٢).

ولذا ينبغي القول: إنّ خضوع شيء من اللغة _العربيّة أو غيرها_ لنظريّات رياضيّة، وتوافق مع العمليات الحسابيّة، فإنّ جانباً آخرَ وفيراً من اللغة يتأبّى ويمتنع عن الدخول في هذه القوالب الجاهزة، وما امتناعه وتأبّيه إلّا دليلٌ على إنسانيّة الإنسان.

(١) التوجيه النحوي بين الصناعة والمعنى ١٦.

(٢) المصدر السابق ٢١.

فمهما عمدت إلى تجميد كلامه في قوالب يظلّ المعنى الذي يدور في خلده هو الحاكم السلطان على اللفظ والبيان، ولو أنّ الكلام كلّهُ التأمّ مع هذه القواعد ولم يخرج منه شيء عليها أو يشدّ لكان الإنسان لا يخالف الآلة في شيء، وصدق العليم القائل: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾^(١).

ومن التوليدية نفسها تستدلّ على صواب هذا الرأي، فتشومسكي نفسه عقد فصولاً من كتبه، بل كتباً وأبحاثاً مطوّلة لمعالجة مشكلة أفلاطون التي حار فكره فيها، ألا وهي: "كيف يمكن لقواعد محدودة أن تصف جملاً لا محدودة، ولغة لا نهائية؟".

من استفهام تشومسكي هذا تستطيع بكثير من الثقة والثّاج أن تنطلق لتبرهن على أنّ المعنى هو الفيصل في التركيب اللغوي، ومهما اتّسعت القواعد، وزاد استيعابها لبني اللغة لا بدّ أن تظلّ طائفة من البنى الأخرى لا يُعرف تأويلها إلا بالاحتكام إلى المعنى.

١١. مبدأ متاخمة الحالة:

قرّر التوليديون من ضمن مبادئ نظرية الحالة مبدأ متاخمة الحالة، وهو ينصّ على أنّه حيشما لا تتحقّق الحالة صرفياً يجب أن يُتأخّر العنصر الذي حُدّدت حالته العنصر الذي لم تُحدّد له هذه الحالة، بحيث إذا كان هناك فعل يأخذ تكملة اسمية وتكملة جارّ ومجرور كان الأول أقرب إلى الفعل.

ومثّلوا لذلك بقولهم: وضعتُ الكتاب على الطاولة، فالاسم حتماً هو التكملة الأولى للفعل، والجار والمجرور التكملة الثانية حسب مبدأ متاخمة الحالة^(٢).

ويتنافى هذا المبدأ مع آيات من القرآن الكريم، لم تتحدّد فيها الحالة صرفياً لكلمة ما، ولم يلتزم فيها بمبدأ المتاخمة، منها قوله تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ أَصَاؤُوا السُّوْأَى أَنْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ﴾^(٣).

ف ﴿السُّوْأَى﴾^(٤) هنا لم تتحدّد لها الحالة صرفياً، لأنّها مخنومة بألف، فكان يجب على مبدأ نظرية الحالة أن يلزم الاسم التالي لـ ﴿كَانَ﴾ الابتداء في إعرابه، أي أن يكون اسم كان حتماً، ويلزم الاسم المتأخّر الخبر حتماً، لكنّ الواقع بخلاف ذلك، فكلمة ﴿عَاقِبَةُ﴾ المتاخمة لـ ﴿كَانَ﴾ نُصِبَتْ -هكذا قرئت^(٥)- فكانت خبر كان مقدّماً، وكانت ﴿السُّوْأَى﴾ اسم كان المؤخّر^(٦).

(١) سورة الإسراء: ٧٠.

(٢) انظر المعرفة اللغوية ١٦٨.

(٣) سورة الروم: ١٠.

(٤) وهي نار جهنّم، انظر تفسير غريب القرآن ٣٤٠.

(٥) وهي قراءة عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي، انظر السبعة ٥٠٦، والكشف عن وجوه القراءات السبع ١٨٢/٢.

(٦) انظر معاني القرآن للزجاج ٤٣٩، ومشكل إعراب القرآن ١١٢.

ومثل ذلك يُقال في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا اتَّبِعُوا﴾^(١)، فاسم كان المصدر المؤول المؤخر لم تتحدّد له الحالة صرفياً، وخبرها المقدم تحدّدت حالته صرفياً.

١٢. من قوانين الحالة:

نصّ التوليديّون على أنّ العامل في نظرية الحالة التوليدية لا يحدّد إلا حالة واحدة فقط لمتّماته.

لكنّك إذا أردت إسقاط نظريّتهم على العربيّة وقعت في تناقض؛ فالعامل في النحو العربي يمكن أن يحدّد غيرهما حالة لمتّماته، كأدوات الشرط الجازمة التي تجزم فعلَي الشرط والجواب، وكالحرف المشبّه بالفعل الذي يعمل النصب في اسمه والرفع في خبره على رأي البصريّين^(٢)، كما يمكن لمتّم واحد في العربيّة أن يكون له غير ما حالة معاً خلافاً لما نصّ عليه التوليديّون، كالمجرور لفظاً المرفوع محلاً كما ذكر^(٣).

١٣. المعجم هو الأساس:

يشير تشومسكي إلى أنّه من الضّروري أن تُحدّد خصائص الانتقاء المقولي في المعجم، كما ذكر سابقاً^(٤)، وقد توصّل إلى اقتراح أن يُفصل علم المعجم عن علم التركيب، ورأى أنّ في المعجم من القواعد لكلّ عنصر معجمي ما يُغني عن تكرارها ضمن قواعد التركيب، فإذا ما عرفنا خصائص عنصر ما كالفعل «ادّعى» من المعجم، من حيث كونه يأخذ تكملةً جملة^(٥) كان في هذا غنى عن اللجوء إلى قواعد البنية المركّبة، لمعرفة خصائص هذا الفعل وقواعد تركيبه^(٦).

فالتطوّر الذي وصلت إليه التوليديّة كما أوضحه تشومسكي يكمن في «فصل المعجم عن علم التركيب ليصبح مكوّناً مستقلاً، ومن ثمّ تصبح قواعد البنية المركّبة حرّة السياق، حتّى إنّّه يختصر ما يمكن من صورها المتنوّعة اختصاراً شديداً، ويسمح فصلُ المعجم عن علم النّحو -فوق ذلك- بلون آخر من اختصار مكوّن البنية المركّبة التي يمكن أن يُنظر إليها كنوع من إسقاط الخصائص المعجميّة»^(٧).

(١) سورة الجاثية: ٢٥.

(٢) وفي التوليديّة تحليل آخر لهذه الحالة، وهو أنّ خبر "إنّ" مرفوع لأنّه خبر مبتدأ ارتفع في المشجّر البنيويّ ليقع تحت عمل «إنّ».

(٣) انظر ٢١٩.

(٤) انظر ٢٣٣.

(٥) يعدّ التوليديّون المصدر المؤول جملة.

(٦) انظر المعرفة اللغوية ١٦٦، ١٧٤.

(٧) المصدر نفسه ١٦٦.

وتبدو أهمية الخصائص تركيبياً في أنَّ التوليديين يعدّونها «هي العوامل في الكلمات، هذه الخصائص تقطن الكلم، كما لها مستقرٌّ خارجها، تكمن قوّة هذه النظرية في الافتراض أنَّ خاصيةً واحدةً عاملةً مسؤولة عن الظواهر الإعرابية»^(١).

«فكلمة (دُرج) مثلاً تحمل شبكة من السمات المعجمية، من بينها السمتان الداليتان [+أداة] و[+مكان] وهو ما يميّزها عن (فأس) الذي يحمل سمة [+أداة] فقط، الأمر الذي يسمح بتوليد (٣) و (٤)، ويجعل من (٥) (٦) غير سليمتين:

(٣) وضعت القلم في الدرج.

(٤) جلست القطة في الدرج.

(٥) * وضعت القلم في الفأس.

(٥) * جلست القطة في الفأس»^(٢).

يقترح فريق من التوليديين إعطاء المعجم أكبر القدر وأكبر المسؤولية في القواعد التركيبية، حتّى إنهم يرون «النحو ما هو إلّا إسقاط للمعجم، فالقواعد التركيبية والصوتية... الخ يمكن اعتبارها إلى حدّ قواعد حشو، تكرر جزءاً ممّا يوجد في المعجم، وهو الجزء المنتج الذي يمثل المعلومات التي لا يحتاج الطفل إلى تعلّمها كلّ مرّة»^(٣).

غير أنَّ حال اللغة العربية قد يخالف ذلك، ففي أحيان كثيرة السيّاق وحده الذي يحدّد الانتقاء المقولي لا المعجم، كما الفعل «رأى» مثلاً، سياقه يحدّد إن كانت «رأى» البصريّة، فيكون المنصوبان بعدها مفعولاً به وحالاً، أم «رأى» القلبية، فيكون المنصوبان بعدها مفعوليهما الأوّل والثاني على النحو الآتي:

- رأيتُ فراشةً تطيرُ.

- رأيتُ الحقيقةَ مُرّةً.

فالقواعد التركيبية لهذا الفعل هنا لا يُكتفى في معرفتها بالمعجم، بل لابدّ من اللجوء إلى تركيبها في جملتها لمعرفة وجه تكمّلها من الإعراب.

(١) نظرية للعمل في النحو العربي ٦٩.

(٢) آليات الدماغ في اكتساب اللغة وتوليدها ١٣.

(٣) اللسانيات واللغة العربيّة ٣٣.

ومثال آخر: لو قلنا: إنَّ سمات الفعل «ظلم» أنّه يأخذ تكملة مفعولاً اسماً، فمتى وجدنا بعده اسماً كان مفعولاً فهل يصدّق هذا الكلام مئةً في المئة؟ ماذا يُقال في جملةٍ مثل: «مَنْ يظلم الله يعاقبه»، هل الاسم بعد الفعل مفعول ليظلم؟ أين مفعوله إذاً.

إنَّ المخرج من هذا الإشكال أن لا نقيّد الفعل بخصائصه المعجمية وحدها فحسب عند التعامل مع الجمل المختلفة، بل نضيف إلى ذلك قيداً جديداً، لا نتخلّى عنه، يقوم المعنى ويسدُّ الثغرات في أيّ قاعدة تُصاغ، ألا وهو مراعاة السياق، فالفعل «ظلم» عامّةً ينتقي مفعولاً اسماً، لكنّه في أحوال خاصّة قد لا ينتقي مفعولاً في الجملة أبداً، بل يكون الاسم الذي بعده مبتدأ، كما في المثال المذكور، وهذا لا ينفي عنه خاصيّة كونه فعلاً متعدّياً.

وإذا ضبط التوليّدون قاعدة الفعل «أنفق» -على سبيل المثال- بضوابط وفق خصائصه الانتقائية والمعجميّة والسياقيّة التي يرد فيها، فخلصوا إلى أنّه فعلٌ متعدّدٌ حتماً، يستوجب أن يكون ما بعد الفعل في الجملة مفعولاً غير عاقل [-عاقل]، كما في قولنا: «مَنْ أنفق المال فلن يخسر»، مستعينين على تقوية رأيهم هذا بمبدأ متاخمة الحالة، ومبدأ مرشّح الحالات الإعرابيّة، وما تملّيه النظرية الموضوعاتية = طالعنك جملٌ تنافي قاعدتهم كقولك: «كلُّ مَنْ أنفق الله يجزيه» هل اللفظ التالي لـ "مَنْ" مفعولٌ غير عاقل؟

وكقولك: «كلُّ مَنْ ينفق الأيّام تجزيه»، هل الأيّام مفعولٌ لأنّه غير عاقل؟

وكقولك: «زيدٌ أنفق الدَّهرَ وما قصَّر يوماً؟» فهل الدهر مفعول به ؟

إذاً مهما أوتي العالم القديم أو الحديث من حذقٍ وفهم ونباهة فلن يستطيع أن يضبط لغة الإنسان بضوابط ثابتة، ويحجّر نفس المتكلم الموارّة بالمعاني وذهنه المتفجّر عن ينابيع من ضروب الكلام بقوالب نحوية لا يشدُّ عنها استثناء، ولا يخرج عليها خارج فالمعجم إذاً لا يكتفى به محدّداً للقواعد التركيبية.

وفي التطبيق النحويّ عند النحاة العرب أمثلة كثيرة على مراعاة المعنى المعجميّ وفساد الصنعة الإعرابيّة، وقد ذكر ذلك ابن هشام في الجهات التي يدخل على المعرب الاعتراض من جهتها، ومثّل له بقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى * وَثَمُودَ فَمَا أَبْقَى﴾^(١) فقد يتبادر إلى الذّهن أن ﴿ثَمُودَ﴾ مفعول به مقدّم لـ «أبقى»، وهو إعرابٌ يتوافق مع مُعطيات المعجم، فلا مانع أن يتعدّى الفعل ﴿أَبْقَى﴾ إلى ﴿ثَمُودَ﴾.

ولكنّه إعراب يناقض أصول الصناعة اللفظيّة التي تقضي بوجوب تصدّر «ما» النافية، أي أن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، أي أن لا يخرقها العامل، ولذا كان الواجب أن يكون ناصب ﴿ثَمُودَ﴾ الفعل ﴿أَهْلَكَ﴾ في الآية السابقة.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصْلَافُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ﴾^(١)، فالمصدر ﴿أَنْ نَفْعَلَ﴾ معطوف على ﴿مَا﴾ لا على المصدر ﴿أَنْ نَتْرُكَ﴾، لئلا يفسد المعنى؛ لأنَّ الصلاة تأمرهم أن يتركوا عبادة ما يعبد الآباء، ويتركوا فعل ما يشاؤون في أموالهم، وليست أمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون^(٢).

فأنت ترى كيف انتقضت قاعدة المعجم أمام قواعد التركيب أو ما يتطلبه المعنى.

فكثير ممَّا ذكره التوليديون من خصائص الانتقاء المقوليِّ للأفعال لا يسري على أحوال اللغة العربيَّة وأوضاعها، فثمة جمل درسها تشومسكي، وبنى عليها أحكاماً من قواعد الكليَّة، يبيِّت القصيد فيها أو وجه الاستشهاد انتقاء الفعل فيها لتكملة من نوع معيَّن، فإذا ما حاولنا تطبيق تلك القاعدة على العربية وجدنا الفعل فيها يختلف عمله عن عمل الفعل الذي درسه تشومسكي، وانتقاءه المعجمي يغير الانتقاء المعجمي لذلك.

ومثال ذلك الفعل «تساءل» الذي ينتقي في الإنكليزية جملة استفهاميَّة، كما في الأمثلة التي ذكرها تشومسكي^(٣)، في حين أنَّه يجوز فيه في العربية أن يتعدَّى بجار ومجرور، ويجوز فيه أن يُعلّق عن العمل بالاستفهام كالتالي:

-تساءلت عن الوقت.

-تساءلت ما الوقت؟

ومن ذلك ما سبق من الكلام على الفعل «أقنع» في الإنكليزية الذي ينتقي هدفاً وقضيَّة، بخلاف استعماله في معاجم اللغة العربية^(٤).

١٤. بناء أحكام على جمل سليمة عند التوليديين هي في العربيَّة لاحنة مغلوطة:

ومن ذلك مايلي:

- كلُّ الجمل التي حُذِف منها الاسم الموصول وحُكِم عليها بالصحة، وكثر دورانها في نظريات تشومسكي^(٥)، وبُنيت الأحكام والمبادئ على ذلك - كأحكام نظريَّة الأثر - هي في العربيَّة حالات غير جائزة؛

(١) سورة هود: ٨٧.

(٢) إملاء ما منَّ به الرحمن ٢٩٧.

(٣) انظر المعرفة اللغوية ١٧٦.

(٤) سبق في الفصل الثاني.

(٥) انظر مثلاً المعرفة اللغوية ١٤٦، ١٥٠.

لأنَّ العربيَّة لا تُجيز حذفَ الموصول وبقاء الصلة في سعة الكلام؛ إذ يؤدي ذلك إلى لبس وخلط بين الصفة والخبر، فإذا قلنا: «الرجلُ رأيتُه» فُهم من كلامنا أنَّ جملة «رأيتُه» خبر للرجل، ولا يصحُّ أن يكون مراد القائل «الرجل الذي رأيتُه» يريد أن يكون اسم الموصول صفة، لأنَّه حُذِفَ ولا دالٌّ يدلُّ عليه^(١).

وانطلاقاً من ذلك لا تصحُّ المبادئ التي بناها تشومسكي على مثل تلك الجمل في تلك الحالات، كمبدأ إمكان تغطية الحذف^(٢).

— قولهم: «أتساءل عمَّن أعطى الكتابَ لِمَن؟».

درس بيكر عام (١٩٧٠) مثل هذه الجملة أوَّل مرَّة، وبنى عليها نتائج وفرضيات تتعلَّق بتطبيق قاعدة نقل اسم الاستفهام في المستوى المنطقي من استخدام اللغة، ليكون لذلك الأثر في قواعد علم التركيب عند تشومسكي^(٣).

ولا تصحُّ هذه الجملة وأمثالها في العربيَّة، والصواب فيها أن يُقال:

أتساءل عمَّن أعطى الكتاب، ولمن أعطاه؟

— الجمل التي حُذِفَ منها الاسم المجرور وبقي الجار:

من الحالات التي ذكرها تشومسكي في مسألة الرِّبط بعضُ الجمل التي يمكن أن يدلَّ ظاهرها على شيء، ويكون مراد المتكلِّم منها بخلاف هذا الظاهر، وقد ذُكِرَ لذلك أمثلة، وبنى عليها قواعد كليَّة^(٤)، لكنَّها لا تنطبق على العربيَّة، لأنَّ مدارها على حذف المجرور وإبقاء الجار، والعربيَّة لا تجيز ذلك.

١٥. بناء أحكام على جمل في نظر التوليديين لاحنة، وهي في العربيَّة سليمة:

أطلق التوليديون الحكم بالخطأ على كثير من الجمل تدرج تحت كثير من القواعد، مع أنَّها في العربيَّة جائزة ولها وجه من التخريج، ومن أمثلة ذلك قولهم:

— «*أتساءل عمَّن وجد جون من أصدقاء»^(٥).

(١) وقد ذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز حذف الاسم الموصول في حالات يُفهم منها المحذوف من السياق، كقوله تعالى: ﴿وقولوا آمناً بالذي أنزل إيتنا وأنزل إليكم﴾ [سورة العنكبوت: ٤٦]، وقد تقدَّم ذلك في الفصل الثالث.

(٢) انظر المعرفة اللغوية ١٥٠ ح، وقد ذُكِرَ اشتغال النحو العربيِّ على مثل هذا المبدأ، ولكن قصدتُ هنا نفي صحَّته في باب الاسم الموصول فحسب.

(٣) انظر المعرفة اللغوية ١٥٧.

(٤) انظر المعرفة اللغوية ٦١، المثالان السادس والسابع.

(٥) انظر المصدر نفسه ١٤٧.

فقد لَحَن تشومسكي هذه الجملة الاستفهامية بالإنكليزية، وإن صَحَّت الجملة الخبرية المقابلة لها لأسباب تتعلق بتقديم اسم الاستفهام^(١).

- «جون غير قانوني التحدث إليه»

حكم تشومسكي على البنية السابقة بعدم الصَّحَّة لعلَّة تتعلَّق بـ «التَّقل غير الصحيح»، حيث نُقِلت كلمة «جون» إلى موقع ليس من مواقع المحاور^(٢)، وهذا ما يمنعه قيْد الرِّبط الذي وضعه تشومسكي، وينصُّ على أنَّ «التعبير الإحالي حرٌّ مشاركياً في مجال صدر سلسلته القصوى»^(٣)

وإذا نظرنا في هذه الجملة وجدنا أنَّ لا مانع صناعياً ولا معنوياً يمنع من صياغتها، فـ «جون» مبتدأ، و«غير» خبر مقدَّم للتَّحدُّث، و«التَّحدُّث» مبتدأ ثانٍ مؤخَّر، وجملة «غير قانوني التَّحدُّث إليه» خبر للمبتدأ الأوَّل «جون».

- «اشتريتُ هديَّة لشخصٍ ما كي تعطيها له»^(٤).

و«اشتريتُ هديَّة لشخصٍ ما لُتُعْطَى له».

هاتان الجملتان حُكِم عليهما بالخطأ لأنَّ الفاعل فيهما قد غُيِب -أي أُضْمِر- في مواضع، ففاعل «تعطيها» مستتر تقديره «أنت»، وهو غير عائد على مذكور في الكلام، ثمَّ وليه ضمير «ها» العائد على الهدية، ثمَّ الضمير المحرور باللام العائد على الشخص.

وكذا في الجملة الثانية غُيِب نائبُ الفاعل في «تُعْطَى»، وغُيِب الفاعل الحقيقي للعطاء، (وهو شخصٌ ما)، وتلاهما ضمير الهاء في له، كلُّ ذلك جعل قبولَ مثل هذه الجملة في الإنكليزية من الصَّعب عند التوليديين فحكموا عليها بالخطأ.

بينما في العربية لا مانع يمنع من توالي مثل هذه الضمائر المستترة، والإعرابُ يوضحها، ولذا سُمِّي إعراباً^(٥)، بل وزيْد على ذلك في العربية حالاتٌ توالَتْ فيها ثلاثة ضمائر في كلمة واحدة دون أيِّ فاصل وهي مع ذلك فصيحة صحيحة؛ قال تعالى: ﴿أَلْزَمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾^(٦).

(١) انظر المعرفة اللغوية ١٤٩.

(٢) انظر المصدر نفسه ٢١٦.

(٣) المصدر نفسه ١٩٣.

(٤) انظر المصدر نفسه ٢١٤ وح.

(٥) وإن كان في الجملتين المذكورتين لحن فهو تعدّي الفعل باللام، وهو يتعدّى بنفسه إلى مفعولين، فالجملة ينبغي أن تكون: "اشتريتُ هديَّة لشخصٍ ما كي تُعْطِيَ إياها".

(٦) سورة هود: ٢٨.

والأمثلة على هذه الجمل التي لَحْنُها التوليدِيّون وعمّموا أحكامها على اللغات البشريّة جمعاء بناءً على ذلك اللحن وهي سليمة في العربيّة - قويّة كانت أو ركيكة - أمثلة كثيرة لا يتسع المقام لحصرها، وكذا الأمثلة على الجمل التي عمّموا أحكاماً عليها وهي في العربيّة خاطئة أصلاً، وحسب القارئ الأمثلة المذكورة فليقس عليها ما دَوَّها^(١). ومن نافلة القول هنا حكمُ التوليديين على جمل بالتعقيد البالغ أو الغموض الدلالي مع أنّها في العربية واضحة قريبة المقصد، كقولهم:

«جون أمهر من أن يتوّقع أننا سندرك بيل»، وقولهم:

«جون أمهر من أن يتوّقع أحدُ أننا سندركه».

وذلك لأنّ الطريقة التي تُودَى بها مثل هذه الجمل في العربيّة تختلف عن الطريقة التي تُودَى بها في الإنكليزية التي انطلق منها التوليدِيّون ليقيسوا عليها سائر اللغات ويصلوا إلى استنتاجاتهم وفرضياتهم.

ففاعل الفعل «يتوّقع» في الجملة الأولى لا يخفى على سامع أنّه ضمير مستتر، يعود على جون نفسه، بخلاف ما في الإنكليزية، حيث تُوهَمُ الطّريقةُ التي تُودَى بها الجملة الثانية أنّ فاعل «يتوّقع» يعود على جون نفسه؛ لأنّ كلمة «أحد» غير مذكورة في الجملة الإنكليزية الأصلية، ويُتَوَهَّمُ أنّ الفعل «يُتَوَقَّع» مبنيٌّ للمجهول، ونائبُ الفاعل ضمير مستتر تقديره «أحد»^(٢).

وهنا كلمةٌ إنصافٍ ينبغي أن تُقال: إنّ التوليدِيّة تركتْ حريّة تطبيق نظريتها على اللغات جميعها، كلٌّ وفق خصائصها ومميزاتها، ولم تنفِ وجود ما تتفرّد به كلُّ لغة، فيتعدّر بسببه تطبيق بعض قواعدها عليها، وهي تراعي وجود خلاف بين بعض جملها وبعض الجمل من لغات أخرى، فالملحوظات المذكورة على الجمل آنفاً لا تطعن في التوليدِيّة مباشرة، بل تنبّه على وجوب الحذر من القواعد التي بُنيت على مثل هذه الجمل بالذات، أمّا في التعامل مع غيرها من الجمل فيؤخذ بالقواعد إن لم تتناف مع طبيعة العربيّة.

١٦. عمل المشتق:

عمل المشتقّ عند التوليدِيّين مشروط بإدخال أداة واسطة بين المشتقّ ومعموله.

(١) الصفحات التالية من المعرفة اللغوية تحتوي على أمثلة من هذا القبيل أي فيها حكم على جمل يعارض ما في العربيّة، فليرجع إليها: ٢١١، ٢٣٠، ٢٤٧، ٢٥٣، ٢٥٧، ٢٦٥، ٣٠٧، ٣١٠، ٣١٧، ٣٢٠، وثمة هوامش أشار فيها المترجم إلى هذه القضية، هذه أرقامها: ٨٠، ٨٢، ٨٥، ٩٢، ٩٣، ٩٦، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٤، ١١٦، ١٢٤، ١٤٠، ١٥٤، ١٦٠، ١٦١، ١٨٧، ٢٠٠، ٢٠٥، ٢٢٣، ٣٠٦، ٣١٢، ٣٨٠.

(٢) انظر المعرفة اللغوية ٢٠٩، وانظر الحاشية ثمة.

أما في قواعد العربية فالمشتق يعمل إن استوفى الشروط ولو لم تدخله هذه اللام، وإن دخلت فمن قبيل التقوية لعمل ذلك المشتق لا لأنها شرط أساسي واجب كما عند التوليديين.

تقول: زيد عارف الحق، وزيد عارف للحق.

١٧. معاملة المصدر المؤول:

كيف نظر التوليديون إلى سلوك المصدر المؤول، وكيف تعامل التحويتون العرب معه؟

فاعل المصدر المؤول كما يرى التوليديون لا يظهر في الجملة، ولذا سمّوه «ضم»^(١).

أما في العربية فالمصدر المؤول مكّن من حرف مصدري وفعل بعده، شأنه شأن أي فعل آخر، فاعله يمكن أن يظهر، ويمكن أن يكون ضميراً ظاهراً أو مستتراً.

فمثال ظهوره: أحب أن تكتب لي فاطمة رسالة.

ومثال كونه ضميراً مستتراً: أحب أن تكتب لي رسالة.

ومثال كونه ضميراً ظاهراً: أحب أن يكتبوا لي رسالة.

أما المصدر الصريح فمن الممكن في العربية أن لا يظهر فاعله، بخلاف الإنكليزية التي جعلت التوليديين يحكمون على جمل مصادرها الصريحة خالية من فاعل صريح بالتخطئة واللعن، في حين أنها في العربية جمل صائبة لا غبار عليها، كالجملتين الآتيتين^(٢):

- «*من المستحيل أن توضع ملقات للمقالات دون قراءتها»

- «*غرق القارب دون رؤيته».

وهذا ما يجعل القضايا التي أثارها تشومسكي عن آلية سلوك المصدر المؤول لا تنطبق على العربية، ولا يؤخذ بها، وكأنها إنما أقيمت بناء على اللغة الإنكليزية التي لا تتفق مع روح اللغة العربية.

ويشهد لذلك أيضاً الأمثلة الآتية التي خطأها التوليديون، وهي صحيحة في العربية^(٣):

- «*توقعوا أن قد يربح كل منهم».

- «*توقعوا أن يربحوا».

(١) انظر المعرفة اللغوية ١٧٧.

(٢) انظر المصدر نفسه ٢٢٩.

(٣) انظر المصدر نفسه ٣١٣.

- *قد يفضلون أن يرحبوا.

ومن ذلك استعمال الفعل «يبدو» قبل المصدر المؤول مثل:

«*يبدو أن زيدا ذكي».

حيث يرى التوليديون أن فاعل يبدو فارغ -أي ما يُطلق عليه في العربية ضمير الشأن- فيحكمون على مثل هذه الجملة باللحن، لخرقها مصفاة الحالة، إذ لم يُعزَّ أيُّ دور محوري إلى الفاعل^(١).

ولذلك يضطرون في مثل هذه الحالة إلى تطبيق قاعدة (انقل م إ)، أي انقل المركب الاسمي، فينقلون زيدا إلى ما قبل الفعل، لتحدّد له حالة الرفع، فيفي بمطلّب مصفاة الحالة، فتصبح الجملة على هذا النحو: «زيدٌ يبدو سعيداً»^(٢).

وهذا خلافاً ما يراه النحويون العرب في مثل هذه الجملة، فهم يعاملون المصدر المؤول بكليته معاملة المفرد، وبتفاصيله معاملة الفعل والفاعل والمفعول المتعارفين.

ولو استعملوا المفرد في كلّ جملة احتوت على «أن» والفعل بعدها لقام مقامهما وأغنى مغبناهما.

لذا فهم لا يرون في الجملة المذكورة أيّ خرق، بل يؤوّلونها بالتالي: «يبدو ذكاءُ زيد»، فالفاعل واضح، ولا يتحتّم في العربية أن يكون الفاعل شخصاً عاقلاً أو اسماً جامداً، لا يتحتّم أن يكون زيد الفاعل وإن كان الحديث عنه، وإن كان هو الفاعل في المعنى، لأنّ هناك قاعدةً نحويّةً عريضةً يُعمَل بها ويؤخذ، ألا وهي الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى.

وقد تحدّث النحويون عنها في غير ما موضع، وبغير ما تعبير^(٣)، وذهبوا إلى أنّه لا ضير أن يكون المعنى المفهوم شيئاً والإعراب الصناعي شيئاً آخر، ولم يُكلّفوا أنفسهم تفتيق قواعد جديدة، وابتكار علوم نحو مختلفة ومبادئ عدّة، ليحفظوا للفاعل المعنوي المنطقي دوره في المجال الإعرابي، فالمصدر المؤول في الجملة هو الفاعل، أمّا زيد فاسم «إن» بلا شكّ، له حالة هي النصب، وله دور محوريّ إذن، فلا يخرق مصفاة الحالة.

ومن وجوه معاملة المصدر المؤول في النحو العربي معاملة المفرد عطّفهم إياه على مصدر منتزِع من الكلام السابق، كما في قولك: «لا تُهمَل فتخسر»، فثمّة مصدر مؤول بعد فاء السببية، بدليل نصب الفعل «تخسر»، وهذا المصدر أعرب معطوفاً على مصدرٍ منتزِع أو منسبك من الكلام السابق، فيكون التقدير: لا يكوننّ منك إهمالٌ فخرارة، فالتقدير عطف مفرد على مفرد^(٤).

(١) انظر المعرفة اللغوية ٢٥٨.

(٢) انظر المصدر نفسه ١٥٢-١٥٥.

(٣) تقدّم ٣٤٩.

(٤) انظر شرح المفصل ٤٩/٧.

والشاهد على ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذَّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا﴾^(١)، وقوله: ﴿يَا هَامَانَ ابْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لِأَظُنُّهُ كَاذِبًا﴾^(٢)

ومن وجوه الخلاف في معاملة المصدر المؤول بين التوليديين والنحويين العرب نقطتان أخريان^(٣):

الأولى: أنَّ التوليديين يقدرون فاعلاً للمصدر إن لم يظهر فاعله، يُسمونه «ضم»، كما في قولنا: «أعجبنى نجاح [ضم] زيد». نجاح

الثانية: أنَّ هذا الضمير المستتر الذي لا صورة له في الكلام ليس منوياً في الذهن فحسب، بل له وجود من وجهة النظر التركيبية، ويقع ضمن الركن الاسمي المخصص له، ويُحدد مكان توضع بالنظر إلى المصدر على المشعر الركني. وانظر إلى معاملة التوليديين للمصدر المؤول في تحليلهم الجملة التالية:

مَنْ س يَظُنُّ س أَنْ زِيداً ضَرِبَهُ [أث]؟

حيث تألفت السلسلة من الموضوع (مَنْ) وما يربطه من أثر، أي الضمير المستتر في «يَظُنُّ»، ثم الضمير الظاهر في ضربه.

والدور المحوري يُمنح لاسم الاستفهام، عبر الأثر الذي بعد «يَظُنُّ» في سلسلة تضمَّن مرور الدور تسلسلياً، وعدم ضياعه بتبدل موقع الموضوع.

وللمصدر المؤول مواضع خلاف كثيرة بين اللغتين العربية والإنكليزية، تجعل أحكام تشومسكي عليه في كثير من الأحيان لا تجري على اللغة العربية^(٤).

١٨ - العناصر الحشوية:

إذا نظرت فيما يتصل بالنظرية الموضوعاتية وجدت أنَّ تشومسكي تجاوز قضية العناصر الحشوية، وأخرجها من العناصر التي تتطلب أدواراً دلالية رغم أنَّ في ذلك خرقاً لمبدأ الإسقاط الموسَّع الذي وضعه تشومسكي نفسه، وهو المبدأ الذي ينصُّ على أنَّ كلَّ العبارات الجمليَّة يجب أن يكون لها فاعل.

(١) سورة الأنعام: ٢٧.

(٢) سورة غافر: ٣٦-٣٧.

(٣) انظر دراسة توليدية تحويلية للتركيب المصدرى ١٣٦ ح ٤.

(٤) انظر المعرفة اللغوية ٣٤١ ح.

إلا أنَّ ما حتمَّ عليه هذا التجاوز أنَّ بعض الأفعال مثل «يبدو» في قولنا: (يبدو أنَّك متعب) لا نكاد نجد عقبها فاعلاً اسمياً تظهر عليه علامة الإعراب، بل نجد ما يُسمَّى بالعنصر الحشوي (أنَّ) الذي لا يصحُّ منحه دوراً محورياً، ولا بدَّ لكلِّ فاعل من دور محوري، لأنَّ الفاعل عند تشومسكي عنصر تركيبِّي بحت.

فإذا كانت شبكة الفعل المحوريَّة لا تحمل سمة [موضوع] أصبح الفاعل لا يحمل علامة إعراب ولا وظيفة محوريَّة، لذلك يستغني تشومسكي عن الفاعل ههنا، فيكون في ذلك خرقٌ لمبدأ الإسقاط الموسَّع^(١).

وفي هذا إجحاف من وجهين:

أحدهما إلغاء الدور المحوريِّ للموقع.

والثاني ترك الجملة بلا فاعل.

وفي العربيَّة ما ينجِّي من هذا المأزق، ويحلُّ الإشكالين، وهو أن لا نكثر بوجود العنصر الحشوي (أنَّ)، بل نؤوِّله مع ما بعده بمفرد، ونعامله أينما ورد معاملة المفرد.

ففي قولنا: «يبدو أنَّك متعب» لا تختلف الجملة في أحكامها في شيء عن قولنا: يبدو تعبُك، أو ينم الولد، أو يظهر الحقُّ... الخ، وغير ذلك من الجمل المشتملة على فعل وفاعل.

وبذلك نحفظ الموقع المحوريِّ ودوره، ونحفظ مبدأ الإسقاط الموسَّع أن يُخرق.

١٨. التحكُّم المكوّني:

تقوم نظرية العمل في اللسانيات الحديثة كما دُكر سابقاً على مفهوم التحكُّم المكوّني الذي يحتمُّ أن يكون العامل في الصِّدر يعلو متَّمَّاته، أي يتقدَّم عليها^(٢).

لكنَّ في العربيَّة ما يُناقض ذلك في كثير من الأحيان، فكثيراً ما يتقدَّم المفعول به على الفعل في الكلام الفصيح الصحيح، بل في أفصح الكلام؛ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾^(٣)، و﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾^(٤)، لذلك فإنَّ مفهوم العمل التوليدي إن أُريد تطبيقه على العربيَّة فثمَّة ضوابطٌ يجب أن تُقيَّده، منها أنَّ العمل لا يعني التقدُّم في اللفظ، بل مجرَّد التحكُّم في الوظيفة النحويَّة، سواء سبق العامل المعمول أو لحقه.

١٩. أحرف المضارعة:

يعدُّ التوليديُّون أحرف المضارعة في مثل «أجلس، نجلس» ضميراً متّصلاً فاعلاً، ولا يقرّون بكون الفاعل في

(١) انظر النظرية النحوية ١٨٩.

(٢) انظر نظرية تشومسكي في العامل والأثر ١٠٨-١١٠.

(٣) سورة الفاتحة: ٤.

(٤) سورة الضحى: ٩.

هذه الأفعال ضميراً مستتراً وجوباً كما هو الشأن عند التحويين العرب، الذين يرون في أحرف المضارعة دلائل على الفاعل عدده وماهيته^(١).

ولكن السؤال: إذا كانوا يرون تاء المضارعة في قولنا: «يا زيد إنك تُصِف» الفاعل فما يقولون في تاء المضارعة في «تجلس هند» أهي الفاعل أم هند!

٢٠. إعراب التصريف:

العامل في الفاعل الرَّفْع في النظرية التوليدية إعراب التصريف لا الفعل، وإعراب التصريف هو عبارة الزمن مع سمات التَّطابق بين الفعل والفاعل في العدد والجنس، فإعراب التصريف هو الزمن والتطابق (ز+تط)^(٢).

ففي قولهم: «تدرسُ البنتُ» عملت تاء المضارعة في الفاعل الرَّفْع، لأنها العنصر الدال على التطابق.

فإعراب التصريف في التوليدية يقابله في العربية من حيث الدلالة الضمائر المتصلة المعربة فاعلاً كقولك: "الأولادُ جاؤوا"، أو علامات العدد على لغة «أكلوني البراغيث»، كالواو في قولهم: جاؤوا الأولاد، والألف في قولهم: جاء الولدان، ويقابلها كذلك أحرف المضارعة، وهي ليست عوامل على مذهب جمهور النحويين^(٣)، ليست هي العاملة الرَّفْع في الفاعل ولا النَّصْب في المفعول، إنما الفعل العامل^(٤).

والفعل عند النحويين العرب إنما هو حدثٌ مقترن بزمن^(٥)، فنلاحظ أنهم لم يغب عنهم عنصر الزمن من عناصر عمل الفعل، لكنهم لم يُفردوه عاملاً كما فعل التوليديون.

٢١. المركب الفعلي:

عدّ التوليديون الفعل ومفعوله مركباً واحداً، يُدعى المركب الفعلي، ومن ثمَّ عُدَّت مقولة المركب الفعلي إحدى المقولات الكلية، وتُبنى على هذا الحكم نتائج بنيوية ودلالية كثيرة^(٦).

(١) انظر الخصائص ٢٢٥/١.

(٢) انظر البناء الموازي ٢٥، ونظرية تشومسكي في العامل والأثر ٢٢٣، ونظرية للعمل في النحو العربي ٦٣، والنظرية النحوية ٦٣٨.

(٣) وخالفهم الكسائي وأبو سعيد المؤدّب من الكوفيين، انظر دقائق التصريف ٤٧، والإنصاف ٥٥٠.

(٤) وذهب فريق من النحويين إلى أنّ الفعل والفاعل معاً عملاً النَّصْب في المفعول، انظر أسرار العربية ٩٧، وانظر ما تقدّم ١٦٠.

(٥) انظر الكتاب ٣٥/١، وشرح المفصل ٩/٧.

(٦) انظر البناء الموازي ٥٧.

وحجّتهم في ذلك أنّ المفعول هو الذي يحدّد سياق الفعل المقولي، وخصائصه الانتقائية، وطريقة عمله في الجملة أو سلوكه، فهو لذلك كجزء منه يستمدّ منه سماته.

فمثلاً المفعول يُرشدني إلى أن أعدّ الفعل «ضرب» من الأفعال المتعدية أو من الأفعال اللازمة. ويحتجّون أيضاً بأنّ الأدوار المحورية للمفعولات يحددها الفعل، وهي أدوار عدّة، تتنوّع وفقاً للفعل، كدور المتأثر والغاية والقضية والآخذ... الخ.

فلكي أعرف أنّ الدور المحوريّ لزيد في الجملة «أعطيتُ زيدا هديّة» آخذ، عليّ أن أرجع إلى الفعل حصراً، فبين الفعل والمفعول ترابط وتبادل في الأدوار وأخذ ورّد، بخلاف الفاعل الذي يعدّ مركّباً مستقلاً.

ويتعلّلون لعدّ الفعل ومفعوله مركّباً واحداً أيضاً بإمكان السؤال عنهما معاً في سؤال واحد، في حين أنّه لا يمكن السؤال عن الفعل وفاعله معاً^(١)، ففي قولنا: مرّق خالد الرسالة، يُستفهم عن الفعل ومفعوله معاً بقولنا: ماذا فعل خالد؟ فيقال في الجواب: مرّق الرسالة.

في حين أنّ لا صيغة استفهامٍ تشمّل الفعل وفاعله معاً، ففي سؤالنا: من جاء، بُحيب: خالد، فنكون قد استفهمنا عن الفاعل وحده، لا عنه مع الفعل مركّبين في مركّب واحد كما في قولنا: «مرّق الرسالة»، فدلّ هذا عندهم على أنّ الفعل ومفعوله مكوّن، والفاعل وحده مكوّن.

وهذا القانون يناقض أوضاع اللغة العربيّة، ويتنافى مع مبادئها، فالفاعل فيها يُعدّان كالشيء الواحد، والفاعل يتنزّل في العربيّة منزلة الجزء من الفعل، وأحصى النحاة اثني عشر دليلاً على ذلك^(٢)، منها:

- أنّ العرب يسكنون لام الفعل إذا اتّصل به ضمير الفاعل، لئلا تتوالى أربعة متحرّكات في كلمة واحدة؛ إذ ليس ذلك من كلامهم. فلو لم يُنزّلوا ضمير الفاعل منزلة حرف من حروف الفعل ما أسكنوا لامه، بدليل أنّهم لم يُسكنوا لام الفعل إذا اتّصل به ضمير المفعول، لأنّه في حكم المنفصل من الفعل، تقول: «أنصفنا زيدا»، و«أنصفنا زيداً».

- ومنها أنّهم جعلوا ثبوت النون في الأفعال الخمسة علامة الرفع، وحذفها علامة الجزم، فلولا أنّهم عدّوا الضمائر المتصلة بتلك الأفعال التي تسبق النون حرفاً من حروف الفعل ما جعلوا علامة الإعراب بعدها تتأخّر عنها.

- ومنها أنّهم قالوا: «قامت هند» فألحقوا التاء بالفعل، والفعل لا يُؤنّث، وإنّما التأنيث للفاعل بعده، فلولا أنّهم نزّلوا الفاعل منزلة الجزء من الفعل ما ألحقوا علامة التأنيث بالفعل.

(١) انظر المعرفة اللغوية ٢٨، ١٣١ ح.

(٢) انظر الخصائص ١٠٤/١، ٢٨٢، ٢٥٤/٢، ٣٦١، وأسرار العربية ٩٣.

- ومنها: أنهم قالوا في النسب إلى قولهم «كنتُ» «كنتي»، فأثبتوا التاء، ولو لم تكن كالجذر من الفعل لحذفوها ثم جاؤوا بياء النسب.
- ومنها: أنهم عدُّوا الفعل والفاعل في «حبَّذا» بمنزلة اسم واحد، موضعه الرفع على أنه خبر للمبتدأ بعده.
- ومنها: أنهم ألغوا عمل الفعل على سبيل الجواز في مثل قولهم «زيدٌ ظننتُ قائمٌ»، والإلغاء إنما يكون للمفردات لا للجمل، فلو لم ينزلوا الفعل مع الفاعل منزلة الكلمة الواحدة ما جاز إلغاء الفعل.
- ومنها: أنهم يقولون للاثنتين: «اكتبا» على التثنية، والتثنية في الأصل للأسماء لا للأفعال، فلو لم ينزلوا الفاعل من الفعل بمنزلة الشيء الواحد ما أضافوا التثنية إلى الفعل.
- وقد يُضاف إلى ذلك أنَّ الفاعل لا يجوز تقديمه على فعله أبداً في رأي جمهور البصريين، فهذا دليل على معاملتهم إياه معاملة الجزء من الفعل؛ إذ إنَّ جزء الشيء لا يتقدَّم عليه أبداً.

٢٢. معيار القواعدية:

- لا يعتدُّ التوليديون في الحكم على جملة ما بالقواعدية بمدى احتمال ورودها إحصائياً، أي كثرتها عدداً، بل يرون اعتماد السماع في وضع القواعد نوعاً من السداجة أطلقوا عليها «نظرية الببغاء».
- وحجَّتهم في نقد هذه النظرية أنَّ اللغة تتَّسم بقدرتها اللامحدودة وجملها اللامتناهية، وتتَّصف بالإبداعية، كما سبق في الفصل الثاني^(١)، فبوسع كلِّ متكلم أن يُنشئ جملاً جديدة صحيحة، ويولِّدها توليداً، وإن لم يسمع بها في حياته^(٢).
- أمَّا القياس فيعدُّونه «أقلَّ حماقة» من فكرة السماع^(٣)، على أنه في نظرهم لا يصلح معياراً لوصف قواعدية الجمل، فهو مفهوم غامض في رأيهم، بدليل أنَّ ثمة تراكيب ذات معنى واحدٍ، ولا يصلح كلُّ منها أن يُوضع في السياق الذي يوضع فيه الآخر.
- فالتراكيب التالية مترادفة في المعنى، ومع ذلك لا يصلح أن يتعدَّى واحدٌ منها بحرف جرٍّ يتعدَّى به الآخر: تقول: «الشيءُ مختلفٌ عن الشيء»، وتقول: «مُناقضٌ له»، وتقول: «بعيدٌ عنه».
- ففي نظرهم «مفهوم القياس مفهومٌ لا نفع فيه، ويُلجأ إليه ببساطة للتعبير عن الجهل بماهية المبادئ والعمليات التي تحكم اللغة»^(٤).

(١) انظر ٨٦.

(٢) انظر البنى النحوية ٢١، والنظرية النحوية ٤٤.

(٣) انظر النظرية النحوية ٤٨.

(٤) اللغة ومشكلات المعرفة ٤١.

ولا يعتدّون كذلك بسهولة الاستعمال، أو صعوبة تحليل الجملة، فمن الجمل ما هي قواعديّة وإن كانت صعبة الصياغة والاستعمال، وتسبّب في إرباك جهاز التحليل النحوي عند القارئ، كجمل ممرّات الحقائق التي سبق الحديث عنها^(١).

إنّ معيار القواعديّة عندهم مرتبط بأمور أخرى، مدارها على حدس المتكلّم، وملكنه الدّهنيّة اللغويّة التي لا يُعلّم كُنْها، إنّما تُرصد نتائجها.

فالجملة القواعدية عندهم تُعلّم بسماتها، ومنها مثلاً أنّ المرء يستطيع تذكّرها أكثر ممّا سواها، وعند قراءتها تُؤدّي بتنغيم معتاد، ويحتاج المتعلّم إلى وقت قصير ليتعلّمها.

في حين أنّ الجمل غير القواعديّة على نقيض ذلك، تُقرأ بتنغيم هابط على كلّ كلمة من كلماتها، لأنّ كلماتها غير مترابطة، ويصعب تذكّرها وتعلّمها^(٢).

إذاً السّر في الحكم على جملة ما بالقواعدية عند التّوليديين هو قضيّة فطريّة، مُزوّد بها كلّ متكلّم عاديّ بلغة ما، دون اكتساب أو تجربة أو سماع أو قياس، مرّدها إلى حدسه والعمليات الحوسبية في دماغه، فالذهن وحده القادر على الحكم على الجمل بالقواعدية أو عدمها، والمطلوب من النظرية التوليدية أن تبيّن آلية عمل الدّماغ^(٣).

لكنّ كلام التّوليديّين هذا ينطبق على المتكلّم الأصليّ بلغته أي السليقيّ الفطريّ لا المتعلّم، فنحن في هذا العصر لغتنا الأمّ هي العاميّة، أوّل لغة طرقت أسماعنا منذ ولادتنا، ثمّ تعلّمنا اللغة الفصحى فيما بعد تعلّماً، بدليل أنّ الطفل الذي لم يدخل المدرسة بعد، ولم يعتدّ سماع أفلام الكرتون الفصيحة لا يفهم حينما تكلمه بالفصحى.

وما يطلقه تشومسكي من فرضيات عن الحدس والفطرة والملكة اللغوية تصدق علينا حين نتكلّم بلغتنا الأمّ، أمّا حين يكون الكلام باللغة الفصحى فإنّ الأمر يختلف، حيث لا نستطيع أن نحكم على تلك اللغة بحدسنا وفطرتنا المزوّدة بمعايير لغة أخرى هي العاميّة، فلا بدّ من أن يكون اعتمادنا ونحنُ نقعّد القواعد حدس المتكلّمين السليقيّين بالفصحى وهم العرب الأعراب، أهل البوادي القدماء.

ولا أدلّ على ذلك من كتب الأخطاء النحويّة والأسلوبيّة واللغويّة الشائعة، فالحاجة إلى تأليف هذه الكتب يدلّ على أنّ ما تعاهده الناس وتعارفوه من كلامهم يناقض أصول العربيّة وصحيحها وفصيحتها، فهو بحاجة إلى تعديل وتقويم اعوجاج.

(١) انظر ٢٤٩.

(٢) انظر البنى النحوية ١٩ - ٢٠.

(٣) انظر النظرية النحوية ٥١ - ٥٥.

في حين أنَّ كلام العرب الأفحاح هو الجدير بأن تقام وفقه القواعد، وقد حمل عنا النحويون مشقة تتبع كلام أهل العربية الأوائل الذين لم تدخل لغتهم العجمة، كما يفعل اللسانيون اليوم، كباحثة لغة التغالوغ المذكورة بالضبط^(١).

فالنحويون الأوائل سافروا إلى البادية واستنطقوا أهلها، ودوّنوا ما سمعوا وصاغوا أحكام القواعد بناء على مشافهتهم الأعراب.

ولنأخذ سيبويه على سبيل المثال فقد ذكر قضية السماع في كتابه ما يزيد على مئة وأربعين مرة بتعابير مختلفة، منها: «سمعتُ مَنْ أُنق به من العرب/ سمعتُ أعرابياً يقول/ سألنا العرب/ حدّثنا أبو الخطاب أنّه سمع من العرب/ سمعنا ذلك من فصحاء العرب/ حدّثني مَنْ لا أتهم/ قال قومٌ تُرضى عربيتهم/ هذا قول من نثق بعلمه وروايته عن العرب/ سمعتُ رجلاً من أهل البادية/ لا يُمِيلُها أحدٌ إلّا مَنْ يُوَحِّدُ بلغته»^(٢).

فالسماع إذاً مُعَوَّلُ النَّحو العربيّ، وإذا تعارض هو والقياس أُخذ به لا بالقياس^(٣)، لأنّ السماع ما سُمِعَ من العرب أصحاب اللغة السليقيين، وأنت «إنّما تنطق بلغتهم، وتحثني في جميع ذلك بأمثلتهم»^(٤).

ولذلك فإنّ السماع و«الاستعمال إذا ورد بشيء أُخذ به، وترك القياس؛ لأنّ السماع يُبطل القياس»^(٥) ولولا قيام أقيسة النحويين على السماع ما كان لها أيُّ قيمة وما اعتدّ بها؛ قال سيبويه: «ولو أنّ هذا القياس لم تكن العرب الموثوق بعربيّتها تقوله لم يُلْتَفِت إليه»^(٦).

وقال ابن جني: «ومعاذ الله أن ندّعي أنّ جميع اللغة تُستدرك بالأدلة قياساً، لكنّ ما أمكن ذلك فيه قلنا به ونَبَّهنا عليه»^(٧).

٢٣. ربط العائدات:

قرّر التوليديون كما تبين سابقاً^(٨) أنّ العائدات ترتبط بالفاعل الأقرب، ممّا دعاهم إلى تخطيط جمل تتنافى مع هذه القاعدة مع أنّها سليمة في العربية، ومنها المثال الذي ذكره التوليديون أنفسهم:

(١) انظر ما سلف ٢٤٨.

(٢) انظر المواضع التالية من الكتاب على سبيل المثال: ١٨٢/١، ٢٣٠، ٢٣٦، ١٤٣/٣، ١٥٢/٤، ١٢٨/٤، ١٢٩.

(٣) انظر الحليبات ٢٢٦.

(٤) الخصائص ١/١١٧.

(٥) المنصف ١/٢٧٩.

(٦) الكتاب ٢/٢٠.

(٧) الخصائص ٢/٤٣.

(٨) انظر ١١٤.

«*ظنَّ الأطفال أنني قلتُ: إنَّ صورَ بعضهم معروضة للبيع»^(١).

فالعائدي هنا «بعضهم» لم يعد على تاء الفاعل المتحرّكة (أقرب فاعل مذكور)، بل عاد على الفاعل الأبعد «الأطفال».

وكذا يُقال في قولنا: «*أخبرتهم أنَّ صورَ بعضهم معروضة للبيع»^(٢).

وكذا: «*أرادوا أن يحبَّ بيل كلاً منهم»، بحجّة عود العائدي فيها على غير الفاعل الأقرب، خلافاً لقوانين الرّبط^(٣).

وهذا ما دعا تشومسكي إلى تخطئة مثل هذه الجمل.

وينصُّ أحد مبادئ نظرية الرّبط على أنَّ العائديّات يجب أن تكون مربوطة في المجال المحلي، لكنَّ الجمل التي اعتمدها تشومسكي ليطلق هذا المبدأ لا تصحُّ في العربيّة، فنظيرها العربي لا يثير القضية التي تثيرها هذه.

فمثلاً الجملة التالية لا تؤدّي في العربيّة على النحو نفسه:

*«يجبُون بعضهم البعض» حيث يرتبط العائدي «بعضهم البعض» بالضمير الواو، إنّما تؤدّي على هذا النحو:

«يجبُ بعضهم بعضاً»، فلا تنطبق قاعدة ربط العائديّات على الجملة العربيّة، لأنَّ "بعضهم" هي الفاعل، لا عائديٌّ يحتاج إلى ربط بفاعل.

وقد ذُكر طرف من هذا فيما سلف^(٤).

وعلى هذا فالجملة الأخيرة تخرج من باب العائديّات لتدخل في باب عود الضمائر.

٢٤. المركّب الاسمي:

يحصّر تشومسكي المركّب الاسمي في الجملة بفاعل المركّب الفعليّ أو مفعوله^(٥).

غير أنَّ المركّب الاسمي في العربيّة أوسع من ذلك، فيدخل فيه كلّ ما يصدق عليه وصف اسم، من مبتدأ أو خبر أو مضاف إليه أو مفعول مطلق أو مفعول لأجله أو مفعول فيه أو صفة.. الخ، فكلُّ هذه أسماء، لا هي أفعال ولا هي حروف.

(١) انظر 57,80,81 p. LGB.

والمعرفة اللغوية ٢٠٦ ح (مع بعض التعديل بما يناسب قواعد اللغة العربية في استعمال "بعضهم").

(٢) المصدر نفسه.

(٣) انظر المعرفة اللغوية ٣٠٧.

(٤) انظر ١١٢ ح ٥، ٢٨٨.

(٥) انظر المعرفة اللغوية ١٣٠.

٢٥. الفصائل النحوية:

قسّم التوليديون الكلام إلى عدّة فصائل نحوية، أو ما يسمّى أصناف المقولات، وهي:

-الحرف (ويشمل حروف الجر والظروف، مثل: عند وفوق).

-الفعل: مثل جاء، استقبل، دفع...الخ.

-الاسم: مثل قلم، عشب، وفرس...الخ.

-الصفة: مثل شجاع، عالٍ، أحمر...الخ.

-العبرة الحديثة (ك ال التعريف، وكلّ، وأسماء الإشارة)

-الفعل المساعد (مثل سوف ويجب ويستطيع)^(١).

لكنّهم يختلفون ويحتجّون في عبارة مثل «بناء جون سفينة فضاء» أهي عبارة اسمية أم فعلية، حيث أضيف المصدر إلى فاعله، ثمّ نصب مفعولاً. فهم يرونها تحلّ محلّ عبارات الاسم، لكنّهم يرونها تسلك سلوك الأفعال^(٢).

وفي العربية هذه العبارة لا تخرج عن كونها اسماً، وإنّ عمل المصدر عمل فعله المتعدي، وتُعامل معاملة الاسم، وهي بأسرها مكوّن واحد، وقد ذُكر شيء من هذا في «اختبار التعويض»^(٣).

وتقسيم التوليديين السابق لا يتفق مع أقسام الكلام عند النحويين العرب، وهي ثلاثة فقط في العربية: اسم وفعل وحرف^(٤)، وكلّ ما ذكره من أصناف المقولات الأخرى يدخل تحت هذه الأقسام الثلاثة للكلم.

فالصفة داخلية تحت الاسم، والعبارة الحديثة داخلية تحت الحرف أو تحت الاسم، والفعل المساعد داخل تحت الحرف أو تحت الفعل.

٢٦. الضمير الانعكاسي:

يطلق التوليديون على عبارات النفس الضمائر الانعكاسية، مثل «أنفسهم، ونفسه، ونفسها...الخ»، ويضعون لها أحكاماً خاصّة، كوجوب أن تعود على ضمير في الكلام، ووجوب أن يتقدّمها ذلك الضمير، مثل: أحبّ محمّد نفسه^(٥).

(١) انظر اللغة ومشكلات المعرفة ١٠٢، والنظرية النحوية ٧٣.

(٢) انظر النظرية النحوية ١٥٥-١٥٧.

(٣) انظر ٢٧٦.

(٤) تقدّم ذلك في الفصل الأوّل.

(٥) انظر النظرية النحوية ١٢٨، ٢٩٠.

وفي العربية حال هذه الألفاظ حالان:

أ- فقد تكون اسماً عادياً لا يختلف في إعرابه عن سائر الأسماء، ومثاله «أحبَّ محمدٌ نفسه»، وفي هذه الحالة يعود هذا اللفظ على مرجع في الكلام، لكن لا يُشترط تقدُّم ذلك المرجع كما ينصُّ التوليديون، فلك أن تقول: «نفسه أحبَّ محمدٌ» على سبيل تقديم المفعول به على الفعل، وعود الضمير على متأخر في اللفظ، متقدِّم في الرتبة، وهذا جائز، كما سبق في أحكام الضمائر^(١)؛ قال تعالى: ﴿وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلَمُونَ﴾^(٢).

ففي هذه الحالة لا داعي لإفراد زمرة من الكلام تندرج تحتها هذه الألفاظ، إنما هي أسماء عادية كغيرها من الأسماء، لا تختص بأحكام مفردة.

ب- وقد تكون توكيداً معنوياً، كالألفاظ التوكيد الأخرى، كقولك: «دعوتُ محمدًا نفسه، ورأيتُه عينه»، وتُعَرَّب إعراب التوكيد المعنوي، وتأخذ أحكامه، فتندرج في بحث التوكيد من أبحاث التوابع في النحو^(٣).

٢٧. شرط الموجد:

اشتراط التوليديون لصحة الجملة قواعدياً أن يرتبط فعلها بموجد، سواء ظهر الموجد تركيبياً، أم كان مقدراً معجمياً^(٤)، إذ لا بدَّ لكلِّ سبب من مسبب.

فظهره تركيبياً كقولهم: «قرَّرتُ أن أغرق القارب عن طيب خاطر».

وتقديره معجمياً كقولهم: «أغرق القارب عن طيب خاطر».

حيث لم يُنسب الإغراق إلى موجد ظاهر في التركيب، إنما بُني الفعل للمجهول، ففُهم أنَّ ثمة فاعلاً ناب عنه المفعول به.

أما إن غاب الموجد تركيبياً ومعجمياً فالجملة عند التوليديين لاحنة، كقولهم:

* «غرق القارب عن طيب خاطر».

لأنَّ القارب لا يغرق من إرادته، بل لابدَّ له من موجد.

وفي العربية ما يُسمَّى بالمجاز، وهو استعمال الكلمة في غير معناها الذي وُضعت له في أصل اللغة، فيُنسب الفعل مثلاً إلى غير ما عُهد أن يُنسب إليه، ولا ضير في ذلك، ولا تعدُّ الجملة لاحنة، بل قد تكون في أفصح

(١) انظر ١٩٧.

(٢) سورة الأعراف: ١٧٧.

(٣) انظر شرح المفصل ٧٠/٣.

(٤) انظر المعرفة اللغوية ٢٢٥.

الكلام، كما في قوله تعالى: ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ﴾^(١)، وقوله: ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾^(٢)، فنسب الفعل إلى ما لا يعقل، وفي القرآن الكريم مواضع كثيرة من هذا القبيل، وقد بين المفسرون سبيل القول فيها^(٣).

وجاء ذلك في الشعر أيضاً، ومنه قول الشاعر^(٤):

يُرِيدُ الرُّمَحُ صَدْرَ أَبِي بَرَاءٍ وَيَعْدِلُ عَنْ دِمَاءِ بَنِي عُقَيْلٍ

٢٨. من مبادئ العمل والحالة:

من مبادئ نظرية العمل عند تشومسكي أن العامل لا يحدّد إلا حالة واحدة فقط لمتّماته^(٥).

وهذا يتناقض مع الفعل المتعدّي إلى المفعولين، ويتناقض مع عمل إنَّ وأخواتها على رأي من يعدُّ «إنَّ» العاملة في الخبر الرفع، ويتناقض مع رأي من قال: إنَّ الابتداء يعمل في المبتدأ وفي الخبر الرفع على السواء^(٦).

وفي ذلك يقول د. عبد الرحمن الحاج صالح: «وهنا يبدو عجز نظرية تشومسكي؛ إذ العامل عنده لا يحدّد لمتّماته إلا حالة واحدة إمّا أن تكون الرفع أو النصب وليس الاثنان معاً»^(٧).

ويتّصل بذلك أيضاً ما قرّره التوليديّون من امتناع أن يكون لكلمة واحدة غيرُها حالة واحدة؛ إذ هو يتعارض مع ما في النحو العربيّ من وجود كلمات لها غيرُها حالة، حين تكون مجرورة لفظاً مرفوعة أو منصوبة محلاً مثلاً، كما في قولنا: رَبِّ رَجُلٍ أَكْرَمْتَهُ، وَرَبِّ رَجُلٍ أَكْرَمْتُ.

٢٩. قاعدة إعلاء الموقع:

سنّ التوليديّون قاعدة إعلاء الموقع الإجمالية التي تحوّل بنية ما إلى أخرى، فالبنية غير الصحيحة* «يبدو جون أنّه سعيد» تحوّل إلى البنية الصحيحة «جون يبدو أنّه سعيد»^(٨)، وذلك إنّما ألجأهم إليه معاملتهم المصدر

(١) سورة الكهف: ٧٧.

(٢) سورة يس: ٤٠.

(٣) انظر على سبيل المثال معاني القرآن للزّجاج ١٣، ٢٥، ١٥٣، ٢٣٦، ٣٨١.

(٤) البيت بلا نسبة في مجاز القرآن ١/٤١٠، ومعاني القرآن للزّجاج ١٥٣، ومشكل إعراب القرآن ١٣٣، وتفسير الطبريّ

٣٤٧/١٥، ومعاني التّخاس ٤/٣٥٠، والتفسير البسيط ١٤/١٠٦، والكشاف ٣/٦٠٣، والمحرّر ٣/٥٣٣، والقرطبيّ

٣٣٧/١٣، واللسان (رود).

(٥) انظر نظرية تشومسكي في العامل والأثر ٨١.

(٦) انظر ما سبق ١٤٨، ١٦٥.

(٧) نظرية تشومسكي في العامل والأثر ١١٥.

(٨) انظر المعرفة اللغوية ١٥٣.

المؤؤل التي تختلف عن معاملته في العربية كما تقدّم^(١).

وهذه القاعدة غير ملزمة في العربية، فكلا التركيبين صحيح.

٣٠. الجمل غير المناسبة أسلوبياً:

حكم التوليديون على جمل «تحوي فاعلاً بداخلها يعمل كفاعل لها» بأنها غير مناسبة أسلوبياً، ومثلوا لذلك بقولهم:

«حين أصبح واضحاً أنّ جون سيغادر تخلياً عن المشروع»^(٢).

ويقصدون بالفاعل ما نسميه نحن في مثل هذه الجملة باسم «أصبح»، ويأتي حكمهم هذا من مفارقة أساسية بين التوليدية والعربية هي اعتبار المصدر المؤؤل جملة، وقد سبق الحديث عن هذا^(٣).

أما في العربية فلا مانع من مجيء المصدر المؤؤل اسم الفعل الناقص، تقدّم على الخبر أم تأخر، وهو ليس مقبولاً فحسب، بل في درجات عليا من الفصاحة والبلاغة، وجاء بها كلام الله؛ قال تعالى: ﴿مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا اقْتُلُوا بِآبَائِنَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾^(٤)، فالمصدر المؤؤل اسم «كان»، أي بمنزلة الفعل للفاعل.

٣١. تصنيف المصدر:

يصنّف التوليديون المصدر ضمن فئة (+اسم +فعل)، أي يعدّونه اسماً وفعلاً في الوقت نفسه، فيجعلون له سمات متناقضة مزدوجة في الوقت نفسه، وذلك ليسوّغوا عمله في بعض الأحيان، كقولك: «أعجبتني مساعدتك الناس».

ويُضيفون إلى هذا التناقض تناقضاً آخر حين يرون أن لا تنافي بين الاسم والفعل؛ لأنّ الفعل عندهم في أصله حدث مجرّد من الزّمن، وعنصر الزّمن عنصر طارئ على الفعل، ليس أصيلاً فيه، فبذلك يُسوّون بين الفعل والمصدر، وفي هذا تناقض.

وإذا جئت إلى عمل النّحويين العرب تجدهم يعدّون الفعل حدثاً مقترناً بزمان، ويصنّفون المصدر مع الأسماء، وإنّ عمل المصدر عمل فعله المتعدّي، ويجدون له مسوّغاً للعمل وهو أنّه اشتمل على الحدث وإن كان مجرّداً من الزمن، حتى إنّ النحويين الأوائل كانوا يُطلقون على المصادر مصطلح "الأحداث"^(٥).

(١) انظر ٣٢٢.

(٢) انظر النظرية النحوية ٤٢.

(٣) انظر ٣٢٢.

(٤) سورة الجاثية: ٢٥.

(٥) انظر ٤٦ ح ٦.

ولا غرابة أن يعمل الاسم في النحو العربيّ، فالعمل ليس مقصوراً على الأفعال، بل يعمل من الفروع ما حُمل على الأصول.

فالفصل بين الوجهتين يكمن في نظرية الأصل والفرع التي لم يقف التوليدون عليها، ولم يصلوا إلى استنباط نظرية مثيلة، تحل محلّها، ولم يلتفتوا إلى وجودها في نحوهم الكليّ.

فالتفسير الدقيق لعمل الاسم هو الفرعية عن الفعل، فالأصل في الأفعال العمل، والأصل في الأسماء ألاّ تعمل، فما عمل منها فلمشابهته الفعل.

وهنا تستغني عن التصنيف المزدوج للمصدر، الذي يستلزم أن يجمع بين +الفعل و+ الاسم.

النتيجة:

إنّ هذه الفروق الكبيرة بين ما أتت به النظرية التوليدية وبين واقع اللغة العربية تعني أنّ تطبيق هذه القواعد المذكورة من نظرية تشومسكي على اللغة العربية يكلف مشاق كثيرة، يلزم منها التضحية بكثير من مبادئ اللغة وأصولها، تضحية تمس جوهرها في بعض الأحيان، وتخرق أركانها ونظمها أحياناً أخرى، وتجعل من الفصح لحناً ومن اللحن فصيحاً.

والنتيجة المستخلصة من ذلك التي تحدّد مسؤوليتك تجاه القواعد المذكورة في هذا الفصل حمل عنك تشومسكي عناء التعبير عنها، حين أطلق قانوناً عاماً يصلح لكلّ نظرية مستحدثة قائلاً:

«إنّ أقوى برهان ممكن لإثبات عدم صلاحية نظرية لغوية هو أن يبيّن المرء أنّها لا يمكن تطبيقها على إحدى اللغات الطبيعية، وهناك برهان أضعف، ولكنه وافٍ لإثبات عدم الصلاحية، وهو أن يبيّن المرء أنّ هذه النظرية لا تنطبق إلّا بشكل رديء، أي أنّ كلّ نظام للقواعد يُقام طبقاً لهذه النظرية يكون معقّداً للغاية واعتباطياً، ولا يُقدّم لنا شيئاً من المعرفة»^(١).

ويقول في مقدّمة كتابه نظرية العمل والإحالة: «يجب علينا محاولة الفصل ما أمكن بين المناقشات التي تتعلّق بالأفكار الرئيسيّة، والمناقشة التي تتعلّق بخيار تحقيقها الخاصّ، فهناك العديد من المناقشات في رأيي مضلّة وربما غير مبرّرة، بسبب استخدامها الأدلّة المتعلقة فقط بالأفكار الرئيسيّة، دون الأخذ بعين الاعتبار التحقيقات البديلة»^(٢).

لذلك فالقواعد اللغوية الحديثة اليوم تتساقط وتُهي عن حفظ أنفسها ما لم تحفظ للغّة ما جوهرها وكيانها.

(١) البنى النحوية ٥١.

(٢) 3. p. LGB

والموقف الذي يُتخذ من قواعد التوليدية وغيرها من القواعد المستحدثة عرضها على فصيح الكلام من قرآن وشعر وتحكيمها إليه، فما اتفق وذلك الفصيح قبل وأخذ به، وما تناقض مع أوضاع العربية وتهاجر ترك وُرد على قائله ومبتدعه.

وكان كذلك شأن النحويين من قبل في تعاملهم مع أقيستهم التي وضعوها هم، ما توافق منها مع السماع أقرّوه، وما تعارض مع المسموع عن العرب تركوه جانباً، وآثروا جانب السماع^(١).

بل إنهم لم يقعدوا القواعد أصلاً إلا بناء على سماع طويل وكثير من العرب، ومشافهتها، وفقه كلامها، ومعرفة أحوالها، ووجوه أقوالها، وأوضاعها، وتصارييف كلامها.

وقد يعترض معترض على هذا الفصل فيظن رفض تطبيق ما فيه على العربية لخصوصية هذه اللغة عينها، والتخيز إليها أو التخيز لها، وهو ما يضيق به الكثيرون ذرعاً، ويغضبون عند سماعه، فيقولون: «ليست اللغة العربية كما يدعي بعض اللغويين العرب لغة متميزة، تنفرد بخصائص لا توجد في لغات أخرى، ومن ثمة لا يمكن وصفها بالاعتماد على النظريات الغربية التي بُنيت لوصف لغات أوروبية، بل العربية لغة كسائر اللغات البشرية»^(٢).

فلتدع الحديث عن فضل اللغة العربية وتشريفها الذي قد لا يوقن به معظم الناس ادّعاءً، ولا يروقههم مُستمعاً، مع أنّ الأدلة عليه ساطعة؛ وإنّ الصبح ليملاً الأفق ثم لا يراه النائم وقد أطبق جفنه!

فمكانة العربية لا تصلح حجة ناهضة في وجه نظرية عالمية كبرى في نظر الكثيرين، فلتعد عنها ولتَمَسْكْ بالحجج اللغوية الواقعية التي تبرهن على عدم صلاح نظرية تشومسكي في مواطن منها للتطبيق على اللغة العربية بأسرها، بدليل مناقضتها لأوضاع العربية وتأتي تلك الأوضاع عن الامتثال لها، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدلّ على قصور نظريته عن الوفاء بمراديات العربية وظواهرها.

وغير شك أنّ عدم صلاحية نظرية تشومسكي للتطبيق على العربية الذي ينادي به هذا البحث ليس المراد به عموم النظرية، بل ما يخص هذه الموضوعات المعدادات فحسب؛ لأنّ عليها حججاً تدحضها.

(١) انظر الحلبيات ٢٢٦.

(٢) المصدر السابق.

الفصل السادس

مباحثٌ تعقيبيّةٌ في الكلام على جهود الفريقين

النحويين واللّسانيين

المبحث الأول:

مقاييس الاعتداد بمبادئ التوليدية عند تطبيقها على العربية:

إذا بلغت النظريات اللسانية الحديثة من الدقة العلمية والمنهجية ما بلغت، فلاقت منك كلَّ القبول والاستحسان فهل يجوز الاستغناء عما أتى به التحوّيون القدماء وإخضاع اللغة العربية لتلك النظريات إخضاعاً يمحو روحها ويُجافي سماتها، وكأنَّ النظريات اللسانية الحديثة إنما خلقت لها، ولا شيء يدعو إلى العودة إلى كلام علماء العربية لمعالجتها وفهمها، كما يعتقد البعض، فيظنُّ أنَّ «النماذج الغربية أثبتت كفايتها الوصفية، وليس هناك ما يمكن أن يُشكَّك فيها بهذه السطحية، ولا أحد يستطيع بشيء من الجدّة -اللَّهمَّ إلا إذا كان الأمر يتعلق بالشعوذة- أن يدَّعي أننا نحتاج إلى نموذج آخر يُبنى بالاعتماد على العربية لوصفها»^(١)؟

فما الذي يحكم على بعض مبادئ التوليدية بالقبول وعلى بعضها الآخر بالرفض عند إسقاط النظرية على العربية؟ وما الذي يجعل بعض المبادئ صالحاً في مواضع من العربية، فاسداً أيّما فساد في مواضع أخرى؟ وما السلطان المهيمن على المقاييس والضوابط الصناعية عربيّة كانت أو غربيّة، والذي عليه مدار الأمر في وضع القواعد ثمَّ في تطبيقها؟

ما الأمور التي ينبغي أن تؤخذ بعين التّظر عند درس التركيب التّحويّ وتعيد قواعده، وما المؤثرات في التركيب التّحويّ العربي؟

توفّرت صفوة من العلماء على وضع أصول التّحوّ العربيّ باعتماد السماع والقياس والإجماع ووجّه التّحوّيون تراكيب العرب المسموعة بالرجوع إلى هذه الأصول، غير أنّهم اضطّروا إلى أن يستصحبوا في ذلك أموراً أخرى، تتمثّل بالأخذ بالحال المشاهدة، وتوجيه التركيب التّحويّ بما يتفق مع هذه الحال، ويعبر عنها، وتتمثّل أيضاً في تقييدهم قواعدهم بأمن اللبس، كما تبدو في إشارتهم المعنى، ومراعاتهم حرمة، مع أنّهم لم يُهمّلوا القواعد التّحوّية التي وضعوها، بل جعلوا المعنى وهذه القواعد يسيران على سمت واحد، وفي واد واحد.

فهذه المسائل تتجاذب التركيب التّحويّ وتنظم أحكامه، وتستحوذ عليه، وهو رهين بها، لا يخرج عنها، وهي المؤثرات فيه، لا ينبغي لعاقل أن يُقيم حكماً بمعزل عنها، ولو أقامه ثمَّ بدت له هذه المؤثرات فعليه أن يأنف من حكاية حكمه هذا فضلاً عن اعتقاده، وهي لا تخرج عن إحدى هذه الأمور، التي عليها مدار قبول مبادئ النظرية التوليدية ورفضها، وهي:

(١) اللسانيات واللغة العربية ٥٧.

• مراعاة الدليل الحالي والصناعي:

مما أنس به النحويون، واعتمدوه في ضبط التركيب النحوي دلالة الحال، ودلالة اللفظ، فقد أقاموا شرطاً من قواعدهم على أساس دلالة الحال، وغنوا بالحال المشاهدة حاكمة على التركيب من صحة أو فساد، موجّهة لمعناه الذي يراد.

وقد اهتم ابن جني بالحديث عن الحال المشاهدة، فخصّها بشواهد وأخبار، ونبّه على أنّ أعلم الناس بكلام العرب ولغتها أعلمهم بأحوالها وقصودها، فالنحويون الأوائل حين قعدوا القواعد، وضبطوا لغة العرب، لم يكن معوّلهم الكلام المكتوب المسموع أو المدوّن فحسب، بل كان الآخذ بلبّهم المستحوذ على اهتمامهم أحوال العرب وظروف كلامها، تلك الأحوال «هي الشاهدة بالقصود، بل الخالفة على ما في النفوس»^(١).

حتى إنّ معربي القرآن وقفوا على تفسيره ومراد قائله ليسدّدوا إعرابه، فألجأهم ذلك إلى النظر في أسباب نزول الآية قبل إعرابها ليتوفّروا على توجيهها الحقّ، وتفسيرها الصائب، وإلا كانوا عن العلم بالقرآن أبعد، وفي توهم خلافه أقعد.

فالعلم بملايسات الشاهد النحوي الذي وصل إلينا أبلغ في فهمه من درسه بمعزل عن تلك الملايسات والتععيد له.

وبلغت الحال المشاهدة من المقام العظيم في عرف النحويين ما جعلها علماً من العلوم، تفوق علم الشيخ العالم، وجعل فقدّها جهلاً، فلو كان المشاهد للحال أمياً كان أدرى بمقصود صاحب الكلام من دارسه وسامعه العالم الفذّ؛ يقول ابن جني: «وبعدُ فالحمّالون والحمّاميون والسّاسة والوقادون»^(٢) ومن يليهم ويُعتدّ منهم يستوضحون من مشاهدة الأحوال ما لا يحصله أبو عمرو من شعر الفرزدق إذا أخبر عنه، ولم يحضره يُنشدّه»^(٣).

وقال سيبويه في هذا الصّدّد: «لأنّا جهلنا ما علم غيرنا، أو يكون الآخر لم يصل إليه علم وصل إلى الأوّل المسمّى»^(٤)، وعلّق عليه ابن جني بقوله: «يعني أنّ الأوّل الحاضر شاهد الحال»^(٥).

فإذا علّمت الحال المشاهدة فهذا المقصود والمعوّل عليه، وهو ما يجعل الحذف في العربية في مواطن كثيرة مقبولاً مستساغاً، بل يجعله من وجوه البلاغة فيها إذا دلّ المقام الحالي على المحذوف أو دلّت الصناعة عليه.

(١) الخصائص ١/٢٤٣.

(٢) يعني أصحاب هذه المهنة، من غير أهل العلم.

(٣) الخصائص ١/٢٤٦.

(٤) الكتاب ٢/١٠٢.

(٥) الخصائص ١/٦٦.

ومن أمثلة التحوّين في الحذف لدليل مقاميّ حاليّ قولك للقادم من سفر: خيرَ مقدّم، فالمقصود: قدِمْتَ خيرَ مقدّم، وقولك لمن سدّد سهماً نحو القرطاس فأصابه: القرطاسَ والله، أي أصبَتَ القرطاسَ، فدلالة الحال في هذين المثالين نابتت عن اللفظ المحذوف، وغير ذلك من الأمثلة^(١).

ومن أمثلتهم في الحذف لدليل صناعي قول العرب: «راكبُ النَّاقة طليحان»، والتقدير: راکبُ النَّاقة والنَّاقة طليحان، فحذف المعطوف لأمرين:

أحدهما: تقدّم ذكر النَّاقة، والشّيء إذا تقدّم ذكره دلّ على ما هو مثله.

والآخر: أنّ الخبر جاء بلفظ التشبيه، فكان ذلك دليلاً صناعياً على أنّ المخبر عنه مثنى أيضاً^(٢).

وذكر التحوّين من أمثلة الحذف لدليل الاجتزاء ببعض الكلمة، كقوله: (ألا تا)، و(بلى فا)، وقد تقدّم الكلام عليه^(٣)، ولولا دلالة الحال المشاهدة على المقصود لخرج هذا الكلام عن الفصاحة والبلاغة إلى الهذر واللغو.

ومّا يدخل في الدليل الحاليّ الصفة الصوتيّة لأداء الكلام، والصفة الإشاريّة من تعبيرات الوجه وإيماءاته، فهي تدلّ على كونه خبراً أو استفهاماً أو تعجباً... الخ.

وقد لمح التحوّين العرب هذا الملمح وعناهم أمره؛ قال ابن جني عن ملابسات المدح وأحواله كيف تكون: «وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه، فتقول: كان والله رجلاً، فتزيد في قوّة اللفظ بـ «الله» هذه الكلمة، وتتمكّن في تمطيط اللّام، وإطالة الصّوت بها وعليها، أي رجلاً فاضلاً أو شجاعاً أو كريماً أو نحو ذلك»^(٤).

ومن وجوه عنايتهم بالحال المشاهدة أن «فنعوا من الحركة بأن يومئوا إليها بالآلة التي من عاداتها أن تُستعمل في النطق بها، من غير أن يُخرجوا إلى حسّ السمع شيئاً من الحركة»^(٥)، يعني حذف الضمّة والإشمام بها، إشارة بضم الشفتين، كقراءة القراء قوله تعالى: ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ﴾^(٦)، بإسكان التّون الأولى وإدغامها في الثانية، مع إشمامها ضمّاً إشارة بالشفّتين من غير صوت يُسمَع^(٧).

(١) انظر الخصائص ٢٨٤/١.

(٢) انظر المصدر نفسه ٢٨٩/١، ٢٩٣.

(٣) تقدّم ١٧١.

(٤) الخصائص ٣٧٠/٢.

(٥) الخصائص ٧٣/١.

(٦) سورة يوسف: ١١.

(٧) السبعة كلّهم قرؤوا على هذا التحو، انظر السبعة ٣٤٥.

وكذلك إنْ ذمَّتْ إنساناً، أردتَ وصفه بالبخل، فقلتَ: سألناه وكان إنساناً، فإنَّ دلالة حالك من زوي الوجه وتقطيب الجبين تُغني عن قولك: لئيماً أو مبخلاً^(١)، بل ربّما زادت في وصفه وبالغتْ، ولذلك قالوا: رُبَّ إشارة أبلغ من عبارة.

ولا يكون هذا الحذف فصيحاً إلا إن صاحبه الدليل الحالي، وإلا فلا يجوز؛ قال ابن جني:

«فعلى هذا وما يجري مجراه تُحذف الصفة، فأما إنْ عريت من الدلالة عليها من اللفظ أو من الحال فإنْ حذفها لا يجوز»^(٢)، «وليس شيء من ذلك [الحذف] إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضربٌ من تكليف الغيب في معرفته»^(٣).

فالحذف إن لم يستوف الشروط فهو «لغو من الحديث، وجور من التأليف»^(٤).

ومواطن الحذف في العربية كثيرة، ولا يجوز شيء منها إلا بشروطه، وقد تقدّم الكلام عليها في مبحث نظرية الأثر والنحو العربي^(٥).

وفي الجملة «الدليل إذا قام على شيء كان في حكم الملفوظ به، وإن لم يجر على ألسنتهم استعماله»^(٦).

● أَمْنُ اللَّبْسِ:

سلّط هذا البحث الضوء على مراعاة النحويين أَمْنِ اللَّبْسِ في غير ما موضع^(٧)، وهنا يُفصّل موقفهم من أَمْنِ اللبس من حيث القواعد التي بُنيت عليه.

وأَمْنِ اللبس يعود إلى الحال المشاهدة، وينشأ عنها، فما قيّده النحويون بأَمْنِ اللبس كانت الحال المشاهدة غالباً هي المؤمّنة له من اللبس، فالدليل على المحذوف صناعياً كان أم حاليّاً هو الذي يقي شرّ سوء الفهم، ويؤمّن اللبس عند السامع.

وإنّما قيّد النحويون قواعدهم بأَمْنِ اللبس لأنّ الغاية من الكلام إيصال المعنى والإفهام، وذلك لا يكون بالإلغاز والإشكال والإبهام.

(١) انظر الخصائص ٢/٣٧١.

(٢) المصدر نفسه ٢/٣٧١.

(٣) المصدر نفسه ٢/٣٦٠.

(٤) المصدر نفسه ٣٧١/٣.

(٥) انظر ١٧٦.

(٦) الخصائص ٢/٣٤٣.

(٧) انظر مثلاً ١٩٤، ٢٧٢.

ولذلك كان الإلغاز ممّا يُذمُّ في المتكلّم؛ قال سيبويه عمّن يخيّد عن الإفهام: «ومن أراد ذلك فهو ملغز، تارك لكلام الناس الذي يسبق إلى أفئدتهم»^(١).

ولذلك عوّّل النحويّون في إيجاب القاعدة النحويّة وجوازها ومنعها على أمن اللبس، وتراهم يعلّلون لتوجيهاتهم وأعاربيهم بأمن اللبس وربّما خرجوا عن القياس النحويّ، أو أوجبوا خلاف الأصل مخافة الوقوع في اللبس^(٢).

فممّا أجازاه النحويّون دفعاً للبس الفصل بضمير الفصل بين المبتدأ والخبر المعرّف بال دفعاً لتوهم السّامع أنّه نعت للمبتدأ^(٣).

وممّا منعه النحويّون مخافة اللبس أن يُقال: «زيدٌ عمرًا»، والمراد: ليضرب زيدٌ عمرًا، لأنّ في ذلك إلباساً على السّامع^(٤).

وكذلك منعوا تقديم المفعول على الفاعل في مواضع تُوقع في الإشكال والإبهام، كقولك: «ضرب موسى عيسى»، فإذا كان المضروب عيسى فليس لك أن تقدّمه على موسى لئلاّ يُفهم خلاف المراد، فيكون اللبس^(٥).

وممّا أوجب فيه النحويّون مخالفة الأصل دفعاً للبس تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان المبتدأ نكرة والخبر شبه جملة، لئلاّ يلتبس الخبر بالنّعت، تقول: «عليّ دينٌ»، ولا تقول: «دينٌ عليّ»^(٦).

وما هذا التقييد منهم لقواعدهم بأمن اللبس إلّا لحرمة المعنى، وهو من المؤثّرات في التركيب النحويّ التي أوّلاها النحويّون عنايةً، لم تلق مثيلها عند التوليديين.

● الاستخفاف:

من التراكمات العربيّة ما يحكّمه الجنوح إلى الخفّة والعدول عن الثّقل، ولغة العرب كما هو معلوم قائمة على هذا المقصد العظيم، مراعيةً له، «وذلك أنّهم إنّما يُحيلون على الحسن، ويحتجّون فيه بثقل الحال على النفس»^(٧)، لذا وجب على دارسي هذه اللّغة وباني أحكامها من النحويين أن يراعوا هذا الجانب فلا يتنكّبوه.

(١) الكتاب ٣٠٨/١.

(٢) انظر القاعدة النحوية في ضوء تقييدها بأمن اللبس ٢١١-٢٢٠.

(٣) انظر ما تقدّم ١٨٩، وانظر القاعدة النحوية في ضوء تقييدها بأمن اللبس ٢١٢.

(٤) المصدر السابق ٢١٣.

(٥) انظر ما تقدّم ٢٦٤.

(٦) انظر الموطن نفسه.

(٧) الخصائص ٤٨/١.

وانظر إلى النحويين كيف ربطوا بين الحالة الإعرابية والعلّة لها الجانحة إلى الخفة حين علّلوا مثلاً نصب المفعول ورفع الفاعل؛ قال ابن جني: «وذلك أنّ الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد، وقد يكون له مفعولات كثيرة، فزفع الفاعل لقلته، ونُصب المفعول لكثرتة، وذلك ليقُلَّ في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون»^(١).

وقد يبلغ بهم إشار الخفة في أحيان أن يُخلّوا بالإعراب، فيذهبوا بحركته، أو يغيّروها إتباعاً لما قبلها، حرصاً على تقارب الأصوات.

فمن تسكين الحركة، ما ورد من قراءات قرآنية متواترة، كقراءة أبي عمرو لقوله تعالى: ﴿فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ﴾^(٢) بإسكان الهمزة في "بارئكم"^(٣).

ومن الإتيان لتقريب الأصوات، ما سُمع من بعض العرب: (الحَمْدُ لِلَّهِ)، فكسروا دال الحمد إتباعاً لكسرة اللام^(٤).

وهذا كلّهُ ممّا يدخل في نظريّة الحالة الإعرابية إذا ما أريد تقريب وجهة النظر بين النظريتين العربية والتوليدية.

● فهم مقاصد العرب:

مما يعين على فهم التركيب النحوي، وضبط قواعده، وإقامتها على وجهها فهم مراد العرب، والمعاني التي يردونها ويصدرون عنها، ومعرفة مقاصدهم وغاياتهم؛ إذ إنّ أعلم الناس بقواعد اللغة أعلمهم بمقاصدها ووجوهها.

والطريق إلى ذلك فهم معاني الشعر أولاً، لأنّ بينها وبين معاني النحو تلازماً وتربطاً؛ إذ النحو يضبط لغة العرب ويقعّد لها، والشعر العربيّ هو لغة العرب بعينها، لذا كانت مشابهة معاني الإعراب معاني الشعر التي لفت إليها ابن جني رحمه الله^(٥).

ومثّل لها بتشبيه النحويين والشعراء العرب على السواء الأصل بالفرع، ثمّ عودتهم إلى تشبيه الفرع بالأصل، فالنحويون أجازوا جرّ الوجه من قولك: «هذا الحسن الوجه» تشبيهاً له بالضارب الرجل.

ثمّ عادوا فجعلوا الأصل «الضارب الرجل» يستعيد من الفرع «الحسن الوجه» الحكم الذي كان له، فأجازوا جرّه تشبيهاً له بالفرع.

(١) الخصائص ٤٩/١.

(٢) سورة البقرة: ٥٤.

(٣) انظر السبعة ١٥٤.

(٤) ومنهم من ضمّ اللام إتباعاً لضمة الدال، فقال: (الحَمْدُ لِلَّهِ)، انظر معاني الفراء ٣/١، والخصائص ١٤٥/٢.

(٥) انظر الخصائص ٣٠٠/١، ١٦٩/٢.

وهذا المعنى متعاور عند الشعراء، فبعد أن اشتهر تشبيههم أعجاز النساء بكتبان الرمل، غيروا عادتهم فشبهوا الرمل بأعجاز النساء، كما في قول ذي الرمة^(١):

ورمّل كأوراك العذارى قطعته إذا ألْبستَه المظلماتُ الحنادِسُ

• السماع:

وضع النحويون قواعدهم وأقيستهم بناء على السماع من العرب ومشافهتهم، فكان كلام العرب هو الحاكم على صدق المقاييس وفسادها، ولأجل ذلك كان السَّماع إذا تعارض مع قياس قُدِّم هو لا القياس؛ لأنَّ حفظه هو الغاية المطلوبة، والثابتة المنوبة، وذلك أنَّ الغاية العظمى عندهم من تعديد القواعد ضبطُ كلام العرب لئلا يختلط بكلام الأعاجم، وليتيسر فهمه وتعلُّمه لغير العرب؛ قال أبو عليٍّ معللاً الأخذ بالسماع وقد سأله تلميذه ابن جني: «لأنَّ الغرض فيما ندوِّنه من هذه الدواوين ونشئته من هذه القوانين إنما هو ليلحق مَنْ ليس من أهل اللغة بأهلها، ويستوي مَنْ ليس بفصيح ومن هو فصيح، فإذا ورد السماع بشيء لم يبق غرض مطلوب، وعُدل عن القياس إلى السماع»^(٢).

ومن هنا فإنَّ السماع هو الحاكم على القواعد التي تأتي من قبل التوليديين بالصحة أو الفساد، فما اتَّفَق من هذه القواعد والمسموع عن العرب الأقحاح قُبِل وأُخذ به، وما تناقض مع فصيح العربيَّة من قرآن وشعر مستشهد به تُرك وُرِدَّ على قائله.

هذا المنهج الذي يُسلِّك في التعامل مع القواعد المستجدة من توليدية وغيرها؛ فالنحويون القدماء كانوا ينتهجونه منهجاً، فكانوا إذا تعارض عندهم سماعٌ وقياس قَدِّموا جانب السماع، وخالفوا الأقيسة النحوية لأجله.

مراعاة المعنى:

وهي بيت القصيد، ومحطُّ الرِّحال، وخلاصة الكلام كلّ، وكلُّ ما ذُكر في هذا المبحث يصبُّ في خدمة المعنى، وإِنَّمَا وُضِعَ وتُكَلِّفَت مشقَّته عند النحويين مراعاة لحرمة المعنى، وما الحكم على إعراب تركيب ما أو قبول قانونٍ ومبدأٍ موضوعٍ له إلا رهينُ المعنى ملازم له، يقيم بإقامته ويظعن بظَعنه.

وقد مرَّ بك الحديث عن مراعاة النحويين المعنى في تعديد قواعدهم، ورَدُّهم على مَنْ يوجِّه شاهداً مجافياً المعنى أو مُبتعداً عن دَقَّتِهِ ووضوح مراد قائله مختاراً وجهاً من الإعراب يقلِّل من الوفاء بالمعنى المراد، وسيقت طائفة

(١) ديوانه ٣٩٢. والحنادس: الشديديات السواد.

(٢) المنصف ٢٧٩/١.

من الشواهد على ذلك عند التعليل لرفض نظام القواعد الآلي^(١)، فضمَّ إليها الشواهد والأمثلة في هذا المبحث تُكف حاجتك.

ولا يخفى على متفحص عمل النحويين أنَّ الصناعة والمعنى عندهم صنوان لا يفترقان؛ فالإعراب يراعي المعنى مراعاة لا تقل شأنًا عن مراعاته الأقيسة النحوية التي يلزم نفسه بها، بل ربَّما تعرَّض النحويون لخرق القياس مراعاةً لحرمة المعنى، والحديث عن ذلك يطول حتَّى ينوء به هذا البحث، ولكن لا بأس بأخذ نماذج من جهودهم النظرية والتطبيقية، تُصوِّر تلك الحقيقة الناصعة.

فمن ذلك قول ابن جني: «فإنَّ العرب عنايتها بمعانيها أقوى من عنايتها بألفاظها»^(٢)، وإنَّ «سبب إصلاحها ألفاظها وطردّها إيّاها على المثل والأحذية التي قنّتها لها، وقصرتها عليها إنّما هو لتحسين المعنى وتشريفه، والإبانة عنه وتصويره...، فقد علّم بهذا أنَّ زينة الألفاظ وحليتها لم يقصد بها إلّا تحسين المعاني وحياطتها، فالمعنى هو المكرّم المخدوم، واللفظ هو المبتذل الخادم»^(٣).

ومن أمثلة عنايتهم بالمعاني تقديمهم حروف المعاني وجعلهم مكانها في بدء الكلام، وذلك لقوة عنايتهم بما هي أمانة عليه، أي المعنى، كحروف المضارعة التي تخدم الفعل، فتضيف إليه معنىً جديداً، فتجعله يصلح لزمانين الحال والاستقبال، ولذا كان حقُّها أن تتصل بأوله لا بآخره^(٤).

وقد جمع ابن جني من مواضع عناية العرب بمعانيها، وتقديمها لها على الألفاظ قدرًا صالحاً تحت باب «في الردّ على من ادّعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني»^(٥).

وذكر من تقدم المعاني على الألفاظ أنَّ النحويين قد يُخلّون بالصناعة اللفظية إذا تعارضت مع المعنى، «لشرفه عندهم، وتقدُّمه في أنفسهم، فرأوا الإخلال باللفظ في جنب الإخلال بالمعنى يسيراً سهلاً، وحجماً محتقراً»^(٦).

ومن ذلك باب الحمل على المعنى في العربية وأمثله كثيرة، منها تذكير المؤنث وتأنيث المذكر، ووضع الواحد موضع الجماعة، والتّضمين وغير ذلك ممّا يطول شرحه^(٧)، والغرض فيه كلّ مراعاة المعنى والقيام بشأنه.

(١) انظر ٣١٠.

(٢) الخصائص ١٥٠/١.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) انظر الخصائص ٢٢٥/١، والمنصف ١٥/١.

(٥) الخصائص ٢١٥/١.

(٦) المصدر نفسه ٢٢٤/١.

(٧) انظر المصدر نفسه ٤١١/٢-٤٣٥.

ومن الأمثلة التطبيقية على تقديم المعنى على القاعدة الصناعية، للحفاوة بمقصد المتكلم وإجلاله وتعزيزه ما قيل في توجيه الرفع في بيت أبي النجم العجلي^(١):

قد أصبحت أمّ الخيار تدّعي
عليّ ذنباً كلّهُ لم أصنع

فالقاعدة تقتضي - كما هو معلوم - نصب «كلّهُ» لأنّ الفعل المتعدّي بعده لم يستوف مفعوله، ولو قال: «كلّهُ لم أصنعه» لكان الرفع الوجه، لكنّ الفعل لم يتعدّ إلى الضمير فوجب تعديته إلى المفعول مقدماً؛ غير أنّ تبصّر حقيقة مقصد الشاعر يجعل النصب ممتنعاً مفسداً للمعنى المراد، مع أنّ الوزن لا يدفعه.

يقول الجرجاني معلقاً على صنيع الشاعر: «وإذا تأملت وجدته لم يرتكبه ولم يحمل نفسه عليه إلاّ لحاجة له إلى ذلك، وإلاّ لأنّه رأى النصب يمنعه ما يريد، وذاك أنّه أراد أنّها تدّعي عليه ذنباً لم يصنع منه شيئاً البتّة لا قليلاً ولا كثيراً، ولا بعضاً ولا كلّاً، والنصب يمنع من هذا المعنى، ويقتضي أن يكون قد أتى الذنب الذي ادّعته بعضه»^(٢).

فأنت إن قلت: «لم أضرب كلّ الأولاد» دلّ كلامك على أنّك ضربت بعضهم، لكنك إذا قلت: «كلّ الأولاد لم أضرب» فقد نفيت الضرب عن الجميع. وهذا أصل من أصول النحو^(٣).

فمن هذا سطر لك وضوحاً أنّ الوفاء بتمام المعنى عند أهل التطبيق النحويّ أولى من الوفاء بالقاعدة القياسية إن منع مانع من التوفيق بينهما، وأنّ النحويين إذا ما اضطروا إلى الجور على أحدهما كان الجور على القاعدة القياسية لا على المعنى المراد.

ولا يذهب زاهب إلى أنّ الرفع في البيت كان لضرورة ألجأت الشاعر؛ ففي هذا من الخطل ما لا يخفى؛ إذ لا اختلاف في الوزن بين «كلّهُ» و«كلّهُ»^(٤).

ولا يقول بهذه الضرورة إلاّ من لا دراية له بأوزان الشعر، ولا دراية له بمنزلة الرّاجز في الفصاحة والبيان والتمكّن، فما هو بالذي تعوزه الضرورات، ولا بالذي تلجئه الحاجات.

(١) تقدم ٢٠٥.

(٢) دلائل الإعجاز ٢٧٨.

(٣) هذه خلاصة كلام الجرجاني، دلائل الإعجاز ٢٧٨-٢٨٥.

(٤) قد يحكم القارئ على هذا التنبيه بأنّه ترئّد وفضول قول، لكنّ الذي ألجأ إليه حال بعض الدارسين المحدثين اليوم الذين يتهمون النحو القديم بانتهاك الصلاحية، مشككين في شواهدهم، متخذين من الضرورة الشعرية ذريعة لهم، فلا تكاد تحتج عندهم بشاهد إلاّ وجعلوا الوزن والقافية حائلاً دون الاعتداد به والثقة.

ودع عنك هذا الشاهد الذي سَوَّغَتْ عناية النحويين بالمعنى فيه مخالفة القياس، وانظر إلى شاهد آخر يدل على عناية النحويين بالمعنى عناية سَوَّغَتْهم تنكُّب الإعراب الصناعي الصحيح، ولو لم يلجئ إلى مخالفة قياسية، لا لشيء إلا لأنه لا يؤدِّي المعنى المطلوب بتمامه، ولأنَّ غيره أوفى بالمعنى منه، وذلك في قول أبي تمام^(١):

لُعَابُ الْأَفَاعِي الْقَاتِلَاتِ لِعَابُهُ وَأَرْيُ الْجَنَى اشْتَارَتْهُ أَيْدٍ عَوَاسِلُ

فالمعرب على عجلة لا يرى ضيراً في أن يعرب «لعابُ الأفاعي» مبتدأ و«لعابه» خبراً، كما يوهم الظاهر، ولكنَّ إنَّ أعمَلَتَ الفكرَ والرويةَ تجد أنَّ هذا الإعراب يُفسد على الشاعر مقصوده، ويُطِل الصورة التي يرسمها؛ «وذلك أنَّ الغرض أن يُشَبَّه مداد قلمه بلعاب الأفاعي على معنى أنه إذا كتب في إقامة السياسات أتلِف به النفوس، وكذلك الغرض أن يشبَّه مداده بأرْي الجنى، على معنى أنه إذا كتب في العطايا والصلات أوصل به إلى النفوس ما تحلو مذاقته عندها، وأدخل السرور واللذة عليها»^(٢).

وهذا المعنى لا يتأتَّى إلا بإعراب «لعابُ الأفاعي» خبراً، و«لعابه» مبتدأ، وإن لم يؤدَّ الإعراب الأوَّل إلى أيِّ مخالفة قياسية.

فمن هذا يتبيَّن أنَّ فهم العلاقات النحوية الصحيح فيما بين الكلمات هو الذي يؤدِّي به المعنى المراد، وهو همُّ النحويين الأوَّل والأخير، وأنَّ الإعراب الساذج السطحي قد يُطيح بالمعنى، ويفسد جوهر الكلام من حيث لا يُدرى، ولو كان سديداً من حيث الصناعة والقياس.

ويُخطئ بعضُ الناس فيتَّهم النحويين بأنَّهم اعتنوا بالمعنى عناية جعلتهم يتنكَّبون التركيب والصناعة اللفظية في أحكامهم، فيعجل ويقول: إنَّ النحويين لم يُراعوا الجانب اللفظي في قواعدهم بدليل أنَّهم قالوا: الفاعل مرفوع، والمفعول به منصوب، ونحن نجد في الكلام فاعلاً منصوباً حين نقول: «إنَّ زيداً قرأ»، ومفعولاً به مرفوعاً حين نقول: «قُتِل زيدٌ»، لأنَّ زيداً في المثال الأوَّل فاعل من حيث المعنى، وفي المثال الثاني مفعول.

والجواب عن هذه التهمة أنَّ النحويين لم يكتفوا في تعريف الفاعل بمعناه المعروف الذي يتبادر إلى الذهن، بل زادوا فيه حكم تركيبه في الجملة حين قالوا: «الفاعل ليس كلُّ مَنْ كان فاعلاً في المعنى، بل كلُّ اسمٍ ذكرته بعد الفعل، وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم مُثَبِّتاً كان أو منفيّاً»^(٣).

وكذلك في شأن المفعول قرَّر النحويون أنَّه يُنصَّب إذا أُسِنِد الفعل إلى الفاعل، فجاء هو فَضْلاً، وإلا رُفِع، كما في البناء للمجهول.

(١) ديوانه ٥٨.

(٢) دلائل الإعجاز ٣٧١.

(٣) الخصائص ١٨٥/١.

وقد ضمّن ابن جنيّ هذا الكلام باباً «في الرّدّ على مَنْ اعتقد فساد علل التّحويين لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلة»^(١).

وابن جنيّ تنبّه إلى هذا الفصل بين الصناعة والمعنى حين عقد باباً يتّصل بالكلام على هذا الموضوع، وهو بابٌ في «الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى»^(٢)، فساق فيه مواضع ممّا يختلف فيه تقدير الإعراب عن تفسير المعنى، ليلفت إلى أنّه ليس كلّ ما يُفهم على توجيهه اللفظ يُعرّب به.

فمن ذلك قولهم: «سرّني قيام هذا وعود ذاك»، فإنّه وإن كان تقديره «سرّني أن قام هذا وأن قعد ذاك» فلا يجوز فيه إعراب «هذا» في محلّ رفع فاعلاً، بل يبقى مضافاً إليه.

فأنت ترى تعرّض التّحويين لمسألة تعارض المعنى واللفظ، كما في قول ابن جنيّ مثلاً: «وذلك أنّك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين: هذا يدعوك إلى أمر، وهذا يمنعك منه، فمتى اعتبرا كلاماً أمسكت بعروة المعنى، وارتحت لتصحيح الإعراب»^(٣).

وساق مثلاً على ذلك إعراب قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَىٰ رَجْعِهِ لَقَادِرٌ * يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾^(٤)، فالمعنى يقتضي تعليق الظرف ﴿يَوْمَ﴾ بالمصدر ﴿رَجْعِهِ﴾، واللفظ يمنع من ذلك لأنّ الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي لا يجوز، والأجنبيّ هنا الخبر، فلمّا تجاذب المعنى والإعراب، تمسّكت بالمعنى وقبضت له من الإعراب ما يناسبه، فقدّرتُ فعلاً من جنس المصدر لا يحول بينه وبين الظرف فاصل أجنبيّ، فيصير التقدير: إنّّه على رجعه لقادر، يُرجعه يوم تُبلى السرائر.

فتكون بهذا التقدير قد راعيت حرمة المعنى من غير أن تنقض أوضاع الإعراب وقوانينه، وتكون بذلك قد وقيت الصّنع حقّها وربّأت بها أفرع مشارفها.

وقد ذكر ابن جنيّ أمثلة على ذلك كثيرة في باب «تجاذب المعاني والإعراب»^(٥)، ثمّ أتبعه بباب آخر عن «التفسير على المعنى دون اللفظ»^(٦)، أشار فيه إلى حالات من تفسير المعنى، لا يصحّ حمل الإعراب عليها، ذكّرت فيما سبق^(٧).

(١) الخصائص ١/١٨٤.

(٢) الخصائص ١/٢٧٩، وانظر التوجيه النحوي بين الصناعة والمعنى ٣٦.

(٣) الخصائص ٣/٢٥٥.

(٤) سورة الطارق: ٨-٩.

(٥) الخصائص ٣/٢٥٥.

(٦) المصدر نفسه ٣/٢٦٠.

(٧) أضف إلى هذه الأمثلة توجيههم لقولك: "ضربته سوطاً"، انظر ما سلف ١٨٤، ٢٨٤.

فمن هذا يتبين أنَّ النُّحاة ربطوا بين الصَّناعة اللفظية والمعنى في تعريفهم وأحكامهم، فراعوها معاً في عللهم وتعريفهم، ولو استأثروا بالمعنى وحده لكان زيدٌ في قولنا: «إنَّ زيداً نجح» فاعلاً، وفي قولنا: «قُتِلَ زيدٌ» مفعولاً، ولكنهم قرنوا اللَّفظ إلى المعنى، كما قرن التوليديون بين الشَّكل الصوتي والشكل المنطقي في نظريَّاتهم.

وهذا ما جعل التوليديين ينادون بفصل الإعراب عن الوظيفة الدلالية، فقالوا: «تُفصل المعاني الوظيفية عن الإعراب الظاهر»، ورأىهم في ذلك «أنَّ الإعراب كواقع لغوي يرتبط بشيء آخر، هو الوظيفة النحوية، التي ربطتها التوليديَّة بالموقع التركيبي»^(١).

فهذا الكلام إن وُجَّه الوجهة التي قصدها ابن جنِّي بالفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى كان موافقاً لعمل النحويين العرب، ومقاصد العربية، وإن وُجَّه توجيهاً يتنكَّب المعنى ويطيح به، ويفصل بينه وبين الإعراب فهذا يُعارض ما في العربية، وينافي وجوهها ومراد قائلها، فيجب رُدُّه.

والأدلة التي سيقَّت على أهميَّة المعنى عند النُّحاة في توجيه القاعدة النحوية تفي بالغرض.

وهنا ينبغي أن تكون منك العناية والاهتمام بالأوجه النحوية المتعددة للمسألة الواحدة التي جيء بها حين يحتمل الكلام غير ما معنى، وهذا ليس في حالات خاصة مفردة لايؤبه لها، بل في أحيان كثيرة، بل إنَّ عامة القرآن والحديث والشعر يحتمل غير ما معنى^(٢).

ولابدَّ لك في هذا المقام أن تتدبَّر بعض الشواهد التي لم يتعبَّد فيها النُّحاة لما وضعوه من أقيسة العربية وقواعدها الرَّاسخة، بل سَبَرُوا أغوار الشاهد، وتلَمَّسُوا مراد قائله، وتلَطَّفُوا في الأخذ بالإعراب الذي يخدم المعنى، ويُقيمه على وجهه حقَّ الإقامة، ولو حَمَّلهم ذلك في بعض الأحيان مشقَّة التقديرات والتأويلات، أو أُلْجَأهم إلى تكَلُّف صناعيٍّ تركيبيٍّ احتياليٍّ للمعنى، وإقامة له، وإصلاحاً من شأنه، سواءً أكان ذلك في إقرار وجه إعرابيٍّ ونفي ما سواه، أم في ترجيح وجه على وجه، ولا سيَّما بعدما قرَّ في ذهنك أنَّ قواعد العربية ومبادئها تُستقى ممَّا في كتب النحو النظرية وما في كتب التطبيق النحوي على السواء، لا ينحطُّ أحد القبيلين منزلةً عن الآخر في ذلك، فلنُثْلِقْ نظرةً خاطفةً إلى ما جاء في كتب التطبيق النحوي:

- من ذلك ما قاله النُّحاة في إعراب قول الفرزدق^(٣):

ما زال مُدَّ عَقْدَتْ يدها إزاره فَسَما فأدرَكَ خمسةَ الأشبارِ

(١) نحو نظرية للإعراب الفعلي ٦١.

(٢) انظر الخصائص ١٦٦/٣.

(٣) ديوانه ٤٩٨/١، والمقتضب ١٧٦/٢، والتكملة ٦٩، وإصلاح المنطق ٣٠٣، والمصباح ١/٧١٨، وشرح المفصل ٢/٢٧٧، ومغني اللبيب ٤/٢٥٠، والأشباه والنظائر ٣/١١٧، ١١٨، والخزانة ١/٢١٢.

في إعراب «خمسۃ الأَشبار» وجهان:

الأوّل: أن يكون مفعولاً به لأدرك، أي: بلغ قدره خمسۃ الأَشبار المعلومة لمنتهى حدّ الصَّغار.

والثاني: أن يكون نائب مفعولٍ فيه ظرفٍ مكان، متعلّقاً بقوله «فسمّا»، أي: فعلاً قدره مقدار خمسۃ الأَشبار، ويكون قوله «فأدرك» معناه دخل وقت الإدراك، وهو بلوغ الحلم، فلا يحتاج إلى مفعول.

قال ابن يسعون: «والمذهب الأوّل أمدح، لإحرازه المجد قبل منتهى حدّ الرِّجال»^(١).

والبيت في مدح يزيد بن المهلب، والمقصود ببلوغه خمسۃ الأَشبار كما قال علماء العربيّة: ارتفع وتجاوز حدّ الصِّبّا، أو بلغ طولَ السيف، أو بلغ الغاية في الفضائل، والعرب تقول لمن بلغ غاية الفضائل: «بلغ خمسۃ الأَشبار»، أي جمع خلال المجد الخمسۃ: العقل والعقّة والعدل والشجاعة والشعر^(٢)، إلى غير ذلك من الأقوال.

فأنضح لك أنّ الإعراب الأوّل أقومٌ لخدمة المعنى، لأنّه يَكسِبُه رونقاً وفضلاً ليسا للإعراب الثاني.

- ومن ذلك ما أغفله الرّجّاج في إعراب قوله تعالى: «إنّما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون»^(٣)، واستدركه عليه أبو عليّ الفارسيّ في الإغفال وغيره.

فقد قرئت الآية بالرّفْع والنصب في «فيكون»^(٤)، وخرّج الرّجّاج النَّصب على ضربين:

أحدهما: أن يكون معطوفاً على «أن نقول»، والمعنى: أن نقول فيكون.

والآخر: أن يكون منصوباً على جواب «كن»^(٥)، أي بأن المضمر بعد فاء السببيّة.

وقد اعترض على التخرّيج الثاني للنّصب من حيث المعنى؛ إذ المعنى هنا لا يُقصد به الأمر؛ إذ ليس فيه معنى الشرط وجوابه، إنّما هو الإخبار عن كون الشيء وحدوثه؛ فتكون «كن» على الحكاية^(٦).

فلو لم يقض المعنى مضاجع النحويّين ويستفّرهم ما تجشّموا مشقّة دفع أحد التأويلين؛ إذ الصّناعة تُقرّهما معاً، ولكن الصّناعة التركيبيّة وحدها ما كانت يوماً لتغرّهم.

(١) المصباح ٧٢١/١.

(٢) وقيل الوفاء مكان الشعر، انظر المصباح ٧٢١/١.

(٣) سورة النحل: ٤٠.

(٤) قرأ ابن عامر والكسائي بالنّصب، وقرأ الباقر بالرّفْع، انظر السبعة ٣٧٢.

(٥) انظر معاني القرآن للرّجّاج ٤٨.

(٦) انظر المقتضب ١٧/٢، وإعراب النّحاس ٤٧٩، والإغفال ٣٩٠/١، ٣٥٥/٢، والتفسير البسيط ٦٠/١٣، وجواهر القرآن

- ومن ذلك امتناع إعراب الفاء شرطية في قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنْ أَجَلَ اللَّهُ لَاتٍ﴾^(١)، وإن كان التركيب الصناعي لا ينفي ذلك، لا لشيء إلا لأنَّ المعنى يفسد؛ ففاء الشرطية تقتضي أنَّ ما قبلها سبباً لما بعدها، وما بعدها متوقَّفُ الحصول على ما قبلها، وليس الأمر كذلك في الآية؛ فأَجَلَ الله قادم على كلِّ حال، رجاء العبد أم لم يرجه، وإنما هذه فاءٌ استئنافية، وجواب الشرط محذوف مقدَّر، أي فليعمل وليوقن باللقاء فإنَّ أَجَلَ الله لَاتٍ^(٢).

- ومن ذلك ما ثلَّفه عند النحويين الحاذقين في توجيه قول الشاعر^(٣):

ولولا ظلمه ما زلتُ أبكي عليه الدهر ماطلَعُ النجوم

لا شك أنَّ إعراب المصدر المؤوَّل «ما طلَعُ النجوم» بدل من الدهر، ولكن أهو بدل كلِّ من كلِّ، أم بدل بعض من كلِّ؟

لو كان بدل كلِّ من كلِّ على ظاهره لفسد المعنى، لأنَّ بدل الكلِّ يكون مطابقاً للأوَّل، ومعلوم أنَّ الدهر أعظم وأوسع مدَّة من مدَّة طلوع النجوم، إذ حين تسقط النجوم وتناثر يوم القيامة يظلُّ الدهر قائماً إلى أن يشاء الله.

ولو كان بدل بعض من كلِّ لفسد المعنى أيضاً؛ لأنَّ المقام مقام مبالغة في الحزن، والمراد: لبكيث عليه أبد الأبدن، فلو قيَّده بطلوع النجوم لفسدت المبالغة، وقصر الشاعر الراثي الحزن على مدَّة ذات حدٍّ، فاقتصد فيه.

ولذلك خرَّج ابن جني من هذا المأزق بتقديرٍ دقيق، وهو أنَّ الدهر هنا كلُّ أريد به البعض، فتقدَّر قبل الدهر «بعض» ليتحقَّق لك بدل المطابقة، فيكون «ما طلَعُ النجوم» بدلاً من بعض الدهر، ويكون بدل الكلِّ^(٤).

فانظر كيف تكلف النحويون التقديرات والتأويلات لئلا يوقعوا الكلام موقعاً غير الذي يفني بالمعنى المراد أشدَّ الوفاء.

وهذا شاهد آخر صريح على أنَّ التركيب الصناعي لا يكفي، بل لابدَّ من أن يعضده تمام المعنى^(٥).

(١) سورة العنكبوت: ٥.

(٢) انظر البحر ١٤١/٧، هذا الأرجح والأقوم للمعنى، وإن كان الرَّجَّاج أعرب "فإنَّ أَجَلَ الله لَاتٍ" جواب الشرط، حمَّله على الظاهر، انظر معاني القرآن له ٤٢٣.

(٣) قيس بن زهير، ديوانه ٣٣، يرثي حذيفة بن بدر الفزاري.

(٤) انظر التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ١٧٣.

(٥) تخريج ابن جني هذا يخدم السياق الذي أنت بصدده حقَّ الخدمة، غير أنَّ فيه نظراً، وهو أنَّ الشاعر قال قصيدته في الجاهلية، فما يمنع أن يكون ممن يعدُّ الدهر وطلوع النجوم واحداً؟ ولا يظنُّ انتشار النجوم إلا انقضاءً للدهر؟ ومن جهة أخرى فإنَّ التقدير الذي تخلص به ابن جني من الإشكال هو إشكال بنفسه، لأنَّ أوقعه في نقض الغرض؛ إذ وضَّع "بعض الدهر" موضع "الدهر" يُخلصك ثانية إلى الاقتصاد لا التناهي في البكاء.

والشواهد على تصدّر المعنى للإعراب، وإرداف القاعدة النحوية الصناعية له أكثر من أن تُحصى، ومطالعة كتاب واحد في الإعراب والتطبيق النحوي لعلماء القرون الهجرية الأولى تثبت لك ذلك بأنصع برهان وأصدق بيان.

وكلُّ ما سيق من كلام على هذه الأمثلة أمرٌ متعارف عند المشتغلين بالنحو، معهود عندهم، لا يعدُّونك أضفّت حديثاً إذا ما ذكرته، ولا يُعوزك الاستدلال له عندهم، ولكنّه سيق من أجل من أطلع حديثاً على التراث النحوي العربي بعد أن برع في علم اللسانيات واستغنى بنظرياتها، ثمّ حاول إسقاطها على العربية.

فأنت ترى منهم من يعجب من اعتداد النحاة العرب ومن يتابعهم بقواعدهم، ومن تمسّكهم بتوجيهات أشياخهم، ويظنّ رفض دارسي النحو اليوم للمبادئ اللسانية المحدثّة ضرباً من بطر الحقّ وغمط الناس، وتقوُّعاً حول النفس لا مسوِّغ له.

ولو علموا - بهذه الأمثلة وغيرها - ما للمعنى من حرمة وسلطانٍ وهيمنة تجعل واضع الأقيسة يتهبّ ويتريث أمام كلّ حكم يُطلّقه في القواعد التركيبية لزيّوا بأنفسهم عن هاتيك الظنون، ولألتمسوا كلّ الأعدار للتحويين العرب في تحفّظهم واحتياطهم الشديد عند الأخذ بالأحكام الصناعية، فهم لا يُقرُّون من وجوه الصناعة الجائزة إلّا الوجه الذي يوضح لك المعنى، ويُسفّر بينك وبينه أحسنَ سفارةٍ، ويُشير لك إليه أبينَ إشارة.

فقد تبين لك إذا ما الأمور التي تتجاذب التركيب النحوي، وتلازم دراسته، وتستحوذ عليها فلا تنفك عنها، ولا تنهض دراسةً تامّة متكاملة للتركيب النحوي إلّا بأخذها واعتبارها، وأيُّ قوانين للتركيب تتحلّل منها تعدُّ قاصرة واهية، لا يؤبّه لها، فُرض نفسك على تأملها والتلطف في الأخذ بها قبل تقعيد قواعدك، فإنّها معدن النحو ومَعَانُهُ وموضعه ومكانه، ولا مُستنبط لك سواها ولا وجه لطلبه فيما عداها.

ومن الأسباب التي توجب وضع هذه المقاييس التي خصّها هذا المبحث بالدرس ارتباط قواعد النحو عند العرب بالإعراب أشدّ الارتباط، ثمّ انصراف ذلك الإعراب أوّل ما ينصرف إلى القرآن الكريم الذي يُعدّ النَّضْحُ عنه والرّمي من ورائه مطلباً عظيماً، فبعض فرضيّات تشومسكي إنّ وجّه النصّ القرآنيّ التوجيه الذي تقتضيه أفسدته، وقلبت معناه، وسلّبت مغزاه، وابترزته إيّاه.

ولعلّك تنبّهت إلى أنّ التوليديين لم يجعلوا من هذه الأمور حاكماً أساسياً على التركيب، ولم ينزلوها المنزلة الحقّ التي تليق بها، بل إنهم أعرضوا عن كثير منها، وذكروا البعض الآخر ذكراً عارضاً لم يقدره حقّ قدره، وهذا ما جعل كثيراً من ضوابطهم ومبادئهم لا يتفق والأصول العربية للتركيب النحوي.

فالصواب - كما أراك البحث - أنّ وصف اللغة العربية والتقعيد لها بمعزل عن روحها ومراد واضعها أمرٌ غير مقبول، وأنّ بناء نموذج قواعديّ ينبثق من واقع العربية ويخدمها مطلب مُلِحٌّ.

فالعربية لا تُقام بقواعد ذهنية مجردة ثابتة، بل لابد من تقييد تلك القواعد بصون المعنى وخدمته وأمن اللبس فيه، ودفع الغموض عنه، فالمعنى فوق القاعدة، فإذا أمكن الوفاء بالمعاني مع تطبيق القاعدة فهذا ما لا غاية وراءه، وإذا اختل المعنى بتطبيق الأقيسة النحوية فأسلمته تلك القواعد إلى لبس أو غموض فالواجب تنكُّبها والعدلُ عنها إلى غيرها.

تنبيه:

لا ينبغي الحكم على نظرية لسانية ما بقبول أو رفض إلا بعد معرفة مدى موافقتها لأوضاع العربية، ومدى مراعاتها لخصائصها وروحها، وذلك لا يتأتى بمجرد النظر في كتب النحو التعليمي، بل لا بد من سبر أغوار أمهات العربية، وكل ما يمتُّ إلى العربية بطرف من كتب الأقدمين، من نحو وبلاغة وأصول النحو وأصول اللغة وفلسفتها وفقها وإعراب الشواهد وتطبيقاتها، ونظرك في الفصول الثالث والرابع والخامس أقوى برهان على أن الاعتداد بمبدأ ما أو رفضه إنما هو بمقابلته على كتب العربية التطبيقية منها والنظري على السواء، ولست تبعد إذا قلت: إن جهود علماء العربية في الجانب التطبيقي تربو على مثلها في الجانب النظري، وهذا صادر عن وعي منهم ويقين بأن النظرية لا تثبت مصداقيتها إلا بتطبيقاتها.

فينبغي لمن وجد تقصيراً في كتب النحو التعليمي النظري عن الوفاء بمتطلبات الفكر اللغوي الحديث أن يواصل بحثه مصاحباً كتب التراث بأسرها، لئلا تكون نظريته قاصرة أحادية الجانب، ضيقة الزاوية، مُحَقَفة الحكم، تُعوّزها الدقة، ويجانبها الرشاد والسداد، ولئلا يكون بناؤه على غير أساس ورميّه من غير مرمى، فعليه أن يعكف على ذلك الموروث العظيم، فيعيد سبر أغواره، لعله يُفقيه مزياً ويُوجده خاصةً ليست في كتب النحو النظري، وسيدرك أن العربية بحر لا تنفذ درره ولآله على مرّ الأزمان وكرور الأيام.

وقد تعرّض البحث لذكر هذا المعنى سابقاً وأعادته ههنا للصوق بهذا المبحث وشديد الحاجة إليه عند الأخذ بتلك المقاييس.

المبحث الثاني:

من الانتقادات التي وُجّهت إلى التوليدية:

بعد ذكر مقاييس الاعتداد بمبادئ التوليدية لمناقضتها أوضاع اللغة العربية يحسُن من المنطوق نفسه ذكر بعض الانتقادات التي وُجّهت إلى التوليدية، وأُخذت عليها، سواءً اتّصلت بالعربية أم كانت عامّة تشمل كلّ لغة:

● يرى الناقدون أنّ النظرية التوليدية لا تصلح لاختبار صحة التركيب البنيوي للغة ما؛ لأننا لا نستطيع رصد ما يجري في أدمغة المتكلمين الأصليين بهذه اللغة، فضلاً عن أنّ معرفة المتكلمين بلغتهم تختلف من فرد لآخر، فلا يمكن اعتماد فرضية مستقلة قائمة بذاتها بناء على هذه المعرفة اللغوية فحسب^(١).

بل إنّ تشومسكي نفسه يصرّح بعدم إمكانية القطع بما يجري في الدماغ؛ إن هي إلّا مجرد تخمينات، لذلك يقول في لقاء أجري معه: «ولدى البشر نفس النظام البصري الذي يمتلكه القطط والقروذ، ولهذا نعرف عنه... لا نستطيع فعل هذا مع اللغة، فليس هناك أنظمة مماثلة لها، وليس بمقدورنا دراسة الحيوانات الأخرى، فنحن فريدون من هذه الناحية، وهذه التجارب التوسّعية ممنوعة على البشر، لذا فمحاولة إيجاد طرق ذكية للالتفاف حول الحواجز لمعرفة شيء عن هذه المواضيع لهو أمر بالغ العسر والتعقيد»^(٢).

● البدائل التي اقترحها اللسانيون للتخلّص من تعقيد النحو ليست بأقلّ كلفة منه، مثال:

- الأقواس المربكة المتداخلة، فهي لا تُوضّح مكوّنات بنية الجملة كما يوضّحها الإعراب في النحو العربي.

مثال ذلك: تحليلهم الجملة التالية:

ج[يعتقد جون م إ[ما ج[زعم م إ[من ج[أنّ بيل رأى الشرطي]]]].

- التحليل التشجريّ المعقّد لا يوضّح بنية العبارة كما يوضحها الإعراب في النحو العربي، وقد سبق غيرهما

مثال على تلك المشجّرات.

بعض الأعراب الاصطلاحيّة الجديدة التي يقترحونها بدائل عن الإعراب النحويّ التقليديّ ليست بأيسر

منه، كإعراب النون في قولنا: «البناتُ جئن» كالتالي:

(١) نقلاً عن موقف علم اللغة من أصول النحو ١٩٠.

(٢) استمع إلى: تصميم اللغة، تشومسكي، الشابكة.

«النون لاصقة ضميرية مربوطة إحصائياً بمحور في تركيب التفكير إلى اليمين»^(١)

لا يبدو هذا الكلام أيسر ولا أقرب إلى الفهم من قول النحويين العرب: «النون ضمير متصل في محل رفع فاعل»، فالإعراب في العربية لا يُعرف بالجهات تيامنت أو تياسرت، بل بالمعنى الذي يربط الكلمات فيما بينها، وينسج العلاقة النّاطمة لها، وهو لا يتوقّف على جهة بعينها، فالمفعول به يبقى مفعولاً، سواءً كان عن يمين الفعل أو عن شماله، والدارس صاحب الخيار في طريقة تناول التركيب النحوي، يختار أيّ الوجهتين شاء، ولكلّ قوم سنة وإمامها.

● اعترض بعض علماء اللغة وعلم النفس على مبدأ الإبداعية الذي اقترحه تشومسكي، وأثبت من خلاله أنّ اللغة خاصيّة للإنسان، لا يقوى غيره على تعلّمها وإن تهيّأت له الظروف الملائمة، لما لها من صلة بالفطريّة. فقد اعتدّ هؤلاء العلماء في اعتراضهم هذا بالتجارب التي أُجريت على الشمبانزي لتعليمه لغة الإشارات التي تعتمد وسائل بصرية يدويّة لا وسائل نطقية سمعية، فنجحت نجاحاً جعلهم يدحضون رأي تشومسكي في استحالة اكتساب الحيوان اللغة مهما أوتي من ذكاء.

وقد أعيدت هذه التجربة على العديد من حيوانات شمبانزي، ونجحت، فكان من هذه الحيوانات ما يُتقن ما يزيد على مائة علامة من علامات نظام الإشارات الأمريكية الذي خضع له.

وكان منها ما تعلّم نظاماً لغوياً آخر معقّداً يقوم على لصق بطاقات ممغنطة على سبّورة، تتضمّن جملاً ملوّنة، منها المثبت، ومنها المنفي، ومنها الاستفهامي، ومنها الشرطي، وربطها بصور، فأظهرت الشمبانزي قدرة عالية في تمييز بعضها من بعض، وهذا يعني أنّ بعضاً من نظام اللّغة الذهني تتمتع به بعض الحيوانات، وإن كان جهازها النطقي لا يسمح لها بالكلام^(٢).

لذلك يتنبأ جون ليونز بأنّ نظرية تشومسكي لا بدّ أن يأتي يوم تنهار فيه على يد عدد من العلماء الذين يرون أنّها غير ملائمة لدراسة اللّغات الإنسانيّة ووصفها^(٣).

غير أنّ في كلامه هذا نظراً، وفي حجّته وهياً؛ إذ إنّ أدنى ناظر في لغة الشمبانزي تلك يستطيع أن يعي عدم بلوغها مستوى لغة إنسان ناطق، ولو كان ذلك الشمبانزي في أعلى مستوى من الذكاء، وكان ذلك الإنسان مجنوناً ممسوساً مدلّساً، لا يعي ما يقول.

(١) اللسانيات واللغة العربية ٢٨٨.

(٢) انظر نظرية تشومسكي اللغوية ٢٥٤ - ٢٥٧.

(٣) انظر نظرية تشومسكي اللغوية ٢٦٩.

زد على ذلك أنَّ تشومسكي يقصد أنَّ الإنسان هو الكائن الوحيد الذي يتكلَّم بالفطرة حالما يتوفَّر له الجوّ الملائم، بخلاف الحيوان المذكور، فلا يبلغ أدنى درجات المستوى المطلوب إلّا ببالغ الجهد والتكلف في التدريب، وفي حالات نادرة لا تُذكر، وليس من تصميم دماغه تعلُّم اللغة ولا نُطق ما تعلَّمه.

● ومن الانتقادات التي مُنيت بها نظريَّة تشومسكي الاعتراضُ على فكرة المبادئ الكلّية والأصول المنطقية الثابتة بين اللغات جميعاً، إذ إنَّ هذه الفكرة تُنبئ بوجود أصل واحد انحدرت منه كلُّ اللغات، وهذا مُجرَّد افتراض، وُصف بأنَّ «الشُّغل به لا يقدِّم ولا يؤخِّر، ومن المستحيل إثباته»^(١).

ومن ذلك ما اعترض عليه روبر مارتن من وضع أسس علوم اللغة على منوال أسس علوم الطبيعة والمنطق بقوله: «اللسانيات هي قبل كلِّ شيء مجالٌ علميٌّ اختباريٌّ، فهي تتناول مادّة الألسن، واللغة وجودها سابقٌ لدراستها، فلا شبهة من هذه الوجهة بينها وبين الرياضيات أو المنطق، لغة الرياضيات أو المنطق لا توجد من دون الرياضيِّ أو المنطقيِّ، وليس للغة العادية... حاجةٌ إلى اللسانيِّ لتوجد، وهكذا غاية اللسانيِّ الأولى وصف ما يعرضه الواقع عليه»^(٢) فلا قياس بين اللغة وعلوم الطبيعة ولا شبهة.

(١) انظر نظرية تشومسكي اللغوية ٢٦٣.

(٢) انظر مدخل لفهم اللسانيات ٢٣.

المبحث الثالث:

من المآخذ التي أخذت على الدرس النحوي العربي:

من الإنصاف أن تُذكر الانتقادات التي وُجّهت إلى النحو العربي في مقابل الانتقادات التي وُجّهت إلى التوليديّة، ومنها:

١- التكلّف في نظريّة العامل، ودُكر ذلك في الفصل الثالث^(١).

وقد تكلف النحويّون في الوفاء بهذا الحكم حتّى أخذت عليهم مآخذ، منها في باب الاشتغال؛ إذ قدّروا فعلاً لا يدلُّ عليه الكلام، ولا يستوجبه المعنى وإنّما أجبرهم عليه الوفاء بمتطلبات نظرية العامل، كما في قولنا: "زيداً ضربت أخاه"، فقالوا التقدير: أهنتُ زيداً ضربت أخاه، ولا شيء يدلُّ على أنّ الضرب إهانة للأخ دائماً وفي كلّ حال، إنّما قدّر النحويّون الفعل من أجل أن تتلبّس نظريّتهم وتطرّد، فلا تتناقض ولا تتهاجر.

٢- ممّا أخذ على النظريّة النحويّة العربيّة وهُرع إلى النظريّة التوليديّة من أجله أنّ المعطيات التي قدّمها النحويّون لنا معطيات ناقصة، فهي ليست من الشمولية مثلاً بحيث تفصل بين أنواع متعدّدة من الاستفهام^(٢)، ثمّ إنّها تقف عند تفحص المظهر الصرفي دون الاهتمام بدور التنغيم.

وأخذ على المعطيات تلك أيضاً أنّها معطيات زائفة، ويستدلّ الآخذون على ذلك بوجود تراكيب اعتبرها النحاة سليمة مع غياب تأويل ممكن لها، وهذا يدلُّ على أنّها مصطنعة، كقولهم: «كين قائم» و«اختير الرّجال زيداً»^(٣).

فلا ينبغي في رأي هؤلاء الناقدين الاعتداد بالمعطيات القديمة للعربيّة؛ فـ«الآله الواصفة الموجودة عند القدماء ليس لها أيّ امتياز في وصف العربيّة، بل هي غير لائقة في كثير من الأحوال»^(٤).

ثمّ إنّهم يرون أنّ المشكلة في النحو العربيّ تكمن في «اللغة الموصوفة»، فيرون أنّ اللغة التي وصفها سيبويه ليست هي اللّغة المستعملة حالياً باعتبار كثير من خصائصها التركيبيّة والصرفيّة والصوتيّة، فاللغة العربيّة في منظورهم كسائر اللّغات، تغيّرت وتطوّرت عبر القرون، ولذا ينبغي بناءً أنحاء جديدة استناداً إلى لغة الرّوايات الحاليّة والأشعار الحديثة والمحاضرات، وعدم الرّكون إلى معطيات النحويّين القدماء التي قامت على لغة أكل عليها الدهر وشرب.

(١) انظر ١٥٢.

(٢) كالاستفهام المتعدّد، والاستفهام الصّدى، والاستفهام مع الفصل، انظر اللسانيات واللغة العربيّة ٥٤.

(٣) المصدر السابق.

(٤) اللسانيات واللغة العربية ٦١.

فلا ينبغي -برأي هؤلاء- توظيف التراث في بناء النحو، بل ينبغي توظيف اللغة الحالية وحدها^(١).

وإذا شاء المرء أن يردّ على هذا الكلام قال:

إنَّ التحريف والتصحيف والخلط والعَيِّ واللَّحْنَ والحَصَرَ يُضَيِّعُ اللغة العربيّة الفصحى لغة القرآن الكريم، ويُفَقِّدُ الأُمَّةَ هُويَّتها، وينبغي محاربتها لابناء نحوٍ له يؤصِّله.

إنَّ حرمة المعنى التي تكلم عليها النحاة وناقحوا عنها، ورفضوا تجميد النحو في قوالب جاهزة من أجلها- ولو شأؤوا لفعلوا- لم تكن حفاظاً منهم على حرمة القرآن فحسب، بل صيانةً لكرامة المتكلم وتوقيراً لما يدور في خلده من معنيٍّ، وهذا يسري على سائر الكلام اليوميّ العاديّ، لا على القرآن والشعر ولغة التأليف فحسب، فهل تطيب أنت نفساً لو فهم كلامك على غير النحو الذي تريده منه؟

وإذا شئت أن تضرب صفحاً عن لغة العرب القديمة فاضرب مثلاً واقعياً من اللغة المستعملة اليوم على ذلك المعنى الذي لا تضبطه القواعد.

فأنت تقرأ عادة ما كُتِبَ على عبوة منظف الشعر «الشامبو»:

«يساعد على تقوية الشعر ومنع تساقطه ولمعانه».

ليس هناك من قاعدة من قواعد الرِّبْط أو الأثر تفي بغرض معرفة الذي عُطِفَ «لمعانه» عليه، مهما بلغت من القوّة؛ المعنى وحده الذي يجعل السامع يعرف أنَّ «لمعانه» عُطِفَ على «تقوية» لا على «تساقطه».

فزعمُ انتهاء صلاحية اللغة العربيّة القديمة وعجزها عن وصف لغة العصر ومواكبتها زعمٌ لا يقوله عاقلٌ فضلاً عن أن يدّعيه جاهلٌ، ويُردُّ عليه بأنَّ «ليس كاللسان العربيّ أنموذجاً حياً للغة الأم التي عاشت وتعيش مختلف إشكاليات الحداثة والانفتاح والمعاصرة، وتسعى للتلاؤم مع متطلبات الحاضر المثقل بتنوّع احتياجات الأجيال الشابة، وتعدّد مراكز اهتماماتها، بغية تعزيز أقدية التواصل مع المجتمع الإنساني»^(٢).

وانظر إلى النحو الذي يقترحه هؤلاء الدعاة إلى العامية تجدهم لم يقدّموا إلى المكتبة العربيّة ما يحلّي منه السامع بطائل، فشتان ما بين نحوٍ يقوم على اللغة العربيّة الأصيلة ونحوٍ يقوم على اللهجات العاميّة المتغيّرة، وانظر فيهما ترّ هذا قد فرغ السّمَاك وذاك قد لصق بالحضيض، بعضُ قواعده يتبرأ من بعض.

(١) انظر اللسانيات واللغة العربيّة ٥٣، ٦٠.

(٢) اللسانيات وإسهاماتها في دراسة الحاضر التعبيري، القطاع الشفهي في ثقافتنا العربية نموذجاً، د. نادر سراج، ندوة مجمع اللغة العربية بدمشق.

ولا يدعو إلى تأصيل الكلام العامي إلا رجلاً لا يُبالي بكلام الله بالاً، ولكن هيهات أن يروقه مطلبٌ يجعل متعلّم العربية في وادٍ والقرآن العربيّ المبين في وادٍ، ومن سعى في تأصيل نحو عربيّ غريب عن لغة القرآن الكريم كان كمن يطلب المحال

وذاك له إذا العنقاء صارتْ مُرَبَّةً وشبَّ ابنُ الحَصِيٍّ^(١)

٢- ممّا أخذ عليهم خلطُهم بين النّحو والبلاغة والتفسير والفقه وعلوم أخرى، في حين أنّ المنهج التشومسكيّ لم يُعانِ ذلك الخلط، فهو لم يُعَرِّ مثلاً بأغراض الحذف، بل بيّن التأويلات النّحويّة الممكنة للجمل التي يقع فيها حذف فحسب.

والمتبصّر بحقائق العربية وجوهرها ومراد قائلها يعي أنّ هذا الخلط خدمة للتركيب النّحوي لا تقصير في خدمته، وأنّه فضل عند علماء العربية لاعيبٌ فيهم، فما كانت بلاغةٌ لتقوم لولا أحكام النّحو الذي بُنيت علومها عليه، ولولا مراعاتها قوانينه وانتظام كلماتها بنظمه، وما كان الكلام ليبلغ أعلى درجات الفصاحة والبيان - بل ليرقى إلى حيز الإعجاز - حتى يتوفّر على أغراض البلاغة، فلا يكتفي بأحكام نحويّة سليمة، بل يراعي علوم النّحو وعلوم البلاغة على السواء، فسيبلهما في الحقيقة سبيل العلم الواحد.

وإذا رُمّت البراهين على صدق هذا الكلام من نصوص عبد القاهر الجرجاني شيخ البلاغة وجدّها تأتيك ثرى، وليس المقام مقام عرضها، ولا مقام التعليق عليها، فهي من الكثرة والقوّة بحيث لو رامها رائم لأتعبته، ومنها نصّ ناصع البيان يُعرض ههنا على سبيل المثال، يقول: «فلست بواجد شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً، وخطؤه إن كان خطأً إلى النّظم، ويدخل تحت هذا الاسم، إلا وهو معنى من معاني النّحو، قد أُصيب به موضعه، ووُضع في حقّه، أو عُومل بخلاف هذه المعاملة، فأزيل عن موضعه، واستُعمل في غير ما ينبغي له، فلا ترى كلاماً قد وُصف بصحّة نظم أو فساد، أو وُصف بمزيّة وفضل فيه، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحّة، وذلك الفساد، وتلك المزيّة وذلك الفضل إلى معاني النّحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله، ويتّصل بباب من أبوابه»^(٢).

حتّى إنّه استغنى بالنّظم برهاناً على إعجاز القرآن، بأن عجز أفصح العرب عن أن يأتوا بمثله، بعد أن أوضح في مواضع شتى أنّ النّظم ليس بمفهوم بلاغي، بل مفهوم نحويّ صرف؛ يقول: «ليس النّظم شيئاً غير توخّي معاني النّحو وأحكامه فيما بين معاني الكلم، ثبت من ذلك أنّ طالب دليل الإعجاز من نظم القرآن إذا هو لم يطلبه

(١) تقدّم ٥٦.

(٢) دلائل الإعجاز ٨٣.

في معاني النحو وأحكامه ووجوهه وفروقه، ولم يعلم أنها معدنه ومعانه، وموضعه ومكانه، وأنه لا مُستَبَط له سواها، وأن لا وجه لطلبه فيما عداها غار نفسه بالكاذب من الطمع، ومُسلم لها إلى الخُدَع»^(١).

٣- تأثر النحو العربي بالمنطق اليوناني:

يرى عدد من الدارسين أنَّ النحو العربي تأثر بالمنطق الأرسطي اليوناني، ومن الأدلة على ذلك اتصافه بالميتافيزيقية والصورية والشكلانية، وخاصة في مجال القياس النحوي، حيث يرويه استخدم إلى حد بعيد طريقة الجدل والمنطق^(٢).

وقد ردَّ عليهم كثيرون بأنَّ فكرة التأثر بالمنطق في بداية كتابة علم النحو -أي في القرنين المجريين الأول والثاني- مرفوضة لا تعدو أن تكون تخميناً، ففي هذه المدة لم تترجم كتب المنطق، ولم يكن للعرب اطلاع عليها. وثمة ردود كثيرة تدور حول الفكرة نفسها^(٣).

ولعلَّ الردَّ الأنسب والأمثل على هذه التهمة هو مماشاها والإقرار بها والافتخار بها، ونفي أنها عيب أصلاً بدل إنكارها والجحود بها، فمن منظور الحداثة والمعاصرة الاستفادة من علوم العصر تعدُّ تطوُّراً لا خنوعاً وذلاً.

وليس يُنكر إلا جاحد أنَّ كلَّ نظرية تنشأ في عصر تتأثر بعلومه وثقافته السائدة فتتقدَّم مادتها بلبوسه، وتصطبغ بصبغته، فالنحو العربي تأثر -وخاصةً في علله- بعلم الكلام وعلم المنطق، وتأثر في أحكامه وقواعده بالقواعد الفقهية وبعلم أصول الفقه، لا يستطيع أن يُنكر ذلك منكر، والنظرية التوليدية حاولت ربط مبادئها بتفسيرات تركيبية صناعية بحث، مردّها إلى جوهر التركيب نفسه، لا إلى علل بلاغية، ولا إلى علل دلالية، ولا إلى علل مراد المتكلم ومعانيه وأغراضه، فكانت بذلك متأثرة بالعلوم الرياضية والطبيعية والفيزيائية والطبية والفلكية وفوقها كلها بالعلوم الحاسوبية التي يجرى بها هذا العصر، التي كانت نعمة لعلومه لا نقمة، فكان البديهي أن يُتَّكأ عليها -مع مراعاة خاصية كلِّ علم- لا أن يُرمى بها ويُزهد فيها فيُقصّر العلم عن صفة العلم الدقيق؛ فمن ضعف الرأي أن تسلك طريقاً يغمض وقد وجدت السنن اللاجب.

فأنت عند مُدارسة قضية نحوية مشتركة بين النحو العربي والنحو التوليدي تجد نفسك أمام حكم واحد مشترك بين القبيلين، أو ظاهرة لغوية واحدة، لكنك تقف على تفسيرات وفلسفات لها مختلفات، فمن منظور التحويين العرب تلقى التعليل الكلامي أو التعليل المتأثر بعلم أصول الفقه أو بعلم المنطق، أو التعليل البلاغي الأسلوبي،

(١) دلائل الإعجاز ٥٢٦.

(٢) انظر موقف علم اللغة من أصول النحو ٨٦.

(٣) انظر بحث هذه القضية في موقف علم اللغة من أصول النحو ٨٩، والاعتراض المنطقي على الحد النحوي ١٥، والحدود النحوية في التراث ٨١.

ومن منظور التوليديين تجد التفسير الرياضي للظاهرة اللغوية واضحاً صارخاً، أو التفسير الحاسوبي أو التفسير الفيزيائي، كل أولئك مما يتمازج بنظريته تمازج النبت والماء، لا تملك فكاً أحدهما عن الآخر.

وإذا كانوا يعدُّون تأثُّر قواعد لغةٍ ما في جانبٍ من جوانبها بعلمٍ من العلوم الإنسانية عيباً فماذا يقولون في بناء نظرية بأسرها على غرار قوانين الطبيعة وعلم الرياضيات؟!

٤ - معيارية النحو:

يأخذ الناقدون على النحو العربي نزعة المعيارية التي تحكمه، من حيث وضع النحويين مقاييس صارمة تحكم اللغة، ثمّ تلحيثُ الجمل التي تخالف أقيستهم، في حين أقرَّت اللسانيات اللغة المحكيّة على حالها ولم تخضعها لضوابط الصحة والفساد كما فعل النحويون، إنّما وصفتها واستخلصت منها القواعد.

وهذا ما دعا أحد هؤلاء النُّقاد إلى وصف هذه الصرامة المعيارية قائلاً: «فقضية اللّحن تعود في جوهرها إلى الإقرار بشذوذ الموقف المعياري من الظواهر الطبيعية المواكبة للغة، فهو في ذاته تشهير بنشاز التسلُّط التحكُّمي على حيويّة الكائن الحي»^(١).

ويُرَدُّ على زاعم هذا الانتقاد بأنّ النحو في نشأته انطلق من المرحلة الوصفية قبل المرحلة المعيارية، فهل خطرَ في بال هؤلاء النّاقدين أن يسألوا: كيف تأتّى للنحويين أن يضعوا معاييرهم، ومن أين استقوا مادّة قواعدهم وأقيستهم؟

كان النُّحاة الأوائل يذهبون إلى أهل البادية -وبعبارة التوليديين: إلى المتكلِّمين الأصليين- فيستنطقونهم، وينفقون جلّ وقتهم في السماع^(٢)، حتّى إذا تحصّلت لديهم مادّة كافية من كلام العرب أعملوا النظر فيها، فصاغوا أقيستهم وفقاً لها، ثمّ خطّووا من يخرج عنها، فهم في عملهم هذا وصفيّون في أعلى درجات الوصفية، ثمّ وضعوا المعايير لئلا يضيع كلام المتكلِّمين الأصليين بعد اختلاطهم بالأعاجم والدُّخلاء، وكيف يمكن أن يكون النحو والصرف علمين مستقلّين من دون هذه الضوابط والمعايير!

فالنُّحاة لم يكونوا ليقعدوا قواعدهم لولا السماع من العرب، والإنصاف أن توصف قواعدهم بالوصفية قبل أن توصف بالمعيارية؛ يقول ابن جني: «ولمّا كان النحويون بالعرب لاحقين، وعلى سمّتهم آخذين، وبألفاظهم متحلّين، ولمعانيهم وقصودهم آمين جاز لصاحب هذا العلم الذي جمع شعاعه، وشرع أوضاعه، ورسم أشكاله، وخلج أشطانه، وبعج أحضانه، وزمّ شوارده، وأفاء فوارده أن يرى فيه نحواً ممّا رأوا، ويحدّوه على أمثلتهم التي حدّوا، وأن يعتقد في هذا الموضع نحواً ممّا اعتقدوا في أمثاله...، فاعرف إذاً ما نحن عليه للعرب مذهباً، ولمن شرح لغاتها مضطرباً، وأنّ سيبويه لاحقٌ بهم، وغير بعيدٍ فيه عنهم»^(٣).

(١) التفكير اللساني في الحضارة العربية ١٦٣.

(٢) وقد ذُكر موقف سيبويه من السّماع من أهل العربية، انظر ما سلف ٣١٠.

(٣) الخصائص ٣٠٨/١.

والرّدود على هذا المأخذ كثيرة، والبحث فيها طويل لا يتسع له المقام^(١)، ولو تتبعناها لعرفت أن لا متعلق لصاحب هذا الاحتجاج عليك فيما ذكر، ولا ضرر عليك فيما أنكّر.

٥- ومّا حُسِبَ على النّحويّين تقصيراً، تداركه اللسانيّون المحدثون عدّم التعرّض لحالات وصف الكلام وتحليل أجزائه وترتيبها في مراحل، هي: الكلمة فالعبرة بالجملة المؤدّية لوظيفة الكلمة، ثمّ الجملة التامة.

فقد نبّه اللسانيّون على أصناف التحليل هذه، في حين اقتصر النّحو العربيّ على مفهومين أساسيين في وصف الكلام وتحليل أجزائه، هما: الكلمة والجملة، ولم يُبيّن منهج التحليل النحويّ، أيّجب الانطلاق فيه من الكلمة إلى الجملة، فيكون الدارس ذاهباً من الجزء إلى الكل، أم أنّ الجملة هي التي تمثّل نقطة الانطلاق؟^(٢)

هذا ما يراه الناقدون لكنّ واقع عمل النّحويّين يثبت خلاف ذلك، إذ بيّن النّحويّون أنّ المفرد بسيط والجملة مركّبة، والبسيط أوّل والمركّب ثان، وصرّحوا بأنّ المفرد أصل والجملة فرع.

إنّهم لم يميّزوا مرتبة المفرد من الجملة فحسب، بل ذكروا مرتبة اسم الذات من اسم الحدث، ومرتبة الفعل من الاسم، لم يفتّهم من ذلك شيء^(٣).

وقد ذكر ابن هشام أنّ الأصل في الجمل الجملة التي لاملح لها من الإعراب، والأخرى التي لها محلّ من الإعراب فرعٌ عليها^(٤).

أضف إلى ذلك جهود النّحويّين في تصنيف مراتب تأليف الكلام^(٥).

٦- ممّا أخذ على النّحاة العرب تعميم قواعد لأساليب لم تعد مستعملة، كالاشتغال؛ يقول د. الفاسي الفهري: «لنلاحظ أولاً أنّ الاشتغال لم يعد أسلوباً مستعملاً في العربيّة الحاليّة، وأنّنا سجناء معطيات النّحاة القدماء وتعميماتهم»^(٦).

ويُردّ على هذا الاعتراض بأنّ أحدث النظريات اللسانية التوليدية اليوم أقامت نظريةً أساسيةً من نظريّاتها - هي نظرية الأثر - على الجمل المماثلة للحالات التي سمّاها النّحويّون اشتغلاً، وما الفرق بين الوجهتين إلّا فرق في التعامل الصناعيّ التركيبيّ معها، وطريقة توليدها أيّ إعرابها فحسب، لا في إشكاليّة وجودها أصلاً.

(١) لمزيد من الاطلاع على هذا يُنظر اللغة بين المعيارية والوصفية ٤٤، ١٦٠.

(٢) انظر مباحث تأسيسية ١٩٩.

(٣) انظر شرح السيرافي ١٢/١، ١٦، وشرح المفصل ٢٠٦/١.

(٤) انظر مغني اللبيب ٣٩/٥.

(٥) وهي خمس، انظر ما تقدّم ٥٢.

(٦) اللسانيات واللغة العربية ٥٤.

ويُرَدُّ عليه أيضاً بأننا لو ألغينا بحث الاشتغال من النحو العربي لحزنا في توجيه آيات من القرآن، وإعراب أساليب منه، فكيف لنا أن نتعامل مع آيات القرآن العظيم التي تُتلى كلَّ آنٍ، مثل قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَا مَنَازِلَ﴾^(١)، وقوله: ﴿وَفَرَّاناً فَفَرَّاناً لَتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ﴾^(٢)، إلى غير ذلك من الآيات التي نسمعها.

وإذا شئت أن تُعرضَ عن هذا لأنَّه خاصٌّ بالقرآن الكريم فأعرض عنه وألقِ السمعَ إلى محادثتنا اليومية، فكم من مرَّة في اليوم تقول فيها لابنك: ثيابك لا توسِّخها، الباب أغلقه، أخاك لا تضربه، أقلامك لا تضيِّعها... الخ.

الحقُّ أننا لا نستطيع أن نستغني عن هذا البحث وأمثاله إلَّا إن أمكننا الاستغناء أولاً عن التراث الذي يربطنا بهويَّة أمتنا، والتكلُّفُ ثانياً في هجر ما اعتدناه في أحاديثنا اليومية من كلام صحيح لا غبار عليه.

فلا غرو ولا ملام أن تُنفَضَ مثل هذه الدعوات التي تسعى إلى هدم التراث أو هجره، ومَن أخذ بها كان كرامٍ قد أضلَّ الهدفَ وبانٍ قد زال عن القاعدة.

٧- انتقِص النحو العربي لاعتماده الواضح في بناء معظم قواعده شواهد الشعر، والشعرُ يجوز فيه ما لا يجوز في غيره؛ لأنَّه محكوم بالوزن، مقيَّد بالقوافي، ولذلك جاءت كتب الضرائر الشعرية، لتبيِّن ما يجوز شعراً ولا يجوز نثراً.

ولم يعنِ التوليديُّين أنَّ البيتَ من قِيلِ شاعرٍ فحلَّ، ولم يعنِهم أنَّ الشعرَ ديوان العرب والتمثيلُ الأعلى للغتها، فالشعراء المستشهد بشعرهم كانوا من الفصاحة والبلاغة بحيث لا تُعجزهم الأوزان، ولا تأسرهم القوافي، بل كان العرب في ذلك الزمن إذا نطقوا كلاماً منشوراً كان كلامهم حجةً وشاهداً، فكيف إذا كان منظوماً قد أُعيد فيه النظر وأُعمل الفكر، وأُحكِمَ السُّبُكُ؟

فحال النظم من النثر كحال عقد ثمين قد ضُمتْ دُرُّه على نحوٍ أنيق بعد أن كانت متناثرة لا رابط يصوغها، ولا شكَّ أنَّ العقدَ أكثرُ إحكاماً وأعلى وأعلى من الحبات المتناثرة.

حتى إنَّ الشاعر كان يتعمَّد في بعض الأحيان كسر الأوزان -مع تمكُّنه واقتداره على إقامتها- أمانة منه على عُزْره وسعة ما عنده، وتقديمه الحالة النحوية الأبلغ والأخدم للمقام على أختها^(٣).

زد على ذلك أنَّ النحاة الموثوق بعلمهم وأمانتهم هم من نقل هذا الشاهد أو ذاك ونظروا إلى مُتَمَّاه ومُتَنَسِّبه، وارتضاه حجةً على القواعد، والثَّقة إذا قال فكلَّامه حجة لا تُردُّ؛ يقول ابن جني في باب صدق النُّقْلة، وثقة الرُّواة والحَمَلَة: «هذا موضعٌ من هذا الأمر لا يعرف صحَّته إلَّا من تصوَّر أحوال السلف فيه تصوُّرهم،

(١) سورة يس: ٣٩.

(٢) سورة الإسراء: ١٠٦.

(٣) انظر الخصائص ٤٠٦/٢.

ورآهم من الوفور والجلالة بأعيانهم، واعتقد في هذا العلم الكريم ما يجب اعتقاده له، وعلم أنه لم يوفق لاختراعه وابتداء قوانينه وأوضاعه إلا البرُّ عند الله سبحانه، الحظيظ بما نوّه به وأعلى شأنه»^(١).

وثمة تعليق هام ينبغي أن يلتفت إليه في هذا الصدد وهو أنّ النّحاة اعتمدوا الشعر شاهداً على قواعدهم النّحوية لمكانته البلاغية الرفيعة ولا يثارهم إتياء على النثر لا لافتقادهم الشواهد من النثر، فأهل زمانهم من العرب الأفحاح وأهل البوادي كان كلامهم كلّهم أهلاً للاحتجاج صالحاً للاستشهاد نظماً كان أو نثراً؛ "ونحن نعلم أنّ لو كان منشور الكلام يُجمع كما يُجمع المنظوم ثمّ عمّد عامد فجمع ما قيل من جنس الهزل والسُّخف نثراً في عصرٍ واحد لأربى على جميع ما قاله الشعراء نظماً في الأزمان الكثيرة ولغمّره حتى لا يظهر"^(٢).

فلذّ إن شئت بكلام الفصحاء المنشور ودغّ عنك المنظوم تجذّ أنّ القواعد ما تغيّرت ولا تبدّلت، فلو استأثرت بذلك المنشور لكان فيه لك غنى ومندوحة، ولو جدّت طلبتِكَ ونلت مُرادك.

٨- أُخذ على النّحو العربيّ سيطرة التحليل فيه على التركيب، أي عنايته بالمفردات وإغفاله التراكيب، وقد انبرى الفصل الأوّل لدحض هذا الرأي والردّ عليه بما يُغني عن التعرّض له ههنا^(٣).

إنّ هذه المآخذ وأمثالها دعّت أنصار التوليدية الكبار اليوم إلى القول: «إنّ إعادة صياغة قواعد اللغة العربيّة وفق أسسٍ نظريّة حديثة وما يترتّب عليها من مُعطيات جديدة باتت أمراً لا يجوز التغاضي عن ضرورته، خاصّة في زمن الذّكاء الاصطناعيّ، حيث يتطلّب منّا التعامل مع الحاسوب صياغة قواعد مضغوطة إلى الحدّ الأدنى، ومتميّزة بمنطقيّتها، وبالتالي بسهولة»^(٤).

(١) الخصائص ٣/٣٠٩.

(٢) دلائل الإعجاز ١٢.

(٣) انظر ما تقدّم ٥٨.

(٤) دراسة توليدية تحويلية للتركيب المصدري ١٤٨.

المبحث الرابع:

فضل التوليدية وما امتازت به وجددت وأبدعت:

إنَّ المآخذ والانتقادات التي وُجِّهَتْ إلى التوليديين لا تعني أن ننسف جهودهم، وننفي فضلهم، ونوليّ نظرياتهم الأدبار، بل لقد كان لهم فضلٌ لا يُنكر في إثارة ظواهر غفل عنها كثيرون، وكان لرائدهم تشومسكي دورٌ كبير في مناحٍ لغوية متعددة:

١- «فقد وسَّع من آفاق علم اللغة الرياضي، وفتح به ميداناً جديداً في الدرس اللغوي، لا يهمل علماء اللغة فحسب، بل المناطق وعلماء الرياضيات أيضاً»^(١).

وقد استُخدِمَ النموذج التحويلي الذي صممه تشومسكي بقدرٍ كبير من التوفيق والنجاح في السنوات العشر أو الخمس عشرة الماضية، مما لفت أنظار علماء النفس والفلاسفة^(٢)، فصار التوليديون مثلاً يُحتذى في أهم «يبحثون عن نظام أكثر تجريداً في مبادئه»^(٣).

ومن هنا امتاز النحو التوليدي بجدارةٍ بأنه أسهم بدراسته للغة البشرية في التقدُّم التقني للحوسبة وللأنساق الصورية حين مزج بين هذه العلوم واللغة، فصارت «نسبة الواقعية إلى قاعدة نحوية هي بمثابة نسبتها إلى نظرية فيزيائية حينما نقول عنها إنها واقعية، فالواقعية العلمية التي نحتاج إليها في الفيزياء هي عينها التي نحتاج إليها في النحو»^(٤).

وقد استخدم تشومسكي لإثبات نظريته أدوات البحث في العلوم الطبيعية^(٥)، وهذا ما لم يكن معهوداً من قبل في دراسة اللغة.

إنَّ المنهج الرياضي الذي اتَّبعه تشومسكي جعله يحوّل النحو إلى عمليات حسابية رياضية، فما ينطبق على هذه الرموز من معادلات رياضية ينطبق على الجمل اللغوية، ومثال ذلك: الاستئناس بقاعدة «عملية الضرب تسبق عملية الجمع» لمعرفة تأويل مثل هذه الجملة:

«رجلٌ وفرسٌ كبيرٌ»

(١) نظرية تشومسكي اللغوية ٢٥٣.

(٢) انظر نظرية تشومسكي اللغوية ٢٥٤.

(٣) نحو نظرية لسانية عربية حديثة ٥١.

(٤) اللسانيات واللغة العربية ٤٦.

(٥) انظر النظرية النحوية ٣٤.

فباستعمال الأقواس يطبّق تشومسكي إحدى المعادلتين الرياضيتين الآتيتين على الجملة للتخلّص من غموضها الدلاليّ، أي لمعرفة صفة الكبير هل تسري على الرجل والفرس أم على الرّجل وحده؟

• (ص ع) + س

• ع (ص + س)

فيكون تأويل الجملة القوسيّ تبعاً للمعادلة الأولى:

(رجل) وفرس كبيرٌ.

فالرجل لا يسري عليه الوصف.

ويكون تأويلها تبعاً للمعادلة الثانية:

(رجل وفرس) كبير.

فيكون الوصف لكليهما معاً.

وثمة آليّة أخرى يتعامل بها النظام التوليديّ ليكشف عن المعنى الذهني المراد للجملة، هي التحليل التشجريّ، فبه يُعلّم مثلاً موصوفُ الصّفة، وقد سبق التحليل التشجريّ للمثال «ابن الرجل الكبير»^(١).

وهذا ما يفخر به المنهج التشومسكي، تحويلُ النحو إلى عمليات ذهنية حوسبيّة لا تفتقر إلى مكوّن نفسيّ خارجيّ يساندها، وهذا ما دعاه تشومسكي بالأسلوب الكليلي في البحث اللغوي، وهو ذو ثلاث آليات^(٢):

- التّجريد: فالبحث ذو الأسلوب الكليلي يقتضي بناء نماذج مجرّدة، لا ترتبط بصفة مباشرة بالبنى المحلّلة.

- الطبيعة الرياضية: هذه النماذج المجرّدة ذات طبيعة رياضيّة، أي تُقدّم مادّتها بمفاهيم رياضيّة.

- المرونة الإستمولوجية: هذه النماذج الرّياضية المجرّدة أكثر واقعيّة من الإحساسات العاديّة للعلماء، فمن مرونتها أنّها تسمح ببقاء بعض الظواهر دون تفسير، وتتسامح في وجود بعض الحجج المضادّة لمبادئها.

وهذا ما دعا كبار الباحثين إلى القول: «لقد أسست اللسانيات جملةً من المقولات النظرية والتطبيقية، هي من العمق ومن الصفاء بحيث لا مست مرتبة القواعد المعرفيّة المجرّدة»^(٣).

وقد يُعُدّ عادًة هذا مأخذاً عليه لا ميزةً وفضلاً، فيعترض بأنّ وسائل البحث في العلوم الطبيعيّة الثابتة لا تصلح لدراسة اللغة الإنسانيّة التي تصدر عن معانٍ متجدّدة تمرّ بها النّفس البشريّة.

(١) انظر ٣٠٨.

(٢) انظر اللسانيات واللغة العربية ٢٤.

(٣) مباحث تأسيسية ١٢.

فتحميد كلام البشر في قوالب جاهزة يستحيل أن يتحقق وينجح إذا اعترفنا بإنسانية الإنسان؛ لأن لغة الإنسان التي يدرسونها ليست كسائر الأحوال الطبيعية الفيزيائية، والمعادلات الرياضية الحسابية، والفكر المنطقية الصورية المجردة الثابتة.

إن من احترام إنسانية الإنسان أن رَجَب النحويون العرب المعاني وعظّموها وشرّفوها، وراعوا حرمتها وذمّارها، وجعلوا الألفاظ خدماً لها، والأقيسة -على علوّها وصحّتها واتساقها وانتظامها وعقلانيّتها- تابعة لها تسير في ظلالها، وتخضع لها، فلا قاعدة عندهم بلا استثناء، الاستثناء هنا استثناء معنوي ومقامي وحالي، يتحكّم بالمعنى والمقام والحالة.

لكن تشومسكي احتاط لمثل هذا الاعتراض حينما أفسح المجال للباحثين بعده لتعديل معطيات نظريته، ونقدها، فقال: «ولا يعني هذا أبداً أن هذا النهج سيتكلّل بالنجاح، وقد يظهر لنا أن استخدام طرق العلوم الطبيعية وأساليبها لا يوصلنا إلى ما نبتغيه، وفي هذه الحال علينا أن نجرّب شيئاً آخر»^(١).

٢- إن الثورة التي أحدثتها نظرية تشومسكي تجعل منها نظرية مديدة التأثير، حتّى إن بعض من انتقدها من اللغويين، وتنّباً بانحيارها وسقوطها يوماً اعترف بأنّها لا يمكن إلّا أن تكون ثورة ناجحة بما قدّمته وحققته، فقد زادت من فهم الدارسين وإدراكهم بما قدّمته من أفكار وما أثارته من قضايا^(٢)، فكان «من النتائج المباشرة للثورة المعرفية كذلك أن الدراسة اللسانية لم يعد بإمكانها تجاهل مشكل الحوسبة والقوة التوليدية للنموذج المتبني، كما أنّه لم يعد بإمكانها تجاهل مشكل قابلية اللغة للتعلّم»^(٣).

فالقوانين الصارمة التي يضعها تشومسكي ويذلّ الجهد لعقد الشبه بينها وبين العلوم الطبيعية، وإن كان فيها بعض العنت على أصحاب اللغة أنفسهم فإنّ فيها الرحمة والملاذ لمُتعلّمي اللغة الجدد، الذين يريدون صياغة أدقّ، وقوانين أسرع وأسلم.

٣- نظرية تشومسكي اللغوية تعرّفنا ماذا يدور في أذهاننا، وكيف نفكر، يقول جيفري بوول: «اللسانيات عموماً والنظرية النحوية خصوصاً»^(٤) تُتيح لنا فرصة نادرة، لا تُتاح في كثير من الحقول الأكاديمية، وهي فرصة أن نتعلّم كيف نفكر، وحتّى في كثير من العلوم الطبيعية كالفيزياء والكيمياء لا نتعلّم إلّا القليل من هذا، وستجد في المستوى الأوّل -مستوى الدراسات الجامعية الأولية- أن غالبية الدراسة في تلك العلوم تقتصر على حلّ المسائل، مسائل وُضعت خصيصاً لتلك الغاية، وما علينا إلّا حفظ أدوات وطرق ثبت

(١) المصدر السابق.

(٢) انظر نظرية تشومسكي اللغوية ٢٧٠.

(٣) البناء الموازي ١٩.

(٤) يقصد بها التوليدية.

استخدامها على مرّ السنين من دون تغيير، ويتمثل التحدي الحقيقي في معرفة أيّ معادلة تحتاج إلى حلّ المسألة، وهكذا فليس هناك فيها عنصر تشويق أو ترقّب أو شعور بالاكشاف، لأنك أمام مسائل وجدت حلولاً منذ ألفي عام^(١).

فالفرق الجوهرى بين عمل صاحب القواعد التقليدية وعمل صاحب القواعد التوليدية أنّ اللغويّ التوليديّ «لا يدرس المادة الصوتية الفعلية أو الدلالية، ولا يبني مفاهيمه انطلاقاً منها، بل إنّهُ يدرس القواعد الممثّلة ذهنيّاً، والتمثيلات التي تولّدها هذه القواعد، فالتمثيل الصوتي مثلاً هو نمط من التمثيل الذهني بخصائصه وعلاقاته بالأنواع الأخرى من التمثيل، والتمثيل التركيبي أو الدلالي المنطقي كذلك»^(٢).

يقول تشومسكي: «بدأنا الآن في سبر الطبيعة العميقة الخفية للعقل، وفي فهم الكيفية التي يعمل بها، وهو عملٌ يُقام به لأول مرة في التاريخ حقّاً»^(٣).

فالنظرية التوليدية أسهمت في جعل القواعد التركيبية والعمليات الذهنية أكثر دقّة وتحديدًا وضبطاً، وأن تُرى سافرة لا نقاب عليها، وبادية لا حجاب دونها.

٤- من مزايا منهج تشومسكي في قواعده الأسلوب الصّارم الدقيق للوصف الذي يعتمد القوانين والرموز والمختصرات، والغرض من هذا الأسلوب توحيّ الدقّة العلميّة في دراسة اللغة التي تقترب من أسلوب الرياضيات والعلوم البحتة^(٤).

ويُشار هنا إلى أنّ هذه المزية يعدّها كثيرٌ من دارسي العربيّة عيباً ومأخذاً، إذ إنّ اللغة بحاجة إلى رعاية المعاني، والحرص على الأسلوب والدلالة وأغراض النفس المتنوعة، وليست مجرد قوانين رياضية بحتة.

٥- من مزايا المنهج التوليديّ أنّه قدّم نظريّةً للغة لا تقف عند دراسة اللغة، بل تتعدّها لتبحث في المعرفة اللغوية، ثمّ تحمل على عاتقها الإجابات عن الأسئلة الفلسفية التالية^(٥):

- ما طبيعة هذه المعرفة؟

- ما مصدر هذه المعرفة؟

- كيف تستعمل هذه المعرفة؟

٦- ممّا تميّزت به التوليدية أنّها لم تقف عند نحو لغة بعينها، بل كان يستفزّها على الدوام ذلك القاسم

(١) النظرية النحوية ٢٦.

(٢) اللسانيات واللغة العربية ٤٦.

(٣) انظر المعرفة اللغوية ١٣١.

(٤) البنى النحوية ٩.

(٥) البناء الموازي ١٧.

المشترك بين اللغات، وكيف يمكن استكشاف الأصل المشترك بينها، والسمات العامة التي لا تكاد لغة بشرية تخلو منها، فقد جعلت همها وسدَمها وشغلها الشاغل القواعد الكلية، وفطنت إلى أنَّ الفروق بين اللغات لا تنفي اشتراكها في أصلٍ تنحدر منه، وإليه ترجع خواصُّها الواحدة.

فهي وإن أخفقت في بعض القواعد الكلية التي أطلقتها فحسبها أنَّها أتت بفكرة اللغات العالمية، وتنبَّهت إليها، وسعت من أجل بناء نحوٍ واحد يجمعها.

وذلك مُرادٌ عظيمٌ لا يتأتَّى لدارسٍ بسهولة، ولذلك يُلتَمَسُ لها العذرُ إنْ فاتها شيءٌ أو قصرت في طرف من النظرية أو تناقض من قوانينها الشيء اليسير، ويشفع لها أنَّها سعت إلى «تقييد تنوع أنظمة القواعد»^(١)، فكانت الأسئلة التي تدور في خلدِها دائماً وتحرص على إيجاد الإجابات عنها تتركز في ما يأتي^(٢):

- ما الذي يمايز اللغات الطبيعية من غيرها من اللغات؟

- ما السمات التي تلتقي فيها اللغات، وما السمات التي تختلف فيها؟

- إلى أيِّ مدى تغيَّرت اللغات، وإلى أيِّ مدى ظلَّت قارة؟

- ما السمات اللغوية الواردة لتخصيص اكتساب الطفل اللغة؟

وهذا ما مكَّن اللسانيات من «أن تلتحق بالمعارف الكونية، إذ لم تعد مقترنة بإطار مكاني دون آخر، ولا بمجموعة لغوية دون أخرى، ولا حتَّى بلسان ما دون الألسنة الآدمية الأخرى، فهي اليوم علم شمولي، لا يلتبس البتَّة باللغة التي يُقدَّم بها، وفي هذه الخاصَّة على الأقلَّ تُدرك اللسانيات منزلة العلم الدقيق»^(٣).

٧- ممَّا أضافه بعضُ اللسانيين إلى النظرية التركيبية التفريع والتنوع في مصطلحات التقديم والتأخير، ففي العربية القديمة كان أسلوب التقديم واحداً، فجاء هؤلاء اللسانيون فميَّزوا فيه مصطلحات التسوير والخفق والتبئير، فصار تقديم المفعول به على أنواع^(٤).

لهذا كلُّه يرى أنصار المدرسة التوليدية أنَّ الطرائق الاستكشافية الحديثة التي تزوِّدنا بها التوليدية «لا تمكِّننا فقط من معرفة معطيات اللغة العربية الحالية، بل أيضاً من معرفة معطيات اللغة العربية القديمة، ومعرفة هل المعطيات التي أتى بها النُّحاة معطيات فعلية أم لا»^(٥).

(١) المعرفة اللغوية ١٤٦.

(٢) انظر اللسانيات واللغة العربية ١٣.

(٣) مباحث تأسيسية ١٢.

(٤) انظر اللسانيات واللغة العربية ١٢٥.

(٥) اللسانيات واللغة العربية ٥٣.

تنبيه:

• بعد أن ذكر البحث ما لكل فريق من المشتغلين بالتركيب النحوي وما عليه، لابد له من لفت النظر إلى قضية لا مفر منها في المقارنة بين اللسانيات الحديثة وعلوم اللغة العربية، وهي قضية الفروق التي ينبغي أن تؤخذ بالحسبان في كل موازنة تجري بين الجاهدين الفكريين، جهد النحويين العرب وجهد اللسانيين المحدثين التوليديين وغيرهم، وكل موازنة لا تقيم وزناً لهذه الفروق موازنة قاصرة أو عقيم^(١):

١ - اللسانيات التوليدية نظرية أوروبية حديثة، ترجع بدايتها إلى القرن التاسع عشر الميلادي، والتوليدية التي يخصصها البحث أنموذجاً للدرس ترجع بدايتها إلى أواسط القرن العشرين الميلادي، والنظرية العاملة التي تعدُّ الثورة الكبرى في التوليدية، والتي انتخبها البحث للدرس والموازنة ترجع إلى أواخر ذلك العقد، أما علوم العربية فقديمية، ترجع بدايتها إلى القرن الثامن الميلادي.

٢ - غاية اللسانيات عموماً دراسة اللغات الكونية البشرية جمعاء، وهي تهدف إلى وضع ضوابط تنظمها بأسرها، على حين أنَّ علوم العربية خاصةً باللغة العربية.

٣ - تهتمُّ اللسانيات الحديثة باللغة المحكية، سواء أكانت على خطأ أم على صواب، وتستشهد بكلام الناس اليومي المستعمل، في حين تهتمُّ الدراسات اللغوية العربية باللغة الفصيحة المجمع على صحتها، وتستشهد بالقرآن والشعر العربي القديم الذي لا يجاوز النصف الأول من القرن الثاني الهجري.

٤ - اللسانيات لها فروع تطبيقية كثيرة ومجالات متعددة، فهي تتدخل في العلوم الحديثة كلها، على حين أنَّ علوم العربية تقتصر على وصف اللغة وعناصرها وأساليبها.

٥ - اللسانيات لا ترتبط بتراث أو دين أو قوم أو هوية، أما العربية فقد امتزجت منذ بزوغ فجر التأليف فيها بالدين الإسلامي، ووضعت علومها من أجل خدمة القرآن الكريم.

وبعبارة أدق وأجلى وأكثر إيجازاً: تتركز نقطة الخلاف الكبرى بين اللسانيات الحديثة بمختلف نظرياتها وعلوم العربية في الهدف، فهدف اللسانيات الحديثة دراسة اللغة البشرية العالمية لذاتها ومن أجل ذاتها، وهدف علوم العربية دراسة لغة القرآن الكريم من أجل خدمته وتوضيح العلوم المتصلة به.

(١) أثر اللسانيات في الدرس اللغوي الحديث (بتصرف) ٢.

المبحث الخامس:

إمكانية توظيف القواعد التوليدية في زيادة ضبط القاعدة النحوية العربية:

رصدت الفصول الثالث والرابع والخامس من هذا البحث جهود العرب المرادفة لجهود التوليديين، وما يُخالف أصول العربية وأوضاعها من كلام التوليديين الذي ينبغي الاحتراز عند الاطلاع عليه.

لكن ذلك لا يعني مجافاة القواعد التوليدية بالكليّة وهجرها ونبذها وراء الظهور؛ فإنّ في الأخذ ببعضها في تناول مواضع من القواعد النحوية خلاصاً من إشكاليات وعقبات، تعترض طريق المُعرب، وتقتض مضجعه، وتجعله أكثر عرضة للزلل.

مثال ذلك ما تعارف عليه المتعاطون للنحو من القاعدة التي تقول: «مَنْ» الاستفهامية إذا وليها فعل متعدّد لم يستوفِ مفعوله تُعرب مفعولاً به.

لكنّ الإشكال أنّك تجد جملاً لم يستوفِ مفعولها المتعدّي فعله، ثمّ تُخطئ المُعرب إذا ما أعرب «مَنْ» مفعولاً به، وحقّقتك في ذلك فساد المعنى، فتكون بذلك قد خالفت القاعدة المتعارفة.

مثال ذلك سؤالك: «مَنْ دَرَسَ؟»

فلا يصحّ ههنا إعراب مَنْ مفعولاً مع أنّ الفعل بعدها متعدّد لم يستوفِ مفعوله.

وهذا يعني أنّ القاعدة النحوية التي قُدّمت لذلك المُعرب يُعوّزها المزيد من الضبط والتسديد والتقيد، لدرء الخطأ الناجم عن تطبيقها على إطلاقها، لتفني بمطلّبات المعنى فلا تُخلّ به.

وإذا بحثت عن موطن هذا الضبط في قواعد تشومسكي التوليدية فأنت واجده في قانون الخصائص الانتقائية التابع للنظرية الموضوعاتية التي أنشأها، وهي أحد النظريات العامليّة.

وينصّ هذا القانون على أنّ الخصائص المعجميّة الانتقائية للفعل هي الأساس، فأنت قبل أن تُقبل على الإعراب وتحليل بنية الجملة عليك أن تعي خواصّ الفعل وخواصّ فاعله وخواصّ مفعولاته.

فتنظر في الفعل «درس» وقبل أن تعجل في الحكم على «مَنْ» قبله بأنّها المفعول تستحضر الخصائص الانتقائية له، فتجد أنّ من سمات مفعوله أنّه [-عاقِل]، أي غير عاقل، فتُحجم عن إعرابك الذي عهدته، وتركن إلى المعنى في إعراب «مَنْ» مبتدأ، لأنّها لا تصلح مفعولاً للفعل "درس" بعد أن استأنست بالقواعد التوليدية التي أخذت بيدك خطوة تالية إلى الأمام قبل إسلامك إلى المعنى.

أمّا إن وُكِّلت المُعرب من بداية الطريق إلى المعنى وأُسْلِمْتَه إلى أمرٍ لا ضابط فيه فلن يكون في مأمن -في الغالب- من العجلة والخطأ وسوء الحكم، ومعلوم أنّه كلّما كثرت الضوابط قلّ التعرُّ والحيثد عن الصواب؛ لأنّ

الضابط أمرٌ مادّي محسوس يعتمد اللفظ، واللفظ يصل إلى المتعلّم من غير عناء، في حين يحتاج أن يحبّ ويُوضع في طلب المعنى.

فالمعنى لا يُعتمدُ دليلاً على الإعراب — عند المتعلّمين والمبتدئين — إلا إن أسلمتهم القواعد إلى موضع لا طاقة لها بضبطه، وعَدَموا ضابطاً يأخذ بيدهم إلى ما يُريدون.

ولو أَمِنَ التَّحَوُّونَ سلامة فهم المعنى والتعبير عنه عند المتكلّم والسامع، الكبير والصغير، العالم والمتعلّم، الأصيل والدّخيل على السواء ما تحشّموا عناء تفعيد القواعد وتقييس الأقيسة، فانظر إلى حالهم تجدُ خوفَ إفساد المعنى الدافع لهم إلى صنيعهم الذي صنعوه.

فبقدر حصول المتعلّم على القواعد الضابطة يقلُّ زَلُّهُ ويُستدّد فكره، ومشكورٌ كلُّ مَنْ استنبط قاعدةً تُؤمِّن اللبس من القدماء أو المحدثين؛ فتقلّص اعتماد المعنى وحده أمرٌ منشود، وهو الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة، لأنّ تحميل السامع مُهمّة فهم المعنى والاتّكاء عليه وحده والإخلال إليه في الإعراب مسؤوليّة ثقيلة لا طاقة له بها، إن نهض بها مرّةً أُخِلَّ بها مرّات.

ولذا ينبغي استئناسك بالقواعد التوليدية، وأن لا تألو جهداً في الاطّلاع عليها؛ لأنّها تخدم الغاية التي أنت بصددّها، وتزيد من ضبط القاعدة النحويّة وتقييدها، وتضمن سلامة تقدير المُعرّب وأَمْنٌ مسلكه، وتخطو بالمتعلّم خطوة جديدة فوق الخطأ التي تفضّل التحوّيون العربُ برسمها له.

فإنّ أمكنك أن تأخذ بالقاعدة التوليدية مُصاحبةً للقاعدة النحويّة العربيّة ووجدت في ذلك أمناً للمتعلّم من الزّلل وإقالة له من العثرة — مع الوفاء بالمعنى — فإنّ ذلك ما لا غاية وراءه، وإنّ ألفيت في كلام التوليديين تعسّفاً وجوراً على المعنى، ومناقضة لأوضاع العربيّة فلك الأمر في هجره واستدباره.

• ومن ههنا ونمّ فإنّ جدّة اللسانيات الحديثة العامّة وأصالة التراث العربيّ يَحْتِمَان علينا أن يكون موقفنا إزاءهما الآتي^(١):

١. ضرورة التعرّف الصحيح لعلوم اللسانيات من مصادرها العلمية الدّقيقة.
٢. توظيف مناهجها وما نتج عنها في علومنا الحديثة بالقدر الملائم ومن غير مبالغة.
٣. تقديم ابتكارات علمائنا القدامى إلى العالم، لرفد مسيرة اللسانيات وإشهار أعمال هؤلاء العلماء بالوسائل العلمية والإعلامية.
٤. استعارة بعض الأطر الإستمولوجية من أجل إنشاء علوم لغوية جديدة، تستمد معطياتها من الدرس القديم والجديد معاً.

(١) أثر اللسانيات في الدرس اللغوي الحديث، أ.د. أحمد قدور، محاضرة مجمع اللغة العربية بدمشق.

المبحث السادس:

اقتراح قواعد اللغة العربية لتكون مُنطلقَ القواعد الكلّية العالمية:

اقترح تشومسكي قواعد اللغة الإنكليزية لتكون منطلق القواعد الكلّية العالمية، لكنّها لم تتفق مع سائر قواعد لغات العالم وفق ما طبّقه تشومسكي، بل توافقت معها في مواضع وتغايرت في مواضع.

ويُقدّم هذا المبحث اقتراحاً أو افتراضاً مفاده صلاحية النحو العربي ليكون النحو الكلّي، بحيث يمكن الباحث أن يعثر على أصوله وجذوره في لغات العالم كافّة، ويمكنه أن يعرضه على قواعد اللغات الأخرى ويُقابله عليها، ويقف على مثل له ونظير في قواعد لغات البشر بأسرها.

ويهدف هذا الاقتراح من ثمّ إلى اختصار الوقت والجهد في وضع القواعد الكلّية التي يتجشّم التوليديون اليوم عناء استنباطها وتوليدها، ويحملون على عاتقهم مهمّة تعييدها وتعميمها على اللغات كافّة، فيصّل بهم إلى إمكانية هذا الاختصار بالانطلاق من النحو العربي في تأصيل الأصول النحوية الكلّية، والبدء به في وضع الضوابط العالمية، ثمّ عرضها على سائر اللغات، مع مراعاة خصائص كلّ لغة ومتغيّراتها، على منوال ما صنعه التوليديون.

فقد رأيت أنّ اللسانيات عموماً والتوليديّة خصوصاً سعت إلى تقديم نظرية لغوية عامّة تسري على اللغات البشرية جمعاء، ولا يُستثنى منها لسان من الألسن، وقد نجحت في إنجاز مراحل من هذا الهدف، فكثير من مبادئها طُبّقت على لغات عالمية مختلفة ولافتّ نجاحاً كبيراً، وسعيها هذا محمود، والفكرة التي أرفقتها واستفرتها فحرّكتها باتجاه هذا الإنجاز فكرة عظيمة، وهي نهائية القواعد في مقابل لا نهائية الكلام، فكان لابدّ لهذه القواعد المتناهية المحدودة من رابط يجمعها يشترك فيه الأمم والبشر المتكلّمون جميعاً، كشفت القواعد التوليديّة النقاب عنه بنظرياتها الفرعية فوصلت إلى المبادئ والضوابط العامة التي تنتظم الفكر اللغوي العالمي.

ولكنّ الغريب أنّ هذه القواعد العامة التي استخلصتها التوليديّة أكثرها يتطابق مع قواعد النحويين العرب بتمثال شبه تام، وبتراؤف في المصطلحات، وقد خلّص الفصلان الثالث والرابع من هذا البحث للحالات المطابقة.

وقواعد النحويين العرب كما لا يخفى مختصّة باللغة العربية دون التعرّض لغيرها من قريب أو بعيد، فهل يعني هذا أنّ النحو العربي يصلح أن يعمّم على اللغات العالمية عموماً؟

وهل بإمكان الباحث أن يستلهم من ذلك -وفق ما يمليه عليه العقل والمنطق- افتراضاً يقترح اللغة العربية التي يخصّها النحو العربي بالدرس لتكون مركز اللغات البشرية، وهل لهذا صلة باختيارها من بين سائر اللغات العالمية الكونية لنزول الشريعة السماوية الخالدة الخاتمة العامة للناس كافّة؟!؟

وهذا الكلام لا يعدو كونه اقتراحاً، أو دعوى تحتل الخطأ والصواب، وللقارئ الخيار في قبولها أو رفضها. دعوى تنظر إلى قواعد العربية نظراً تؤهلها لتكون محور القواعد العالمية، لها أصول موحدة مشتركة في لغات البشرية كافة.

ولهذه الدعوى بيّنة تستند إليها، ولَفَتَات تستأنس بها، وأمور تَعَصُّدُها.

فأما البيّنة التي تستند إليها فما ساقه هذا البحث من الدليل العلمي العملي التطبيقي الواقعي الذي يبين موقع النحو العربي الحق من النحو التوليدي المقيم القواعد الكلية العالمية، المؤسس لها ؛ فإنك إذا أجَلت النظر في هذا البحث وخاصة في الفصلين الثالث والرابع منه وجدت نظيراً عربياً مماثلاً لأكثر ما في قواعد تشومسكي العالمية، ورصدت العديد من مظاهر التشابه والتطابق بين النحو الكلي والنحو العربي، إلى درجة تروعك وتقوي عندك الظن الذي يهجم بك على اليقين بأن قواعد العربية أشبه ما تكون بالقواعد العالمية.

فقد عرض الفصل الثالث ما يُقابل كلَّ نظرية من نظريات التوليدية العالمية العامة الخمس في جهود علماء النحو العربي.

ثم خصَّ الفصل الرابع مسائل وقضايا توليدية ومبادئ أرساها أصحابها ربت على الأربعين موضعاً، كانت أقرب ما تكون إلى ما قاله علماء العربية، حتى يكاد قارئها يجزم بأن تشومسكي استأنس بالنحو العربي في وضع نظريته، أو أنّ قواعد العربية هي القواعد العالمية الأسبق والأقدم في الوضع والتنظير الكلي، لا يجد معدلاً ولا ملتحداً عن أن يقرّ بأحد هذين الخيارين.

وقد يكون له ملجأ أخير غير هذين، وهو أن يعدل عن اعترافه بعالمية قواعد تشومسكي، وله الخيار في أيِّ الجهات اتَّجه.

وأما اللفَتَات التي تستأنس بها هذه الدعوى —وهي تُذكر ههنا لِمَن أراد الاستزادة— فتشريف الله للغة العربية التي بُنيت عليها هذه القواعد وأقيمت من أجل خدمتها، ويشهد لهذا التشريف العربي والعجمي.

اختار الله سبحانه اللغة العربية لتكون لغة الرِّسالة السماوية الخالدة العالمية، ومن المستبعد أن يكون سبحانه اختارها عبثاً، فلا يشكُّ المرء في حكمة الله تعالى أن اختارها من بين آلاف اللغات لتكون لغة القرآن المنزل للناس كافة، ولغة الرسول المرسل إلى الناس كافة، ولغة أهل الجنة.

وتتضافر الأدلة على فضل هذه اللغة وتشريفها ومزيتها الخاصة.

أولاً- الدليل التقلي:

قال تعالى: ﴿لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِي وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾^(١)، وقال: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ

* عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ * بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ^(١)، فَمَدَحَ الْعَرَبِيَّةَ بِالْإِبَانَةِ وَالْإِفْصَاحِ، وَهَمَّا ضِدُّ التَّعْمِيَةِ وَالْغَمُوضِ وَالْإِلْغَازِ، وَلَمْ يَمْدَحْ لُغَةً مِنَ اللُّغَاتِ غَيْرَهَا.

ثانياً- الدليل العقلي:

يُستدلُّ بالعقل على عالميّة اللغة العربيّة، حينَ يُجمع بين هاتين الآيتين، ويُعَن النَّظَرُ فِيهِمَا، فَيَسْتَنْبِطُ المقصود:

قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ ^(٢)، وقال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ ^(٣)

فَصَرَّ لُغَةً كُلِّ رَسُولٍ عَلَى لُغَةِ قَوْمِهِ، وَقَصَرَ رِسَالَةَ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى النَّاسِ كَافَّةً، فَاسْتَنْبِطَ مِنْ هَذَا أَنَّ لُغَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعَرَبِيَّةَ لُغَةً عَامَّةً لِلنَّاسِ كَافَّةً، لِأَنَّ كُلَّ نَبِيٍّ يَتَكَلَّمُ بِلُغَةِ قَوْمِهِ، وَقَوْمُ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ النَّاسُ كَافَّةً وَفَقَ نَصُّ الْقُرْآنِ.

ثالثاً- إقرار العلماء العجم بألسنتهم: -«وشهد شاهد من أهلها»-

قد يظُنُّ ظَانٌّ أَنَّ الَّذِينَ يَحْفَلُونَ بِالْعَرَبِيَّةِ وَيَفِيضُونَ فِي الثَّنَاءِ عَلَيْهَا إِنَّمَا هُمْ أَهْلُهَا وَذَوُوهَا وَمَا ذَلِكَ إِلَّا لَجَهْلِهِمْ بِلُغَاتِ غَيْرِهِمْ.

غَيْرَ أَنَّهُ سَيَعْدِلُ عَنْ رَأْيِهِ هَذَا وَيَتَبَرَّأُ مِنْهُ إِذَا مَا عَلِمَ أَنَّ عُلَمَاءَ الْعَرَبِيَّةِ الَّذِينَ أَثْنَوْا عَلَى الْعَرَبِيَّةِ، وَأَعْجَبُوا بِرُونِقِهَا، وَبَدِيعِ صَنِيعِهَا، وَلَطْفِ مَأْخِذِهَا، وَنَالَتْ مِنْ نَفْسِهِمْ كُلِّ الْقَبُولِ وَالِاسْتِحْسَانِ لَمْ يَكُونُوا عَلَى جَهْلٍ بِغَيْرِهَا مِنَ اللُّغَاتِ، بَلْ إِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ عَجَمِيٌّ أَصْلُهُ غَيْرُ عَرَبِيٍّ، فَهَمَّ لَمْ يُفْضَلْ لُغَتُهَا عَلَى غَيْرِهَا إِلَّا بَعْدَ أَنْ خَبَرُوا هَذِهِ وَخَبَرُوا تِلْكَ.

وَمِنْ بَيْنِ هَؤُلَاءِ ابْنُ حَنِّيٍّ الَّذِي أَفَاضَ فِي الثَّنَاءِ عَلَى الْعَرَبِيَّةِ بِعِبَارَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ وَمَوَاطِنَ شَتَّى، مَعَ أَنَّهُ غَيْرُ عَرَبِيٍّ، وَهُوَ عَلَى دَرَايَةٍ بِلُغَةِ قَوْمِهِ وَبِلُغَةِ الْعَرَبِ، فَلَمْ يَأَلْ جَهْدًا فِي إِظْهَارِ فَضْلِ الْعَرَبِيَّةِ، وَلَمْ يَتَرَدَّدْ لِحِظَةِ فِي إِثَارِهَا وَتَقْدِيمِهَا عَلَى غَيْرِهَا، وَعِبَارَاتُهُ تَتَعَدَّدُ وَتَتَنَوَّعُ، وَتُبْتُ فِي جَسَدِ كِتَابِهِ، تُطَالَعُ النَّاطِرُ كَيْفَمَا قَلَّبَ طَرَفَهُ.

يقول: «وكلام العرب لِمَنْ عَرَفَهُ وَتَدَرَّبَ بِطَرِيقِهَا فِيهِ جَارٍ مَجْرَى السَّحَرِ لَطْفًا، وَإِنْ جَسَا عَنْهُ أَكْثَرُ مِنْ تَرَى وَجْهًا» ^(٤).

(١) سورة الشعراء: ١٩٣-١٩٥.

(٢) سورة إبراهيم: ٤.

(٣) سور سبأ: ٢٨.

(٤) الخصائص ٢٠٥/١.

ويقول: «فهذا أمرٌ قدَّمناه أمام القول على الفرق بين الكلام والقول، ليرى منه غور هذه اللغة الشريفة الكريمة اللطيفة، ويُعَجَّب من وسيع مذاهبيها، وبديع ما أمدَّ به واضعها ومبتدئها»^(١).

ويقول: «وذلك أنني إذا تأملت حال هذه اللغة الشريفة الكريمة اللطيفة وجدتُ فيها من الحكمة والدقة والإرهاف والرفقة ما يملك عليَّ جانب الفكر، حتى يكاد يطمح به أمام غلوة السحر»^(٢).

ويقول: «وإنما أزيد في إيضاح هذه الفصول من هذا الكتاب لأنه موضع الغرض؛ فيه تقرير الأصول، وإحكام معاقدها، والتنبيه على شرف هذه اللغة، وسداد مصادرها ومواردها، وبه وبأمثاله تُخرج أضغانها، وتُبَعِّج أحضانها»^(٣).

ويقول: «هذا فصل من العربية حسنٌ، كثير المنفعة، قويُّ الدلالة على شرف هذه اللغة»^(٤).

ويقول: «وقد رسمت لك منه رسماً فاحتذه وتقيَّله تحظَّ به، وتكثر إعظام هذه اللغة الكريمة من أجله»^(٥).

ويقول: «ومن طريف ما مرَّ بي في هذه اللغة التي لا يكاد يُعلم بعدها، ولا يُحاط بقاصيها ازدحام الدال والتاء والطاء والراء واللام والنون إذا مازجتهن الفاء على التقديم والتأخير، فأكثر أحوالها ومجموع معانيها أنها للوهن والضعف ونحوهما»^(٦).

ويصف كتابه الخصائص بأنه «أجمعه للأدلة على ما أودعته هذه اللغة الشريفة من خصائص الحكمة، ونيطت به من علائق الإتقان والصنعة»^(٧).

ثم إنَّ ابنَ جنيَّ يحتاط لكلام المعترضين، الذين لا يرون في العربية أدنى مزية تفتقر إليها غيرها من اللغات، فيعرض حجج الفريق المعارض ويردُّ عليه، فيقول: «فإن قلت: فإنَّ العجم أيضاً بلغتهم مشغوفون، ولها مؤثرون، ولأنَّ يدخلها شيء من العربيِّ كارهون، ألا ترى أنَّهم إذا أورد الشاعر منهم شعراً فيه ألفاظ من العربي عيب به وطن لأجل ذلك عليه؟ فقد تساوت حال اللغتين في ذلك، فأية فضيلة للعربية على العجمية؟

(١) الخصائص ١/١٧.

(٢) المصدر نفسه ١/٤٧.

(٣) المصدر نفسه ١/٧٧.

(٤) المصدر نفسه ٢/١١٣.

(٥) المصدر نفسه ٢/١٣٩.

(٦) المصدر نفسه ٢/١٦٦.

(٧) المصدر نفسه ١/٢.

قيل: لو أحسَّت العجمُ بلطف صناعة العرب في هذه اللغة وما فيها من الغموض والرِّقة والدِّقَّة لا عذرت من اعترافها بلغتها، فضلاً عن التقديم لها والتنويه منها»^(١).

وتراه يُجاري هؤلاء المعترضين إلى أبعد حدٍّ وبماشيهم، فيتابع حججهم ودحضها قائلاً:

«فإن قيل: لا بل لو عرفت العربُ مذاهب العجم في حسن لغتها وسداد تصرُّفها وعذوبة طرائقها لم تبء^(٢) بلغتها، ولا رفعت من رؤوسها باستحسانها وتقديمتها.

قيل: قد اعتبرنا ما تقوله فوجدنا الأمر فيه بضدّه؛ وذلك أنا نسأل علماء العربية ممَّن أصله عجميٌّ، وقد تدرَّب بلغته قبل استعراجه عن حال اللغتين فلا يجمع بينهما، بل لا يكاد يقبل السؤال عن ذلك، لبعده في نفسه، وتقدُّم لطف العربية في رأيه وحسّه.

سألت غير مرة أبا عليٍّ رضي الله عنه عن ذلك فكان جوابه عنه نحواً ممَّا حكيتُه.

ثمَّ إنَّ ابن جني لا يفتأ يحاججهم، حتى يصلَ بهم إلى طريق مسدودة، لا ييغون عنها حولاً، فيقول: «فإن قلت: ما تنكر أن يكون ذلك لأنَّه^(٣) كان عالماً بالعربية، ولم يكن عالماً باللغة العجمية، ولعلَّه لو كان عالماً بها لأجاب بغير ما أجاب به.

قيل: نحن قد قطعنا بيقين، وأنت إنما عارضت بشكٍّ، ولعل هذا ليس قطعاً كقطعنا ولا يقيناً كيقيننا.

وأيضاً فإنَّ العجم العلماء بلغة العرب وإن لم يكونوا علماء بلغة العجم فإنَّ قواهم في العربية تؤيِّد معرفتهم بالعجمية وتؤنسهم بها، وتزيد في تنبيههم على أحوالها؛ لاشتراك العلوم اللغوية واشتباكها وتراميتها إلى الغاية الجامعة لمعانيها.

ولم نر أحداً من أشياخنا فيها - كأبي حاتم وبُندار وأبي علي وفلان وفلان - يُسَوِّون بينهما ولا يُقَرِّبون بين حالتهما.

وكأنَّ هذا موضعٌ ليس للخلاف فيه مجال، لوضوحه عند الكافَّة»^(٤).

(١) الخصائص ٢٤٢/١.

(٢) أي لم تفخر.

(٣) أي أبا عليٍّ.

(٤) الموضع نفسه.

إذاً أقرّ علماء العجم المنصفون بفضل اللغة العربية على لغتهم، بعد أن درسوا العربية، ووعوا خصائصها، وبرعوا فيها، فصاروا من أفاض علمائها وفاقوهم.

وليس هذا الكلام ضرباً من التنظير والتندر، أو الظنّ والافتراض والتّخمين، بل له دلائل ملموسة تُرى عياناً، فانظر إلى المسلمين على وجه البسيطة من غير العرب الذين عمدوا إلى تعلّم العربية وتكلّفوا فهمها، فكان لهم ما أرادوا، وهم من الكثرة بمكان، فقد بلغ عدد المتكلّمين بالعربية لغةً ثانية مئتين وستة وأربعين مليون شخصٍ حول العالم عام ألفين وخمسة عشر، وفق الإحصائيات العالمية^(١).

وهم أزيد من العرب الذين تعلّموا لغاتٍ غيرهم ونطقوا بها، فدلّ ذلك على سهولة العربية ومطواعيتها للتعلّم، ومردّد ذلك إلى خصائص قواعدها وعموميّة مبادئها، واتّفاق أصولها وأحكامها مع أصول الفكر العالميّ البشريّ، وهذا ما يفترضه ويرهن عليه هذا المبحث.

وقد بدأ ذلك في عهد النبي صلى الله عليه وسلّم، فكان من صحابته المسلمين الأوائل من أسلم وتعلّم العربية، ليفهم بها وحي السّماء، وحديث الرسول صلى الله عليه وسلّم، كسلمان الفارسيّ وصهيب الرّوميّ وبلال الحبشيّ، كلّهم تعلّم العربية ليفقه القرآن، وانقادت له واتّفقت.

وأما الأمور التي تعضد دعوى كون النّحو العربيّ محور القواعد الكلّية:

فمنها إيمانك بحكمة الباري عزّ وجلّ أن كلّف النّاس أجمعين بتعلّمها، وذلك أن كلّفهم باتباع رسالة محمّد صلى الله عليه وسلّم، لكونها ناسخة للرسالات السماويّة التي قبلها.

فلا يصحّ دخول امرئ في الإسلام حتى يقيم أركانه، ولا يقيم أركان الإسلام حتى ينطق بالشهادتين ويتعلّم الصلاة، وهذان الرّكنان يُعوزهما تعلّم العربية، ولا يُعقل أن يشقّ الله تعالى على النّاس فيوجب تعلّم العربية على الأجنبيّ، وليس في قواعد لغته قواعد تقترب من قواعد العربية، أو تشترك معها في شيء.

زد على ذلك أنّ العربية هي الوسيلة إلى فهم مقاصد الشريعة المكلف بتطبيقها النّاس كافّة؛ يقول ابن جني في باب «ما يؤمّن علم العربية من الاعتقادات الدينيّة»:

«وذلك أن أكثر من ضلّ من أهل الشريعة عن القصد فيها، وحاذ عن الطريقة المثلى إليها فإنما استهواه واستخف حلمه ضعفه في هذه اللغة الكريمة الشريفة، التي خوطب الكافة بها، وعُرِضت عليها الجنّة والنّار من حواشيتها وأحنائها، وأصل اعتقاد التشبيه لله تعالى بخلقه منها وجاز عليهم بها وعنّها»^(٢).

(١) ويكيبيديا الموسوعة الحرة. الشابكة.

(٢) الخصائص ٣/٢٤٥.

ثمَّ يقول: «ولو كان لهم أنس بهذه اللغة الشريفة أو تصرّف فيها أو مزاوله لها لَحَمَتَهُم السَّعادة بها ما أصارتهم الشَّقوةُ إليه بالبعد عنها...، ولذلك ما قال رسول الله صلى اله عليه وسلم لرجل لحن: «أرشدوا أخاكم فإنّه قد ضلَّ»، فسَمَّى اللحن ضلالاً وقال عليه السلام: «رحم الله امرأً أصلح من لسانه»، وذلك لما علّمه صلى الله عليه وسلم ممّا يعقب الجهل لذلك من ضدّ السَّداد، وزَيْغ الاعتقاد»^(١).

ومنها أن قيّض الله تعالى لهذه اللغة وقواعدها من يخدمها ممّن يتعدّر على مُحصٍّ أن يحصيهم، أو يحصي مؤلّفاتهم، وهم أجيال يتعاقبون، يتّصل آخرهم بأوّلهم فهم يُوزعون، لا يفتنون يخدمون العربيّة بعلومها كافّة، خدمة لم تنهياً غيرها من اللغات على مرّ الدهر وتقادم العهود، فهذا ممّا يؤنسك أنّها لغة علميّة، وقواعدها قواعد علميّة كونيّة.

ومنها أنّ الله عزّ وجلّ تعهّد بحفظ القرآن المنزل بلسانٍ عربيّ مبين، ولا يكون ذلك دون حفظ العربيّة من الاضمحلال والزوال، وأنّ ترى هذا الدليل ساطعاً عياناً، وحيّاً واقعاً يمثّل أمامك، لا تحتاج عليه إلى أدنى برهان؛ فانظر إلى لغات العالم كافّة كيف مانت بزوال امبراطوريّاتها، ونشأت على أنقاضها لغاتٌ جديدة لا تكاد تنظر إلى سابقتها إلا باستنكار واستغراب، إلّا اللغة العربيّة، لا زالت حيّة حتّى الآن، يفهم نصوصها وقرأتها الطفل والأجنبيّ المقبل على تعلّمها، الدّخيل على منهجها وقواعدها، وما هذا إلّا لأنّها لغة خالدة، ومن ثمّ فأصول قواعدها العامّة ثابتة كذلك، فلا يُعقل أن يأتي زمن يُعرب الفاعل فيه مفعولاً منصوباً، أو المفعول مضافاً إليه مجروراً، وهذا الثبات يزيد من صلاحية قواعدها لتكون قواعد علميّة^(٢).

وفي ثبات قواعدها واطرادها واتفاقها على مرّ السنين يقول ابن جني: «وليس يجوز أن يكون ذلك كلّ في كل لغة لهم، وعند كل قوم منهم حتى لا يختلف ولا ينتقض ولا يتهاجر، على كثرتهم وسعة بلادهم، وطول عهد زمان هذه اللغة لهم، وتصرّفها على ألسنتهم اتفاقاً وقع حتى لم يختلف فيه اثنان، ولا تنازعه فريقان، إلا وهم له يريدون، وبسياقه على أوضاعهم فيه معنيون، ألا ترى إلى اطراد رفع الفاعل ونصب المفعول والجر بحروف الجر والنصب بحروفه والجزم بحروفه، وغير ذلك من حديث الشّية والجمع، والإضافة والنسب والتحقيق، وما يطول شرحه، فهل يحسن بذي لبّ أن يعتقد أنّ هذا كلّ اتفاق وقع، وتوازّد اتّجه!»^(٣).

ويقول: «ولو كانت هذه اللغة حشواً مكياً، وحشواً مهياً لكثّر خلافها وتعدّدت أوصافها، فجاء عنهم جرّ الفاعل ورفع المضاف إليه والمفعول به، والجزم بحروف النصب، والنصب بحروف الجزم، بل

(١) الخصائص ٢٤٦/٣.

(٢) وقد جمع الباحث البروفيسور مهدي الفلّوجي اثني عشر دليلاً على بقاء اللغة العربيّة حيّة، واستحالة فنائها كما فئت وتنفى الكثير من اللغات، استمع إلى: فناء وبقاء، موت اللغات وحيّة اللغة العربيّة، د. مهند الفلّوجي، فيديو، الشابكة.

(٣) المصدر نفسه ٢٣٨/١.

جاء عنهم الكلام سُدىً غيرَ مُحَصَّل، وغُفلاً من الإعراب، ولاستغنى بإرساله وإهماله عن إقامة إعرابه، والكُلْف الظَّاهرة بالمحاماة على طَرْد أحكامه»^(١).

ومنها بروز علماء العجم في تأليفهم في اللغة العربية، ودراستها والتبصُّر في خصائصها وفهم دقائقها ولطائفها، حتَّى كأنَّهم هم أهلها، بل قد يفوقون أهلها في ذلك، فأنت تجد مصنفاتهم تضاهي مصنفات العرب وتزيد عليها، وما ذلك إلَّا لصلاحية العربية لأن يتبنَّى قواعدها كلُّ امرئ، فتصبح كأنَّها قواعد لغته، لا ينقص عن أهلها في شيء.

ومنها أنَّها قواعد وصفية تصف اللغة العربية التي يشهد بفضلها القاصي والداني، والعربي والعجمي ممَّن يُنصفون، وإلى الحقِّ يُذعنون، فلا شكَّ في أنَّها ستكون من التَّكامل والاتِّساق والمتانة والرفعة والترابط والمنطقية ما تكون منه لغتها التي تصفها.

وفي ذلك يقول ابن جني: «فهذا ونحوه يدلُّك على قوَّة تداخل هذه اللغة وتلامحها، واتِّصال أجزائها وتلاحقها، وتناسب أوضاعها، وأنَّها لم تُقْتَعث اقتعاثاً، ولا هُيَلت هَيْلاً»^(٢)، وأنَّ واضعها غني بها، وأحسن جوارها وأمدَّ بالإصابة والأصالة فيها»^(٣).

ومنها أنَّ علل هذه القواعد تتفق مع الدُّوق البشريِّ والحسِّ العالميِّ، والفكر الطبيعيِّ، أقرَّ بذلك عالم العربية العجميِّ ابن جني حين قال: «ولست تجد شيئاً ممَّا علَّل به القوم»^(٤) وجوه الإعراب إلَّا والنَّفْس تقبله، والحسُّ منطوٌّ على الاعتراف به؛ ألا ترى أنَّ عوارض ما يوجد في هذه اللغة شيءٌ سبق وقتَ الشرع، وفُزِعَ إلى التَّحَاكُم فيه إلى بديهية الطَّبع، فجميعُ علل النَّحو إذاً مواطئةٌ للطَّبع، وعللُ الفقه لا ينقاد جميعها هذا الانقياد»^(٥).

ومنها شرفُ القائمين على القواعد النَّحويَّة، الواضعين لها، والرُّوَاة للأشعار التي قامت القواعد عليها، والثَّقة بدينهم وخلْقهم وأمانتهم وعقولهم ونقولهم واستنباطهم واستحالة تواطئهم على الكذب.

يقول ابن جني: «باب في صدق النَّقْلَة وثقة الرُّوَاة والحَمَلَة:

(١) الخصائص ١/٢٤٤.

(٢) أي لم توضع جُزْأً.

(٣) الخصائص ١/٣١٢.

(٤) أي التَّحْوِيلُون.

(٥) الخصائص ١/٥١.

هذا موضعٌ من هذا الأمر لا يعرف صحته إلا من تصوّر أحوال السلف فيه تصوّرهم، ورآهم من الوفور والجلالة بأعيانهم، واعتقد في هذا العلم الكريم ما يجب اعتقاده له، وعلم أنّه لم يُوفّق لاختراعه وابتداء قوانينه وأوضاعه إلا البرُّ عند الله سبحانه، الحظيُّ بما نوّه به وأعلى شأنه.

أو لا يعلم أنّ أمير المؤمنين عليّاً رضي الله عنه هو البادئ والمنبئ عليه والمنشئ والمرشد إليه، ثم تحقّق ابن عباس رضي الله عنه به، واكتفأل أبي الأسود رحمه الله إياه، هذا بعد تنبيه رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وحضّه على الأخذ بالخطّ منه، ثمّ تتالي السلف رحمهم الله عليه واقتفاءهم آخرّاً على أول طريقه^(١).

زد على ذلك أنّ أكابر علماء العربيّة ورواة أشعارها هم الصّحابة والتّابعون وأتباع التّابعين، الذين قال فيهم الرّسول صلى الله عليه وسلّم: «خيرُ النّاس قرني ثمّ الذين يلونهم ثمّ الذين يلونهم»^(٢)، وجلّهم من حملة القرآن، ومن رواة الأحاديث، ومن الفقهاء والأصوليّين، ومن القراء العدول الثّقات المشهود لهم بالأمانة والصّدق، فإنّما هم شيوخ أبرار، يُفوّض النّاس إليهم أمور دينهم، ويأتمنّونهم على وحي السّماء، أفلا يأتمنّونهم على قواعد وحي السّماء، وشواهد من الشعر أقاموا عليها قواعدهم؟

ومنها مرونتها، وقابليّتها للاشتقاق والتوليد، وملاءمة اللهجات كافّة، وتقبّلها لدرجات عدّة من الفصاحة، يدخل فيها المرجوح كما يدخل الراجح، ويدخل فيها المقبول كما يدخل الفصيح والأفصح، وتحمل قواعدهما للعديد من المسامحات والاستثناءات وكثرة التفرعات.

فأنت تحكم بالصبغة العربيّة على كلام مُذيع يتكلّم في عصرنا، أو على مجلّة فنيّة منشورة في الأسواق، أو على منهج دراسيّ لطالب مبتدئ في أيّ مادّة دراسيّة، كما تحكم على شعر امرئ القيس بذلك، فانظر إلى اتّساع مضمار العربيّة، ومدى طواعيتها، وقابليّتها للأخذ والرّدّ والعلوّ والهبوط.

يقول ابن جني: «وسبب هذه الحمول والإضافات والإلحاقات كثرة هذه اللغة وسعتها، وغلبة حاجة أهلها إلى التصرّف فيها والتّركّح^(٣) في أثنائها، لما يلابسونه ويكثرون استعماله من الكلام المنثور والشعر الموزون والخطب والسجوع، ولقوّة إحساسهم في كلّ شيء شيئاً، وتخيلهم ما لا يكاد يشعر به من لم يألف مذاهبهم»^(٤).

(١) الخصائص ٣/٣٠٩.

(٢) صحيح البخاري برقم ٢٦٥٢.

(٣) أي التصرّف.

(٤) المصدر نفسه ١/٢١٥.

ويقول عن سهولة تعلّمها وتكثّفها: «لم يؤتوا هذه اللغة الشريفة المنقادة الكريمة إلّا ونفوسهم قابلة لها مُحسّنة لقوّة الصنعة فيها، معترفة بقدر النعمة عليهم بما وهب لهم منها»^(١).

فهذه الأمور وغيرها تعضّد صلاحية قواعد العربية لتكون قواعدً عامّةً للغات البشريّة كافّة، ففيها من الأدلّة ما تسكنُ النفسُ إليه سكونُ الصادي إلى برد الماء.

فلهذا كلّهُ يُقترح على من فزع إلى صياغة قواعد كونيّة ونحو كَلّي أن يختصر الوقت والجهد، فيبدأ باللغة العربيّة، من قواعدِها ينطلق إلى استنباط قواعد كَلّيّة ومبادئ عامّة، ومن ثَمَّ يعمد إلى تطبيقها على اللغات الأخرى، فيضيف ما يضيف ويغيّر ما يغيّر وفقاً للتفاصيل الخاصّة بكلّ لغة، حتى يكونَ له ما أراد، ويُمثّل ههنا بقول الجرجاني: «فلولا الإخلاد إلى الهويني وترك النظر وغطاءُ أُلقي على عيون أقوام لكان ينبغي أن يكون في هذا وحده الكفاية وما فوق الكفاية»^(٢).

ولا يُفهم من هذا الكلام أن يُهضم حقُّ التوليديّين أو يُضَيّع صنيعهم، ويُجعل هباءً منثوراً، بل من الإنصاف أن لا يُبخس النَّاسُ أشياءهم، فلتشومسكي الفضل في أن اكتشف وجود ما يُسمّى بالقواعد العالميّة، وفي أن غاص في دراسة الفكر البشريّ وماهيّة العقل الإنسانيّ، وتوصّل من خصائصه إلى أنّ اللغة واحدة وإن اختلفت الألسن واللهجات، وإلى أنّ للغات كافّة أصولاً تجمع بينها، وقوانين كَلّيّة تلمّ شملها، فكان سباقاً رائداً في هذا الفكر الخلاق.

ويلخص نيل سميث تفردات تشومسكي وإبداعاته اللغويّة بقوله مقدّماً كتاب تشومسكي «آفاق جديدة في دراسة اللغة والعقل»: «إنّ ما هو مؤثّر في كتابة تشومسكي ليس فقط اتّساعها المُربّع ومداهما الكبير، بل إنّ بعد نصف قرن لا يزال يمتلك القدرة على الإدهاش، من ملاحظة أنّ الكائنات البشريّة ليست نوعاً طبيعياً، إلى أهميّة اللغة اليابانيّة لتحليل اللغة الإنكليزيّة، من رفض اختراعه المشهور البنية العميقة، إلى حدسه بأنّ تلك اللغة رغم طبيعتها البيولوجيّة قد تكون قريبةً من الكمال، من التوتّر بين البديهة والعلم إلى المعاني الضمنيّة لما نعرفه حول بيت بنيّ اللون أو فنان من الشاي، كلّ شيء يتفاعل ليعطي رؤية فريدة وطاغية للغة والعقل»^(٣).

(١) المصدر نفسه ٢٣٩/١.

(٢) دلائل الإعجاز ٤١٥.

(٣) آفاق جديدة في دراسة اللغة والعقل، مقدمة.

ومّا قيل: «تمّ الاقتباس من تشومسكي أكثر من أيّ باحث آخر على قيد الحياة في مجال العلوم الإنسانية والفنون، بين عامي ألف وتسعمئة وثمانين وألف وتسعمئة واثنين وتسعين»^(١).

ولا تعجب إن أنكر عليك هذا الاقتراح المذكور قارئٌ مُحجّف أو حاسدٌ بعيدٌ من الإنصاف، فعارضك واشتأز قلبه من دعواك؛ فالعربُ اليومَ مُحاربون مُعادونٌ مُهاجمونٌ من العالمِ كلّهُ على الأصعدةِ كافّة، فليس من الغريب أن تُتهمَ لغتهم بالزّيغ والتخلُّف والفساد، وتُحاربَ وتُبدَل الجهودُ القصوى لُثمحى، وتُنتزع من جذورها، ويُعيّب ذكرُها عن تاريخ الفكر اللغوي العالميّ، فضلاً عن أن تُحاربَ دعوى صلاحية قواعدها لتكون صاحبة المقام الأسنى بين قواعد اللغات، ولهذا كلّهُ كان هذا الاقتراح ممّا لا تقوى عليه العبارة ولا يملك فيه إلا الإشارة!

(١) استمع إلى: محاضرة لورانس كراوس مع نوام تشومسكي، ٢٠١٥، (الشابكة).

خاتمة البحث

درس البحث التركيب النحوي من حيث مفهومه بين النحويين واللسانيين، والمصطلحات المتصلة به، ثم خصّ نظريةً لسانيّةً تركيبيةً حديثة بالدرس والعرض والتحليل، وهي نظرية تشومسكي التوليدية التحويلية، صاباً جهده على الطّور العاملي منها، الذي يسمّى الثورة العامليّة، ويُعدّ التطوّر الثاني الأعظم الذي أنجزه تشومسكي في قواعده التوليدية.

وهو يشتمل على النظريات الفرعية الآتية:

نظرية العمل، ونظرية الأثر، ونظرية الإحالة، والنظرية الموضوعاتية، ونظرية الحالة.

ثمّ انبرى لمقابلة هذه النظريات على ما في النحو العربيّ، ووضع يده على نقاط التلاقي ونقاط الاختلاف، فكانت نقاط التلاقي في منحين اثنتين:

المنحى الأوّل من حيث النظريات العامليّة الأساسيّة.

والمنحى الثاني من حيث المسائل المفردة المنشورة بين هاتيك النظريات.

فأثار بمقابلته هذه قضيتين اثنتين:

قضية اتّفاق النظريّتين اللسانيّة التوليدية والنحويّة العربيّة وتلاقيهما في نقاطٍ تزيد على الأربعين موضعاً، منها ما تتقدّم به النظرية العربيّة في خدمة التركيب النحويّ الخدمة الأنضج والأوفى، ومنها ما تتماثل به النظريّتان وتتطابق.

وقضية مخالفة النظرية التوليدية لأوضاع العربيّة وخصائصها، وأحكام النحو ومبادئه فيما يقارب الثلاثين قانوناً من قوانينها التي أثبتتها، ومن ثمّ خلص إلى امتناع تطبيق هذه النظرية على العربيّة في هذه المواضع على الأقلّ.

فكانت القضية الأولى — وهي قضية تماثل النظريّتين — تفيد أنّ النحو العربيّ أسبق من النظرية التوليدية إلى كثير ممّا جاءت به، وأنّ النحويين العرب قبل قرونٍ طويلة اكتشفوا ما استحدثه الغربيّون اليوم بل فضّلوه.

وكانت القضية الثانية — وهي قضية التعارض بين المبادئ التوليدية الثابتة وأوضاع العربيّة — تفيد أنّه لا ينبغي تطبيق مبادئ التوليدية على العربيّة جملةً وتفصيلاً، بل ينبغي الاحتراز من ذلك، وتمييز ما يلائم العربيّة ممّا ينافيها.

ثم ذكر البحث جملةً من الانتقادات التي وُجِّهت إلى التوليديّة، وأردفها بجملةٍ من المآخذ التي أخذت على النّحو العربيّ.

أتبع ذلك بطائفةٍ من النّقاط التي تعدُّ عند التوليديين تميّزاً وإبداعاً وتجديداً..

وفي الختام درس إمكانيّة الإفادة من القواعد التوليديّة في زيادة ضبط القاعدة النحويّة، ثمّ بحث في صلاحيّة كون القواعد النّحويّة العربيّة قواعد كلّيّة علميّة تصلح أن تطبّق على اللغات البشريّة على سبيل الإجمال لا التفصيل.

نتائج البحث

١. قدّم النحويّون العربُ جهوداً عظيمة هي في حقيقتها جوهرُ النظريات اللسانية المستحدثة وإن لم يسموها باسمها، وكانت جهودهم في ميادينها أنضج وأعمق وأوسع وأسبق وألصق بروح اللغة العربية وشواهدا التطبيقية العملية، على أنّ خدمة اللسانيين جاءت أوضح وأدق وأخص، وأكثر تنظيماً وتنسيقاً، وألصق بميدان التنظير التجريدي، لكونها جاءت في عصر معرّيّ مفتوح صبغته الحضارة والتكنولوجيا، وأفادت من علم الحاسوب والعلوم الفيزيائية والطبيعية والنفسية والفلسفية.

٢. الجديد الذي سبقت إليه التوليدية صياغة قواعد عالمية، وإقامة نحو كليّ يشترك فيه البشر على اختلاف لغاتهم، فكان همّها الدائم صياغة نحو كليّ تشترك فيه اللغات جميعاً مع مراعاتها البارامترات/ المتغيرات التي تخص كل لغة بعينها، في حين أنّ واضعي قواعد العربية لم يأتوا على ذكر قواعد لغات العالم بحال ولا أخطروها لهم ببال.

٣. التعليل النحويّ لم يكن الداعي إلى إنشاء النحو وقيامه، الباعث على وضع الأقيسة النحوية كما يعتقد باحثون لغويّون اليوم، إنّما الغالب على المنهج العامّ للنحو العربيّ صفة المنهجين الوصفيّ والمعياريّ، ثمّ يأتي المنهج التفسيريّ فيه تبعاً للأول، بخلاف التفسير عند تشومسكي، فقد كان سبباً في قيام قواعد نظريّته داخلاً في صميمها، فالريادة التي حققها تشومسكي أن انتقل بعلم اللسانيّات من مرحلة الملاحظة والتصنيف التي وقفت عندها البنيوية إلى مرحلة تفسيريّة تقوم على الكشف عن النماذج التي تتحكم بقدرة المتكلّم والسّامع اللغويّة.

٤. اصطبغت كلّ من النظريّتين النحوية العربية والتوليدية اللسانية بصبغة العصر الذي وُضعت فيه، فكان النحو متأثراً في جوانب منه بعلوم الكلام وأصول الفقه والمنطق، وكانت التوليدية متأثرة بعلوم الرياضيات والفيزياء والفلك والفلسفة والطب والعلوم الحاسوبية.

٥. من أهمّ الأصول النحوية التي اعتمدها النحويّون في إقامة قواعدهم السماع والقياس، أمّا التوليديّون فلا يعتدّون بهذه الأصول ولا يُبالون بها بالاً، فهم يعدّون السماع "نظرية البيغاء" والقياس "لا نفع فيه" وإن كان "أقلّ حماقة من مفهوم السماع" إنّما أقاموا نظريّتهم على قضية فطرية، مُزوّد بها كلّ متكلّم عاديّ بلغة ما، دون اكتساب أو تجربة أو سماع أو قياس.

فمرّد حكمهم على جملة ما بالقواعدية أو عدمها إلى حدس المتكلّم والعمليات الحوسبية في دماغه، فالذهن وحده القادر على الحكم على الجمل بالقواعدية أو عدمها، والمطلوب من النظرية التوليدية أن تبين آلية عمل الدماغ.

٦. التحوّيون العرب عُنوا بالتركيب النحويّ عنايةً لا تقلُّ عن عنايتهم بالمفردات، والإعرابُ عندهم الذي يحتلُّ مركز الصدارة في علم النحو إنّما هو قائم على التركيب.

فلا إعراب للكلمات مفردةً في عرف النحويّين، إنّما الإعراب لها مُتراففةٌ مع ما قبلها وما بعدها في الكلام، وهذا خلاف ما يعتقدُه بعض الدّارسين اليوم من أنّ الطابع الغالب على النحو العربي سيطرة الإعراب الكلمي الذي يرونه كذلك مسيطراً على العقلية العربية بأسرها، حاجباً عنهم رؤية واقع التركيب النحوي كما تراه القواعدُ التوليدية.

٧. ما جاءت به نظرية تشومسكي المستحدثة له مقابل في التراث العربي، والمقصود هنا بالتراث العربي كلّ ما أورثه العلماء العرب الأوائل من كتب لها صلة بالعربية من قريب أو بعيد، وآخرها كتب النحو التعليمي، فمن أراد مقابلة نظرية لسانية حديثة على العربية فعليه بمراجعة كتب النحو التطبيقيّ وسر أغوار بطون الكتب العتيقة من أمهات العربية في اللغة والبلاغة وأصول النحو لا الوقوف على كتب النحو النظريّ التعليمي وحدها.

وقد أثبت لك هذا البحث وخاصّةً الفصل الرابع أنّ معظم القضايا التي اشتمل عليها النحو العربي مقابلاً لمبادئ القواعد التوليدية مبعثرٌ في كتب العربية لا تكاد تجدها تحت عنوان يضمُّها، وفي الأغلب كتب التطبيق النحوي وكتب أصول اللغة وفقهاها وخصائصها هي المظنة التي تعثر عليها فيها، فإنّ لك فيها كنزاً واسعاً تُنفق منه، ومنها سائغاً تردّه وتصدر عنه.

٨. فصلت التوليدية جهودها التركيبية عن جهودها الدلالية بأن وضعت نظريةً مستقلةً بعلم الدلالة أسمتها "النظرية الموضوعاتية"، فخلصت النظريات التوليدية الفرعية الأخرى للتركيب الصناعي البحث، وتخلّصت من الرجوع إلى المعنى لمعرفة بنية التركيب وحقيقة تحليله التشجيّري، بينما امتزجت جهود النحويين العرب في خدمة التركيب النحويّ بالبلاغة أو ما يسمّيه المحدثون بالأسلوبية، فجاءت ضوابطهم وعباراتهم وتعليقاتهم وأحكامهم في كثير من الأحيان مصطبغة بصبغة بلاغية، من حيث التنظير النحوي والتعليل التجريديّ ومن حيث التوجيه التطبيقي والتخريج الإعرابي على السواء.

وذلك لأنّ الهدف الأوّل من صناعة قواعدهم ومقاييسهم خدمة المتكلّم وتسديد رميه وتمييم مقاصده وأغراضه، وتوضيح معناه الذي يدور في خلده حتى يكون الشّمس إشرافاً، وذلك من صميم عمل البلاغة لا يقوى عليه التركيب الصناعي وحده.

٩. نجم عن مراعاة البلاغة في إقامة القواعد النحوية تعدُّ تلك القواعد وزيادتها، فنشأ عن ذلك دقائق وخفيا لا إلى حدٍّ ونهاية، فإذا كان التوليديون قد ضبطوا درجات عدم المقبولية ودرجات الخرق فيما يخرق المبادئ التي وضعوها، فإنهم لم يجعلوا للمقبولية درجات، في حين أنّ النحويّين العرب زادوا على ما أتى به

التوليديون أن وصفوا الفصح والأفصح، وميّزوا الجيد من الأجد في الكلام، فكان ضبطهم أعلى وأدق وأخدم للنحو والبلاغة على السواء، فمدار جهود النحويين على الوصول باللسان إلى المستوى الذي لا شيء فوقه، لا على مجرد التبرئة من اللحن والخلط.

١٠. ثمة ظواهر نحوية ولغوية عربية كانت ميزة فريدة خالصة في جهود أرباب العربية القدامى لم يتطرق إليها التوليديون في شيء كنظرية الأصل والفرع، وظاهرة الحمل على المعنى والحمل على اللفظ، وظاهرة التعويض وظاهرة الحمل على النظر وظاهرة الاجتزاء، وظاهرة الاستخفاف، وظاهرة المجاز.

١١. حاول التوليديون أن يفلسفوا اللغة، ويضبطوا قواعد النحو بقوانين ومبادئ ثابتة، على غرار القوانين الطبيعية والمبادئ الصورية المنطقية المجردة، بحيث لا تكون عرضة لتبدل الأحوال، ولا تعصف بها رياح الأهواء النفسية والأوضاع السياقية، فجهدوا لصياغة قوانين رياضية وأنظمة حوسبية تضبط اللغة الإنكليزية خاصة وسائر اللغات الكونية عامة.

وهذا مطلب جاد مشروع شريف مبتغى لدى كل باحث ومفكر في أي فرع علمي تخصصي، غير أن ذلك يتعارض مع إنسانية الإنسان وخصوصيته التي يتميز بها عن سائر المخلوقات وهي الكلام، فإذا كانت الظواهر الطبيعية تحتل الضبط بقوانين فإن لغة الإنسان تأبى أن تطوع هذا التطويع؛ إذ تكتنفها المعاني التي تحول في خلده، وتدور في خاطره، ولا يمكنك التنبؤ بها ووضع ضوابط محددة صارمة لها.

١٢. للاعتداد بما جاء به التوليديون وغيرهم من نظريات مقاييس بما يؤخذ عند النظر في كل مستحدث، منها: مراعاة المعنى والسماع والدليل الحالي المقامي ومعرفة مقاصد العرب والاستخفاف وأمن اللبس.

١٣. بعض قواعد التوليدية قد تُسدّد بعض قواعد العربية، فتقلل من عثرات المتعلم كقاعدة الخصائص المعجمية الانتقائية للأفعال.

١٤. بعد مقابلة النظرية التوليدية على ما في العربية تجد أن مضمونها يقع في طائفتين اثنتين، على أساسهما تُحدّد موقفك من النظرية:

- الطائفة الأولى: كل ما ذكر تحت عنوان: «جهود علماء العربية المقابلة لما استحدثه التوليديون»، وهذا لسنا بحاجة إليه من اللسانيات، وبإمكاننا الاستغناء عنه، اللهم إلا على سبيل الاستئناس، كما لو أنك تقرأ لنحوي متأخر، وإن لم يكن في كلامه أي جديد، فقد علمت علماً أبي أن يكون للشك فيه نصيب وللتوقف نحوك مذهب أن جهود علماء العربية تضاهي تلك النظريات إن لم تفقها.

- الطائفة الثانية: كل ما ذكر تحت عنوان: «مواضع مما أطلقه التوليديون وفي العربية ما يردّه» وقد ساق هذا البحث في الفصل الخامس ما يزيد على ثلاثين موضعاً من قواعد التوليدية وقوانينها يتعارض ويتنافى مع

العربية؛ إذ فيها ما يدفعه ويردّه، ولا تحتاج بعد قراءتها إلى عناءٍ لتخلّصَ إلى الموقف الذي ينبغي أن يُتخذ منها والنتيجة من ذلك، فقد صرّح تشومسكي نفسه بالنتيجة، فقال: «إنَّ أقوى برهان ممكن لإثبات عدم صلاحية نظرية لغوية هو أن يبيّن المرء أنَّها لا يمكن تطبيقها، على إحدى اللغات الطبيعية، وهناك برهانٌ أضعف، ولكنّه واف لإثبات عدم الصلاحية، وهو أن يبيّن المرء أنَّ هذه النظرية لا تنطبق إلّا بشكل رديء، أي أنَّ كلَّ نظام للقواعد يُقام طبقاً لهذه النظرية يكون معقّداً للغاية، واعتباطياً، ولا يُقدّم لنا شيئاً من المعرفة».

فالموقف العام الذي ينبغي أن يُتخذ من التوليدية إلى ما يلي:

- الاطلاع عليها، وهو أمرٌ لا بدّ منه، ولاوعي عنه.
- ما خالف النحو يُترك.
- ما وافق النحو لا حاجة لنا به إلا على سبيل الاستثناس، فهو مسموع من أجدادنا التحوّيين من قبل.
- تخصيص ما عمّمته التوليدية من مبادئ على سائر لغات العالم؛ إذ منه ما لا ينطبق على العربية.
- تصحيح نسبة ابتكار بعض النظريات الفرعية للتوليدية، واكتشاف بعض القوانين من حيث المضمون والمحتوى لا من حيث الأسماء والقوالب، فنسبة ابتكار كثير من نظريات التوليدية الحقيقة إلى النحاة العرب الأوائل لا إلى تشومسكي، ونسبة القوالب إلى تشومسكي، سواء ثبت أخذه من النحو العربي أم لم يثبت.
- ١٥. عند تطبيق قواعد تشومسكي على العربية تجد منها ما ينساق مع تلك اللغة، ومنها ما يتناقض، فإذا كان تطبيقها يخلّ بالمعنى ويجافي روح اللغة عدلت عنها وأقبلت على المعنى؛ إذ المعنى لا بدّ منه.
- وإذا كان التطبيق يستوجب منك مخالفةً لعبارة ألفتها من النحاة لكنّه يوصلك إلى المعزى نفسه فلا يمسّ حرمة المعنى فلا حرج عليك أن تقبل تلك القواعد وتأخذ منها، إذ الأمر مجرد مخالفةٍ لظاهر لفظ النحاة وقولهم، ومن القالب بدّ.
- ولأنّ تُقدّم مادّة نحويّك القدماء بلغة العصر العلميّة المباشرة البسيطة فيصير وعيها متاحاً للقراء من أرباب العربية وأرباب علوم العصر الأخرى على السواء خيرٌ من أن تظلّ هذه المادّة حبيسة صدور أهلها ممّن أتقنوا آليّة فهم النصوص القديمة، وسبّر أغوارها واستنطاقها بما يبتغون.

١٦. فلسفة اللغة لا تقلُّ شأنًا عن قواعد اللغة، وكان أبو الفتح عثمان بن جني في كتابه الخصائص قد فتح بابَ هذه الفلسفة ووضع حجرَ الأساس في التأصيل لها، واليوم نرى المحدثين قد قطعوا أشواطاً كبيرة في هذا المجال، فينبغي مواصلة جهود ابن جني للمجيء برؤى لغوية عربية فلسفية مماثلة.

١٧. يُستبعد الرأي الذي يعتمد السيرة التاريخية العلمية الذاتية لتشومسكي ليقول: إنَّ تشومسكي أخذ نظريته من النحو العربي؛ لأسباب كثيرة أحصاها البحث؛ غير أنَّ اعتماد الأدوات العلمية والوسائل اللغوية يؤدِّيك إلى ما يلي:

رصد هذا البحث في الفصل الرابع ما يزيد على أربعين موضعاً من القوانين اقترحها التوليديون وابتكروها، وفي كلام النحويين العرب ما يماثلها جملةً أو تفصيلاً، فماذا يعني ذلك؟

إنَّ أدنى نظر في نظريات التوليديّة مقابلةً على النحو العربي يُنبئ أهما يخرجان من مشكاة واحدة، ويسيران في وادٍ واحد، وقد تُرك الحكم للقارئ، فإن شاء قال باحتمال وقع الحافر على الحافر وتلاقي العقول النيرة عبر العصور، وإن شاء قال بأخذ اللاحق عن السابق، أيّاً كان طريقه وسيله إلى ذلك الأخذ!

١٨. ثمة قضية ملغزة تثير الدهشة والحيرة لا يمكن غض الطرف عنها، وهي إغفال ذكر اللغة العربية من بين سائر اللغات العالمية التي حاول تشومسكي تطبيق نظريته عليها، والتي نالت حظاً وافراً من اهتمامه في معرض التمثيل على كلفة قواعده على صعوبتها وتعذر فهمها لبعدها من العربية لغته الأم، فمثّل لها كلّها، ما عدا اللغة العربية على كثرة المتكلمين بها وانتشارهم في أرجاء المعمورة، وإطلاعه على العربية أمرٌ لا يُنكر جملةً إن أنكر تفصيلاً، فلا يُستبعد أنَّ لغة اسمها العربية طرقت سمعه يوماً، ووسائل الإطلاع في عصره سهلة ميسرة تنقاد ولا تَعْتَصُصُ على الباحث المبتدئ الضعيف، فضلاً عن أن يكون صاحب نظرية لغوية فكرية، وصاحب المقام الأول بين علماء عصره في التأليف والدرس والإطلاع والتحري والبحث، وهذه قضية من أعجب القضايا إن وجدت متعجباً، فعلام يدلُّ هذا الإغفال؟

١٩. يجول في خاطر المرء قبل أن يبدأ الدرس والبحث أنه سيعثر على جذور لنظرية تشومسكي في كلام النحويين وجهود اللغويين العرب الأوائل، فإذا أقصى ظنونه جانباً، ليرى ما سيتمخض عنه البحث بأدواته العلمية فجأه بعد المقابلة والمعارضة أنه لم يعثر على جذور فحسب، ولا على جذوع وأغصان، بل صادفته جناتٌ مُدهامةٌ وارفة الظلال من جهود النحويين، تؤيُّ أكلها كلّ حين، فكيف أتيج لتلك القُدُمى على بعد عهدها، وقلة الوسائل والأدوات المتاحة والمواد العلمية أن تضاهي الثانية الحديثة وهي ضاربة في القدم هذا الضرب، فالأولى انبثقت قبل آلاف السنين، والثانية عمرها أقل من نصف قرن.

٢٠. سبق علماء العربية إلى الكلام على مجمل ماحوته نظريات التوليدية الآتية: (نظرية العمل، ونظرية الربط، ونظرية الأثر، ونظرية الحالة، والنظرية الموضوعاتية)، غير أنَّ حديثهم عنها إما أن يندرج في طيات

أبواب النَّحو، ويفترق بين ثناياها مُبعثراً، (فمثلاً الكلام على الرِّبْط يدخل في أبواب: الضمير، والاسم الموصول، والاستفهام، والمبني للمجهول، والمبتدأ والخبر، والمفعول المطلق، أمّا اللسانيون المحدثون فقد جمعوه في مسألة نظرية واحدة أسموها «نظرية الرِّبْط»، وكذا يُقال في سائر النظريات).

وإما أن يكون قد عُبر عنه بعبارات القدماء البعيدة عن اللغة المستعملة اليوم، لذلك لم يلاق من يُحسن تلقّيه وتلقّيه والعناية به وتطويره، وبناء نظريات عليه، فتقصرنا عن تقريب تراثنا إلى الأمم بصورة تنساق مع العصر وتسايه، وتُنافِس ما امتحض عنه من نظريات أجبرنا على اللجوء إلى نظريات مستحدثة مبتدعوها الحقيقيون هم العرب الأوائل لا غيرهم، فعل سبيل التمثيل لا الحصر أشار ابن جني في باب واحد من أبواب الخصائص إلى قضايا ثلاثٍ كبرى من القضايا التي تمثّل أركان نظرية تشومسكي وأسسها، ألا وهي: «الحُدُس» و«الملَكَةُ اللغوية» و«القواعدُ الكلّية»، كلّ ذلك ضمّنه باباً بعنوان: «باب في أنّ العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها»، فأين من يُحسن تلقّف هذه الدُّرر ويعيد صياغتها بمفهوم العصر ومصطلحاته لتقف في وجه النظريات اللسانية المستحدثة، فتعلن لها عن سبقها وبكورها وأصالتها واستغنائها عنها.

٢١. توصّل البحث إلى أنّ النظريات التوليدية التي تناولها بالدّرس كلّها جسّد واحد، يكمل بعضها بعضاً، ويشد بعضها من أزر بعض؛ فالعامل هو الذي يحدّد الأدوار المحورية، ويسمّ الحالات الإعرابية، وبسببه وبسبب الحالات الإعرابية تنشأ الآثار، ومن أجل الآثار تلك يُحتاج إلى الرِّبْط.

فلا بدّ لمن يتناول نظرية من هذه النظريات بالدّرس أو التحليل أن يتناولها مُضامّةً إلى أخواتها غير منفصلة منها.

٢٢. منهجية تقسيم النظريات التوليدية روعي فيها الشكل وأُغفل المضمون، فأدّى ذلك إلى تداخل وخلط لا تشتكي من عنائه إذا نظرت في مثيله من النحو العربي، وإن كان التوليديّون أسبق إلى تسمية النظريات والعمل على استقلال بعضها عن بعض، ففصلوا بين نظريات العمل والربط والحالة والآخر والذي ينبغي أن تكون عليه خلاف ذلك، فهي كما رأيت - جسّد واحد لا يُستطاع فصل أمشاجه بعضها عن بعض، في حين تناولها النحويّون العرب تناولاً يراعي روحها ومضمونها، وإن لم يسموها بأسمائها الواضحة اليوم، فقد ربط النحويّون العرب بين العامل والحالة، فالعامل هو الجالب للحالة ومن ثمّ للحركة الإعرابية، وهم المعرب دائماً معرفة سبب كل حركة، أي العامل فيها والجالب لها.

٢٣. إذا أردت إقامة نظرية لغوية تتألف ممّا جاء به علماء العربية، لتقف في مقابل النظرية التشومسكية كانت نظريتنا العمل والحالة التوليديّتان نظريةً واحدة في الجانب العربي، تسمّى: «نظرية العمل والحالة»، وينبغي تمييزها من نظرية تشومسكي التي ترجمها المترجمون إلى «نظرية العمل والإحالة»، فكلّ من هاتين النظريتين يسعى في وادٍ؛ لأنّ الإحالة تعني الرِّبْط وتفسير الضمائر، والحالة تعني الحالة الإعرابية من رفع أو

نصب أو جرّ، والمسبّب لها هو العامل، لذلك تُجمع نظريّتنا العمل والحالة في نظريّة واحدة، وتفصل من نظريّة الربط والإحالة.

ولعلّ الصّواب كذلك أن تُجمع نظريّتنا الأثر والرّبط في نظريّة واحدة، وليكن اسمها «نظريّة التفسير والتقدير» فالأثر بحاجة إلى ما يفسّره ويظهره، وكذا الأشياء التي تحتاج إلى روابط تصلها بما قبلها ليظهر تفسيرها.

٢٤. حاول البحث أن يلتمس في جهود علماء العربيّة مثيلاً أو نظيراً مكافئاً للنظريات العامليّة وما يدور في فلكها من مسائل وقوانين ومبادئ جديدة في ميادينها، مستحدثة في بابها، فألقى الكثير ممّا ابتغى عند علماء العربيّة الأوائل جُلّهم، ووجد ضالّته في معظم مصنّفاتهم وآثارهم، لكنّه لم يرَ فيها أصلب مكسراً ولا أحمد مخبراً من كتاب الخصائص لابن جنيّ، فكان بذلك أبو الفتح صاحب الجهد الأكبر والفضل الأوفر في هذا البحث، فقد تنبّه إلى فكرة المنهج التحليلي الاستنباطيّ التفسيريّ في التفكير النحوي، ومن ثمّ فلسفة قضاياها، والعودة بأحكامه إلى أصولها وأسسها، وجمع قواعده تحت ظاهرة عامّة تنتظمها، والرجوع بظواهره إلى تفسيرها وتعليلها.

وبهذا يكون أقرب علماء العربيّة منذ ذلك الوقت المبكّر إلى فكر المنهج التشومسكي التوليدي المستحدث، وربّما بدا لك في هذا البحث أنّ ابن جني صاحب معظم القضايا والمسائل اللغويّة العربيّة التي تقابل ما جاء به التوليديّون، وتنافسوه وتفوقوه، وثبت سبق اللغويّين العرب وتفوّدهم، ولولا كتاب الخصائص لابن جني ما كان للبحث أن يصل إلى النتائج التي وصل إليها، وما أمكن له أن يثبت جدارة العرب في الجوانب التي أثبتّها.

يليه كتاب «مغني اللبيب» لابن هشام الأنصاري، وهو أقرب مؤلّف نحويّ عربيّ -وفق ما توصّل إليه هذا البحث- إلى نظرية تشومسكي، ليس بمحتواه فحسب، بل في طريقة عرضه ومنهج تقديمه، وأقصد بالتحديد ما حواه الباب الخامس من كتابه إلى تمام الباب السابع، كانتباهه إلى فكرة وضع ضوابط كليّة للمسائل الجزئية، والتفاتة إلى دقائق وأحكام ضابطة تخصّ المغرب، وتتنظّم عمل فكره، وتدخل في صميم الفكر الاستنباطيّ الذي يسدّد الإعراب، فكان عمله هذا السبق الفكري والإنتاج العقلي الذي يضاهي به عمل التوليديين وطريقة تفكيرهم ووسائل تعييدهم القواعد، وإنشائهم القوانين والمبادئ.

فإذا كان للنظريّة اللغويّة الفكرية العالميّة من عرش فحقّ لابن جني أن يتبوّأه بجدارة، وحقّ لابن هشام أن يكون وزيره، فلهما الفضل في الكشف عن مفهومات صريحة ومبادئ واضحة ودقائق عميقة، تقترب من فكر اللسانيين اليوم، وتحاكي مدلولاتها.

ويأتي عقب هذين الشيخين في المنزلة الثالثة الإمام عبد القاهر الجرجاني، الذي أدار كتاباً يربو على ستمئة صفحة ليثبت لك أنّ النحو والبلاغة صنوان لا ينفصلان، وأنّ عماد علوم البلاغة توخّي معاني النحو أي أحكامه وقواعده، وأنّ المزيّة لا تُعزى إلى لفظ ولا إلى معنى، فكلاهما معروف، لا يخلو من أن يكون مطروقاً مسموعاً، إنّما

المزية والفضل لإقامة علاقات جديدة بين معنى ولفظ، أي علاقات نحوية، وأحكام نحوية، بما تكون الجدة والابتكار، وذلك الذي برع به القرآن الكريم أفصح الفصحاء، وبهر به عقول البلغاء، حتى عجز الإنس والجن عن مطالته أو الإتيان بسورة مثله.

لذلك على من يسعى إلى تقديم جهود العرب إلى اللسانيين الغربيين ليخدم الفكر الإنساني أن يترجم هذه الكتب الثلاثة "الخصائص" و"دلائل الإعجاز" و"مغني اللبيب" مشروحةً مفسرةً موضحةً بلغة العصر النقية المباشرة، فيكون بذلك قد أسبع على الفكر اللغوي الإنساني وإبلاً من العلم والعطاء.

٢٥. بتوظيف المعادلات الرياضية والنظريات المنطقية التي هي عمدة التوليديين يمكننا أن نستنتج المعادلة العلمية الآتية: إذا كانت قواعد تشومسكي ونظرياته علميةً كونيةً مختبرةً صلاحيتها للغات كافة، ورأيت فيها تطابقاً شبه تام مع ما قاله النحاة العرب، وكان النحو العربي موضوعاً لخدمة القرآن الكريم بلا خلاف، ومقعداً وفق أوضاع لغة القرآن العظيم اللغة العربية = فهل يعني هذا أن قواعد اللغة العربية قواعد كونية علمية، وأن لغة القرآن الكريم هي لغة كونية كما هو كتاب كوني؟ إذ القواعد التي ضبطت لغته تتناسب مع قواعد تشومسكي التي وضعت للغات العالم كافة؟

ولتشومسكي الفضل في أنه أول من لفت - من حيث لا يشعر - إلى هذه المكانة العظيمة للغة العربية، ونبّه على موقعها من خارطة اللغات العالمية.

٢٦. ولا يغض ما ذكر من شأن هذا العالم الكبير تشومسكي، ورسوخ قدمه وعلو كعبه، فجهوده الفكرية تعم الكثير من مجالات العلوم الإنسانية، وتوليه ريادة ما بعدها ريادة في مناح فكرية كثيرة، لغوية ونفسية وفلسفية وسياسية، وتقضي له بالحذق والأستاذية، وسعة الذرع وشدة المنة، فهو عالم حسبك من عالم، وهذا البحث يخلص إلى القول فيه: «تشومسكي ابن جني عصره»، آية ذلك المسائل والمبادئ التوليدية التي جلاها ووضع أسسها اليوم، وأثبت هذا البحث سبق ابن جني إليها، فانظر إلى تلاقي العقول النيرة عبر العصور، وما اشتمل عليه العالمان من لطف نظر وفضل روية وقوة ذهن وشدة تيقظ.

اقتراحات البحث:

تقدّم البحث بالاقتراحات الآتية:

١. ينبغي للدارسين النظر في نظرية تشومسكي الأخيرة «برنامج الحد الأدنى» على المنوال الذي يعرض ما جاء فيها على النحو العربي ليتبين موقعه منها، ويميّز ما يصح تطبيقه على العربية ممّا لا يصح، ليفيدونا بالجديد.
٢. إمكانية الاستفادة من بعض القواعد التوليدية في زيادة ضبط القاعدة النحوية.
٣. النحو العربي يصلح أن يكون نحواً عالمياً كلياً.
٤. ترجمة كتاب الخصائص لابن جني إلى اللغات الأخرى مع شرحه، ليكون منطلق النظريات اللسانية الحديثة.
٥. إنشاء نظريات عربية تشومسكية، مضمونها مستفاد من جهود العرب، وقالها مأخوذ من الأطر اللسانية الحديثة ولغتها لغة العصر الميسرة، لتجمع بين العمق والدقة.
٦. ضرورة مواصلة السير، وتأليف كتب في فلسفة اللغة وخصائصها والتأملات والخواطر ووجوه الحكمة فيها وأصول النحو وفقهه على غرار صنعة ابن جني في الكتاب اليتيم "الخصائص".

فهرس المصطلحات المستعملة

المصطلح اللساني الإنكليزي	ما يُقاربه في العربيّة
ability	قدرة
Acceptability	المقبولية
accusative	حالة المفعولية (النصب)
acquisition	اكتساب
adjacency	تجاور
adjacent	مجاور
adjective	صفة
adjective phrase	ركن وصفي
adjunction	إلحاق
adposition	حرف معنى
Affixes	اللواصق
Agent	الفاعل
Agreement	التطابق
anaphor	عائد
Anaphoric	عائدي
Anaphoric binding	ربط الإحالة
antecedent	مفسّر (المرجع)
article	الأدوات
association	الربط
Universal categories	الفئات الكلّية
Binder	الرابط (الإحالة أو العلاقة العائدية)
binding theory	نظرية الإحالة

المتغير الرابط	binding variable
مرتبط	bound
ضمير مرتبط	bound pronoun
نظرية الفصل	bounding theory
الأقواس (المعقوفات)	bracket
ركن فاعل الفعل المبني للمجهول	By- phrase
حالة (إعرابيّة)	case
مبدأ متاخمة الحالة	Case adjacency principle
محدّد الحالة	Case assigner
مرشّح حالة الإعراب	Case filter
موضع موسوم الحالة	case – marked position
نظرية الحالة الإعرابية	Case theory
فئة	category
فئة معجمية	category lexical
فاعل منطقي	Logical subject
سلسلة	chain
جملة	clause
تكملة جمليّة (فضلة جمليّة)	clausal complement
ضمير متصل	clitic
ضمير انعكاسي	reflexive
بنية معرفية	cognitive structure
المحمول	comment
البديهة	Common sense
كفاءة	competence
تكملة/ فضلة	complement
مكوّن	component
فعل مركب	compound verb

حوسبة	computation
نظام حوسي	computation system
تصور	concept
مشجّر	configuration
مكوّنات	constituents
قيد	construct
الجوار	contiguity
نواة	core
الإبداع	creativity
المعطيات اللغويّة	data
جملة خبرية	declarative sentence
استنباط	deduction
البنية العميقة	Deep structure
تحويل احذف العنصر ميم	Delete-wh transformation
الدلالة	Denotation
الاشتقاق	Derivation
وصفي	descriptive
الخطاب	discourse
مجال	domain
جملة متضمّنة/ مدججة	embedding clause
تجريبي	empirical
عنصر فارغ	Empty category
مبدأ العنصر الفارغ	Empty category principle
أفعال القلوب	Epistemic verbs
تجربة	experience
تفسير	explanation
مبدأ الإسقاط الموسّع	extended projection principle
النظرية المعياريّة الموسّعة	extended standard theory

فعل متصرف	finite verb
متصرّف	finite
شكل	form
شكلي	formal
جنس	gender
توليدي	generative
جر	genitive
الجر بالإضافة	Genitive case
الفصيلا العاملة	Governing category
العمل	Government
نظرية العامل	Government theory
العوامل	Governors
نحو	grammar
القواعد التوليدي	Generative grammar
رأس	head
هرمي	hierarchical
بنية هرمية	hierarchical structure
مفعول غير مباشر	indirect object
استقراء	induction
غير متصرف	infinitival
ضمّ	incorporation
استدلال	inference
الحالة الأولى	initial state
المصدر المؤوّل	infinitive
جملة فعلها غير متصرف	infinitival.clause
فطري	innate
بنية داخلية	internal structure

تأويل	interpretation
استفهامي	interrogative
حدساً	intuitively
مفهوم ثابت	invariant conceptual
مبدأ ثابت	invariant principle
المعرفة	Knowledge
لغة	language
ملكة لغوية	faculty language
تعلم	learning
معجمي	lexical
فئة معجمية	lexical category
خصيصة معجمية	lexical property
معجم	lexicon
لساني/لغوي	linguistic
فاعل منطقي	logical subject
الكفاءة اللغوية	linguistic competence
التجربة اللغوية	linguistic experience
الكليات اللغوية	linguistic universal
تمثيل منطقي	logical representation
بنية منطقية	logical structure
فعل رئيس	main verb
قواعد ذهنية	mental rule
عقل/الدماغ	mind/brain
أصغر مجال / المجال الإصغري	minimal domain
الحالة الصرفية	morphological case
نقل / تحريك	movement
حالة الرفع	nominative
مكون اسمي	noun phrase

أثر المركب الاسمي	NP –trase
مفعول	object
إجباري / إلزامي	obligatory
ربطي	operative
رابط	operator
اختياري	optional
رتبة	order
متغير	parameter
نمط	pattern
المبنى للمجهول	passive
الشخص	person
الإدراك	perception
عبارة	phrase
بنية الركن	phrase structure
يسبق	precede
المحمول	predicate
عملية	process
مبدأ الإسقاط	Projection principle
نظام الضمائر	Pronominal system
خصيصة	property
ضم	pro
يحيل	to refer
الإحالات	references
تعبير إحالي	referent expression
الضمائر الانعكاسية	reflexives
الجملة الموصولة	relative clause
تمثيل	representation

قاعدة	rule
خصيصة دلالية	Semantic property
وظيفة دلالية	semantic role
الجماعة اللغوية	speech community
بنية	structure
تركيب	syntax
تمثيل تركيب	Syntactic representation
فاعل	subject
نسق (نظام)	system
زمن	tense
الموضوع	Topic
أثر	trace
نظرية الأثر	Trace theory
النظرية الموضوعاتية	Thematic theory
القواعد التحويلية	Transformation rules
الوظائف الموضوعاتية	Thematice roles
النحو الكلي	Universal Grammar
متغير	variable
متغير مربوط	variable bound
تنوع	variation
نقل الفعل	Verb movement
مكوّن فعلي	verb phrase
فعل متعد	verb transitive

فهرس الرموز والاختصارات المستعملة للمصطلحات:

الرمز	المصطلح
ف	فعل
اس	اسم
أد	أداة
ج	جملة
ر. ج	ركن جملة
م. ف	مكوّن / مرّكب فعلي
م. اس	مكوّن / مرّكب اسمي
سّ	إسقاط موسّع / ركن اسمي موسّع
ع. اس	عبارة اسميّة
م. به	مفعول به
تط	تطابق
ز	زمن
صر	صرفة
إ/ت	إعراب التصريف
ض	ضمير مستتر
ضم	ضمير مستتر "من نوع خاص"
أث	أثر
س	سلسلة
مقع	مقولة عاملة
م ح	مركب حرفي

ر. اس	ركن اسمي
ر. اس. ف	ركن اسمي فارغ
L G B	محاضرات في الحكم والربط
\overline{X}	الإسقاط الموسّع/ الأعظمي

المصادر والمراجع:

العربية والمترجمة:

- أدب الدنيا والدين، لأبي الحسن الماوردي، تعليق محمد كريم راجح، دار اقرأ، بيروت، ط ٤، ١٩٨٥.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٩٩٨.
- أسرار البلاغة في علم البيان، لعبد القاهر الجرجاني، صححه السيّد محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، ١٩٨٢.
- أسرار العربية، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق محمد بهجت البيطار، وعاصم بهجت البيطار، دار البشائر، دمشق، ط ٢، ٢٠٠٤.
- الأشباه والنظائر في النحو لجلال الدين السيوطي، تحقيق ثلة من المحققين، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨٧.
- الأصول في النحو، لأبي بكر بن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة.
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، تحقيق د. غازي زهير زاهد، عالم الكتب، ط ٢، ٢٠٠٨.
- الإغفال لأحمد بن عبد الغفار أبي علي الفارسي، تحقيق د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، مركز جمعة الماجد، دبي، ٢٠٠٣.
- آفاق جديدة في دراسة اللغة والعقل، نوام تشومسكي، ترجمة عدنان حسن، دار الحوار، اللاذقية، ط ١، ٢٠٠٩.
- الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، د. ميشال زكريا، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، ط ٢، ١٩٨٦.
- أمالي ابن الشجري، لابن الشجري، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٩٩٢.
- أمالي ابن الحاجب، لابن الحاجب، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار الجليل، بيروت، ودار عمار، عمان.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات بن الأنباري، دار الجليل، ١٩٨٢.
- أنظمة الربط في العربية، أ. د. حسام البهناوي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٣.

- أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، د. حسام البهنساوي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٩٩٤.
- الإيجاز في معرفة ما في القرآن من منسوخ وناسخ، لمحمد بن بركات السعيد المصري، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مركز جمعة الماجد، دبي، ٢٠١١.
- الإيضاح، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. كاظم مرجان، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٩٦.
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق أ.د. إبراهيم عبد الله، دار سعد الدين، ط١، ٢٠٠٥.
- الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، تحقيق د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٣، ١٩٧٩.
- الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني، شرح د. محمد عبد المنعم خفاجي، المكتبة الأزهرية للتراث، ط٣، ١٩٩٣.
- إيضاح المبهم في معاني السُّلم، أحمد الدمنهوري، تحقيق د. عمر الطَّبَّاع، دار المعارف، بيروت، ط٢، ٢٠٠٦.
- البحر المحيط = التفسير الكبير
- البرهان في علوم القرآن للزركشي، تحقيق د. يوسف المرعشلي وآخرين، دار المعرفة، بيروت.
- البغداديات = المسائل المشككة
- البناء الموازي، د. عبد القادر الفاسي الفهري، دار توبقال، الدار البيضاء، ط١، ١٩٩٠.
- البنى النحوية، نوام تشومسكي، ترجمة يؤيل عزيز، دار عيون، الدار البيضاء، ط٢، ١٩٨٧.
- تأويل مشكل ابن قتيبة، شرح السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، ط٢، ١٩٧٣.
- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، راجعه نجيب الماجدي، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ٢٠٠٢.
- تحرير القواعد المنطقية، قطب الدين الرازي، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ط٢، ١٩٤٨.
- التذيل والتكميل في شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق د. حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٩٧.
- التراث العربي وعلم اللغة الحديث، د. حسام البهنساوي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٤.
- التعريفات = معجم التعريفات

- التفسير البسيط، لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي، تحقيق د. عبد الرحمن بن عبد الجبار بن صالح هوساوي، جامعة الإمام سعود، ٢٠٠٨.
- تفسير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر.
- تفسير غريب القرآن، لابن قتيبة الدينوري، تحقيق السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، بيروت، ٢٠٠٧.
- تفسير الفخر الرازي، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٨١.
- تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن
- التفسير الكبير المسمى بالبحر المحيط، لأبي حيّان الأندلسي، مكتبة النصر الحديثة، الرياض.
- التفكير اللساني في الحضارة العربية، د. عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، تونس، ط٢، ١٩٨٦.
- التلخيص في علوم البلاغة، للخطيب القزويني، دار الفكر العربي، ضبطه وعلّق عليه عبد الرحمن البرقوقي، ١٩٠٤.
- التمثيل والمحاضرة، لأبي منصور الثعالبي، تحقيق عبد الفتاح الحلو، الدار العربية للكتاب، الرياض، ١٩٨٣.
- التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق د. حسن محمود الهنداوي، الكويت، ٢٠١٠.
- تهذيب التذكرة = مختار تذكرة
- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله القرطبي، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠٦.
- الجمل لعبد القاهر الجرجاني، حققه علي حيدر، دمشق، ١٩٧٢.
- الجني الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ومحمد نسيم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢.
- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي، وبشير حويجاتي، دار المأمون للتراث، ط٢، ١٩٩٣.
- الحدود = شرح كتاب الحدود
- الحماسة البصريّة، لصدر الدين، علي بن أبي الفرج بن الحسن البصري، تحقيق مختار الدين أحمد، ط٣، ١٩٨٣.

- الخطاريّات، لابن جني، تحقيق علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٨٨.
- خزانة الأدب، لابن حجة الحموي، تحقيق عصام شعيتو، دار مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٨٧.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٩٨٦.
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجّار، دار الكتب العلميّة ١٩٥٢.
- دقائق التصريف، لأبي القاسم بن محمد بن سعيد المؤدّب، تحقيق د. حاتم صالح الضّامن، دار البشائر، ط ١، ٢٠٠٤.
- دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، علّق عليه محمود شاكر، مكتبة الخانجي القاهرة، ١٩٨٤.
- ديوان أبي النجم العجلي، تحقيق علاء الدين آغا، النادي الأدبي الرياض، ١٩٨١.
- ديوان أحيحة بن الجلاح، تحقيق د. حسام محمد باجودة، مطبوعات نادي الطائف الأدبي، ١٩٧٩.
- ديوان الأعشى الكبير، تحقيق د. محمود الرضواني، الدوحة، ٢٠١٠.
- ديوان جبران العود، برواية أبي سعيد الشكريّ، دار الكتب المصرية، ط ٣، ٢٠٠٠.
- ديوان جرير، بشرح محمد بن حبيب الطوسي، تحقيق د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف بمصر.
- ديوان حاتم الطائي، صنعة يحيى بن مدرك الطائي، رواية هشام الكلبي، تحقيق د. عادل سليمان جمال، مطبعة المدني، القاهرة.
- ديوان حسان بن ثابت، تحقيق د. وليد عرفات، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٦.
- ديوان دعل الخزاعي، شرحه حسن حمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٩٩٤.
- ديوان ذي الإصبع العدواني، تحقيق عبد الوهاب العدواني ومحمد الديلمي، مطبعة الجمهورية، الموصل، ١٩٧٣.
- ديوان ذي الرمة، شرح الخطيب التبريزي، عني به مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٢، ١٩٩٦.
- ديوان رؤية بن العجاج، (ضمن مجموعة مجموع أشعار العرب)، اعتنى به وليّ بن الورد البروسي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٠.
- ديوان زهير بن أبي سلمى، بشرح ثعلب، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مكتبة هارون الرشيد، دمشق، ط ٣، ٢٠٠٨.

- ديوان طفيل الغنوي، شرح الأصمعي، تحقيق حسان فلاح أوغلي، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٩٧.
- ديوان علقمة الفحل، بشرح الأعلام الشنتمري، تحقيق لطفي الصَّقَّال، ودُرَيَّْة الخطيب، دار الكتاب العربي، ط ١، ١٩٦٩.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة، دار القلم، بيروت.
- الرد على النحاة، لابن مضاء القرطبي، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط ٢، ١٩٨٢.
- الساميون ولغاتهم، د. حسن ظاظا، دار القلم، دمشق، ط ٢، ١٩٩٠.
- السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة.
- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق د. حسن الهنداوي، دار القلم دمشق، ط ٢، ١٩٩٣.
- شذا العرف في فن الصرف، الشيخ أحمد الحملاوي، عني به د. محمد عبد الله قاسم، دار نور الصباح، لبنان.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط ٢، ١٩٣٩.
- شرح ابن عقيل، ابن عقيل، تحقيق محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٤.
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، دار هجر، الجيزة، ط ١، ١٩٩٠.
- شرح جمل الزَّجاجي، لابن عصفور، تحقيق د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٩٩٩.
- شرح ديوان أبي تمام، للخطيب التبريزي، قدَّم له راجي الأسمر، دار الكتاب العربي، ط ٢، ١٩٩٤.
- شرح ديوان الفرزدق، جمع وتعليق عبد الله إسماعيل الصاوي، مطبعة الصاوي، مصر، ١٩٣٦.
- شرح ديوان الفرزدق، إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني، ط ١، ١٩٨٣.
- شرح ديوان امرئ القيس، لأبي جعفر النَّحَّاس، تحقيق د. عمر الفجاوي، وزارة الثقافة، عمَّان، ٢٠٠٢.
- شرح الرضي على الكافية، تعليق يوسف حسن عمر، جامعة قازيونس، بنغازي، ط ٢، ١٩٩٦.
- شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي، تحقيق د. متولي الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط ٢، ١٩٩٣.

- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، ط ١، ٢٠٠٨.
- شرح اللمع، لابن برهان العكبري، تحقيق د. فائز فارس، السلسلة التراثية، الكويت، ط ١، ١٩٨٤.
- شرح المفصل، لابن يعيش، تحقيق أ.د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط ١، ٢٠١٣.
- الشعر، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٩٨٨.
- شعر زياد الأعجم، د. يوسف حسين بكار، دار المسيرة، ط ١، ١٩٨٣.
- شعر عمرو بن معدي كرب الزبيدي، جمعه مطاع الطرابيشي، مطبوعات اللغة العربية، دمشق، ط ٢، ١٩٨٥.
- الشيرازيات = المسائل الشيرازيات.
- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها، لأحمد بن فارس بن زكريا الرازي اللغوي، تحقيق د. عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، ط ١، ١٩٩٣.
- صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، المطبعة العصرية، ١٩٧٩.
- ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط ١، ١٩٨٠.
- طبقات فحول الشعراء، لابن سلام الجمحي، تحقيق محمود محمد شاكر، القاهرة.
- طرق الاستدلال ومقدماتها عند المناطق والأصوليين، د. يعقوب بن عبد الوهاب الباسين، مكتبة الرشد، الرياض، ط ٢، ٢٠٠١.
- العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، د. خليل أحمد عمايرة، دراسات وآراء في ضوء علم اللغة المعاصر، جامعة اليرموك، إربد، ١٩٨٥.
- عبث الوليد، في الكلام على شعر أبي عبادة الوليد بن عبيد البحر، لأبي العلاء المعري، تحقيق ناديا علي الدولة، الشركة المتحدة للتوزيع.
- عبيد بن الأبرص، شعره ومعجمه اللغوي، تأليف د. توفيق أسعد، ط ١، ١٩٨٩.
- العسكريةات = المسائل العسكرية.
- العضديات = المسائل العضديات.
- علم اللغة العام، فردينان دي سوسير، ترجمة د. يوثيل يوسف عزيز، دار آفاق عربية، بغداد، ١٩٨٥.

- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، تحقيق عبد العزيز بن باز، المكتبة السلفية، ١٩٦٠.
- فتح القدير، محمد بن علي الشوكاني، وزارة الشؤون الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٠.
- قضايا ألسنية تطبيقية، د. ميشال زكريا، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٩٣.
- الكامل للمبرّد، تحقيق د. محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٩٢.
- الكتاب، لسيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ٢٠٠٤.
- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل، للزمخشري، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي معوض، مكتبة العبيكان، ط١، ١٩٩٨.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٩٩٧.
- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، لجامع العلوم الأصبهاني الباقلوي، تحقيق د. محمد أحمد الدالي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٩٥.
- الكليات، لأبي البقاء الكفوي، اعتنى به د. عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٩٨.
- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، لعلاء الدين بن حسام الهندي الرهان فوري، ضبطه الشيخ بكري حيّاني، صحّحه الشيخ صفوة السّقا، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٩٨٥.
- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، تحقيق د. غازي طليمات ود. عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، دمشق، ط١، ١٩٩٥.
- لسان العرب لابن منظور، دار المعارف، القاهرة.
- اللسانيات واللغة العربية، د. عبد القادر الفاسي الفهري، دار توبقال، الدار البيضاء، ط١، ١٩٨٥، ومنشورات عويدات، بيروت، ط١، ١٩٨٦.
- اللغة بين المعيارية والوصفية، د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠١.
- اللغة وعلم اللغة، جون ليونز، ترجمة د. مصطفى التوني، دار النهضة العربية، القاهرة، ط١، ١٩٨٧.

- اللغة ومشكلات المعرفة، نوام تشومسكي، ترجمة د. حمزة بن قبلان المزيني، دار توبقال، الدار البيضاء، ط ١، ١٩٩٠.
- ما يحتمل الشعر من الضرورة، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق د. عوض بن حمد القوزي، دار المعارف بمصر، ط ٣، ١٩٩٣.
- ما ينصرف وما لا ينصرف، لأبي إسحق الزَّجَّاج، تحقيق هدى محمود قَرَّاعة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٩٧١.
- مباحث تأسيسية في اللسانيات، د. عبد السلام المسدي، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، ط ١، ٢٠١٠.
- المبسوط في القراءات العشر، لأبي بكر الأصبهاني، تحقيق سبيع حمزة حاكمي، مجمع اللغة العربية، دمشق.
- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق محمد فؤاد سزكين، ط ٢، ١٩٨١.
- مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط ٥، ٢٠٠٦.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق علي النجدي ناصيف وأصحابه، القاهرة، ٢٠٠٤.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلميَّة، ط ١، ٢٠٠١.
- مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها، لابن جني، تحقيق د. حسين أحمد بوعباس، مركز الفيصل، الرياض، ط ١، ٢٠١٠.
- مدخل لفهم اللسانيات، روبر مارتن، ترجمة د. عبد القادر المهيري، المنظمة العربية المتحدة، بيروت، ط ١، ٢٠٠٧.
- المسائل الحليَّات، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن الهنداوي، دار القلم، دمشق، ودار المنارة، بيروت، ط ١، ١٩٨٧.
- المسائل الشيرازيَّات، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن الهنداوي، دار كنوز إشبيلية، ط ١، ٢٠٠٤.
- المسائل العسكريَّة، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، ط ١، ١٩٨٢.
- المسائل العضديَّات، لأبي علي الفارسي، تحقيق شيخ الراشد، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٨٦.

- المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات، لأبي علي الفارسي، تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد.
- المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي، تحقيق مصطفى الحديري، مجمع اللغة العربيّة بدمشق.
- مُشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق حاتم صالح الضامن، دار البشائر، ط ١، ٢٠٠٣.
- مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، أد. فخر الدين قباوة، سلسلة البحوث والدراسات في علوم اللغة، دمشق، ٢٠٠١.
- معاني القرآن، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، تحقيق د. هدى محمود قرّاعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٩٠.
- معاني القرآن، ليحيى بن زياد الفراء، عالم الكتب، بيروت، ط ٣، ١٩٨٣.
- معجم التعريفات، الشريف الجرجاني، تحقيق محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة.
- معجم اللسانيات الحديثة، إنكليزي - عربي، د. سامي عياد حنا وغيره، مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٧.
- معجم مصطلحات علم اللغة الحديث، عربي - إنكليزي، وإنكليزي - عربي، د. محمد حسن باكلا وغيره، مكتبة لبنان، ط ١، ١٩٨٣.
- المعرفة اللغوية طبيعتها وأصولها واستخدامها، نوام تشومسكي، ترجمة د. محمد فتّيح، دار الفكر العربي، القاهرة، ط ١، ١٩٩٣.
- معيار العلم = منطق.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام النصاري، تحقيق د. عبد اللطيف الخطيب، الكويت، ط ١، ٢٠٠٠.
- مفاتيح الألسنيّة، جورج موانان، ترجمة الطيّب بكّوش، منشورات الجديد، تونس، ١٩٨١.
- المفصل في علم العربية، للزمخشري، دار الجيل، بيروت، ط ٢، ١٩٠٥.
- المقتضب، لأبي العبّاس محمد بن يزيد المبرّد، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، ٢٠١٠.
- مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، د. مرتضى جواد باقر، دار الشروق عمّان، ط ١، ٢٠٠٢.

- المقرَّب لابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجوّاري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط ١، ١٩٧٢.
- المقرَّر في توضيح منطق المظفّر، السيد رائد الحيدري، منشورات ذوي القربى، قُم، ط ١، ٢٠٠١.
- المنصف، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف للإمام المازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط ١، ١٩٦٠.
- منطق تهافت الفلاسفة، للغزالي، تحقيق د. سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، ١٩٦١.
- الموازنة بين نحو سيوييه ونحو تشومسكي، رشيد بوزيان، دار القرافي، المغرب، ١٩٩٤.
- نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، د. مازن الوعر، دار طلاس، دمشق، ط ١، ١٩٨٧.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لابن الأنباري، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط ٣، ١٩٨٥.
- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، صحَّحه، علي محمد الضباع، دار الكتب العلميّة.
- نظرية العامل، د. مصطفى بن حمزة، ط ١، ٢٠٠٤ (بلا مكان الطباعة).
- نظرية النحو الكلّي والتراكيب اللغوية العربية، د. حسام البهنساوي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٢.
- النظرية النحوية، جيفري بول، ترجمة مرتضى جواد باقر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط ١، ٢٠٠٩.
- النكت في تفسير كتاب سيوييه، للأعلم الشنتمري، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، معهد المخطوطات العربيّة، ط ١، ١٩٨٧.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلميّة، ط ١، ١٩٩٨.

المراجع الأجنبية:

الإنكليزية:

- Aspects of the theory of syntax, Noam Chomsky Oxford, England: M.I.T. Press.1965.
- Connectedness and Binary Branching, Kayne, R. foris publication: Dordrecht. (1984 a)
- Cartesian Linguistics, A Chapter in the History of Rationalist Thought , Noam Chomsky, Published by Harper and Row, 1966.
- Knowledge of language, Its Nature, origin and Use, Noam Chomsky, New York Praeger, 1986.
- Lectures on Government and Binding ,Noam Chomsky ,Forist, Dordrecht, Providence, ed 5, 1988.
- New Horizons in the Study of Language and Mind, Noam Chomsky, Cambridge, England: Cambridge University Press, 2000.
- Studies on Semantics in Generative Grammar, Noam Chomsky ,The Hague, Mouton, 1972. Reprint. Berlin and New York, 1980.
- Syntactic Structures, Noam Chomsky, (Paris, The Hague 1976), 12th Printing.
- The Logical Structure of Linguistic Theory, Noam Chomsky. Plenum Press, New York, 1975.
- "The Minimalist Program, Noam Chomsky, (Cambridge; 1995, Mass, MIT Press)
- The Sound Pattern of English), Noam Chomsky, Morris Halle Harper & Row, 1968

- (Language and Mind), Noam Chomsky, (New York: Harcourt, Brace and World, Inc , 1968.
- Language and Problems of Knowledge, Noam Chomsky, The Managua Lectures, Cambridge, MA and London: The MIT Press, 1987.
- New Horizons in the Study of Language and Mind, Noam Chomsky Cambridge University Press, 2000.
- Studies in Lexical Relations, Gruber Jeffrey, Unpublished Ph, D, Disseration, M I T, 1965.
- Toward an Explanatory Semantic Representation, Jackendove, Ray, Linguistic Inquiry, 7 (1), 1976.
- Case Grammar and Generative Semantics, Cook Walter A, Georgetown University Press on Languages and Linguistics, Number 8. Georgetown University Press, Washington, D. C.

الفرنسية:

- La linguistique neokhalilienne et les études linguistiques actuelles dans le monde arabe, Maroc, 1987.

الرسائل الجامعية:

- الإعراب الفعلي، رسالة دكتوراه، د. يوحنا اللاطي، جامعة باريس الثامنة، ١٩٩٤.
- الجملة بين النحو العربي واللسانيات المعاصرة، رسالة ماجستير، وداد ميهوي، جامعة الحاج خضر، بانتة، الجزائر، ٢٠١٠.
- قواعد الرتبة في اللسان العربي في ضوء النظرية التوليدية التحويلية، رسالة ماجستير، جحافي سفيان، جامعة وهران، الجزائر، ٢٠١٢.
- موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو، رسالة ماجستير، مطير بن حسين المالكي، جامعة أم القرى، مكة، ٢٠٠٢.

- معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحق الزّجاج، القطعة الثالثة منه، رسالة ماجستير، دراسة وتحقيق، إعداد أسماء رزق، إشراف د. عبد الناصر عساف، جامعة دمشق، ٢٠١٣.
- نظرية تشومسكي في العامل والأثر، (محاولة سبرها منهجاً وتطبيقاً)، رسالة دكتوراه، شفيقة العلوي، جامعة الجزائر، ٢٠٠٢.

-الأبحاث:

- آليات الدماغ في اكتساب اللغة وتوليدها، أ. د. لبانة مشوح، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق ٢٠١٧ (قيد النشر).
- الاجتزاء ببعض الكلمة، د. إبراهيم عبد الله، مجلة جامعة دمشق، م ٢٠، ع ٣+٤، ٢٠٠٤.
- الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح وجهوده العلمية في ترقية استعمال اللغة العربية، د. شريف بوشحدان، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الآداب واللغات، ٢٠١٠.
- تأثير النحو العربي في نظرية تشومسكي، د. جاسم علي جاسم، مجلة جمعية اللسان العربي الدولية، طهران، ٢٠٠٩.
- التوجيه النحوي بين الصناعة والمعنى في الباب الخامس من كتاب مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، د. إبراهيم عبد الله، مجلّة باسل الأسد لعلوم اللغات وآدابها، ع ٢، ١٩٩٩.
- دراسة توليدية تحويلية للتركيب المصدر المضاف في اللغة العربية الفصحى، د. لبانة مشوح، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، ع ٤٣، ١٩٩٣.
- صلة التراث اللغوي العربي باللسانيات د. مازن الوعر، مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب-دمشق العدد ٤٨ - السنة ١٢ - تموز «يوليو» ١٩٩٢ - المحرم ١٤١٣.
- في الفكر البنيوي التحويلي في خصائص ابن جني، د. عبد الله أحمد الكريم، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، المملكة العربية السعودية، الحولية (٣٣)، ٢٠١٢.
- القاعدة النحوية في ضوء تقييدها بأمن اللبس أو خشية الوقوع فيه، د. إبراهيم عبد الله، التراث العربي، ع ١٠١، ٢٠٠٦.
- القرائن النحوية والعمليات التعريبية، د. يوحنا اللاطي، مجلة التعريب، دمشق، العدد ٤٩، ٢٠١٥.
- لقاء مع نوام تشومسكي، د. مازن الوعر، مجلة اللسانيات، جامعة الجزائر، العدد السادس، ١٩٨٢.

- اللسانيات في التراث اللغوي العربي، د. لبانة مشوح، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، ٢٠١١، م٨٦، ج٢.
- من أسباب اختلاف المفسرين المتعلقة بمرجع الضمير، د. صالح ناصر الناصر، مجلة الحكمة، المدينة المنورة، ٢٠٠٨، ٣٤٤.
- من المحاكاة اللغوية إلى الاقتراض النظمي، المبني للمجهول الفاعلي في اللغة العربية، أ.د. لبانة مشوح، مجلة جامعة دمشق، م٢٢، ٢٠٠٦.
- نحو نظرية للإعراب الفعلي، د. يوحنا اللاطي، جامعة البلمند، ١٩٩٦.
- النظرية التوليدية التحويلية وتطبيقاتها في النحو العربي، أحمد المنصوري، ود. أسمة الصالح، مجلة جامعة القدس، العدد ٢٩ (٢)، ٢٠١٣.
- نظرية للعمل في النحو العربي، د. يوحنا اللاطي، جامعة البلمند، ١٩٩٧.
- واقع حال البحث المصطلحي، المجال العربي نموذجاً، د. يوسف مكران، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، ٢٠١١، ١٤٤.

الندوات والمحاضرات:

- أثر اللسانيات في الدرس اللغوي الحديث، أ.د. أحمد قدور، محاضرة في مجمع اللغة العربية بدمشق، ٢٠١٦/٩/٢١.
- اللسانيات وإسهاماتها في دراسة الحاضر التعبيري، القطاع الشفهي نموذجاً، أ.د. نادر سراج، ندوة اللسانيات الأولى، مجمع اللغة العربية، دمشق، ٢٠١٠/٦/٣٠.

مصادر الشبكة الإلكترونية:

- تصميم اللغة، نوام تشومسكي، مقابلة مرئية، عبر الموقع:

<https://twitter.com/MissVerse2016>.

- فناء وبقاء - موت اللغات وحياة اللغة العربية، البروفيسور مهند الفلّوجي:

<https://www.youtube.com/watch?v=DythgGzv8EQ>

- قائمة اللغات حسب العدد الكلّي للمتحدثين، ويكيبيديا الموسوعة الحرة:

[/https://ar.wikipedia.org/wiki](https://ar.wikipedia.org/wiki)

- محاضرة لورانس كراوس مع نوام تشومسكي، عبر الموقعين:

<https://www.youtube.com/watch?v=wTuGzizn3g8>

<https://www.youtube.com/watch?v=8UZAgflWCsg>